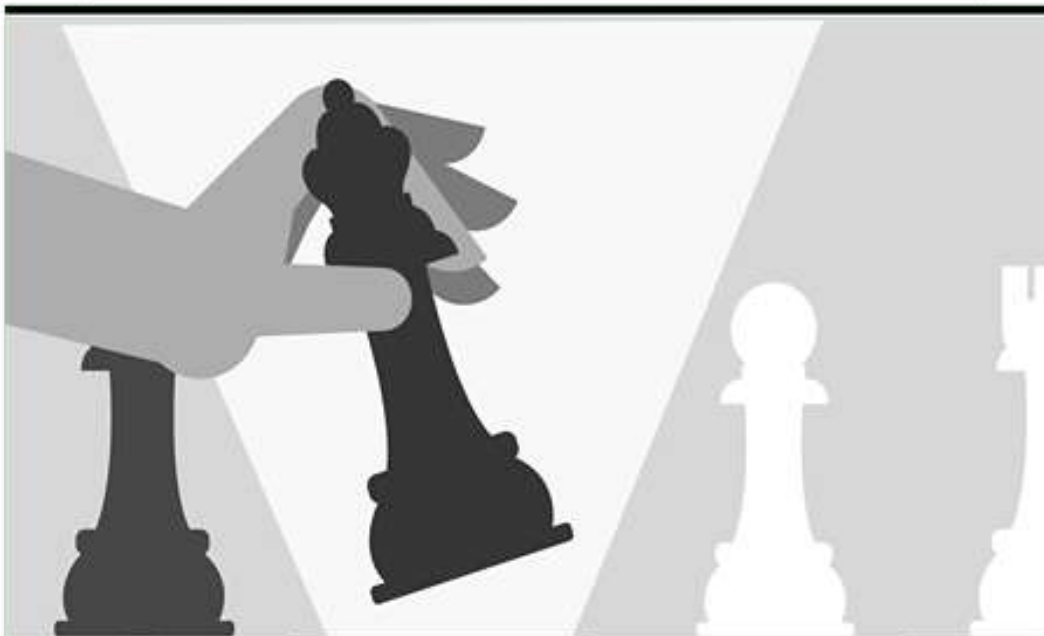


دورية دولية محكمة

مجلة

الدراسات الاستراتيجية والعسكرية



رقم التسجيل: VR.3373.6325.B



مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

**Journal of
Strategic and military studies**
International scientific periodical journal



Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
<http://democraticac.de>

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

Journal

Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-093X

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة ثلاثية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتمهئة المجال والحكمة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إن في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تصدر المجلة بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة.



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طایل

تنسيق العدد:

الدكتور بنيونس بنعائشة

العدد الثالث والعشرين

المجلد السادس

يونيو 2024 م

البريد الإلكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية:

- د. المصطفى طایل، أستاذ باحث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات-المغرب
- دة. مليكة الزخيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. فؤاد الربيع، باحث في القانون والعلاقات الدولية، مركز الشرق للدراسات والأبحاث، المغرب
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي-تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول، أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالك، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عزي هرو، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. بلباي إكرام، أستاذ محاضر قسم أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الأفريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د. عبد الهادي أحمد عبد الكريم محاضر، كلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة مندق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد،
- د. الرواص بدر الدين: دكتوراه في الجغرافيا البشرية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعته الكاظم، العراق

- د. محمد عصام لعروسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز تريندز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الإنجليزي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب
- دة. امال بن صويلح، أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945 قالم، الجزائر
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. المصطفى طایل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. حياة بوبشير، دكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب، أستاذة زائرة بالمدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة، المغرب

المحتويات

الصفحة	المقال
9	عبد الصمد الزو التخطيط الاستراتيجي للمغرب في مواجهة ندرة الموارد المائية وكسب رهان التنمية المستدامة: منطقة تساوت نموذجا.
27	بندحو شهرزاد - حميش أيوب - بلغيثري الحسن التحولات السوسيو - مجالية والتنمية المحلية بإقليم تاوريرت (شرق المغرب)
37	المنعيم بلال - بن ربيعة خديجة - اسباي عبد القادر الوظيفة الصناعية وبعض عواملها التجهيزية في إقليم الناظور (شمال شرق المغرب)
52	نورالدين بوعبيد - عبد الخالق غازي أثر الاستثمارات في تحقيق الأمن الإنساني بالمجالات الحدودية الجنوبية-الشرقية: حالة واحة فكك
69	زبياط عادل - شعابي هشام - المولودي محمد قطب اقتصاد التراث : تخطيط استراتيجي يجمع بين تطلعات ورهانات المحافظة على تراث مدينة فاس العريقة
87	هشام شعابي - محمد البوشيخي الحكمة الترابية وتأمين الموارد المحلية بمنطقة سايس فاس: حالة الجماعتين الترابيتين أولاد الطيب وعين الشقف
104	مصطفى محمود عنتر تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في المنطقة العربية: دراسة حالة مصر
120	حنان الزاهر المرأة والمقاومة بالريف خلال فترة الاستعمار الإسباني
135	هادي محمد حسين برهم الأدوار الحديثة للأجهزة الأمنية في إدارة الأزمات والكوارث
169	قاسمي عماد دور التنافس الدولي حول منطقة الساحل بالقارة الإفريقية في صنع الدول الفاشلة
186	أحمد أهل السعيد - عبد الرفيغ جدعي تحولات النظام العالمي الجديد
203	سالم دينار علي عمر التدخل الدولي لحلف الأطلسي في الأزمة الليبية بين مبدأ مسؤولية الحماية ومصالح الدول الكبرى
226	عبد الله إبراهيم الشاعث التدخل الليبي في جمهورية تشاد: 1971-1981
242	ذي وزن الأعوش استراتيجيات الدفاع السوفيتي ضد القوات الألمانية في عملية بارباروسا
267	محمد محسن محمد زهير مبادئ الإدارة العامة في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لمالك الأشتر

Sommaire

Article	Page
SAMI BENTOUIL Le statut juridique de l'île et son rôle dans la délimitation des frontières maritimes entre les Etats	296

التخطيط الاستراتيجي للمغرب في مواجهة ندرة الموارد المائية وكسب رهان التنمية المستدامة: منطقة تساوت نموذجا.

د. عبد الصمد الزو: أستاذ، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، المغرب.

abdoezzaou@gmail.com

ملخص

كان الماء في المغرب دائما موضع اهتمام خاص من قبل السلطات العمومية وأنشغالات السياسات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، نظرا لدوره الحاسم في تحقيق الأمن المائي والغذائي للبلاد واعتباره أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد نجح المغرب بالفعل في بناء نموذج لتدبير المياه خاص بالبلاد ينبني على سياسة قوامها التخطيط على المدى البعيد، كما تم أيضا تسجيل خطوات هامة في المجال التشريعي والتنظيمي والمؤسسي.

وتعتبر منطقة تساوت من بين المناطق المغربية التي تعاني شحا في الموارد المائية، خاصة مع توالي سنوات الجفاف والضغط البشري على الفرشة الجوفية. و هو الأمر الذي حتم على المسؤولين اعتماد مجموعة من البرامج والمخططات لمواجهة هذا الوضع.

ويهدف هذا البحث إلى تشخيص وضعية الموارد المائية بمنطقة تساوت، والكشف عن البرامج والمخططات التي عرفت المنطقة لمواجهة ندرتها. وكذا المساهمة في اقتراح تدابير وإجراءات كفيلة بعقلنة وترشيد هذه الموارد. إذ سيعتمد على المنهج النسقي التحليلي للإجابة عن مشكلة البحث، إضافة إلى أدوات العمل الجغرافي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الموارد المائية بمنطقة تساوت تواجه مجموعة من الإكراهات المرتبطة بصعوبة الوسط الطبيعي والضغط البشري، لذلك عرفت المنطقة عدة برامج ومخططات لمواجهة ندرة المياه، لكنها تبقى غير ناجعة، مما يتطلب اتخاذ تدابير وإجراءات بديلة.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، الموارد المائية، التنمية المستدامة، منطقة تساوت، المغرب.

Morocco's strategic planning in the face of water scarcity and the gain of the challenge of sustainable development: Tassaout Region as a model.

Abstract

Water in Morocco has always been the subject of special attention by public authorities and the concerns of Morocco's economic and social policies, given its crucial role in achieving the country's water and food security and its consideration as the basis for social and economic development. Morocco had already succeeded in building a country-specific water management model based on a long-term planning policy, and important legislative, regulatory and institutional steps had also been recorded.

One of Morocco's scarce water resources is the Tassaout region, especially with the succession of years of drought and human pressure on underground mattresses. This has made it imperative for officials to adopt a series of programmes and schemes to address this situation.

This research aims to diagnose the situation of water resources in Tassaout region and to detect programmes and plans that the region has identified in order to address the scarcity of water resources. As well as contributing to the proposal of measures and actions to rationalize water resources. It will rely on the analytical methodology for responding to the research problem, as well as geographical tools.

The study concluded that water resources in Tassaout region face a range of constraints associated with the difficulty of the natural environment and human pressure, so the region has identified several programmes and plans to address water scarcity, but they remain ineffective, requiring alternative measures and actions.

Keywords: strategic planning, water resources, sustainable development, Tassoaut region, Morocco.

مقدمة:

أصبح الماء يكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات حيث اهتم به الكثير من العلماء والمفكرين باختلاف تخصصاتهم، ويسعى المغرب جاهداً إلى البحث عن استراتيجيات للتكيف مع ندرة الماء في إطار الاقتصاد الإيكولوجي البديل عبر جملة من الإجراءات والتدابير. هذه الاستراتيجيات تتمثل في السياسة الاقتصادية البيئية البديلة التي تعتبر جزءاً من السياسة العامة للدولة، والتي لا تنحصر مهمتها فقط في معالجة الأضرار البيئية الناتجة عن المناخ وإكراهاته، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، وتحقيق التنمية المستدامة على كل المستويات.

تندرج الوضعية الحالية للموارد المائية في سياق أكثر إكراها بكثير، وخصوصاً مع طلب لا يفتأ يتزايد وعرض تهدده عوامل منها التغيرات المناخية ونفاذ أو تردي جودة الموارد التقليدية، بسبب الأعمال البشرية المضرة التي تفاقم من أثرها حكمة غير ناجعة ينبغي إعادة النظر حالياً في تنظيمها وكفاءتها. وفي هذا الصدد ينبغي العمل على دراسة بدائل أخرى في إطار الاستراتيجيات التكيف مع هذا الوضع المائي المزري، فلم يعد يجدي الاكتفاء بما تتيح لنا الطبيعة من موارد تقبيلية، بل يتعين الدفع بتعبئة الموارد غير التقليدية إلى الحد الأقصى الممكن وإعادة استعمال المياه العادمة المصفاة والاهتمام بالزراعات المناسبة لوضعية المجال، وهي خطوات من شأنها أن تتيح ربعا مزدوجاً.¹

قامت الدولة المغربية بمجهودات جبارة من أجل تطوير نظام السقي وطرق الاستغلال المعقلن للمياه لتقليص كميات المياه المهدورة أثناء السقي التقليدي إما بالتسرب أو التبخر... كما تبنت مجموعة من البرامج والمخططات بهدف مواجهة ندرة الموارد المائية.

- تقديم مجال البحث.

يطلق اسم تساوت على منطقة السراغنة التي تعتبر امتداداً شرقياً لسهل الحوز،² ونميز في هذا المجال بين منطقتين سهليتين تفصل بينهما سلسلة الجبيلات، وهما تساوت العليا وتساوت السفلى:

✓ تساوت العليا: تنتمي إلى الوحدة السهلية الممتدة على طول السفوح الشمالية الوسطى للأطلس الكبير، وعلى مساحة حوض تقدر بحوالي 1430 كلم²، متخذة شكلاً طويلاً من الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي³ وتنتهي بالشمال بالهوامش الشرقية لمرتفعات الجبيلات عند مستوى جبل الدوز.⁴

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب: رافعة أساسية للتنمية المستدامة، إحالة ذاتية رقم 15، 2014، ص 12.

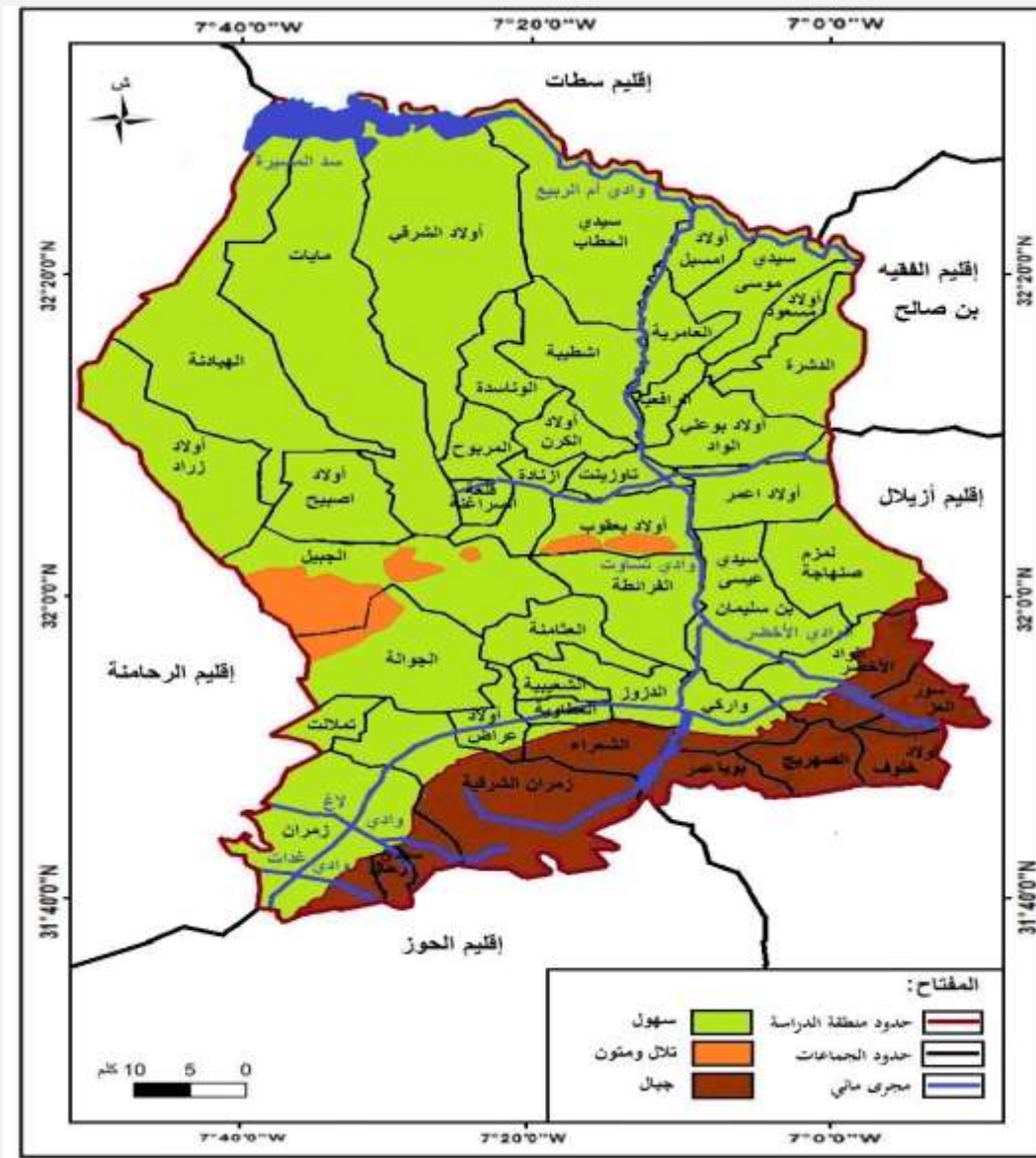
² سرادة عبد الكريم، ملاحظات حول أهمية التعمير بسهل تساوت السفلى، ورد في كتاب إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التنمية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 2، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة القاضي عياض، المغرب، 2004، ص 56.

³ Belfquih .M et Fadloullah .A, *Observation sur la vie humaine dans le Bassin-Versant de la Tassaoute Superieure*, In Revue de Géographie au Maroc, Publiée par la Société de Géographie du Maroc, Maroc, 1977, P P 5-6.

⁴ أرميل ياسين، دينامية المجالات الريفية المسقية واستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية بالمغرب حالة سهل تساوت السفلى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، جامعة القاضي عياض، المغرب، 2018، ص 82.

✓ تساوت السفلى: يأتي هذا السهل ابتداء من مرتفعات الجبيلات لينتهي عند نهر أم الربيع، بينما يحده من الغرب منخفض البحيرة ومن الشرق منخفض واد العبيد الأسفل وسهل تادلة.¹

الخريطة رقم 1: موقع منطقة تساوت بالنسبة للوحدات المجاورة.



عمل شخصي اعتمادا على الخريطين الطبوغرافيتين لمراكش ودمنات 1/250000، 2024.

- مشكلة البحث

تعاني منطقة تساوت من إكراهات هيكلية في المجال الفلاحي لها علاقة مباشرة بالموارد المائية وكيفية استعمالها، والمتمثلة بالخصوص في النقص الكبير الذي تعرفه الاحتياطات المائية بسبب الضعف الناتج عن تدني مستوى تنظيم المياه عبر سد مولاي يوسف إثر تعاقب سنوات الجفاف، ثم مشكل طبيعة نظام السقي السطحي بالمنطقة وضعف مردوديته على مستوى الضيعة، والذي يؤدي إلى تسرب كميات لا يستهان بها من المياه في أعماق الأرض دون أن تستفيد

¹ نفس المرجع، ص 83.

منها المزروعات. وهو الأمر الذي بات يتطلب ضرورة عقلنة استعمالات الموارد المائية وتشجيع التقنيات الحديثة في مجال تدبيرها، وإمكانية تحفيز المنتجين لتبني زراعات جديدة تتجاوز أعباء الزراعات التقليدية، وتخفف على القطاع الفلاحي برمته من وطأة فاتورة مياه السقي. وقد عمل المغرب على تبني جملة مخططات لمواجهة مختلف الاكراهات المرتبطة بندرة الموارد المائية، خاصة تلك الموجهة للاستعمال الفلاحي.

من هذا المنطلق، سيعالج هذا البحث الإشكالية المحورية التالية: ما أهم التحديات التي تواجهها الثروة المائية بمنطقة تساو؟ وما أهم البرامج والمخططات التي عرفتها المنطقة لمواجهة ندرة هذه الموارد؟

- فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

- ✓ تواجه الموارد المائية بمنطقة تساو مجموعة من الإكراهات المرتبطة بصعوبة الوسط الطبيعي والضغط البشري.
- ✓ عرفت المنطقة عدة برامج ومخططات لمواجهة ندرة المياه.
- ✓ تبقى هذه البرامج والمخططات غير ناجعة، مما يتطلب اتخاذ تدابير وإجراءات بديلة.

- أهمية الدراسة وأهدافها

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تأتي في وقت بات مجال تساو بالخصوص يعرف جفاف حادا وندرة في الموارد المائية، إضافة إلى مجموعة من التحولات التي طبعت هذا المجال ارتباطا بالجفاف وندرة المياه، وبالتالي ستشكل هذه الدراسة أرضية يمكن الانطلاق منها للنهوض بأوضاع المنطقة. وعلى مستوى الأهداف، فإن الدراسة تسعى إلى ما يلي:

- ✓ تشخيص وضعية الموارد المائية بمنطقة تساو.
- ✓ الكشف عن البرامج والمخططات التي عرفتها المنطقة لمواجهة ندرة الموارد المائية.
- ✓ المساهمة في اقتراح تدابير وإجراءات كفيلة بعقلنة وترشيد الموارد المائية.

- الدراسات السابقة

- التركي ابراهيم، 2008، "إشكالية استدامة الماء بمنطقة زعير بين قلة الموارد وتزايد الطلب"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني، المحمدية.

تتمحور الإشكالية الرئيسية لاستدامة الماء بمنطقة زعير -بحسب صاحب الأطروحة- حول انعكاسات وتحولات منطقة اعتمدت منذ مدة طويلة على أشكال استغلال تقليدية للمجال، لا تتطلب موارد مائية هامة. إلا أنها بدأت تتجه نحو أنماط استغلال حديثة تتطلب وفرة في الموارد المائية. وقصد المشاركة في معالجة قضايا الماء بمنطقة زعير يتساءل البحث عن مدى تلاؤم أشكال الاستغلال الحديثة مع كمية الموارد المائية المتوفرة في أفق تحقيق تنمية مستدامة، يقف في وجهها إكراه تراجع الموارد المائية وتزايد الطلب عليها.

- بوحامد أحمد، 2018، "إشكالية تدبير المياه واستعمالها بالمناطق الجافة: إقليم شيشاوة نموذجا"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني، المحمدية.

لقد حاول الباحث القيام بدراسة مفصلة لاستعمال الماء الفلاحي بالمناطق القروية داخل الإقليم وتحديد حوض أسيف المال، وكذا دراسة الماء المنزلي، حيث اعتمد على بحث ميداني مستعملا تقنية الاستمارة فيما يخص استعمال الماء الفلاحي والماء المنزلي، والعمل المخبري بالنسبة لمعرفة تلوث مياه الفرشة المائية من جراء الاستغلال الزراعي والتلوث البيولوجي.

وقد خلص الباحث إلى أن النشاط الزراعي بالمنطقة ساهم في استنزاف المياه الجوفية، بعد إدخال زراعات مسقية جديدة بالمنطقة: البطيخ الأحمر، خضروات ... هذه الوضعية جعلت الموارد المائية بالمنطقة تواجه تحديات كبرى أثرت على وفرتها واستدامتها، مما فرض اتخاذ تدابير تقليدية وحديثة لتدبير مواردها المائية، لكنها تبقى غير كافية في ظل الطلب المتزايد على الماء خاصة في الفلاحة.

• السريغيني عبد الرحيم، 2019، "تدبير الموارد المائية والتنمية الترابية بأرياف تساوت السفلى"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس، الرباط.

حاول الباحث في هذه الأطروحة تناول إشكالية ندرة الماء كمحدد مفصلي في سيروية المجال الترابي لأرياف تساوت السفلى. ولكشف مدى تأثير دينامية الأرياف التساوتية بإشكالية تدبير الخصائص المائي، حاول الباحث الانطلاق من براديغم تنموي بمؤشرات محلية، كتملك الأرض والدخل الفلاحي والبطالة والهجرة والسكن. ورغم تدابير الإعداد وأهميتها، ظل تأثيرها محدودا ولم تحل إشكالية الخصائص المائي، وهي حصيلة تجد تفسيرها في النقائص التي بصمت ورش الإعداد المائي.

• ملوك محمد، 2022، "المناخ وإشكالية تدبير الموارد المائية بأرياف الحوز الشرقي"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا الطبيعية والبيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

لقد حاول البحث كذلك معالجة إشكالية تدبير الموارد المائية بالمجالات شبه الجافة من خلال نموذج الحوز الشرقي، وذلك بتسليط الضوء على مختلف الإكراهات التي تحول دون تحقيق تدبير أمثل لمختلف الموارد المائية سواء السطحية أو الجوفية، بمجال يتسم بتدهور موارده المائية.

• التعقيب على الدراسات السابقة والقيمة المضافة للأطروحة.

لا يمكن نكران أهمية الدراسات سالفة الذكر في معالجة موضوع الماء وتدخلات الدولة ببعض مناطق المغرب، لكن ما يميز أطروحتنا هي راهنية الإشكالية التي تعالجها، ذلك أنها تأتي في وقت يعرف فيه المغرب جفافا حادا وشحا مائيا يهدد الإنسان والمجال. زد على ذلك أن دراستنا ستعتمد مقاربات مختلفة لمعالجة موضوع الماء وتحولات الأرياف، سواء تعلق الأمر بالمقاربة الجغرافية، السوسيولوجية، التاريخية أو المقارنة، وهو ما سيمكن من الإحاطة بإشكالية البحث من مختلف جوانبها.

– منهجية الدراسة وأدواتها

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج النسقي التحليلي، وعلى مستوى المقاربات سنوظف مقاربات مختلفة: المقاربة السوسيولوجية، الإحصائية، التاريخية... وذلك بهدف دراسة الإشكالية من كل جوانبها. كما سندستعين بأدوات العمل الجغرافي.

1. إشكالية ندرة الموارد المائية وزيادة الطلب عليها بمنطقة تساو.

تطرح إشكالية ندرة الموارد المائية بشكل ملح، فتطور الفلاحة السقوية والاستغلال المكثف والمفرط للطبقات المائية الجوفية خاصة مع ارتفاع وثيرة النمو الديمغرافي والتقلبات المناخية، وتوالي سنوات الجفاف وتراجع الموارد المائية - يتراوح ما بين 5 إلى 10 أمتار بالطبقة المائية للحوز- كل هذا جعل البلاد تعجز عن تدبير مهيكل ومعتدل قادر على تلافي الأزمات، ومستعد لخلق سياسة تنمية تحافظ على هذه الثروة البيئية التي تشهد مشاكل جمة سواء على مستوى التدبير أو التوزيع أو الاستغلال. هذا الأمر جعل المغرب في الآونة الأخيرة من البلدان المرشحة لاجترار تبعات ندرة المياه وشحها خلال 15 سنة المقبلة، خاصة إذا ما تواصلت سياسة التجاهل في التعامل مع ملفات التدبير المائي بالبلاد.

1.1- نتج عن التغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف خصائص مائي كبير بمنطقة تساو.

لقد عرف استعمال الإنسان للماء تطورا واضحا، فبينما كان لا يتجاوز 18 لترا في اليوم خلال القرون الوسطى أصبح يتراوح اليوم ما بين 365 و682 لترا في اليوم، وهكذا فإن إنتاج كيلوغرام واحد من اللحم يتطلب استهلاك كمية من الماء تتراوح بين 7375 و9555 لترا، بينما يستهلك معمل للورق كمية تعادل تلك التي تسد حاجيات مدينة تتألف من 50000 إلى 150000 نسمة.¹

ويعتبر المغرب من البلدان التي تعرف خصائصا مائيا مرتفعا. فرغم أن الماء متوفر بالمغرب لكنه موزع بطريقة غير ملائمة، وإجمالا فإن التساقطات المطرية في مجموع التراب الوطني خلال سنة متوسطة تصل إلى 150 مليار متر³ توزع بشكل متفاوت بين مختلف المناطق. ويبلغ الرصيد القابل للتعبئة كل سنة 21 مليار متر³، ومقارنة مع السكان فإن الرصيد القابل للتعبئة لكل نسمة يبلغ حاليا 650 متر³ ونزل إلى 400 متر³ تقريبا في 2020، وهو ما سيضع المغرب ضمن فئة البلدان التي تعاني من مشكل مائي بنيوي.²

وتظهر مقارنة معدلات الاستهلاك الفردي اليومي للماء المنزلي بين بعض دواوير منطقة تساو أن حجم الدوار له تأثير واضح على تحديد هذه المعدلات، إذ تتراوح بين 0,20 و0,50 م³ للفرد يوميا. ففي الدواوير الكبرى التي يتجاوز عدد سكانها 1000 نسمة تصل حصة الاستهلاك الفردي اليومي حتى 0,5 م³، أما الدواوير متوسطة العدد فتقارب 0,3 م³ في حين لا تتجاوز هذه الحصة 0,20 م³ للفرد بالدواوير الصغرى.³

¹ UNESCO, Livre du Maitre pour la biologie des populations Humaines, les presses de l'UNESCO, Paris, 1976, pp 156-163.

² وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، المجال المغربي واقع الحال، مطبعة عكاظ، المغرب، 2000، ص 37.

³ زعيبي سناء، استهلاك الماء بالهوامش الحضرية المراكشية بين محددات العرض وخصائص الطلب الاجتماعي تسلطت نموذجاً، ورد في كتاب الماء ورهان التنمية المستدامة، دراسات مجالية لجهة مراكش تانسيفت الحوز، العدد 6، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، 2012، ص 206-بتصرف-

وبسبب وقوع منطقة تساوت ضمن النطاق شبه الجاف فإن الساكنة بدأت تعرف خصاصا مائيا، ويقصد به انخفاض حصة الفرد من الماء عن 1000 متر³ في السنة. وتتعد مسببات هذا الخصاص كالجفاف والضغط السكاني على موارد المياه بسبب النمو الديمغرافي السريع وكذا اعتماد فلاحة مسقية تقليدية مبذرة للماء. وتعاني 64% من ساكنة أرياف قلعة السراغنة خصاصا مائيا، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسكان الذين لا يعانون من نقص المياه والذين لا تتجاوز نسبتهم 1.36%¹.

2.1- أدى النمو الديمغرافي إلى زيادة الطلب على الماء.

منذ الثمانينيات شهدت منطقة تساوت نمو ديموغرافيا سريعا إذ انتقل عدد السكان من 317963 نسمة سنة 1982 إلى 380418 نسمة سنة 1994، وبذلك سجلت ساكنة المنطقة نمو ديموغرافيا مهما سرعان ما سيصل إلى 412764 نسمة سنة 2004 ثم 537488 نسمة سنة 2014.²

وقد أدى النمو الديموغرافي السريع الذي تعرفه منطقة تساوت إلى الزيادة في الطلب على الماء سنة بعد أخرى، خاصة بعدما نضبت مختلف العيون بالمنطقة بفعل الجفاف سواء تعلق الأمر بالمجال المسقي أو المجال البوري. وعلى مستوى مياه الشرب فقد انتقلت الساكنة المحلية من الاعتماد على مياه السواقي والآبار والعيون كمصدر أساسي لمياه الشرب خلال عقد الثمانينات والتسعينات، إلى الاعتماد على الربط بشبكة الماء الصالح للشرب، كما عرفت المنطقة أيضا ارتفاع الطلب على مياه السقي نتيجة اتساع المجال الزراعي بفعل الإعداد والتجهيز الهيدروفلحيين وارتفاع عدد السكان، مما دفع الفلاحين إلى حفر الآبار بشكل مكثف وبالتالي استنزاف الفرشة الباطنية.

3.1- زيادة استهلاك الماء في الفلاحة.

يبقى القطاع الفلاحي قطاعا حيويا ومهما للتنمية كونه يساهم في الناتج الداخلي الخام وخلق فرض شغل لليد العاملة، فالقطاع الفلاحي يعتبر من المجالات التي تستهلك الماء بكثرة لاعتمادها عليه من خلال السقي كعنصر أساسي لتكثيف النشاط الزراعي ولسد الحاجيات الغذائية المتزايدة، كما أن قلتها تؤدي إلى تراجع المردودية الإنتاجية وتصحر الكثير من المناطق. وتعد العوامل المناخية وتقلباتها السنوية والبيسنوية محددات أساسية لنوعية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية، نتيجة التوزيع غير المتكافئ وغير الكافي للتساقطات وتبايناتها من منطقة لأخرى، لهذا يبقى السقي ضرورة حتمية من أجل ضمان استمرارية الإنتاج لمختلف المنتوجات.³

على مستوى منطقة السراغنة، يعتبر قطاع الفلاحة من الأنشطة الرئيسية حيث يساهم في تشغيل نسبة مهمة من اليد العاملة، كما يستهلك نسبة مهمة من المياه عن طريق السقي أو من خلال إعداد أحواض مخصصة لشرب الأبقار أو إقامة مزارع لتربية الدواجن.⁴

¹ نتائج الاستمارة الميدانية.

² الإحصاء العام للسكان والسكنى: 1982، 1994، 2004، 2014.

³ التركي إبراهيم، إشكالية استدامة الماء بمنطقة زعير بين قلة الموارد وتزايد الطلب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني المحمدية، المغرب، 2008، ص 13.

⁴ مزين سيد امعر، الموارد المائية بالمناطق الجافة بين اكراهات الندرة واستراتيجيات التدبير حالة مدينة كلميم، رسالة لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا الطبيعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب، 2021، ص 93.

وبالنسبة لمخطط تنمية السقي بالمغرب فقد تم تنزيله من خلال عدة برامج همت البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري وبرنامج توسيع الري وبرنامج تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الري ثم برنامج تأهيل وعصرنة دوائر الري الصغير والمتوسط. وقد بلغت المساحة المسقية إلى متم 2019 حوالي 800.000 هكتار كنتيجة لهذه البرامج بحجم استثمارات بلغ 36.1 مليار درهم.¹

وبحسب رأي العديد من المهنيين والخبراء فقد كان لاتساع المساحات المسقية عدة آثار إيجابية وسلبية في نفس الوقت، حيث تتمثل الجوانب الإيجابية في الرفع من الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع الفلاحي بالخصوص، بينما تتجلى الجوانب السلبية في استنزاف الفرشة المائية السطحية والباطنية وتلويثها، إضافة إلى تضرر بعض المناطق من هذا التوسع خاصة في المجال المسقي نظرا لعدم ملاءمة الطلب مع العرض.²

4.1- تقلص حجم الموارد المائية بفعل ملوحة الفرشات المائية والتلوث.

إن الموارد المائية السطحية والجوفية بسهل السراغنة بدأت تتعرض لتلوث متزايد مصدره النفايات الصلبة والسائلة التي تنتجها التجمعات البشرية بصفة خاصة، وكذلك عن الاستعمال غير المعقلن للمخصبات والمبيدات داخل القطاع الزراعي المسقي الآخذ في التوسع بالمنطقة. وتعتبر النفايات المترتبة عن السكان وأنشطتهم المصدر الأكثر تلويثا للمياه وباقي عناصر الوسط الطبيعي والأكثر وضوحا على المجال، لذلك فقد حظيت بعناية واهتمام أكبر في إطار برامج التطهير والصرف الصحي ومعالجة المياه المستعملة. أما مصدر التلوث المرتبط بالنشاط الزراعي فإن الاهتمام بحل مشاكله لا يزال محدودا خاصة أنه لا يمس حقول التزود بالماء الشروب بكيفية جيدة.³

وتتميز الفرشات العميقة في أغلب الحالات بجودتها الممتازة عكس الطبقات المائية السطحية التي تتعرض للتلوث بسبب التسربات مما يساهم بشكل كبير في تراجع جودتها، ويحصل هذا التغير في طبيعة مياه الفرشات السطحية إما بواسطة العامل الجيولوجي أو بواسطة الفعل البشري. فالاستغلال المفرط للفرشات المائية يساهم في ارتفاع وتركز نسبة الملوحة، كما أن الاستعمال المفرط للأسمدة يساهم بشكل كبير في تلوثها ويحدث ذلك نتيجة لغسل التربة وتسرب الأملاح والمواد الأروتنية نحو الأسفل.⁴

ومن خلال بعض التجارب التي أجريت بالمنطقة خلال سنتي 2000 و2023، تبين أن نسبة الملوحة التي سجلت في هذه الفترة تجاوزت مستوى 78% في بعض الآبار التي تم الاعتماد عليها كعينة في الدراسة الميدانية التي قامت بها وكالة الحوض المائي لأم الربيع. هذه النسبة تبقى قابلة للتغيير علما أن القيمة القصوى المسموح بها في مياه الشرب تبقى ثابتة وحددت في 50 ملغ/لتر.⁵

¹ المجموعة الموضوعاتية لتقييم الاستراتيجية الوطنية للماء، تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، المغرب، يناير 2021، ص 24.

² نفس المرجع.

³ المحداد الحسن، الماء والإنسان بحوض سوس إسهام في دراسة نظام مائي مغربي، الطبعة الأولى، مركز ابن تومرت للدراسات والنشر والتوثيق جامعة ابن زهر أكادير، المغرب، 2003، ص 435.

⁴ الحافظ إدريس، الموارد المائية بالمغرب الإمكانيات والتدبير والتحديات، الطبعة الثانية، المغرب، 2021، ص ص 428-429.

⁵ الأكلع محمد، قابلية الفرشة المائية للحوز الشرقي للتلوث، ورد في كتاب الماء ورهان التنمية المستدامة، دراسات مجالية لجهة مراكش تانسيفت الحوز، العدد 6، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية، المغرب، 2012، ص 102.

5.1- طرق وتقنيات استعمال الماء في السقي تبقى مبذرة.

تعتبر عملية السقي الإنجذابي المتبعة بالقطاع طريقة متجاوزة ومبذرة لكميات هامة من المياه، كما تجدر الإشارة إلى أن الفلاح يكون في معظم الأحيان غير واع بتنظيم عملية السقي داخل المشارة الواحدة، حيث يكون حجم السواقي كبير على مستوى العرض وبالتالي عدم ضبط الحواجز والفوارق التي تربط المشارات فيما بينها أو بين السواقي نفسها.¹

تشير كل الدراسات أن نسبة الضياع كبيرة على مستوى الحيازات لسببين، الأول عبر اختيار مزروعات مستهلكة للمياه والثاني بتبني السقي بالغمر أو الربطة. والسقي التقليدي له مجموعة من السلبيات نجملها فيما يلي :

✓ يساهم بشكل كبير في ضياع المياه؛

✓ انعدام الثقافة الفلاحية التي تستند على التنقيط أو الرش؛²

✓ يتطلب السقي بالربطة أيام عمل طويلة خاصة في تسوية الضيعات وتقسيم الحيازات إلى ربط صغيرة، يضاف إلى هذا ضرورة إزالة الطفيليات بصفة دورية.

2. تبنت الدولة مجموعة من الخطط الاستراتيجية لمواجهة ندرة الموارد المائية بمنطقة تساوت.

لقد اندمج المغرب في إجراءات التكيف والتأقلم مع التغيرات المناخية من خلال مشاركته في المؤتمرات المنعقدة لهذا الغرض بما في ذلك مؤتمر مراكش 22 cop، كما تم اتخاذ مجموعة من التدابير على المستوى المحلي إذ تعتبر المنطقة من المجالات المغربية التي تحاول التكيف مع المناخ وتغيراته.

ويعد القطاع الفلاحي من القطاعات الأكثر تأثراً وبالتالي فدرجة تكيفه هي الأعلى، حيث أدخلت مزروعات جديدة في الممارسة الفلاحية وتأقلم السكّن مع التغيرات المناخية بدرجات متفاوتة، زد على ذلك أن التجهيزات والبنيات التحتية لعبت دوراً كبيراً في التخفيف من وطأة التغيرات المناخية، إضافة إلى محاولة إدماج البعد البيئي في مخططات التنمية.

1.2- استفادت منطقة تساوت من برنامجين للإعداد الهيدروفلحي.

إن تدبير الموارد المائية وترشيد استعمالها مسألة حاسمة في المجالات الريفية خاصة في المناطق شبه الجافة التي تعرف عدم انتظام الأمطار، وبالتالي تعرف قلة في موارد المياه كما هو حال منطقة دراستنا.

ففي إطار تجهيز المناطق السقوية بالمغرب، كان نصيب منطقة تساوت برنامجين للتجهيز الهيدروفلحي: تساوت العليا الذي انطلق منذ السبعينيات وتساوت السفلى منذ أواسط التسعينيات.

1.1.2- عرفت تساوت العليا إعداداً هيدروفلحياً منذ السبعينيات.

تعتبر سلبية الظروف الطبيعية وبنية الهياكل التقليدية إضافة على النمو الديمغرافي والاختيارات الاقتصادية للدولة المغربية أواخر الستينيات، أهم الدوافع التي عجلت بإنجاز مشاريع الإعداد الهيدروفلحي. وفي هذا الإطار شكلت

¹ الراضي محمد، استعمال الموارد المائية في المجال الفلاحي بسهل تادلا أية أفاق لتدبير مستديم للماء، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني الممعدية، المغرب، 2007، ص 117.

² البحث الميداني 2024.

تساوت العليا أحد السهول الداخلية للبلاد التي استفادت من سياسة سقي المليون هكتار.¹ وتمت أجراء سياسة الإعداد الهيدرولوجي لتساوت العليا من خلال مجموعة من التدخلات أهمها:

✓ تجهيز تساوت العليا بالسواقي الإسمنتية المعلقة والأرضية:

✓ إقامة سدين لتعبئة الموارد المائية بتساوت العليا على وادي تساوت والأخضر، بهدف تزويد المنطقة بالموارد المائية التي تحتاجها.

الجدول رقم 1: الطاقة الاستيعابية للسدود التي تستفيد منها تساوت العليا

السدود	الطاقة الاستيعابية بالمليون متر ³	حجم المياه المعبأة بالمليون متر ³	نسبة الملء
مولاي يوسف	180	126.62	70.34%
سيدي إدريس	130	109.95	85.58%
المجموع	310	236.57	77.96%

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، 2024.

تتوفر منطقة تساوت العليا على سدين يزودانها بالموارد المائية حيث يبلغ مجموع الموارد المائية 310 مليون متر³، ويأتي في مقدمتهما سد مولاي يوسف بـ 180 مليون متر³ ويليه سد سيدي إدريس بـ 130 مليون متر³، مع الإشارة إلى تفاوت الحصيلة المائية من سنة إلى أخرى تبعا لكمية التساقطات. ولكي تصل المياه إلى الأراضي المزعم ربحها في تساوت العليا انطلاقا من المركب الهيدرولوجي لمولاي يوسف، تم وضع بنية تحتية مائية عصرية تتكون من قنوات غطت أهم القطاعات المهيأة.

الجدول رقم 2: تاريخ تجهيز القنوات وإطلاق الماء فيها.

القطاعات	القنوات	نهاية التجهيز	تاريخ إطلاق الماء	المساحة (هـ)
الصهيرج	RD1	دجنبر 1970	شتنبر 1971	6640
	RD2 – RD3	دجنبر 1970	أبريل 1970	
	RD4-RD5-RD6-RD7-RD8	شتنبر 1971	1975-1970	
العطاوية	R67	1972	1975	3142
	RG6-RG8	1977	1978	
	RG4-RG5-RG1	-	1970	
بويده	G1	مارس 1973	1975	4489
	G2-G3-G4	1974-1973	1975	
	M1-M2	1972	1974	
أولاد سعيد	D1-D2-D3-D4-D5	1974	1976	2907
الصخيرات	G5-G6-G7	1974	1976-1975	525
تاويريرت	D7-D8	1975	1976	2423
	D6	1975	1977	

¹ المباركي حسن، التدبير الموجه للنشاط الفلاحي وأجوبة الفلاحين في الدوائر المسقية العمومية: مثال تساوت الوسطى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب، 2004، ص 119.

3210	1975 1978	1972 1977	RG7 RG8	الفرائطة
3888	1977-1976	1976	ODG2-ODG3-ODG1-ODG4-OG-G4- OGG3-OGG2-OG-G1	أولاد كايد
27224				المجموع

المصدر: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، ملحقة قلعة السراغنة، 2024.

هناك تفاوت زمني فيما يخص انتهاء تجهيز القطاعات بالقنوات الثنائية وبين إطلاق الماء فيها، فقد تتراوح بين بضعة أشهر إلى سنتين كما هو الحال في بويده، وقد يصل إلى 8 سنوات كما هو الشأن بالعطاوية. والصهرنج هي أول قطاع استفاد من التجهيز وإطلاق الماء بينما آخر قطاع هو الفرائطة وأولاد كايد، وهو ما يعني أنه بين إتمام سد أيت عادل سنة 1970 وبين استكمال تجهيز الأراضي التي سيسقيها حوالي العقد من الزمن.

2.1.2- انطلاق برنامج التجهيز الهيدرولوجي لتساوت السفلى أواسط التسعينات.

انتظرت تساوت السفلى حتى أواسط التسعينات من القرن الماضي للاستفادة من مشروع التجهيز الهيدرولوجي، حيث تم تقسيم المنطقة إلى خمسة قطاعات متباينة المساحة حسب النظام القديم للسواقي. وراهن هذا المشروع على تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي من خلالها سيتم تحسين معيشة السكان، إضافة إلى إنجاز العديد من التجهيزات والمرافق كالطرق التي فكت العزلة عن بعض المناطق. وقد تم تقسيم تساوت السفلى إلى خمسة قطاعات مستقلة في تسييرها واشتغالها ومتباينة من حيث المساحة. ويوضح الجدول الموالي هذه القطاعات ومساحتها.

الجدول رقم 3: تقسيم تساوت السفلى حسب قطاعات السقي.

قطاع السقي	المساحة بالهكتار	%
منطقة أعلى T2	5000	11.36
جنوب قلعة السراغنة	1500	3.4
الضفة اليمنى	16000	36.36
الضفة اليسرى	8500	19.32
شمال قلعة السراغنة	13000	29.55
المجموع	44000	100

المصدر: المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، ملحقة قلعة السراغنة، 2024.

يغطي المشروع تقريبا 20% من مجموع المساحة الكلية لتساوت السفلى و27% من المساحة الصالحة للزراعة، وهي مساحة صغيرة تعكس التصور العلاجي لتعويض ذوي الحقوق في سافلة وادي تساوت. ويضم المشروع خمسة قطاعات متباينة من حيث المساحة، فإذا كان قطاع الضفة اليمنى يضم أزيد من ثلث المساحة المسقية وقطاع شمال القلعة يقترب من 30% وقطاع الضفة اليسرى يضم 19%، فإن قطاع منطقة أعلى T2 يمثل حوالي 11% فقط فيما لا يضم قطاع جنوب القلعة سوى 3.1%¹.

¹ فهدى عبد الغني، التحديث الريفي بالمجالات المسقية العصرية-تساوت السفلى نموذجا، رسالة لنيل الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب، 2010، ص 85.

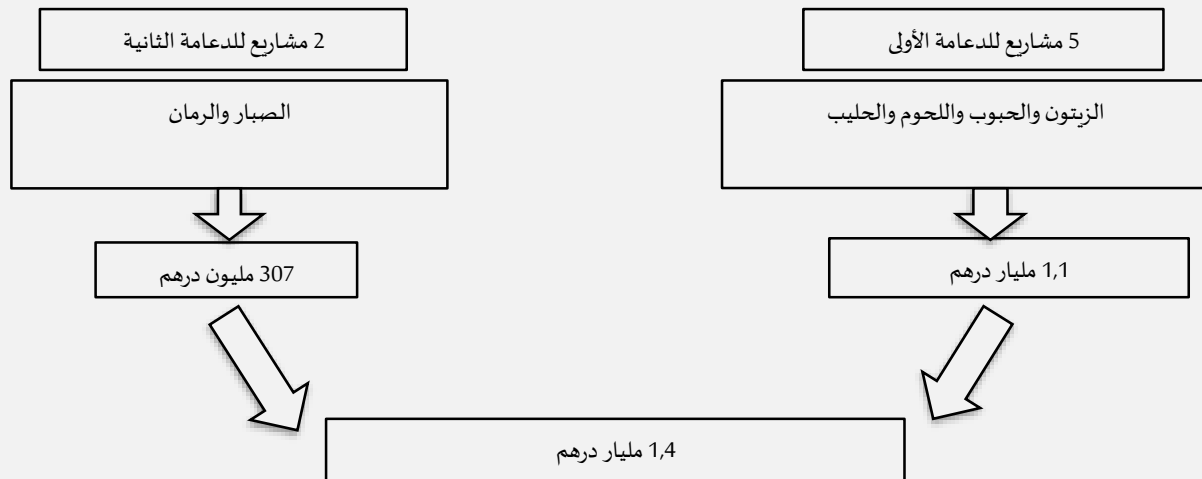
2.2- يهدف المخطط الفلاحي الإقليمي إلى التدبير الجيد للثروة المائية بمنطقة تساوت.

يلعب الماء دورا حاسما واستراتيجيا في هيكلية المجال والمجتمع وهو أحد الموارد الطبيعية الذي كان يتوافق مع عدد سكان البلاد سابقا، إلا أنه مع مرور الزمن ازدادت الحاجة إليه أكثر خاصة مع التزايد الديمغرافي الكبير الذي عرفته البلاد بشكل عام ومنطقة بحثنا بشكل خاص. وما زاد هذا الأمر حدة هو اللامبالاة بقيمة هذا المورد والتمادي في الاستغلال المفرط للثروة المائية من طرف الإنسان دون التفكير في حاجيات الأجيال القادمة، فغدت بذبك إشكالية الماء في السنوات الأخيرة أحد الإشكاليات المركزية التي أصبحت تؤرق بال المدبرين للشأن العام، خاصة مع ازدياد الحاجة إلى الماء في شتى الميادين والقطاعات.¹

ويعتبر القطاع الفلاحي الأكثر استهلاكاً للمياه، فإذا أخذنا على سبيل المثال جهة مراكش نجد أن حجم المياه المعبأة يصل إلى مليار وأربعة مائة مليون متر مكعب، حيث توجه فقط 10% منها للماء الشروب والقطاع الصناعي بينما توجه 90% للقطاع الفلاحي. وأمام هذه الوضعية المزرية عمل المسؤولون عن المخطط الأخضر على وضع استراتيجية وطنية ومخططات جهوية وإقليمية لترشيد المياه خاصة منها الفلاحية، حيث يعتبر الإطار العام للمخطط الأخضر أن التنمية الفلاحية رهينة بالتسيير المعقلن للماء من خلال تبني التقنيات الحديثة المقتصدة في السقي.²

ترتكز الأهداف الاستراتيجية للمخطط الأخضر والسياسة الفلاحية المعلن عنها من لدن الحكومة المغربية في أبريل 2008 على تطوير القطاع الفلاحي والرفع من دخل الفلاحين الصغار وتشجيع التنافسية وتحسين المردودية. ونظرا لوجود صنفين بارزين للفلاحة الوطنية: عصرية وأخرى تقليدية، فإن استراتيجية المخطط الأخضر سطرت مقاربة خاصة لكل نوع على حدة، حيث استفاد إقليم قلعة السراغنة من هذا البرنامج من خلال العديد من المشاريع التي تم إنجازها على ضوء الدعامتين الأولى والثانية. وتخص هذه المشاريع سلاسل الزيتون والصبّار والرمان والحليب. والخطاطة التالية توضح هذا الأمر:

الشكل رقم 1: مشاريع المخطط الأخضر على مستوى منطقة تساوت



المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة مراكش آسفي، 2024

¹ الزروالي توفيق، الإعداد الهيدروفاحي الإكراهات والآفاق التنموية بتساوت الوسطى نموذج زمران الشرقية، رسالة لنيل الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب، 2011، ص 151.

² المديرية الجهوية للفلاحة مراكش آسفي، المخطط الفلاحي لإقليم قلعة السراغنة وتفعيل المشاريع، 2022.

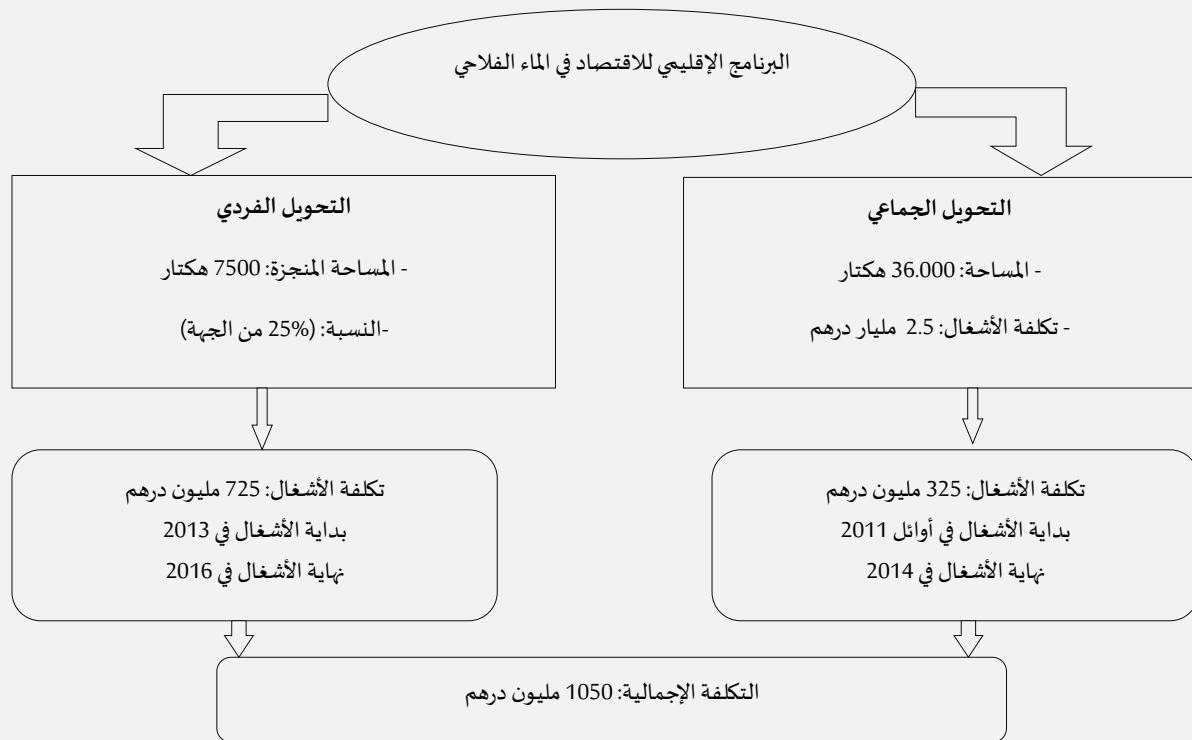
3.2- يسعى المخطط الإقليمي للاقتصاد في الماء الفلاحي إلى تجميع الثروة المائية بمنطقة تساوت.

لمواجهة متطلبات التنمية ولفلاحة أكثر إنتاجية وأكثر تنافسية واستدامة كما ينص على ذلك مخطط المغرب الأخضر، يعتبر البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي أحد التدابير الأفقية التي ترمي إلى الحد من آثار شح الموارد المائية وزيادة من فعالية استعمال مياه السقي. فالهدف من هذا البرنامج الممتد بين سنتي 2008 و2020 (كلفة إجمالية تقارب 37 مليار درهم) هو إعادة تأهيل تقنيات الري الحالية محدودة الفعالية، للانتقال إلى السقي الموضعي على مساحة إجمالية في حدود 550.000 هكتار.

على مستوى منطقة تساوت، فمن بين الأهداف التي جاء بها مخطط المغرب الأخضر نجد كيفية استغلال المياه بطرق مقننة، لاسيما إذا علمنا أن جل الطرق المستعملة في السقي حاليا إلى جانب أنها طرق تقليدية فهي تقنيات تعمل على تضييع المياه بشكل مفرط.

ومن بين البرامج التي تم وضعها في إطار مشاريع المخطط الإقليمي للاقتصاد في الماء الفلاحي، هناك برنامج تحويل السقي الخاص بإقليم قلعة السراغنة الذي يهتم أساسا كل من: بني عامر، أولاد يعقوب، تابوعسييت، الحقية وتاوزينت بتساوت السفلى، وأولاد كايد بتساوت العليا ومناطق غدات، ويشمل البرنامج 46 ألف هكتار أي ما يعادل 57% من البرنامج الجهوي.¹

الشكل رقم 2: مشاريع البرنامج الإقليمي للاقتصاد في الماء الفلاحي.



المصدر: المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي، ملحق قلعة السراغنة، 2024.

وتتم مساندة هذه العملية من خلال صندوق التنمية الفلاحية، إذ يتم تقديم إعانات تصل إلى 100% بالنسبة للري الموضعي (التنقيط والرش الدقيق) و50% بالنسبة للري الناقص (الرش). ومنذ تدشين البرنامج الوطني للاقتصاد في

¹ المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، ملحق قلعة السراغنة، 2022.

ماء الري في سنة 2008، ظل اعتماد الري بالتنقيط يتقدم بوتيرة سريعة فيما يخص التحول الفردي، في ظل الانتهاء من أزيد من 230 ألف هكتار (68% من المستهدف سنة 2020). وفي دوائر الري الكبير، يجري التحول على مساحة 66800 هكتار فقط بسبب الحاجة إلى استثمارات مسبقة في شبكات الري. ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم باطراد في المستقبل القريب، حيث تم الانتهاء من دراسات الجدوى ودراسات مفصلة فيما يخص 100 ألف هكتار.¹

3- ساهمت مخططات المغرب في ترشيد استعمال الموارد المائية وتحقيق التنمية بمنطقة تساوت.

ساهم الإعداد الهيدروغرافي الذي شهده سهل تساوت بدون شك في اقتصاد الماء من خلال استعمال سواقي إسمنتية تمنع تسرب الماء، كما تنقل المياه بسرعة أكبر نظرا لمراعاة عامل الميل أو الانحدار الطبوغرافي أثناء التشييد، الشيء الذي مكن من تقليل نسبة التبخر.² والجدول التالي يبرز أوجه الفرق بين نظام السقي التقليدي ونظام السقي العصري.

الجدول رقم 4: مقارنة بين مميزات السقي التقليدي والسقي العصري.

السقي العصري	السقي التقليدي	
ساعة واحدة	4 ساعات	مدة سقي الهكتار الواحد
استعمال معقلن للمياه	عدم اقتصاد الماء بسبب تسرب المياه	اقتصاد الماء
يد عاملة محدودة	يد عاملة كثيرة في السقي	اليد العاملة
وضع الأدوية بطريقة أكثر فاعلية	توزيع غير ملائم للأدوية	الأدوية
تسميد عبر الأنابيب	تسميد يدوي	التسميد
ري النبتة حسب احتياجاتها من الماء	عدم معرفة كمية احتياجات النبتة	التحكم في المياه
مرتفعة	محدودة	الإنتاجية

المصدر: النامي زهير، الإعداد المائي ب سهل السراغنة بين الممارسات التقليدية والتجهيز الهيدروغرافي الحديث، ص 37.

تقل المدة الزمنية للسقي العصري بأربعة أضعاف عن السقي التقليدي، كما أن الكمية المستعملة في سقي الهكتار الواحد أقل هي الأخرى، إذ يقتصد السقي العصري المدة الزمنية وتكلفة اليد العاملة وطرق التسميد ومعالجة النباتات الضارة، كما يمكن من الرفع من الإنتاجية. ويواجه السقي بواسطة السواقي الترابية مجموعة من الصعوبات تتجلى في السرقة وضياع الماء بسبب التسرب والتبخر، كما تتعرض السواقي للاختناق بسبب التوحد.³

إن السقي العصري ساهم في توسيع رقعة الأراضي الفلاحية كما ساهم في تحويل وتغيير نظام الفلاحة من التقليدية إلى العصرية، ومن نظام الرعي المفتوح إلى نظام الإسطبلات العصرية في تربية الماشية. وبالتالي أصبحنا نتحدث

¹ البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وثيقة التقييم المسبق للمشروع بشأن قرض مقترح بقيمة 150 مليون دولار مقدم إلى المملكة المغربية بشأن مشروع عصنة الري بدوائر الري الكبير، يونيو 2015، ص 5.

² النامي زهير، الإعداد المائي ب سهل السراغنة بين الممارسات التقليدية والتجهيز الهيدروغرافي الحديث، ورد في دينامية الموارد والأنشطة الاقتصادية بالأرياف المغربية وآفاق الاستدامة، تنسيق النامي زهير، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2022، ص 37.

³ نفس المرجع، ص 38.

عن فلاحه تسويقية توجه المنتجات نحو مختلف المدن بالمغرب وخارجه، كما ظهرت تعاونيات فلاحية كبرى ومعامل لتحويل المنتجات الفلاحية.¹

وبدورهما فالمخطط الفلاحي الإقليمي والمخطط الإقليمي للاقتصاد في الماء الفلاحي، قد ساهما في التدبير المعقلن لمياه السقي من خلال تعميم تقنية السقي الموضعي، مما ساهم في الرفع من المردودية الإنتاجية والجودة على مستوى المنتجات الفلاحية المتواجدة بالمنطقة.

وتبقى تقنية السقي الموضعي أحد الحلول التي تتميز بفعاليتها وسهولة التعامل معها، إضافة إلى

العناصر الإيجابية المتوفرة فيها والتي يمكن إجمالها في العناصر التالية:

- ✓ التحكم بدقة في كمية ماء الري على مستوى الاستغلال الفلاحية وذلك بهدف الاقتصاد في الموارد المائية؛
- ✓ التقليل بشكل كبير من ضياع مياه الري بحيث يصل معامل الفائدة في المتوسط إلى 95% مقارنة مع طريقة الري السطحي؛
- ✓ المساهمة في الرفع من المساحة المسقية لكون صبيب المياه في شبكة الري المركز يكون قليلا بالمقارنة مع صبيب الري التقليدي، وهذه الطريقة تسمح بإمكانية استغلال المياه على أكبر مساحة ممكنة؛
- ✓ الرفع من الإنتاجية والمردودية الفلاحية (الجودة على مستوى المنتجات)؛
- ✓ لا تتطلب هذه التقنية مدا عاملة كثيرة كما هو الشأن في طرق السقي الأخرى؛
- ✓ الاستعمال المقتن للأسمدة التي يتم نقلها بشكل معقلن عن طريق القنوات العصرية؛
- ✓ إعطاء الماء والمواد المخصبة للمزروعات في الأوقات المناسبة؛
- ✓ استعمال أفضل للأراضي صعبة الاستغلال؛
- ✓ الاقتصاد في مياه الري خاصة بالمناطق التي يتسم مناخها بالجفاف وبموارد مائية محدودة، حيث أعطت تجربة السقي الموضعي 80 قنطار/هكتار.

عموما يمكن القول إن تقنية السقي الموضعي تبقى تقنية عالية من حيث الجودة والفعالية، وتبقى الخيار الوحيد من أجل تفادي التبذير الحاصل في كميات الماء خلال فترات السقي، خصوصا وأن مجال المنطقة أصبح يعرف تراجعا ملحوظا من حيث الموارد المائية بسبب فترات الجفاف المتوالية على المنطقة. لذا تبقى مسألة تبني هذه التقنيات الحديثة بمثابة رهان يقف أمام تنمية الرأس المال الطبيعي الذي تتوفر عليه المنطقة.²

- النتائج

انطلاقا من دراستنا هذه التي تطرقنا فيها إلى دور التخطيط الاستراتيجي في مواجهة ندرة الموارد المائية بمنطقة تساوت، خلصنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ تتعرض الموارد المائية بمنطقة تساوت إلى مجموعة من الضغوط المرتبطة بقساوة الظروف الطبيعية، وأيضا بالاستعمال المفرط وغير المعقلن.

¹ نفس المرجع.

² الزروالي توفيق، مرجع سابق، ص 153.

- ✓ لتجاوز المشاكل المرتبطة بندرة الموارد المائية بمنطقة تساوت، تبنت الدولة عدة برامج وخطط بهدف التدبير الرشيد لهذه الموارد وفي نفس الوقت تحقيق التنمية المحلية: الإعداد الهيدروفلاحي لتساوت العليا، التجهيز الهيدروفلاحي لتساوت السفلى، المخطط الفلاحي الإقليمي والبرنامج الإقليمي للاقتصاد في الماء الفلاحي.
- ✓ ساهمت هذه البرامج والمخططات في ترشيد استعمال الثروة المائية في الفلاحة، إلا أن الأمر لم يؤت أكله كما كان مخططاً له. هذا الأمر يستدعي وضع خطط بديلة تكون أكثر فعالية في مجال حكمة الموارد المائية.

- التوصيات

- إن الحالة الراهنة التي يعيشها المغرب عموماً ومنطقة تساوت بالخصوص، تتطلب اتخاذ عدة تدابير إضافية، أهمها:
 - ✓ تفعيل لجان اليقظة في مختلف العمالات والأقاليم التي تعاني خصاصاً؛
 - ✓ تسريع أشغال تزويد المراكز القروية والدواوير انطلاقاً من منظومات مائية مستدامة في إطار المخطط الوطني للتزويد بالماء الشروب والسقي 2020-2027؛
 - ✓ تقوية عمليات استكشاف موارد مائية إضافية خصوصاً عبر إنجاز آثاق لاستغلال المياه الجوفية؛
 - ✓ الاقتصاد في استعمال الماء والحد من الهدر خصوصاً بقنوات الجر والتوزيع؛
 - ✓ مباشرة حملات تحسيس واسعة النطاق لإقرار التعامل العقلاني مع الموارد المائية؛
 - ✓ تزويد المراكز والدواوير التي تعاني من شح الموارد المائية والبعيدة عن المنظومات المائية المهيكلية عن طريق شاحنات صهريجية؛
 - ✓ إيقاف سقي المساحات الخضراء بواسطة الماء الشروب واللجوء إلى استعمال المياه العادمة المعالجة حال توفرها.
- خاتمة:

استطاعت الجماعات القبلية التي توالى على منطقة تساوت استغلال المجال الفلاحي وتعبئة الموارد المائية المتوفرة من الأودية عبر تقنيات تقليدية، كما تبنت الساكنة نشاطاً فلاحياً معاشياً يرتب بوفرة التساقطات أو ندرتها. وقد شكل دخول المستعمر الفرنسي إلى المنطقة نقطة انطلاق فعلية للسياسة المائية الرسمية وللتحديث الفلاحي، خاصة مع المساعدات التي قدمت للمعمرين: أراضي، تعبئة الموارد المائية، إعانات مالية، إعفاءات ضريبية... وهو الأمر الذي انعكس على البنيات الزراعية والاجتماعية التقليدية. وبعد حصول المغرب على الاستقلال، شرعت الدولة في تبني مخططات اقتصادية ركزت بالأساس على الفلاحة كمحرك للاقتصاد بالمغرب المستقل. وهكذا أدى التدخل الذي لعبه الاستعمار ثم الدولة بعد الاستقلال إلى مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

لقد شكلت السنوات الأخيرة حالة استثنائية في المغرب، فمع استمرار انحباس الأمطار ومن أجل مواجهة آثار الوضعية المائية الصعبة التي تشهدها أو ستشدها بعض المناطق المملكة، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالية بتنسيق بين مختلف المتدخلين والرامية إلى الاقتصاد في مياه السقي وضمان التزويد بالماء الصالح للشرب.

إن الجفاف الذي يعرفه المغرب بين الفينة والأخرى والذي بات بنيوياً، يتطلب تبني خطط استراتيجية جديدة تتناسب والوضع الحالي، خاصة أن سياسة السدود كانت ناجعة لكنها تبقى مرتبطة بالتساقطات المطرية. كما أن مخطط

المغرب الأخضر كانت له نتائج عكسية على الموارد المائية، فبعدما كان الهدف هو تطوير الفلاحة والاقتصاد في مياه السقي، أصبحت هذه الأخيرة تتعرض للاستنزاف نتيجة تبني مزروعات وأغراس لا تتناسب والوضعية المائية للمغرب.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

- الأكلع محمد، قابلية الفرشة المائية للحوز الشرقي للتلوث، ورد في كتاب الماء ورهان التنمية المستدامة، دراسات مجالية لجهة مراكش تانسيفت الحوز، العدد 6، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، المغرب، 2012.
- أرميل ياسين، دينامية المجالات الريفية المسقية واستراتيجيات تكيف الحيازات الفلاحية بالمغرب حالة سهل تساوت السفلى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، جامعة القاضي عياض، المغرب، 2018.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وثيقة التقييم المسبق للمشروع بشأن قرض مقترح بقيمة 150 مليون دولار مقدم إلى المملكة المغربية بشأن مشروع عصرنة الري بدوائر الري الكبير، يونيو 2015.
- وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، المجال المغربي واقع الحال، مطبعة عكاظ، المغرب، 2000.
- زعيبي سناء، استهلاك الماء بالهوامش الحضرية المراكشية بين محددات العرض وخصائص الطلب الاجتماعي تسلطت نموذجاً، ورد في كتاب الماء ورهان التنمية المستدامة، دراسات مجالية لجهة مراكش تانسيفت الحوز، العدد 6، الطبعة الأولى، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش، المغرب، 2012.
- الزروالي توفيق، الإعداد الهيدروغرافي الإكراهات والآفاق التنموية بتساوت الوسطى نموذج زمران الشرقية، رسالة لنيل الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب، 2011.
- الحافظ إدريس، الموارد المائية بالمغرب الإمكانيات والتدبير والتحديات، الطبعة الثانية، المغرب، 2021.
- المباركي حسن، التدبير الموجه للنشاط الفلاحي وأجوبة الفلاحين في الدوائر المسقية العمومية: مثال تساوت الوسطى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب، 2004.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب: رافعة أساسية للتنمية المستدامة، إحالة ذاتية رقم 15، المغرب، 2014.
- المجموعة الموضوعاتية لتقييم الاستراتيجية الوطنية للماء، تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، المغرب، يناير 2021.
- المديرية الجهوية للفلاحة مراكش آسفي، المخطط الفلاحي لإقليم قلعة السراغنة وتفعيل المشاريع، 2022.
- مزين سيد اممر، الموارد المائية بالمناطق الجافة بين إكراهات الندرة واستراتيجيات التدبير حالة مدينة كلميم، رسالة لنيل الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب، 2021.
- المحداد الحسن، الماء والإنسان بحوض سوس إسهام في دراسة نظام مائي مغربي، الطبعة الأولى، مركز ابن تومرت للدراسات والنشر والتوثيق جامعة ابن زهر أكادير، المغرب، 2003.

- المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى: 1982، 1994، 2004، 2014.
- المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي الحوز، ملحقة قلعة السراغنة.
- النامي زهير، الإعداد المائي بسهل السراغنة بين الممارسات التقليدية والتجهيز الهيدرولوجي الحديث، ورد في دينامية الموارد والأنشطة الاقتصادية بالأرياف المغربية وآفاق الاستدامة، تنسيق النامي زهير، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2022.
- سرودة عبد الكريم، ملاحظات حول أهمية التعمير بسهل تساوت السفلى، ورد في كتاب إقليم قلعة السراغنة: الإنسان-المجال-التممية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 2، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب، 2004.
- فهمي عبد الغني، التحديث الريفي بالمجالات المسقية العصرية-تساوت السفلى نموذجاً، رسالة لنيل الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب، 2010.
- الراضي محمد، استعمال الموارد المائية في المجال الفلاحي بسهل تادلا أية آفاق لتدبير مستديم للماء، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني المحمدية، المغرب، 2007.
- التركي إبراهيم، إشكالية استدامة الماء بمنطقة زعير بين قلة الموارد وتزايد الطلب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني المحمدية، المغرب، 2008.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Belfquih .M et Fadloullah .A, *Observation sur la vie humaine dans le Bassin-Versant de la Tassaoute Superieure*, In Revue de Géographie au Maroc, Publiée par la Société de Géographie du Maroc, Maroc, 1977.
- UNESCO, Livre du Maitre pour la biologie des populations Humaines, les presses de l'UNESCO, Paris, 1976.

التحولات السوسيو- مجالية والتنمية المحلية بإقليم تاوريرت (شرق المغرب)

- بندحو شهرزاد، طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، مختبر التواصل، التربية، الاستعمال الرقمي والإبداع، كلية

الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الأول وجدة. bendahouchahrazad@gmail.com

- حميش أيوب، طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر التواصل، التربية، الاستعمال الرقمي والإبداع، كلية الآداب

والعلوم الانسانية، جامعة محمد الأول وجدة. ayoub.hmich39@gmail.com

- بلغيثري الحسن، أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الأول وجدة.

Belrhiti2@yahoo.fr

ملخص

عرفت الأرياف المغربية ولعقود طويلة تحولات عميقة، وتغيرات مهمة في أنماط استغلال المجال الريفي، تجلت في تحول أنظمة النشاط الفلاحي من الطرق التقليدية إلى أساليب عصرية، حيث ظلت تعاني المجالات الريفية من عدة اكراهات طبيعية وبشرية قبل وبعد الاستقلال إلى يومنا هذا.

لذلك سعت الدولة إلى تنمية الأرياف المغربية، بإعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي في مختلف المخططات التنموية التي اعتمدها المغرب كسياسة للتهيئة الهيدروفلحية في إطار مخطط المغرب الأخضر، والتي تتوخى منه الدولة مواصلة المجهودات المبذولة في مجال استعمال ناجع وترشيد للموارد المائية في ظل التغيرات المناخية، وذلك لتحسين الإنتاج الفلاحي وتنمية قطاع زراعي ناجع ومربح على مستوى الحياة الاقتصادية للفلاح وكذلك احترام المنظومة البيئية.

من خلال هذه المداخلة سوف نقوم برصد التحولات المجالية التي عرفها المجال الريفي بإقليم تاوريرت، وابرز مختلف الاستراتيجيات المتحكمة في هذه الدينامية من أجل كسب رهان التنمية المحلية المستدامة، من خلال تشخيص الاختلالات المجالية والاكراهات التي عرفتها المنطقة.

الكلمات المفتاحية

إقليم تاوريرت – التحولات المجالية – التهيئة الهيدروفلحية – المنظومة البيئية – التنمية المحلية المستدامة

Socio-spatial transformations and local development in the Taourirt region of the eastern Morocco

Abstract

For decades, the Moroccan countryside has witnessed profound transformations and important changes in the patterns of exploitation of the rural area, manifested in the transformation of agricultural activity systems from traditional methods to modern methods, as rural areas have continued to suffer from several natural and human constraints before and after independence to this day.

Therefore, the State has sought to develop the Moroccan countryside by giving priority to the agricultural sector in the various development plans adopted by Morocco as a hydro-agricultural development policy within the framework of the Green Morocco Plan, from which the State envisages the continuation of efforts made in the efficient use and rationalization of water resources in light of climate change, in order to improve agricultural production, develop an efficient and profitable agricultural sector at the level of the economic life of the farmer, and respect the ecosystem.

Through this intervention, we will monitor the spatial transformations witnessed in the rural area in the Taourirt region, and highlight the various strategies that control this dynamic in order to win the bet of sustainable local development, by diagnosing the spatial imbalances and constraints that the region has witnessed.

Keywords: The Taourirt Region – Spatial Transformations – Hydro-agricultural Development – The ecosystem – Sustainable Local Development

مقدمة

تعتبر إشكالية التحولات المجالية في المجال الريفي والتنمية المحلية خلال السنوات الأخيرة موضوع اهتمام العديد من الدراسات العلمية الجغرافية، التي تهدف إلى وضع تشخيص متكامل للموارد الترابية بغية تميمها، وذلك للوصول إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

ويعتبر موضوع التحولات المجالية في المجال الريفي والتنمية المحلية مقاربة جغرافية جديدة لتحديد الاختلالات وتجاوز التهميش الذي يطال هذه المجالات.

فالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مست إقليم تاوريرت خلال العقود الأخيرة، عرفت ديناميات عميقة، ظهرت أولى معالمها بعد تفكك جزء مهم من بنيات البادية المغربية نتيجة السياسات والممارسات الاستعمارية المبنية على استغلال الموارد المتوفرة والهيمنة السريعة على السكان، وكانت هذه التحولات في بعض الحالات جذرية، أنتجت مشاهد وبنيات جديدة، ومست المجالات الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن التغيرات التي عرفها السكن المحلي، جعلته ينتقل من طابعه التقليدي إلى آخر بملامح عصرية من حيث مكوناته ومورفولوجيته.

أما من ناحية التحولات الاقتصادية فقد شكل القطاع الفلاحي بالحيز الترابي، القائم على ممارسة أنشطة زراعية وتربية الماشية ركيزة للاقتصاد المحلي ومحركه الأساسي، لكن التحولات التي مست هذا القطاع نتيجة تنامي عوامل تدهور الموارد الطبيعية وتزايد الفئات الشابة النشيطة، جعلته غير قادر على الاستجابة لكل الحاجيات وتوفير العيش الكريم للسكان المحلية.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة عبر تشخيص مظاهر التحولات السوسيو- مجالية التي عرفها المجال الريفي بإقليم تاوريرت.

فماهي إذن خصائص هذا المشهد الريفي؟ وماهي مختلف التطورات المجالية والتحولات الاجتماعية التي عرفتها المنطقة؟ وما نتائج ذلك وانعكاساته على التوازنات البيئية؟

وصولا إلى محاولة بناء تصور للتنمية الترابية اعتمادا على مبدأ الاستدامة والمحافظة على الموارد من خلال الاستغلال البشري لها.

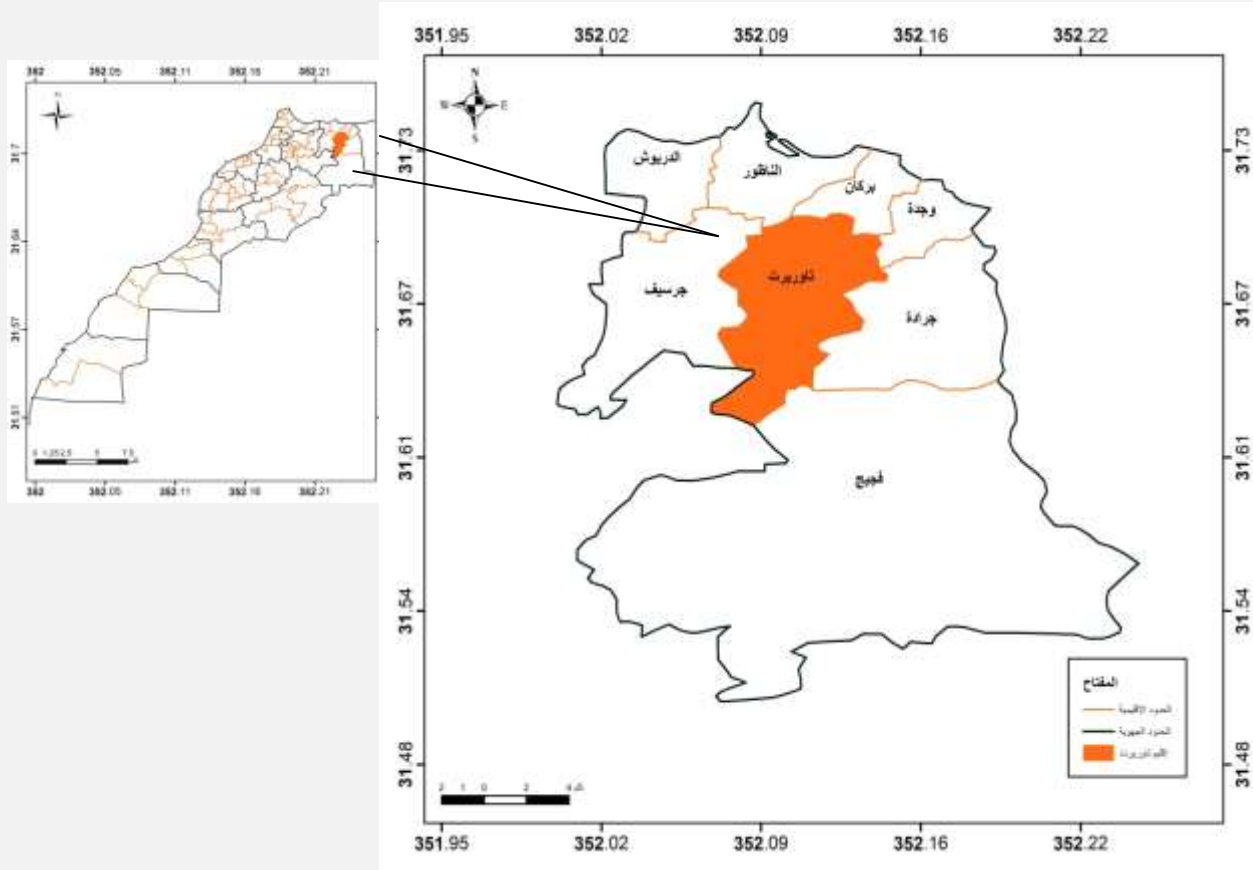
المنهجية المتبعة

إن طبيعة إشكالية التحولات الفلاحية وما أفرزته من دينامية سوسيو-مجالية، تتطلب اعتماد المقاربة التاريخية للوقوف على الدينامية التي شهدتها المجال الريفي، حيث تقوم هذه الدراسة العلمية على المنهج البيبليوغرافي في الشق النظري، ثم النهج الجغرافي المستند إلى الوصف والتحليل والاستنتاج والذي يعتبر من بين أهم آليات هذه الدراسة، إضافة إلى العمل الميداني المرتبط بالاستعانة بالمعطيات الرسمية من لدن المؤسسات المعنية وكذا المتعلقة بالروايات الشفهية المباشرة مع المعنيين والفاعلين بالمجال المدروس.

توطين مجال الدراسة

إقليم تاوريرت هو أحد أقاليم جهة الشرق يحده غربا إقليم جرسيف وشرقا عمالة وجدة أنجاد وإقليم جرادة، ومن الشمال إقليما الناظور وبركان وجنوبا إقليم فكيك وبولمان.

يمتد الإقليم على مساحة تقدر ب 8541 كلم²، تستحوذ منها 11 جماعة قروية على مساحات شاسعة بينما لا تحظى الحواضر الثلاث إلا بمساحة صغيرة.



خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة (إقليم تاوريرت)

المصدر: التقسيم الإداري لسنة 2015+ عمل شخصي

أما طبوغرافيا، تقع عند ملتقى بسيط أنكاد وتافرطة، وتمثل منطقة منخفضة بالنسبة للمناطق المرتفعة المجاورة، بين جبال بني يزناسن من الجهة الشمالية وجبال دبدو ومرتفعات لمقام من الجهة الجنوبية، وجبال الريف من الجهة الغربية. وقد انعكست هذه الأشكال الطبوغرافية على مناخ المنطقة إذ وقفت حاجز أمام تسرب الكتل الهوائية الرطبة نحو الداخل.¹

1- مظاهر التحولات السوسيو اقتصادية بالمجال الريفي للإقليم قبل فترة الحماية

عرف الحيز الترابي للمجال المدروس استقرارا بشريا قديما، يعود إلى فترة طويلة سابقة، حيث عمرته قبيلة أهل لكرارمة بمحاذاة ضفاف واد زاء، وبعض القبائل الريفية الأخرى بسهل تافرطة والهضاب العليا.

ظل مجال دبدو، تاوريرت، العيون لفترات زمنية طويلة كباقي التراب الوطني، مجالا لهيمنة القبائل في ما يخص الري والزراعة، واعتبرت مركزية القبيلة فاعلا أساسيا في تنظيم مختلف أشكال استغلال المجال، وتميزت العلاقات فيما بينها بالتكامل تارة، وبالتنافس والصراع تارة أخرى.²

¹ - مونوغرافية إقليم تاوريرت.

² - لوي فوانو (1912): وجدة والعمالة مونوغرافية وجدة وقبائل شرق المغرب، ترجمة محمد الغرايب (2014)، ج 1 مطابع الرباط نت، الرباط، ص 244.

وللمنطقة أدوار تاريخية مهمة من الناحية السياسية والاقتصادية نظرا لموقعها الاستراتيجي على الطريق الرابط بين فاس وتلمسان من جهة، ثم بين سجلماسة ومليلية من جهة ثانية، وشكلت محطة تجارية مهمة في مسلك تجارة القوافل الصحراوية بشمال إفريقيا حتى قبل تأسيس قصبي دبدو وتاوريرت في عهد الدولة المرينية¹.

ولتجسيد السلطة المخزنية جهويا ومحليا وحماية الطريق السلطانية، أسست في المنطقة ثلاث قصبات على فترات تاريخية مختلفة (دبدو، تاوريرت، والعيون) كانت لها أهمية بارزة في هيكلة المجال وتنظيم القبائل المحيطة بها ومواجهة الاضطرابات داخلها ومراقبتها، وبالأخص تأمين الطرق التجارية في اتجاه شرق-غرب وفي اتجاه شمال-جنوب، وتدبير الصراعات القبلية حول مد مجال نفوذها الرعوي ومنابع المياه التي كانت تمارس فيها الزراعة².

وقد اضطر سكان المنطقة، التعاطي إلى تربية الماشية والزراعة البورية مع اعتمادهم البسيط على الزراعة السقوية والمرتبطة ببعض الآبار، وقد اهتموا خاصة بغرس الاشجار المثمرة خاصة ساكنة المنخفضات الشمالية الغربية قبل الاستعمار الفرنسي، كانت تعتمد على نظام الانتجاع في ممارسته النشاط الزراعي والرعوي ما بين المجال المرتفع لكعدة دبدو ارشيدة، وسهل تافراطة. بينما في الهضاب العليا، كانت قبيلة الزوا تعتمد كليا على الترحال - ونصف الترحال داخل المجال وخارجه، حيث كانت الأرض مشاعة بين القبائل، ولم تكن الحدود بين هذه الأخيرة مرسومة، نظرا لقلّة السكان، واتساع المجال، وسيادة النمط التقليدي في استغلال الأرض³.

عموما تميزت فترة ما قبل الاستعمار بالقوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للقبيلة في تنظيم المجال الريفي، حيث كان تأثير القصبات محدودا أمام نفوذ القبائل، ومع مطلع القرن العشرين بدأت بوادر التحول في المجال بظهور إشعاع المدن دبدو، تاوريرت، والعيون.

2- التحولات المجالية بالمنطقة خلال مرحلة الاستعمار

تتميز المنطقة بمكانة استراتيجية، حيث أن قصباتها كانت محط أطماع المستعمر لخدمة مخططاته الاستعمارية وفرض السيطرة على عمق التراب المغربي، باعتبارها من الممرات الرئيسية على الطريق المؤدية إلى العاصمة فاس. فعمل المستعمر سنة 1909 على احتلال قصبة العيون وحماية سوقها، وعزم بعدها على احتلال تاوريرت سنة 1910 بدعوى حماية سوق قصبة العيون سيدي ملوك، لتحقيق توغل تدريجي في المجال في اتجاه دبدو لما لها من أهمية آنذاك كنقطة اتصال⁴.

بعد توغل الاستعمار الفرنسي بالمنطقة ظهر تقطيع ترابي جديد ليسهل اختراق النظام القبلي وهو ما عرف بالدوائر والتي بدورها قسمت إلى ملحقات، وتم إصدار قانون إنشاء جماعات للقبائل وترسيم الحدود الإدارية بينها ومراقبتها، وتحديد الملك الغابوي، وإصدار قوانين وتشريعات لتنظيم استغلال الغابة، وتقسيم الأراضي⁵. وذلك بهدف تيسير استغلال خيرات المنطقة، هذا ما أدى إلى تقوية مركزي تاوريرت والعيون في التأطير والتحكم المجالي والاقتصادي والاجتماعي، بالمقابل تراجع دور الريف والقبائل في تنظيم المجال.

¹ - عبد الرحمان ابن خلدون، "مقدمة ابن خلدون"، تحقيق عبد الله محمد درويش (2004)، دار يعرب دمشق ج 6، ص 261.

² - بوطيب طاك (1991): "مدينة تاوريرت ودورها في المجال المحلي والجهوي"، مؤلف جماعي "المدينة المغربية المتوسطة رهان اللامركزية والتنمية المحلية"، الملتقى النقابي الخامس لصيف، مطبعة البلابل، ص 101.

³ - مصطفى عثمان (2015): الدينامية الحالية للسطح ومظاهر التدهور بسهل تافراطة وعاليته 'حوض بني ريس كنموذج'، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص 111.

⁴ - سمبر بوزويّة (2019): "تاوريرت في قلب معارك التحرير 1910 - 1913"، مؤلف جماعي، ذاكرة مقاومة منطقة تاوريرت للاحتلال الأجنبي وآفاق التنمية المستدامة، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تاوريرت، ص 63.

⁵ - مصطفى عثمان (2015): الدينامية الحالية للسطح ومظاهر التدهور بسهل تافراطة وعاليته 'حوض بني ريس كنموذج'، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص 111.

عرفت المنطقة هجرة من الريف نحو هذه المراكز للاستقرار بها، إلا أن مناطق الهضاب العليا وقبائل الرحل قد حافظت على نشاط تربية المواشي، باعتبار المنطقة سوقاً مهماً للمواشي يتردد إليه الكثيرون ومن مختلف المناطق. كما شيدت فرنسا العديد من المسالك إلى حدود 1912، ليتسنى لها تصدير المنتجات الفلاحية التي تزخر بها المنطقة إلى الخارج.

فبعد هذه التغيرات التي عرفها المجال خلال فترة الحماية، حيث هيمنة المراكز الحضرية على اتخاذ القرار في المجالين الحضري والريفي، وتراجع دور القبائل في تأطير مجالها الريفي، كل هذا سيكون له دور كبير في التطورات التي ستعرفها المنطقة بعد الاستقلال.

3- استمرار التحولات بالمنطقة ما بعد الاستقلال

بعد حصول المغرب على الاستقلال ومغادرة الجالية الأوروبية واليهودية، فتنظيم المجال المحلي ارتكز على ثلاث مراكز تاويريت، لعيون وديبو بفعل الدور الذي لعبته هذه المراكز اجتماعياً واقتصادياً وخاصة المجال الحضري لتاويريت والذي كان لسوقه ثقل متوسط واعتبر هذا المجال قطب إقليمي، ما جعل نفوذه يمتد إلى منطقة الهضاب العليا جنوباً ذات النشاط الرعوي، مما جعل تجارة المواشي تكتسي أهمية كبيرة.

فهذا التحول الوظيفي للمراكز الحضرية استقطب ساكنة المناطق الريفية المجاورة، حيث كانت وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية تسوء بفعل الاهتمام الذي أولته الدولة للمراكز الحضرية كمناطق جديدة لتنظيم المجال، مما خلق هجرة قوية من الريف صوب المدن، والتي زادت بقوة خلال فترات الجفاف 1970-1971 و1980-1984، وهو ما أثر على نمط الانتاج الرعوي وتراجع القطيع.

جدول رقم 1: تطور السكان بالجماعات القروية لإقليم تاويريت خلال السنوات 1994، 2004، و2014

الجماعة القروية	عدد سكان 1994	عدد سكان 2004	عدد سكان 2014	معدل النمو السنوي (2004-1994) %	معدل النمو السنوي (2014-2004) %
مشرع حمادي	9400	7435	5646	-2.5	-2.71
عين لحجر	10265	9210	8272	-1.1	-1.07
تنشرفي	7839	7452	6433	-0.5	-1.46
مستكمار	6435	6378	6469	-0.1	0.14
أهل واد زا	12706	16494	11931	1.1	-1.73
ملقى الويدان	7112	7699	8176	0.8	0.6
لقطيدير	5800	6732	7303	1.5	0.82
سيدي لحسن	10260	9759	9259	-0.5	-0.52
سيدي علي بالقاسم	11580	13919	14984	1.8	0.78
العاطف	2186	2471	3215	1.2	2.67
أولاد محمد	3487	2174	1310	-4.6	-4.94

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى

على العموم فالجماعات الترابية التي تعرف دينامية سكانية إيجابية هي الجماعات الترابية القريبة من المراكز الحضرية وهذا راجع بالأساس إلى تأثير هذه الجماعات بثقافة السكان الحضريين وعامل القرب كذلك قصد تسويق المنتجات والتسوق. بالإضافة إلى كون عامل الموارد المائية الذي قد يكون عامل طرد أو جذب للسكان، أما الجماعات الترابية التي تعرف دينامية سكانية سلبية هي الجماعات الواقعة في الهوامش وترجع هذه الدينامية إلى التأثير بعامل الهجرة إما نحو المراكز الحضرية أو نحو الجماعات الترابية الواقعة بالقرب منها.

وبدوره عرف السكن بالمنطقة تطورا ملحوظا، حيث انتقل من سكن بسيط يعتمد على خليط من مواد طبيعة محلية كالحجر والتراب والقش والتبن وغيرها، إلى سكن صلب يعتمد في تشييده على مواد عصرية قوامها الإسمنت والأجور وما يلزم من مواد عصرية للبناء، على اعتبار أن السكن بنية تعرف تحولا وتطورا بتحول الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

4- دينامية القطاع الفلاحي في مواجهة رهانات استراتيجية بالإقليم

تحتل الفلاحة بأهمية بالغة في المنظومة الاقتصادية والتنموية للمغرب، حيث تعتبر من بين الأنشطة الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني بصفة عامة، بإقليم تاوريرت بدوره كباقي المجالات المغربية تنقسم أراضي الفلاحة إلى ما هو مسقي وما - هو بوري.

جدول رقم 2: القطاع الفلاحي بإقليم تاوريرت للموسم الفلاحي 2021/2020

النشاط الفلاحي	أراضي مسقية	أراضي بورية
المزروعات (بالهكتار)	4776	54410
المغروسات (بالهكتار)	12664	8096
رؤوس الماشية	الأبقار	15800
	الأغنام	588600
	الماعز	191100
مساحة الري بالهكتار	279952	

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بتاوريرت 2022

عرفت المجالات الفلاحية بالمجال المدروس تغيرا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، شملت أساليب وأنماط استغلال الأراضي. في البداية، كان الاستغلال يكمن في تربية الماشية، وتحول من استغلال تقليدي يعتمد على الرعي الواسع في نظام الترحال إلى الرعي المكثف قرب التجمعات السكانية، مما أدى إلى ضغط على المراعي واستغلال غير عقلاني للموارد النباتية، وذلك بتوسيع الأراضي الزراعية (الأراضي الفلاحية المسقية) على حساب المراعي، فرغم المكانة الاقتصادية والاجتماعية التي احتلها قطاع تربية الماشية، فإن ديناميته الحالية تتجه نحو التراجع. وتحتل الزراعة البورية مكانة مهمة في النشاط الفلاحي بالمنطقة حيث تغطي جل الأراضي المستغلة، وتتحكم في اختلاف مردوديتها الظروف الطبيعية والبشرية المتمثلة في أنماط الاستغلال والوضعية العقارية.

5- تدخلات الدولة ومختلف التحولات التنموية بالمنطقة

شكلت التنمية الترابية أحد أهم التحديات التي واجهت المغرب ما بعد الاستقلال، فالمجال الريفي عان خلال المرحلة الاستعمارية من كل أشكال التهميش والإقصاء، والذي زاده تعقيدا محدودية الموارد الترابية وحتمية الإكراهات الطبيعية، الشيء الذي أنتج مجالا معطوبا، تطلب تدخلات مكثفة ومتواصلة من طرف الدولة عبر مصالحها الخارجية، حيث ظهرت أولى بوادرها خلال ستينيات القرن الماضي، في شكل محاولات لإنعاش الاقتصاد المحلي.

1-5 المشاريع الفلاحية بالمجال الترابي لإقليم تاوريرت

حسب معطيات للمديرية الجهوية للفلاحة لجهة الشرق، فإن ثلاثة برامج طموحة (2010-2017 و2018 و2019-2020) تشمل مشاريع فلاحية مختلفة ذات وقع سيوسيو – اقتصادي هام، توجد قيد الإنجاز وأخرى انجزت في العديد من جماعات إقليم تاوريرت، والتي تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الفلاحي على صعيد الإقليم، وتندرج هذه المشاريع في إطار مخطط المغرب الأخضر، وتتوخى النهوض بالمؤهلات التي تزخر بها المنطقة وتثمين منتوجها الفلاحي وتحسين تنافسيتها.

جدول رقم 3: البرامج والآفاق المستقبلية للفلاحة بإقليم تاوريرت

المشاريع المنجزة	المشاريع المستقبلية
الفترة 2010 – 2017 :تهيئة الهيدروفلحية لسهل تافرطة ومشاريع استصلاح دوائر السقي الصغير والمتوسط ونقاط الماء (65 مليون درهم)، علاوة على تهيئة المسالك القروية (30 مليون درهم).	- مستقبلا تعبئة مبلغ يفوق 13 مليار درهم لعصرنة وتعزيز القطاع الفلاحي، خاصة تسويق وتثمين المنتجات الفلاحية من خلال اتفاقيتين:
أما البرنامج المتعلق بسنة 2018 : (غرس 1600 هكتار من الأشجار المثمرة وتهيئة 2 نقاط للماء...)، واستكمال مشروع التهيئة الهيدروفلحية لسهل تافرطة (الربط بشبكة الكهرباء) وتنفيذ الشطر الثاني من برنامج تنمية المراعي.	تهدف الاتفاقية الأولى، الموقعة بين الوزارة الوصية، وعمالة إقليم تاوريرت، ومؤسسة التعاون بين الجماعات "التعاون للمستقبل"، دعم قطاع تربية المواشي وعصرنته والنهوض به وفق مقاربة مندمجة، وتحسين شروط النظافة والظروف الصحية للذبح بهدف الحفاظ على جودة المنتج، وكذا تثمين منتوج اللحوم الحمراء وتسويقه إقليميا وجهويا وطنيا، ودوليا، بالإضافة إلى تحسين دخل المربين، وخلق فرص شغل، واحترام المعايير البيئية.
- (2019 – 2020): غرس 4000 هكتار من أشجار اللوز و400 هكتار من أشجار الزيتون، وإحداث 21 نقطة ماء، وغرس 1000 هكتار من الشجيرات العلفية. وتتطلب هذه المشاريع 83 مليون درهم.	- وتتعلق اتفاقية إطار الشراكة الثانية، الموقعة بين الوزارة الوصية، ووزارتي الداخلية والصناعة والتجارة، وولاية جهة الشرق، ومجلس الجهة، والوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع لجهة الشرق، بإنجاز مشاريع تأهيل وعصرنة وإعادة بناء أسواق أسبوعية لإنعاش المنتجات المحلية بجماعات الجهة الشرقية ومنها جماعات إقليم تاوريرت.
-استصلاح دوائر الري الصغير والمتوسط (33,5 مليون درهم	
- إنشاء وحدة مختصة في تبريد وتجميد الخضار والفواكه الموجهة للتصدير، التي تم إنجازها باستثمار بقيمة 93 مليون درهم. إضافة إلى عصرنة قنوات التوزيع عبر إحداث سوق للماشية وتأهيل الأسواق الأسبوعية.	
-تنمية الزراعة السككية بسهل تافرطة فرصة لتثمين المنتجات الزراعية وتحسين الظروف السوسيو اقتصادية بالمنطقة.	

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بتاوريرت - سنة 2023 -

2-5 إجراءات تثمين وتسويق الموارد الترابية لتجاوز الصعوبات والتحديات المطروحة بالإقليم

عرف إقليم تاوريرت بروز نظام اقتصادي واجتماعي جديد، حيث لعب الفاعلون الترابيون دورا مهما في هذه التحولات وخاصة التعاونيات الفلاحية، التي سعت إلى اتخاذ عدة إجراءات لتثمين وتسويق الموارد الترابية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ومنه تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية¹. حيث تنشط التعاونيات الفلاحية بسائر

¹ - أبو درار مصطفى (2022): أي دور للفاعل الترابي بالمناطق الجبلية في تحقيق التنمية المستدامة؟ "حالة الجماعات الترابية بحوض أوربكة" مؤلف جماعي "الحوز: الهوية والتراب والفاعلون"، إصدارات مركز تكامل الدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة أكادير. ص 180

المجال الترابي للإقليم، وفي كل المجالات تقريبا، وتعتبر النساء ركيزتها الأساسية، وترفع هذه التعاونيات شعار "تنمية واثمين الثورة المحلية وجعلها قابلة للتسويق". حيث تعمل كل جماعة على التركيز على مواردها الطبيعية.

حيث سعت كل من التعاونيات الفلاحية والمسؤولين بالمنطقة إلى اتخاذ عدة اجراءات لتثمين وتسويق الموارد الترابية، والمساهمة في تحقيق التنمية، ومنه تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان وذلك من خلال:

- توعية الفلاحين بضرورة الانخراط في إطار التعاونيات قصد الاهتمام أكثر بالمنتجات المحلية.
- مساهمة برنامج تهيئة وعصرنة الأسواق في تحسين ظروف العرض والاشتغال بالنسبة للتجار والحرفيين ورواد الأسواق، وتثمين المنتجات المحلية، ودعم الاقتصاد الاجتماعي، بالإضافة إلى تشجيع ودعم المشاريع المحدثة لمناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة.

- تنفيذ برنامج التخفيف من آثار قلة التساقطات المطرية بالإقليم، الذي يشمل توزيع أكثر من 186 ألف قنطار من الشعير المدعم لفائدة المربين، وتوزيع الأعلاف المركبة لفائدة منتجي الحليب.

- ومن بين الآفاق الأساسية لتنمية التكوين المهني الفلاحي، الرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين المهني الفلاحي، وتنويع شعب التكوين، ورقمنة التكوين المهني الفلاحي، وإحداث حاضنة على مستوى القطب الجهوي لتعزيز الإدماج الذاتي وريادة الأعمال لدى الشباب؛ حيث سيتم في هذا الصدد، تكوين 10 آلاف خريج في أفق 2030 من طرف مختلف المؤسسات على مستوى الجهة.

اضافة للدعم المبرمج للفلاحين وأصحاب التعاونيات الفلاحية من طرف مركز الاستثمار الفلاحي للموئية، هناك جهات أخرى تقدم دعما تكميليا من قبيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومجلس الجهة، وذلك لكل جماعة حسب الهشاشة ووضعها الاجتماعي والاقتصادي.

تدبير موارد الإقليم الترابية، يركز على مقومات أساسية في التنمية المستدامة، تتجلى في أبعاد اقتصادية اجتماعية مجالية وبيئية. لتظل هذه الموارد مكونا حيويا ومطلبا استراتيجيا لتحقيق الاستدامة في مخططات التنمية، لكونها مبدأ وأداة مطلوبة في أي تدبير ترابي جيد.

6- الإكراهات التي تواجه المشاريع التنموية الفلاحية بالمجال المدروس

يتأثر تطبيق برامج ومشاريع مخطط المغرب الأخضر بالنظام العقاري للأراضي، فالأراضي الفلاحية بمجال الدراسة تختلف أنواع ملكيتها وهذا يؤثر سلبا على استصلاح هذه الأراضي والرفع من مردوديتها، بالإضافة إلى عدم انخراط الفلاحين بالتعاونيات الفلاحية التي تهدف إلى تسويق وتثمين المنتج والسبب هو العقلية السائدة لهؤلاء الفلاحين مما ينعكس سلبا على منتوجاتهم الفلاحية.

إكراهات الوسط الطبيعي المتضرر والوسط الاجتماعي الذي يسوده الفقر والأمية، ونجد أيضا عنصر البنيات الأساسية الذي بقي بعيدا عن التنمية خاصة في مجال الطرق والمسالك.

تكمن الإشكالية الحقيقية التي أدت إلى محدودية أثر مخطط المغرب الأخضر، في ضعف الرؤية التنموية، إضافة إلى عجز في التركيبة المالية للمشاريع الفلاحية المسطرة، ونقص على مستوى التتبع والقيادة لهذه المشاريع، وغياب البعد الترابي والحكامة في تدبير في مختلف المشاريع الفلاحية المعتمدة بالمجال الجغرافي.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى غياب المعرفة والتكوين لدى فلاحي المنطقة، حيث لم يعمل المخطط المغرب الأخضر على تكوين الفلاحين الصغار، تكويننا علميا وميدانيا مبنيا على الإنتاجية والمردودية وتأطيرهم بشكل دائم في إطار المواكبة.

7- الانعكاسات السوسيو اقتصادية للتحويلات الفلاحية على المجال الجغرافي

يراهن المغرب على نجاح تجربة تدبير المجالات الفلاحية المسقية بجميع المجالات المسقية والحفاظ على موارده المائية خاصة بالمناطق الجافة والشبه جافة، من أجل البلوغ إلى الأهداف المحددة في إطار استراتيجية المغرب الأخضر،

وذلك عبر إعداد مشاريع وتهيئة وتجهيز المجالات الفلاحية، بهدف جعل هذا القطاع رافعة وذات أولوية لتحقيق التنمية السوسيو اقتصادية.

في نفس السياق نلاحظ أن نظام الري السائد بشكل كبير بالمناطق المسقية بالري الموضعي، انعكس إيجاباً على العلاقات بين الفلاحين، التي أصبحت خالية من النزاعات على المياه على ما كان عليه الوضع في زمن الري التقليدي، بسبب الصراع حول الحصص الزمنية والقدر المخصص لكل فرد من الموارد المائية، بالإضافة إلى ذلك ساهمت عملية التهيئة الهيدروفلحية بالإقليم في إحداث مناصب الشغل للسكان، وارتفاع الدخل الفردي للفلاحين، وذلك من خلال تقليص تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع مستوى عيش الفلاح، وإنشاء بنيات تحتية بهدف فك العزلة عن المنطقة، وتجهيز الأراضي المسقية بتجهيزات حديثة وعصرية، وبناء قنوات لنقل المياه من سد على واد زاء وتحويلها إلى المناطق الزراعية، كما ارتفعت مردودية الهكتار وتحسن الإنتاج الفلاحي كما وكيفا بالنسبة للمحاصيل.

إن برامج التنمية القروية التي استهدفت المجال الترابي الريفي للإقليم كان لها وقع طيب على الساكنة المستفيدة، يبقى الرهان الرئيسي الذي تطرحه التنمية في ظل الظروف الراهنة والذي يتمثل في مدى قدرة ساكنة المنطقة بكل مكوناتها على انجاز التغيير الذي تتطلبه المرحلة، وتحديداً فالأمر يتعلق بإجراء قطيعة حقيقية مع السلوكات والممارسات وطرق العمل التي سادت إلى حد الآن وكبحت أداء المجهودات المبذولة سواء من طرف الدولة أو مختلف الفاعلين حيث أصبح الكل مطالب بإعادة النظر في أدواره وسلوكاته.

ورغم أهمية هذه الدينامية الفلاحية من الناحية السوسيو اقتصادية، إلا أنها انعكست سلباً على البيئة، حيث أدت إلى تدهور الموارد الطبيعية، من خلال الاستغلال المفرط والعشوائي، مما يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات للحد من تدهور هذه الموارد وتحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة

جل التحولات السوسيو- مجالية التي عرفتها المنطقة لا تصل إلى المستوى المطلوب، وإنما هي محاولة تحتاج إلى مزيد من بذل الجهد والتفكير العميق، من أجل وضع استراتيجية واضحة بتمويل كاف، مع توظيف أطر تتميز بالكفاءة اللازمة تكون قادرة على فهم المشاكل الحقيقية ووضع سياسات ناجعة، كفيلة بالقضاء على كل أشكال الهشاشة الاجتماعية، والاقتصادية التي تعاني منها هذه المنطقة.

فإذا كانت الظرفية الجديدة تتطلب من الدولة تركيز جهودها على وضع الاستراتيجيات وإقامة التجهيزات الكبرى، ورعاية التراث الجماعي، وضبط الاختلالات وتحفيز المبادرات، والدفع بمصالحها وأطرها إلى الوعي بالمشاكل والتحديات، وتطوير روح الابتكار والمسؤولية لديهم، والسهر على المال العام وترشيد استعماله، وفرض التحلي بأخلاقيات المرفق العام وتقييم العمل والمجهودات، فإن الخواص مدعون أكثر من ذي قبل إلى التحلي بروح المواطنة الفاعلة. ومعلوم أن مثل هذه الغايات الهادفة إلى تحقيق تنمية قروية لن تدرك إلا إذا وفرت لها الشروط المؤسسية والقانونية والتنظيمية الحقيقية، ووضع استراتيجية شاملة لمجمل العمليات المتعلقة بإعداد وتهيئة المجالات الريفية والتي تساهم في التنمية المرجوة.

لائحة المصادر والمراجع باللغة العربية والأجنبية

1- بندحو شهرزاد (2006): حوض واد زاء والتحول الهيدروفلحية، بحث لنيل شهادة الماستر في التدبير المتدمج للتنمية والتراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.

2- حميش أيوب (2022): دراسة المجالات الفلاحية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد " ممر وجدة تاويرت أنموذجاً "، بحث لنيل شهادة الماستر في الجيوماتية وتدبير التراب، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة.

- 3- عبد الحفيظ حميمي (2017): "دينامية المراكز الحضرية ودورها في تنظيم المجال الريفي وآفاق التنمية الترابية بممر وجدة - تاويرت"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة.
- 4- مصطفى عثمانى (2015): الدينامية الحالية للسطح ومظاهر التدهور بسهل تافروطة وعاليته حوض بني ريس كنموذج، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط
- 5- أبو درار مصطفى (2022): أي دور للفاعل الترابي بالمناطق الجبلية في تحقيق التنمية المستدامة؟ حالة الجماعات الترابية بحوض أوريفة مؤلف جماعي الحوز: الهوية والتراب والفاعلون، إصدارات مركز تكامل الدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة أكادير. ص 170 - 192
- 6- الصافي عادل، الخيوس بشري، نصير جمال (2020): الفلاحة التضامنية رافعة أساسية للتنمية الترابية بجماعة اسجن، ندوة وطنية في موضوع "أية تنمية ترابية في أفق بلورة النموذج التنموي الجديد بالمغرب؟ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر مهران، فاس. مؤلف جماعي "الموارد الترابية والبنى الاجتماعية والتنمية المحلية بالمغرب"، منشورات مختبر التراب والتراث والتاريخ، مطبعة شركة سوبر كوبي، فاس. ص 143-153
- 7- بوطيب طاك (1991): "مدينة تاويرت ودورها في المجال المحلي والجهوي"، مؤلف جماعي "المدينة المغربية المتوسطة رهان اللامركزية والتنمية المحلية"، الملتقى الثقافي الخامس لصفرو، مطبعة البلايل، ص 101-124.
- 8- بوكلبة اسماعيل، بلغيثري الحسن (2022): الترحال الرعوي "الدينامية والآليات سهل تافروطة بالمغرب الشرقي نموذجا"، منشورات مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية لأكاديمية المملكة المغربية، المجلد 1، العدد 1. ص 320-332
- 9- سمير بوزوينة (2019): "تاويرت في قلب معارك التحرير 1910-1913"، مؤلف جماعي، ذاكرة مقاومة منطقة تاويرت للاحتلال الأجنبي وآفاق التنمية المستدامة، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تاويرت، ص 57-73
- 10- عبد الرحمان ابن خلدون، "مقدمة ابن خلدون"، تحقيق عبد الله محمد درويش (2004)، دار يعرب دمشق ج 6، 1114 ص.
- 11- لوي فوانو (1912): وجدة والعمالة منوخرافية وجدة وقبائل شرق المغرب، ترجمة محمد الغريب (2014)، ج 1 مطابع الرباط نت، الرباط. 643 ص.

1- BELRHITRI El Hassane (2020): Mutation socio-spatiales et leurs impacts sur les ressources territoriales le cas du couloir: Oujda-Taourirt (Maroc- Oriental), *Thèse de Doctorat d'Etat en Géographie humaine*, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Oujda.

2- AHROUCH Said (2020): Analyse et Representation de la performance globale des organisations de l'économie sociale et solidaire : cas des coopératives, ouvrage collectif « Economie social et solidaire et les enjeux de développement équitable », Centre TAKAMUL d'Etudes et de Recherches, imprimerie kortoba Agadir.p 14- 43.

3- BENCHIBAN Houda (2022): La contribution de l'économie sociale et solidaire dans le développement territorial «Cas des coopératives de la commune de Tahannaout », Ouvrage collectif « Le Haouz : Identité, territoire et acteurs », Centre TAKAMUL d'Etudes et de Recherches. Imprimerie kortoba Agadir. p 218

الوظيفة الصناعية وبعض عواملها التجهيزية في إقليم الناظور (شمال شرق المغرب)

المنعيم بلال، طالب باحث، فريق الجيوماتيا وتديير التراب، مختبر دينامية الأوساط الجافة، الهيئة والتنمية الجهوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب. bilal.elmonhim@ump.ac.ma

بن ربعة خديجة، أستاذة التعليم العالي، فريق الجيوماتيا وتديير التراب، مختبر دينامية الأوساط الجافة، الهيئة والتنمية الجهوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب. kh_benrbia@yahoo.fr

اسباعي عبد القادر، أستاذ التعليم العالي، فريق الجيوماتيا وتديير التراب، مختبر دينامية الأوساط الجافة، الهيئة والتنمية الجهوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب. bsaiabdelkader59@gmail.com

ملخص:

يعالج المقال إحدى قضايا الجغرافيا الاقتصادية، وتحديد الوظيفة الصناعية في إقليم الناظور باعتماد منهج المقارنة بين أقاليم جهة الشرق. وقد خلصت الدراسة إلى تبوأ الإقليم للصدارة جهويا بتقاسم نفس الرتبة مع عمالة وجدة-أنكاد، حيث تتعزز الوظيفة الصناعية في المجال بمعالم الهوية الاقتصادية الممنوحة للإقليم في إطار التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الشرق سنة 2021، ويتسم الإقليم بالإمكانات الصناعية واللوجستكية والسياحية والصيد البحري، هذا بالاستناد إلى الأسس الطبيعية والتقنية والتجهيزية المنتشرة في الإقليم (موانئ، شبكة طرقية، سهول فلاحية...).

بالموازاة مع هذا، يتميز الإقليم بانتشار أربع مناطق صناعية تتمثل في المنطقة الصناعية بسلوان، والحظيرة الصناعية بسلوان، والمنطقة المينائية بني أنصار، والمحور الصناعي الرابط بين سلوان وزايو، فضلا عن مشاريع صناعية في طور التشكل؛ وخير دليل على ذلك منطقة حرة صناعية في مشروع ميناء الناظور غرب المتوسط (تنتهي بها الأشغال سنة 2024). لا شك أن هذه المناطق الصناعية لها مبرراتها في التوطن الصناعي بمناطقها المحددة سلفا، ولعل أبرزها محددات وعوامل تقنية من موانئ وطرق وخط السكة الحديدية وكثافة وسائل الاتصال والمواصلات التي تقلل من تكاليف النقل في القطاع الصناعي.

الكلمات المفتاحية: وظيفة صناعية، مناطق صناعية، إمكانات وأسس، توطن صناعي، إقليم الناظور، المغرب.

The industrial function and some of its infrastructure factors in the province of Nador (northeast of Morocco)

Abstract:

This article attempts to shed light on some of the characteristics of the industrial function in the province of Nador by adopting a comparative approach between the provinces of the Oriental Region of Morocco. The study concluded that the province has taken the regional leadership by sharing the same rank with the prefecture of Oujda-Angad, where the industrial function in the field is reinforced by the traits of economic identity granted to the prefecture in the framework of the Regional Spatial Planning Scheme (SRAT) of the Oriental Region in 2021. The province of Nador is characterized by industrial, logistical, tourist and halieutic potential, based on natural, technical and infrastructural resources (ports, road network, agricultural plains, etc.).

At the same time, the province is characterized by the spread of four industrial zones represented in the industrial zone of Selouan, the industrial park of Selouan, the port zone of Beni Ensar, and the industrial axis linking Selouan and Zaio, as well as industrial projects in progress, such as the free industrial zone in the port of Nador West Med (NWM) whose work will end in 2024. There is no doubt that these industrial zones have justifications for industrial establishment in their predetermined areas. Perhaps the most important of these are the

determinants and technical factors such as ports, roads, railways and the density of means of communication and transport that reduce transport costs in the industrial sector.

Keywords: Industrial function, industrial zones, potentials, industrial location, province of Nador, Morocco.

مقدمة:

طالما كانت الصناعة قطاعا ثانويا في المخططات الاقتصادية التي نهجها المغرب خلال القرن الماضي، سيرا على نهج كثير من دول العالم الثالث، إلا أن هذا التوجه الاقتصادي وجد طريقه نحو التغيير بداية مع الألفية الثالثة. والتوجه الجديد يجد ترجمته الحقيقية من خلال مخططات صناعية واضحة الأهداف ومحددة الزمن. وفي خضم هذه المخططات الصناعية، برزت استراتيجية المناطق الصناعية وتسريع النمو الصناعي وظهور مهن صناعية جديدة على غرار صناعات أجزاء الطائرات، والسيارات، والنسيج، والجلد، والصناعات الغذائية المتنوعة.

في هذا المقام، عرفت الصناعة التحويلية بالمغرب نموا مطردا سواء من حيث إحداث الوحدات الصناعية أو تجهيز المناطق الصناعية. ففي جهة الشرق مثلا، انطلق منذ 2010 تجهيز الحظيرة الصناعية -سلوان- بالناظور والقطب الصناعي- الفلاحي ببركان والتكنوبول بوجدة.

أما على مستوى إقليم الدراسة، فقد عرفت المؤشرات الصناعية تحسنا ملحوظا، ونمت معها أعداد اليد العاملة، إذ قُدر عدد الوحدات سنة 1980 بحوالي 20 وحدة فقط، بنسبة 0.5% من مجموع الوحدات الوطنية. وبعد عقدين من الزمن (خلال سنة 1999)، انتقل عدد الوحدات لما يقارب 141 وحدة صناعية بحصة 2% من الوحدات الصناعية وطنيا. وفي سنة 2004، وصل عددها لما يناهز 196 وحدة بحصة 3.4% من المجموع الوطني. أما على مستوى اليد العاملة، فقد بلغت سنة 2004 ما يقارب 5019 عاملا وعاملة بحصة 1.6% من اليد العاملة الوطنية الصناعية¹. الأمر الذي يؤكد الدور الاجتماعي الذي تحدته التنمية الصناعية وتحريك الاقتصاد بشكل عام. فهذه المؤشرات تظل دون معنى إن لم تُقارن على الأقل جهويا؛ وهذا ما تناوله الورقة البحثية، ونظرا لأهمية هذه المؤشرات الصناعية في المقارنة الصناعية (نخص بالذكر الصناعة التحويلية)، فإن الأسس التي تغذيها تشكل قاعدة طبيعية وتقنية وتجهيزية لنمو وتوطن الصناعات بمختلف أشكالها وحجمها ونسيجها.

انطلاقا من هذا التأطير، تبرز إشكالية جديدة بالبحث والدراسة على مستوى وحدة مجالية متمثلة في إقليم الناظور، تتجلى في الكشف عن مكانة إقليم الناظور الصناعية مقارنة بأقاليم جهة الشرق الأخرى، وهو ما يمكن إيجازه في السؤال التالي: ما مكانة إقليم الناظور الصناعية في جهة الشرق؟

هذا الإشكال يقتضي الانطلاق من فرضية بحثية مفادها وجود علاقة بين التخصص الصناعي في إقليم الناظور ومؤهلته الطبيعية والتقنية. أي أن هذه العوامل المتنوعة هي من جعلت من الإقليم قاطرة صناعية على المستوى الجهوي.

¹ Saidi J., Urbanisation et développement industriel dans la province de Nador, Rif Oriental (Maroc). Etude explorative du phénomène urbain et industriel. Thèse de doctorat (géographie). Université de Gand, 2004, p 327.

1. منهجية البحث وأدواته:

- العمل البيبليوغرافي: المتمثل في الحصول على مادة مرجعية تساعد على التحليل وتُعين على عمليات التفسير من خلال بعض النظريات والمناهج المعتمدة في تحليل الظواهر المرتبطة بالاقتصاد الصناعي أو بالأحرى الاقتصاد المجالي.

- العمل الميداني الذي يتمثل في الوسائل الآتية:

- ✚ الاستمارة: تم اعتمادها للكشف عن معلومات لا يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى من قبيل خصائص اليد العاملة والوحدات الصناعية.

- ✚ الجرد الميداني للوحدات الصناعية لمعرفة خصائصها من حيث سنة التأسيس، والشكل القانوني، وعدد العمال (ذكور، إناث)، ومصدر المادة الخام، وأسواق تصريف المنتوج الصناعي، فضلا عن توطين الوحدات الصناعية في الميدان على خريطة عبارة عن تصميم له مقياس كبير. وفيما بعد، تم توطين هذه المواقع بشكل آلي في الحاسوب بإحداث قاعدة معطيات تتشكل من اسم الوحدة الصناعية وموقعها X وY، وغيرها من المعطيات التي تساهم في الإجابة عن الإشكالية النازمة للبحث.

- ✚ المعاينة الميدانية والمقابلات: لكشف الطرق المعتمدة في تنظيم المجال الصناعي، وتتبع سلاسل الإنتاج انطلاقا من المادة الخام وصولا إلى السوق الدولية مروراً بالوحدات الصناعية بالإقليم.

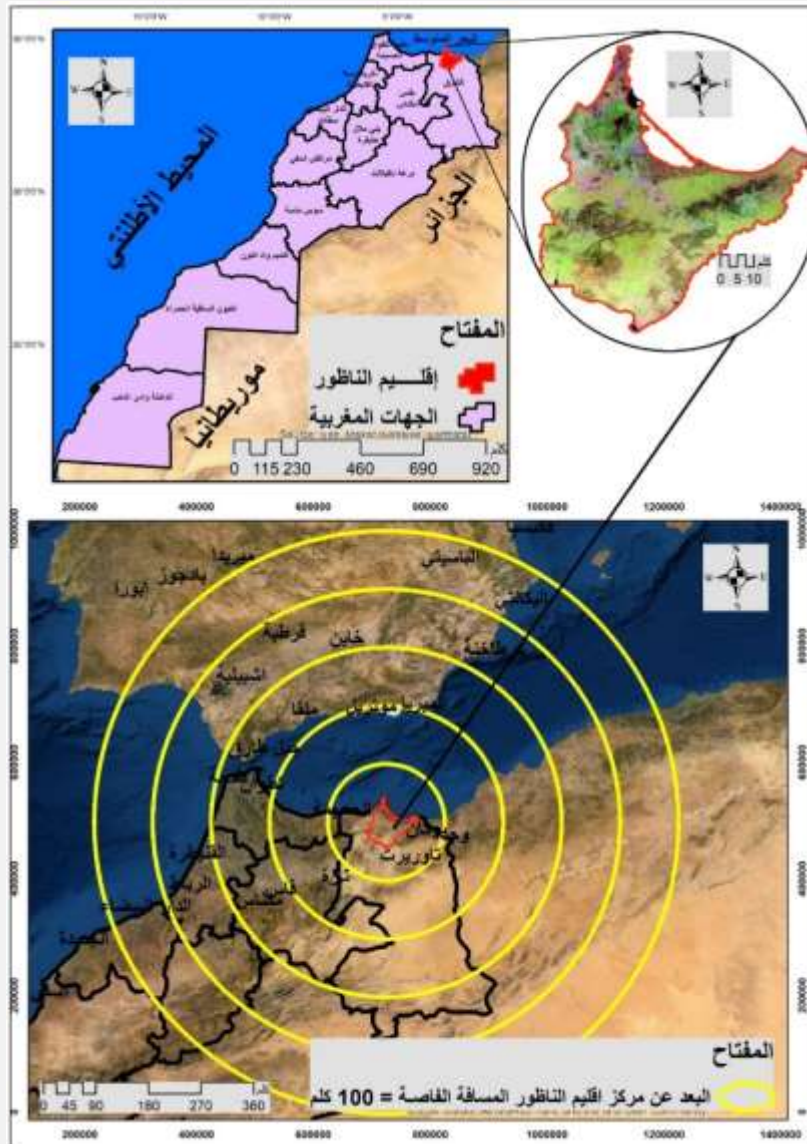
- ✚ العمل التقني والخرائطي: من خلال دمج الوسائل السابقة والحصول على خرائط وجداول ورسوم بيانية توضح طبيعة النشاط الصناعي في الإقليم.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المتمثل في وصف الحالة الصناعية في الإقليم، ورصدها من خلال مقاربات كمية (مؤشرات عددية) وكيفية (مؤهلات وإمكانات) وخرائطية (خرائط المجال الصناعي).

✚ تحديد مجال الدراسة

يتسم الموقع الجغرافي لإقليم الناظور بانفتاحه المهم على البحر، حيث يساعده هذا الموقع على الملاحاة في حوض البحر الأبيض المتوسط بأقل الأسعار الممكنة وبالأخص مع الزبائن الأوائل للمغرب (إسبانيا وفرنسا). فهذه الدول أو بالأحرى دول الاتحاد الأوروبي تشكل الشريك الاقتصادي الأول للمغرب سواء على مستوى التصدير أو الاستيراد.

خريطة 1: الموقع الجغرافي لإقليم الناظور



توضح الخريطة موقع الإقليم ضمن مجاله الجيوي ثم الوطني ومنه الدولي، إذ يتميز هذا الإقليم بخصائص جغرافية متميزة بالانفتاح على الخارج والبعد عن المركز الاقتصادي الوطني، الشيء الذي يجعل منه إقليماً جغرافياً يتطلب مقاربات اقتصادية خاصة لاسيما في ظل وجود الجيب المحتل المتمثل في مليلية.

II. نتائج ومناقشة:

مكننا المنهجية المعتمدة في البحث من التوصل إلى عدة نتائج تهم بالأساس المقارنة على أساس المؤشرات الصناعية والهوية الاقتصادية لكل إقليم في جهة الشرق بالاعتماد على مؤشرات كل واحد على حدة، ويمكن إيجازها في النقاط التالية.

II-1. المقارنة حسب المؤشرات الصناعية: هيمنة إقليمي الناظور ووجهة

تعرف المؤشرات الصناعية تغيراً مسترسلاً في الزمن والمكان، وهو ما تؤكد الأرقام الاستدلالية للإنتاج الصناعي على المستوى الوطني بشكل عام، حيث عرفت الأرقام الاستدلالية للإنتاج الصناعي الخاص بالصناعات التحويلية ارتفاعاً

ملحوظا قدر ب 3.1% خلال الفصل الثالث من سنة 2022، مقارنة مع سنتي 2020 و2021 الموسومة بفترة جائحة كوفيد 19 (الأزمة الصحية كورونا).

يفسر هذا التطور الصناعي أساسا بتحسين الإنتاج الصناعي في عدد مهم من فروع الصناعة التحويلية بالمغرب، إذ سجل إنتاج السيارات 21.7%، والصناعات الغذائية 8.6%، وصناعات منتجات التبغ 18.6%، والصناعة الصيدلانية 23.4%، وصناعات الجلد والأحذية 25.4%، وصناعة الخشب 12.2% (المندوبية السامية للتخطيط، 2022). إلا أن هذه المؤشرات تسجل تفاوتات صارخة على المستوى الوطني، حيث لا تنمو الصناعات التحويلية بنفس الإيقاع على مستوى التراب المغربي، وغالبا ما يحتكر الإنتاج الصناعي من طرف الأقطاب الصناعية التقليدية وطنيا، والحديث هنا عن الدار البيضاء وطنجة والقنيطرة، والجديدة وفاس. بينما تظل جهة الشرق في هامش هذه الدينامية الصناعية السريعة. بالرغم من هذه الهامشية، فالمشهد الصناعي في الجهة والإقليم بشكل خاص يستلزم دراسة هذه المناطق ومكانتها الصناعية قصد التطوير والتحديث ووضعها في محور الاستثمار الصناعي الخاص والعام على السواء. وتتلخص هذه المؤشرات التي حاولنا مقارنتها في:

- عدد الوحدات قصد التعرف على عدد الوحدات الصناعية في كل إقليم على حدة؛
- رقم المعاملات التي تسجلها هذه الوحدات الصناعية، والتي تعكس حجمها المالي والاقتصادي؛
- الإنتاج الصناعي: هو مؤشر يبرز حجم المصنوعات التي تنتجها هذه الوحدات؛
- التصدير: الغرض منه الكشف عن طبيعة الصناعات المنتشرة في كل إقليم، وتوجيهها الاقتصادي نحو التصدير أو السوق الداخلية؛
- الاستثمارات: هو مؤشر مالي يدل على حجم الأموال التي تضخ في القطاع الصناعي سواء كانت خصوصية أو عمومية.

لتصنيف أقاليم جهة الشرق من حيث الصناعة، لابد من تحليل مؤشراتنا لاستخلاص صورة كمية حول هذه الأقاليم صناعيا بواسطة عدد الوحدات الصناعية الموطنة في كل وحدة ترابية على حدة. فهذه الوحدات الصناعية تساهم في التشغيل ولو بشكل متفاوت من نوع لآخر، فضلا عن رقم معاملاتها باعتبار الأخيرة مؤشرا بالغ الأهمية من الناحية الاقتصادية، مروراً عبر الإنتاج والتصدير، وصولاً لحجم الاستثمارات التي يستقطبها القطاع في كل إقليم. تمكن هذه المؤشرات من معرفة حقيقية لاشتغال القطاع الصناعي في كل إقليم والكشف عن المؤشرات القوية لتدعيمها مقابل استخلاص المؤشرات الضعيفة لتقويمها. فعلى سبيل الذكر، بالرغم من المؤشرات الصناعية القوية في إقليم الناظور، يظل مؤشر التصدير هزila ودون مستوى المؤشرات الأخرى. وهذا راجع لضعف صناعات المناولة بالإقليم وهزالة صناعة النسيج الموجه للتصدير (لكن وحدة التدوير "الكرامة" الحديثة العهد ستساهم في الرفع من هذا المؤشر مستقبلا)، إضافة إلى استهداف السوق الوطنية من الصناعات الثقيلة (الصلب والحديد) والصناعات الكيماوية المرتبطة بمواد البناء. هذه المؤشرات تستند على المتطلبات الأساسية للتوطن الصناعي والمسؤولة عن الجغرافيا الصناعية، خاصة درجة التركيز

¹ المندوبية السامية للتخطيط، 2022.

الصناعي¹ في كل مدينة وفي كل إقليم من أقاليم جهة الشرق. فإقليم الناظور ووجدة هما الأكثر تركزا صناعيا مقارنة مع باقي أقاليم الجهة. فقد استفاد الإقليمان من موقعهما وموضعهما إضافة للظروف التاريخية التي أسست لهذا التركيز الصناعي، كونها استفادت من ظروفها الجغرافية والإدارية والسياسية المتميزة، عكس أقاليم أخرى من الشرق كما هو الشأن بالنسبة لفجيج وجردة.

جدول 1: مقارنة أقاليم جهة الشرق حسب المؤشرات الصناعية خلال سنة 2016² (القيم بمليار درهم)

الإقليم	عدد الوحدات	الرتبة الجهوية	رقم المعاملات	الرتبة الجهوية	الإنتاج	الرتبة الجهوية	التصدير	الرتبة الجهوية	الاستثمارات	الرتبة الجهوية	مجموع الرتب (المعدل)	الرتبة العامة ³
وجدة-أنكاد	164	1	1959425	2	1930475	2	38633	3	69056	2	10	2
بركان	11	5	85438	5	59745	5	10049	4	5262	5	24	4
الناظور	126	2	5219329	1	5127652	1	531	5	140320	1	10	2
الدريوش	9	6	58044	6	58544	6	0	6	3001	6	30	5
تاويريرت	25	3	742378	3	719315	3	306025	2	9529	2	15	3
جرسيف	16	4	629394	4	636947	4	408002	1	34321	1	16	3.2
مجموع الجهة	351		8694008		8532678		763240		261489			

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، منوغرافية جهة الشرق 2021 +إضافات الطالب الباحث

يبين الجدول مكانة أقاليم جهة الشرق حسب المؤشرات الصناعية برسم سنة 2016، حيث يعتبر إقليما وجدة والناظور من الأقاليم الأولى جهويا بنفس المعدل العام، وبالتالي نفس الرتبة (الرتبة 2)، وهي أول رتبة جهويا بفارق بين مع الأقاليم الأخرى: الدريوش، وبركان، وجردة...

من خلال الوثيقة، يتضح الاختلاف الوارد بين المؤشرات الصناعية، وإن تفوقت وجدة في عدد الوحدات الصناعية، فمجال الدراسة يحتل الريادة ويتفوق بشكل بارز جدا على مستوى مؤشر رقم المعاملات، هذا مردّه لوجود وحدات صناعية بارزة في إقليم الناظور (هولسيم، سوكرافور، صوناصيد، معامل الأجر ومواد البناء...).

استفاد الإقليمان من وضعهما الاعتباري وأصبحا أقطابا صناعية جهوية بعيدة كل البعد عن النسيج الصناعي الوطني، فعمالة وجدة -أنكاد، باعتبارها عاصمة جهوية، لابد أن تعمل على استقطاب جزء هام من الاستثمارات الصناعية. إلا أن مجالنا المدروس يتفوق بمؤهلاته الطبيعية المتمثلة في المجال البحري والمعادن المساعدة على التصنيع خصوصا تصنيع مواد البناء، فضلا عن الميناءين الدوليين (ميناء بني أنصار وميناء غرب المتوسط في طور الإنجاز)، اللذان يشكلان منصة أساسية على تشجيع وتقريب الصناعات من الموانئ لخفض تكاليف النقل الزائدة بينها وبين مواقع الوحدات الصناعية، سواء أثناء استيراد المواد الأولية اللازمة أو أثناء تصدير المنتج النهائي.

عطفا على ما سبق، يعتبر إقليم الناظور من أبرز أقاليم جهة الشرق من حيث الإنتاج باحتلاله الرتبة الأولى جهويا، نفس المكانة تنطبق على الاستثمارات بتبوؤه الصدارة جهويا، بالرغم من ضعف التصدير، وهذا راجع بالأساس إلى توجه

¹ Béguin H., La ville et l'industrie au Maroc. Dans : Tiers-Monde, tome 12, n°45, 1971. La ville et l'organisation de l'espace dans les pays en voie de développement, 1971, p 165.

² اعتمدنا على أرقام تخص سنة 2016 بالرغم من توفرنا على معطيات حديثة على إقليم الناظور، لكن غياب/صعوبة معطيات جديدة لباقى الأقاليم حتم استخدام أرقام سنة 2016 قصد توحيد البعد الزمني.

³ حصلنا على الرتبة العامة بقسمة المعدل أي مجموع الرتب على 5:

الصناعي في المجال المدروس نحو السوق الداخلية (السكر، الحديد، مواد البناء، قنينات الغاز، تركيب الرخام...). وعليه، فالمكانة الصناعية للمجال تتعزز بالاستثمارات، خصوصا الاستثمارات المباشرة الموجهة لإحداث الوحدات الصناعية أو تهيئة المناطق الصناعية.

2-II. الهوية الصناعية: امتياز واقع الحال وطموح المستقبل في إقليم الناظور

تختلف أقاليم جهة الشرق عن بعضها البعض من حيث خصوصياتها الاقتصادية، وبالتالي الوظيفة المنوطة بها، فالجهة عموما، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجالات جغرافية أساسية، وهي: مجال شبه صحراوي (فجيج)، ثم مجال سهوبي ولوجستيكي (جرسيف، تاويرت، جرادة)، أخيرا مجال ساحلي (بركان، الناظور، الدريوش).

لا شك أن هذا التقسيم أثر بل طبع هوية هذه الأقاليم اقتصاديا، فالناظور على سبيل المثال لا الحصر: استفاد من مجاله الساحلي المقدر ب 180 كلم لاستقطاب موانئ متفاوتة الأهمية وما يرتبط بها من مجالات لوجستكية وصناعية. وخلقت هذه الأخيرة فرصا أكبر للصناعات الموجهة للتصدير، وكذا الصناعات القريبة من المواد الأولية البحرية أو المستوردة عبر حركة السفن التجارية.

جدول 2: إمكانات أقاليم جهة الشرق ومؤهلاتها

الإقليم/العمالة*	الإمكانات أو الهوية الاقتصادية*	مؤهلات اقتصادية بارزة
بركان	الفلاحة، السياحة، الزراعة الغذائية، صيد وتربية الأسماك	سهل ترفقة الفلاحي، شاطئ السعدية السياحي
الدريوش	صيد وتربية الأسماك، الفلاحة، السياحة	مجال ساحلي + ميناء صيد
فجيج	تربية الماشية وزراعة التمور، السياحة البيئية، المعادن	واحات، مجال هضبي رعوي واسع
جرسيف	زراعة الزيتون، صناعة النسيج، اللوجستيك	سهوب واسعة
جرادة	الفلاحة، السياحة، الطاقات البديلة	إمكانات معدنية وطاقة في الاكتشاف
الناظور	الصناعة واللوجستيك، السياحة، صيد الأسماك وتربيتها	مجال ساحلي، موانئ، سهول فلاحية
وجدة	الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التجارة والخدمات	قطب جهوي، مركز صناعي منافس للناظور
تاويرت	صناعات غذائية، السياحة البيئية، اللوجستيك	مجال رعوي، محور لوجستيكي مهم بين الشرق والغرب المغربيين

Source: Etude du Schéma Régional d'Aménagement du Territoire de la Région de l'Oriental, 2021, p 21.*

يوضح الجدول أقاليم جهة الشرق حسب هويتها الاقتصادية كما وضعها التصميم الجهوي لإعداد التراب بجهة الشرق 2021، إذ يعتبر قطاع الصناعة حاضرا في أربعة أقاليم، وهي:

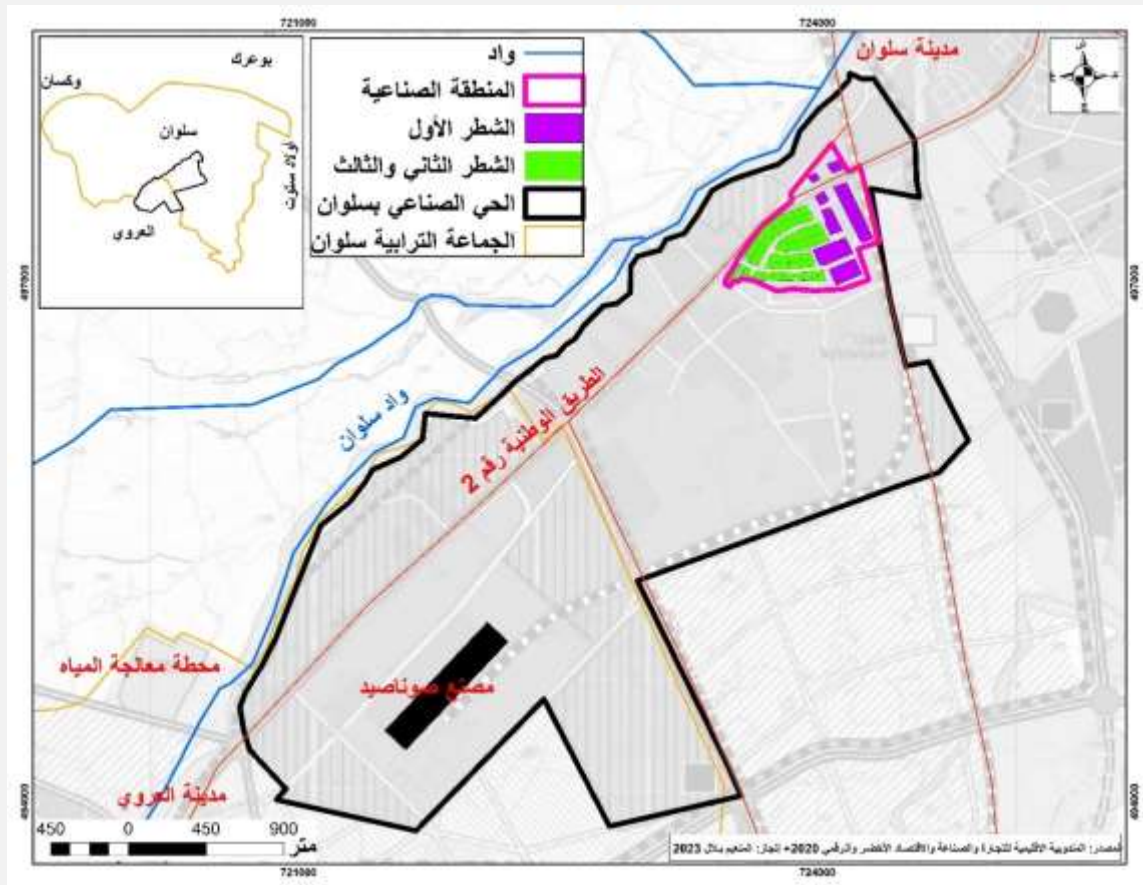
- ✓ صناعات النسيج بجرسيف سيما شركات المناولة التي تعمل لفائدة شركات عالمية في الخياطة والفصالة وقص ولصق النسيج، ونستحضر هنا الشركة الإسبانية الرائدة في صناعة الملابس الجاهزة (شركة ZARA المملوكة لأمانسيو أورتيغا)؛
- ✓ وجدة المختصة بصناعات الأفسورينغ (ترحيل الخدمات) المرتبط بالسيارات والصناعات الدقيقة؛
- ✓ إقليم تاويرت الذي يتوفر على مؤهلات صناعية مرتبطة بالصناعات الغذائية، خصوصا صناعات الزيوت والزيتون؛

✓ أخيرا مجال الدراسة الذي ظل فيه القطاع الصناعي دون تحديد نوعها، وهذا دال على الإمكانيات الصناعية المهمة في مختلف أنواع الصناعات التحويلية، كما ربطها التصميم بخدمات النقل واللوجستيك خصوصا المناطق اللوجستكية بالموانئ.

3-II. مناطق صناعية متنوعة الخصائص والعوامل

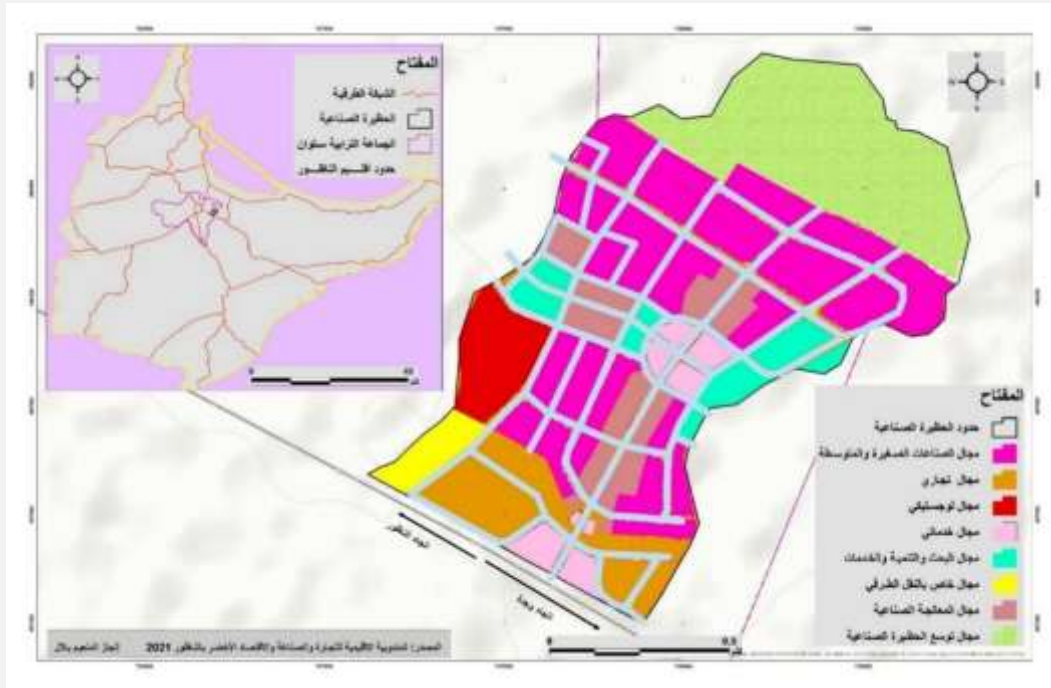
تعتبر المناطق الصناعية آلية مجالية لتجميع الوحدات الصناعية وتقوية نسيجها الاقتصادي، فكلما تكتلت الوحدات الصناعية إلا وتشكلت عناقيد صناعية تتسم بتنوع هيكلها وسلاسة ترابطها الأفقي والعمودي.

خريطة 2: المنطقة الصناعية في سلوان



توضح الخريطة المنطقة الصناعية بسلوان على طول الطريق الوطنية رقم 2 في اتجاه العروي التي أحدثت منذ 1984، إلا أنها شهدت تطورا ملفتا مع مرور الزمن، إذ تضاعف حجمها منذ 1994، وشهد هذا المجال الصناعي بروز وحدات صناعية متناثرة على طول الطريق الوطنية رقم 2 ووحدات متفرقة حول الطريق المتجهة إلى جرسيف، ومن أهمها وحدات هولسيم ومطحنة الصبا ووحدة صوناصيد. وتعتبر هذه المنطقة أقدم منطقة صناعية بالإقليم.

خريطة 3: الحظيرة الصناعية في سلوان



توضح الخريطة النسيج الاقتصادي في الحظيرة الصناعية بسلوان الحديثة النشأة، إذ يعود إحداثها إلى سنة 2008، وبدأ العمل في تجهيزها سنة 2011. ويتكون هذا النسيج من عدة أنشطة اقتصادية منها: الصناعي والخدماتي والتجاري. وهذا النسيج المرتبط ببعضه البعض يشكل دعامة قوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقليصا لنفقات النقل، فضلا عن قربها من مصدر المادة الخام الزراعية (سهل بوعرك).

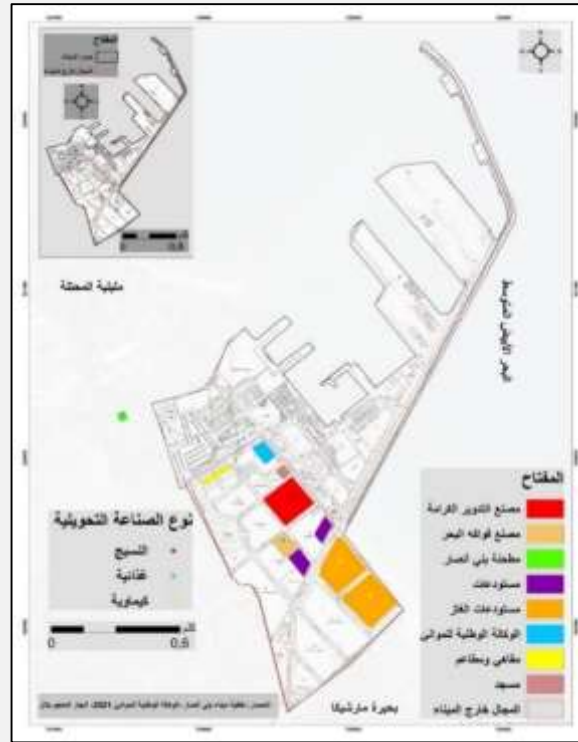
يعتبر الهدف الأول من المشروع هو تقوية الصناعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وتدعيمها، وتسهيل عمليات إحداثها. وعليه، راهنت الجهات المعنية بالشأن الصناعي على بلورة استراتيجية اقتصادية تخدم هذا النوع من الصناعات، التي تشكل 97% من الوحدات الصناعية في الإقليم. وتشكل الحظيرة الصناعية آلية للابتكار الترابي؛ حيث يعتبر الأخير أحد مفاتيح القدرة التنافسية للشركات الصناعية والمنظمات الاقتصادية، واليوم يرتبط الابتكار الترابي ارتباطا وثيقا بالتعاون والشراكات بين الفاعلين. فالغرض من الحظيرة الصناعية هو إبراز الطموح الصناعي على المدى الطويل من خلال التوجهات الاستراتيجية للتنمية الصناعية المتوسطة والبعيدة المدى، وذلك بوضعها في إطارها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمجالي، بمبادرة من السلطات العمومية تأسيسا لمبدأ الحكامة الحضرية القائمة على تعبئة مختلف الفاعلين الاقتصاديين/الصناعيين والسكان وغرف الصناعة والتجارة والخدمات والجماعات الترابية²، الأمر الذي تحقق في الحظيرة الصناعية بتنوع الأنشطة الاقتصادية والفاعلين المتدخلين في إحداثها³.

¹ استنتاجات الطالب الباحث اعتمادا على العمل الميداني.

² Loilier, T., Innovation et territoire : Le rôle de la proximité géographique ne doit pas être surestimé. Revue Française de Gestion, (1), 2010, p 16+28.

³ المنعيم بلال، 2024، الصناعة التحويلية والإشعاع الجغرافي بإقليم الناظور (شمال شرق المغرب): الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 2024، ص 51.

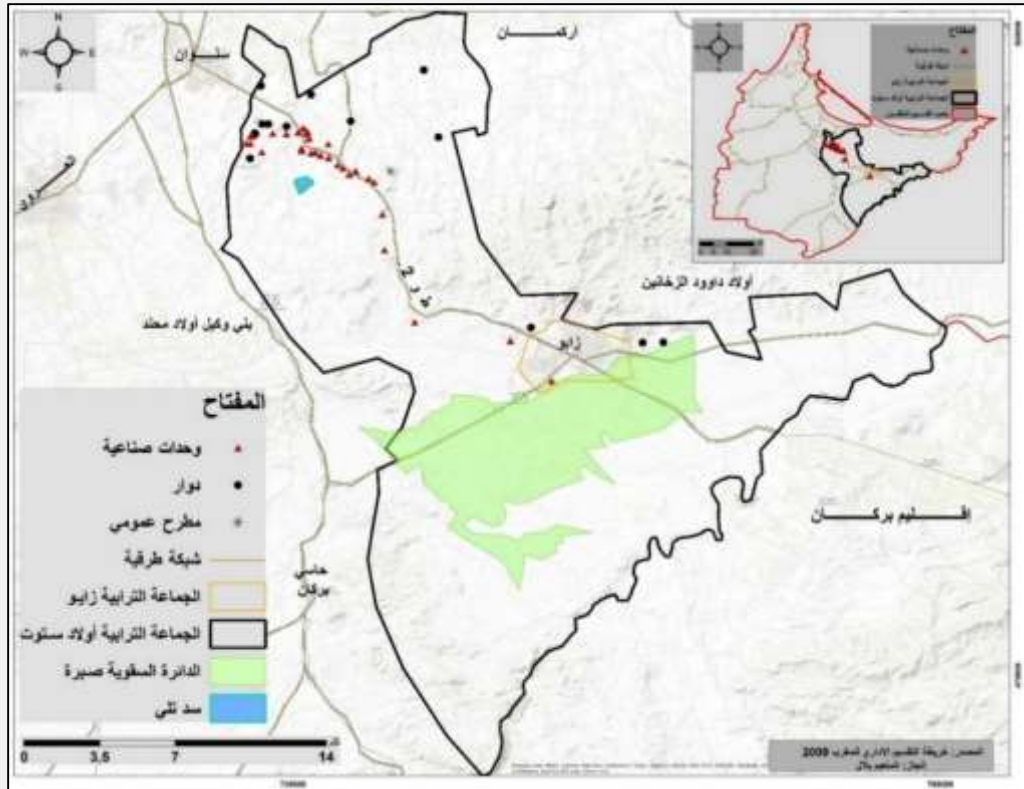
الخريطة 4: المجال الصناعي في ميناء بني أنصار



توضح الخريطة المنطقة الصناعية في ميناء بني أنصار، حيث يرجع إحداثها إلى ضرورة استيراد المغرب لمواد ضرورية في التصنيع على وجه الخصوص والاقتصاد بشكل عام، من قبيل الفحم ومنتجات الصلب، الغاز الطبيعي وكوك البترول، إذ يخصص رصيفا خاصا بإيداع هذا النوع من المواد الطاقية التي يفتقر إليها المغرب ويضطر إلى استيرادها بكافة موانئ المغرب. جدير بالذكر أن استثماراتها ناهزت 2.1 مليار درهم، في أفق إحداث 150 وحدة صناعية وشبه صناعية وتشغيل 8000 عامل (يد عاملة صناعية وبحرية وخدمائية) والرفع من قيمة رقم معاملاتها إلى 2.5 مليار درهم¹ (Monographie Economique de Nador, 2004, p 18).

¹ Monographie Economique de Nador, 2004, p 18

خريطة 5: المجال الصناعي في محور أولاد ستوت زاو



تبين الخريطة رقم 5 الوحدات الصناعية بأولاد ستوت وصولاً لزاو عبر الطريق الوطنية رقم 2 حيث تتركز أهم صناعات مواد البناء المرتبطة بمقالع الصلصال فضلاً عن وحدة كوسومار لصناعة السكر بزاو.

بالحديث عن التوطن والتوطين الصناعيين، لابد من الحديث عن عوامل توطن هذه المناطق الصناعية، وارتبطت هذه المناطق بعدة عوامل جغرافية يمكن حصرها كما يلي:

- صناعات مواد البناء الحمراء ارتبطت بمواقع المادة الخام المتمثلة في الصلصال، وذلك بسبب ثقل هذه المادة والتي تتطلب تكاليف إضافية في عملية نقلها إلى مواقع تحويلها وتصنيعها. نفس الخاصية الاقتصادية تنطبق على معمل سوكرافور بجوار الدائرة السقوية صبرة، ترفة وبوعرك وغيرها.
- صناعات تم توطينها في مناطق محددة، هذه الأخيرة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بشبكة طرق النقل وكثافتها قصد تخفيف تكاليف نقل المنتج النهائي، وهي السمات التي تطبع المنطقة الصناعية والحظيرة الصناعية بسلوان على طول الطريقين الوطنيين رقم 2 في اتجاه العروي ووجدة، ورقم 19 في اتجاه جرسيف (المنعيم بلال وآخرون، ص 26، 2023).

4-II. تعددت العوامل التجهيزية المساهمة في نمو التوطن الصناعي بالإقليم

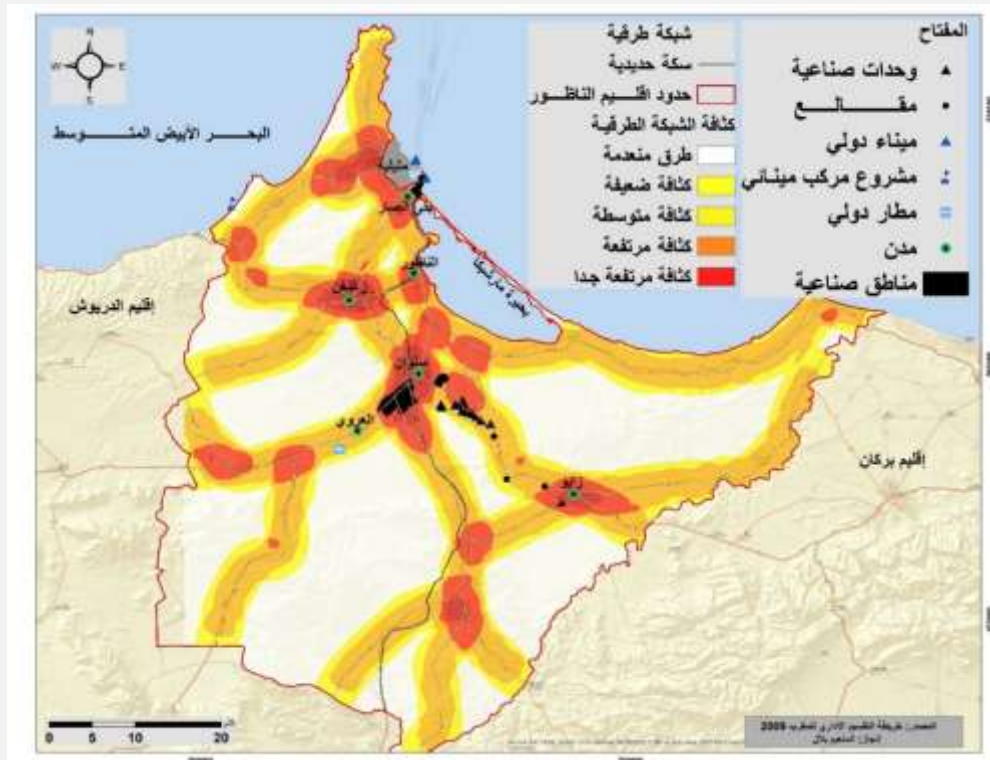
تتدخل عدة عوامل في التوطن الصناعي منها: القرب من المعادن والفحم، القرب من الموانئ الصناعية، إلا أن العوامل المتحركة في التوطن الصناعي تتنوع بتعدد أنواع الصناعات ووظيفتها والمجال المستهدف من نشاطها أو أنشطتها. إلا أن حضور المواد الأولية واليد العاملة المؤهلة، يساهم في اختيار التوطن الذي يصبح نتيجة لأكثر عدد من العوامل المساعدة

على التوطن الصناعي ويختلف وزنها وقيمتها من نشاط صناعي لآخر¹. ففي مجالنا أيضا، تختلف العوامل المساعدة على التوطن الصناعي من عقار صناعي يستوجب دائما تدخل أجهزة الدولة، كما تشكل البنيات التحتية عاملا محوريا في تركيز الصناعات في أقرب موقع من الطريق الرئيسية، الأمر الذي يسهل مسألة التسويق والتموين، ونفس الشيء ينطبق على المواد الأولية التي تعتبر مطلبا لا مناص منه في الصناعات التحويلية، وتحبذ معظم الصناعات التوطن بالقرب منها لكونها ثقيلة الوزن مقارنة بالمنتج النهائي...، فضلا عن السوق الاستهلاكية واليد العاملة المؤهلة والمكونة. كما تشكل الموانئ ومجالاتها الخلفية مناطق مستقطبة لعدة صناعات لاسيما المعتمدة على الخام المرتبط بالموانئ (الأسماك)، فالموانئ في عمومها تشكل نقطة أساسية لتسويق المنتج الصناعي دوليا (التصدير)، وهو ما يجعل الصناعات الموجهة للتصدير تستفيد من توطنها بالقرب من الميناء.

موازاة مع هذا، يتمثل دور الدولة أيضا في توفير العقار الصناعي وتخفيضه، باعتباره من وسائل الإنتاج الأساسية لإقامة هذا النوع من النشاط² الاقتصادي، خصوصا الصناعات التي تتطلب مساحات واسعة وآلات مكثفة ويد عاملة متنوعة، هذا النوع من الصناعات (النسيج، شبه كيمياوية) تفرض حيزا مكانيا مهما للإنتاج، التخزين، الشحن³.

وتعتبر بعض المؤسسات العمومية وشبه العمومية فاعلين أساسيين في التنمية الصناعية من خلال توفير العقار والتجهيز الصناعيين، فضلا عن تقديم تحفيزات عقارية مهمة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مكتب التنمية الصناعية وجهة الشرق التي ساهمت بحصص مالية لتخفيض أسعار العقار الصناعي في الحظيرة الصناعية على وجه التحديد.

خريطة 6: كثافة الشبكة الطرقية في إقليم الناظور



¹ Mérenne-Schoumaker B., La localisation des industries. Editions Nathan. Collection Géographie d'aujourd'hui. Paris, 1996, p 99.

² الأشهب عبد السلام، الصناعة وأفاق التنمية المحلية بإقليم تازة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2018، ص 153.

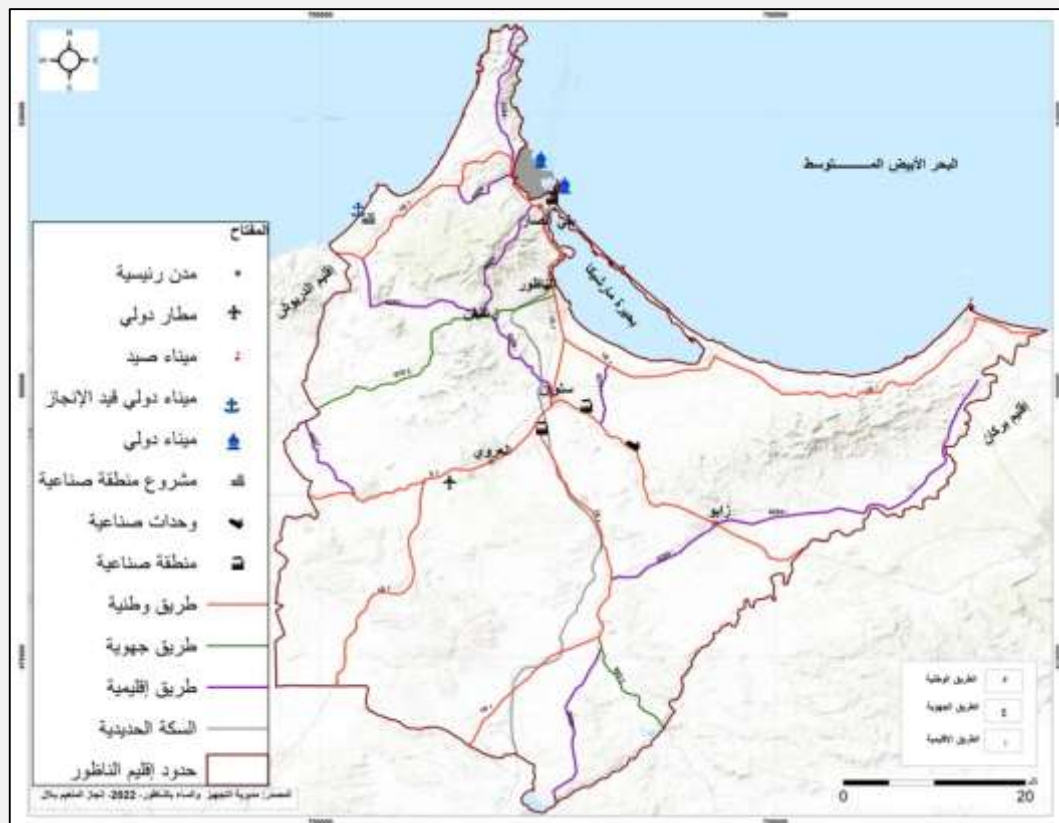
³ المرجع نفسه، ص 153.

توضح الخريطة المناطق الصناعية الثلاثة المشار إليها سلفا والمتمثلة في المنطقة الصناعية بسلوان والحظيرة الصناعية بسلوان والمنطقة الصناعية بميناء بني أنصار فضلا عن الوحدات الصناعية التي تنشط على طول الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين سلوان وزايو والمختصة في صناعات مواد البناء.

وبذلك، استطاع ميناء بني أنصار الاستجابة للزيادة المهمة التي عرفها رواج الفحم، منذ بداية اشتغال المحطة الحرارية الجديدة في جرادة. وتمكّن هذا الميناء من التعامل مع أزيد من مليون طن من الفحم إلى غاية نهاية دجنبر 2018، ومن مناوله رواج بلغ وزنه الإجمالي حوالي 3.2 مليون طن¹.

إضافة إلى وحدات الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية التي تتوطن في المجال الترابي لجماعة أولاد ستوت على طول الطريق الرئيسية الرابطة بين سلوان وزايو، هذه الوحدات توطنت في هذا الموقع تحديدا لوفرة المادة الخام المعتمدة في صناعة مواد البناء الحمراء (الأجر) المتمثلة في الصلصال (Argile) باعتباره مادة أساسية في هذه الصناعة. عموما، تربط المناطق الصناعية بعوامل السوق المتمثلة في تراب الجهة وخارجها، كما استفادت من اليد العاملة الوافرة بغض النظر عن تأهيلها من عدمه، علاوة على انتشار المادة الخام المرتبطة بشبكة طرقية وسكة حديدية، إضافة إلى توفر مصادر الطاقة بالرغم من ارتفاع تكاليفها التي ترجع أساسا إلى تكاليف النقل والاستيراد.

خريطة 7: نوعية الشبكة الطرقية في الإقليم



توضح الخريطة نوعية الطرق المجهزة في الإقليم، حيث تتنوع بين الطرق الوطنية والجهوية والإقليمية، فضلا عن خط السكة الحديدية في اتجاه تاوريرت، زيادة على مشاريع الطرق السيارة المبرمجة في أفق إتمام إنجازها في السنوات المقبلة.

Monographie économique de Nador, 2008, p 65¹

كما يقدر طول الطرق الوطنية في الإقليم بحوالي 260 كلم، تلمها الطرق الإقليمية بحوالي 161 كلم، وأخيرا الطرق الجهوية ب 46 كلم، بينما طول 1 السكة الحديدية يصل إلى حوالي 74 كلم، علما أن هذه الشبكة تتوزع بشكل متفاوت في المجال، وخلف هذا التفاوت مساحات ضعيفة الشبكة الطرقية لاسيما المجال المحيط بسلسلة كبدانة.

والجدير بالملاحظة من خلال الوثيقة أن أغلب المناطق الصناعية والوحدات الصناعية المتفرقة (مصانع الآجور، مصنع صوناصيد) تجاور الطرق الوطنية دون غيرها، إلا أن الأنواع الأخرى من الطرق تعمل على انفتاح المجال أكثر وتسيير عمليات النقل والتوزيع المرتبط بالنشاط الصناعي. وفي خضم هذا، ترتبط المنطقتان الصناعيتان (المنطقة الصناعية، الحظيرة الصناعية) بسلوان بمحاور طرقية مهمة جدا جعلتها تقع في منطقة كثيفة الشبكة الطرقية فضلا عن العقار المنخفض في سلوان، باعتبارها منطقة قروية، خلال فترة الثمانينات بالتزامن مع أول منطقة صناعية بالإقليم. بينما الحظيرة قد استهدفت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة استراتيجية متميزة بمحور طريقي رئيسي وقرىها من الكلية المتعددة التخصصات وإطالها على سهل بوعرك الفلاحي. أما المنطقة الصناعية بني أنصار، فإنها ترتبط بالميناء وأنشطته الاقتصادية من صيد للأسماك والرخويات والقشريات التي تعمل الوحدات الصناعية في الميناء على تنقية هذه الموارد السمكية وتصديرها وتغليفها، إما للتصدير أو توجيها للسوق الداخلية خاصة خلال فترات الحفلات والأعراس والمناسبات. فخلال سنة 2018، مكنت الإحصاءات المتمثلة في توزيع السلع المستوردة منها الحبوب، والفحم والحديد وغيرها من تعزيز مكانة ميناء الناظور كفاعل رئيسي في السلسلة اللوجستكية يعمل على خدمة المنطقة الخلفية لجهة الشرق².

كما تساهم الشبكة الطرقية بشكل أساسي في عمليات التوطن الصناعي، باعتبارها مساهما مباشرا في التأثير في تكاليف نقل المادة الخام والمادة الصناعية على السواء، وبالتالي فكلما ارتفعت كثافة الشبكة، ارتفع معها مستوى التوطن الصناعي.

خاتمة

يتضح أن الصناعة التحويلية في إقليم الناظور تحتل مكانة بارزة بنفس المرتبة مقارنة بعمالة وجدة-أنجاد بالرغم من الاختلاف الذي يميز الخصائص الصناعية في المجالين. فمن خلال المؤشرات الصناعية، يبدو أن مجال الدراسة يستأثر بأهم هذه المؤشرات باستثناء التصدير الذي يظل ضعيفا في إقليم الناظور. وعليه، حري بالقول الحديث عن الوظيفة الصناعية كما حددت معالمها الأساس توجهات التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة الشرق المصادق عليه سنة 2021، باعتبار أن الصناعة من أهم الأنشطة الاقتصادية في الإقليم، بالتوازي مع قطاعات اقتصادية أخرى تغذي الصناعة التحويلية بالمواد الخام، ولعل أبرزها قطاعي الصيد البحري وقطاع الفلاحة.

وهذا التوجه الصناعي يجد ترجمته المجالية في عدة مناطق صناعية قائمة تتمثل في المنطقة الصناعية بسلوان والحظيرة الصناعية بسلوان والمنطقة الصناعية المينائية في بني أنصار والمحور الصناعي أولاد ستوت-زاو، وأخرى مرتقبة تتجلى في المنطقة الصناعية الحرة بميناء الناظور غرب المتوسط والمنطقة الصناعية المرتقبة على تخوم مرتفعات بني بويفرور المنجمية. ولتدعيم المجال الصناعي في الإقليم، قد دأبت الدولة على إحداث مناطق اقتصادية تتضمن في نسيجها الداخلي وحدات صناعية مثل المنطقة الاقتصادية بالعروي وأخرى بزاو.

¹ أرقام مستقاة من حساب خطوط الشبكة الطرقية

² MARSA MAROC, Rapport Annuelle, 2019,

كما تجدر الإشارة إلى الأسس البنيوية التي تقوي قطاع الصناعة التحويلية بالإقليم، ولعل أبرزها الموانئ التي تشكل نوافذ بحرية ومنصات أساسية لتوفير الثروة السمكية المعتمدة في الصناعات السمكية، ومن ثمة الشبكة الطرقية الموسومة بكثافة ملحوظة عند مواقع توطن المناطق الصناعية، تنضاف إليها السهول الزراعية والرأسمال البشري والنقدي الذي بإمكانه تغذية هذه الصناعات، إذ يعتبر الإقليم من أهم الأقاليم المغربية من حيث الودائع المالية البنكية، الأمر الذي يساهم حتما في الاستثمار الصناعي إن توافرت التحفيزات اللازمة والامتيازات الجبائية.

المراجع المعتمدة:

- المنعيم بلال، بن ربيعة خديجة واسباعي عبد القادر، الأبعاد القانونية والتشغيلية للمقاولات الصناعية في إقليم الناظور (شمال شرق المغرب)، مجلة التجديد والديناميات الترابية، العدد 2، صص 19-36، 2023.
- الأشهب عبد السلام، الصناعة وآفاق التنمية المحلية بإقليم تازة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرارز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، ص 153، 2018.
- المنعيم بلال، الصناعة التحويلية والإشعاع الجغرافي بإقليم الناظور (شمال شرق المغرب): الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، 420 ص، 2024.
- المنندوبية السامية للتخطيط، منوغرافية جهة الشرق، 2021.
- Béguin H., La ville et l'industrie au Maroc. Dans : Tiers-Monde, tome 12, n°45, 1971. La ville et l'organisation de l'espace dans les pays en voie de développement, pp 145-166, 1971.
- Chambre de commerce et industrie et services de Nador., Monographie économique de Nador, 2018.
- Guitouni A., Guide pratique de préparation des thèses et mémoires, Almanahil, Oujda, Maroc, 2012.
- Marsa Maroc., Rapport annuel, 2019.
- Royaume du Maroc., Schéma régional d'aménagement du territoire de la Région de l'Oriental, Rapport de synthèse final, 2021.
- Saidi J., Urbanisation et développement industriel dans la province de Nador, Rif Oriental (Maroc). Etude explorative du phénomène urbain et industriel. Thèse de doctorat (géographie). Université de Gand, 388p, 2004.
- Mérenne-Schoumaker B., La localisation des industries. Editions Nathan. Collection Géographie d'aujourd'hui. Paris, 1996.
- Loilier, T, Innovation et territoire : Le rôle de la proximité géographique ne doit pas être surestimé. Revue Française de Gestion, (1), p 16+28, 2010.

أثر الاستثمارات في تحقيق الامن الإنساني بالمجالات الحدودية الجنوبية-الشرقية: حالة واحة فكيك

نورالدين بوعبيد¹ - عبد الخالق غازي²

¹طالب في سلك الدكتوراه، مختبر التراب، البيئة، التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

²أستاذ التعليم العالي، مختبر التراب، البيئة، التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.

ملخص:

قد تكون نظرية المناطق الحدودية كأقطاب جديدة للتنمية صحيحة في بعض الحالات، حيث أن المناطق الحدودية غالباً ما تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية، وقد يكون التركيز على تنمية هذه المناطق هو ما يحتاجه الاقتصاد المحلي. ومن جهة أخرى، قد تحتوي المناطق الحدودية على موارد طبيعية وثقافية فريدة، والتي يمكن استثمارها في السياحة والتنمية المستدامة.

مع ذلك، فإن هذه الأطروحة ليست دائماً صحيحة، حيث أن بعض المناطق الحدودية قد تكون غير ملائمة للتنمية بسبب العوامل الجيوسياسية والاجتماعية، وقد يكون من الأفضل التركيز على تنمية المناطق الأخرى ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحاً. تلعب الاستثمارات في المناطق الحدودية دوراً مهماً ومحورياً في مختلف دول العالم، سواء من حيث تعزيز البنى التحتية للمناطق الحدودية، وإقامة مشاريع صناعية وتجارية من أجل تحقيق التنمية بمختلف أنواعها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات، التنمية، المناطق الحدودية، فكيك.

The impact of investments on economic and social growth in the south-eastern border areas: the case of Figuig Oasis

Abstract

The theory of border regions as new poles of development may be correct in some cases, as border regions often suffer from economic and social problems, and focusing on the development of these regions may be what the local economy needs. On the other hand, border regions may contain unique natural and cultural resources that can be invested in tourism and sustainable development.

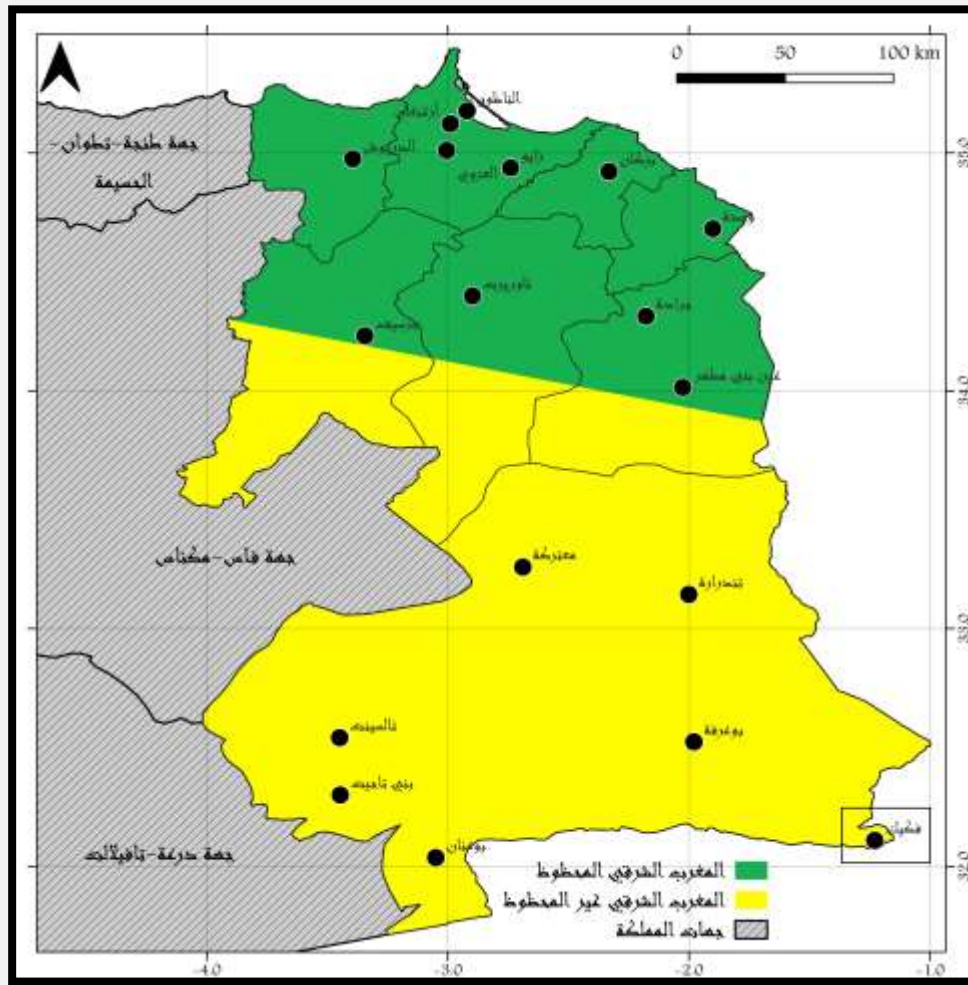
However, this assumption is not always correct, as some border areas may be unsuitable for development due to geopolitical and social factors, and it may be better to focus on the development of other areas which have more pressing needs. Investment in border areas plays an important and crucial role in different countries of the world, both in terms of strengthening the infrastructure of border areas and in terms of setting up industrial and commercial projects in order to achieve development of all kinds.

Keywords: Investing, development, border areas, Figuig.

تقديم

لا زالت المنطقة الحدودية لواحة فكيك تعاني الاقصاء والتهميش في مجالات التنمية المختلفة، ولا زالت. هذا ما يجب أن يدفع بالجهات المسؤولة الى الإسراع في تنمية هذه المنطقة النائية والنهوض بها خاصة بالمجال الاستثماري، لخلق مصادر الثروة مما سيعود بالنفع على واحة فكيك اجتماعياً واقتصادياً. تلعب الاستثمارات المشتركة التي تجمع ما بين القطاعين العام والخاص، أو بين الأفراد سواء تعلق الأمر بكلا الجانبين من الدولتين أو تعلق الأمر بالسكان المحليين، في انعكاساته على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدينة، و في خلق الاستقرار السياسي للمنطقة الحدودية، وكذا ضمان الأمن الإنساني من خلال توفير شروط الاستقرار. وما يمكن أن تشكله هذه المناطق من أقطاب تنموية حدودية، من غير أن تكون بؤرة من بؤر التوتر السياسي وخلق توازن تنموي بين الاقاليم الساحلية الحدودية والأقاليم الداخلية. ليس كما هو الشأن بالنسبة للجهة الشرقية. [الشكل 1]. من سياسات

استثمارية وصناعية في تلك المناطق وسياسات أخرى توزيعية، كما يتضح ان الأهداف المنشودة بطبيعة هي اقتصادية ولكن تبقى الأهداف ذات الطبيعة الأمنية بدورها حاضرة في أي برنامج تنموي.



الشكل 1: الثنائية المجالية الحالية بالجهة الشرقية.

مشكلة الدراسة

تعتبر دراسة واقع هذه المناطق على جميع المستويات بمثابة المدخل الصحيح لاستشراف الحوادث والظواهر التي قد تُخل بأمن وسلامة المناطق المجاورة لها وبشكل مبكر. كما تبرز أهمية المناطق الحدودية في علاقاتها بالوضع الداخلي للدولة من جهة، وكذلك في علاقة هذه الدولة مع دول الجوار، فمنذ استقلال المغرب، ظلت المناطق الحدودية على هامش التنمية في تفاوت اجتماعي صارخ جعلها على الهامش في وقت يُفترض فيه أن تكون العمق الحقيقي للوطن. مما يجعلها اليوم بيئات حاضنة لمختلف التهديدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فرضية البحث:

تقوم الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة على التركيز على أهمية تحقيق الامن الإنساني في هذه المناطق التي يمكن ان نقول عنها انها معزولة، ودوره كسبيل لتحقيق التنمية المتوازنة. والمساهمة في حل المشكلات الإقليمية. ومن ذلك قد تكون التحولات العامة والدينامية التي عرفتها واحة فكيك ذات اتجاه السلبي من خلال الافراغ السكاني المرتبط بعدم استقرار الحدود أولاً وثانياً بالتأثير التي تفرضه المدن الكبرى المحيطة بها.

أهداف الدراسة:

يضم هذا المقال في طياته تداعيات الاستثمارات المشتركة التي تجمع ما بين القطاعين العام والخاص، أو بين الأفراد في انعكاساته على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمدينة، وفي خلق الاستقرار السياسي للمنطقة الحدودية، وكذا ضمان الأمن الإنساني من خلال توفير شروط الاستقرار. وما يمكن أن تشكله هذه المناطق من أقطاب تنمية حدودية، من غير أن تكون بؤرة من بؤر التوتر السياسي. وبالتالي يمكن تحديد الأهداف الأساسية بالبحث كالتالي:

- إبراز دور المنطقة الحدودية لواجهة فكيك في التنمية والتطور إذا ما منحت الفرصة اللازمة.
- الاستفادة من المناطق الحدودية لإقامة مشاريع مختلفة ومشاركة بين الجانبين.

الدراسات السابقة

بالنسبة للأبحاث و الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، و التي تمت الاستفادة منها بشكل جزئي، بحيث لم تتطرق أي دراسة بشكل شمولي و كلي، و بالتالي يمكن إدراج دراسة وحيدة و التي تعالج صلب محور هذه الدراسة و يتعلق الامر بدراسة قام بها الطالب خالد قاسو¹ [2019]: تناولت ظاهرة الهجرة الجماعية الدولية بواحة مدينة فجيج في المنطقة الشرقية أولا و نحو الشمال المغربي ثم تدريجيا نحو فرنسا، ثم الانعكاسات التي طرحها الظاهرة فيما يتعلق بالفجوات والاختلالات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، بالإضافة الى الوقوف على المسببات الرئيسية للهجرة و التي تتجسد في التفاوتات الواضحة في الثروة بين البلدان الفقيرة و البلدان الغنية، مما يوضح حالة عدم المساواة بين بلدان المقصّد و منشأ الهجرة.

التصور المفاهيمي:

بطبيعة الحال كل دراسة لا تخلو من ان تكون متشعبة بمجموعة من المفاهيم الأساسية والتي ترسم المضمون والمحتوى كل بحث ينبغي ضمن منوال مفاهيمي ومنهجي يشكل الرؤية التي تميل اليها الدراسة على هذا الجوهر تتصل إشكالية هذا البحث بمفاهيم متعددة ومختلفة.

التنمية الترابية:

يقوم مفهوم التنمية الترابية على ثنائية التراب والتنمية باعتبارهما وجهين متكاملين، كما يقصد بالتنمية الترابية القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية التي تهدف إلى الاسراع بالمجال المحلي ومجتمعه بهدف تنميته، أي مجموعة من الوظائف التي تنصب في حيز جغرافي محدد لتأهيله عن طريق تكاثف الجهود بين الدولة والمؤسسات والمجتمع المحلي وفق خطة تشاركية منسجمة مندمجة

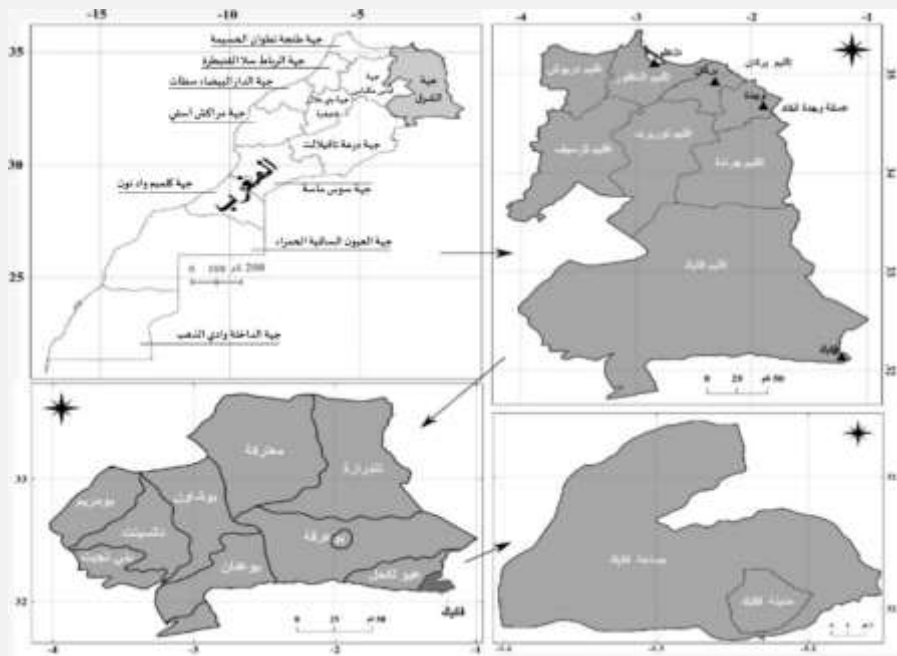
المناطق الحدودية

¹ KASSOU.Khalid, (2019), L'émigration Internationale Et Ses Impacts Socio-Spatiaux Sur la Ville Oasis de Figuig (Maroc Oriental), Thèse de Doctorat en géographie, « Géographie, Aménagement et Développement » Faculté d es Lettres et des Sciences Humaines-Université Mohammed le Premier ,Oujda. Thèse non-publiée.

ليس هناك تعريفاً للمناطق الحدودية لكونه تعريفاً مركزاً، حيث تعد المنطقة الحدودية على أنها المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين الى عمق محدد داخل إقليم كل من الدولتين، او هي المنطقة المتاخمة لحدود الدولة مباشرة وتمثل الظهير الخلفي لخط الحدود المتعارف عليه بين الدول.

1- تحديد مجال الدراسة

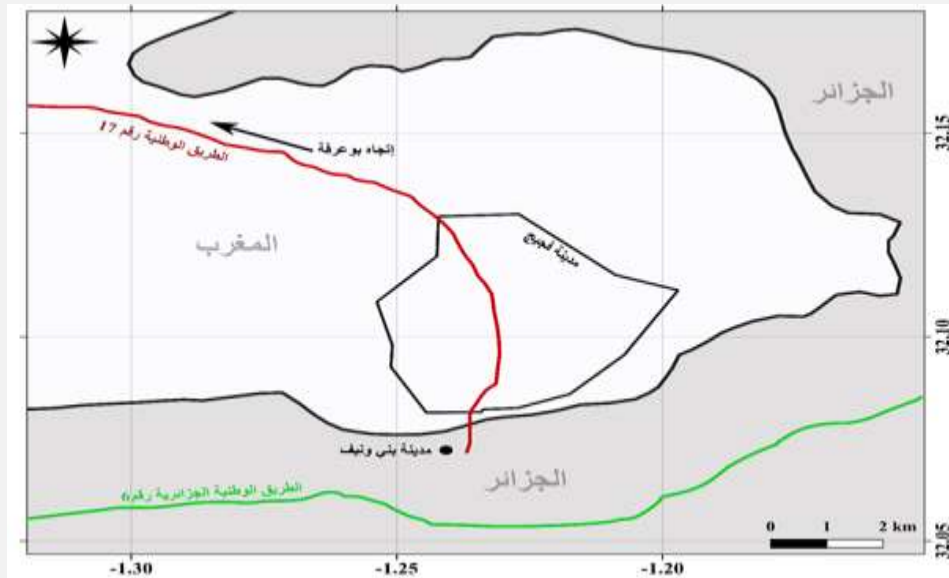
تقع واحة فكيك¹⁻² (الافريقي،، 2001) في الجنوب الشرقي [W: 1°13'37" - N: 32°07'00"] للمنطقة الشرقية المجاورة مباشرة للحدود الجزائرية [الشكل 2]. تبعد فكيك بحوالي 850 كيلومتراً عن عاصمة البلاد (الرباط) و109 كيلومتر عن عاصمة الاقليم (بوعرفة)، و386 كيلومتر عن العاصمة الجهوية (وجدة) عبر الطريق الوطنية رقم [17]، وعلى بعد أقل من 8 كلم عن مدينة بني ونيف (الجزائرية)، في اتجاه الجنوب على مشارف الحدود المغربية الجزائرية [الشكل 3]. بهذا، تعتبر واحة فكيك أحد أهم المراكز الحدودية وأكثرها حساسية مع الجارة الجزائر...من خلال موقعها على حدود الأطلس الشرقي الكبير والأطلس الصحراوي، فإن فكيك هي جزء من الواحات القارية قبل الصحراء.



الشكل 2: موقع واحة فكيك ضمن التقسيم الإداري للجهة الشرقية.

¹ - يقول ليون الافريقي في كتاب وصف إفريقيا [1488-1548]، «إنها ثلاثة قصور في وسط الصحراء، يوجد بمقربتها عدد كبير من النخيل والنساء بها يحكن منسوجات صوفية رفيعة وناعمة تحسبها حريرا، تباع بإثمان مرتفعة جدا بمناطق المغرب كفاس وتلمسان و الرجال هنا أذكاء، فبعضهم يتعاطى التجارة في بلاد الزنوج، وبعضهم يتوجه الى فاس للدراسة.

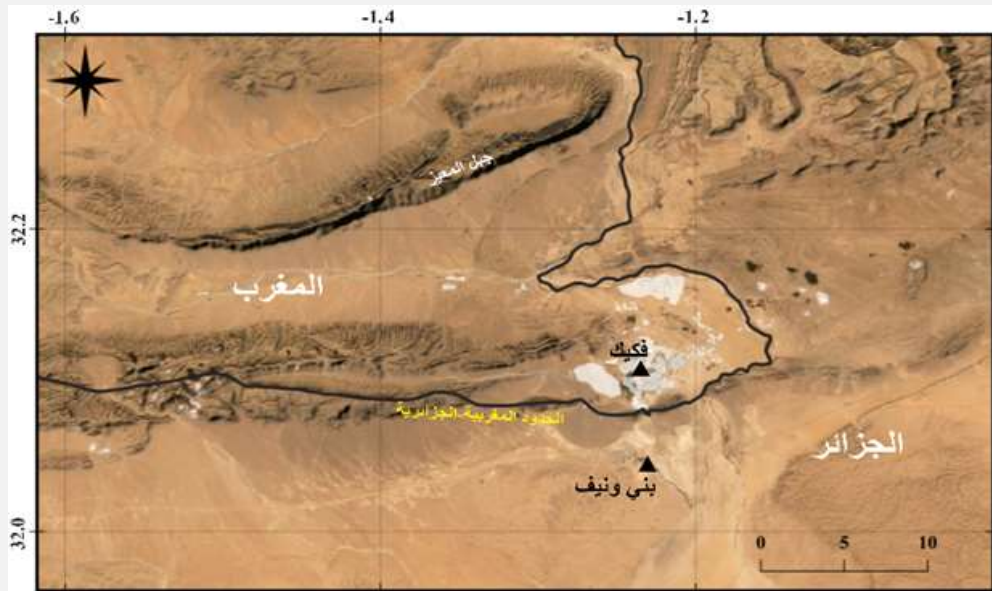
² - اسم فكيك، إفجيح/إفبيبي بالأمازيغية، ظهر أول مرة في مؤلف تاريخ الامازيغ، للمؤرخ والفيلسوف العربي الكبير ابن خلدون [1332-1406] «تتكون فكيك من عدة بلدات متقاربة في ما بينها مشكلة مدينة، وهي تعتبر إحدى أهم مدن الصحراوي بفضل بعدها عن التل، فهي تتمتع باستقلال تام»



الشكل 3 موقع واحة فكيك الحدودي

1- الحدود الجزائرية المغربية

الحدود المغربية – الجزائرية أهم سمة تميز واحة فكيك. أنشئت الحدود بموجب اتفاقية للا مغنية¹ 18 مارس 1845. صار هذا الخط الحدودي الذي يطوق واحة فكيك من جهة الشمال والشرق على شكل حلقة من وادي زوزفانة، وإلى الجنوب تلال جبال الملياس وزناكة [شكل 04]. يفصل هذا المسار الحدودي واحة فكيك المغربية عن قصر بني ونيف الواقع على الجانب الآخر من ممر جبل زناقة في الجزائر. هذا الموضع جعلها في مأزق جغرافي نظراً للوضع السياسي المرتبط بإغلاق الحدود.



الشكل 4: موقع واحة فكيك، الحدود المغربية الجنوبية الشرقية.

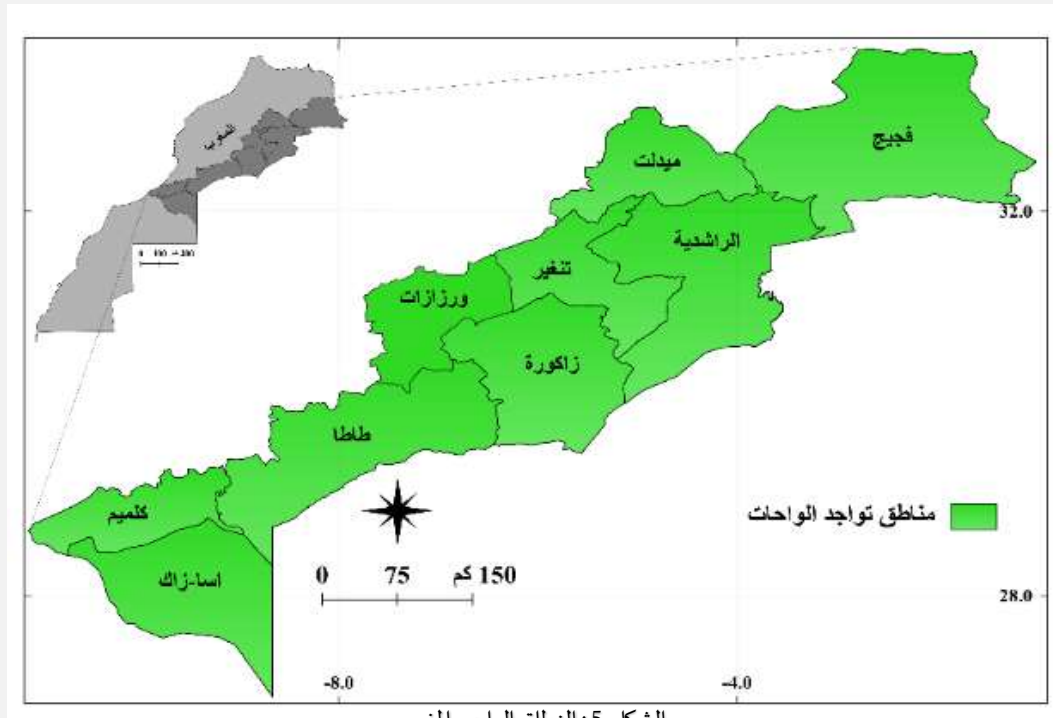
عمل شخصي، ArcGis 10.3 2020, Traitement :

¹ - اتفاقية وضعها الفرنسيون بعد معركة جمعت جيوش المغرب وفرنسا في 14 غشت 1844 بالقرب من مدينة وجدة، إنهزم فيها الجيش المغربي على إثرها، وقعت المعاهدة في مدينة مغنية بالجزائر، وعليها تم الترسيم الذي حدده الفرنسيون والذي لا يأخذ في الحسبان واقع الاستيطان والنشاط الزراعي الذي تميزت به واحة فكيك. لكن في الواقع، وتاريخياً، لم تحدد فكيك كمنطقة أو واحة محددة بوضوح، ولكنها حددت بمجموعة واحة أو منطقة أو دولة صغيرة.

بالإضافة إلى البعد عن المناطق الشمالية الأكثر حيوية لما له تأثير اقتصادي قوي على واحة فكيك والذي صاحبه ركود اقتصادي وهجرة مكثفة للسكان. وضع كان له أثر عمراني كبير في ظل هجر القصور المهددة بالاختفاء.

تبلغ مساحة واحة فكيك حوالي 37 كلم² من أصل 55.990 كلم² كمساحة إقليمية، و 90.127 كلم² من المساحة الإجمالية للجهة الشرقية.

كما تمتاز واحة فكيك بانتمائها إلى النطاق الواحي للمغرب على حافة الصحراء المغرب من الشرق إلى الغرب في جنوب الأطلس الكبير والأطلس الصغير، بمساحة تقدر 115.563 كلم²، وتنضم واحة فكيك جغرافياً إلى واحات وتافيلالت ووادي زيز ووادي درعة ودير الأطلس الصغير. وهكذا فإن بساتين النخيل الرئيسية هي: فكيك، وبودنيب، ووادي زيز، وكلميمة وتنجداد، وتنغير، ووادي دادس، ودرة، وطاطا، وتافراوت ومحيط كلميم. [الشكل رقم 5]



المصدر: (فجيج: و منظومة المدن الواحات للمغرب، 2003) بتصرف، 2020

1- تساهم الاستثمارات في خلق الأمن الإنساني بالمجالات الحدودية:

نظراً لتطور مفهوم التنمية في السنوات الماضية، جعلته ينتقل من حيزه الاقتصادي والاجتماعي إلى الجانب السياسي على اعتبار أن التنمية معناها تحسين الظروف الحياتية الشاملة لحياة الأفراد واستدامتها للأجيال القادمة. ومنح الاعتبار للإنسان كمحور تنموي، من أجل تأمين حياة كريمة وتوسيع حرياته بشكل مستمر تحت مقولة الأمن الإنساني.

من المعروف اليوم أن الأسباب العميقة التي أدت إلى انتفاضات شعبية في بعض البلدان العربية أو ما عرف بالربيع العربي، يكمن في الفشل الاجتماعي والاقتصادي وفشل التسيير أو تفاقم الظلم وتسلط الدولة الشديد ووجود شرائح متعلمة وغير راضية، خصوصاً الشباب المتعلمين من الطبقة الوسطى نتيجة مطالب اجتماعية واقتصادية لم تتحقق و سنوات من سوء الإدارة عاقت الإصلاح الاقتصادي وممارسة القمع وما ارتفاع الأسعار المواد الغذائية والوقود لا سبب

إضافي في تفاقم سوء الأوضاع بسبب عدم تجاوب الحكومات المحلية مع ها الاحتقان. مما جعل المطالب تكون سياسية أكثر منها اجتماعية و اقتصادية.

عندما نتحدث عن الأمن في علاقاته بالتنمية، فإننا في غالب الأحيان نقصد أمن النظام وأمن الدولة. لكن في ظل التطورات والتغيرات التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة وسيادة السلام بين القوى الكبرى² وتناقص إمكانية نشوب حرب فيما بينهم. اشتعلت الصراعات الإقليمية والاجتماعية داخل دول العالم النامي، نتيجة غياب التنمية وتأخر التطور الاجتماعي والاقتصادي داخل هذه الدول، وهو ما بات يعرف بالأمن الإنساني وعلاقاته بالتنمية. أي كيف يمكن للبرامج التنموية ان تحقق نوعا من الاستقرار والأمن الإنساني محلياً خاصة بالمناطق الحدودية؟ وماذا يمكن ان ينتج عن تردي الأوضاع التنموية وعجز السلطات المحلية عن توفير الحاجيات الأساسية للسكان المناطق الحدودية؟

إن ما تركز عليه التنمية بجميع مشاربها هو التنمية الإنسانية على ضوء التهديدات التي تواجه الدول و الجماعات و الافراد او ما يسمى بالأمن الإنساني الذي يعتبر بمثابة الدرع الذي يحمي أقاليم الدولة من الاعتداء الخارجي³ و حماية مصالحها العليا و التركيز على تحقيق رفاهية و حماية الافراد و حماية حياتهم اليومية و الوقاية من التغيرات المفاجئة و المضرة على أساليب حياة الافراد اليومية و الاعتيادية، سواء في منازلهم أو في أماكن عملهم بمعنى التصدي لكل نوع من أنواع عدم الراحة الغير المتوقعة و غير الاعتيادية التي يمكن أن تهدد أمن الإنسان. إذن ما المطلوب من اجل تحقيق هذه الأهداف؟

قد تكون التنمية المستقلة في حد ذاتها الحل الأمثل بحكم ما تتيحه للأفراد، من إمكانية توسيع الخيارات أمامهم، وتمكينهم من بناء قدراتهم الانسانية وتعزيزها وإتاحة الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهم بشكل عادل ومتوازن. من أجل فتح الباب أمام مشاركتهم بفعالية في صنع القرارات.

معلوم ان التنمية التي تعيشها البلدان الجنوبية قليلة الجدوى، وقصيرة العمر لا تكون تنمية حقة، بحيث لا تزال قوى السوق العالمية تعمل في توجيه التنمية في الدول النامية على حد تعبير المدير السابق لصندوق النقد الدولي، بأن الصندوق لم يهتم بقضية العدالة الاجتماعية وأضاف بأن الصندوق سيعدل من سياسته ليضمن استفادة الفقراء من النمو.

في الحقيقة بعد هذه التصريحات الاعتذارية من المدير السابق، فلم يحدث أي تراجع عن السياسات التي اتبعت ولم يقع أي تغيير للمؤسسات التي أنشئت خلال تلك الفترة. لازالت هناك ضرورة ملحة للسياسات التنمية المستقلة إذ تعتبر المخرج الوحيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضخمة بسبب تبني نهج الرأسمالية⁴ والتي

² لم يصمم اتفاق واشنطن أصلا من منظور مصالح الدول النامية، بل ارتبط تصميمه بمصالح الدول المتقدمة وبخدمة أهداف شركاتها العملاقة في فتح أسواق الدول النامية أمام منتوجاتها وفائض رؤوس أموالها وتأمين تدفق المواد الأولية ومصادر الطاقة إليها

³ ما حدث في 18 مارس من سنة 2021 من اغتصاب للأراضي الفلاحية في منطقة العرجة، بدعى انها أراض جزائرية وبالتالي لم تتمكن السلطات المغربية من التدخل لتوضيح هذا اللبس والكشف عن ماهية وحقيقة هذه الأراضي المغتصبة هل هي أراض مغربية ام جزائرية مع العلم ان الفلاحين في معظمهم يتوفرون على وثائق تاريخية يثبتون بها ملكيتهم لهذه الأراضي خاصة ساكنة قصر أولاد اسليمان

⁴ جميع التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة وتقارير التنمية الشاملة والتنمية البشرية وتقارير تحديات التنمية وتقارير منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تصرح ان الدول العربية كانت جزءا لا يتجزأ من اقتصاد سياسي ريعي أو ما يسمى بالدولة الرعية والمقصود بها أن هذه الدول لا تولد المداخل بنفسها بقدر ما تبحث عن ريع دولي وتحصل عليه ربما يكون دخلات من صادرات الموارد الطبيعية او من المساعدات وتوزعها على شعبيها في مقابل الشرعية السياسية

أسفرت عن إفقار وبطالة ونمو مشوه وضعيف و ظلم اجتماعي و فساد و تغييب جل ما تطالب به المجتمعات من العيش الكريم و الحرية و العدالة الاجتماعية في إطار سياسة مستقلة.

فالحاجة أصبحت ضرورية الى التنمية المستقلة بعيداً عن العولمة حتى تتمكن البرامج التنموية من تحقيق استقرار اجتماعي يجنب الدولة الدخول في دوامة من المشاكل السياسية التي قد تهدد أمنها ووجودها. تقتضي هذه الخطوة الجريئة أولاً:

- ✍ تحرير الافراد من كل ما يعترض تطوير معارفهم وقدراتهم وتمكينهم من الارتقاء بهذه المعارف والقدرات واكتساب المهارات والخبرات التي تساعد على إطلاق طاقات الابداع وبناء قاعدة وطنية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، مع تطور الإرادة كركيزة أساسية للنهوض بإنتاجية العمل.
- ✍ فتح باب المشاركة في صنع القرارات التي تمس شؤون حياتهم ومجتمعاتهم وتمكينهم من التمتع بثمار هذه المشاركة من خلال المؤسسات والشبكات الرسمية والاهلية.
- ✍ تخليص الافراد من الفقر والحرمان ومن أشكال الظلم الاجتماعي، والحصول على نصيب عادل من الثروات أو أي نمو اقتصادي يحققه المجتمع تضيق الفوارق بين الطبقات.
- ✍ تحرير البلاد من القيود على إرادته وحرته في إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وعلاقاته الإقليمية-المحلية.
- ✍ الحرص على تحسين نوعية حياة الافراد من دون الانتقاص من حقوق الأجيال القادمة في تأمين ما يكفي من الموارد الطبيعية لتحقيق مستوى عيش لائق وصيانة حقهم في العيش في بيئة نظيفة من دون إرهابهم بأعباء وديون لم يشاركوا في اتخاذ قرارات الاقتراض الخاصة بها.

❖ نقطة البدء تقتضي إعادة ترتيب البيت من الداخل بحيث يتم إعادة توزيع السلطة في المجتمع، بما يحقق نقل سلطة اتخاذ القرارات الى الطبقات والفئات صاحبة المصلحة في هذا النوع من التنمية، الى جانب وضع نظم للحكم تسمح بالمساءلة والمحاسبة والمشاركة. البداية وجب ان تكون نضالاً سياسياً وثقافياً.

❖ تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية وتشجيع الاستثمار في هذه المناطق، بالإضافة الى تحسين الأمن والاستقرار بها كما يمكن اتخاذ بعض الإجراءات التشريعية التي تدعم التنمية والأمن في المناطق الحدودية من خلال:

- ✚ الأمن الاقتصادي: الحرية والتخلص من الفقر.
- ✚ الأمن الغذائي: إمكانية الوصول والحصول على الغذاء.
- ✚ الأمن الصحي: إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والوقاية من الامراض.
- ✚ الأمن البيئي: الحماية من التلوث ومن الاخطار البيئية الأخرى.
- ✚ الأمن الشخصي: الحماية الجسدية للسكان الجريمة الاعتداء العنف.
- ✚ الأمن المجتمعي: ضمان بقاء العادات والتقاليد والجماعات وتوفير الامن لهم.
- ✚ الأمن السياسي: التعبير السياسي.

قد يترتب عن تنمية الحدود عدة أبعاد يأتي في مقدمتها الأبعاد السياسية المختلفة، فمن المهم ان نفهم أن الحدود تعتبر مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية تحتاج الى الاهتمام والرعاية. يمكن أن تؤثر التنمية الحدودية على العلاقات الدولية والسياسية بين الدول المتاخمة للحدود فتزيد من التفاهم والتعاون بينهما أو تقلل من التوتر والصراعات.

يمكن للتنمية الحدودية من أن تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتساعد على الحد من الهجرة الغير الشرعية والتهريب وغيرها من المشكلات. كما يمكن أن تساهم التنمية الحدودية. من خلال ربط هذه المناطق النائية بالمراكز الحضرية الرئيسية وتعزيز التجارة والاستثمار. في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية. قد تساهم الاستثمارات في ترسيخ الأمن الإنساني في المناطق الحدودية هو أمر مهم ومؤثر بشكل كبير.

✚ توفير فرص العمل: يمكن للاستثمارات في المناطق الحدودية توفير فرص العمل المستدامة للسكان المحليين. هذا يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل من حدة الفقر والاضطرابات الاجتماعية.

✚ تطوير البنية التحتية: يمكن أن تستثمر الشركات في تطوير البنية التحتية في المناطق الحدودية، مثل الطرق والمدارس والمستشفيات والمرافق العامة الأخرى. هذا يعزز جودة الحياة ويسهم في تعزيز الأمن الإنساني.

✚ تعزيز التعليم والتدريب: يمكن للاستثمارات في المناطق الحدودية دعم التعليم وتوفير فرص التدريب المهني. هذا يساعد على بناء مجتمعات قوية ومؤهلة للتعامل مع التحديات الأمنية والاقتصادية.

✚ تشجيع التعاون الإقليمي: يمكن أن تعزز الاستثمارات في المناطق الحدودية التعاون الإقليمي والتفاعل الإنساني بين الدول المجاورة. هذا يعمل على تعزيز الثقة والتفاهم والتعاون المشترك، مما يقوي الأمن الإنساني بشكل عام. يجب ملاحظة أن الاستثمارات المفيدة والناجحة هي التي تعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفر بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار. قد تكون هناك تحديات تتعلق بالأمن والاستقرار في المناطق الحدودية، ولكن الاستثمارات الذكية والمستدامة يمكن أن تكون لها تأثير إيجابي كبير في تعزيز الأمن الإنساني في تلك المناطق.

بالمقابل قد تكون واحة فكيك ضحية في حالة تخلف الدولة أو عجزها في توطين مشاريع تنموية بواحة فكيك مجموعة من التبعات السلبية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والأمني قد تجد مرتعها بواحة فكيك، بحيث سترتفع معدلات الفقر في هذه المناطق أكثر مما هي عليه، وتتناقص فرص العمل والتي هي في الأصل شبه نادرة وما سينتج عنه تضرر للسكان المحلية إضافة الى تناقص في الخدمات الأساسية و الفرص الاقتصادية وما ينتج عنه فقر و عدم استقرار اجتماعي. في حالة عدم قيام الدولة بالتنمية في المناطق الحدودية، يمكن أن تحدث العديد من التبعات السلبية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والأمني، من بينها:

➤ زيادة معدلات الفقر في المناطق الحدودية، حيث يتضرر السكان المحليون من نقص العمل والخدمات

الأساسية والفرص الاقتصادية، مما يؤدي إلى فقر وعدم استقرار اجتماعي.

➤ زيادة معدلات الهجرة من المناطق الحدودية إلى المناطق الأكثر تطوراً، مما يؤدي إلى تفرغ المناطق الحدودية

من سكانها وتدهور البنية التحتية والخدمات الأساسية.

➤ تزايد الجرائم والتهريب والتهديدات الأمنية في المناطق الحدودية، حيث يصبح من السهل على المجرمين

والمهربين العمل في تلك المناطق بسبب النقص في الرقابة الأمنية والتفتت الاجتماعي.

- تفاقم الصراعات والتوترات بين الدول المجاورة على الحدود، يؤدي الى تدهور الحالة الاقتصادية والأمنية والاجتماعية وما من شأنه ان يؤثر على الدولة بشكل عام وعلى المجتمعات المحلية بشكل خاص وزيادة التوترات والمشاكل السياسية والأمنية بين الدول المجاورة على شاكلة الترامي على الأراضي والاقتطاعات الترابية التي تعاني منها واحة فكيك كان اخرها حادث منطقة العرجة وسبقها حوادث أخرى قزمت مجال فكيك.
- ❖ نقص الفرص الوظيفية: قلة الاستثمارات قد تعني نقصاً في الوظائف المتاحة في تلك المناطق. هذا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدهور الظروف المعيشية للسكان المحليين.
- ❖ تدهور البنية التحتية: قد يترتب على غياب الاستثمارات تدهور البنية التحتية في المناطق الحدودية، مثل الطرق والمدارس والمستشفيات. وهذا بدوره يؤثر على الرفاهية والجودة العامة للحياة في تلك المناطق.
- ❖ تدني مستوى الخدمات العامة: يمكن أن يؤدي غياب الاستثمارات إلى تدني مستوى الخدمات العامة المقدمة في المناطق الحدودية، مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي. وهذا يمكن أن يؤثر سلباً على الحياة اليومية للسكان.
- ❖ زيادة الهجرة: قد يكون غياب الاستثمارات سبباً في زيادة معدلات الهجرة من المناطق الحدودية إلى مناطق أخرى توفر فرصاً أفضل. هذا يمكن أن يؤدي إلى تفرغ المناطق الحدودية من السكان وتراجع النمو الاقتصادي.
- ❖ ضعف التنمية الاقتصادية: تعتبر الاستثمارات الوافدة إلى المناطق الحدودية محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية. عندما يكون هناك غياب للاستثمارات، فإن ذلك يعوق النمو الاقتصادي ويعيق فرص التنمية في تلك المناطق.
- هذه بعض النتائج السلبية المحتملة لعدم وجود استثمارات كافية في المناطق الحدودية. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن هناك أيضاً تحديات وفرص فريدة قد يواجهها هؤلاء السكان. فإن تحديات الحدود يمكن أن تؤدي إلى تطوير استراتيجيات ومشاريع مبتكرة لتعزيز التنمية وتحسين الحياة في هذه المناطق.
- يعد عجز الدولة في توفير التنمية للمناطق الحدودية مشكلة شائعة في العديد من الدول. ويعتبر ذلك تحدياً كبيراً بسبب العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على هذه المناطق.
- قد تواجه الدولة مجموعة من الضغوطات [الجدول 1] تجعلها غير قادرة على توفير التنمية في المناطق الحدودية ومن بين الأسباب الرئيسية لعدم توفير التنمية في المناطق الحدودية هي قلة الاستثمارات في هذه المناطق، بسبب عدم جذب المستثمرين وفقدان الثقة في أمنها واستقرارها. كما أن عدم توفير البنية التحتية اللازمة ونقص الخدمات العامة والتعليم والصحة والإسكان يعتبران عوامل أخرى تؤثر على تطور المناطق الحدودية.

جدول 1: الضغوطات التي تجعل الدولة غير قادرة على التنمية

نوعية الضغط	الداخلي	الخارجي
الأمني	الإرث التاريخي من أعمال العنف والصدمات	الغزو والاحتلال. المساندة الخارجية للمتمردين المحليين إمتداد 'نار الصراعات عبر الحدود الإرهاب العابر للحدود الوطنية. الشبكات الإجرامية
الاقتصادي والاجتماعي	تدني الدخل وقلة تكلفة الفرص وبطالة الشباب. ثروة الموارد الطبيعية. الفساد الشديد سرعة التوسع العمراني	صدمة الغداء. تغير المناخ.
السياسي	التنافس العرقي أو لديني أو الإقليمي. التمييز الفعلي أو المتصور. انتهاكات حقوق الانسان	الافتقار الى المساواة والعدالة الاجتماعية في العالم

المصدر: أحمد محمد أبو زيد، الصفحة 256، بتصرف.

إضاءة:

إن التنمية قد لا تمنع وقوع الحروب او الصراعات ولكن سوف تقع في غيابها وبالتالي فالمواطن من حقه العيش حياة كريمة ومستقرة وامنة، و لابد من أن يحترم تماماً، مثلما تسعى الدول للعيش في بيئة إقليمية و دولية آمنة و مستقرة. بحيث كلما كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية حدودية، الا ويؤدي ذلك الى نوع من الحيادية وبالتالي ضمان الاستقرار بين جيرانها

2- الاستثمارات أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية بواحة فكيك من خلال الاعتمادات المالية:

تتطلب التنمية لقيام بتحويلات عميقة في تركيبة الدول الإنتاجية، كما أن الدولة مطالبة بلعب دورا نسبي في سياسة الاعتمادات المالية وذلك على سبيل الاستثمار العام في الصناعة وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية للأفراد بأقل تكاليف. ما هو ملاحظ في الواقع المعاش هو ان المكتسبات التي ممكن ان نسميها تنموية ما هي الا صفقة تسلطية حيث قايض المواطنون التقييد على الحريات السياسية في مقابل التمتع بالأمن الاقتصادي وتوافر الخدمات الاجتماعية والذي أفرز بدوره التفاوتات الاجتماعية في مستويات الرخاء أو التنمية بشكل عام بالاختلافات المُشاهدة في المؤسسات السياسية الموجودة في المجتمعات.

يمكننا تصنيف هذه المؤسسات السياسية الى نوعين: المؤسسات التعددية والاقصائية فالمؤسسات التعددية فهي تفرز مؤسسات اقتصادية فاعلة توفر الحوافز الاقتصادية لأفراد المجتمع لتعظيم منافعهم ومن ثم منافع المجتمع. اما النوع الثاني فالمؤسسات السياسية الاقصائية فهي بطبيعة الحال مؤسسات غير فاعلة، جل ما تقوم به تعمل على إثراء النخبة الممسكة بالسلطة السياسية من دون الالتفات الى مصالح أفراد المجتمع أو المجتمع بأكمله.. فساد الحكم المحلي

والقهر السياسي وانعدام الحريات والعجز عن توفير الخدمات العامة من تعليم و صحة و انعدام العدالة الاجتماعية، شكلت جميعها عناصر كانت وراء اندلاع مجموعة من المظاهرات.¹

معظم ساكنة أهل فكيك في غالبية وجهات نظرهم ضمن الأشياء التي تسببت في كساد اقتصاد واحة فكيك وعدم فاعلية الدولة وعجزها خاصة بعد إغلاق الحدود المغربية-الجزائرية وكذلك السطو على أراضي فكيك من ناحية واد زوزفانة والذي أفرز عن مجتمعا يعجزون فيه عن استغلال ممتلكاتهم وأن العقبات الاقتصادية كلها التي تواجهها واحة فكيك كانت بسبب عدم تحرك الدولة لإنقاذ الوضع الاقتصادي للمدينة منذ الإغلاق التام.

ما حدث من مظاهرات في بعض المناطق في واحة فكيك ما هو الا تعبير شعبي عن تخلف الهياكل المؤسسية السياسية التي سادت وتسيدت، كما ان أغلب الشعارات تمحورت بطريقة عفوية حول الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وهي مفاهيم محورية في تعريف التنمية بطريقة موسعة كما جاء بها أمارتيا سن في كتاب التنمية: حرية. إلا ان هذه التنمية لا بد لها من وسائل وأدوات يتحقق معها نوع من التكامل على رأسها:

الحريات السياسية: كما في النظم الديمقراطية



التسهيلات الاقتصادية: كيفية توزيع الثروة



الفرص الاجتماعية: توفير التعليم والرعاية الصحية



الضمانات الشفافية: محاربة الفساد واللامسؤولية المالية والتعاملات السرية.



الأمن الوقائي: ضمان اجتماعي للعناية بالفئات الضعيفة بالمجتمع



ما تسعى إليه السياسات العمومية هو تطبيق عملي للعدالة الاجتماعية، من خلال حسن توزيع الدخل أو الثروة، مما يؤدي الى انخفاض في درجة عدم المساواة بين مختلف المناطق ويختفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة، ويغيب فيها الفقر والتميش والاقصاء الاجتماعي، وتنعدم فيه الفوارق الاجتماعية بين الافراد أنفسهم وبين المناطق داخل الإقليم الواحد وبين القصور.

داخل واحة فكيك. ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكامل والتضامن والمشاركة الاجتماعية وتتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكائهم وحسن توظيفها لصالح الفرد من جهة، ولصالح المجتمع في الوقت نفسه من جهة أخرى.

¹ بالرغم مما حققته تونس ومصر من نتائج اقتصادية أثارت الإعجاب ورضى المؤسسات الدولية انفجرت الثورات العربية معبرة عن عدم اقتناع الشعوب بما أنجز، وعدم رضاها عن السياسات التي أفرزت هذه النتائج التي كانت بسبب تطبيق ما يسمى بتوافق واشنطن. ويتعلق الامر بسياسة الانفاق العام التي تهدف الى خفض العجز في الموازنة العامة من خلال خفض الانفاق العام على المجالات الاجتماعية وهذا ما طرح نوعاً من التحدي على ما يصير عليه صندوق النقد الدولي وعلى ما تطلبه شعوب الدول النامية من حكوماتها في صياغة سياسة تنمية ملائمة (مسعود أحمد، 2011)

3- دور الاستثمارات وتأثيرها على خلق فرص العمل ومكافحة البطالة:

يقتضي ترقية الانسان اجتماعياً واقتصادياً وهي الغاية من التنمية، مكافحة البطالة باعتبارها سببا مباشرا للفقر والحرمان الذين يعتبران السبب المباشر في تدني مستوى المعيشة وتفشي العديد من الآفات والصراعات السياسية والثورات الاجتماعية.¹

لطالما اعتبر التشغيل بمثابة الحكم على نجاح السياسات الحكومية ويُستدل على مؤشر التشغيل بعدد مناصب الشغل التي تم خلقها خلال فترة زمنية محددة ومدى توافقها مع المعايير الدولية للعمل.²

تعتبر الاستثمارات السياحية [الصورة 1] من خلال دعم الاستثمار مدخلا استراتيجيا لمواجهة الفقر، ومكافحة البطالة عبر إنشاء مؤسسات باعتبارها المصدر الحقيقي لخلق القيمة المضافة، وخلق فرص حقيقية للتشغيل وإيجاد فرص عمل جديدة بصورة مستمرة. تروم الاضطلاع ببرنامج إصلاحي شامل يتمحور حول ثلاث مرتكزات أساسية من خلال: تنشيط الاقتصاد الواحي، التنسيق بيت العرض والطلب على اليد العاملة من خلال إصلاح نظامي التعليم والتدريب، بمعنى الحاجة الى اليد العاملة المؤهلة. أما الحلول [الترقيعية]³ مثل المساعدات الاجتماعية ومنح البطالة وسياسة التشغيل التعاقدي وسياسة دعم الأسعار الموجه للفئات المحرومة وغيرها من المعالجات الاجتماعية، ماهي سوى آليات ظرفية من شأنها ان تخفف وطأة الأثر فهي تعمل بمنزلة مسكنات للتخفيف الفوري من حدة المشكلة حتى وإن فاقم ذلك من حدتها مستقبلا الواقع ومسكن للألام وتمدد فترة الانفجار. فيما يتعلق بواحة فكيك والتي يمكن ان نعتمد على مجموعة من الإجراءات لمواجهة مشكلة البطالة:

¹ لم يكن صندوق النقد الدولي على بينة وتأكيد ليتعلم الدرس الذي مفاده أن أنمو الاقتصادي السريع، لا يمكنه أن يستمر ما لم يعم نفعه الجميع ومالم يكن مؤديا الى فرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة الباحثة عن العمل، ومصحوبا بسياسات اجتماعية تقدم الدعم اللازم لأفقر فئات المجتمع. وفي تكون هذه الإصلاحات الاقتصادية قابلة للاستمرار، ينبغي أن يقتسم الجميع الثمار التي تحققت من دون ان تكون من نصيب قلة محظوظة وليس استثناء الفساد إنة غير مقبولة لكرامة المواطنين فحسب، لكنه يحرمهم أيضا من المنافع الاقتصادية التي يستحقونها. حيث من المبادئ الأولى في اقتصاديات التنمية التوزيع العادل لمنافع النمو الاقتصادي وإحداث فرص عمل للباحثين وتقديم الدعم لأفقر فئات المجتمع.

² يتعلق الامر بالتوافق يعني قضية تشغيل الأطفال وظروف العمل والعمل القسري والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي وحرية النقابات
³ ما تومن به مؤسسة النقد الدولي أن على حكومات الدول النامية ان تكف عن التوسع في الاعتمادات المالية المخصصة لغرض حماية الفئات الضعيفة في المجتمع لأن ذلك فاقم عجز المالية العامة، ممل أدى الى ارتفاع أسعار الفائدة وما يزيد من صعوبة حصول القطاع الخاص على الضمانات اللازمة لبدء مشروعات جديدة او التوسع في مشروعات قائمة.



اللوحة رقم 1: نموذج لاستثمارات المحلية في المجال السياحي بواحة فكيك.

المصدر: عدسة الباحث، 22 غشت، 2023.

على المدى القصير:

من أجل تفادي تكلفة الانتظار المستقبلية، هناك ضرورة ملحة لمشاريع قائمة لتحرك عجلة الاقتصاد وإحداث قدر من الرواج الاقتصادي. وبالتالي لابد من اختيار قطاعات متشابكة يسهل تدويرها مثل قطاع البناء التقليدي¹، الذي من شأنه أن يحرك قطاع مواد البناء المحلية التقليدية و أيضا يمكنه من تشغيل قطاع الإعلانات.

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: من خلال سهولة الحصول على التمويل بعد ملاحظة الخصائص التي تعاني منها واحة فكيك، من حيث مسألة التمويل بحكم البعد الجغرافي للمدينة/الواحة والذي يجعلها في حالة دائمة تعاني من العجز في الحصول على التمويل من البضائع السلع. تأتي فكرة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي عبارة عن واجهات تجارية يتم تأمينها من حيث السلع والمواد الغذائية بحكم الخصائص والمساعدة في التسويق.

على الأمد المتوسط والطويل

هناك ضرورة ملحة للتعاطي مع مسألة توفير فرص العمل من حيث تبني سياسة احتوائية تستند إلى استيعاب جميع فئات المجتمع على نحو لا يقصي الفقراء. ترتكز هذه الضرورة على محو البيروقراطية أولا، التي لا تصب في معظم الأحوال في تحقيق المصلحة العامة، وغالبا ما تنتهي بانتشار الفساد في الجهاز الإداري وتكوين جماعات مصالح توجه السياسات الاقتصادية بما يخدم مصالحها بالأساس. وثانياً، إعطاء أهمية بالغة للتكامل بين آليات السوق والتدخل الحكومي أي بين القطاع الخاص والدولة و فعاليات المجتمع المدني بمعنى الشراكة في ضخ استثمارات تهم مجالات البنية

¹ يتعلق الأمر بعمليات ترميم القصور والمسكن القديمة داخل القصور التي تعتمد اعتمادا كليا على الموارد المحلية التقليدية الطين وسعف النخيل وهي مواد متوفرة بكثرة في واحة فكيك.

التحتية و المجالات الاقتصادية والاجتماعية و تشمل التعليم و الصحة و الامن الاجتماعي، بحيث لا يجب على القطاع الخاص إغفال دوره في القيام بمسؤوليته الاجتماعية الى جانب أهدافه الربحية. إذن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يكون مرتبط بمدى التعايش ما بين القطاع العام والخاص. المسألة الأخيرة مبنية على كيفية تحديد حجم الاعتمادات المالية المخصصة والموجهة للأقاليم و المناطق من خلال نقل الحاجيات¹ الى صانع القرار [التجربة البرازيلية]² حيث تمثل هذه الاعتمادات نفقات على الخدمات العامة و المشاريع التنموية الضرورية لتحسين حياة المواطنين من خلال عدة أهداف:

توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والنقل الطرقي والصرف الصحي وهذا من شأنه أن يوفر الحياة الكريمة للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم. بالإضافة الى توفير فرص العمل من خلال تمويل المشاريع التنموية والبنى التحتية والفوقية والصناعات وتوزيع أفضل للموارد المالية بالتركيز على المناطق الفقيرة التي تحتاج الى التطوير والنمو. تشمل الأبعاد الاقتصادية للاستثمارات العديد من العوامل، ومن أبرزها:

 العائد على الاستثمار: يعتبر العائد على الاستثمار هو المقياس الرئيسي لجودة الاستثمار، حيث يعكس العائد المتوقع الفرصة التي يمكن أن توفرها الاستثمار وما إذا كانت تستحق المخاطرة بها.

 مستوى المخاطرة: يمثل مستوى المخاطرة الذي يتضمنه الاستثمار عاملاً مهماً في تحديد جاذبية الاستثمار، فعلى الرغم من أن الاستثمارات ذات المخاطرة العالية قد تؤدي إلى عوائد عالية أيضاً، إلا أن المستثمرين يفضلون عادة الاستثمار في الأصول ذات المخاطرة المنخفضة.

 الاستفادة من التكنولوجيا: يمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا والابتكارات الحديثة إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية، وبالتالي تقليل التكاليف وزيادة الأرباح.

 السياسات الحكومية: تعد السياسات الحكومية مهمة في تحديد جاذبية الاستثمار، فمن خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة ومناسبة، يتم تشجيع المستثمرين على الاستثمار في البلد.

 الاستدامة: يتضمن الاستثمار المستدام النظر في عواقب الاستثمار على المجتمع والبيئة، مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الاستدامة البيئية.

¹ تعتبر دالة التفضيل المجتمعية أحد الطرق الحديثة في الاقتصاد الرياضي والنظريات الاجتماعية لقياس تفضيلات الأفراد والمجموعات، وتستخدم عادة في دراسة قرارات المجتمعات وتحديد الاختيارات الأمثل التي تلي احتياجات الجميع. تعتمد دالة التفضيل المجتمعية على مفهوم الفائدة الشخصية والفائدة الاجتماعية، حيث يتم تحديد قيمة الفائدة الاجتماعية من خلال مجموعة من المعايير والمتغيرات المختلفة، مثل عدد الأشخاص المستفيدين وحجم الفائدة التي يحصلون عليها. وتتضمن المتغيرات الأخرى التي تؤثر في قيمة الفائدة الاجتماعية عوامل مثل التكلفة والتوزيع العادل للفوائد. تستخدم دالة التفضيل المجتمعية في العديد من المجالات، مثل تحديد السياسات الحكومية وتخطيط المشاريع الاجتماعية وتصميم الأنظمة الاقتصادية والتجارية.

² أرست البرازيل تجربة ثرية للمشاركة الشعبية في تخصيص موارد الميزانية. قامت التجربة على أساس تشكيل روابط بين مجموعات سكنية متقاربة جغرافياً، وجمعيات مهتمة بقضايا اقتصادية-اجتماعية، بحيث تعقد اجتماعات وجلسات تنسيقية لمسؤولي المدينة على نطاقها الواسع لمناقشة مسائل تخصيص الموارد ومدى كفاية الموارد وكذلك لتحديد الأولويات الاستثمارية لكل مقاطعة. وعليه تحصل المناطق الأكثر فقراً على اعتمادات مالية أكثر من المناطق الأوفر حظاً. وتعد هذه الآلية نوعاً من الديمقراطية بالمشاركة لاستيعاب الفئات الأكثر تهميشاً في عملية صنع القرار فضلاً عن إعلانها لمبدأي المساءلة والشفافية في الإجراءات المتبعة في تخصيص الموارد والنقاش حول أولويات كل إقليم واحتياجاته في ضوء الأوضاع الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية لقاطنيه، الأمر الذي يحد من ثورة توقعات متزايدة من الارتكاز إلى آليات الرعاية والمحسوبية التي تخدم بشكل انتقائي مجموعة محددة من الأفراد لأغراض سياسية في المقابل، تكون بغرض شراء أصوات انتخابية في الغالب.

بالتأكيد، هناك العديد من الأبعاد الأخرى للتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى النمو الاقتصادي الذي يتمثل بزيادة الإنتاج والإنفاق. من بين هذه الأبعاد الأخرى يمكن ذكر العدالة الاقتصادية والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويهدف كل من هذه الأبعاد إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وعادلة ومتوازنة لضمان الرخاء والازدهار للمجتمعات والأفراد.

بالنسبة لنصيب الجانب الاجتماعي من التنمية الاقتصادية يركز على تحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية وتحسين معيشة الناس. يشمل ذلك توفير فرص العمل الكافية والمناسبة، وضمان التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية للجميع. ويسعى الجانب الاجتماعي من التنمية الاقتصادية إلى تحقيق المساواة بين الأفراد والفئات المختلفة في المجتمع، وتحسين جودة الحياة بشكل عام. وتعتبر العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي من الأهداف الرئيسية للجانب الاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

إذا كانت الاستثمارات تقع في منطقة حدودية، فإن الجانب الاجتماعي للتنمية الاقتصادية يصبح أكثر أهمية. وذلك لأن المناطق الحدودية عادة ما تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية خاصة، مثل نقص الوظائف والخدمات الأساسية والتهجير والفقر.

ويجب على الحكومات والجهات المعنية بالتنمية الاقتصادية العمل على تعزيز الاستثمارات في المناطق الحدودية وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية للسكان، وتوفير بنية تحتية جيدة وتشجيع الأعمال التجارية والاستثمارات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن تكون الاستثمارات في المناطق الحدودية فرصة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات المحلية وتعزيز الاستقرار في المنطقة بشكل عام.

استنتاجات وتوصيات:

قد نساهم الاستثمارات المشتركة ما بين القطاع العام والخاص، بمعالجة والتخفيف من حدة المشاكل التي تعاني منها المنطقة الحدودية ودفع عجلة التنمية وتحقيق المشاريع التي تتناسب مع طبيعة المدينة الواحة الحدودية ومع الموارد المجالية المتاحة من أجل تنمية مستدامة بجوانبها الأساسية الثلاث:

👉 اقتصاديا: من خلال الاستعمال المعقلن للموارد المتاحة، وإنعاش الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل من أجل خلق الثروة من أجل اقتصاد اجتماعي تضامني.

👉 اجتماعيا: القضاء على الفقر، وإشراك المجتمع المدني وتحسين المستوى المعيشي للأفراد

👉 بيئيا: تشجيع على إحداث احزمة من أشجار النخيل الاهتمام بالطاقات المتجددة، وتشجيع الاقتصاد الأخضر.

في إطار ما تلعبه الاستثمارات المشتركة دوراً رئيسياً في فك العزلة الاقتصادية عن واحة فكيك، إن توافرت الإرادة والجرأة السياسية من الجهات المسؤولة وروح المواطننة من فعاليات المجتمع المدني، وهذا ما تم تقديمه من خلال مجموعة من النماذج الدولية في تنمية المناطق الحدودية، سواء تعلق الأمر بالهند أو بالتجربة البرازيلية أو بالعملاق الصيني. إضافة إلى حسن استغلال المؤهلات التي تمتاز بها واحة فكيك، قد تكون أول خطوة نحو تحقيق التنمية المستدامة لهذا الهامش -المهمش.

خلاصة:

للاستثمارات دور كبير في مكافحة البطالة وذلك عن طريق خلق فرص عمل جديدة، بمعنى عندما يستثمر شخص او شركة في مشروع جديد، يتم إنشاء فرص عمل جديدة للعاملين في هذا المشروع وبالتالي يتم تحفيز الاقتصاد وتوفير مزيد من فرص العمل. كما ان الاستثمارات يمكن ان تساعد على تطوير الصناعات وزيادة الإنتاجية وهذا بدوره يؤدي الى المزيد من الوظائف وتحسين الاقتصاد بشكل عام. كما هو مؤكد كذلك فالاستثمارات تساهم في خلق مشاريع جديدة وعندها تزيد الفرص الوظيفية والتي من خلالها يمكن للأفراد العمل والحصول على دخل الذي سيمكنهم من تحسين مستوى عيشهم وتحقيق أهدافهم الشخصية والاجتماعية المختلفة. كما أن الاستثمارات في بعض الصناعات والمشاريع يمكن أن تساعد على تطوير القيمة المضافة والابتكارات التقنية وهذا يعني تحسين الإنتاجية وتوفير فرص عمل في الصناعات الجديدة التي يتم إنشائها. في النهاية يعد الاستثمارات واحدة من العوامل الحاسمة لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والحد من البطالة وتوفير فرص العمل للأفراد.

لائحة المراجع:

- 1- بهلول، نسيم. (الازمات الحدودية المعضلات و المخارج. (تقديم العقيد شاكر مصطفى شريف سماحة، المحرر) لبنان: دار الروافد الثقافية-بيروت. (2018).
- 2- شريف رافت.. التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية. سلسلة دراسات سياسية محكمة، صفحة 42. (غشت، 2018)
- 3- كاريخال، مارمول : إفريقيا (المجلدات 1-3-2). (ترجمة عن الفرنسية محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الاخضر، أحمد التوفيق، أحمد بنجلون،، المترجمون) الرباط: دار النشر و المعرفة. (1989-1988)
- 4- مجموعة مؤلفين. السياسات التنموية و تحديات الثورة في الاقطار العربية. لبنان: المركز العربي للابحاث والدراسات الاستراتيجية. (2014).
- 5- مجموعة مؤلفين. النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية، الابعاد الاقتصادية. لبنان: المركز العربي للابحاث و الدراسات الاستراتيجية-بيروت. (2013).
- 6- مجموعة مؤلفين. النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية، الابعاد السياسية و الاجتماعية. لبنان: المركز العربي للابحاث و الدراسات الاستراتيجية-بيروت. (2014).
- 7- مجموعة مؤلفين. النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية، سياسات التنمية و فرص العمل: دراسات قطرية. لبنان: المركز العربي للابحاث و الدراسات الاستراتيجية-بيروت. (2014).

قطب اقتصاد التراث: تخطيط استراتيجي يجمع بين تطلعات ورهانات المحافظة على تراث مدينة

فاس العريقة

زيباط عادل: باحث في الجغرافيا، حاصل على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهرز – فاس، المغرب.
شعابي هشام: باحث في الجغرافيا، حاصل على شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله سايس – فاس، المغرب.
المولودي محمد: أستاذ التعليم العالي، الكلية المتعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.

ملخص

يعد التراث في تنوعه رافعه للفعل العمومي والخاص لأن تنميته في إطار أقطاب غالبا ما تترتب عنه نتائج اجتماعية واقتصادية ومالية... على المستوى المحلي والجهوي والوطني. كما أخذت تبني عليه اليوم استراتيجيات ترويجية، تتلمس التفرد التراثي، وتتحن فرص التحول إلى قوة ثقافية جاذبة.

تميزت مدينة فاس منذ تأسيسها سنة 808م وإلى غاية بداية القرن 20م بثقلها السياسي والاقتصادي والديني، حيث ما فتئت تمارس إشعاعا تعليميا وثقافيا وروحيا امتد إلى كل بلدان العالم، وخاصة العربية والإسلامية منها. لكن سرعان ما بدأت تفقد مكانتها السياسية والاقتصادية إثر نقل العاصمة إلى مدينة الرباط سنة 1914، وظهور أقطاب اقتصادية جديدة على الساحل الأطلسي (القنيطرة، الرباط، الدار البيضاء...)، ليبدأ مسلسل تراجع وتقهقر المجال العتيق على كافة المستويات.

هذه الوضعية السوسيواقتصادية المتأزمة، جعلت الاهتمام بالتراث وعملية صيانتها وإصلاحه توجّل إلى حين، مما شكل خطرا زاد من تدهور المدينة التراثية بصفة عامة. الشيء الذي أدى إلى طرح المسألة التراثية على المحك من أجل المحافظة على أصالة التراث وعلى الموارد المرتبطة به، وكيفية توظيفه بطريقة معاصرة في مشاريع التأهيل والتنمية كثرة يمكن تعبئتها لخدمة الاقتصاد المحلي والوطني.

ومن هذا المنطلق، يعتبر بناء قطب اقتصاد التراث كمقاربة وأداة عمل تنموية تندرج ضمن هذا التصور وتهدف إلى الرفع من قيمة الموارد المتوافرة والفرص المتاحة في ظل تزايد الاهتمام العالمي والوطني بالتراث باعتباره موردا قادرا على المساهمة في خلق أنشطة جديدة من شأنها تأهيل النسيج الحضري وتقوية تنافسيته.

الكلمات المفتاحية: التراث - أقطاب اقتصاد التراث - التنمية الترابية - الترميم - فاس العتيقة.

Heritage Economy Pole: Strategic planning combines aspirations and challenges in preserving the heritage of the ancient city of Fez.

Abstract

Heritage, in its diversity, is a lever for public and private action because its development within a polarized framework often results in social, economic, and financial results...at the local, regional, and national levels. Today, promotional strategies are being built on it, seeking heritage uniqueness and waiting for the opportunity to transform into an attractive cultural force.

Since its founding in the year 808 AD until the beginning of the 20th century AD, the city of Fez was distinguished by its political, economic and religious weight, as it continued to exercise an educational, cultural and spiritual influence that extended to all countries of the world, especially the Arab and Islamic ones. But it quickly began to lose its political and economic status following the transfer of the capital to the city of Rabat in 1914, and the emergence of new economic poles on the Atlantic coast (Kenitra, Rabat, Casablanca...), beginning a series of decline and regression of the ancient field at all levels.

This critical socio-economic situation made interest in heritage and the process of its maintenance and repair postponed for a while, which constituted a danger that increased the deterioration of the heritage city in general. Which led to putting the heritage issue at stake in order to preserve the authenticity of the heritage and the resources associated with it, and how to employ it in a modern way in rehabilitation and development projects as a wealth that can be mobilized to serve the local and national economy?

From this standpoint, building a heritage economy pole is considered an approach and a development work tool that falls within this vision and aims to increase the value of available resources and available opportunities in light of the increasing global and national interest in heritage as a resource capable of contributing to the creation of new activities that will rehabilitate the urban fabric and strengthen its competitiveness.

Keywords: heritage - poles of the heritage economy - territorial development - restoration - ancient Fez.

تقديم:

يعتبر التراث بمختلف أشكاله ذاكرة الشعوب ومبعث فخر هويتها وتاريخها، إلا أنه في العصر الحاضر قد تجاوز هذه المكانة الشكلية والرمزية، ليتبوأ موقعا متميزا كعامل مهم من عوامل التنمية.

وهكذا، غدا موضوع المحافظة على التراث ورد الاعتبار له من القضايا الملحة التي تسترعي اهتمام مختلف الفاعلين والمهتمين بالحقل التراثي. ولقد تصاعد هذا الاهتمام ليعزز الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب في ظل تواصل زحف تيار العولمة الجارف، الذي يسعى إلى تنميط الثقافة الإنسانية والإجهاز على العادات والتقاليد المحلية لحساب نمط موحد في التفكير وفي العمل وفي التفاعل مع الظواهر الكونية.

لم تسلم الموارد التراثية المميزة لمدينة فاس العتيقة من التدهور الذي طالها منذ عقود، بالنظر إلى جهل الوافدين الجدد بقيمة المدينة التاريخية والمعمارية على المستوى الوطني والعالمي.

لكن تبقى الأهمية التاريخية والتراثية لمدينة فاس العريقة عنصر قوة قد يسهم في إعادة إحياء الدور الطلائعي الذي لعبته منذ تأسيسها، خاصة وأن موقعها يعد نقطة محورية في الوسط الشمالي للبلاد، ومنطقة ذات معطيات طبيعية هامة، تشكل محطة التقاء الطرق التجارية التي تربط السهول الأطلسية غربا والمغرب الشرقي شرقا، والموانئ المتوسطية شمالا، ومناطق تافيلالت والصحراء جنوبا.

أولا: اقتصاد التراث: ركيزة للتنمية الترابية

1. حول مفهوم التراث

منذ ما يربو عن نصف قرن، تعددت الأبحاث التي تعنى بموضوعات اشكالية التراث وكيفية مقارباته منهجيا وعمليا، وهو ما أسهم في توسيع الرؤى والالمام بمفهوم التراث في شموليته وتناوله من زوايا ومنطلقات مختلفة، منها:

■ المنطلق الثقافي: ويعتبر التراث مكونا ذو قيمة ثقافية يعكس هوية المجال وأصله التاريخي. كما يفتح أبواب البحث العلمي في مختلف تجلياته وأبعاده التنموية، على حد تعبير "Cyria Emelianoff" "يعتبر التراث موردا غير متجدد، ورمزا من الرموز المحددة للهوية، ومعلمة شاهدة عن تاريخ المجتمعات"¹.

■ المنطلق الاقتصادي: ينظر إلى التراث كمورد اقتصادي، لا يقل أهمية عن موارد المجال الأخرى، له دور مهم في تحقيق التنمية المجالية والإجابة عن الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، حيث اشار "A. Micoud" إلى ان حماية التراث وتأهيله يشكل ثروة يستفيد منها السكان المحليون²، بل أن المراهنة على رد الاعتبار للتراث من شأنه ان ينتج الوسائل الكفيلة بإنجاح دينامية التنمية في المستقبل.

■ الزاوية الأفقية للتنمية المحلية والمستدامة: اعتبر "Lazaroti. O"³ أن التراث والتنمية المستدامة مفهومان متماثلان يعبران عن نفس الارادة في إدماج البعد الزمني والبحث عن التماسك الجيد بين ماضي وحاضر ومستقبل المجتمعات، من منطلق الديمومة والتضامن بين الأجيال. كما اعتبر أن تثمين التراث وضمان حمايته واستمراريته سيكون أحد الآليات الأساسية لإبراز المجالات على المستوى العالمي.

أ. الدلالة اللغوية للتراث

يعود أصل مصطلح التراث إلى الكلمة اليونانية "Patrimonum"، وهي تحمل دلالة على الأشياء الموروثة عن الأجداد. وهو مشتق من فعل ورث، الذي يعني حصول المتأخر على نصيب مادي أو معنوي ممن سبقه. وقد جاء في لسان العرب لابن منظور معنى التراث في قوله "توارثناه: ورثه بعضنا عن بعض قدما"⁴. والتراث هو الموروث الثقافي والديني والفكري والأدبي والفني، وكل ما يتصل بالحضارة أو الثقافة كالقصص والحكايات والكتابات وتاريخ الأفراد والقيم، وما يعبر عن ذلك من عادات وتقاليده وطقوس.

تحمل كلمة التراث دلالة على ماضي وتاريخ أمة معينة وحضاراتها وعلى تجاربها في ميادين العلم والفكر واللغة والأدب والمعمار⁵.

ب. الدلالة الاصطلاحية للتراث

تحيل كلمة التراث من الناحية الاصطلاحية إلى العديد من الدلالات، منها:

التراث مكون أساسي للتراث، ورمز للتعبير عن هوية المجال ومستوطنيه. كما يعرف بأنه مجموع الأشياء المادية وغير المادية المرتبطة بمجال معين دون غيره عبر تعاقب الأجيال⁶؛

1- Emelianoff. C (2004) : Les Villes Européennes face au Développement Durable : Une Floraison d'initiatives sur Fond de Désengagement Politique, cahier du Prose, N 8, Science Po, p : 27.

2- Micoud 1(1995): Le bien Commun des Patrimoines Dans Patrimoine Naturel, Patrimoine culturel, Actes du Colloque de L'école Nationale du Patrimoine ; La Documentation Française, p: 25

3- Lazaroti. O (2002) : Le Patrimoine, dans Lévy. J, Lussault. M, Dictionnaire de la Géographie et de L'espace des Sociétés, Paris ; Belin, p : 262

4 - ابن منظور (1993): لسان العرب، ج3، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ص: 907.

5 -Audriere. D, (1997:) La notion et La protection du Patrimoine. Que Sais -Je ? N° 3304. Paris. Presses Universitaires de France. P : 128.

6- De Wall. V, (1987:) Patrimoine Local. Un outil de développement. Association nationale pour le développement local et les pays. P : 28.

التراث شامل لكل الأشياء المادية واللامادية المنقولة من الأجيال السالفة إلى الأجيال المعاصرة، حيث أن كل مجتمع يترك بصمته في المجال التي تغني تنوع نسق التراث وتقوي رمزيته وهويته¹؛

التراث مجموع الأشياء الفنية والتاريخية والأركيولوجية... وكل الأشياء التي تطبع المجال فنيا وعلميا وتقنيا وتاريخيا وحضاريا²؛

التراث كل ما تبقى من الماضي القديم، أي كل التراث الثقافي بما فيه المادي وغير المادي كالآداب والفنون من شعر ونثر وأشكال فرجوية والمنقول الشفوي والمخطوطات والملابس³.

2. تطور مفهوم التراث

ترجع البدايات الأولى لاستعمال كلمة التراث إلى القرون الوسطى، وبالضبط إلى سنة 1150م⁴، وارتبط بالميدان الاقتصادي والمالي ليحيل على الثروة والارث الذي نرثه عن الآباء ونسعى لنقله إلى الأجيال المقبلة⁵. وقد عرف هذا المفهوم تطورا مع الزمن، حيث غدا في منتصف القرن 18 ملكا للبشرية جمعاء، وليس ملكا فرديا خاصة مع ازدياد الوعي بأهمية الحفاظ على معالم الماضي الشاهدة على عبقرية مجموعة بشرية في فترات تاريخية غابرة. وخلال القرن 20م، عرف تطورا ملحوظا مع ازدياد الوعي بأهمية التراث كملك مشترك لكل البشرية. وهو ما تجسد في إبرام العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تعنى بالحفاظ على التراث وصيانتها، منها:

- ميثاق أثينا (1931) الصادر عن معهد التعاون للجمعية الدولية⁶، الذي يؤكد على المحافظة على التراث الفني والأثري والمعالم المهمة كتراث عالمي لكل الإنسانية، وحمايتها واجب على الدول المهمة بالحضارة؛
- ميثاق البندقية (1964) أو الميثاق العالمي للحفاظ وترميم المعالم والمواقع، الذي يحدد العديد من المفاهيم وكذا تقنيات الترميم والصيانة.

هذا بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات والتوصيات، مثل اتفاقيتي لاهاي وباريس، اللتان تهدفان إلى ضمان استمرارية التراث واستدامته. لكن الملاحظة الأساسية، هي أن كلمة التراث ظلت ولفترات طويلة مرادفا لكل ما ورثناه عن الأجداد ونسعى للحفاظ عليه ونقله.

¹ - Chiva . I, (1994): **une politique pour le patrimoine culturel rural**, rapport de présentation, (sous la direction de Ministère de la Culture et de Francophonie), France., p: 141.

² - Greffe . X (1999): **La gestion du patrimoine culturel**, Economica, Paris, p: 27.

³ - نعمة الله الخطيب (1996): الوعي بأهمية التراث من أولوية المراكز التراثية والأوراش الأثرية، مجلة شؤون ثقافية، العدد 8، ص: 3.

⁴ - Pierre Antoine Landel, (2005): **Patrimoine, Territoire et création d'activité**, texte manuscrit, p: 1.

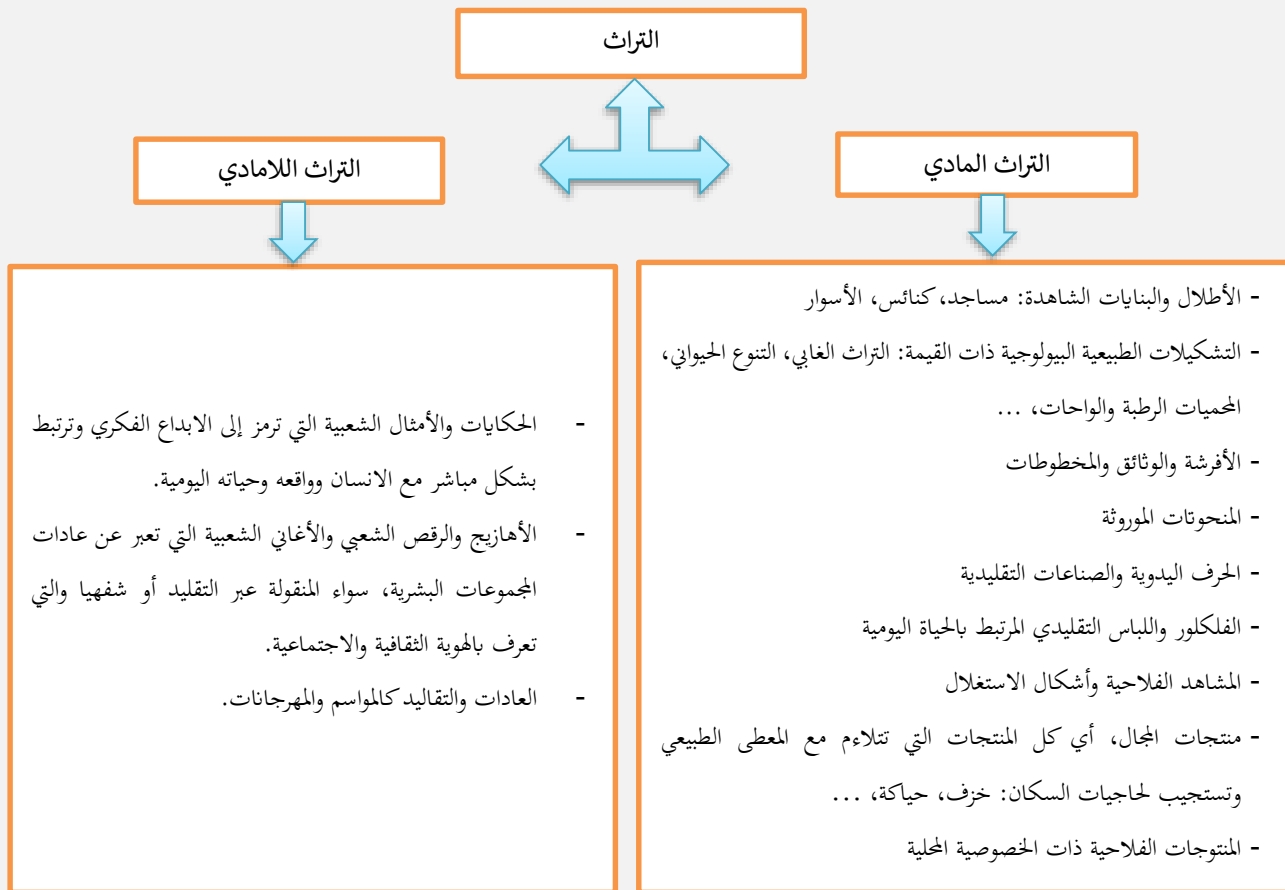
⁵ CHIVA I, (1994): **Une politique pour le patrimoine culturel rural**, (op.cit), p: 2.

⁶ - صدر هذا الميثاق عن المؤتمر الدولي الأول بأثينا (1931)، أطلق عليه رسميًا ميثاق أثينا لترميم المعالم التاريخية، وهو بيان رسمي من سبعة نقاط حدد لأول مرة المبادئ الأساسية لصيانة المباني التاريخية وحمايتها، وساهمت هذه المبادئ في تطوير حركة دولية واسعة في شكل وثائق وطنية، وإنشاء مؤسسات دولية مثل اليونسكو، والمركز الدولي للمتاحف، والأيكوموس.

3. أصناف التراث

يثير تعريف "التراث" جدلاً كبيراً بين المهتمين بهذا الموضوع، فهناك من يحدد "التراث" فيما هو ثقافي من قيم وأنماط عيش... وآخرون فيما هو معماري من بنايات فخمة وقصور، وتارة فيما هو إبداعي وفي من نقش وحرف وفلكلور... لقد وضع ميثاق فيينا لسنة 1964 تصنيفاً للتراث في شقين رئيسيين¹، هما: التراث المادي والتراث اللامادي.

شكل رقم 1: خطاطة أصناف التراث حسب ميثاق فيينا سنة 1964.



4. التجارب الأجنبية لتثمين التراث

نهدف من خلال هذه الفقرة إلى تسليط الضوء على بعض التجارب الأجنبية في مجال تثمين التراث. ولذلك وقع اختيارنا على بعض النماذج، وخاصة الفرنسية منها باعتبارها نموذجاً ريادياً في هذا الميدان، إذ تطورت بها العديد من تجارب تعبئة التراث في شكل أنشطة اقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها بالغ الأثر في ظهور مشاريع التنمية المستدامة، منها:

أ. أقطاب اقتصاد التراث (Pôle d'Economie du Patrimoine) (PEP)

هي سياسة تبنتها فرنسا منذ 1994، وتهدف إلى تجاوز النظرة التقليدية والأحادية المتمثلة في استثمار التراث لأغراض سياحية، إلى محاولة جعله أكثر ملائمة مع نوعية التحولات التي يعرفها القطاع، وذلك بخلق سياحة مندمجة مع التراث تعمل على توظيفه في الأنشطة الاقتصادية وليس فقط جعله معطى للفرجة، والدفع به في اتجاه أحداث مشاريع متناغمة

¹ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الطبيعي والثقافي، المبدئ الموجهة لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، منشورات مركز التراث العالمي، ص: 45 – 54.

مع الهوية المحلية وتطلعات السكان، وجعل الموروث أحد عناصر جذب المستثمرين وحاملي المشاريع والوافدين المحتملين على المجال. وهذه المشاريع تنبني على ثلاثة أسس رئيسية، هي:

- عنصر تراثي موجه إلى كل المبادرات والمشاريع؛

- مجال متجانس (وحدة تاريخية وجغرافية - منطقة للنشاط الاقتصادي المتبادل - مجال تراثي مبني انطلاقاً من تنظيمات داخلية للتدبير)؛

- مشروع للتنمية التشاركية، يدمج الرهانات السياسية والاقتصادية، وكذا الاجتماعية والبيداغوجية. وتتميز أقطاب اقتصاد التراث كذلك بقدرتها على خلق دينامية تراثية، مبنية على التراث انطلاقاً من مقارنة أفقية للتنمية، تضطلع بموجها الدولة بدور التوجيه المواكبة والتتبع، فاسحة بذلك المجال للفاعلين المحليين. كما يشكل قطب اقتصاد التراث، مشروعاً عاماً وموجهاً للمبادرات المحلية في ميدان تعبئة التراث واثمينه.

ب. مناطق حماية التراث المعماري في المناطق الحضرية (ZAPPAU)

أنشأت هذه المناطق انطلاقاً من تطور قوانين اللامركزية بفرنسا سنة (1982/1983)، التي خولت للجماعات المحلية إمكانية المساهمة في التعريف بتراثها وتديره بمشاركة الدولة، وذلك بإتباع معايير خاصة لحمايته وتديره بالمجالات الحضرية، ودعم مبادرات الفاعلين المحليين لتسيير مجالاتهم التي تتوافر على موارد تراثية.

هذه النظرة للعناصر التراثية بالمجالات الحضرية ستعرف تطوراً، حيث ستنتقل من مجرد الصيانة والترميم إلى التفكير بجديّة إدماجها لكسب رهانات التنمية المستدامة وإعداد التراث.

ج. القرى المحصنة "كايا" بكنيا

تعتبر القرى المحصنة المسماة "كايا" مناطق حرجية ذات قيمة روحية وثقافية لأفراد جماعة ميجيكندا في الجزء الساحلي من كينيا. وتولى تنفيذ المشروع المعنون "التقاليد والممارسات المرتبطة بالقرى المحصنة في غابات ميجيكندا المقدسة" وزارة الدولة للتراث الوطني والثقافي بالتعاون مع المتاحف الوطنية في كينيا، عن طريق وحدتها للحفاظ على الغابات الساحلية وجماعات القرى المحصنة. كان الهدف الرئيسي من المشروع هو تحسين أسباب العيش من خلال حماية وصون التقاليد والممارسات المرتبطة بالقرى المحصنة.

بدأ المشروع بحلقة تدريبية لأفراد الجماعة بشأن تصميم المشروع وإدارته وتدير الأنشطة المدرة للدخل. ثم قامت الجماعات بتحديد المشاريع الخاصة بأسباب العيش والتي سيجري الاضطلاع بها وتنفيذها في مختلف أجزاء القرى المحصنة. ولقد حصلت على الدعم من المنظمات المشاركة. وشارك في المشروع أيضاً طلاب من مختلف المدارس في المنطقة من أجل التوعية بالتراث الثقافي غير المادي وكفالة نقل المعارف، وإشراك الطلاب في أنشطة الصون. وتضمن المشروع أيضاً كجزء منه إنتاج تسجيلات وصور، وإعداد مقالات لنشرها على نطاق أوسع، وبرامج للتبادل فيما بين الجماعات، ومهرجانات للجماعات، وأنشطة لتنمية المهارات ذات الصلة بتوليد الدخل.

د. جماعات التراث بفلاندرز

شرعت الجماعة الفلمنكية، عقب التصديق على اتفاقية 2003 لصون التراث، في اتخاذ مجموعة من التدابير القصيرة والطويلة الأمد لتوعية "جماعات التراث"، والمجموعات، والأفراد بأهمية صون التراث الثقافي غير المادي، وإيجاد بيئة مساعدة للجماعات كي يتسنى لها نقل التراث الثقافي غير المادي. وتتضمن الأنشطة الأساسية ما يلي:

وضع ورقة رؤية تسمى "سياسة للتراث الثقافي غير المادي في فلاندرز" كخطوة أولى صوب وضع سياسة شاملة. وتحدد المعالم الأساسية للسياسة المقبلة، وتركز على الطبيعة الحية للتراث الثقافي غير المادي، وبالتالي صونه مستقبلاً، بدلاً من التركيز على الأدوار التي اضطلع بها في الماضي. وترى أن جماعات التراث، والمجموعات هي الجهات الفاعلة الرئيسية في كل جهود الصون، في الوقت الذي تضطلع فيه الحكومة بمهام التيسير والدعم. والأدوات الأساسية في هذا الإطار هي أساليب الوساطة الثقافية، والتواصل فيما بين مختلف أنواع الجهات المعنية على جميع المستويات.

ثانياً: تقديم المجال المدروس

تحظى مدينة فاس بمكانة مهمة على الصعيد الجهوي والوطني، وذلك راجع لعدة عوامل من أبرزها المؤهلات الطبيعية الهامة التي تحظى بها، والتموضع الجغرافي وسط المغرب، كما تعتبر مجالا لمجموعة من المشاريع الهيكلية والأوراش التنموية التي تثمن مؤهلات جهتها. وهو ما يعزز وضعها الاقتصادي داخل نسيجها الاقتصادي الوطني ككل.

1. مدينة فاس: موقع جغرافي متميز

تقع مدينة فاس في الجزء الشمالي للمغرب، على الطريق الرئيسية رقم 6 الرابطة بين الدار البيضاء ومدينة وجدة، على مستوى خط الطول ما بين 5°00' شرقاً وخط العرض 34°02' شمالاً، وعلى ارتفاع حوالي 400 م من مستوى سطح البحر (المدينة الجديدة 400 م والمدينة القديمة 300 م). وترتبط بالشريط الساحلي المتوسطي عبر طريق الوحدة¹. هذا الموقع جعل من مدينة فاس، مدينة في ملتقى الطرق التجارية بين الشرق والغرب ومحوراً لحركة المرور والتجارة.

إدارياً، تنتمي مدينة فاس إلى جهة فاس مكناس، تمتد على مساحة 332.1 كلم²، وتتكون من سبع مقاطعات وهي: مقاطعة أكادال، ومقاطعة فاس سايس، ومقاطعة فاس المدينة، ومقاطعة جنان الورد، ومقاطعة الميرنيين، ومقاطعة زواغة².

2. مدينة فاس مجال يتوسع باستمرار

عرفت مدينة فاس توسعاً مستمراً منذ تأسيسها، مما جعلها تمتد خارج الأسوار منذ الحماية الفرنسية فأدمج في مجالها الحضري مجموعة من المناطق التي اعتبرت فيما قبل عبارة عن هوامش خاصة سنة 1991. فتم إدماج كل من مركز بنسودة والمجالات السكنية غير القانونية بزواغة بسبب تزايد عدد السكان نتيجة التحولات المتلاحقة والسريعة التي أفقدتها تدريجياً وظيفتها الزراعية للإنتاج، وتحولت إلى مجال للتوسع العمراني.

¹ - Royaume du Maroc, Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction des Mines et de Géologie, *Mémoire explicatif de la carte géologique de Fès*, Edition du Service Géologique du Maroc, Rabat (1967) p : 17.

² - منو غرافية مدينة فاس (2020).

عموما، يمكن أن نميز في توسع مجال مدينة فاس العتيقة ما بين مرحلتين متلاحقتين هما:

■ مرحلة ما قبل الاستقلال: عرفت مدينة فاس في هذه الفترة أحداثا متسارعة تجلت في اختلال التوازن القائم بين التنظيم الحضري للمدينة وخصائصها الاقتصادية والسوسيوديمغرافية، حيث تراجعت وظائفها التقليدية، التي ميزتها لفترات طويلة، مما جعل النظام المجتمعي التقليدي للمدينة يبدأ بالانحلال والتفكك، وذلك بعد السيطرة السياسية لسلطات الحماية على المدينة، وظهور هيكلية جديدة تتمثل في المدينة الأوربية، التي ستصبح مع مرور الزمن مركزا للنشاط التجاري والاقتصادي والمجال السكاني للنخبة المسيرة والحاكمة¹.

■ مرحلة ما بعد الاستقلال: تميزت بتدخل عناصر متعددة في توجيه التوسع الحضري لمدينة فاس والمتمثلة في تطور النمو الطبيعي من جهة، وتزايد أعداد القرويين الوافدين إلى المدينة نتيجة توالي فترات الجفاف من جهة ثانية، ثم التهميش الذي عرفتة البوادي المغربية لحساب تجهيز المدن في سنوات الستينيات من القرن الماضي، وهو ما نتج عنه تفاقم المشاكل الحضرية بالمدينة العتيقة التي لم تعد تستوعب أعداد الوافدين إليها من جهة أخرى.

وهكذا، فقد كانت مدينة فاس تمتد قبيل الحماية (1912) على مساحة تبلغ 300 هـ، حيث تتكون من المدينة العتيقة، التي تضم وحدتين هما فاس البالي (يتكون من 81 حي بعدوتي القرويين والأندلس) ثم فاس الجديد². لتتوالى عملية التوسع.

3. فاس عاصمة الصناعات التقليدية والحرف اليدوية بالمغرب

ترتبط مدينة فاس بازدهار وتطور الحرف التقليدية وغناها وتنوعها وتعددتها عبر المراحل التاريخية. فلقد شكلت واحدة من أهم القلاع الحصينة التي ترعرعت ونمت فيها الحرف التقليدية بكل أنواعها وأشكالها، في أحضان مخزونها الثقافي وتراثها العريض، الذي تراكم طيلة المراحل والقرون التي مرت منها منذ تأسيسها في مطلع القرن 9 م.

مثلت الصناعة التقليدية كنشاط حرفي وتراث حضاري وإنساني وفي أصل، وما تزال أحد المكونات الأساسية لاقتصاد المدينة. ونتيجة لارتباط المهن التقليدية بالوسط والبيئة التقليدية التي نشأت فيها، ونتيجة لمختلف التطورات والتغيرات العالمية، أصبح لزاما على كل البنيات التقليدية أن تتأثر وتتأقلم مع هذه التحولات. فالصناعة التقليدية تقع في مفترق طرق بين تراث تاريخي عتيق ينبغي حمايته والحفاظ عليه وطلب متجدد يستوجب تليته، بين هوية ثقافية تحتاج إلى إبرازها وأسواق معوملة من الضروري اختراقها، بين أصالة تسعى إلى البقاء خارج الزمان وبين حداثة تحكمها اتجاهات سريعة إلى الزوال.

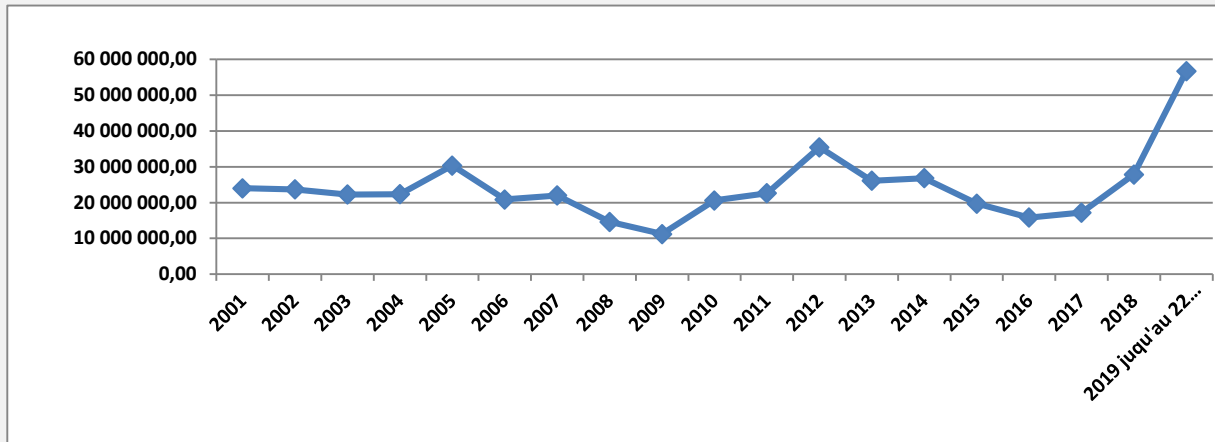
مثلت الصناعة التقليدية بمدينة فاس أهم مكون في الاقتصاد الحضري التقليدي منذ تأسيس المدينة حتى حدود فترة الحماية الفرنسية. وهذا النشاط كان هو الأساس في ظهور واستمرار عدد كبير من الأنشطة التجارية والخدماتية.

¹ - AMEUR.M(1987): Facteurs de Formation et Dynamique d'Evolution du Prix du Sol Urbain à Fès. *Revue de Géographie du Maroc*. N° spécial 8 consacré à la ville de Fès, Rabat, p : 42.

² - المملكة المغربية(2016): وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، مخطط توجيه التنمية العمرانية لفاس الكبرى، المرحلة الأولى "التشخيص المجالي ورهانات التنمية" الجزء الرابع، التوجهات العمرانية، ص: 83.

أما اليوم فتشكل الصناعة التقليدية أكبر داعم للاقتصاد المحلي، لكونها لا زالت تتصدر أسواق مدينة فاس، حيث يقصدها السياح من مختلف أنحاء العالم، لاقتناء المنتجات اليدوية المتوارثة منذ مئات السنين.

مبيان رقم 1: تطور قيمة صادرات منتجات الصناعة التقليدية بفاس (مليون درهم) من 2001 إلى 22 نونبر 2019.



المصدر: المندوبية الجهوية للصناعة التقليدية 2020

عرفت قيمة صادرات المنتجات اليدوية تطورا متذبذبا طول الفترة التي يمثلها (2001-2019)، حيث تراوحت من زيادة بنسبة 61.5% إلى انخفاض بنسبة 25% سنويا مع تسجيل متوسط قيمة سنوي للصادرات بلغت 22.5 مليون درهم.

وحسب تقرير للمديرية الجهوية للصناعة التقليدية الذي قدم بمناسبة الدورة العادية لمجلس عمالة فاس لشهر يونيو 2021¹، فقد بلغ هذا التطور أقصاه سنة 2019، حيث تم تصدير ما قيمته 66.192 مليون درهم، أي بتطور نسبته 138% مقارنة بسنة 2018. غير أن هذا التطور سيعاود التراجع مع سنة 2020، إذ بلغت قيمة صادرات منتجات الصناعة التقليدية ما مجموعه 57.999 مليون درهم، أي بانخفاض قدره 12.4% مقارنة بالسنة السابقة. كما تسببت الأزمة في توقيف أزيد من 36 ألف حرفي عن أنشطتهم وتوقف واردات المواد الأولية، وصادرات المنتجات النهائية، وكذا تراجع التسويق بسبب إلغاء المعارض الوطنية والدولية المخصصة للصناعة التقليدية خاصة في فترة الحجر الصحي².

وإذا كانت للصناعة التقليدية بفاس أهمية تاريخية واقتصادية فهذا يعني أن لها أهمية اجتماعية تتمثل في عدد العاملين بالقطاع. فلقد ذكر الحسن الوزاني الفاسي خلال العهد السعودي أنه كان بمدينة فاس ما يقارب 500 دار للنسيج تشغل 20 ألف عامل. والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: إذا كانت لصناعة النسيج 20 ألف عامل فكيف كان عدد سكان فاس حينئذ؟ وكيف كان لباقي الصناعات الأخرى؟ ولكن لا يجب أن ننسى أن منتجات الصناعة التقليدية في العهد السعودي كانت تصل وتصدر لأغلب البلدان الأوروبية ومنطقة السودان التاريخي.

وخلال دراسة لوزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط خلال أواخر العقد الأخير من القرن الماضي، بلغ عدد الصناع التقليديين بفاس 40 ألف صانع يمثلون 9.4% من السكان النشيطين، ويتعاطى 80% منهم للصناعة التقليدية الفنية موزعين على 12 حيا حرفيا متخصصا.

¹ - "كورونا وتأثيرها على قطاع الصناعة التقليدية بمدينة فاس" مقال بجريدة ليكونوميست ليوم 18 يونيو 2021.

² - المملكة المغربية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الصفحة الرسمية: WW.mtataes.gov.ma الأرقام الرئيسية المتعلقة بقطاع الصناعة التقليدية الفنية والإنتاجية

وفي دراسة أخرى للمندوبية الجهوية للصناعة التقليدية بفاس خلال شهر نونبر من سنة 2014، فقد بلغ عدد الصناع حوالي 78 ألف صانع وصانعة يمثلون أكثر من 67٪ من صناع جهة فاس-مكناس و9٪ من مجموع عدد الحرفيين على المستوى الوطني. كما بلغ عدد وحدات الصناعة التقليدية بالمدينة 15 ألف و350 وحدة، وعدد مقاولات الصناعة التقليدية المهيكلية 219 وحدة، أي ما يشكل 20٪ من مجموع الوحدات المهيكلية على المستوى الوطني، وذلك بعد إنشاء 184 وحدة ما بين 2010 و2020، أي بزيادة بلغت 525٪. بينما بلغ عدد التعاونيات الحرفية 130 تعاونية، تضم 1812 فردا، في حين بلغ عدد الجمعيات المهنية 132 جمعية، تضم 5699 منخرطا، فضلا عن اتحاد حرفيين، وثلاث فدراليات حرفية، وودادية توجد بالحي الحرفي للنحاسيات بعين النقي¹.

جدول رقم 1 : توزيع وحدات الصناعة التقليدية حسب عدد العمال بالمدينة القديمة لفاس

أنشطة الصناعة التقليدية	عدد الوحدات	عدد الصناع
الجلد	2160	11044
النسيج	2204	7545
المعادن	1859	10512
الخشب	779	3517
الطين والحجر	283	4113
المصنوعات النباتية	12	26
أنشطة إنتاجية متنوعة	652	2440
الصناعة التقليدية الخدماتية	4742	15807
المجموع	12691	52888

المصدر : المندوبية الجهوية للصناعة التقليدية بفاس 2020

تمثل صناعة الجلد والنسيج والمعادن والصناعة التقليدية الخدماتية، 86٪ من عدد الوحدات و84٪ من عدد الصناع، في حين يشغل قطاع الجلد أكبر عدد من اليد العاملة بحوالي 11044 مستخدما، أي ما يمثل 21٪، يليه قطاع المعادن بحوالي 10512 عاملا، أي بنسبة 19.9٪، ويأتي قطاع النسيج التقليدي في المرتبة الثالثة بحوالي 7545 مستخدما، أي بنسبة 14.26٪ من مجموع اليد العاملة في قطاع الصناعة التقليدية.

وبذلك يعتبر قطاع الصناعة التقليدية بمدينة فاس عنصرا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو يلعب دورا فعالا في تحريك دواليب التشغيل وخلق فرص العمل وتعبئة نسبة هامة من الطاقات البشرية، كما يعد مجالا خصبا للاستثمارات الخصوصية، وخاصة من طرف الحرفيين الشباب.

1- ثالثا: التراث الديني والمعمار الإسلامي: ركيزة أساسية لقطب اقتصاد التراث بفاس العتيقة

1. التراث الديني: هيمنة للمساجد وانتشار للزوايا

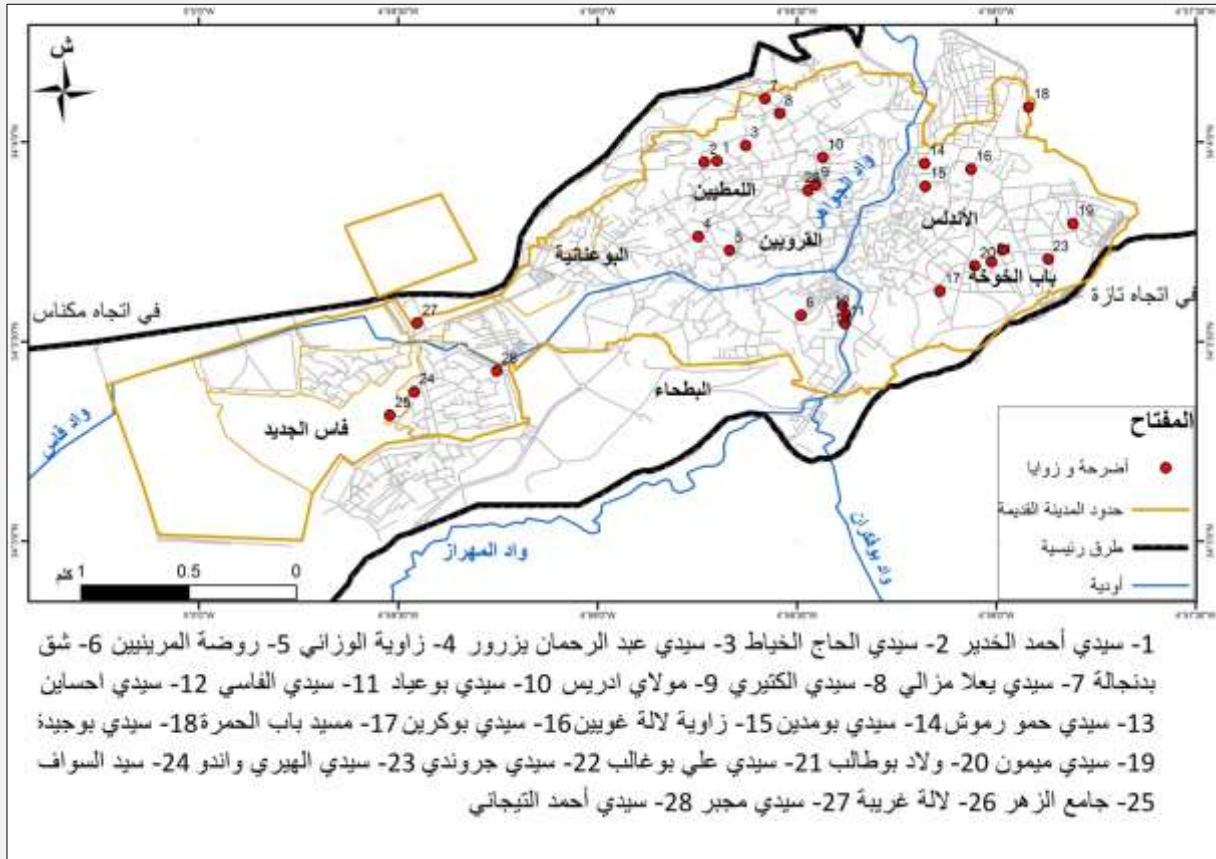
منذ تأسيسها في القرن التاسع الميلادي، تحتل مدينة فاس مكانة خاصة في الرصيد التاريخي والتراثي والثقافي والديني للمغرب باعتبارها شاهدا عمرانيا حيا على ذاكرة حافلة تؤرخ لتطور الدولة والمجتمع المغربيين. فالمغاربة لم يتفقوا على وسم المدينة بعاصمتهم الروحية والعلمية عبثا، ففاس العتيقة تضم 176 مسجدا و83 ضريحا وزاوية².

¹ - المندوبية الجهوية للصناعة التقليدية 2019.

² - المملكة المغربية، وزارة الداخلية، ولاية جهة فاس مكناس، جماعة فاس، برنامج عمل جهة فاس مكناس (2016 – 2021)، ص: 9

فالجوامع تشكل أبرز المعالم التراثية الدينية بالمدينة القديمة، خاصة وأن أغلب الدول التي حكمت المغرب تأسست على أساس ديني. وقد أبدع مصممو بنائها عبر مختلف الفترات التاريخية التي عرفت فيها المدينة أوج ازدهارها. فمدينة فاس مدينة المساجد بامتياز، تنتشر بها في كل الأرجاء، مما يسمها بطابع روحي.

خريطة رقم 1: توزيع الأضرحة والزوايا بالمدينة العتيقة لفاس



المصدر: عمل شخصي

كما اشتهر النسيج القديم لمدينة فاس بتوفره على عدد كبير من الأضرحة (26 ضريحاً). ويشكل ضريح مولاي ادريس وضريح سيدي أحمد التيجاني... أهم الأضرحة التي أعيد بناؤها أيام أبي ربيع، ثم جدد كلياً ووسع أيام المولى اسماعيل العلوي¹.

2. الأسوار والأبواب تراث معماري عسكري بأدوار مختلفة

ظلت أسوار وأبواب المدينة القديمة لفاس المعلنة تراثاً إنسانياً عالمياً منذ سنة 1981، صامدة في وجه الزمن، شاهدة على عظمة وشموخ وعراقة الحاضرة، ناطقة بإسهامها في تحصين مدينة فاس في وجه كل الغزاة الذين حاولوا اقتحامها والسيطرة عليها. فالبنية الدفاعية للأسوار والأبواب والأبراج حالت في مرات كثيرة من محاولات اقتحامها. ولا يكاد يختلف الباحثون في مجال التراث وكذا المؤرخون حول أهمية الأسوار المرتفعة والأبواب الضخمة. فبالإضافة إلى وظيفتها الدفاعية هناك وظيفة جمالية أبدع فيها المصممون والمهندسون في نقشها وزخرفتها.

1- حركات ابراهيم (1974): المغرب عبر التاريخ، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب. ص: 61.

تشكل الأسوار المحيطة بالمدينة القديمة لفاس والممتدة على مسافة 26 كلم بحق وثيقة تاريخية وحضارية، تم بناؤها على مراحل وعرفت إضافات وزيادات إلى أن صارت إلى ما هي عليه اليوم. فعلى إثر توسع عدوتي مدينة فاس قام ملوك الأدارسة بإحاطتها بسور بغية إضفاء طابع الاستقلالية والتفرد لكل واحدة منها.

كانت هذه الأسوار تتوفر على إثني عشر باب، ستة لكل عدوة. وبعد انتقال مدينة فاس إلى حكم الملوك المرابطين في سنة 468هـ/1075م، قام يوسف بن تاشفين بجمع عدوتي فاس داخل سور واحدة، حيث قام بهدم الجدران الفاصلة وإكمال العمل الذي بدأه الملوك الزناتيين. وفي سنة 540هـ/1145م، إبان حكم السلطان الناصر الموحدي، تم هدم السور الأصلية و عوض بسور متينة مبنية بالتراب الممزوج بالجير. ولم يعرف هذا الإنجاز الأخير سوى تعديلات طفيفة، إذ ما زال يحيط بجزء كبير من فاس البالي. ويتجاوز سمك هذا الجدار المترين، تعلوه شرافات هرمية الشكل كما تدعمه في جزئه الواقع شرق باب محروق خمسة أبراج.

على عهد المرينيين تمت إعادة بناء الأسوار لمرات عديدة، وتميزت هذه الفترة بالخصوص بتشييد سور فاس الجديد، التي كانت بدورها تضم خمسة أبواب كبيرة لا زال بعضها قائما إلى اليوم. ويتعلق الأمر بباب السمارين وباب السبع وباب الأمر وباب أكداال.

في عهد الملوك العلويين عرفت أسوار فاس العديد من التعديلات كما شيدت أجزاء أخرى جديدة خاصة على عهد السلطان مولاي الحسن الأول على إثر أشغال توسعة القصر وتهيئة مشوار باب الماكينة. أما السلطان مولاي سليمان، فلقد عمل على ترميم أغلب أبواب المدينة الخارجية التي لا زالت تتخلل أسوار فاس البالي: باب الجديد، باب سيدي بوجيدة وغيرها، ويرجع له الفضل في إعادة بناء باب الفتوح بالشكل الذي نعرفه حاليا¹.

يظهر من خلال تفحص الكتب التاريخية التي اهتمت بفاس أن تشييد الأسوار عرفت عدة مستويات من التوظيف طيلة الفترة الفاصلة بين تاريخ بنائها في القرن الثامن الميلادي والعقد الأول للقرن الواحد والعشرين، حيث أخذت تارة صبغة الجدار الدفاعي لتحصين المدينة، خاصة في فترة الاضطرابات السياسية، وفي فترات أخرى تحديد الرقعة الحضرية إما عن طريق توسيع حدود الأسوار أو إضافة أنوية جديدة (فاس الجديد). أما المظهر العسكري المحض، فيتجلى في إنشاء الأبراج والحصون، سواء التي تشرف على المدينة العتيقة (البرج الشمالي، البرج الجنوبي، قصبة تمدرت على العهد السعدي) أو الأسوار المنيعية المزدوجة التي تنفصل عن بعضها بواسطة ممر الحراسة (باب الدكاكين، باب السمارين في العهد المريني).

في عهد الحماية، انتهى العمل بالوظيفة الدفاعية للأسوار واتضحت معالم المدينة الأصلية في نواتين رئيسيتين: نواة فاس البالي بقسميه، ونواة فاس الجديد، حيث خلف المستعمر في الأسوار آثارا تاريخية يجب الحفاظ عليها. فاستصدر في هذا الإطار عدة ظواهر شريفة، أشهرها ظهير غشت 1914 الذي يصف الأسوار ضمن المآثر التاريخية التي يجب الحفاظ عليها وصيانتها².

1- عكشة حسنة (2008): المشروع الثقافي والتنمية المحلية بفاس. بحث لنيل شهادة الماستر في التراث المجال والتنمية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ظهر المهرز، فاس، ص: 66.

2- فنان عبد القادر (1985): "أسوار مدينة فاس أصالة أم حاجز؟" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- فاس، عدد خاص، ص: 90.

رابعاً: قطب اقتصاد التراث: مفهوم يجعل التراث في صلب الاهتمامات التنموية

يشكل التراث بالمغرب أحد العناصر التي يمكن المراهنة عليها للنهوض بالمنظومة التنموية في شموليتها، وذلك من خلال التصورات التي تم تحديدها في الحوار الوطني لسياسة لإعداد التراث، إذ تمت الإشارة إلى "... تتميز الظرفية الدولية الراهنة بتحديات عميقة جعلت كل شعوب ودول العالم أمام تحديات كبيرة من شأن عدم رفعها أن يفقدها شخصيتها ويقوض دعائم حضارتها ويهدد بقاءها كأهم مميزات، مما يفرض عليها تعبئة طاقاتها الذاتية من خلال استغلال تراثها من الموارد الطبيعية والموروث المعماري والمعارف والمهارات المحلية والقيم الاجتماعية والروحية والثقافية من أجل صيانة هويتها، وحماية ثوابتها ومقدساتها لتقوية مناعتها أمام تيار العولمة ومواجهة المنافسة الخارجية على شتى الأصعدة، وتأمين حاجيات الأجيال الحالية وضمان سبل العيش للأجيال المقبلة"¹.

وهكذا، تعتبر سياسة أقطاب اقتصاد التراث من أهم التدابير التي يمكن المراهنة عليها لتثمين التراث من خلال المحافظة عليه والتعريف به نظراً لما يمكنه أن يسهم به في خلق مناخ ملائم للتنمية بمختلف أشكالها، وذلك بتثمين المجال المشيد كتراث مادي أو الصناعة التقليدية كنسق إنتاج محلي، أو السياحة كنشاط اقتصادي واعد.

1. قطب اقتصاد التراث: تمفصل الصناعة التقليدية والسياحة

يشمل هذا القطب انساقاً انتاجية موطنة من قبل (أنساق مشغلة أو تم تطويرها)، أو مسالك في طور التكوين وأخرى مرتقبة. لذلك فنحن بصدد نظرة ديناميكية واستكشافية لتحديد قطب يعكس مبادلات تفاعلية بين شبكة من الفاعلين، حول أنشطة ترتسم في مجال المدينة القديمة وتدور حول حقول تراثية متنوعة ولكنها متكاملة.

مكنت مرحلة تشخيص الامكانات التراثية بمدينة فاس العريقة من إبراز كون التراث المشيد والصناعة التقليدية والسياحة هي مكونات أساسية لبناء قطب اقتصاد التراث. وهو قطب يمكن تحديده كمشروع جامع لمجمل المسالك الاقتصادية بالمدينة، حيث تنغرس بداخلها مكونات أخرى باعثة لديناميات جديدة.

يمكن ترتيب الموارد لبناء قطب اقتصاد التراث وفق المجموعات التالية:

- الصناعة التقليدية والتراث اللامادي؛

- التراث الأثري الكلاسيكي المشيد؛

- المرافق والخدمات السياحية المهمة.

يقوم هذا القطب المقترح على تعبئة الموارد التراثية، وزرع الروح في الأنشطة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد المحلي بتشجيع الاستثمار، وخلق فرص الشغل، وتأسيس علاقة بين الفاعلين وحيزهم الترابي المشترك. كما يهدف إلى إبراز الوعي بأهمية التراث وحسن تدبيره واستغلاله بمنظور جديد يتجاوز التصور التقليدي في التفكير والتدبير إلى تصور قوامه التشارك والتضامن.

1- الحوار الوطني حول إعداد التراث (2000): مرجع سابق، ص: 20.

جدول رقم 2: البطاقة التقنية لمشروع قطب اقتصاد التراث "الصناعة التقليدية والسياحة"¹

عنوان المشروع	قطب اقتصاد التراث الصناعة التقليدية والسياحة
محتوى وأهداف المشروع	- إعداد استراتيجية مدمجة ومستدامة للتنمية التراثية تقوم على تعبئة مختلف الموارد، وتتوخى المرور من مجال هش وضعيف التثمين اقتصاديا وسياحيا، إلى مجال تنافسي بفضل انخراط فاعليه في مسلسل التنمية التراثية تقوم على استغلال المؤهلات الذاتية تماشيا مع السياسات الوطنية والدولية. - النهوض بمشاريع التنمية المحلية من خلال خلق أنشطة مدمجة انطلاقا من تعبئتها في إطار من التكامل والتناغم فيما بينها.
الموارد القبلية للتثمين	- مؤهلات سياحية هامة - صناعة تقليدية عريقة - تراث محلي - مادي وغير مادي - غني ومتنوع
الفاعلون والشركاء	- الدولة (الوزارات الوصية) - الفاعلون المؤسسيون - الفاعلون الجمعويون والخواص، ...
منطق المشروع	- إعداد تصور جديد للتنمية يعتبر مؤهلات مدينة فاس "موارد تراثية" ذات قيمة عالية، لكنها هشة وقابلة للتعبئة والتثمين. - جعل قطب اقتصاد التراث أداة للتنمية المحلية المندمجة والمستدامة. - تطوير سلاسل إنتاجية انطلاقا من منظور تراثي...
محاور التنمية	- تطوير سلاسل إنتاجية للصناعة التقليدية مدمجة انطلاقا من أهم الصناعات التقليدية والحرف اليدوية الموطنة. - تثمين المؤهلات السياحية المحلية. - إنعاش الموروث الشعبي والثقافة المحلية.
الاجراءات المصاحبة	- تنظيم القطاعات الانتاجية والفاعلين: خلق تعاونيات، مجموعات ذات النفع الاقتصادي المشترك، وشبكات الجمعيات والتعاونيات ... - تكوين وتأهيل ومصاحبة الفاعلين والمهنيين. - إحداث مركز للتنمية الاقتصادية والسياحية.
عمليات التأهيل	- البحث عن التجهيزات والمرافق الضرورية لإنجاز المشاريع

يتم دمج قطب اقتصاد التراث عددا من الأنشطة القطاعية والموضوعاتية تكون أحيانا متفاعلة، لكن تقييمها يكون معقدا. أما المشاريع القطاعية المتبنية فتؤطرها مسارات واضحة للتتبع في إطار التثمين كما توضحه الخطاطة التالية:

2. المبادئ المؤسسة لقطب اقتصاد التراث

يشكل التراث في تنوعه رافعة للتنمية في إطار أقطاب اقتصاد تترتب عنها فوائد ومزايا اقتصادية واجتماعية مهمة تمكن من بلوغ مكانة متميزة على المستوى المحلي والجهوي والوطني. ويمكن إجمال المبادئ المحددة لقطب اقتصاد التراث فيما يلي:

¹ - عادل زباط (2023)، التراث والتنمية بفاس العريقة: نحو بناء قطب اقتصاد التراث، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- فاس، ص: 236.

- تموقع التراث في الحيز الترابي من أجل خدمة الإطار الهوياتي؛
- اقتصاد التراث فرصة ومجال للنقاش المفتوح والمشاركة وطرح المشاكل وإيجاد الحلول؛
- ينبغي قطب اقتصاد التراث على شبكات وظيفية يمكن أن تعطي بعدا جهويا ووطنيا للمجال المعني؛
- الشراكة والتشاور والارادة القوية لكل الفاعلين المتدخلين؛
- العمل برؤية متوسطة وبعيدة المدى لبناء المشروع وفق أولويات تحدد بشكل تشاركي؛
- اقتصاد التراث فرصة لتوجيه شق من التمويل العمومي لمشاريع التراث من أجل الصيانة والتأهيل ورد الاعتبار والاستثمار والتوظيف المستديم.

3. مرتكزات قطب اقتصاد التراث

يكن الغرض من نهج "قطب اقتصاد التراث" في الطموح لتشييد مشاريع ترابية لا تستخدم التراث كمعطى بسيط في ظل النظرة الثقافية والسياحية البسيطة، ولكن كألية لتحقيق تنمية شاملة مبتكرة تتماشى مع التوقعات المعاصرة¹.

يتطلب إنجاز مشاريع اقتصاد التراث احترام العناصر والمركزات الموجهة له، ومن بينها:

- ان مشاريع التنمية الترابية - قطب اقتصاد التراث- هي نتاج لعملية التشخيص والخلاصات التي تم التوصل إليها في البحث؛
- مشروع قطب اقتصاد التراث هو مشروع تنموي مندمج وتشاركي، يشكل خارطة طريق لتحقيق التنمية الترابية؛
- تأهيل العنصر البشري المحلي يندرج في صلب اهتمامات مشروع التنمية ونجاحه؛

لا يحل مشروع التنمية الترابية محل البرامج الحكومية او مخططات الجماعات الترابية، بل يهدف الى تنسيق الجهود فوق مجال معين، وتثمين الموارد المشتركة بين الفاعلين، بغية تحريك التنمية المحلية، وتقوية الموقع التنافسي للمجال المعني؛

4. مبررات وأهداف قطب اقتصاد التراث

إن اختيار قطب لاقتصاد التراث بمدينة فاس العتيقة نابع أولا، من توافر عناصر غنية ومتنوعة من التراث المحلي، ومن وعي الفاعلين المحليين (جمعيات، مؤسسات، ... بأهميته، ورغبتهم في تعبئته وتثمينه. وثانيا، من تزايد الاهتمام على الصعيد العالمي والوطني بالتراث كمورد ترابي، يمكن أن يساهم في خلق أنشطة جديدة، وتقوية الشعور بالانتماء وترسيخ الهوية.

على المستوى العالمي: يظهر هذا الاهتمام في تجارب العديد من الدول فيما يخص تثمين وتعبئة التراث في أنشطة اقتصادية وثقافية واجتماعية، خاصة بفرنسا التي تعتبر بلدا رائدا في هذا الميدان منذ بداية تسعينيات القرن 20م، إذ نمت وتطورت بها -كما سبق أن أشرنا في بداية العمل- العديد من مشاريع تثمين التراث مثل، أقطاب اقتصاد التراث، مدن وبلدات الفن والتاريخ، المنتزهات الطبيعية الجهوية، المتاحف الطبيعية ...

¹- Jenan. L (2018) : Quelle Mobilisation Du Patrimoine Dans le Développement Des Territoires ? Cas l'Espace Oasien, *revue digitale architecture d'arts*, N° 5, p : 56.

على المستوى الوطني: يتجلى هذا النزوع في تطور مفهوم التراث ببلادنا، انطلاقا من الحوار الوطني لإعداد التراب (2000)، الذي ساهم في إغناء المفهوم، حيث أصبح يشمل، بالإضافة إلى العناصر الثقافية والمعمارية والتاريخية، عناصر طبيعية من مشاهد وثرورات بيئية ومنتجات ذات خصوصية محلية...، تشكل في مجملها رهانا جديدا وأداة حاسمة لتحقيق التنمية. ومن خلال الدراسات التي تم إنجازها في هذا الإطار، نشير إلى إمكانية بناء مشاريع تراثية بجمهورية أزيال ودكالة عبدة، التي خلصت إلى اقتراح قطبي اقتصاد التراث بالجهتين¹.

هكذا، وما دام مشروع قطب اقتصاد التراث يروم تعبئة الموارد التراثية والتراثية في أنشطة ثقافية واقتصادية واجتماعية مندمجة ومتكاملة، فإن محاولة اقتراح آليات لبناء علاقة بين الفاعلين ومجالهم المعني، هي طريقة ستمكن من تنظيمهم والعمل على تجاوز خلافاتهم باعتبارهم يدبرون عنصرا متملكا شعوريا أو فعليا من قبل الجميع من جهة، وتجاوز المسالك التقليدية في التفكير والتدبير من جهة أخرى.

5. محاور تطوير قطب اقتصاد التراث

يهدف خلق قطب اقتصاد التراث بمدينة فاس العتيقة إلى بعث دينامية في مجموع تراب جهة فاس-مكناس بتعبئة مختلف الموارد التراثية، منها:

- حماية وتأهيل واستغلال التراث: يشكل الهدف الرئيسي من هذا المحور خلق فرص الشغل بالبحث عن التدابير الممكن اتباعها من أجل استغلال وتطوير التراث. وتعد الإجراءات الرامية إلى حماية وإعادة التأهيل شروطا مسبقة في الاستغلال يمكن اتخاذها على المدى القصير، وينبغي أن تشمل جميع مكونات التراث واعطاء الأولوية للإرث الثقافي المهدد بالاندثار. وعلى مستوى آخر، يجب تثمين التراث على المدى القصير والمتوسط من أجل خلق وتنويع فرص الشغل للشباب بشكل مستدام، وهذا يعني ضرورة توفير الشروط القادرة على تحقيق تنمية مستدامة للتراث، مما يقتضي معه وجوب قيام الفاعلين المعنيين بالإجراءات اللازمة وبرمجة مبادرات ترمي إلى استكشاف بعض جوانب التراث قصد تأهيل المجال.

- إدماج التراث في تدبير وإعداد المجال: يتم فصل هذا المحور حول مكانة التراث على المستوى المحلي، ويرتكز بالخصوص على شروط تحفيز التنمية الحضرية والعمرانية في انسجام مع التراث المحلي. ومادام الإطار المشيد (السكن) يساهم كباقي الموارد الأخرى في تحديد صورة المجال، فإنه من الضروري اتخاذ إجراءات تهدف إلى إدماج وتثمين المجال المبنى في إطار شمولي منسجم ووظيفي.

- أهمية تكنولوجية الاعلام والتواصل في خدمة تنمية التراث: يرتكز هذا المحور على اعتماد شبكة تكنولوجية الاعلام والتواصل والتكوين المستمر بغية تأهيل التراث. ولتسهيل هذه التقنيات يجب القيام بحملات تحسيسية وإعلامية. كما يتعين على الجهة تنمية سياسة القرب لتسهيل استعمال هذه الوسائل الجديدة فيما يخص ميدان التسيير وتثمين

¹ - Diagnostic Stratégique des Ressources Direction de l'Aménagement du Territoire (2007): Etude sur les Pôles d'Economie du Patrimoine.

Patrimoniales de la Région de Tadla Azilal. 117p.

- Direction de l'Aménagement du Territoire (2007) : Etude sur les Pôles d'Economie du Patrimoine. Diagnostic Stratégique des Ressources Patrimoniales de la Région de Doukkala-Abda. 108p.

المنتجات والخدمات التراثية، حيث يجب تطوير الصناعة التقليدية عبر دعم وتقوية كفاءة الصناعات وتسهيل نقل المعرفة والدرايات بين الأجيال في ارتباط بمحاور التنمية وترتيبها حسب الأولويات.

6. الفاعلون المحتملون في قطب اقتصاد التراث

تتكون لائحة الشركاء في مشروع قطب اقتصاد التراث من فاعلين ينتمون إلى مختلف القطاعات (مصالح الدولة، الجماعات الترابية، الغرف المهنية، والجمعيات المهنية...). ويتم تحديدها حسب طبيعة كل مشروع (المجال المشيد، الحرف التقليدية، المرافق السياحية، المتاحف...)، الشيء الذي يستوجب تظافر الجهود هؤلاء الفاعلين لإعداد وإنجاز البرامج الضرورية لتنمية النشاط الاقتصادي حسب نوع التراث المهيكل للقطب.

خاتمة:

تعتبر المحافظة على التراث وتنميته من الموضوعات الأكثر تعقيدا بسبب اختلاف التوجهات وبسبب تعدد المتدخلين والمساهمين فيه. هذا الوضع جعل من دراسة التراث مبحثا متجددا، بدأ يطرح تمثلا واسترجاع الماضي التاريخي والاجتماعي ضمن قراءة معاصرة. فأصبح التراث أحد العناصر الأساسية لتدعيم الحاضر وتأكيد الوجود وإثبات الذات. وهذه الطريقة تفرض التعاون بين جل الفاعلين وإشراكهم في عمليات بناء وتنمية التراث في مختلف أبعاده وتجلياته. ولهذا كان اقتراحنا بناء قطب اقتصاد التراث، أحد البدائل التنموية الجديدة التي يمكن المراهنة عليها في المستقبل لا سيما وأنه مشروع ينبثق من الأسفل، ويبني على مجموعة من العناصر المترابطة قوامها الصناعة التقليدية كنسق انتاج محلي، والسياحة كنشاط يستمد قوته من التراث، يضمن مشاركة الفاعلين والاستفادة من مساهماتهم الفعلية في دينامية الاقتصاد المحلي والرفع من قيمة الموارد المتوافرة والفرص المتاحة، اعتمادا على التعبئة والتمثين، ومحاولة تجاوز العراقيل التي تحول دون تطوير اقتصاد تراث المدينة العتيقة وتحقيق التنمية الترابية.

لائحة المصادر والمراجع

- ابن منظور (1993): لسان العرب، ج3، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة.
- الحوار الوطني حول إعداد التراث (2000)
- المملكة المغربية (2016): وزارة التعمير وإعداد التراث الوطني، مخطط توجيه التهيئة العمرانية لفاس الكبرى، المرحلة الأولى "التشخيص المجالي ورهانات التنمية" الجزء الرابع، التوجهات العمرانية.
- المملكة المغربية، وزارة الداخلية، ولاية جهة فاس مكناس، جماعة فاس، برنامج عمل جهة فاس مكناس (2016 - 2021).
- المملكة المغربية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الصفحة الرسمية: ww.mtataes.gov.ma الأرقام الرئيسية المتعلقة بقطاع الصناعة التقليدية الفنية والإنتاجية.
- المندوبية الجهوية للصناعة التقليدية 2019.
- حركات ابراهيم (1974): المغرب عبر التاريخ، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب.
- عادل زباط (2023)، التراث والتنمية بفاس العريقة: نحو بناء قطب اقتصاد التراث، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- فاس.
- عكشة حسنة (2008): المشروع الثقافي والتنمية المحلية بفاس. بحث لنيل شهادة الماستر في التراث المجال والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرار، فاس.

- فنان عبد القادر (1985): "أسوار مدينة فاس أصالة أم حاجز؟" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله- فاس، عدد خاص.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الطبيعي والثقافي، المبدئ الموجهة لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، منشورات مركز التراث العالمي.
- منوغرافية مدينة فاس (2020).
- نعمة الله الخطيب (1996): الوعي بأهمية التراث من أولوية المراكز التراثية والأوراش الأثرية، مجلة شؤون ثقافية، العدد 8.
- Ameer.M(1987): Facteurs De Formation Et Dynamique d'Evolution Du Prix Du Sol Urbain A Fès. Revue De Géographie Du Maroc. N° Spécial 8 Consacré A La Ville De Fès, Rabat.
- Audrerie. D, (1997:) La Notion Et La Protection Du Patrimoine. Que Sais -Je ? N° 3304. Paris. Presses Universitaires De France.
- Chiva. I, (1994:) Une Politique Pour Le Patrimoine Culturel Rural, Rapport De Présentation, (Sous La Direction De Ministère De La Culture Et De Francophonie), France.
- De Wall. V, (1987:) Patrimoine Local. Un Outil De Développement. Association Nationale Pour Le Développement Local Et Les Pays.
- Direction De l'Aménagement Du Territoire (2007) : Etude Sur Les Pôles d'Economie Du Patrimoine. Diagnostic Stratégique Des Ressources Patrimoniales De La Région De Doukkala-Abda.
- Direction De l'Aménagement Du Territoire (2007): Etude Sur Les Pôles d'Economie Du Patrimoine. Diagnostic Stratégique Des Ressources Patrimoniales De La Région De Tadla Azilal.
- Emelianoff. C (2004): Les Villes Européennes Face Au Développement Durable : Une Floraison D'initiatives Sur Fond De Désengagement Politique, Cahier Du Prose, N 8, Science Po.
- Greffe . X (1999): La Gestion Du Patrimoine Culturel, Economica, Paris.
- Jenan. L (2018): Quelle Mobilisation Du Patrimoine Dans Le Développement Des Territoires ? Cas l'Espace Oasien, Revue Digitale Architecture D'arts, N° 5.
- Lazzaroti. O (2002) : Le Patrimoine, Dans Lévy. J, Lussault. M, Dictionnaire De La Géographie Et De L'espace Des Sociétés, Paris ; Belin.
- Micoud 1(1995): Le Bien Commun Des Patrimoines Dans Patrimoine Naturel, Patrimoine Culturel, Actes Du Colloque De L'école Nationale Du Patrimoine ; La Documentation Française.
- Pierre Antoine Landel, (2005): Patrimoine, Territoire Et Création D'activité, Texte Manuscrit.
- Royaume Du Maroc, Ministère De l'Industrie Et Des Mines, Direction Des Mines Et De Géologie, Mémoire Explicatif De La Carte Géologique De Fès, Edition Du Service Géologique Du Maroc, Rabat (1967).

الحكامة الترابية وتثمين الموارد المحلية بمنطقة سايس فاس

حالة الجماعتين الترابيتين أولاد الطيب وعين الشقف (المغرب)

هشام شعابي: طالب باحث، الكلية متعددة التخصصات تازة. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.

chaibi.hicham83@gmail.com

محمد البوشيخي: أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات تازة. جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.

ملخص

تعالج هذه المداخلة إشكالية الحكامة الترابية وتثمين الموارد المحلية بمنطقة سايس فاس حالة الجماعتين الترابيتين أولاد الطيب وعين الشقف. خاصة مسألة الحكامة وتثمين الموارد الترابية من طرف المجتمع المحلي والفاعلين في اتخاذ القرار. باعتبار هذا المجال يزخر بالعديد من الإمكانيات والمؤهلات والموارد الترابية المحلية في شكل موارد طبيعية متنوعة وبشرية وبتراث محلي يتسم بالغنى والأصالة إضافة إلى الخصوصيات المحلية الفريدة والتي هي عناصر ينبغي مراعاتها في أي تخطيط وتدير، والتي تعتبر الركيزة الأساسية للنهوض بالمجال وتحقيق التنمية المحلية المستدامة. تعد هذه الموارد الترابية بكل أنواعها طاقات تنموية وازنة من شأن تعبئتها بفعالية ونجاعة وتديرها تدييرا محكما أن يساهم في تفعيل دينامية التنمية المحلية المستدامة.

فالمجال الذي تم اتخاذه كمجال للدراسة كان ولازال يعاني من سوء تدير كل موارده وإمكانياته رغم أنه يعتبر المتنفس الوحيد لمدينة فاس حيث تتوسع المدينة في اتجاه مراكز هاذين الجماعتين كما أن الفاعلون المحليون لم يتوصلوا إلى مشروع ترابي منسجم كفيل بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحكامة الترابية – التثمين – التنمية المحلية

Governance Territorial and valorization of resources local in the region Sais-Fez :The case of the two communities territorial

Ould Tayeb and Ain Chekf (Morocco)

Summary

This intervention addresses the problem of governance territorial and the valorization of resources local in the region Sais-Fez, the case of the two communities territorial of Ould Tayeb and Ain Chekf. Especially the issue of governance and valorization of land resources by the community local and decision-making actors. Considering that this field is full of many capabilities, qualifications, and local soil resources in the form of diverse natural and resources human, and a local heritage characterized by richness and authenticity, in addition to unique local peculiarities, which are elements that should be taken into account in any planning and management, which are considered the basic foundation for advancing the field and achieving development local sustainable. These resources terrestrial, of all kinds, represent significant development potentials, and their effective and efficient mobilization and careful management will contribute to activating the dynamism of development local sustainable.

The field that was taken as a field of study was and still is suffering from mismanagement of all its resources and capabilities, even though it is considered the only outlet for the city of Fez, as the city is expanding towards the centers of these two groups, and the local actors have not reached a harmonious territorial project capable of achieving the desired economic goals and achieving development sustainable.

Keywords: governance territorial - valorization - development local - development sustainable - resources territorial.

مقدمة

في الوقت الذي يقدم مجال سايس طاقات متنوعة لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، والمتمثل في تنوع وغنى الموارد الترابية بشتى أنواعها (طبيعية وبشرية...) لا تزال العديد من مظاهر الخلل والعشوائية تهيمن على تدبير هذه الثروات ولم يفلح الفاعلون في إيجاد حلول منسجمة وكفيلة بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة منها، وضمان استدامة الثروات الترابية والحفاظ على توازنها، كما أن الخصوصيات المجالية لم يتم استثمارها بالشكل اللائق.

فالتنمية المحلية ترتكز على مبادئ تفضل الانطلاق من الخصوصيات المحلية في مختلف الميادين عوض العمومية التي لا تستجيب لأغراض التنمية عن قرب، وتتشدد التضامن المحلي بمعناه الواسع على المنافسة التي تفضي عادة إلى الاحتكار وتولد الإقصاء والتهيميش، كما تعتمد منطق التشارك في العلاقات الاجتماعية والمؤسسية بدل تقديم المساعدة.

فمنطقة سايس تزخر بالعديد من الإمكانيات والمؤهلات والموارد الترابية المحلية في شكل موارد طبيعية متنوعة وبشرية وبتراث محلي يتسم بالغنى والأصالة إضافة إلى الخصوصيات المحلية الفريدة والتي هي عناصر ينبغي مراعاتها في أي تدبير وتخطيط، والتي تعتبر الركيزة الأساسية للنهوض بالمجال وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

وبالرغم مما تزخر به منطقة سايس من الموارد والطاقات، وما تعرفه من أشكال الخصاص ومظاهر الفقر والتهيميش يجعل التنمية المحلية عملية مقعدة ورهانا يصعب كسبه في الظروف الراهنة، وهذا ما يجعلنا نراهن وبشكل كبير عن التنمية الترابية المحلية التي تتوخى تعبئة كل الموارد ورد الاعتبار لها، وإيجاد الصيغة المثلى لثمتيها، وذلك باعتبارها من الركائز الأساسية لكل تنمية محلية مستدامة باعتماد المقاربة الشمولية والتشاركية بين كل الفاعلين ومن ضمنهم السكان.

1- الموارد الترابية بين الامكانيات والاستراتيجيات التنموية ورهان الحكامة الجيدة

إن التشخيص الترابي عملية تقوم على الملاحظة والجرد لمختلف مكونات الحيز الترابي المراد تحقيق تنميته، وذلك بهدف تمكين الفاعلين المحليين والمهتمين بالتنمية من إنجاز مشاريع ترابية مؤسسة للتنمية المحلية المستدامة، فهو بالتالي عنصر فعال في التنمية، كما يشكل أداة قيادة منظومة التنمية الترابية¹.

1- موقع جغرافي استراتيجي لمجال الدراسة

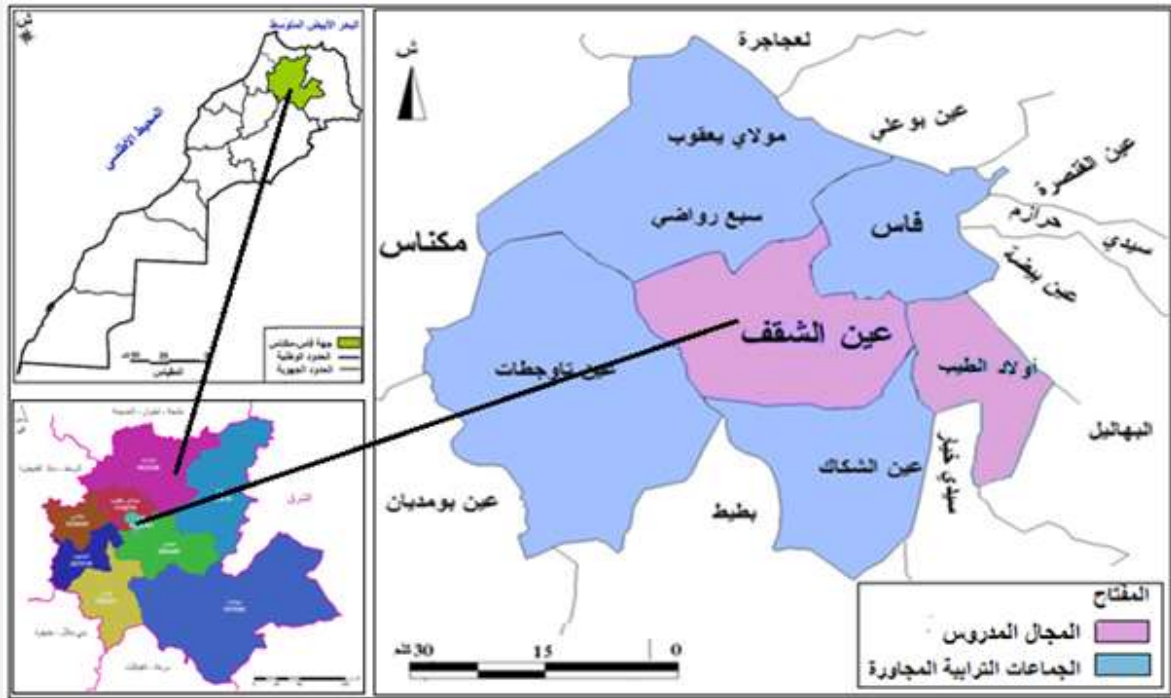
تقع الجماعتين القرويتين أولاد الطيب وعين الشقف بهضبة سايس فاس خاصة في الضفة الجنوبية لمدينة فاس، والتي تتميز بمؤهلات طبيعية هامة، غير أن موقع الجماعتين المدرستين في منطقة فلاحية بالدرجة الأولى جعلها تحظى بمجموعة من المؤهلات والتي يمكن أن تلعب الدور المهم في خلق المناخ الملائم من أجل تحقيق تنمية محلية متكاملة.

فجماعة أولاد الطيب تمتد على مساحة تقدر ب 73,68 كلم مربع، فهي تحد من الجهة الشمالية جماعة سايس ومن الجنوب جماعة عين الشكاك ومن الجهة الشرقية جماعة عين البيضا ومن الغرب جماعة عين الشقف. أما جماعة عين الشقف فتتمتد على مساحة تقدر بحوالي 143,5 كلم فتحد ببلدية فاس والجماعة القروية أولاد الطيب ومن الجهة الغربية مدينة مكناس وعين تاوجطات، أما من الجهة الشمالية فتحدها جماعة زواغة وسبع رواي، وفي الجنوب تحدها

¹ - Lorthiors. J , « Le diagnostique local des ressources » Ed : w.a.s. die, 1996, P : 214.

جماعة عين الشكاك التي تنتمي إلى إقليم صفرو، وتنتمي هذه الجماعة حسب التقسيم الإداري إلى عمالة زواغة مولاي يعقوب حيث لا تبعد عن مدينة فاس سوى 3 كلم وتعتبرها الطريق السيار فاس- الرباط.

خريطة رقم 1: موقع الجغرافي للمجال المدروس داخل التراب الوطني والجهوي والمحلي



المصدر: التقسيم الإداري وكالة الحوض المائي لسبو + عمل شخصي 2024

2- الإمكانيات الطبيعية قاعدة أساسية للاستشراق الترابي

2-1- تضاريس ذات الطابع السهلي

لعل المجال المدروس في هذا البحث يقع على سهل سايس فاس، والذي يرتفع على سطح البحر بـ 500 إلى 550 متر، والذي ينتهي إلى الحوض الرسوبي فاس مكناس، وهذه المنطقة تتميز بتناقص في الارتفاع من الجنوب نحو الشمال أي من مرتفعات الأطلس المتوسط إلى واد فاس، مما يعطي انحدارا ذو قيمة ضعيفة تصل في المتوسط إلى 1 درجة ويتوقف هذا الانحدار بصفة فجائية ليصبح ارتفاعا في اتجاه الشمال عند منطقة الاتصال بتجاعيد مقدمة الريف المتمثلة في جبل زلاغ ذو ارتفاع يصل إلى 900 متر وجبل ثغات حيث يشرف على مقعر واد فاس.

عموما تظهر هذه الدراسة أن أهم التكوينات تنتمي إلى الزمن الثاني والثالث متمثلة في الكلس البحيري، وهي ذات درجة عالية للنفاذية. غير أن تضاريس منطقة سايس تتميز بارتفاعات متباينة، حيث تتراوح في جماعة أولاد الطيب ما بين 460 و 941 متر، وأما جماعة عين الشقف فتقع على ارتفاع يصل 380 م شمالا و 600 متر جنوبا، كما تخترقها مجموعة من الأودية، حيث يغلب على المنطقة الطابع السهلي الذي يشكل مجالا خصبا لممارسة الزراعة وتربية الماشية.

2-2- الموارد الغابوية بين الندرة وتعدد الوظائف

تعتبر الغابة مكونا بيئيا أساسيا للمجال الطبيعي وذلك راجع لدورها البيولوجي وانعكاساتها المباشرة على ميادين حيوية ذات طبيعة اجتماعية وفلاحية، حيث تعتبر الغابات أهم مكون للغطاء النباتي الطبيعي لسطح الأرض وتزايد الاهتمام بها في العقود الأخيرة وخاصة بعد قمة ريو 1992 نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في الحفاظ على الأنظمة الحيوية للأرض في مجال التنمية وحماية البيئة وتشكل أبرز مشهد بالمجال المدروس، ولعل وفرة الظروف الطبيعية من مناخ ومياه

وتربة أدت إلى انتشار تشكيلات غابوية مهمة ومتنوعة بالمجال خاصة غابة عين شقف والتي تلعب دورا مهما على المستوى البيئي¹. كما تعتبر مجالا للقنص والصيد وجمع النباتات الطبية والعطرية وكذا تطوير الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالثروة الغابوية كالصناعة التقليدية والسياحة الإيكولوجية وتربية النحل وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن المجال الغابوي بمنطقة سايس خاصة غابة عين شقف يغطي مساحة هامة تقدر بـ 13,134 هكتار، حيث يتشكل هذا الغطاء الغابوي من عدة أصناف نباتية². ويعتبر مجالا للفسحة والترفيه. إلا أنه يتأثر سلبا بعدة عوامل بشرية وطبيعية لعل أبرزها ظاهرة الاجتثاث واستصلاح الأراضي الغابوية لأجل التوسع العمراني.

كما تتوفر الغابات على نسبة مهمة من الأعشاب الطبية والعطرية بالإضافة إلى الوحيش، إذ توفر الغابة التي يحتضنها المجال المدروس أرضية خصبة وذلك لاحتضانها ثروة حيوانية مهمة والتي تلعب دورا مهما في جلب هواة القنص، وتساهم، بالتالي، في إثراء المنتج السياحي والإيكولوجي بالمنطقة. ومن أهم فصائل الوحيش التي تتوفر عليها غابة المنطقة نجد أهمها الطيور خاصة الحجل والسمان والحمام البري وأنواع أخرى وأما الثدييات فلا نجد سوى الأرنب البري الذي بدأ يتراجع بسبب التدخل البشري والقنص الجائر.

2-3- إمكانات المناخ المحلي

تتلقى منطقة سايس كميات مهمة من الأمطار وذلك بحكم موقعها قرب جبال الأطلس المتوسط، حيث يسود بالمجال المدروس كباقي مجالات سهل سايس مناخ متوسطي شبه جاف ذو طابع قاري بارد شتاء وحار صيفا. كما هو مبين في الجدول أسفله.

جدول رقم 1: توزيع نسبة التساقطات المطرية ودرجة الحرارة بـ سهل سايس خلال سنة 2022.

المجموع	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	الشهر
639,7	103,6	101,4	37,6	19,6	2,9	4	14	39,3	70,4	55,5	95,6	95,8	التساقطات ب ملم
27,6	12	25	32	40	45	45	42	22	22	22	13	12	الحرارة ب°c

المصدر: وكالة الحوض المائي سبو 2023

تتميز منطقة سهل سايس بخصائص المناخ المتوسطي، بارد ورطب شتاء (5°C) وحار وجاف صيفا (45°C)، أما المعدل السنوي للتساقطات المطرية فهي تتسم بعدم انتظامها، ويتراوح معدلها السنوي ما بين 639,7 ملمتر كحد أعلى، و2,9 ملمتر كحد أدنى، يتراوح عدد الشهور المتميزة بمناخ جاف ما بين 3 و7 أشهر حسب السنوات. ويتبين من خلال هذه الإحصائيات أن المعدل الجهوي للتساقطات المطرية خلال نفس الفترة يصل إلى 517 مم.

تتميز منطقة سايس بخصائص مناخية خاصة بحكم انفتاحها على المحيط الأطلسي، وذلك على شكل مثلث يسمح بتسرب تأثيرات غربية تؤدي إلى ارتفاع كمية التساقطات، كما أن تضاريس المنطقة تتحكم في توزيع التساقطات والتي تتلقى منها المنطقة المدروسة كمية هامة.

¹ علي البنا، جغرافية الموارد الاقتصادية، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 1974، ص 40.

² وكالة الحوض المائي سبو 2023.

4-2- وفرة الموارد المائية وإشكالية الندرة وكيفية التدبير

تعتبر منطقة سايس من المناطق المغربية التي تزخر بفرشة مائية مهمة، ولقد ساعد على ذلك التكوين البنيوي للمجال إضافة إلى الصخور الكربوناتيّة التي تشكل خزاناً للمياه، فالماء أكثر الموارد الطبيعية انتشاراً وهو المورد الوحيد الذي لا ينشأ بدونه أي مورد طبيعي آخر، إذ أنه مصدر التقدم الإنساني...

* الموارد المائية السطحية

تتوفر منطقة سايس على مجموعة من المجاري المائية السطحية ذات الجريان المتنوع، وذلك بصبيب متوسط غير أن هذا الصبيب يختلف حسب فصول السنة، فهو يضعف خلال الفصل الجاف ويرتفع صيبه خلال الفصول المطيرة، وتعتبر الوديان من العناصر التي يتميز بها المجال.

فجماعة أولاد الطيب تتوفر على موارد مائية سطحية مهمة تتمثل في واد المهرز الذي يتميز بجريان مؤقت مرتبط بتصرف مياه الأمطار، حيث هذا المجرى المائي يعبر الجماعة من الجنوب نحو الشمال، ولقد فرضت الفيضانات التي يحدثها هذا الواد خلال السنوات المطيرة، تشييد السد الثلي مهرز والذي يعد من أهم التجهيزات المائية بالمنطقة وتبلغ حقيقته 620000 م³.

أما واد الحيمر الذي يحد الجماعة من الجهة الغربية وهو ذو مجرى مائي مؤقت يصل صيبه خلال فترة الجريان 50 م³/ث وتتسبب حمولة هذا الواد خلال الفترة المطيرة في حدوث فيضانات تهدد على الخصوص منطقة زواغة إضافة إلى مجموعة من العيون كعين الجريفات وأولاد الدحو وعين الحشافة.

في حين تتوفر جماعة عين الشقف على مجموعة من الأودية والعيون وذلك بحكم موقعها فوق سهل سايس ولعل من أهم الأودية التي تتواجد بالمنطقة نجد واد النجاة والعطشان غرب الجماعة واد بوركاز وواد عين الشقف، أما العيون فالمنطقة تتوفر على مجموعة من العيون تستفيد منها الدواوير المجاورة على الخصوص كعين الشقف وعين أولاد يزيد...

لقد أثرت السنوات الجافة الأخيرة على الشبكة الهيدرغرافية خصوصاً على المياه السطحية، وأصبحت بذلك الأودية والعيون التي تعبر المنطقة عموماً والجماعتين القرويتين المدروستين على الخصوص شبه جافة، وبالتالي انعكست سلباً على النشاط الفلاحي. وقد جاء نضوب أغلب المياه السطحية بالمنطقة تحت وقع الجفاف، حيث أن متوسط العجز السنوي من الأمطار بلغ 30% إلى 35% بالنسبة للسنوات ما بين 1980 و2005، إضافة إلى تراجع مياه السديمة المائية المغذية بسبب تزايد حفر الآبار للسقي¹.

* الموارد المائية الباطنية

تتوفر منطقة سايس على خزانات مائية مهمة، يرجع ذلك إلى موقعها الجغرافي والقريب من الأطلس المتوسط الذي يحتضن فرشة مائية مصدرها مياه التساقطات، فالبنية الجيولوجية للمجال وكذا العامل الصخاري المتمثل في الكلس البحيري المتميز باختزانه لكميات هائلة من الماء مشكلة بذلك فرشة مائية باطنية تتغذى منها التربة بمختلف مسكاتها، هذا بالإضافة إلى الميل العام المنحدر من الجنوب نحو الشمال والذي سهل عملية تسرب المياه من مخزون التسربات التي تتم بهضبة الأطلس المتوسط الكلسية.

¹ - Benjbara.A: Observation sur les sources de la plaine de Fès-Meknes, Revue Eau et Développement, n°3, 1987, p : 34

وعموما يقدر مخزون الفرشة المائية في سهل سايس بـ 40 مليون م³/السنة أغلب مصدرها من الأطلس المتوسط¹، غير أن الشبكة الهيدروغرافية تراجعت بشكل كبير وذلك راجع بالأساس إلى التذبذبات المناخية وسنوات الجفاف التي عرفها المغرب عموما منذ بداية الثمانينات إلى يومنا هذا، حيث ستشكل أكبر عائق أمام تحقيق تنمية فلاحية مستدامة تكفي لسد حاجيات ومتطلبات الساكنة المتزايدة.

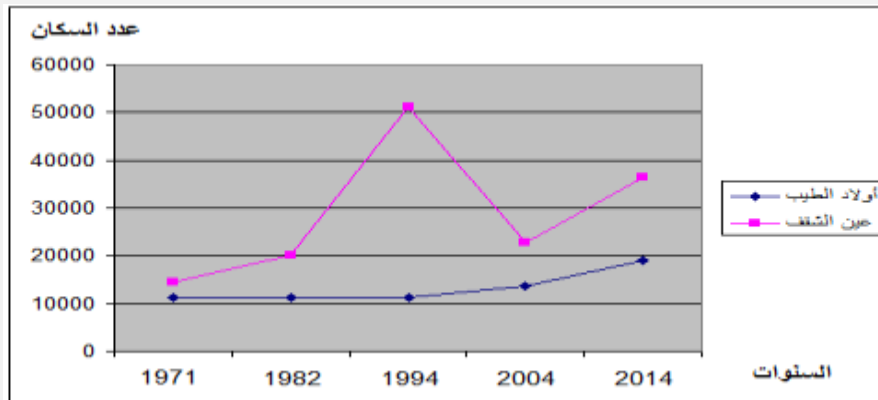
3- المؤهلات البشرية ورهانات التأهيل والاستثمار

لقد ظلت منطقة سايس بصفة عامة حلقة عبور للقبائل الأمازيغية والعربية، وذلك بفعل موقعها على أبواب المغرب الشرقي، حيث اتخذت مجموعة من القرارات السلطانية بتغيير البنية القبلية للسايس كإنزال أولاد الحاج سايس مكان ذوي منيع، وبالتالي فهذا الوضع كان قابلا للتغيير والتحول²، ويبقى مجال السايس هو ذلك البسيط الذي تسكنه في الماضي قبائل بربرية مثل أوربة وزاغة وبهلولة ومغيلة، أما اليوم فتسكنه مجموعة من قبائل الكيش منها قبائل عربية قحة مثل حميان والمهايا والسجع وأولاد الحاج، وأخرى بربرية مثل بين عياش وبين مطير وجراوة³.

3-1- التطور الديموغرافي بالمجال المدروس

تضافرت مجموعة من العوامل لتجعل ساكنة المنطقة المدروسة تعرف تطورا مهما في عدد السكان خاصة في العقود الأخيرة ابتداء من نهاية فترة الستينات، حيث تزامنت هذه الفترة مع نهاية استرجاع الأراضي من يد المعمر الأجنبي، وبداية توزيعها على صغار الفلاحين، ولعل أهم هذه العوامل ترجع بالأساس إلى النمو الديموغرافي والهجرة نحو المراكز القروية المدروسة والمبين رقم 1 يوضح ذلك.

مبيان رقم 1: توزيع تطور عدد السكان بجماعتي أولاد الطيب وعين الشقف



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014

يتضح من خلال الجدول أن المجال المدروس يعرف دينامية ديموغرافية مهمة، حيث نلاحظ أن نسبة النمو الديموغرافي سجلت ما بين 1971-1982، 0,14% في جماعة أولاد الطيب لتتخفض حسب إحصاء 1994 إلى نسبة تصل إلى 0,1%- وذلك راجع إلى الاقتصاعات لبعض الأحياء لفائدة المجال الحضري، لكن قرب جماعة عين الشقف من المدار الحضري أدى إلى ارتفاع عدد السكان حيث انتقلت نسبة النمو الديموغرافي بها من 3,95% حسب إحصاء 1982 إلى 15,4% حسب إحصاء 1994 لتتخفض هذه النسبة من جديد في هذه الجماعة حسب إحصاء 2004 حيث بلغت النسبة 5,5% وذلك راجع بالأساس إلى الاقتصاعات التي عرفتها هذه الجماعة لمجموعة من الأحياء كالأدارسة وبن سودة وزواغة لترتفع

¹ - الحوار الوطني حول إعداد التراب، عناصر تمهيدية، جهة فاس بولمان، ص.ص 10-11.

² - محمد مزين، فاس وباديتها، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1986، ص 14.

³ - أحمد بن القاضي المكناسي، جدوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الجزء الأول، الرباط، 1973، ص 28.

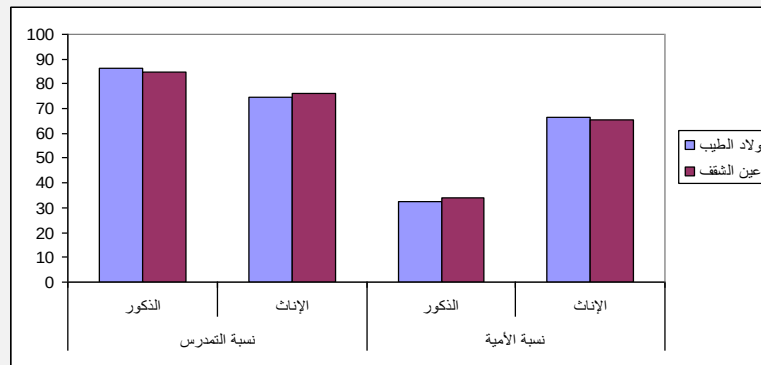
هذه النسبة في كلا الجماعتين حسب إحصاء 2014 حيث سجلت نسبة النمو بجماعة أولاد الطيب 3,5% و6% بجماعة عين الشقف، ويرجع ذلك بالأساس إلى التحولات المجالية والسوسيو اقتصادية التي عرفتها الجماعتين بالإضافة إلى مسألة الهجرة المعاكسة من فاس إلى هذه المراكز الترابية.

2-3- تطور نسبة الأمية بالمجال المدرس ورهان تأهيل الموارد البشرية

تعكس نسبة الأمية داخل مجتمع معين درجة تأهيل الموارد البشرية والعناية التي توليها الدولة بمختلف مؤسساتها لهذا الجانب، فكلما قلت نسبة الأمية إلا وارتفعت معها درجة الوعي وبالتالي مساهم الأفراد في الحياة العامة، وفي خلق محيط يسمح بمشاركة الأفراد التي تعتبر الرهان الأساسي للتنمية الترابية التي يمكن أن تكون شاملة إلا بالمساهمة الفاعلة للسكان المحلية.

إجمالاً فالبعد عن المدارس والظروف المادية للسكان، وكذا عقلية الآباء ونظرتهم للتعليم كلها عوامل تجعل نسبة التمدن ضعيفة خاصة في صفوف الإناث، وهذا ما يؤدي إلى الرفع من نسبة الأمية، والتي لا محال تعرقل تحريك مسلسل التنمية السوسيو اقتصادية محلياً وجوياً ووطنياً.

مبيان رقم 2: توزيع نسبة التمدن ومعدل الأمية حسب الجنس بالجماعتين سنة 2014



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

يتبين من خلال المبيان أنه كلما ارتفعت نسبة التمدن إلا وارتفعت نسبة الأمية، خاصة في صفوف الإناث، ويمكن تفسير ذلك بمجموعة من العوامل خاصة منها العادات والتقاليد والأفكار السائدة في المجتمع التي ترى عيباً في تمدن الفتاة إضافة إلى بعد المساكن عن المدرسة.

4- موارد ترابية اقتصادية متنوعة تنتظر التثمين والتطوير

إن الهدف من دراسة الأنشطة الاقتصادية هو المعرفة الدقيقة والوقوف على أشكال تثمين وتدير الموارد وواقع الأنشطة الاقتصادية لكي نبرز المؤهلات وتتضح لنا العوائق التي تخص كل نشاط على حدة وأخذها بعين الاعتبار بالنسبة لأي إستراتيجية تنموية. لأنها تتوفر على موارد اقتصادية واعدة ومتنوعة بإمكانها تحقيق النمو الاقتصادي للسكان وتحقيق التنمية المحلية.

1-4- الفلاحة كنشاط رئيسي بين الامكانات والاكراهات

تعتمد الجماعات القروية المدروسة شأنها شأن أغلب المناطق المغربية القروية في اقتصادها على النشاط الفلاحي بالدرجة الأولى، وذلك لأن الفلاحة بهذه المنطقة تمثل القاعدة الأساسية للحياة الاقتصادية والنشاط الرئيسي للسكان، وكذا مصدر غني ودعامة أساسية للتنمية.

لقد ظل مجال منطقة سايس ذي طابع فلاحي تخصص في الرعي وزراعة الحبوب، إلى أن أدخل الاستعمار عليها فلاحة عصرية تسويقية، وغير أن هذا المجال يشهد في السنين الأخيرة تحولات مجالية بارزة متأثرة خاصة بالتقلبات المناخية



والتي مست بالأساس البنية العقارية والأساليب والتقنيات الزراعية، وكذا السقي والإنتاج وحتى كذلك العلاقات الاجتماعية للإنتاج والتشكيلة الاجتماعية القروية، ورغم كل هذا تظل نسبة الأراضي الصالحة الزراعية بالجماعتين جد مهمة.

غير أن تقديرات الأراضي المسقية بجماعة أولاد الطيب تصل إلى 560 هكتار، أما جماعة عين الشقف فتصل المساحة المسقية بها إلى حوالي 1746 هكتار، وهذا ما يدل على أن أغلب المساحات الأرضية السائدة بالجماعتين معاهي من نوع الأراضي البورية والتي تعتمد على التساقطات المطرية، وهذا ما جعل الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الانتظام، وهذا ما يوضحه لنا الجدول أسفله.

جدول رقم 2: توزيع استعمال الأرض بالجماعتين القرويتين.

الجماعة	المساحة الصالحة للزراعة	أراضي بورية	أراضي مسقية	أراضي رعوية	غابة
أولاد الطيب	6185	5625	560	800	-
عين الشقف	14490	10037	1746	2643	58,56

المصدر: مونوغرافية الجماعتين الترابيتين 2023

يعرف النظام العقاري تنوعا داخل الجماعتين المدروستين، غير أن سكان هذين الجماعتين القرويتين يعتبران من القبائل التي منحت لها أراضي فلاحية حول مدينة فاس من طرف الحسن الأول وذلك لاستغلالها مقابل الخدمة العسكرية عند الحاجة لذلك، أما في أوقات السلم فهم مزارعون.

يعتمد أغلب السكان منطقة سايس على القطاع الفلاحي. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 56786 هكتار وهي مساحة مهمة لكن تعاني من مشكل التجزئ الكبير نتيجة للتقسيم المستمر للملكية الواحدة بسبب توارث التي تزداد مع تعاقب الأجيال لتصل إلى ملكيات مجهرية تعوق التطور الفلاحي بالمنطقة. إذ يلاحظ هيمنة غراسة الأشجار المثمرة وزراعة الحبوب على المساحة الفلاحية.

نظرا للمناخ السائد بالمجال مع وجود أثرية ملائمة والاستفادة من مشاريع التشجير فإن المغروسات تمتد على نطاق واسع بحيث تغطي أشجار الزيتون 3682 هكتار. أما زراعة الحبوب فهي بدورها جد مهمة، في حين تبقى باقي الزراعات الأخرى أقل أهمية. وعموما فالقطاع الفلاحي لا يزال يرتبط بنسبة كبيرة بالتساقطات المطرية.

كما يعتمد أغلب السكان منطقة سايس على النشاط التكميلي تربية الماشية فهو وافر ومتنوع من القطعان. ومن شأن تطويره وتثمينه أن يساهم بشكل فعال في دعم المسلسل التنموي محليا¹، إذ يلعب نشاط تربية الماشية الذي يأتي من حيث الأهمية بعد الإنتاج النباتي دورا هاما وقويا في اقتصاد المجال المدروس من حيث إسهامه في تمويل أنشطة الاستغلال الفلاحي.

غير أن موقع الجماعتين بالقرب من السوء الاستهلاكية الضخمة كفاس مكناس يحفز العديد من الحيازات إلى العناية بتربية الماشية من أجل التسويق بعد التسمين أو من أجل بيع الحليب. وفي هذا السياق عرفت تربية الماشية عموما تحولات نوعية تتمثل أساسا في تراجع الرعي المتنقل عبر المراعي الطبيعية والتحول إلى التدخيل داخل الحيازة والتسمين داخل الاصطبلات، ولعل العوامل التي ساهمت في هذا التحول ترجع إلى تدهور المراعي وارتفاع الكثافة السكانية والضغط على الأراضي الفلاحية.

¹ - أحمد موسى، الموارد الترابية والتنمية المحلية ببلاد المنزل (اقلي مصفرو)، دفا تر جغرافية - العدد السادس، جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب كلية الآداب ظهر المهرز - فاس، 2009. ص. 32.

4-2- الأنشطة غير الفلاحية بالمجال المدروس

يوفر المجال القروي المدروس لمدينة فاس إمكانيات هائلة لاستقبال المقاولات الصغرى والمتوسطة وكذا التخفيف من الثقل الصناعي المتمركز داخل الحيز الحضري لفاس والتعدد الكبير الذي يلاحظ في الأنشطة التجارية والخدماتية، ونظرا لهذا الضغط المهول الذي عرفته المدينة تحولت الأنظار واتجهت نحو البحث عن البديل، وذلك في الهامش الحضري للمدينة وباعتباره احتياطي عقاري جد مهم، واعتبار المجال القروي بشكل إطار للحياة وبالتالي فهذا المجال متاع له قيمة وموارد ومداخل ويولد اقتصاديات خارجية¹، إذ أصبح الوسط القروي مجالا لاستقرار عدد من الأفراد يمارسون أنشطة غير فلاحية وذلك بالنظر إلى سهولة المواصلات وعامل القرب إضافة إلى توفير اليد العاملة واقتناء المحل أو البقعة الأرضية بثمن جد مناسب إلى جانب الامتيازات الضريبية، بحيث تساهم الأنشطة غير الفلاحية في خلق التنمية المحلية وفي إدخال تحولات على اقتصاد الجماعتين المدروستين، كما أن تمركز هذه الأنشطة يؤدي إلى تلاشي للمظاهر الريفية بشكل تدريجي مقابل بروز المظاهر الحضرية.

لقد شهد مركز الجماعتين المدروستين أولاد الطيب وعين الشقف تحولات جذرية من حيث مكوناته، فقد أضحي مستقبلا لبعض الأنشطة الصناعية بسبب توفر بعض الظروف المواتية لذلك كالضغط الذي أصبحت تعرفه مدينة فاس، وتوفر بعض التجهيزات الضرورية كالماء والكهرباء... كل هذا سمح بظهور مجموعة من الوحدات الصناعية والذي سيجعلها قطب تنمية للجماعتين من خلال المداخل التي ستحصل عليها أولا وتثبيت السكان النشطين وجلب فئة جديدة من جهة ثانية². ولعل أهم الوحدات الصناعية المتركزة بالجماعتين القرويتين أولاد الطيب وعين الشقف، تتمثل في صناعة الإسمنت والزخارف الجبسية والسبائك الحديدية وصناعة الألومنيوم والنجارة والأكياس البلاستيكية... إضافة إلى الأنشطة الحرفية التي تتم في المنازل بحيث يتمحور حول الأزرار الحريرية، والخياطة وتطريز الملابس والشرابيل.

تحتل الصناعة التقليدية مكانة مهمة بالجماعة كمورد تراقي يبرز خصوصيات الساكنة المحلية، فالجماعة تزخر بمجموعة من الحرفيين المبدعين في الصناعة التقليدية والذين يصنعون أواني تفيدهم في حياتهم اليومية أو يسوقونها لسد حاجياتهم وتتمثل هذه المصنوعات في (السلل، الفخار، الخياطة التقليدية، الجلباب...) والتي تصنع من مواد أولية محلية (كالدوم، القصب، الحلفاء، الصوف، الطين...) إلا أن هذا القطاع لم يحضى بأي اهتمام ويعاني من إكراهات متعددة تزيد مع تراجع المزاوئين للحرف جراء كبرهم في السن دون تعليم الفئة الشابة التي تنظر إلى هذه الأشياء بسخرية الشيء الذي سيجعل منه اندثار هذا الفن الموروث لذا يجب رد الاعتبار لهذه الصناعة عن طريق تكوين الصناع وتثمين مختلف المنتوجات الحرفية لكي تساهم في تحقيق التنمية.

انطلاقا من التشخيص الاستراتيجي للمجال المدروس يمكن تعبئة نموذج AFOM، الذي يعتمد أساسا على تحديد نقاط القوة ونقط الضعف وما يشكل تهديدا وكذا فرصا على الشكل التالي:

مواطن القوة (ATOUTS)	مواطن الضعف (Faiblesses)
- موقع جغرافي القرب من قطب سياحي كبير فاس	- ضعف البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية
- وسهولة المواصلات تواجد المطار الدولي فاس سايس	- تراجع الصناعة التقليدية واقتصارها على العمل فقط في البيت
- موقع استراتيجي يوجد بالقرب من الطريق الوطنية الرابطة بين فاس وإيفران والطريق السيار الرابطة بين فاس والرباط.	- غياب مهرجانات ومواسم تعطي شهرة للمنطقة
- معمار قروي تقليدي غني ومتنوع	- قلة الوعي بأهمية الموارد التراثية مثل الصبار في تحقيق التنمية

¹ - Bodiun(R) 1979, Economie et aménagement de l'espace rural, P.U.F. Paris, P.P : 9 et 10.

² - بوشنى الخزان، ماجدة صواب، تمدين ضاحية مدينة فاس، حالة أولاد الطيب بحث لنيل شهادة استكمال الدروس، 1993، ص 18.

- تراجع الموارد المائية وبالتالي المساحات المسقية - سيادة القانون الجماعي للأراضي - البطالة، الأمية، التهميش الاجتماعي خاصة المرأة - غياب التضامن والتعاون بين مختلف القطاعات المعنية بالتدبير، ضعف التأطير والتنظيم	- مشاهد وثروات بيئية متنوعة ذات قيمة إيكولوجية غاية، أودية وعيون والسد الثلي مهاز. - موارد ترابية ذات خصوصية محلية (الزيتون، اللوز، التين...) - صناعة تقليدية متميزة (صناعة الفخار صناعة المنتجات النباتية) وعادات وتقاليد محلية متميزة وفريدة
المهددات (Menaces)	الفرص (opportunités)
- تراجع الموارد المائية بفعل توالي سنوات الجفاف وتدهور الغطاء النباتي - انتشار السكن على حساب الأراضي الصالحة للزراعة - ضعف مستوى التدبير وغياب النظرة الإستراتيجية المستقبلية - التخوف من اندثار بعض الموروثات الثقافية كالتقاليد والأعراف والمهارات وتراجع المعمار القروي التقليدي أمام اكتساح المعمار العصري - عدم إشراك السكان في البرامج المتعلقة بوسطها عيشهم، ونظرة قطاعية في كل المجالات وغياب التشاور والتشارك.	- إمكانيات سياحية مهمة تتجلى في المنتزه الوطني لعين الشقف والمنتزه الترفيبي لضاية سد المهاز بأولاد الطيب - موارد ترابية متنوعة لازالت راقدة وغير مستغلة (ذاكرة جماعية، عادات وتقاليد محلية...) - وجود مطار دولي على أرضية المجال المدروس وغاية مؤهلة سياحيا لا تبعد عن فاس سوى بـ 2 إلى 3 كلمترات - تطوير السياحة القروية (مسارات سياحية، ومحلات ترفيهية) - بداية تعبئة الفاعلين للتنمية الترابية حول خطوة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

II- الفاعلون داخل الإطار الترابي ورهانات الحكامة الترابية

تتطلب الحكامة المحلية وتدبير الموارد الترابية استحضار الفاعلين داخل الإطار الترابي، وإبراز الدور الذي يقومون به في تدبير الموارد الترابية كل حسب مجالات تدخله ومساهمته. فإذا كان الحديث سابقا يركز على تدخلات الدولة باعتبارها المسؤولة بالدرجة الأولى على مختلف قضايا التي تهم الساكنة، فإن ذلك لم يعد ينطبق على الوقت الراهن نظرا لتعدد الفاعلين.

1- الدولة وهيكلها الإداري فاعل أساسي في التنمية

تتجلى أهمية الدولة فيما يخص التنظيم الترابي للمجال في مراقبة وتسيير الشؤون الإدارية والاقتصادية بالجماعة، وذلك من خلال المصالح الخارجية التابعة للقطاعات الوزارية التي تتوخى تنمية الموارد، واستغلال كل الطاقات والإمكانات المتاحة وتسخيرها لخدمة الساكنة المحلية. فهي تتولى مهام توجيه ووضع استراتيجيات تنموية شمولية. يأتي هذا الدور انطلاقا من كونها تشكل الفاعل الرئيسي بالمنطقة تمتلك السلطات والموارد الضرورية لتحريك عجلة التنمية المحلية منذ مرحلة الاستقلال¹.

وتتكلف الدولة بمراقبة تسيير الشؤون الإدارية والاقتصادية بهذه المناطق وذلك بواسطة مؤسساتها المختلفة من أجل تنمية مختلف الموارد واستغلال كل الطاقات وتسخيرها لخدمة السكان، فهي تتولى توجيه وتنفيذ سياسة التنمية².

¹ - محمد أزياش، الموارد الترابية ورهان تحقيق التنمية المحلية بإقليم جرسيف : نموذج الجماعة القروية بركين، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب جامعة سيدي محمد بن عبد الله سايس فاس. 2014، ص، ص59، 60.

² - علال الزروالي، مجلة كلية الآداب وجدة، الريف الشرقي: الإمكانيات وسبل بعض القطاعات المتأزمة (إقليم الناظور)، جامعة محمد الخامس منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية رقم 27. العدد 7، 1999، ص 97.

ووضع المنظور الشمولي للتنمية لكونها الفاعل الرئيسي لهذه السياسة الإرادية، فهي من يحتكر السلطات والموارد الضرورية لإنعاش سياسة إعداد التراب، وهي من يحدد أهداف التنمية وطبيعة استعمال المجال.

وفي هذا الإطار جاء تدخل الدولة في المجال المدروس، في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسوسيوثقافية سواء تعلق الأمر بالتعليم أو بالصحة أو بالتجهيزات الطرقية من أجل فك العزلة وكذا تعميم الماء الصالح للشرب والكهرباء إضافة لإنجاز بحيرة السدود عبر مجموعة من البرامج، وذلك من أجل تنمية تحقيق تنمية شاملة.

2- الجماعات المحلية أداة فاعلة في التنمية المحلية

تعتبر الجماعة المحلية فاعلا مهما في المجال، وتدخل أساسا في ميدان تحسين ظروف عيش السكان وبصفة غير مباشرة في الفلاحة، وتسعى هذه الجماعات اليوم إلى ترشيد ثرواتها لاسيما وأنها تشكل القسم الكبير من مداخيلها، لكن هذه المبادرات تظل محدودة وتحتاج إلى نفس ومشجع جديدين، ويتمثل ذلك في المنتخبين الذين يجب أن يكونوا في مستوى التحديات المطروحة عليهم وبرمجه تخطيطات عمل ومناهج جديدة لتحريك الآليات المحلية¹.

وتقوم الجماعات المحلية بعدة اختصاصات ذاتية وأخرى تنقلها إليها الدولة. فالمجلس الجماعي يكلف عن طريق الرئيس بإعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي تحدد فيه الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات، ويتكلف بمسألة التعمير وإعداد التراب، والمرافق والتجهيزات العمومية المحلية، النقل العمومي الحضري، الوقاية الصحية والنظافة البيئية، التجهيزات والأعمال الاجتماعية والثقافية، التقرير في أعمال الشراكة والتعاون.

تعتبر خاصيات المجال وليدة مجموعة متألفة من القرارات التي يتخذها السكان والإدارة والسلطات، وتحمل الجماعات المحلية مسؤوليات متعددة في الهيئة القروية إلى جانب الإدارات والمصالح العمومية والجمعيات التطوعية والمهنية².

لذلك لابد من البحث عن بدائل للتمويل، والدخول في شراكة مع السكان ومنظمات المجتمع المدني، والنخبة الاقتصادية المحلية، لذلك فهم في حاجة إلى التوجيه والمراقبة منحهما استقلال كافيا لاتخاذ القرار حتى تتولى القيام بالتأطير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري وتقريب التجهيزات والخدمات من المواطن، إضافة إلى منتخبين ذوي كفاءة وتكوين وثقافة سياسية غيورين على تنمية جماعتهم الترابية.

3- المجتمع المدني شريك حقيقي لحكامة جيدة

تعتبر الجمعيات من أهم ركائز المجتمع المدني بالمغرب، وذلك راجع بالأساس إلى الدور الفعال الذي تلعبه في الحياة الاجتماعية والإقتصادية والثقافية لمختلف الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية، ويعتبر تزايد هذه المنظمات وتطور تقنياتها ترجمة واضحة لأهمية دورها. يمكن القول بأن الجمعيات أصبحت بمثابة رهان لتلبية الحاجيات الاجتماعية وبروز تدعيم المجتمع المدني مستقل ومسؤول يشارك بكامل الفعالية في التنمية. وتعرف الجمعية حسب التعريف الفرنسي والذي اعتمدته قانون 1901 هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم لغاية عبر تحقيق الربح، وتقتضي الجمعية وجود علاقة قانونية بين الشركاء وهدفا مشتركا يتم العمل على تحقيقه³.

¹ - علال الزروالي، نفس المرجع السابق، 1999، ص 98.

² - 1979, p 139. R : Economie et aménagement de l'espace rural, l'économiste. PUF, Paris – Badouin.

³ - يونس بوعبيد، الفلاحة والتنمية القروية بجماعة ازغوية، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل كلية الآداب القنيطرة. 2009، ص 65.

فالمجال المدروس يضم شبكة متنوعة من الجمعيات التي تنشط في عدد كبير من المجالات، وهي تعتبر بمثابة أداة للتنمية المحلية، حيث عرف دور هذه الجمعيات تطوراً ملحوظاً في السنين الأخيرة، حيث تعمل هذه الأخيرة في إطار شراكة مع العديد من المنظمات الغير حكومية ومع الهيئات الوطنية، وما يعطيها أهمية لهذه المنظمات هو طريقة اشتغالها، فهي أصبحت تلعب دوراً مهماً كفاعل تنموي بمختلف القطاعات والمجالات، وهذا ما ساعد على بروز خطاب متطور حول الحركة الجمعوية، يركز على العمل عن قرب والشراكة التي تحدد حقوق وواجبات كل طرف.

تمثل هذه الجمعيات إحدى أشكال التنظيم الاجتماعي، فهي تملك ثقافة قانونية في مجال الربط بينها وبين الجماعات المحلية من أجل قضاء مصالح السكان. إلا أن معظم الجمعيات تواجه عدة صعوبات مرتبطة أساساً بضعف الدعم المالي، إضافة إلى ضعف المستوى الثقافي والجمعوي لبعض المؤطرين من أجل توعية الساكنة بأهمية العمل الجمعوي في تسيير وتدبير الشأن المحلي.

III- الحكامة وإستراتيجية تدبير الموارد الترابية

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أحد معايير الحكامة الترابية، إذ تقاس حكمة التدابير المتخذة من طرف الدولة والحكومات بمدى اعتمادها على استراتيجيات ومخططات بعيدة المدى تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة. فانبثاقاً من الإمكانيات التي تزخر بها منطقة سايس وخاصة الجماعتين أولاد الطيب وعين شقف، وبناء على الإكراهات التي تعاني منها، يمكن تصور وبلورة إستراتيجية للتنمين كل الموارد والإمكانات التي تزخر بها وتحقيق تنمية محلية مستدامة.

1- المحافظة على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها

تلعب الموارد المائية دور المحدد الرئيسي للتنمية بكل مكوناتها، ولهذا فإن ترشيد تدبيرها يعتبر أمراً حيوياً، خصوصاً وأن ندرة هذه الموارد على المدى المتوسط والبعيد أمر وارد ذلك أن الموارد المائية المتجددة تقدر بـ 29 مليار متر مكعب في السنة أي ما يعادل 1000 متر مكعب لكل نسمة في السنة، أما التي يمكن استغلالها تقنيا واقتصادياً فهي لا تتعدى 21 مليار متر مكعب في السنة أي بنسبة 830 متر مكعب لكل نسمة في السنة. غير أن هذه الثروة المائية ستعرف تراجعاً بسبب التساقطات غير المنتظمة والتدبير غير المعقلن للإمكانيات المائية¹.

وعلى الرغم من أهمية السياسة المائية المتبعة والمجهودات المبذولة في ميدان الإعداد المائي على الصعيد الوطني، فإن منطقة سايس لا تزال تعاني نقصاً حاداً فيما يخص تعبئة الموارد المائية مما يفرض إعادة النظر في هذه المسألة خصوصاً وأن المنطقة تتوفر على أودية وأنهار وعيون مائية مهمة، يندرج المجال المدروس ضمن المناطق المنتجة للموارد المائية وغير مستغلة لمواردها المائية. وهذا ما يجعل الساكنة والقطاع الفلاحي مرهونة بحجم التساقطات المطرية، وانبثاقاً من هذا يجب:

- حماية الموارد المائية السطحية والجوفية من التلوث باتخاذ التدابير الوقائية ومراقبة مجاري المياه، ومحاربة تلوث الأودية خاصة واد واد عين الشقف انبثاقاً من مدينة فاس، نظراً لما يشكله ذلك من خطورة على المجال الفلاحي والإنساني.
- التخلي عن تقنيات السقي التقليدية (السقي بالغمر) والتي تؤدي إلى هدر كبير للمياه وتعويضها بتقنيات حديثة (السقي بالتنقيط).

- تهيئة التجمعات السكانية وتجهيزها بشبكات التطهير السائل، وتقنين استعمال الأدوية والأسمدة الكيماوية للحد من ظاهرة تلوث الفرشة المائية الباطنية.

¹ - جمال خلوق، التدبير الترابي: واقع الحال وطلب التنمية، مكتبة الرشاد، سطات. 2009، ص 58.

- إصلاح شبكات الري وبناء قنوات تصريف أخرى للحد من الفيضانات وإعداد وتهيئة المنابع المائية وصيانتها.
إن هذه التدابير الهادفة إلى الحد من نقص الموارد المائية المحلية وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة يتطلب تجنيد مختلف الفاعلين بالجماعة وبشراكة مع الجماعات المعنية وتعبئة الوسائل المادية والبشرية.

2- تهمين الموارد الترابية وترشيد استغلالها آلية لتحقيق التنمية المحلية

تقتضي التنمية الترابية البحث عن مرتكزات جديدة للتنمية والتي من بينها الموارد الترابية الراقدة وذلك باعتبارها عنصر قوة للمجالات التي تختزن رصيذا متنوعا وغنيا منها، وهي طاقة راقدة لازالت غير مستغلة بعد الاستغلال المناسب لها، لذلك فإن أية إستراتيجية للتنمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تعبئة وتهمين الموارد المتاحة بالمجال والأكثر قدرة بخصوصيتها المحلية وقيمتها التاريخية والفنية على بناء الحيز الترابي وتحقيق الاندماج الإيجابي عبر مختلف المستويات¹.
تعتبر منطقة سايس من المناطق التي تختزن العديد من الطاقات والموارد الكامنة، والتي بإمكان إعدادها واستغلالها استغلالا جيدا أن يحول هذه المنطقة إلى مجال قادر على تحريك دينامية التنمية، وهذا الأمر هو الذي يؤهلها لأن تحمل مجموعة من المشاريع التنموية الجزئية التي يمكنها أن تساهم في تدير الخيز الترابي الشمولي والمستديم، هذا مع مراعاة بعد الاستدامة وذلك باعتباره مسألة أساسية لتحقيق التنمية بمفهومها الشمولي، فتعبئة الموارد الترابية نابعة بالأساس من أجل تخفيف الضغط وإيقاف مسلسل تدهور مختلف هذه الموارد، وتجنب ما يمكن أن يترتب عن ذلك من مخاطر على مستقبل التنمية بالمنطقة، الأمر الذي بات يتطلب إرساء قواعد سليمة لاستغلال وحماية وتنمية الموارد الترابية المتاحة بالمنطقة وذلك باعتبارها ملك للبشرية جمعاء، والتي من شأن تديرها وتعبئتها وتنميتها وفق مقاربة تنموية مندمجة أن تضع قطاع التنمية المحلية في مساره الحقيقي.

3- النهوض بالقطاعات الاقتصادية وتطويرها لتحقيق التنمية المحلية

إن ارتفاع البطالة والفقر داخل المجال المدروس ما هو إلا نتيجة لغياب أنشطة اقتصادية مهمة وقادرة على خلق فرص الشغل. ولتحقيق التنمية بالمنطقة يبقى رهين بتأهيل القطاعات الاقتصادية داخل الجماعتين وذلك لكونهما تتوفر على موارد ترابية متنوعة ولهما خصوصيات متميزة وما تختزنه من موروث ثقافي ومهارات محلية.

3-1- تنمية القطاع الفلاحي ركيزة أساسية للتنمية المحلية

يعتبر النشاط الفلاحي النشاط الرئيسي لساكنة المنطقة، لذلك يجب دعمه وتأهيله ليستجيب لحاجيات السكان من خلال التركيز على الإمكانيات الطبيعية والبشرية عن طريق تبني سياسة قائمة على التشاور والتشارك من طرف كل المتدخلين بالقطاع لجلب الاستثمارات ودعم الفلاحين سواء في الإنتاج الزراعي أو تربية الماشية. تعتبر الزراعة العنصر الأساسي في إستراتيجية التنمية الفلاحية إلا أن الجماعتين تعاني من انخفاض الإنتاج الزراعي. وأمام هذا الوضع، فالرفع من الإنتاج الزراعي، يجب إدراجه ضمن إستراتيجية تنموية تكون غايتها الأولى والأساسية، الرفع من المردودية وتحسين وضعية المزارعين. ومن هنا لا يمكن تحقيق التنمية المندمجة في هذا القطاع وتهمينه إلا باتخاذ التدابير التالية:

- إرشاد الفلاحين في الميدان الفلاحي وحماية الأراضي الزراعية من كل أشكال التدهور والتبدير عن طريق تشجيع السقي وتوسيع مساحة الأراضي المسقية.

¹ - حكيم بن عاشور، المشروع الترابي نحو قطب اقتصاد التراث مولاي ادريس زرهور، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الاداب ظهر المهرارز فاس، 2008، ص 94.

- إدخال بدور جديدة ذات مردودية وجودة عالية والعمل على إدخال التقنيات الفلاحية العصرية من أجل تحسين الإنتاج وبالتالي رفع مستوى عيش الفلاح.

- العمل على تمكين صغار الفلاحين والشباب من تكوين فلاحين يساهمون في التطورات التكنولوجية الحديثة في المجال الزراعي.

- تحسين محيط الاستغلالية بإنجاز التجهيزات والمرافق الأساسية وتعميم شبكاتي الماء والكهرباء، وهيكل الدواوير لتحسين ظروف عيش السكان تثبيتهم والتخفيف من الهجرة وخلق دينامية اقتصادية واجتماعية¹.

- حل مشكل الأراضي المجزئة ومحاولة التفكير في تجميع الأراضي عن طريق المبادلة بين الفلاحين قصد توسيع حجم الأراضي ، بالإضافة إدخال أساليب متطورة وتقنيات عصرية بهدف الرفع من المنتوج، وضرورة استغلال مياه السدود في السقي وذلك للمساهمة والزيادة في إنتاج الخضروات حتى يتسنى للسكان تحقيق اكتفاءهم الذاتي وتزويد الأسواق المحلية المجاورة بهذه المنتوجات.

- تثمين غراسية الأشجار المثمرة للاستفادة من مؤهلات المنطقة لكونها فرع أساسي في تنمية القطاع الفلاحي وذلك المنطقة ذات طبيعة تضاريسية سهلية ومناخ ملائم، تتيح إمكانية الغراسية خاصة أشجار الزيتون التي تعرفها المنطقة منذ القديم إضافة إلى بعض الأشجار الأخرى كشجر اللوز والحوامض والبرقوق والتين... ويمكن لهذه الأشجار أن تلعب دورا هاما في التنمية المستقبلية للحيز الترابي، لذلك يجب الرفع من هذه الغراسية وتكثيفها وتحسين إنتاجيتها وإدخال وسائل جديدة لتثمينها والحفاظ عليها، وكذا إنشاء وحدات تحويلية عصرية لتحسين جودتها والرفع من المردودية.

ولتطوير وتثمين هذا القطاع لابد من كل الفاعلين مضاعفة الجهود من أجل التغلب على الإكراهات التي تعترض تطوير هذا القطاع وتحسين إنتاجيته ورفع مردوديته الاقتصادية، وذلك في إطار عمل منظم ومستديم يأخذ بعين الاعتبار المؤهلات الأساسية للمنطقة. ومن التدابير التي يجب اتخاذها لتدعيم هذا النشاط والحفاظ على هذه الثروة الحيوانية والنهوض بها نقترح ما يلي:

- إنشاء مصلحة بيطرية للإشراف على المراقبة لقطعان الماشية وتحسين نسلها والمراقبة الصحية عبر تقديم المساعدات والنصائح والإرشادات للمربين ومحاربة الأمراض إضافة إلى تحسين النسل بإدخال أصناف جديدة ذات مردودية عالية.

- خلق مراكز للحليب عبر عدة نقط لجمع الحليب من أجل تحسين مستوى عيش الفلاح وتشجيعهم على تطوير وتحسين ظروف تربيتهم.

- تأسيس تعاونيات وجمعيات تهتم بتربية الماشية وتوفير الأعلاف والكأ لمربيها بأئمنة مناسبة وتقديم لهم المساعدة خاصة في الأدوية. والاعتماد على الطرق العصرية مما يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج.

3-2- تثمين ورد الاعتبار لقطاع الصناعة التقليدية

يعتبر هذا القطاع أحد الركائز الأساسية للحفاظ على أصالتها وهويتها العريقة، فهو يشكل بذلك أهمية اقتصادية لما يوفره هذا القطاع من فرص الشغل، إضافة إلى تلبية الحاجيات الأساسية للأسرة، كما تساهم مختلف الصناعات التقليدية التي تتوفر عليها المنطقة في الدفع بعجلة الاقتصاد للمنطقة ، وتوفير فرص شغل لأبناء المنطقة خاصة أن تعدد

¹ - عبد الرحيم فراح، نفس المرجع السابق، 2006، ص 375.

هذه الصناعات التقليدية يساهم لا محالة في إغناء الإرث المحلي وإعطاء صورة من خلال المنتجات التي يقدمها الصانع المحلي لإرضاء مختلف زبائنه.

بغض النظر عما توفره هذه الصناعات التقليدية، فواقع الحال لهذه الأخيرة يعرف جملة من المشاكل نتجت عن تراكم سوء التدبير وقلة الإمكانيات لدى الصانع التقليدي وغياب الدعم لفائدة هؤلاء وغيرها من المشاكل الأخرى، لهذا وجب العمل على تثمين وتنظيم هذا المنتج التقليدي المحلي يجب تعزيز المهارات الحرفية للساكنة المحلية بغية الرفع من إنتاجيته وبالتالي توفير فرص إضافية للشغل.

تعتبر الصناعة التقليدية بمثابة إرث الأجيال القادمة لهذا يجب محاولة النهوض به خاصة وأن المنطقة تتوفر على مواد أولية ونباتية مهمة تساهم في دعمه لدى يجب العمل على:

- يجب التركيز على رد الاعتبار للحرف وتشجيعها في مختلف جهات المنطقة، قصد تثمينها ودعم تنافسيتها وتقوية جاذبيتها للسياح، والمحافظة على بعض التقاليد لضمان استمرار الهوية الثقافية...

- العمل على إنشاء مراكز للتكوين المهني لتعليم الطرز والخياطة خاصة للمرأة و إنشاء تعاونيات خاصة في مجال النسيج.

- تشجيع وتحفيز الصانع التقليديين وتوفير حماية وضمان تسويق منتوجاتهم والعمل على تحسين البنيات التحتية لتسهيل تسويق المنتوجات المحلية. وإحداث معارض للتعريف وعرض المنتجات المحلية وتقديم مساعدات للتعاونيات الحرفية.

3-3- تقوية جاذبية المجال للاستثمارات

يشكل النشاط السياحي حلقة أساسية في تنمية المجال، نظرا لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من مؤهلات تخدم هذا القطاع وتمكن من تنويع النشاط السياحي طوال السنة، وبهذا الخصوص يشترط تثمين هذه المؤهلات وذلك عن طريق خلق مشاريع يمكن من خلالها تنشيط سوق الشغل محليا عن طريق خلق شروط مهمة لتثمين المنتوجات الفلاحية والحرفية المحلية وبعث التراث المحلي وتفعيل مختلف مقوماته في أفق المحافظة على الهوية المتميزة للمنطقة وذلك من أجل تحسين مردودية وجودة المنتوجات المحلية، وتحسين مستوى عيش الساكنة.

عموما فتنمية السياحة تحتاج لجهود مهمة وجبارة، عبر تدخلات كل من القطاع العام والخاص وكذا فاعلية المجتمع المدني إضافة إلى التشجيع والتحسيس بأهمية الاستثمار في هذا القطاع الاقتصادي، كما يجب كذلك أولا وقبل كل شيء إبراز خصوصيات المنتج السياحي والتعريف به محليا ودوليا،

إن تحقيق برامج التنمية المستدامة يستدعي تقوية المنطقة من أجل استقطاب استثمارات ومشاريع مهيكلية، الشيء الذي يستدعي بالضرورة توفير الشروط اللازمة لذلك، ومن أوليات هذه الشروط تطوير التجهيزات الأساسية والبنية التحتية، بحيث لا يخفى على أحد الدور الاستراتيجي الذي تلعبه هذه الأخيرة في مجال تحقيق التنمية، فإلى جانب كونها تعمل على فك العزلة عن المناطق المعزولة فهي تعمل كذلك على الرفع من جاذبية التراب المحلي وتوفير المناخ الملائم لإنعاش الاستثمار وخلق فرص جديدة للشغل، غير أن التنمية المحلية تقتضي تنفيذ مشاريع مهيكلية قادرة على خلق فرص الشغل وتحقيق دينامية اقتصادية كفيلة بالرفع من مستوى معيشة الساكنة.

غير أنه ومن أجل تنمية هذا القطاع ينبغي وضع رزمة من التدابير الاستراتيجية من أجل إنعاش هذا القطاع ومساهمة في التنمية المحلية ولعل أهمها:

- تدعيم السياحة الخضراء خاصة السياحة القروية وذلك بتقوية البنيات الإيوائية في فنادق ومطاعم.

- خلق مراكز ومنزهات للاستراحة تكون بمثابة مرآة للمجال إضافة إلى خلق من نفس الوقت أماكن لتصريف المنتوجات السياحية والتقليدية.

- إنشاء مسار سياحي قصد منح الفرصة للسياح للإطلاع على المؤهلات التي يزخر بها سهل سايس.

- خلق مواسم متميزة تندرج في الديمومة ومن خلالها يتم التعرف على مؤهلات المنطقة من عادات وتقاليد ومصنوعات تقليدية محلية.

خاتمة

انطلاقاً من محاولة ملائمة واقع تدبير الموارد المحلية بالمجال المدروس ومدى نجاعة حكامته تدخلات مختلف الفاعلين فيه، يتبين أن المجال يتميز بتنوع موارد الترابية، إلا أنها تتميز بهشاشتها، فتتمثل الموارد الترابية بمنطقة سايس عموماً والجماعتين الترابيتين خصوصاً وتحقيق التنمية المحلية، رهين بتعزيز وصيانة الثروات المحلية مع ضمان استدامتها، وتحسين إطار الحياة العامة للسكان وتحقيق النجاعة الاقتصادية والرفق الاجتماعي، والبحث مرتكزات جديدة للتنمية قوامها تعبئة كل الموارد الترابية وترشيد استغلالها. والتي تفرض وبالحاح اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تثمينها وتعبئتها بالطرق المثلى، حيث بإمكانها أن تشكل دعامة أساسية للتنمية المحلية وذلك في إطار رؤية مستديمة تجعل نصب أعينها تحقيق الرفق للسكان سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

لتحقيق التنمية الترابية بالمنطقة يجب نهج إستراتيجية تركيبيّة مركزة على إقرار التوازنات السوسيو اقتصادية المحلية، مع الاستغلال الأمثل والناجح لمختلف الإمكانيات والموارد المتاحة بالمجال سواء الظاهرة منها والكامنة ويستحسن تدبيرها في إطار تكامل تنموي منسجم ويحافظ على الهوية المحلية.

إن التنمية الترابية رهينة بالبرامج والمشاريع التي سيتم إعدادها وانجازها من طرف مختلف الفاعلين المحليين وذلك في إطار تشاركي، ويجب العمل على جعل هذه المشاريع رافعة حقيقية للتنمية المحلية في إطار رؤية مستدامة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى تطوير آليات دعم الأنشطة الاقتصادية والارتقاء بها، والانخراط الإيجابي في تفعيل الحكامة الجيدة في بعدها المحلي.

البيبلوغرافيا

- امحمد موساوي، الموارد الترابية والتنمية المحلية ببلاد المنزل (إقليم صفرو)، دفا تر جغرافية، العدد السادس، جمعية الباحثين الجغرافيين الشباب كلية الآداب ظهر المهرز-فاس. 2009.

- جمال خلوق، التدبير الترابي: واقع الحال وطلب التنمية، مكتبة الرشاد، سطات. 2009.

- حكيم بن عاشور، المشروع الترابي نحو قطب اقتصاد التراث مولاي ادريس زرهور، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب ظهر المهرز فاس. 2008.

- محمد أزياش، الموارد الترابية ورهان تحقيق التنمية المحلية بإقليم جرسيف: نموذج الجماعة القروية بركين، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، كلية الآداب جامعة سيدي محمد بن عبد الله سايس فاس. 2014.

- محمد حمجيق، الموارد الترابية والتنمية المحلية بإقليم الحسيمة، مجلة دفا تر جغرافية، العدد 6، الموارد الترابية والبيئة والتنمية، كلية الآداب ظهر المهرز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله. 2006.

- عبد الرحيم فراح، إعداد المجال والتنمية المحلية بضاحية فاس الجنوبية، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب القنيطرة. 2006.

- علال الزروالي، مجلة كلية الآداب وجدة، الريف الشرقي: الإمكانيات وسبل بعض القطاعات المتأزمة (إقليم الناظور)، جامعة محمد الخامس منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية رقم 27. العدد 7. 1999.
- سالم الساهل، تصورات عن المجتمع المدني والمجتمع السياسي بالمغرب، مجلة أبحاث، العدد 55، البيضاء. 2003.
- يونس بوعبيد، الفلاحة والتنمية القروية بجماعة ازغيوة، بحث لنيل شهادة الماستر في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل كلية الآداب القنيطرة. 2009.
- Badouin. R, Economie Et Aménagement De l'espace Rural, l'économiste. PUF, Paris. 1979.
- Benjbara. A, Observation Sur Les Sources De La Plaine De Fès-Meknes, Revue Eau Et Développement, N°3. 1987.
- Lorthiors. J « Le Diagnostique Local Des Ressources » Ed : W.A.S. Die. 1996.

تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في المنطقة العربية: دراسة حالة مصر

مصطفى محمود عنتر: باحث ماجستير في معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة

Antar44861@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى توضيح تأثير المتغيرات المناخية على الامن الغذائي في المنطقة العربية، وعلاقات التغيرات المناخية والامن الغذائي بالعلاقات الدولية، ومعرفة السياسات الدولية المتبعة في التعامل مع المتغيرات المناخية، وبتركيز على مصر يهدف البحث الى البحث عن الاستراتيجية المصرية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغيرات المناخية، كما تتطرق هذه الدراسة الى البحث عن الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في: الى أي مدى اثرت التغيرات المناخية على الامن الغذائي المصري؟، وتم في هذه الدراسة استخدام احد نظريات العلاقات الدولية والتي لها صلة بهذه الدراسة وهي النظرية الخضراء والنظرية الليبرالية، وتوصلت هذه الدراسة الى نتائج مهمة تم ذكرها في نهاية الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، الامن الغذائي، مصر، السياسات الدولية، النظرية الخضراء.

The impact of climate change on food security in the Arab region: a case study of Egypt

Abstract

This study aims to clarify the impact of climate variables on food security in the Arab region, the relationships of climate changes and food security to international relations, and knowledge of the international policies used in dealing with climate changes. By focusing on Egypt, the research aims to search for the Egyptian strategy with regard to food security and climate changes. This study also addresses the search for the main problem of: To what extent have climate changes affected Egyptian food security? In this study, one of the theories of international relations that is related to this study was used, which is the green theory and the liberal theory. This study reached important results. It was mentioned at the end of the study.

Keywords: Climate Change, Food Security, Egypt, International Policies, Green Theory.

مقدمة

يعتبر فهم التغيرات المناخية أمرا بالغ الأهمية في الوقت الحاضر، فهو يساعدنا على دراسة وفهم العوامل التي تؤدي إليه، ومن المتعارف عليه أن تغير المناخ هو نتيجة للاحتباس الحراري الناجم عن حرق الوقود الأحفوري في القرن الثامن عشر والذي أدى إلى إطلاق ثاني أكسيد الكربون والغازات الدفيئة الأخرى التي تسببت في ارتفاع حرارة في كوكب الأرض، وأدى تغير المناخ إلى أنماط مناخية متطرفة في جميع أنحاء العالم مثل الفيضانات والجفاف وزيادة تواتر الأعاصير، وأثر ارتفاع درجات الحرارة بالفعل على إنتاج الغذاء، ومن أجل الحفاظ على العالم، تشير التقديرات إلى أن إنتاج الغذاء يحتاج إلى أكثر من الضعف، ويعتمد الطلب على إنتاج الغذاء إلى حد كبير على النمو السكاني، لكن الانخفاض الحالي في أراضي المحاصيل والمراعي بسبب تغير المناخ يضع ضغوطا هائلة على النظام الغذائي والذي بدوره يهدد الامن القومي لذلك يتطلب تعاون دولي في مواجهة هذا التحدي.

مسببات الاحتباس الحراري (سكانية، اقتصادية، سياسية، تكنولوجية) وتتمثل في زيادة انبعاث غاز CO₂ وارتفاع درجات الحرارة وغيرها، حيث ان هذه التغيرات تؤدي الى تأثر النظام الغذائي والذي يظهر بشكل انخفاض في مستويات

انتاج الغذاء وتغيرات في المخزون والنقل والتسويق، والتي تحدث تغيرات في محاور الامن الغذائي ونتيجة للمتغير في مستويات ومكونات الامن الغذائي يمكن ان يؤدي الى تغير في نظام استهلاك الغذاء مروراً بتغير نوعية الغذاء المستهلك الذي يؤدي بدوره الى الكثير من المخاطر وقد يؤدي الى الخطر الجماعي، مما يتطلب التعاون بين الدول والمنظمات في هذه الإشكالية التي تمثل تهديد على الامن القومي لأي بلد.

ومما لا شك فيه ان الامن الغذائي يطرح بالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وان كانت الأخيرة يصل تأثيرها الى حد انعدام الامن الغذائي، ومن ناحية أخرى يقال إن تغير المناخ هو ظاهرة القرن الحادي والعشرين، وبالنسبة للدول المتقدمة فإن الأمن الغذائي ليس على القدر نفسه من أهمية ملفات أخرى كأمن الطاقة وإمدادات المياه، وان كانت في مجموعة مترابطة ويؤثر كل منهما على الآخر ومع ذلك يجب الاعتراف بأن الأمن الغذائي داخل الدول لا يعتمد كلياً على الإنتاج المحلي، بل يعتمد أيضاً على القدرة على الوصول إلى الغذاء في السوق العالمية، ومن المرجح أن يكون التأثير الأكبر هو التأثير على أسعار المواد الغذائية، كما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتزايد صعوبة التنبؤ بالمناخ من شأنهما أن يؤديا إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية، مما يؤثر على عدد أكبر من الناس ويؤدي إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم.

تعتبر قضية الأمن الغذائي أمراً حيوياً في المنطقة العربية، حيث تواجه تحديات كبيرة في توفير الغذاء اللازم لسكانها المتزايدة، وتعتبر تغيرات المناخ من أبرز العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي، حيث تؤدي إلى تأثير سلبي على الإنتاج الزراعي وتوافر الموارد المائية وتنوع الأصناف النباتية والحيوانية، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأمن الغذائي في المنطقة العربية وتحليل تأثير التغيرات المناخية على الإمداد الغذائي في مصر باعتباره مكوناً أساسياً من مكونات أمنها القومي، واخذاً في الاعتبار أيضاً ان مصر تنتهي لمنطقة تعاني من تحديات كبيرة في هذا الصدد.

أولاً: المشكلة البحثية

تعد التغيرات المناخية وما يترتب عليها من تأثيرات تهدد مظاهر الحياة المختلفة والبيئة المحيطة من اضرار خطيرة متوقعة في السنوات القادمة، ان لم يتم التعامل معها بشكل جدي من خلال الحد من النشاطات المسببة لتسارع حدة التأثيرات السلبية للمناخ كالعوامل التي تؤثر على التغيرات البيئية المختلفة واسهامها المباشر في ندرة او وفرة المياه وتغير درجات الحرارة وانتشار وامتداد ظاهرة التصحر، والذي ينعكس على الانتاج الزراعي في الامن الغذائي بشكل مباشر او غير مباشر.

وبالتالي يتبلور السؤال الرئيسي للدراسة في: الى أي مدى اثرت التغيرات المناخية على الامن الغذائي المصري؟ ومن هذا السؤال المحوري تتفرع عدة أسئلة تتبلور في:

- 1- ماذا يعني مفهوم الامن الغذائي وما علاقته بالعلاقات الدولية؟
- 2- ماذا يعني مفهوم التغير المناخي وما علاقته بالعلاقات الدولية؟
- 2- ماهي السياسات الدولية التي تعاملت مع التغيرات المناخية؟
- 3- ماهي الاستراتيجية المصرية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغيرات المناخية؟

ثانياً: اقتراب الدراسة

يرى الباحث ان ظاهرة التغيرات المناخية التي حدثت وتأثيرها على الامن الغذائي، وما زالت تحدث في حقل العلاقات الدولية سواء كانت على مستوى بنية النظام الدولي ام على مستوى الفواعل، وعليه فإنه سوف يتم الاعتماد على مداخل نظرية يرى الباحث مواكبة لتلك الظاهرة.

ونظراً لتعدد المداخل الحديثة التي ناقشت الجانب النظري للعلاقات الدولية في اثناء التحولات والفواعل السياسية، وكذلك التغيرات التي أعقبت الحرب الباردة، وبرزت على الساحة الدولية، من صراع على الطاقة ومواردها والبحث عن مصادر القوة على حسابات أخرى منها التغيرات المناخية وما قد ينتج عنها من أزمات وتأثير على الامن الغذائي العالمي، وعليه يرى الباحث ان كل نظرية او مقارنة في العلاقات الدولية والتي سيتم الاعتماد عليها لتحليل اثر التغيرات المناخية على الامن الغذائي المصري لها نظرتها الخاصة في تفسير هذه التغيرات المناخية وتأثيرها على الامن الغذائي انطلاقاً من فرضياتها ومطلقاتها الخاصة بها.

النظرية الخضراء Green Theory

تعد النظرية الخضراء أحد النظريات النقدية في العلاقات الدولية، حيث انه لم تكن المشكلات البيئية الشغل الشاغل الرئيسي في تخصص العلاقات الدولية، والذي ركز على مسائل تقليدية تتعلق بالسياسة العليا كالأمن والصراعات بين الدول، الا ان التصاعد في المشكلات البيئية عبر الحدود ظهر خلالها تخصص فرعي تم تكريسه لدراسة التعاون البيئي الدولي، كما إن الشغل الشاغل لأنصار النظريات الخضراء في المجال الدولي هو البحث عن حلول علمية لما يعرف بالازمات البيئية أو كما يحلو للبعض تسميتها بالمأزق البيئي.

الافتراضات الأساسية للنظرية الخضراء: تقوم هذه النظرية على الافتراضات والمبادئ التالية⁽¹⁾:

1- العدالة البيئية العالمية : بادئ ذي بدء تشير إلى أنه تختلف العدالة البيئية العالمية كفكرة أساسية تروج لها البطارية الخضراء عن العدالة الدولية أو العالمية كقيمة إنسانية تنادي بها المدارس الليبرالية، إذ تعنى الأولى قيام الدولة بمهامها وأدوارها المنوط بها دون أن تحيف على مواطنيها أو دول أخرى ومواطنيها من ناحية أو الموارد البيئية من ناحية أخرى، في حين تعنى الثانية بالعدالة كقيمة إنسانية أخلاقية يتعين إعمالها بين الدول لتحقيق السلام الدولي أو العالمي، وتشترط العدالة البيئية العالمية توافر دعائم عدة، منها: الاعتراف الدولي بمخاطر استنزاف الموارد البيئية، العمل على الحد من المخاطر البيئية المصاحبة للنهوض بالعمليات التنموية ليس داخل القطر الواحد وإنما على مستوى العالم ككل كما لو أنه جسد واحد، التوزيع العادل للتكاليف والمنافع للاستخدامات البيئية، إنصاف كافة الأطراف المتضررة من آثار المشكلات البيئية.

¹ ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.

انظر أيضاً

سكوت بورتشيل، (وآخرون)، نظريات العلاقات الدولية، محمد صفار (مترجم)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
دان ت. كوري م. وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ديماء الخضراء (مترجم)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2006.

2- لا تستهدف النظريات الخضراء تخضير الواقع الدولي المير المستعر بنيران الصراع على الصورة التي تثير البهجة في النفوس البشرية فحسب، وإنما تستهدف كذلك إحراز تعاون بيني دولي على النحو الذي يكفل للعالم إصلاح ما أفسدته يد الإنسان براً وبحراً.

3- يسلم كثير من المنظرين بأنه ثمة اختلاف بين ما عرف بالأيكولوجية أو النظرية السياسية الأيكولوجية والبيئية أو النظرية السياسية البيئية، حيث تتباين النظريتان في أوجه كثيرة، تجملها في الآتي:

يؤمن البيئيون: بضرورة حل المشكلات البيئية حال وقوعها داخل الأطر الاجتماعية والسياسة والاقتصادية القائمة دون الحاجة إلى إعادة النظر في بنى هذه الأطر بمجرد قدوم طارئ وهو المشكلة البيئية، ومن ثم فهم يرفضون تمام الرفض حل المشكلات البيئية من ثنايا تبديل بنية الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أو اجتثاثها، في حين يطلب الخضر أو الأيكولوجيون الحديث عن أن البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي المسؤولة عن تفجير الأزمات البيئية، ومن ثم من الأنسب تغييرها في حال حدوث مثل هذه الأزمات.

يسلم البيئيون بأن حل المشكلات الايكولوجية والبيئية، بيد الصفوة السياسية التي تحكم الدول الكبرى التي تمتلك من مقومات القوة ما يمكنها من التربع على عرش النسق الدولي والتحكم في مفاصله، إذ يعتقدون في ذلك بالفكر الواقعي الكلاسيكي بأن الدولة وحدها باعتبارها الفاعل الوحيد على الساحة الدولية هي التي بمقدورها تقديم حلول للمشكلات البيئية الدائمة في حين يشكك الخضر في قدرة الدول وحدها على حل مثل هذه المشكلات بل يذهبون إلى أكثر من ذلك، إذ يعتبرها بعضهم عاملاً إضافياً في الإخلال بالتوازن البيئي وتفاقم الأزمات البيئية.

يميز المعنيون بمجال التنظير البيئي في حفل العلاقات الدولية بين مصطلحين، وهما: التحضير أو التفكير ارتكازاً إلى الأسلوب الأخضر، والذي يتبناه البيئيون ويمثل لديهم نمط فكري أو نهج يمكن من خلاله دراسة المشكلات البيئية حال الأمطار الحمضية وظاهرة الاحترار العالمي التي يمكن حلها عندهم من ثنايا التعاون الدولي، ومن ثم يمكن القول بأن هذا النمط من التفكير ينحاز إلى الطبيعة البشرية على حساب البيئة في العلاقة الجدلية بين الإنسان وبيئته بينما يعنى الفكر الأخضر بالتوصل إلى نظرية تصلح لتفسير العلاقة بين الإنسان وبيئة، وأنصار الفكر اخضر يتحيزون للطبيعة، بعبارة أخرى هم يعتنون بالبحث عن حلول للمشكلات البيئية على اعتبار أن الإنسان ذاته الذي هو بطباع الأمور يمثل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيئة ويشغل حيزاً منها، وتعرف تلك الفكرة بمركزية البيئة.

4- الارتكاز في التحليل على الاقتصاد السياسي: ينطلق أنصار هذه النظرية من فرضية مفادها: إن التكامل الاقتصادي شرط ضروري ولكنه غير كافي لتحقيق توافق الرؤى العالمية حول التوازن البيئي، ويتطلب هذا الاتزان الارتكاز على ما يسمى بحوار حدود النمو الاقتصادي، ولقد افرز هذا الحوار ما عرف بخطاب التنمية المستدامة.

5- دور "الفاعلين من غير الدول" وتمكين دور "المنظمات العابرة للحدود الجغرافية" في عملية الحكم على مستويين:

المستوى الأول يتم من ثناياه التواصل والتفاعل في عملية الحكم بين مستوى المحليات والمقاطعات ومستوى الدولة وكذا المستويات عابرة القوميات.

المستوى الثاني يتم من خلال التفاعل بين الحكومات والمنظمات عابرة القوميات وكافة الفاعلين من غير الدول في البيئة الخارجية للدولة.

6- - تعدد مصادر المشكلات أو الأزمات البيئية: يقر الخضر بأنه لا تعرف المشكلات البيئية مصدراً واحداً، إذ قد تنتج الأزمات البيئية نتيجة ممارسات الأفراد أو الجماعات الاجتماعية أو المؤسسات الكبرى أو النظم الاجتماعية أو نتيجة ممارساتها جميعاً.

اما الامن في النظرية الخضراء يسمى الامن الأخضر أي الامن البيئي، ويعتبر مفهوم الامن الأخضر من المفاهيم الجدلية حيث تعدد التعاريف حوله، ولكن تتفق بعض المفاهيم التي تم تقديمها في هذا المسار على ان الامن الخضر يتمحور على عدد من النقاط الأساسية وهي سلامة الكائن الحي لاسيما الانسان وحماية البيئة وأيضاً اتخاذ التدابير اللازمة على كافة الأصعدة الدولية او المحلية والتي من شأنها ان تحول دون انتشار الاخطار البيئية.

النظرية الليبرالية¹ Liberalism Theory

ترجع الجذور الفكرية للاتجاه الليبرالي للمدرسة المثالية ويتأسس إطارها الفكري على انتقاد ورفض الفروض العامة الأساسية للنظرية الواقعية وتبلورت النظرية الليبرالية على يد العديد من المفكرين أمثال "جون لوك"، "إيمانويل كانط" "آدم سميث" وغيرهم، حيث تعد النظرية الليبرالية أكثر المقاربات النظرية في حقل العلاقات الدولية نزوعاً لقيمة التعاون الدولي، فهي تنظر إليه على أنه حالة طبيعية في العلاقات الدولية أما الحروب فهي استثناء، ومن أنواع النظرية الليبرالية، الليبرالية البنوية والذي تنطلق من الافتراضات التالية:

- 1- الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر الدولي يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية.
- 2- كل المؤسسات السياسية الدولية بما فيها الدولة الأمة تمثل مصالح بعض وليس كل أطراف المجتمع الخاضع لحكمها.
- 3- سلوك الدولة الذي يعتبر محددًا لمستويات النزاع والتعاون الدولي يعكس طبيعة وشكل مقاصد الدولة وخياراتها.

والامن في النظرية الليبرالية البنوية يقوم من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين آخرين من غير الدوليين ضمن الترتيب العالمي، فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى ما فوق الدولة ليشمل العوامل المؤسسية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيراً من العمل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون الدول أمر لا مفر منه، فهذا ما برز في الليبرالية الجديدة.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: مفهوم الامن الغذائي وعلاقته بالعلاقات الدولية

مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم المهمة التي باتت تلازم جميع أنواع الامن وجزء من منظومة الأمن الشامل في البلاد سواء كان الأمن السياسي أو الاقتصادي أو الامن الاجتماعي أو الامن البيئي أو الأمن القومي وذلك لان مشكلة الأمن

¹ دان ت. كوري م. وآخرون، مرجع سابق، ص 251-292

انظر أيضاً:

سكوت بورتشيل، (آخرون)، مرجع سابق

الغذائي من المشاكل المعاصرة والملحة، إذ باتت حياة الكثير من سكان العالم مهدد بخطر الجوع وسوء التغذية ومن ثم أصبحت مشكلة لها صفة العالمية، إلا أنها تعد مشكلة الدول النامية بصفة خاصة.

يعود مفهوم الأمن الغذائي الى الستينيات من القرن الماضي، ولك بعد حدوث الازمة الغذائية العالمية والتي نتج عنها انعقاد مؤتمر القمة للغذاء العالمي عام 1974 في روما¹، وقد اختلفت التعاريف الخاصة بمصطلح الأمن الغذائي نتيجة لاختلاف نظرة واضعي هذا المصطلح وهم المنظمات والهيئات الدولية، ومن تبني هذا المصطلح من الحكومات المحلية ومن أهم المنظمات الدولية التي عرفت مفهوم الأمن الغذائي هي منظمة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة FAO، وتقول ان الامن الغذائي: حصول جميع الناس، وفي جميع الأوقات على غذاء كاف لحياة ملؤها الصحة والنشاط²، وأيضا تم تعريف الامن الغذائي ويقصد به "يتوفر الامن عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي يليي الحاجات الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط³.

البنك الدولي World Bank: وذلك بعد ما قام البنك الدولي بنشر تقريره في عام 1986 الموسوم بـ "الفقر والمجاعة" عرف فيه الأمن الغذائي: بأنه وصول جميع الناس في جميع الأوقات الى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية، كما تم تعريفه أيضا إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي للقيام لأنشطتهم وصحتهم ويتحقق الأمن الغذائي لبلد ما عندما يصبح هذا البلد بنظامه التسويقي والتجاري قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء بالكامل وفي كل الأوقات وحتى أوقات الازمات وحتى أوقات تردي الناتج المحلي وظروف التسويق الدولية والمحلية⁴.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية وهي أحد منظمات جامعة الدول العربية وتم تأسيسها 1970 ومقرها الخرطوم، وقد عرفت الامن الغذائي: توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل الافراد اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل بلد وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية، ومن خلال التعريف يتضح أن المنظمة العربية للتنمية والزراعة، تؤكد على توفير الغذاء بالكمية، والنوعية اللازمة للنشاط والصحة، الاستمرارية والديمومة، الاعتماد على الناتج المحلي أولا⁵.

وأكثر التعاريف تداولاً للأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام⁶، وتزداد أهمية الأمن الغذائي لأمر كثيرة منها، انه يعطي قوة للقرار السياسي ويدعم الاستقلال الوطني والسلم المجتمعي، وإمكانية التفاوض والتبادل التجاري المحلي والإقليمي (البيئي) والدولي من مبدأ المصالح المشتركة، ويقوم أيضا على تحقيق التكامل الاقتصادي مع بقية الفعاليات الاقتصادية الأخرى في مواجهة التقلبات الاقتصادية والمتغيرات السياسية الدولية بشكل أفضل وأمن، ومواجهة التغيرات الجغرافية الطبيعية من أمثال

¹ الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2009، ص 13

² FAO the state of food and agriculture, food security some microeconomic dimensions, Roma, 1996, p322.

³ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010، ص 8

⁴ World Bank. **Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries.**

(Washington DC. 1986).

للمزيد انظر الى:

خالد قحطان عبود، الأمن الغذائي في العراق و افاقه المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2016، ص 9

⁵ عبد الغفور أبراهيم أحمد، الأمن الغذائي - قياسه ومتطلباته، الطبعة الأولى، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014، ص 13

⁶ محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، العدد 230، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 90

التغيرات المناخية كارتفاع الشدائد بدرجات الحرارة أو شح الأمطار أو حدوث الحرائق والى غير ذلك، ولا ننسى ان كثير من دول العالم العظمى والكبرى المنتجة للمحاصيل الغذائية المهمة كالحبوب مثلاً تستخدمه سلاحاً لضغط سياسي ولتحقيق أهداف ومآرب أخرى غير تحقيق الأرباح والتبادل التجاري ضد الدول الأخرى غير المنتجة أو ذات الإنتاجية القليلة.

في العلاقات الدولية اختلفت المدارس في تناول مفهوم واحد للأمن الغذائي وهو ما أدى الى افراز العديد من المفاهيم المختلفة، حيث النظرية الواقعية Realism تنظر إلى الأمن الغذائي كجزء من مصالح الدولة الوطنية، وتشير إلى أن الدول تسعى لضمان توفير الغذاء لمواطنيها بما يضمن استقرار النظام السياسي الداخلي وقوتها في التعامل مع التحديات الخارجية، اما النظرية الليبرالية Liberalism فأنها تركز على العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على توفير الغذاء، وتقترح أن الأمن الغذائي يمكن تحقيقه من خلال التعاون الدولي، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وزيادة الوصول إلى الأسواق العالمية، اما النظرية البنائية Constructivist فأنها تنظر إلى الأمن الغذائي كجزء من بناء السلام والاستقرار الدولي، وتؤكد على أهمية التنمية المستدامة والتعاون الإنساني للحد من الفقر والجوع وبناء علاقات إيجابية بين الدول، اما النظرية النقدية Critical فأنها تقترح أن الأمن الغذائي يمكن أن يكون أداة للسيطرة والهيمنة من قبل الدول القوية، من خلال تأثيرها على التجارة الدولية وسياسات المساعدة والاستثمار في الزراعة الخارجية، وهذه النظريات توفر إطاراً لفهم كيفية تفكير الدول والمجتمع الدولي بشكل عام حول الأمن الغذائي، وكيفية تأثير العوامل المختلفة مثل القوة الاقتصادية والسياسية والتعاون الدولي على تحقيقه¹.

ولتوضيح أكثر كما يرى الباحث، فان للعلاقات الدولية لها تأثير كبير على الأمن الغذائي، وهذا يمكن أن يتم عن طريق:

- 1- التجارة الدولية: حيث يعتمد العديد من البلدان على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية، وتعتمد على تصدير المنتجات الزراعية لتحقيق الدخل. بالتالي، تؤثر العلاقات التجارية بين الدول على توفر الغذاء وأسعاره.
 - 2- النزاعات والحروب: مما لا شك فيه فان النزاعات المسلحة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على إمكانية الوصول إلى الغذاء وتأمينه، سواء عن طريق تدمير البنية التحتية الزراعية أو تشتيت السكان المزارعين.
 - 3- التغيرات المناخية: يمكن أن تؤثر التقلبات المناخية على إنتاج المحاصيل وإمكانية الوصول إلى الموارد المائية، مما يؤثر على قدرة الدول على توفير الغذاء لمواطنيها.
 - 4- السياسات الدولية والمساعدات: قرارات الدول الدولية بشأن المساعدات الخارجية والسياسات التجارية يمكن أن تؤثر على قدرة الدول الأخرى على تحقيق الأمن الغذائي.
- وبشكل عام تظهر العلاقات الدولية في الأمن الغذائي كمرآة لتفاعلات القوى الاقتصادية والسياسية العالمية وتأثيرها على قدرة الدول والشعوب على الوصول إلى الغذاء وضمان توفيره بشكل مستدام.

¹ دان ت. كوري م. وآخرون، مرجع سابق
انظر أيضاً:

سكوت بورتشيل، (وآخرون)، مرجع سابق

ثانياً: مفهوم التغيرات المناخية وعلاقتها بالعلاقات الدولية

يعد التغير المناخي من أهم المواضيع التي باتت الشغل الشاغل لكثير من صناع القرار وذلك من أجل التخلص من سياسات الدول المنتجة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتي بدورها أثرت على المنطقة العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص، والتغيرات المناخية تشير إلى التغيرات الطويلة الأمد في نمط الطقس في منطقة معينة أو على مستوى العالم بأسره، وهذه التغيرات قد تكون ناتجة عن عوامل طبيعية مثل النشاط البركاني وتغيرات في الشمس والعوامل البيولوجية، ولكن في العصر الحديث فإن النشاط البشري بما في ذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الصناعة واستخدام الوقود الأحفوري يعتبر السبب الرئيسي وراء التغيرات المناخية السريعة التي نشهدها اليوم.

وتتضمن التغيرات المناخية زيادة في درجات الحرارة العالمية، وتغيرات في نمط وكثافة الأمطار، وارتفاع متوسط مستوى سطح البحر، وتأثيرات على النظم البيئية والحياة البرية، بما في ذلك زيادة في تكرار وشدة الأحداث الطبيعية المتطرفة مثل العواصف والفيضانات والجفاف.

وهذه التغيرات تمثل تحديات جسيمة للبشرية والبيئة، وتتطلب استجابات عالمية منسقة لتقليل الانبعاثات الضارة وتكييف البنية التحتية والمجتمعات مع الآثار المتوقعة.

في السنوات الأخيرة اتجهت كثير من الدراسات للاهتمام بالتغير في درجات الحرارة العالمية والإقليمية، حيث ان التغير يعني تغير جذري في شيء معين ولفترة ممتدة قد تبلغ عقود أو فترات أطول، ويرتبط مفهوم التغير في درجات الحرارة ارتباطاً وثيقاً بالتغير المناخي وهو أحد الأشكال المهمة من أشكال التغير المناخي¹.

فقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بشأن تغير المناخ، ان التغير المناخي بانه: التغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى التغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يتم ملاحظته، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية مماثلة².

اما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، فقد عرفت مفهوم التغير المناخي بأنه: تغير في حالة المناخ والذي يمكن معرفته عبر تغييرات في المعدل أو المتغيرات في خصائصها والتي تدوم لفترة طويلة عادة لعقود أو أكثر، ويشير إلى أي تغير في المناخ على مر الزمن، سواء كان ذلك نتيجة للتغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري³.

اما في التقرير التي صدر عن الحالة البيئية في مصر لعام 2008، فقد عرفت التغير المناخي بانه: اختلال التوازن السائد في الظروف المناخية كالحرارة وأنماط الرياح وتوزيعات الأمطار المميزة للمنطقة، مما ينعكس في المدى الطويل على الأنظمة الحيوية القائمة⁴.

¹ هشام بشير، التغيرات المناخية في اسيا بعد ازمة فيروس كورونا المستجد، افاق اسبوعية، العدد 6، 2020، ص 42

² تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الانسان، مجلس حقوق الانسان، الدورة 10، 2009، ص 4

³ National Climate Change Secretariat. International Efforts, from: <https://www.nccs.gov.sg/climate-change-and-singapore/international> (10 April 2024).

⁴ محرم الحداد وعبد المنعم عبد الرحمن وبسمة الحداد، ظاهرة التغير المناخي العالمي والاحتباس الحراري الأهمية أساسيات الاختلاف نماذج المحاكاة وتقييمها الفني، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ص ١١٠.

وتعريف آخر للتغير المناخي هو ذلك التغير الناجم عن التغيرات الطبيعية أو الأنشطة البشرية التي من شأنها أن تحدث خللاً في التوازن السائد في الظروف المناخية، كالحرارة وأنماط الرياح وتوزيعات الأمطار، ومن ثم تحدث تأثيرات هائلة على الأنظمة الحيوية الطبيعية، والتي تسبب في النهاية عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية واسعة التأثير قد لا يمكن التنبؤ بها، وبالتالي لا يقتصر الأمر على التغيرات الطبيعية للمناخ¹.

في العلاقات الدولية اختلفت المدارس في تناول مفهوم واحد للتغير المناخي وهو ما أدى الى افراز العديد من المفاهيم المختلفة، حيث ان النظرية الواقعية Realism تركز على السلطة والمصالح الوطنية كأساس للسلوك الدولي، ويمكن فهم التغير المناخي في هذا السياق من خلال تحليل كيفية استخدام الدول لقضايا المناخ لتحقيق مصالحها الوطنية، سواء من خلال التفاوض الدولي أو استغلال التغيرات المناخية لتعزيز نفوذها الدولي، اما النظرية الليبرالية Liberalism تركز على التعاون الدولي والتفاعل الدولي المتعدد الأطراف، يمكن رؤية التغير المناخي كفرصة للتعاون الدولي وبناء التحالفات للتصدي لهذا التحدي المشترك، سواء من خلال اتفاقيات بيئية أو تأسيس هيئات دولية لمكافحة التغير المناخي، الأمن البيئي Environmental Security ينظر هذا المفهوم إلى التغير المناخي على أنه تهديد للأمن الوطني والدولي، حيث يمكن أن يؤدي إلى نزاعات مثل الصراع على الموارد المحدودة وزيادة التهجير السكاني بسبب التأثيرات السلبية للتغير المناخي، النظرية النقدية Critical Theory تنظر النظرية النقدية إلى العلاقات الدولية من منظور نقدي، وتركز على السلطة والهيمنة والظلم، ويمكن رؤية التغير المناخي في هذا السياق كنتيجة للهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة والشركات الكبرى، وكذلك على الظلم البيئي الذي يتعرض له الفقراء والمجتمعات الأكثر ضعفاً، وهذه النظريات تسلط الضوء على كيفية فهم وتحليل التغير المناخي في سياق العلاقات الدولية، وتوفر إطاراً لفهم دور الدول والمؤسسات الدولية في التعامل مع هذا التحدي العالمي².

وللتوضيح أكثر كما يرى الباحث، فان للعلاقات الدولية لها تأثير كبير على التغير المناخي، وهذا يمكن أن يتم عن طريق:

1- التفاوض الدولي والاتفاقيات البيئية: حيث ان العلاقات الدولية تؤثر على عملية التفاوض الدولي بشأن التغير المناخي، وذلك من خلال المفاوضات والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ، يحدد الدول المشاركة أهدافاً لتقليل الانبعاثات وتعزيز التكيف مع التغير المناخي، وتلتزم باتخاذ إجراءات عملية لتحقيق هذه الأهداف.

2- التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية: مما لا شك فيها فان العلاقات الدولية تلعب دوراً في تعزيز التعاون الدولي وتقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية لمواجهة التحديات المتعلقة بالتغير المناخي، مثل تطوير البنى التحتية المستدامة ونقل التكنولوجيا النظيفة.

¹ هشام بشير، مرجع سابق، ص 44

² دان ت. كوركي م. وآخرون، مرجع سابق

انظر أيضاً:

سكوت بورتشيل، (آخرون)، مرجع سابق

3- الضغط الدولي والرقابة الدولية يمكن أن تؤثر العلاقات الدولية على مستوى الضغط والرقابة على الدول التي لا تلتزم بالتزاماتها الدولية في مجال حماية البيئة ومكافحة التغير المناخي، يمكن للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن تمارس ضغوطاً سياسية واقتصادية على الدول المتقاعسة.

4- التعاون في الأبحاث والتكنولوجيا: أيضاً تلعب العلاقات الدولية دوراً في تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا البيئية والمستدامة، مما يساهم في تطوير حلول فعالة لمواجهة التغير المناخي. وبشكل عام تؤثر العلاقات الدولية على التغير المناخي من خلال تحديد سياسات الدول، وتوجيه الاستثمارات والمساعدات، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي، مما يؤدي إلى تحسين الاستجابة العالمية لهذا التحدي الهام.

ثالثاً: السياسات الدولية التي تعاملت مع التغيرات المناخية

تنوعت السياسات الدولية التي تعاملت مع التغيرات المناخية على مر السنين، وهي تشمل مجموعة من الإجراءات والاتفاقيات التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع التأثيرات السلبية لتغير المناخ، وتعتبر التغيرات المناخية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في العصر الحالي. لذا، اتخذت العديد من الدول والمنظمات الدولية سياسات وإجراءات لمواجهة هذه التحديات، إليك بعض السياسات الدولية التي تعاملت مع التغيرات المناخية:

1- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية (UNFCCC): وضعت هذه الاتفاقية في عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994، وهي إطار عام للعمل الدولي لمواجهة تغير المناخ، تهدف هذه الاتفاقية إلى تحفيز التعاون الدولي للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع التأثيرات المترتبة عن تغير المناخ¹.

2- البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية (بروتوكول كيوتو): وقعت في عام 1997 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2005، وتهدف إلى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة من الدول المطورة².

3- اتفاقية باريس للمناخ: وقعت في عام 2015 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2016، وتعتبر تحديثاً وتطويراً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية. تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق هدف احتواء ارتفاع درجة حرارة الكوكب "أقل من 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعية"، مع التزام بالسعي إلى تحقيق درجة حرارة أقل من 1.5 درجة مئوية³.

4- أهداف التنمية المستدامة (SDGs): وتشمل 17 هدف وتعتبر التغيرات المناخية هدفاً رئيسياً ضمن أهداف التنمية المستدامة، حيث تسعى الجهود الدولية إلى تحقيق هذه الأهداف بما في ذلك تخفيض الانبعاثات وتعزيز الاستدامة البيئية⁴.

¹ الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 1992، على الرابط <https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf>

² الأمم المتحدة، بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2005، على الرابط <https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf>

³ موج فهد علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

⁴ الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022، على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022_Arabic.pdf

5- المبادرات الإقليمية والدولية: بالإضافة إلى الاتفاقيات الكبيرة، تشهد العديد من المناطق والدول مبادرات محلية وإقليمية لمواجهة التحديات المناخية، مثل تطوير الطاقة المتجددة، وزراعة الأشجار، وتحسين كفاءة الطاقة، وتشجيع الابتكار في التكنولوجيا البيئية¹.

6- المبادرات الوطنية: بما في ذلك سياسات الطاقة المتجددة، وتقنيات الاقتصاد الأخضر، والزراعة المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية.

7- المساعدات والتمويل الدولي: تقديم دعم مالي وتقني للدول النامية للتكيف مع التغير المناخي وتقليل انبعاثات الكربون. هذه فقط بعض السياسات والاتفاقيات الدولية، ولا تغطي بالضرورة كل جهد دولي لمواجهة التحديات المناخية، حيث يستمر التطور والتحديث في هذا المجال

رابعاً: الاستراتيجية المصرية في الأمن الغذائي والتغيرات المناخية

تعاني مصر من تأثيرات التغيرات المناخية التي تعد تحدياً كبيراً على الأمن الغذائي، حيث أن تزايد درجات الحرارة المرتفعة في الصيف ونقص الموارد المائية وتكرار الأحوال الجوية القاسية من خطورة تدهور الإنتاج الزراعي وتقليل الإنتاجية، وبالتالي، فإن الاستراتيجية المصرية تهدف إلى التعامل مع هذه التحديات من خلال تبني سياسات وتدابير محددة لمواجهة آثار التغيرات المناخية، مثل تحسين التخطيط الزراعي وتوظيف تكنولوجيا متقدمة وتطوير أنظمة الري المستدامة وتعزيز برامج التدريب والتوعية للمزارعين في مواجهة التحديات البيئية، ولا ننسى أن الاهتمام المصري بهذه القضية كان منذ التسعينات من القرن الماضي وبالتحديد 1994².

حيث أن الاستراتيجية المصرية في الأمن الغذائي تعد أمراً ضرورياً لضمان استقرار وأمن البلاد، حيث يعتبر الأمن الغذائي من أهم مقومات الأمن القومي، حيث أن الاقتصاد المصري يعتمد بشكل كبير على الزراعة والقطاع الزراعي في تأمين الأغذية للمواطنين وتوفير فرص العمل والدخل للملايين، وتهدف بعض الاستراتيجيات المصرية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي والاكتفاء الذاتي في الأغذية من خلال تحقيق التوازن بين المستلزمات الغذائية والموارد المتاحة وتنمية البنية التحتية واستثمار التكنولوجيا وتحسين إدارة الموارد المائية والتخطيط الاستراتيجي³

وتهدف الاستراتيجية المصرية في الأمن الغذائي والتغيرات المناخية إلى تحقيق الأمن الغذائي في مصر على المدى البعيد وتعمل على مواجهة التحديات التي قد تؤثر على القدرة الإنتاجية والاستدامة الزراعية في البلاد، وتعتبر مصر من الدول الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية الناجمة عن زيادة درجات الحرارة ونقص الموارد المائية وعدم الاستقرار الجوي، ومن خلال تطوير استراتيجية شاملة للأمن الغذائي، تهدف مصر إلى تحقيق الاستدامة الغذائية وتوفير الأغذية الصحية للمواطنين، ففي عام 2022 أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، وذلك خلال مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ COP26 والذي كان بمدينة جلاسكو، وتعتبر هذه الاستراتيجية استراتيجية طويلة الأمد،

¹ المبادرة الدولية للتكيف مع التغيرات المناخية AWARE، وزارة الموارد المائية والري المصرية، على الرابط <https://www.mwri.gov.eg/aware-initiative/>

² الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط <https://2u.pw/bMavlyZU> تاريخ الزيارة 17 أبريل 2024

³ التعاون الدولي: محور الغذاء ضمن برنامج "نُؤَي" يدعم المجتمعات أمام تغير المناخ، اليوم السابع، على الرابط <https://2u.pw/bfgcdB47> تاريخ الزيارة 17 أبريل

الاستراتيجيات المصرية هي عبارة عن مجموعة خطط وطنية طويلة الأجل، تسعى لتجنب الآثار السلبية لقضية تغير المناخ بالتوازي مع الحفاظ على ما تحقق من تنمية وتقدم اقتصادي وصولاً لعام 2050، وقد حظيت هذه الاستراتيجيات باهتمام الدولة المصرية ومختلف مؤسساتها المعنية، حيث ينظر إليها كمحاولة جادة لتلافي التداعيات السلبية المحلية والعالمية لتغير المناخ لاسيما فيما يتعلق بالجوانب التنموية والبيئية¹.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للاستراتيجية المصرية الوطنية لتغير المناخ 2050 في خمسة أهداف يمكن اجمالها فيما يلي²:

1- تحقيق نمو اقتصادي ومنخفض الانبعاثات في مختلف قطاعات الدولة، ويكون ذلك من خلال عدد من الاستراتيجيات والخطط وتتمثل في التركيز على مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة وزيادة نسبة الاعتماد عليها، وتخفيض الانبعاثات البيئية الضارة بالمناخ الناتجة عن استخدام المنتجات البترولية غير النظيفة، والقيام الاستغلال الأمثل والأكفاً للطاقة، وتبني اتجاهات الإنتاج والاستهلاك المستدام للحد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

2- بناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغيرات المناخ وتخفيف الآثار السلبية المرتبطة به، وذلك من خلال حماية المواطنين من الآثار السلبية الصحية لتغير المناخ، والقيام بقليل الخسائر والأضرار التي يمكن أن تحدث لأصول الدولة والنظم البيئية عن طريق الحفاظ عليها من تأثيرات تغير المناخ، والحفاظ على موارد الدولة من تأثيرات تغير المناخ، والقيام بتوفير بنية تحتية وخدمات مرنة في مواجهة تأثيرات تغير المناخ، والقيام بتنفيذ مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث، والعمل على الحفاظ على المساحات الخضراء والتوسع بها.

3- تحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ، ويكون ذلك من خلال القيام بتحديد أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتحسين مكانة مصر في الترتيب الدولي الخاص بإجراءات تغير المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات وفرص التمويل المناخي، والقيام بإصلاح السياسات القطاعية اللازمة لاستيعاب التدخلات المطلوبة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والعمل على تعزيز الترتيبات المؤسسية والإجرائية والقانونية مثل نظام الرصد والابلاغ والتحقق.

4- تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية، ويكون ذلك من خلال القيام بالترويج للأعمال المصرفية الخضراء المحلية، وخطوط الائتمان الخضراء، والقيام بالترويج لآليات التمويل المبتكرة التي تعطي الأولوية لإجراءات التكيف، على سبيل المثال السندات الخضراء، ومشاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة المناخية والترويج للوظائف الخضراء، والقيام بالتوافق مع الخطوط التوجيهية لبنوك التنمية متعددة الأطراف تمويل الأنشطة المناخية، والعمل على بناء ونجاح برامج تمويل الأنشطة المناخية الحالية

5- تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة ورفع الوعي لمكافحة تغير المناخ، ويكون ذلك من خلال القيام بتعزيز دور البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والعمل على تسهيل نشر المعلومات

¹ محمد عبد النبي، الاستراتيجية الوطنية المصرية لتغير المناخ 2050 ودعم أهداف التنمية المستدامة 2023، دراسات في حقوق الانسان، على الرابط <https://2u.pw/hD7kNM50>

² الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، مرجع سابق.

المتعلقة بالمناخ وإدارة المعرفة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين، والقيام بزيادة الوعي بشأن تغير المناخ بين مختلف أصحاب المصلحة.

وخلال COP27 أصدرت الحكومة المصرية برنامج نُوفي والذي يقوم على أساس التمويل والاستثمار في مشروعات المناخ وفقا منهج متكامل بين قطاعات المياه والغذاء والطاقة وجاء هذه الإعلان بالتزامن مع اعلان البنك الدولي تقرير المناخ والتنمية لمصر، ومن خلال هذا البرنامج التي تتولاه وزارة التعاون الدولي بمصر المساعدات الدولية وذلك لتحقيق الاستراتيجية الخاصة بها فيما يتعلق بتغير المناخ والامن الغذائي، وقد تم من خلال هذا البرنامج قيام شراكة استراتيجية بين مصر والبنك الدولي¹.

خاتمة

وختاماً لهذا الموضوع ذي الاهمية المتزايدة ولفهم التحديات التي تواجه البلاد في هذا الجانب الحيوي، فالتغيرات المناخية تعمل على تغيير نمط الأمطار وزيادة تكرار الكوارث الطبيعية، مما يؤدي إلى تقليل الإنتاج الزراعي وتدهور جودة التربة والمياه الجوفية، وبما أن قطاع الزراعة يعتبر أساساً للاقتصاد المصري ومورداً رئيسياً للغذاء، فإن تلك التغيرات قد تعرض الأمن الغذائي لخطر جدي ومن ثم تهديد الامن القومي.

وقد تبنت مصر استراتيجيات متعددة الأوجه لمواجهة هذا التحدي، بما في ذلك تعزيز الزراعة المستدامة، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتنويع الاقتصاد للحد من الاعتماد الكبير على الزراعة التقليدية، كما يجب على الحكومة تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية من خلال تطوير بنية تحتية مقاومة للكوارث وتعزيز قدرات الزراعة والمزارعين على التكيف مع الظروف المتغيرة.

بالإضافة إلى ذلك شرعت مصر في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة التغيرات المناخية وتبادل الخبرات والتقنيات مع الدول الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة، ومن خلال هذه الجهود المشتركة يمكن تقليل الضغوط على الأمن الغذائي في مصر وتحقيق استدامة في إنتاج الغذاء وتوفيره للمواطنين، ومن ثم تسد الدولة المصرية ثغرة شديدة الأهمية من ثغرات امنها القومي.

إن أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي هو تحدي عالمي يواجه العديد من البلدان، ومن بينها مصر، أكبر الدول العربية من حيث السكان وعلى هذه الخلفية تواجه كثير من التبعات الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية، وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية:

1- ان التغيرات المناخية تشكل تهديداً جاداً على الأمن الغذائي في مصر، حيث تؤثر على إنتاج الغذاء، وتوزيعه، وتوافره بشكل عام، ومن ثم تلقي بتأثيرها على الامن القومي المصري، لما يمثله الامن الغذائي من أهمية نسبية بين مكونات الامن القومي.

¹ برنامج نُوفي: محور العلاقة بين الطاقة والغذاء والماء عنصر أساسي في جهود مصر للتصدي لتغير المناخ، البنك الدولي، على الرابط <https://2u.pw/1E87uqDO> تاريخ الزيارة 17 ابريل 2024

انظر أيضاً:

المنصة الوطنية لبرنامج نُوفي، وزارة التعاون الدولي، على الرابط <https://moic.gov.eg/ar/page/nwfe> تاريخ الزيارة 17 ابريل

2- ان زيادة درجات الحرارة وانخفاض معدلات الأمطار يؤثران سلباً على الزراعة في مصر، مما يقلل من إنتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية مثل القمح والأرز.

3- ان التغيرات المناخية تؤثر أيضاً على موارد المياه في مصر، حيث تسبب في نقص الإمدادات المائية للزراعة، وهو أمر يمثل تحدياً كبيراً للأمن الغذائي المصري والأمن القومي ككل.

4- الاستجابة الفعالة لتحديات التغير المناخي تتطلب إجراءات عاجلة ومنسقة على مستوى السياسات الحكومية، بما في ذلك تطوير استراتيجيات زراعية مستدامة، وتعزيز التحضير والاستجابة للكوارث الطبيعية، وتعزيز التكنولوجيا الزراعية المتقدمة، بما يتطلبه هذا من تعزيز التعاون الدولي والإقليمي.

5- توفير الدعم للمزارعين والمجتمعات الريفية لتكييفهم مع التغيرات المناخية يعتبر أمراً حيوياً، بما في ذلك توفير التكنولوجيا اللازمة والتدريب على التقنيات الزراعية المستدامة، وذلك بما يستوجبه هذا من استفادة تجارب دول أخرى. ومما سبق يتضح أن التغيرات المناخية تمثل تحدياً كبيراً على الأمن الغذائي في مصر وفي العالم العربي بشكل عام، ويجب اتخاذ إجراءات فورية وفعالة للتصدي لهذا التحدي العالمي الهام.

التوصيات

يقدم الباحث عدداً من التوصيات مجملتها فيما يلي:

1- تعزيز التعاون الدولي وذلك من خلال ان تقوم مصر بتعزيز التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لتبادل المعرفة والخبرات في مجال التكيف مع التغيرات المناخية وتطوير استراتيجيات مشتركة لتعزيز الأمن الغذائي، حيث ان مصر قد بدأت هذا وذلك من خلال استضافتها مؤتمر الأطراف في نوفمبر 2022.

2- تطوير السياسات الدولية حيث انه يجب أن تعمل مصر على تشجيع التعاون الدولي لتطوير وتنفيذ سياسات مناخية فعالة، بما في ذلك تحفيز الدول الصناعية على خفض انبعاثات الكربون وتقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية وإعمال مبدأ المسؤولية المشتركة.

3- تعزيز الشراكات الإقليمية حيث انه يمكن لمصر تعزيز الشراكات مع الدول الإقليمية لتبادل البيانات والمعلومات حول التغيرات المناخية وتطوير استراتيجيات مشتركة لتحقيق الأمن الغذائي.

4- تعزيز القدرة التكنولوجية وذلك عن طريق قيام مصر بالاستثمار في التكنولوجيا الخضراء والزراعة المستدامة لزيادة إنتاجية الزراعة وتقليل التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية.

5- التوجيه الدبلوماسي، يجب على مصر استخدام قوتها الدبلوماسية لتعزيز الشراكات الدولية في مجالات مثل تطوير البنى التحتية للطاقة المتجددة وإدارة المياه بشكل فعال.

6- تعزيز التعليم والتوعية ومن الضروري ان تقوم مصر بتعزيز التوعية بين المواطنين والمجتمع الدولي حول أهمية التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الغذائي، وتشجيع المشاركة في جهود التكيف والمواجهة.

وبتنفيذ هذه التوصيات يمكن لمصر وغيرها من الدول تقديم استجابات فعالة للتحديات المتزايدة التي تواجهها بسبب التغيرات المناخية، وتعزيز الأمن الغذائي والاستدامة على المدى الطويل.

قائمة المصادر والمراجع أولاً: المراجع باللغة العربية • الكتب

- 1- دان ت. كوري م. وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ديما الخضرا (مترجم)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2006.
- 2- سكوت بورتشيل، (وآخرون)، نظريات العلاقات الدولية، محمد صفار (مترجم)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
- 3- الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2009.
- 4- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.

• الدوريات والتقارير

- 1- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة 10، 2009.
- 2- عبد الغفور أبراهيم أحمد، الأمن الغذائي - قياسه متطلباته، الطبعة الأولى، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 3- محرم الحداد وعبد المنعم عبد الرحمن وبسمة الحداد، ظاهرة التغير المناخي العالمي والاحتباس الحراري الأهمية أساسيات الاختلاف نماذج المحاكاة وتقييمها الفني، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.
- 4- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، العدد 230، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
- 5- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010.
- 6- هشام بشير، التغيرات المناخية في اسيا بعد أزمة فيروس كورونا المستجد، افاق اسبوعية، العدد 6، 2020.

• الرسائل العلمية

- 1- خالد قحطان عبود، الأمن الغذائي في العراق و افاقه المستقبلية في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2016.
- 2- موج فهد علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015 دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017.

• المراجع الالكترونية

- 1- الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050، الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط <https://2u.pw/bMavlyZU> تاريخ الزيارة 17 ابريل 2024
- 2- الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، 1992، على الرابط <https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf>
- 3- الأمم المتحدة، بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، 2005، على الرابط <https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf>
- 4- الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2022، على الرابط https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2022_Arabic.pdf
- 5- برنامج نوفي: محور العلاقة بين الطاقة والغذاء والماء عنصر أساسي في جهود مصر للتصدي لتغير المناخ، البنك الدولي، على الرابط <https://2u.pw/1E87uqDO> تاريخ الزيارة 17 ابريل 2024

- 6- التعاون الدولي: محور الغذاء ضمن برنامج "نُؤَيّ" يدعم المجتمعات أمام تغير المناخ، اليوم السابع، على الرابط <https://2u.pw/bfgcdB47> تاريخ الزيارة 17 ابريل 2024
- 7- المبادرة الدولية للتكيف مع التغيرات المناخية AWARE، وزارة الموارد المائية والري المصرية، على الرابط <https://www.mwri.gov.eg/aware-initiative/>
- 8- محمد عبد النبي، الاستراتيجية الوطنية المصرية لتغير المناخ 2050 ودعم اهداف التنمية المستدامة 2023، دراسات في حقوق الانسان، على الرابط <https://2u.pw/hD7kNM50>
- 9- المنصة الوطنية لبرنامج نُؤَيّ، وزارة التعاون الدولي، على الرابط <https://moic.gov.eg/ar/page/nwfe> تاريخ الزيارة 17 ابريل.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- 1- Christoph Duenwald, et al. (2022) Feeling the heat: Adapting to climate change in the Middle East and central Asia, Washington, international Monetary Fund.
- 2- Dief Allah, Khony. (2020) The Arab world facing a development challenge: Climatic Changes, El Nagah University.
- 3- FAO the state of food and agriculture, food security some microeconomic dimensions, Roma, 1996, p322.
- 4- Medany, Mahmoud. (2008). Impact of climate-- change on Arab countries, Research Gate, available at: <https://www.researchgate.net/publication/2377595>
- 5- National Climate Change Secretariat. International Efforts, from: <https://www.nccs.gov.sg/climate-change-and-singapore/international> (10 April 2024).
- 6- Tolba, Mostafa & Saad, Najib. (2009) Arab environment climate change: Impact of climate change on Arab countries. Arab Forum for Environment and Development, AFED.
- 7- UN, The Paris Agreement(2020), <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris->.
- 8- World Bank. **Poverty and Hunger**: Issues and Options for Food Security in Developing Countries. (Washington DC. 1986).

المرأة والمقاومة بالريف خلال فترة الاستعمار الإسباني

حنان الزاهر: باحثة في التاريخ الاجتماعي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة

hanan.ezzaher78@gmail.com

ملخص

بدأت الأطماع الاستعمارية تتزايد للسيطرة على المغرب، وبمقابل ذلك انطلقت المقاومة المسلحة بجميع أنحاء المغرب، وقد شملت هذه المقاومة جميع شرائح المجتمع على اختلاف مستوياتهم، وأمام هذا لم تتخلف المرأة عن المقاومة إلى جانب أخيها الرجل، فكانت إلى جانبه دائما تساعده وتدعمه بكل الطرق والوسائل، فمونت بالزاد والطعام تارة، وبالسلح تارة أخرى. تداوي الجرحى وتسعفهم، وتنقل جثث الشهداء من ساحة المعركة، وتوزع الذخيرة، وأحيانا تأخذ مكان القتلى في ساحة المعركة. بالتالي لم تبقى المرأة بالريف المغربي منعزلة عن مجريات الأحداث، ولم تقف موقف المتفرج في ظروف الحرب والجهاد والشدائد. فقد ساهمت بشكل كبير في المقاومة فاق من حيث تنوعه وتعدد ما كان يقوم به الرجل، فانخرطت في الحياة السياسية، وعملت على تأطير النساء وتوعيتهن بالقضية الوطنية. هذا إن دل على شيء فإنما يدل على قوة شخصيتها وتشبها بالأرض واستعدادها للتضحية من أجل بلدها، فأبانت بتلقائية وطواعية عن انخراطها في معركة الاستقلال باعتبارها نصف المجتمع من أجل تحقيق هدف المغاربة ككل كما قامت بعدة حرف خاصة ما يتعلق بغزل الصوف الأسمر باعتبار أن منطقة الريف هي منطقة جبلية يكثر بها تربية الماعز، فحأكت الجلابيب والسهام الصوفية لوقاية المجاهدين من البرد، مما يجعل الكشف عنهم في ساحة الميدان كما كان لها الدور الكبير والهام في تجنيد الشباب وتشجيع المقاومين على الصمود في ساحة المعارك، فكانت بمثابة الجبهة الداخلية للمقاومة، وخير مثال على ذلك السيدة "منوش اليعقوبية الورياغلية" التي قادت عملية تعبئة الشباب والنساء وتشجيعهم على مساعدة الثوار بقبيلة تمسمان الريفية، والتي فقدت بصرها في إحدى المعارك.

كلمات مفتاحية: المرأة-المقاومة-الريف المغربي-الاستعمار الإسباني-الأشعار الشفوية.

Women and resistance in the Rif during the Spanish colonial period

Abstract

The colonial ambitions to control Morocco began to intensify, prompting armed resistance across the country. This resistance encompassed all segments of society, with women standing alongside men in support. They provided aid and sustenance, sometimes with food and supplies, other times with weapons. They tended to the wounded, transported martyrs' bodies from battlefields, distributed ammunition, and occasionally took the place of fallen soldiers in combat. Thus, women in rural Morocco were not isolated from these events, nor did they remain bystanders in times of war, jihad, and hardship. They significantly contributed to the resistance effort, often diversifying and expanding it beyond what men traditionally undertook. Engaging in political life, they mobilized women and raised awareness of national issues. Their participation underscored their strong personalities, deep-rooted attachment to the land, and willingness to sacrifice for their country. Spontaneously and voluntarily, they demonstrated their commitment to the struggle for independence, representing half of society

in the pursuit of Moroccan unity. Additionally, they engaged in crafting special items, such as brown woolen cloaks ('jellabas' and 'salahiyas'), essential for protecting fighters from the cold, further highlighting their pivotal role in recruiting youth and encouraging resistance fighters to persevere on the battlefield. They served as the internal front of the resistance, exemplified by figures like Ms. "Manush Al-Yaqoubi Al-Wariaghliya," who led efforts to mobilize young men and women from the Tamsamane Rif tribe, losing her sight in one of the battles.

Keywords: women - resistance - the Moroccan countryside - Spanish colonialism - oral poetry.

مقدمة

لعبت المرأة المغربية أدواراً هامة ومحورية في المقاومة الشعبية للمستعمر، والتي خاضها المجاهدون بمنطقة الريف ضد المستعمر الفرنسي والإسباني مع بداية القرن العشرين، «فقد ساهمت المرأة المغربية في حركة المقاومة وعمليات جيش التحرير ضد الاستعمار في مختلف أنحاء المملكة شمالها وجنوبها شرقها وغربها، وناضلت إلى جانب أخيها الرجل بأشكال مختلفة ومتعددة أكدت فيها شعورها وحسها الوطني وحماسها وغيرتها على المقدسات الوطنية»¹، فلقد عملت في الخفاء وربت الأجيال، كما ساهمت بشكل مباشر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لوطنها فإذا كانت بعض المصنفات التاريخية قد أشارت إلى بعض النساء المغربيات اللواتي ساهمن في صناعة التاريخ، فإن عامة المغربيات خصوصاً في الريف ساهمن في المقاومة العسكرية خلال هذه الفترة، وذلك بالدعوة إلى الجهاد وتحفيز الرجال على المقاومة ومساعدتهم في ذلك بشتى الطرق الممكنة. إضافة إلى المشاركة في بعض المعارك دفاعاً عن قبيلتها وأرضها التي يسعى المستعمر لاحتلالها. إن موضوع المقاومة في الريف يكتسي أهمية قصوى نظراً للدور الكبير والمهم الذي اضطلعت به هذه المقاومة في مواجهة المستعمر الإسباني والدفاع عن حوزة الوطن، فتزايد أطماع المستعمر بمختلف المناطق المغربية في المدن والقرى، والتي قابلها الشعب المغربي بمقاومة بأسلة ومستميته شاركت فيها المرأة إلى جانب أخيها الرجل ضد المستعمر. ويبدو أن المقاومة بصيغة المؤنث لم تحظى بالاهتمام المطلوب من قبل الباحثين، كما يعترها النقص والقصور الكثيرون، فعند تفحصنا مصادر تاريخ المغرب قلما نعثر على نصوص تتناول بتفصيل دور النساء في المقاومة باستثناء حالات معدودة، وهو ما يوضح لنا مدى التهميش والإهمال الذي طالها، فيبقى «نصيبها في الدراسات والندوات والكتابات التي تناولت موضوع المقاومة جاء متواضعاً يفتقر إلى الدراسة والتحليل المعمقين حيث حرمت المرأة من حقها في أن يذكر اسمها إلى جانب أخيها الرجل في مجال تاريخ المقاومة»²، ومن ثم فإنهم يساهمون بوعي أو من دون وعي في تغييب جزء مهم من ذاكرتنا الجماعية، «ومن هنا نرى أن المصادر والمراجع والمستندات و الوثائق المغربية قد حرمت المرأة المغربية من حقها في أن يذكر اسمها بمداد الفخر والاعتزاز بجانب اسم أخيها الرجل في تاريخ المقاومة المسلحة التي خاضها الشعب المغربي للدفاع عن حوزة الوطن»³، وهي الذاكرة التي تحتل فيها المرأة المغربية الريفية جزءاً مهماً ومكانة مرموقة ومتميزة. وللبحث في موضوع المرأة المقاومة بالريف كان لزاماً الاطلاع على الكتابات الاستعمارية، والتي نجد بها الشيء الكثير عن مساهمة المرأة في حرب التحرير، «فإننا نجد في المصادر

¹ - محمد بن جلون، ملامح عن مساهمة المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، ضمن أعمال ندوة علمية «دور المرأة في ملحمة الاستقلال والوحدة»، الرباط 29-30 ذو القعدة 1420هـ الموافق ل: 6-7 مارس 2000م، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، ص. 57

² - محمد بن جلون، ملامح عن مساهمة المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، م - ن، الصفحة نفسها.

³ - محمد بن عزوز حكيم، دور المرأة المغربية في المقاومة بالشمال، ضمن مؤلف جماعي، دور المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، ندوة علمية بتاريخ، 29 - 30 ذو القعدة 1420هـ/ 6-7 مارس 2000م، الرباط، ص. 139

والمراجع والمستندات الأجنبية خصوصا منها البرتغالية والإسبانية ما يشفي الغليل»¹. وللتعريف بهذه الذاكرة المنسية والمهمشة ارتأينا الحديث في هذا المقال عن المرأة الريفية ودورها في مكافحة الاستعمار ودعمها للمقاومين. نذكر هنا من بين النساء المقاومات البارزات اللواتي كان لهن الدور الكبير في مقاومة الاحتلال الإسباني «فاطمة الوريغلية» أيقونة المرأة الريفية، المرأة بمفهومها في الريف»²

1 - المرأة بالريف ودورها الاجتماعي والاقتصادي

المرأة الأمازيغية بالمغرب كانت وما زالت مساهمة في تدعيم اقتصاد أسرته، وقد عملت منذ القديم إلى جانب الرجل في الحقل إضافة إلى تحملها لجميع الأعمال والأعباء المنزلية، وكانت المرأة بالبوادي أكثر صبرا وجلدا من نساء الحواضر، وقد كتب الحسن الوزان في وصف نساء جبال دادس الأمازيغية بأنهن «كرهات المنظر كالشياطين، لباسهن أسوأ من لباس الرجال، وحالتهن أقبح من حالات الحمير.....، تحملن على ظهورهن الماء الذي يسقيه من العيون، والحطب الذي يحطبه من الغابة دون أن يسترحن ولو ساعة من نهار»³، فالمرأة بالريف تتصف «عموما بالعفة والحشمة، وتخصص وقتها لأشغال بيتها، وبعد تجاوزها سن الشباب، تزداد مساهمتها في الأعمال الفلاحية رفقة زوجها، وترتاد الأسواق»⁴.

تتغنى النساء بالريف المغربي بالأشعار الشفوية والتي يطلق عليها بالأمازيغية (إزران)، وهي عبارة عن أشعار شفوية مصحوبة بلحن أو بموسيقى، وتتغنى بها النساء في مناسبات شتى، فهي قد ساهمت بذلك في الحفاظ على هذا الموروث الشفوي. كما ساهمت المرأة أيضا بالحفاظ على الموروث اللغوي من خلال التحدث باللهجة الريفية مع الأبناء والصغار، وجميع المحيطين بها «كما أن لغة نسائهم وأطفالهم هي البربرية أيضا»⁵، فغالبية لا يعرفن سوى اللهجة الأمازيغية ولا يتحدثن إلا بها. «خصوصا النساء والأطفال الذين لا يتحدثون أية لغة أخرى غير الريفية»⁶



صورة رقم 1: نساء من تفرسيت يقمن بالأشغال اليومية

المصدر: أنخيلو كريلي، قبيلة بني توزين دراسة فونوغرافية، ص. 85

¹ - محمد بن عزوز حكيم، م - ن، ص. ن

² - عمر القاضي، شعر أهل الريف على عهد الحماية، مطبعة باب الحكمة، تطوان، الطبعة الأولى، 2023، ص. 51

³ - الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. 2، 1983، ج. 1، ص. 189

⁴ - أنخيلو كريلي، إيقوين قبيلة من الريف المغربي، ترجمة عبد المجيد عزوزي، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2017، ص. 113

⁵ - أنخيلو كريلي، قبيلة بني توزين دراسة فونوغرافية، ترجمة الحسين بوضليبي، مطبعة الكرامة، الرباط، الطبعة الأولى، 2021، ص. 75

⁶ - أنخيلو كريلي، إيقوين قبيلة من الريف المغربي، م - س، ص. 98



صورة رقم 2: صورة لفتاة من أيت بوعياش تحمل الحطب على ظهرها (1954).

المصدر: دافيد مونتكومري هارت، أيت ورياغل قبيلة من الريف المغربي دراسة فونوغرافية، الجزء الأول، ص.

63

إلى جانب الدور الاجتماعي للمرأة، وكما سبق ذكره، فقد لعبت المرأة بالريف دورا مهما ومحوريا في المقاومة، فقد «كانت المرأة بالريف ذات مكانة كبيرة ومحترمة تشارك زوجها في الجهاد والمعارك وتساعد في الحقل والرعي...»¹. رغم أنهم لم يكن لديهم أي تنظيم أو تأطير، لكن الدفاع عن الأرض كما هو معروف غريزة لدى الإنسان. ومن الصور التي تفيد بذلك هو ما جاء به المؤرخ الإسباني خوان باندو (Juan Pando) بقوله: «وهكذا راح الإسبان ضحية مذبحه منظمة، فلاحات من بعيد كوكبة من النساء الريفيات وقد أتت من المداشر المجاورة ليشركن في هذه المذبحة الشرسة، مدفوعات بأحقاد قديمة ودفينة، و رغبة في الأخذ بالثأر سريعا، كن يجهزن على الجرحى بالسكاكين والهاويات وبالأيدي كذلك، ويرشقونهم بالحجارة، فيسخرن منهم ويذلونهم كما كان الحال مع القائد سباتي الذي سيئت معاملته من طرف النساء الريفيات»². فتاريخ النساء المقاومات مليء بالبطولات، و يحضرنا هنا في هذا الصدد خبر المرأة التي قتلت الضابط العسكري أطايدي البرتغالي، وكان ذلك أوائل القرن التاسع الهجري، الخامس عشر الميلادي، وقد سمي البرج الذي أُلقت منه تلك المرأة الحجارة على الضابط البرتغالي باسم برج المغربية «و شاء القدر أن يلقي حتفه أول شهيد برتغالي يوم افتتاح سبتة وهو الضابط فاسكو أطايدي على يد امرأة مغربية أُلقت عليه حجارة من أعلى البرج الذي يعرف اليوم ببرج المغربية، وهكذا يشهد الأعداء على أن المرأة المغربية هي التي قتلت أول أجنبي غزا أرض المغرب في أوائل القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي)»³. برغم أن هذه الكتابات الأجنبية يمكن أن تكون محملة بروح متعصبة نظير الانتصار لقواتها، والنظر للمغاربة بنظرة دونية وقذحية، وهذا معروف جدا لدى المهتمين والدارسين للكتابات الأوروبية الكولونيالية، منذ القرن التاسع عشر، إلا أنها ومع كل ذلك تظل هامة إن تم التعاطي معها بحذر وبذكاء تام، وبروح نقدية «طبعاً سيبقى التعامل مع هذه التقارير بحذر»⁴.

تجدد الإشارة هنا أن هناك صمت وتهميش لهاته المشاركة النسوية في المقاومة بالريف، ربما ذلك راجع لعدة أسباب، يمكن أن يكون من بينها العقلية الذكورية السائدة بشكل كبير في مناطق الريف المغربي فقد «ظلت صورة النساء الريفيات

¹ - المفتوح أحمد بوقرب، منطقة الحسيمة عبر التاريخ مساهمة في بناء الحضارة المغربية، الطبعة الأولى - الجزء الأول، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ص. 121

² - خوان باندو، التاريخ السري لحرب الريف (المغرب الحلم المزعج)، ترجمة سناء الشعيري، منشورات الزمن، الطبعة الأولى 2008، ص. 193

³ - محمد بن عزوز حكيم، دور المرأة المغربية في المقاومة بالشمال، م - س، ص. 139

⁴ - غلال الركوك، مقاومة المرأة إشكالية المصادر، ضمن ندوة علمية، دور المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، الرباط 6-7 مارس 2000، منشورات المندوبية

السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص. 88

المقاومات غير واضحة بما يكفي في سجل التاريخ الوطني ومساهمتهن مبتورة في السجلات الوطنية. وبذلك تطلعنا النصوص التاريخية عن إنسانة تعيش تحت ثقل العادات والتقاليد بسبب تهميش دورها في الكتابات التاريخية، أو بسبب حضورها الشاحب في صياغة الذاكرة التاريخية للمقاومة.¹ لقد تعرضت بعض النساء بالريف خلال فترة الحرب للأسر والاعتصام من طرف المحتل شأنها شأن جميع النساء المقاومات فقد «شاركت المرأة المغربية في طليعة صفوف المجاهدين خلال سنوات الجهاد الوطني ضد جيوش الحماية الإسبانية في قبائل اجباله، وفي المغرب كله إلى جانب الرجال مما جعل بعضهن يتعرضن للأسر أو الاعتصام وغيره، إلا أن النصوص التاريخية لا تعطي الكثير من المعلومات عن هذا الجانب وبالكاد تشير للحدث». ² نهدف هنا إلى تسليط الضوء على مشاركة المرأة في الحرب الريفية وخوضها المعارك والعمليات الكفاحية بتعاون طبعاً وتنسيق مع الرجل لإخراج المستعمر الإسباني، حيث يقول روجو ماثيو في كتابه مذكرات بطل الريف عبد الكريم الخطابي ما يلي: «وفي 25 منه (أي 25 ماي 1925) اشتبك الفريقان على أبواب تفارين وهجم الريفيون على العدو بالمدى والهروات وظهرت النساء بين صفوفهم يشتركن في القتال ويشجعن الرجال على الحرب بالزغاريد، وكانت الطائرات والمدفعية والبوارج الإسبانية تطلق قنابلها على الحسيمة»³. لقد كان للمرأة بالريف دور حربي ومدني، فإلى جانب مساهمتها مع الرجل في حرب تحرير الريف، كان لها أيضاً دور فعال ومفصلي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أيضاً للمجتمع بالريف، مساهمة بذلك في توازن اقتصاد أسرتها، فالمرأة في الريف المغربي ضربت بسهم وافر في الجهاد، وكانت منهن القائدة والزعيمة والشهيدة⁴. يقول مؤلف كتاب أسلمت وتعريب بربر شمال المغرب، الكاتب أنخيلو كريلي: «ومن حيث وجهة النظر الاجتماعية، فإن لهذه مكانة هامة جداً في الأسرة البربرية أكثر مما تشغله المرأة في الأسرة العربية، وهي نسبياً حرة تنقل مكشوفة الوجه وتدخل الأسواق، ويعتبرها الزوج مستشارة جيدة يناقش معها الأمور الهامة، ويؤكد لنا التاريخ تدخل المرأة في الشؤون السياسية وحتى الحربية»⁵. يضيف أيضاً أوجست موليراس بخصوص المرأة الريفية وجراتها وتحملها للأعباء وللأشغال الشاقة فيقول: «وتخرج النساء سافرات الوجوه وهن يتمتعن بجرأة نادرة، حيث يرافقن الرجال أثناء المعارك ويقمن بأشق الأعمال»⁶، وهذا ما تؤكدته الأشعار الشفوية المتداولة بين أهل الريف، والمتوارثة جيلاً بعد جيل، وهي أشعار تتغنى بها النساء، فكما وسبق ذكره يطلق عليهما باللهجة المحلية اسم إزران حيث «يطلق اسم إزري على البيت الشعري، وجمعه إزران [...] إزري: يطلق على غصن الشجرة، وقد يكون بورق ومزهراً ومثمراً، كما قد يكون عارياً في موسم تساقط أوراق الأغصان»⁷.

يحضرنا في هذا الصدد البيت التالي الذي يقول:

نشين إيريفيان ذي مجاهدين زليدا
نتجاهاد سو فود النغ جهدتن راتينيبا.
وهو ما ترجمته باللغة العربية:

¹ نضار الأندلسي، مساهمة المرأة بالمنطقة الخليفية في المعترك الوطني: من المقاومة إلى النضال السياسي، ضمن مؤلف جماعي: المرأة المغربية بين فترة الحماية وعهد الاستقلال الوطني، ندوة فكرية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، 12 مارس 2019، نشر المندوبية السامية لقدماء وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى 2019، ص. 92

² - سعيدة لشهب، واقع المرأة المغربية الشمالية من خلال كتب التاريخ، المرأة المغربية بين فترة الحماية وعهد الاستقلال الوطني، نشر المندوبية السامية لقدماء وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، 2019، ص. 41

³ - روجو ماثيو، مذكرات بطل الريف الأمير عبد الكريم الخطابي، ترجمة عمر أبو النصر، الطبعة الأولى 2005، ص. 83

⁴ - سعيدة لشهب، واقع المرأة المغربية الشمالية من خلال كتب التاريخ، م - س، ص. 42

⁵ - أنخيلو كريلي، أسلمت وتعريب بربر شمال إفريقيا، ترجمة عبد العزيز شهير، منشورات وزارة الثقافة المغربية، الطبعة الأولى 2007، ص. 122

⁶ - أوجست موليراس، المغرب المجهول: الجزء الأول (اكتشاف الريف)، ترجمة عز الدين الخطابي، منشورات تيفراز، الطبعة الأولى 2007، ص. 122

⁷ - عمر أمير، الشعر النباتي، ضمن كتاب جماعي، العادات والتقاليد في المجتمع المغربي، ندوة لجنة القيم الروحية والفكرية، 26 شوال 1428هـ/7 نونبر 2007م، مراكش، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2008، ص. 149

نخن الريفيون مجاهدون منذ القدم جاهدنا بأيدينا وجاهدت النساء معنا.

2_ الدور العسكري للمرأة بمنطقة الريف

نساء كثيرات شاركن في حرب التحرير بالريفية، وخلدن أسماءهن في المقاومة الريفية، فقد «كانت المرأة المغربية مجاهدة ومناضلة تقتحم الصفوف الأمامية.....»، وساهمت السيدة الريفية بنصيبها الوطني في الكفاح والجهاد وكانت منهن القائدة والزعيمة والشهيدة ومن أشهر المجاهدات خوج التجالة الورداسية، وخدوج السرسوري التازورتية، وصروخة الكرفطية إلى آخرهن¹، والملاحظ أنه تم ذكر أسماءهن دون الترجمة لهن، ومن بين المجاهدات والمقاومات أيضا بالمنطقة الريفية هناك منوش اليعقوبية الورياغلية والتي يقال أنها فقدت عينها وهي في ساحة المعركة، مقاتلة بكل بسالة في نواحي تمسمان، وفاظمة الورياغلية «أيقونة المرأة الريفية، المرأة بمفهومها في الريف، [...] فاسم فاطمة بالريفية يحيل على فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما يستلزمه من التوقير والبركة»².

ومن بين الأدوار التي كانت النساء تقوم بها خلال المعارك:

- حمل الماء على ظهورهن وصعود الجبال الوعرة لسقي المجاهدين حينما يشهد بهم العطش، وإعداد الطعام لهم.
- إسعاف الجرحى وتضميد جروحهم بطرق تقليدية، «وحمل بعضهم إلى المخابئ والكهوف ليلا حتى لا يعثر عليهم العدو»³ فلم يكن بإمكان المقاومين عرض أنفسهم على الأطباء مخافة اعتقالهم، «لذلك هي من كانت تلازم وتعالج المرضى إلى أن يشفوا»⁴.

- نقل وحمل السلاح من مكان لآخر، اعتبارا للمرونة التي كانت تمارس تجاههن في مناطق التفتيش «التي أقامتها سلطات الحماية لاعتقال وضبط تحركات المقاومين»⁵. فأنيطت بها هذه المهمة إضافة كذلك إلى إخفاء السلاح الذي تسبب في إنزال العقوبة بهن وحبسهن «وذلك اعتبارا لسهولة مرورهن بحواجز التفتيش دون مراقبة مشددة [...] فاعتبر أن زوجته هي من أخفت البندقية، وعندما استنطقت أنكرت فتم جلدتها وحبسها لمدة أسبوع، ورغم ذلك لم تدلنا على مكان إخفاء البندقية»⁶.

- قطع الطريق على المستعمر عبر طمس آثار أقدام المقاومين، كما كن يقمن بتحريض المقاومين على القتال، والسخرية ممن تخلفوا عن ذلك. «ويل للرجل الذي كان يتقاعس عن الذهاب إلى الجهاد حيث كانت له المرأة بالمرصاد، فسواء تعلق الأمر بزوجها فكانت تلبسه لباس النساء وتنكل به وتسبه وتنتف لحيته وتحرمه من الطعام والشراب لمدة يومين أو ثلاثة»⁷.

- مراقبة الأسرى، والحصول منهم على معلومات بخصوص ما يخطط له العدو.

¹ - سعيدة الاشهب، المرأة المغربية من خلال كتب التاريخ، م، س، ص. 41-42

² - عمر القاضي، شعر أهل الريف على عهد الحماية، م - س، ص. 51 - 52

³ - محمد المعزوي، العابد العلي هاشم بن الحسين، الكفاح المغربي المسلح في حلقات 1900-1935، مطبعة الأبناء الجديدة، الرباط، 1978، ص. 217

⁴ - ماريا دادي، مساهمة المرأة في الأطلس المتوسط في مقاومة الاستعمار الفرنسي، ندوة علمية حول المقاومة والحركة الوطنية بالأطلس المتوسط، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، 1999، ص. 191

⁵ - ماريا دادي، مساهمة المرأة في الأطلس المتوسط في مقاومة الاستعمار الفرنسي، م - س، ص. 188

⁶ - نضار الأندلسي، مساهمة المرأة بالمنطقة الخليفية في المترك الوطني: من المقاومة إلى النضال السياسي، المرأة المغربية بين فترة الحماية وعهد الاستقلال الوطني، الطبعة الأولى، 2019، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، ص. 95-96

⁷ - نضار الأندلسي، م - س، ص. 100

في هذا الإطار نجد أن مراسلا بأحد الجرائد الإسبانية وهو الصحفي "فاليثويلا" يبرز دور المرأة المقاومة فيقول: «اليوم شاهدت شيئا جعلني أغبر رأيي في المرأة المغربية، وذلك إثر ما رأيته، حيث كانت النساء المغربيات هن اللواتي يقمن بجميع الخدمات بالنسبة للمجاهدين، تساعد الجرحى وتقوم بنقلهم بعيدا عن أرض المعركة وتزويد المقاتلين بالماء إلى غير ذلك»¹

تشير أيضا الأستاذة نضار الأندلسي في هذا الصدد ضمن إحدى مقالاتها فتقول: «فإلى جانب أدوارها المعهودة في الحروب ضد الاستعمار، فقد تكلفت بمراقبة الأسرى والحصول على معلومات تخص مخططات العدو، وحمل المؤونة للمقاومين إلى أعلى الجبال والخنادق، كما قامت بدور المراقب والمخبر لصالح الثورة الريفية، حيث تلوح بحزامها كوسيلة للتنبيه والإشعار بخطر الزحف القادم، كما قامت بإيصال الرسائل المشفرة إلى المقاومين، وحراسة الأسلحة المخزونة في بيتها»²، وهو ما يجعلنا نستنتج أن المرأة بالريف كانت لها مشاركة مفصلية في ساحة الحرب، ومشاركة فاعلة وفعلية أيضا، وهذه المشاركة تتجلى سواء من خلال تقديم المساعدة والدعم، أو عبر تتبع الإسبان ومراقبتهم.

يحضرنا هنا شعر أمازيغي لأهل الريف "عزيزي" وهو كالتالي:

ءايوري ءورومي ءا يا سا ذي الروضا

شيار ءا يامنة س رمجدور أزيئا³

وهو ما معناه: لقد ألق الأجنبي (الإسبان) وحط رحاله في السهل، لوجي يا يامنة بلحافك الأخضر. فالأشعار الشفوية مصدر تاريخي نابض بالواقع اليومي المعاش، وهو وثيقة تاريخية، واثقوبولوجية، وسوسيولوجية، وأدبية، وفنية، تعكس لنا حالات الشعوب الإنسانية فكريا، وجدانيا، وحسيا، وحركيا، فتم التعبير عنه بأشعار شفوية. «يقول الدكتور جميل الحمدوي "إن الشعر الشفوي الأمازيغي يتميز بعدة خصائص يمكن اختزالها فيما يلي:

- أنه شعر المقاومة والجهاد إذ صور مقاومة محمد الشريف أمزيان ومحمد عبد الكريم الخطابي.
- أنه شعر تراجيديا أو المأساة عندما صور الحرب الأهلية بكل فضاعتها ومرارتها المرعبة وعندما صور سنوات الفقر والجوع والجفاف وعندما صور لوعة الاغتراب الذاتي والمكان.
- وأنه شعر اجتماعي يصور «علاقة الرجل بالمرأة خصوصا عاطفة الحب والتشبيب الغرامي»⁴.

ساهمت المرأة بنقل السلاح للمجاهدين و إسعاف وعلاج الجرحى منهم، وقد جاء هذا في إشارة للطبيب الاسباني ألبينيث في كتابه إسبانيا بالريف، فيقول: «بعد المعركة التي جرت بخندق أحفير بقبيلة مزوجة يوم 23 يوليوز 1909م ألقى القبض على أربع نساء ريفيات، كانت من بينهن امرأة مسنة اسمها رحمة، كانت تحرس ضريح ازغنغن واشتهرت بكونها تصنع نوع من المراهم من العشب المعروفة عندهم ب"ترهيل"، تنفع في علاج الجروح، تطوعن لمهمة علاج الجرحى نظرا لخبرتهن في التدوي بالأعشاب والتنام الجروح»⁵، وهو الأمر الذي تعرضت معه

¹ - محمد بن عزوز حكيم، محمد مولاطو، المرأة المغربية والمقاومة المسلحة في شمال المغرب، مجلة التعاون، العدد 23، 1963، ص. 29-30

² - نضار الأندلسي، المرأة المغربية من المقاومة المسلحة إلى النضال من أجل الاستقلال، مقال رقي، ضمن موقع تطوان بلس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25-03-2023

³ - عبد الصمد مجوقي، عزيزان وثيقة ترصد التغير الاجتماعي بالريف، مؤلف جماعي: دراسات وأبحاث في الأدب الأمازيغي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021، ص. 149

⁴ - المفتوح أحمد بوقرب، منطقة الحسيمة عبر التاريخ مساهمة في بناء الحضارة المغربية، م - س، ص. 119

⁵ - نضار الأندلسي، مساهمة المرأة بالمنطقة الخليفية في المعترك الوطني، م-س، ص. 93-94

للسجن والاعتقال والتعذيب. في هذا الصدد نذكر دراسة قام بها الباحث محمد عبد المومن بعنوان: سجناء حرب الريف من خلال وثائق إسبانية، والتي يورد فيها جداول ووثائق بأسماء لسجناء الحرب بالريف، وضمن هذه اللوائح هناك لائحة لنساء اعتقلن من طرف الإسبان، سواء بسبب مشاركتهن في الحرب، أو كوسيلة للضغط على أقاربهن ليسلموا أنفسهن. صدرت هذه اللائحة سنة 1927م، وتضم ما عدده «ثمان وعشرين امرأة، ست منهن سجينات بسبب السرقة والقتل والدعارة، والبقية إما بسبب قرابتهن العائلية بفارين: أبناء، أزواج، أصهار، وإما بسبب نقلهن السلاح والذخيرة، وإما بسبب تقديم المؤن ورصد تحركات الجيش الإسباني أغلب هؤلاء السجينات ينتمين إلى القبائل المجاورة لتطوان كالحوز، وآيت حزم، وآيت حسان، وواد راس..... إلخ وتتضمن الوثيقة تاريخ الإفراج عن عدد منهن، والمدة التي قضيتها في المعتقل، وقد راوحت بين أسبوعين وتسعة أشهر، لكن إحدى السجينات اعتقلت بتهمة نقل السلاح، ومكثت في السجن مدة تزيد على ستة أعوام»¹. دور آخر لعبته المرأة بالريف إبان حرب التحرير وهو دور التجسس، فكانت تراقب تحركات الجيوش الإسبانية وتحذر وتقوم بإعلام المجاهدين بهذه التحركات، وقد كان ذلك عبر إشعالها للنار فوق قمم الجبال معلنة بذلك خروج الجيوش الإسبانية، وقد جاء بذلك تقرير وجهه حاكم ملييه الجنرال مارينا إلى حكومته يوم 12 يوليوز 1909م، حيث يقول أن «الأخبار الواردة علي تفيد أن النساء الريفيات هي التي تولت إيقاد النار فوق قمم جبل كوركو معلنة بخروج قواتنا من هذه المدينة يوم الجمعة الماضية»²، وهي العملية التي كانت تقوم بها النساء بعدة مناطق مختلفة بالريف «و من الأعمال التي كانت المرأة القروية في قبائل جباله والهبط وغمارة تساعد فيها الرجال في محاربتنا، قيامها بعملية إيقاد النار فوق قمم الجبال معلنة بذلك عن تحركات جيوشنا»³.



صورة رقم 3: دور التجسس الذي مارسته المرأة الريفية على الجيش الإسباني لمساعدة المجاهدين

المصدر: المرأة المغربية بين فترة الحماية وعهد الاستقلال الوطني، ص. 10.

¹ - محمد عبد المومن، سجناء حرب الريف من خلال وثائق إسبانية، ضمن مجلة أسطور، العدد 13، كانون الثاني/يناير 2021، ص. 179-180.

² - محمد بن عزوز حكيم، دور المرأة في المقاومة بالشمال، ضمن أعمال ندوة علمية بالرباط 6-7 مارس 2000 م، م-س، ص. 140.

³ - محمد بن عزوز حكيم، م-س، ص. 150.



صورة رقم 4: نساء من الريف تحملن السلاح

المصدر: نضار الأندلسي، مساهمة المرأة بالمنطقة الخليفية في المعترك الوطني، ص. 109

3_ المرأة والمقاومة بالريف من خلال الأشعار الشفوية

يمثل التراث الشفوي أحد المصادر الهامة لكتابة التاريخ، خاصة عندما تكون هناك ندرة في التاريخ المدون، وهو ما جعل الباحث هامباتي با «يرى أنه كلما مات شيخ في إفريقيا، احترقت أو ضاعت معه مكتبة تاريخية لا تعوض»¹. وتدخل ضمن التراث الشفوي مجموعة من العناصر، منها روايات شفوية، قصص وأساطير، أشعار وأغاني وعادات وتقاليد... وهي وثائق من جنس اللاتدوين أي شهادة والشاهد هو من حضر حدوث حادثة. والشواهد عبارة عن أشكال بقايا الماضي مهما كانت، مضامينها وكذلك منافعها. هذه النصوص تضم رؤيا ضمنية إلى الزمان والمصير والمعاناة. إنها تقنية تأويلية لكل التجسيدات العقلية الإنسانية والتمظهرات التاريخية، بل إنها تركز وكما يظهر في النصوص على التغيرات التي تلحق الشعوب، إنها تجاوز وإضافة ضمنية في مقابل الإبانة عن ضعف الإرث التاريخي المدون، إنها وعي وذاكرة جماعية حية»²، والتي أغفلها العديد من الباحثين والمؤرخين. إلا أنه وللاستفادة من هذا التراث لا بد من اتباع منهج علمي صارم بغية الوصول إلى الموضوعية المنشودة والتي من خلالها يمكننا الاستفادة من هذا الموروث المهم. فالكثير من التراث الانساني وصلنا مشافهة، كالإلياذة والأوديسة في اليونان، وأيضاً أعمال هوميروس وهيودوت جمعت باستخدام الرواية الشفوية. وعند المسلمين فالقرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة تم تدوينها مشافهة.

إذن وبالعودة لموضوع المقاومة بصيغة المؤنث، يمكننا اعتماد الشعر الشفوي كمصدر لكتابة جوانب من تاريخ هذه المقاومة النسائية، وهو ما يطلق عليه اسم شعر المقاومة، والذي ما فتئت المرأة الريفية تكتب أشعارا (عيزران) محفزة للمقاومين بهدف تحريضهم ومساعدتهم على القتال والوقوف في وجه المحتل. فشعر المقاومة يعد شكلا من أشكال المقاومة، وهو من بين المصادر التي لا غنى للباحث عنها، لأنها تعطي صورة حية عن مجريات النضال والذي خاضت فيه النساء المقاومات إلى جانب الرجال. فشعر المقاومة كلمة منطوقة وأشعار شفوية محفوظة في الذاكرة الجمعية للإنسان،

¹ - هامباتي با، الآداب والثقافات في إفريقيا خصائص وتقاسيم، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 2010، ص. 13

² - علال الركوك، مقاومة المرأة إشكالية المصادر، مرجع سابق، ص. 92

ومنقولة شفهيًا من جيل إلى جيل. ولا نعدم أشعارا شفوية كثيرة وبألغة الأهمية خلال الفترة قيد البحث، «فهذا الشعر قالتها النساء من أوساط اجتماعية بسيطة حول المقاومة المسلحة عبرن فيه عن وفائهن لوطنهن ولدينهن ولمقدساتهن، فهو إذن مادة مصدريّة أساسية يجب تناولها والاطلاع عليها من طرف كل دارس وباحث [...] ولكن إلى جانب ذلك تسجل لنا المواقف من عدد من القضايا والأزمات التي حدثت لما وصلت قوات الاحتلال إلى هذه المناطق، ونتائج الغزو الاجتماعية والاقتصادية النفسية والأخلاقية»¹. في هذا الصدد هناك كتاب للأستاذ عبد الصمد مجوفي بعنوان: المقاومة الريفية من خلال الشعر الأمازيغي الريفي «دهار ءوبران» نموذجًا. يتناول الكتاب معركة دهار ءوبران كملحمة وطنية كبرى طبعت تاريخ وجغرافية منطقة الريف لسنوات عديدة، ويضم الكتاب أزجالاً وأشعاراً وأغاني شكلت جانباً من التراث الأمازيغي الريفي ذي الصلة بالكفاح الوطني في مواجهة المحتل، وذلك من خلال جمع هذه الذخائر الشعرية والتي لا تزال في ذاكرة ووجدان من يحمل ويهتم بهذا الإنتاج الشفوي الشعبي، وذلك بتدوينها وتصنيفها حفاظاً عليها من الضياع مع تقديم ترجمة لها باللغة العربية.

وفيما يلي بعض الأشعار التي جاء بها الكتاب مع ترجمتها للعربية، والتي تعطينا أخباراً عن مشاركة النساء في الحرب بالريف.

النص بالأمازيغية:

ءاكنيو آيث عزا ذي مجاهدن زي ريدا.

ئجاهدم سو فوس النوام جاهدنتن راتينيبا.

سي قذواح ن وامن تارينت ءاكي صورا.

تخرازين ءانساست أم تشانشونا.

تارينت غ او ذرا تاوينت إقدوحن ن وامن.

ءي مجاهدن غارخرا هوان غاروضا.

ءيكا يناس رالا هموت عمار إينو يا وضا.

ئناس أوت أيا مذهوش أوث وا تخمام.

ءي ميا ذي متاين مارا تاوسيد.

ءيناس ءيخي غارو حاخ ءاذا يترقي ءاذاي ثيني مايسكا بابا.

ءيناس بابام قايموث نغينث ءاجوهلا.

ءاستوك وارثرو هو داخل لجنا.

شاك أبو بجوان ءاتقيماذ ذي تاريخ ن ريدا.

¹ - صفية العمراني، شاعرات المقاومة في الجنوب المغربي، دور المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، ضمن أعمال ندوة بالرباط، 6-7 مارس 2000، مرجع سابق، ص. 174.

ترجمته بالعربية:

أنتم أهل "عزا" مجاهدون منذ القدم.

جاهدتم بأنفسكم كما جاهدت نساؤكم.

اللائي يصعدن الوديان بخايبات المياه.

ذهبن بخايبات المياه إلى المجاهدين في الخلاء.

حين نزلوا إلى السهل، قال لها يا "للا هموت"، ابني عمار مات.

قالت له اقصف أمها المندesh.

ولا تعر اهتماما لمجيء مئة أو مائتين.

قال وحين أعود وتستقبلي قائلة أين أبي؟

قل لها إن أباه قد قتله الجبهة.

فلا تبكينه لأن مصيره الجنة.

أنت يا ذا الجراء سيحاسبك التاريخ إلى الأبد.¹

من خلال هذه الأبيات الشعرية، والتي هي عبارة عن حوار بين أحد المجاهدين وبين سيدة تدعى للا هموت، هناك إشارة واضحة لمشاركة المرأة في الحرب عبر تقديم المساعدة (جلب الماء للمجاهدين بالجبال)، وأيضا عبر تشجيعهم وحثهم على القتال، ومواساتهم أثناء استشهاد البعض منهم.

رواية شعرية ثانية عن مشاركة النساء للمجاهدين الرجال خلال مقاومتهم للمستعمر الإسباني. تقول الرواية:

«ماش خاكغ ءاربي ءي هموت خمي د غاداي ثرقا

ءا عزيز ءينو مايكا بابا

بابام ذو واني تنغت الطيارة

ءومي جاهذن ءي مجاهذان جاهذتن راتينيبا

سي قدوحن ن وامن كعدتن ءا كيصورا

ءومي ثوري طيار سيدي براهيم ءي ثوثا²

وترجمته بالعربية هي كالتالي:

يا إلهي كيف أصنع بهموت حين تستقبلي؟

¹ - عبد الصمد مجوقي، المقاومة الريفية من خلال الشعر الأمازيغي الريفي «دهار ءوبران» نموذجاً، مطبعة أوكوم، القنيطرة، الطبعة الثانية، ص. 118 - 119

² - عبد الصمد مجوقي، المقاومة الريفية من خلال الشعر الأمازيغي الريفي «دهار ءوبران» نموذجاً، م - ن، ص. 121

حين تقول لي يا عمي العزيز أين ذهب أبي؟

أبوك هو الذي قتلته الطائرة

وحين جاهد المجاهدون جاهدت نساؤكم كذلك

اللواتي حملن جرات المياه وصعدن الوادي

حين غارت الطائرة وقصفت سيدي ابراهيم

هنا حوار بين أحد المجاهدين اللذين خرجوا للجهاد في معركة سيدي ابراهيم، وهو الموقع الذي يوجد به أهم أحد منابع الماء، ليتساءل كيف سيخبر هموت باستشهاد أبيها عندما سيعود من المعركة وتساءله عن أبيها أين ذهب، كما أن هناك إشارة واضحة لمشاركة النساء في المعركة عبر حمل جرار المياه والصعود مع الوادي لنقلها للمجاهدين.

تمجد أيضا الأشعار الشفوية الأم التي أنجبت وربت وأحسن تربية أبنائها، وأنشأتهم على الشجاعة والجهاد وطلب الشهادة، فصورتها الأشعار الشفوية بسيدة السيدات، والمرأة التامة الكاملة، التي يحق لها أن تفتخر بأبنائها وتلبس حزاما غالي الثمن ذا قيمة. وهو يرسم لها صورة تنافس زوجها في البطولة والشجاعة والتربية. يقول أحدهم في حق المرأة الورياغلية:

رقارب ن سكار عيزاينان سو فيزو

فاظما ثا واييغاشت شنا مارا ثورو

شنا مارا ثيباس رحزام نابغ دورو

شنا مارا ثاكاس عيميس هلا رارو»¹

وهو ما ترجمته بالعربية:

وقالب السكر بالخيوط قد زين (هنا تشبيه أم المجاهدين بقلب السكر التي تزينت بالحزام الجميل الباهظ الثمن)

ما أعظمها فاطمة الورياغلية إن أنجبت

طوبى لها إن لبست حزام أربع رياتلات

وطوبى لها إن داعبت ابنها "هلا رورو" (هلا رورو هي عبارة تقولها الأم لأبنائها وهم صغار)

هذا التصوير الشعري يقوم على بناء صورة المرأة الريفية المثالية، التي أنجبت الأطفال واهتمت بتنشئتهم، «وتجهدها نفسها في تربيتهم، تربية تجعل منهم مستقبلا فرسانا مغاوير ومقاتلين مهرة، وحين تحقق أمنيتها تمتاز بمن ربت عن غيرها من النسوة، وتأخذ المكانة التي تليق بها، المرأة الكاملة والتامة. لذلك يحق لها التمنطق بحزام باهظ الثمن رفيع القيمة، لا تملكه غير سيدة السيدات، أم الأسياح من الفرسان. لقد اقترن لباس الحزام هنا بالسيدة الفاضلة أم المجاهدين، كناية عن كل امرأة ريفية أنجبت أطفالا وربتهم على الشجاعة والجهاد وطلب الشهادة»²

¹ - عمر القاضي، شعر أهل الريف على عهد الحماية، م - س، ص. 51

² - عمر القاضي، شعر أهل الريف على عهد الحماية، م - س، ص. 51

خاتمة

لعل ما يمكن الخروج به من هنا، أن المرأة بالريف ساهمت بشكل كبير في حرب التحرير التي قادها المجاهدون بالشمال ضد المستعمر الإسباني، وأن عمل المرأة لم يقتصر فقط على أعمال البيت كأم وزوجة فقط. بل اخترقت المجال الخارجي ونحتت مكانها في مجال الإنتاج، وشاركت في الأعمال الفلاحية المضنية، وبصمت بصمتها في مجال السياسة والجهاد والحروب. رغم صمت العديد من المصادر عن ذلك، والتي قفزت عليها ربما العقلية الذكورية بالمنطقة، وجعلت منها عنصرا تابعا للرجل عوضا عن كونها شريكا له. لكل ذلك إعادة قراءة تاريخ المقاومة النسائية بالمغرب عموما وبالريف خصوصا، تعتبر ضرورة ملحة وواجبا وطنيا وضرورة أكاديمية يملها الائتمان على الموروث التاريخي والوفاء لنضالات المرأة المغربية. مما سيساهم بشكل فعال في إزاحة التهميش عن مساهمات وتضحيات المرأة المغربية المجاهدة والمقاومة وإبراز أدوارها في ملحمة الاستقلال.

البibliوغرافيا

- ❖ أمير عمر، الشعر النباتي، ضمن كتاب جماعي، العادات والتقاليد في المجتمع المغربي، ندوة لجنة القيم الروحية والفكرية، 26 شوال 1428هـ/7 نونبر 2007م، مراكش، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 2008.
- ❖ أنخيلو كريلي، إبقوين قبيلة من الريف المغربي، ترجمة عبد المجيد عزوزي، مطبعة دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2017.
- ❖ أنخيلو كريلي، أسلمت وتعريب بربر شمال إفريقيا، ترجمة عبد العزيز شهير، منشورات وزارة الثقافة المغربية، الطبعة الأولى، 2007.
- ❖ أنخيلو كريلي، قبيلة بني توزين دراسة مونوغرافية، ترجمة الحسين بوضليب، مطبعة الكرامة، الرباط، الطبعة الأولى، 2021.
- ❖ الأندلسي نضار، المرأة المغربية من المقاومة المسلحة إلى النضال من أجل الاستقلال، مقال رقي، ضمن موقع تطوان بلس، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25-03-2023
- ❖ الأندلسي نضار، مساهمة المرأة بالمنطقة الخليفية في المعترك الوطني: من المقاومة إلى النضال السياسي، ضمن مؤلف جماعي: المرأة المغربية بين فترة الحماية وعهد الاستقلال الوطني، ندوة فكرية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، 12 مارس 2019، نشر المندوبية السامية لقدماء وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى 2019.
- ❖ الأندلسي نضار، مساهمة المرأة بالمنطقة الخليفية في المعترك الوطني: من المقاومة إلى النضال السياسي، المرأة المغربية بين فترة الحماية وعهد الاستقلال الوطني، الطبعة الأولى، 2019، دار أبي رقرق للطباعة والنشر.
- ❖ أوجست موليراس، المغرب المجهول: الجزء الأول (اكتشاف الريف)، ترجمة عز الدين الخطابي، منشورات تيفراز، الطبعة الأولى، 2007.

- ❖ بن جلول محمد، ملامح عن مساهمة المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، ضمن أعمال ندوة علمية «دور المرأة في ملحمة الاستقلال والوحدة»، الرباط 29-30 ذو القعدة 1420هـ الموافق ل: 6-7 مارس 2000م، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير.
- ❖ بن عزوز حكيم محمد، دور المرأة المغربية في المقاومة بالشمال، ضمن مؤلف جماعي، دور المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، ندوة علمية بتاريخ، 29 - 30 ذو القعدة 1420هـ / 6 - 7 مارس 2000م، الرباط.
- ❖ بن عزوز حكيم محمد، محمد مولاطو، المرأة المغربية والمقاومة المسلحة في شمال المغرب، مجلة التعاون، العدد 23، 1963.
- ❖ خوان باندو، التاريخ السري لحرب الريف (المغرب الحلم المزعج)، ترجمة سناء الشعيري، منشورات الزمن، الطبعة الأولى 2008.
- ❖ داداي ماريا، مساهمة المرأة في الأطلس المتوسط في مقاومة الاستعمار الفرنسي، ندوة علمية حول المقاومة والحركة الوطنية بالأطلس المتوسط، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، 1999.
- ❖ الركوك علال، مقاومة المرأة إشكالية المصادر، ضمن ندوة علمية، دور المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، ضمن ندوة علمية 7 - 6 مارس 2000، الرباط.
- ❖ روجو ماثيو، مذكرات بطل الريف الأمير عبد الكريم الخطابي، ترجمة عمر أبو النصر، الطبعة الأولى، 2005.
- ❖ العمراني صفية، شاعرات المقاومة في الجنوب المغربي، دور المرأة المغربية في ملحمة الاستقلال والوحدة، ضمن أعمال ندوة بالرباط، 6-7 مارس 2000.
- ❖ القاضي عمر، شعر أهل الريف على عهد الحماية، مطبعة باب الحكمة، تطوان، الطبعة الأولى، 2023.
- ❖ لشهب سعيدة، واقع المرأة المغربية الشمالية من خلال كتب التاريخ، المرأة المغربية بين فترة الحماية وعهد الاستقلال الوطني، نشر المندوبية السامية لقدماء وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، 2019.
- ❖ مجوقي عبد الصمد، عيزران وثيقة ترصد التغير الاجتماعي بالريف، مؤلف جماعي: دراسات وأبحاث في الأدب الأمازيغي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا، الطبعة الأولى، 2021.
- ❖ مجوقي عبد الصمد، المقاومة الريفية من خلال الشعر الأمازيغي الريفي «دهار ءوبران» نموذجاً، مطبعة أصكوم، القنيطرة، الطبعة الثانية.
- ❖ محمد عبد المومن، سجناء حرب الريف من خلال وثائق إسبانية، ضمن مجلة أسطور، العدد 13، كانون الثاني/يناير 2021.

- ❖ المعزوزي محمد، العابدي العلوي هاشم بن الحسين، الكفاح المغربي المسلح في حلقات 1900-1935، مطبعة الأنباء الجديدة، الرباط، 1978.
- ❖ المفتوح أحمد بوقرب، منطقة الحسيمة عبر التاريخ مساهمة في بناء الحضارة المغربية، الطبعة الأولى – الجزء الاول، مطبعة الخليج العربي، تطوان.
- ❖ هامباتي با، الآداب والثقافات في إفريقيا خصائص وتقاسيم، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 2010.
- ❖ الوزان الحسن، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط.2، 1983، ج. 1.

الأدوار الحديثة للأجهزة الأمنية في إدارة الأزمات والكوارث

د. هادي محمد حسين برهم: أستاذ مساعد الجامعة الإسلامية بمينيسوتا / الولايات المتحدة الأمريكية

البريد الإلكتروني: hadi.barham@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأمور وعلى رأسها تسليط الضوء على دور الأجهزة الأمنية في إدارة الكوارث والأزمات وبيان خصائصها وإشكالاتها، كما تم التطرق إلى مفهوم الكارثة والأزمة من حيث شدتها وطرق التعامل معها من خلال إبراز دور الأجهزة الأمنية، كما تم تناول أهم المسببات لتلك الأزمات والكوارث وطرق التعامل معها من الناحية الأمنية، في حين تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة متناولاً نهم الجوانب التي تشير للازمات والكوارث.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها هنالك دور كبير للأجهزة الأمنية في التعامل مع الكوارث والأزمات من خلال المواقف المتعلقة بتشكيل لفرق لمعالجة تلك الأزمات والكوارث والمتمثلة باحتوائها من أجل تغطيتها واحتوائها، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة التدخل السريع لاحتواء الأزمات والكوارث بشتى أنواعها لما لها من اثر كبير في تقليل أثارها، كما توصلت الدراسة إلى أن هنالك أنماط مختلفة في التعامل مع الأزمات والكوارث وتتدرج في شدتها وتأثيرها.

الكلمات المفتاحية: إدارة الازمات الدولية، الأزمة الدولية، الأزمة الداخلية، الكارثة، الأجهزة الأمنية.

The modern roles of security agencies in crisis and disaster management

Abstract

This study aimed to achieve many things, most notably shedding light on the role of the security services in managing disasters and crises and explaining their characteristics and forms. The concept of disaster and crisis in terms of their severity and methods of dealing with them was also addressed through the most prominent role of the security services. The most important causes of these were also addressed. Crises and disasters and ways to deal with them from a security perspective, while the descriptive analytical approach was used in this study to address the aspects that indicate crises and disasters.

The study concluded with many results, the most prominent of which is that there is a major role for the security services in dealing with disasters and crises through positions related to the formation of teams to deal with these crises and disasters, represented by containing them in order to cover and contain them. The study also concluded the need for rapid intervention to contain crises and disasters of all kinds because of their impact. The study also found that there are different patterns in dealing with crises and disasters, varying in severity and impact.

Keywords: international crisis management, international crisis, internal crisis, disaster, security services.

المقدمة

لقد عانى الإنسان على مر العصور والأزمان من الأزمات المختلفة والكوارث الطبيعية وغيرها كالزلازل والبراكين والفيضانات والأعاصير، ولا توجد أمة لم تواجه كارثة ما أو أزمة ما، وهي وإن نجت لفترة زمنية ما تظل فوق بركان من الأزمات التي يمكن أو تظهر في أي وقت ودون إنذار سابق.

تنطلق هذه الدراسة في رصد الملامح العامة لمفهوم الأزمة والكارثة في الوقت الذي أصبح هنالك خلط واضح في الاستخدام وفق مبررات سياسية واقتصادية وحتى صحية، وبالتالي سوف تسعى هذه الدراسة في تناول أهم الجوانب التي تتناول موضوع الدراسة للوقوف على تلك الأدوار التي تلعبها الأجهزة الأمنية في التعامل تجاه الأزمات والكوارث بشتى أنواعها ودرجة تأثيرها، حيث ما زال البعض يخلط في طبيعة تلك الأساليب والأدوار من احتواء أو مكافحة أو تقليل الآثار وفق إطار أمني بالدرجة الأولى، ومن هنا سعت هذه الدراسة في تناول كافة الأمور المتعلقة بالأزمة والكارثة من حيث المفهوم والخصائص والوسائل الممكنة لمكافحتها وفق إطار المنظومة الأمنية هذا من جانب أما الجانب الآخر فهو محاولة الربط بين الأدوار والأساليب المستخدمة من قبل الأجهزة الأمنية ومدى تأثيرها نحو التعامل مع الأزمات والكوارث لما لها من تأثيرات كبيرة على الدول.

ومن هنا سوف تسعى هذه الدراسة في تسليط الضوء على أهم الأسس والمعايير تجاه تحديد مفهوم الأزمات والكوارث من منطلق أمني بالدرجة الأولى مع الأخذ بالاعتبار للمتغيرات والمتطلبات المتعلقة باستقرار الدولة ودراساتها ضمن منهجية علمية منطقية في التعامل مع تلك الأزمات والكوارث من أجل خلق بيئة مستقرة والتقليل من تبعاتها المختلفة.

كما وتسعى هذه الدراسة إلى إعادة اكتشاف قضية تناول موضوع الكوارث والأزمات ضمن منظور أمني وما فيه من مكونات متعلقة في كيفية التعامل والاحتواء، في حين يجد البعض موضوع الأزمات والكوارث فضفاض وذلك لإلصاقها بأدوار مختلفة للدولة بالدرجة الأولى وما فيها من مؤسسات وأجهزة مختلفة للتعامل مع تلك الأزمات والكوارث، وهذا ما سوف تسعى الدراسة لاكتشافه وتحليله ضمن إطار المنهج الوصفي التحليلي ومن ثم الوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من جانبين أساسيين:

أولاً: الجانب النظري (العلمي):

ويتمثل في عدة اعتبارات أهمها أن الدراسة تسعى للكشف عن مفهوم الأزمة والكارثة وفق منظور أمني وتمييزه عن المفاهيم الأخرى، في حين يشير البعض بأن هنالك العديد من الدول تسعى إلى توظيف مصطلح الأزمات وضمن اعتبارات سياسية وتهدف من خلالها تحقيق مصالحها على حساب الآخرين وإيجاد الشرعية في ممارستها تجاه الآخرين بمعنى افتعال الأزمات للخروج من مأزق ما، وبالتالي قد تستند إلى القانون في فعلها. في حين تكمن الأهمية النظرية للدراسة في تقديم العديد من الخلاصات والاستنتاجات التي تسعى من خلالها الوصول لتقييم مفهوم الأزمة والكارثة وتمييزها عن المفاهيم

الأخرى كالمشكلة والموقف وغيرها من المفاهيم، ومن هنا لابد من الوقوف على أهم المرتكزات والأسس التي تنطلق منها المنظومة الأمنية في التعامل مع تلك الأزمات والكوارث.

ثانياً: الجانب العملي:

وتتمثل أهمية الدراسة في هذا الجانب من خلال أنها تشير إلى مدى معرفة ملامح الأزمات والكوارث ومعاييرها والضرورة التي تستدعي إلى تدخل الأجهزة الأمنية تجاهها ضمن إطار تحليلي يسعى للكشف عن تلك الأدوار والأساليب، أما الجانب الآخر فينطلق أهمية من خلال دراسة تشكيل فرق معالجة الأزمات والكوارث الأمنية وماهية مكوناتها الواجب توافرها في مكافحة الأزمات والكوارث لاحتوائها والتقليل من أثارها على الدولة بشكل عام.

وتسعى الدراسة إلى معرفة الظروف والمتغيرات التي تساهم في تفعيل دور الأجهزة الأمنية وماهية الضرورة والأسباب التي تدفعها في التعامل تجاه الأزمات والكوارث بشتى أشكالها ضمن اعتبارات سياسية أو صحية أو اجتماعية أو اقتصادية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

1. معرفة مدى إسهامات الأجهزة الأمنية بشكل عام في تقديم العون والمساعدة تجاه مكافحة الأزمات والكوارث وتقديم الحقائق المعرفية وتحليلها للوصول الى النتائج المتوقعة.
2. رصد وتحليل الآراء والتقييم التي استندت إليها الاتجاهات صوب تحديد مفهوم الأزمة والكارثة ومن خلال المنظور الأمني مع ذكر الأسباب والدوافع التي استندت إليها في لعب الأدوار.
3. معرفة دور الأجهزة الأمنية في موضوع الأزمات والكوارث وبيان أهم الأسس والمرتكزات التي استند إليها ومدى فعاليتها.

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة في معرفة إبعاد مفهوم الأزمة والكارثة ضمن المنظور الأمني ، وقياس مدى دورها والأساليب المتبعة للتعامل مع تلك المعضلات ، ومن ضمنها الوسائل والأدوات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية ، وفي الوقت الذي يشير فيه البعض إلى دور الأجهزة هو احتواء بالدرجة الأولى ، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على محددات وضوابط الأجهزة الأمنية في التعامل ، حيث تسعى العديد من الدول اللجوء إلى تلك القوى وإعطائها الدور الأبرز في التعامل مع الأزمات والكوارث ومن ثم إعطاء الأدوار الأخرى لأجهزة الدولة في جوانب ثانوية تكون مكملية للدور الأمني ، كما أن هنالك من يشير بأن اللجوء إلى الأجهزة الأمنية يكون الحل الأخير وليس الحل الأول .

وعلى الصعيد الآخر تحديد مفاهيم الأزمة والكارثة وما هي إشكالاتها وملامحها ، وتناقش المبررات والأسباب التي أدت إلى حدوثها هي تحدد تلك الأدوار بشكل عام ، من جهة أخرى إن المتطلبات التي يفرضها شكل الأزمة أو الكارثة سواء كانت سياسية أو اقتصادية على الدول والوتيرة المتسارعة لها تدفع الدول إلى اللجوء في تقديم الحلول الأمنية لاحتوائها من اجل التصدي ومنع انتشارها وما لها من آثار تهدد استقرار الدول ويؤثر بالتأكيد على الجانب السياسي والاقتصادي لتلك الدول ، وتسعى مشكلة الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الأجهزة الأمنية في معالجة موضوع الأزمة والكارثة على حد سواء وضمن الاعتبارات السياسية والمتمثلة في تحقيق الاستقرار وعدم إفساح المجال لانتشارها وخلق الفوضى والتي تستهدف

الأمن والأمان الذي تنعم به الدولة في الوضع الطبيعي ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي ما هي المحددات والمرتكزات التي تشير إلى الدور الذي تلعبه الأجهزة الأمنية تجاه الأزمات والكوارث وفق منظور امي؟

تساؤلات الدراسة:

ما هي المرتكزات والأسس التي تنطلق منها الدول في تناول موضوع الأزمات والكوارث؟ وهل للأجهزة الأمنية دور في التعامل مع تلك الأزمات والكوارث لتحقيق غايتها في تحقيق قدر من الاستقرار؟

كما وتسعى هذه الدراسة بالإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما هي الأسس والاعتبارات التي لها دور في رسم تلك الأدوار التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في مكافحة الأزمات والكوارث؟
2. هل حدد القانون الداخلي بشكل واضح تلك الأدوار؟
3. هل يوجد هنالك اعتبارات سياسية متعلقة بتحقيق الاستقرار تدفع الدول في إعطاء الأولوية للأجهزة الأمنية بالتدخل في حالات الأزمات والكوارث؟

مصطلحات الدراسة:

الأزمة (Crisis): هنالك العديد من الباحثين الذين تناول مفهوم الأزمة، حيث تم تعريفها من الناحية السياسية حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواء كان إدارياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً. (عبد القادر، 2007، ص:8)

ومن الناحية الاقتصادية فتعني انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج أو عندما يكون النمو الفعلي أقل من النمو الاحتياطي. (هلال، 2004، ص:51)

اما تعريف الأزمة من الناحية الاصطلاحية هي حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سواء كانت سلبية أو ايجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة. (الشعلان، د، ص:26)

هنالك من ربط الأزمة بإدارتها حيث يشير وليام كوانت بأن إدارة الأزمة هي سلسلة الإجراءات (القرارات) الهادفة إلى السيطرة على الأزمة، والحد من تفاقمها حتى لا يفلت زمامها، وتهدف إلى الحفاظ على مصالح الدولة الحيوية، كما يشير إلى أن الأزمة بشكل عام هي مواقف تجمع بين المفاجأة والخطر وعدم اليقين. (طريف، ص:27)

هنالك العديد من الباحثين أكد على أن مصطلح الأزمة يطغى عليه الطابع السياسي أكثر من انه اقتصادي أو قانوني، ويرجع ذلك إلى طبيعة الأهداف التي تسعى إليها الدول لتحقيق اهدافها ومن ضمن تلك الأهداف تحقيق الاستقرار، وتعد الأزمة بمثابة خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام، وتتسم الأزمة غالباً بعناصر المفاجأة وضيق الوقت ونقص في المعلومات بالإضافة إلى عوامل التهديد المادي والبشري. (عبد الحميد، 2000، ص:26)

كما أن هنالك اختلاف لدى العديد من الباحثين في تناول مفهوم الأزمة فالعديد منهم تناوله من زوايا مختلفة، ولكن على الرغم من ذلك نلاحظ بأن معظم الباحثين اجمع على أن الأزمة تقوم على حالة من التوتر ونقطة تحول من حالة الاستقرار إلى حالة عدم الاستقرار وتكون بحاجة إلى معالجة واتخاذ قرارات.

ويجد الباحث بأن التعريف الإجرائي للأزمة هي الحالة المفاجأة أو التغير المفاجئ لموقف ما، يستدعي من النظام السياسي القيام بسلسلة من الإجراءات لمعالجة تلك الحالة واحتوائها أو على الأقل التقليل من أثارها.

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية وتمثل فيما يلي:

- هنالك علاقة ارتباطية بين تناول مفاهيم الأزمة والكارثة وأثرها في لجوء الدولة إلى إعطاء دور للأجهزة الأمنية في التعامل. كما يتمخض عن الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية تتمثل فيما يلي:
- كلما زادت الاعتبارات أو المصلحة السياسية للدول إثر ذلك بشكل طردي امام اللجوء الى الحل الأمني.
- أن هناك علاقة ارتباطية بين درجة عمق وشدة تلك الأزمات والكوارث واللجوء الى الأجهزة الأمنية في مكافحتها واحتوائها.

متغيرات الدراسة:

من خلال عنوان الدراسة وتساؤلاتها وبالتالي الفرضيات سألنا الذكر، يظهر كل من المتغير المستقل والمتغير التابع، وعلى النحو التالي:

- المتغير المستقل: دور الأجهزة الأمنية.

- المتغير التابع: الأزمات والكوارث.

منهجية الدراسة:

بناء على التساؤلات والفرضيات التي طرحتها الدراسة ، وكون الدراسة تتناول دور الأجهزة الأمنية في إدارة الأزمات والكوارث – لذا فإن المنهج الملائم – منهج الوصفي التحليلي حيث يقوم هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم في وصفها وصفا دقيقا ، مع الأخذ بخصائصها ووقائعها ضمن سياق محدد ، كما ويعد المنهج الوصفي طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية وهي محاولة للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أدق واشمل.(المحمودي ، 2019 ، ص:46)

كيفية توظيف المنهج

في المنظور لكيفية استخدام المنهج الوصفي التحليلي سيتم تناول مفاهيم الأزمة والكارثة وتحليلهم مع ذكر الخصائص المميزة لكلهما، وبالتالي الوقوف على إظهار نقاط الاختلاف، ومن ثم تأتي مرحلة دراسة الدور الأمني في التعامل من خلال الأساليب التي تلجأ إليها في إدارة الأزمات والكوارث وفق أسس منهجية علمية.

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات المنشورة التي ناقشت موضوع الدراسة، حيث تناولت ذلك من خلال دراسات متخصصة، أو جزئية تعرضت لها الدراسات من خلال تناول مفاهيم الأزمة والكارثة معايير ومؤشرات منها ما هو سياسي ومنها ما هو قانوني، حيث تناولتها من خلال الأبعاد والأساليب في قياس مدى عمق أو شدتها بما يدخل ضمن نطاق الاعتبارات المصلحية ووفق الظروف الدولية.

ويستعرض الباحث دراسات دولية وإقليمية، ذات علاقة مباشرة بالمشكلة البحثية، وهي في معظمها منشورة في مجلات محكمة، استخدم الدارسون فيها مناهج مختلفة منها المنهج التحليلي والوصفي، والمنهج الإحصائي والمنهج التاريخي، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

1. دراسة للباحث سناء محمد عمر بعنوان " الوعي التخطيطي للقيادات الإدارية في مواجهة الكوارث والأزمات " (عمر، 2020، ص ص : 927-964)

تناول الباحث في دراسته العديد من الأمور أهمها أهمية العنصر البشري اثناء التعامل مع الكوارث ووضع عدة صفات لتلك الفرق من خلال حسن القيادة ونشر الوعي والتعاون والقدرة على التعامل السليم ، كما أشار الباحث إلى أهمية التخطيط في مواجهة الكوارث والأزمات واعتبرها ضرورية لما لها من تأثير في مكافحة الأزمات والكوارث بشتى أشكالها ، كما تناول آثار تلك الكوارث والأزمات على مختلف القطاعات واعتبرها مهددة لأمن واستقرار الدول في حال عدم التعامل السليم معها ، كما اعتبر القيادات الإدارية من الموارد المهمة التي تنفذ الخطط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما أشار إلى دورهم الرئيسي في التعامل مع الأزمات ضمن مختلف الجوانب واعتبر وجودهم ضرورة أساسية .

2. دراسة للباحث محمد رمضان الأغا بعنوان " إدارة الكارثة والفرصة " (الغا، 2019، ص ص : 11-20)

تطرق الباحث في دراسته إلى التفريق بين الفرص والأزمة والكارثة وتناول موضوع الترابط بين تلك المفاهيم وقربها من ناحية المخاطر آليات الاستغلال الأمثل في استخدام الموارد وإدارتها تجاه الأزمة والكارثة بشكل عام واعتبرها من ضمن معايير اقتناص الفرصة حسب وجهة نظره في حين أشار الباحث إلى أن الدول تهتم بالدرجة الأولى إلى معايير تحقيق الاستقرار لما له من آثار كبيرة لقوة الدولة.

3. دراسة للباحث فراس علون بعنوان " دور القيادة الموقفية في مراحل إدارة الأزمة " . (علوان، 2016، ص ص : 68-100)

تطرق الباحث إلى دور الإدارة الموقفية في مراحل إدارة الأزمات وأثرها في تخفيف حدة الأزمات ومعالجتها، كما أشار الباحث إلى البيئة التي تتعرض لها المنظمات تجاه إدارة الأزمات فهي تتأثر بالظروف المحيطة لها ويجد الباحث بأن الظروف تلعب دور رئيسي بعمل المنظمات تجاه إدارة الأزمات لا بل والصلاحيات الممنوحة لها وحسب حجم تلك الأزمة أيضاً، كما يخلص الباحث إلى نتيجة أساسية مفادها الاستجابة السريعة من القيادة تجاه إدارة الأزمات لما لها من إثر في الحد من تفاقمها وانتشارها.

الفصل الأول: ماهية الازمات والكوارث (التعريف، الخصائص، المراحل)

يتناول هذا الفصل بالقياس والتحليل إلى مفهوم الأزمة وعناصرها بالإضافة إلى مفهوم الكارثة وأهم ما يميزها عن المفاهيم الأخرى، كما يتناول هذا الفصل أنواع ودرجات الأزمة بشكل عام مستعرضاً أهم المؤشرات، كما ويسلط الباحث على أسباب نشوء الازمات وخصائصها ومراحلها.

ويسعى الباحث في إظهار الملامح العامة للازمات والكوارث على حد سواء وذلك عبر الاستعراض العام الوسائل والأدوات المتبعة في العصر الحديث خصوصاً أن الازمات باتت تتخذ اشكالاً وأنواع متنوعة باتت تهدد أمن واستقرار الدول.

وبالتالي سيتم تقسيم الى الفصل الى مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: الأزمة والكارثة (المفهوم والخصائص).

المبحث الثاني: مراحل الازمات وأسباب نشوئها.

المبحث الأول: الأزمة والكارثة (المفهوم والخصائص).

الازمات والكوارث تحدث فجأة ودون سابق انذار، وهي تتعلق بظاهرة افتراضية لا يعرف يقيناً متى تحدث أو أين تكون، لذلك يجد واضعي السياسات العامة صعوبة في التنبؤ بحجمها وابعادها التدميرية، مما أدى إلى تبني الافتراض التفاؤلي بأن الكارثة سوف لا تحدث في المستقبل المنظور تفادياً لرصد اعتمادات مالية للإعداد والتحضير لتلافي أخطارها لهذا لم يتم وضع الازمات والكوارث في سلم الأولويات وبقيت ذات اسبقية متدنية في السياسات العامة سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات المختلفة.

لعل هذه المجازفة في اعتناق الافتراض التفاؤلي بأن الكارثة بعيدة عن الحدوث في المستقبل القريب يفسر لنا قلة التشريعات المتعلقة بالكوارث في الظروف العادية وتكاثرها بشكل كبير في الفترة التي تعقب الكارثة مباشرة حيث تصبح الاخطار الناتجة عنها قضايا مجتمعية ملحة تتصدر أولويات السياسة العامة.

أولاً: مفهوم الأزمة والكارثة

تعددت التعريفات التي اجتهدت في تحديد مفهوم الأزمة وأبعادها إلى الحد الذي يصعب معه حصرها، وقد يكون لتعدد التعريفات وعدم الاتفاق على تعريف محدد ناتج عن خلط واضح بين مفهوم الأزمة وبين أسلوب إدارتها، وهذا الخلط يؤدي في أغلب الأحيان إلى تكريس الأزمة والمساهمة في نموها مما يدفعنا لتوضيح الفرق بين الإدارة العلمية للأزمة وبين أسلوب إدارتها.

حيث يشير مفهوم الأزمة لغة، هي الشدة والضييق ويقال أزمة حالية وأزمة سياسية وأزمة مرضية ونورد فيما يلي بعض التعريفات لإدراك مفهوم وتعريف الأزمة. (المنجد، 2003، ص: 215)

أما اصطلاحاً يمكن تعريفها بأنها نقطة تحول أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وينتج عنها أحداث غير مرغوب فيها، وفي وقت قصير ويستلزم أو يتطلب اتخاذ قرار محدد للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على المواجهة. (الخضير، 2003، ص: 60)

ويمكن القول بأن الازمة هي موقف او حدث، او حالة تخرج عن المألوف وتؤدي الى تغيير التوازن الاستراتيجي القائم ويمكن ان تنشأ الازمة بفعل الطبيعة او بفعل انسان.

أما المفهوم العلمي للازمة: هي تعبير عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الادارية تتلاحق فيها الاحداث وتتشابك معها الاسباب والنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها او على اتجاهاتها المستقبلية، فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الاداري الذي اصيب بها. (الخضيري، 2003، ص: 60)

يمكن القول بأن الازمة تتمثل في إنها موقف تنضارب فيه المفاجأة والتعقيد والتشابك ونقص المعلومات، وسيادة حالة من القلق والضغط النفسي او الخوف الذي يصل الى حد الرعب من المجهول.

تعريفات ومفاهيم اخرى للازمة:

1. الأزمة هي حدث مفاجئ غير متوقع يهدد المنظمة ويحتاج الى صانع قرار سريع وعلى مستوى عال.

2. الازمة تعبر عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الادارية (دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث، وتتشابك معها الأسباب والنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرة على السيطرة عليها او على اتجاهات وتطوراتها المستقبلية.

من خلال دراسة التعريفات المختلفة للازمة يتبين لنا انها تتمثل بوجود تهديد خطير للمصالح والأهداف الحيوية للكيان الإداري حالياً ومستقبلاً، وضيق الوقت المتاح امام متخذ القرار لكي يتخذ القرار السريع والصائب ولا يحتمل الخطأ.

اما مفهوم الكارثة Disaster فقد عرفها قاموس أكسفورد بأنها حدث يسبب دماراً واسعاً ومعاناة عميقة وهو سوء حظ عظيم. (الشعلان، 1998، ص: 28)

وما يشار بأن الكارثة هي أحد أكثر المفاهيم التصاقاً بالآزمات، وقد ينجم عنها أزمة، ولكنها لا تكون هي أزمة بحد ذاتها، وتعتبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلاً ونجم عنها ضرر في الماديات أو كليهما معاً. (عليوة، 2001، ص: 12)

وينتج عن الكوارث الطبيعية خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات مما يتطلب إجراءات سريعة للحد من أثارها وتخفيف الخسائر البشرية الناتجة عنها.

عرّفت الكارثة بأنها: حدث مفاجئ، يكون غالباً بفعل الطبيعة يحدث أثراً مدمراً ينجم عنه ضرر مادي أو غير مادي أو الاثنين معاً، ويعرض المجتمع كله أو جزء منه إلى إخطار شديدة، ويحتاج إلى جهود كافة أجهزة الدولة، وأحياناً إلى مساعدات المجتمع الدولي (السواح، 2006، ص: 117).

وعرّفها عبد الحميد بأنها "هي عبارة عن نكبة مفاجئة وضخمة حدثت فعلاً، وأدت إلى تدمير وخسائر كبيرة في الموارد البشرية والمادية أو كلاهما" (عبد الحميد، 2008، ص: 51).

وعرّفها هلال بأنها " الحالة التي حدثت فعلاً وأدت إلى تدمير وخسائر في الموارد البشرية والمادية أو كلاهما، وأسباب الكوارث دائماً مباشرة ويمكن حصرها خلال فترة زمنية محددة «(هلال، 1996، ص: 12).

وتعرف أيضا " بأنها حادثة محددة زمنياً ومكانياً ينجم عنها تعرض مجتمع بأكمله أو جزء من مجتمع إلى إخطار شديدة مادية وخسائر في إفراده تؤثر على البناء الاجتماعي بإرباك حياته وتوقف توفير المستلزمات الضرورية لاستمراره" (الشعلان، 2002، ص:28).

لذا يمكن تعريف الكارثة بأنها " حادث أو خلل مفاجئ في حياة مجتمع ما، ينتج عنه خسائر مادية وبشرية جسيمة تفوق قدرة وإمكانات أجهزة الدولة المختصة عند التعامل معها".

والكوارث إما إن تكون بفعل الإنسان مثل (التهديد- الغزو العسكري - الإرهاب) وإما أن تكون الكوارث طبيعية مثل (الزلازل - البراكين - الأعاصير - الفيضانات).

ونستنتج من خلال ما ذكر بان الكارثة تنطوي على مجموعة من العناصر وهي:

1. تهديد الأمن الوطني.
2. خسائر فادحة في الأرواح.
3. انتشار الأمراض.
4. انهيار برامج التنمية للدولة.
5. عدم الاستقرار وانعدام الاطمئنان وانتشار حالة الفوضى.
6. ظهور فئة تخل بالأمن وتعبث بالقانون وترتكب جرائم السلب والنهب.

اما بخصوص الفرق بين الأزمة والكارثة، حيث يمكن القول بأن الأزمة أعم وأشمل من الكارثة حيث تشتمل الأزمة على مدلول مكاني داخلي وخارجي وقد تكون كبيرة أو صغيرة، أما الكارثة فمدلولها ينحصر في الحوادث ذات الدمار الشامل والخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات.

كما أن الأزمات لها مؤيدون في الداخل والخارج، أما الكوارث وخاصة الطبيعية منها فغالباً لا يكون لها مؤيدون، والفرق الآخر هو أن الأزمات نحاول اتخاذ قرارات لحل تلك الأزمات وربما تنجح أو تفشل، أما في الكارثة فأن الجهد غالباً ما يكون بعد وقوع الكارثة وينحصر في التعامل معها. (الشعلان، د، ص 36)

ثانياً: خصائص الأزمات:

من أهم خصائص الأزمات ما يلي: (الشعلان، 1998، ص: 36-37)

1. المفاجأة التي تستقطب اهتمام الجميع.
2. التعقيد والتشابك والتعدد في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤدية والمعارضة لها.
3. نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤية لدى متخذ القرار.
4. سيادة حالة من القلق والضغط النفسي او الخوف الذي يصل الى حد الرعب من المجهول.
5. انهيار الكيان الإداري بمصالحه ومكاسبه وحقوقه.
6. انهيار سمعة وكرامة قادة النظام.

7. الدخول في دائرة من المجاهيل المستقبلية التي يصعب معرفتها او حسابها بدقة.

المبحث الثاني: مراحل الازمات وأسباب نشوئها.

أولاً: مراحل الازمات:

تمر الازمة حسب تطورها إلى المراحل التالية: (أبو رضوان، 1998، ص:19)

1. مرحلة ظهور اعراض الازمة. وهي المرحلة التي تسبق الازمة وتكون قد مرت بعدة مراحل واعطت العديد من الاشارات التي تنذر بالازمة، لذلك يجب ان نضع خطة مناسبة لمحاولة السيطرة على الازمة وهي في مرحلتها الانذارية وقبل ان تتفاقم.
 2. مرحلة الخطر الفعلي للازمة. وهي المرحلة التي تصل فيها الازمة الى مرحلة اللاعودة وتأتي بعد مرحلة الانذار وتسبق مرحلة الانفجار وفي حال وجود خطة مناسبة فأننا قد نمنع انفجارها او نخفف من اثار الانفجار في حال وقوعه.
 3. مرحلة التصعيد في خطورة الازمة كالمريض المزمن. وهي المرحلة التي يتم فيها التصدي لمفتعلي الازمة بالقوة المسلحة بعد فشل كافة الجهود في تجنب المواجهة وحل الازمة بالطرق السلمية.
 4. مرحلة المعاناة. وهي المرحلة التي تأتي بعد مرحلة الانفجار ويتم فيها وضع خطة التخلص من اثار الازمة وتحديد المسؤولية وحصر الخسائر الناتجة.
 5. مرحلة الخروج من الأزمة. في هذه المرحلة التي تكون قد تلت مرحلة الانذار ومرحلة الازمة ومرحلة المعاناة تأتي مرحلة الحل حيث يعمل مدير الازمة على ايجاد الوسيلة لحل الازمة ويتخذ القرارات التي يراها مناسبة لمواجهتها ويمكن ان يكون الحل على مراحل او دفعة واحدة.
- يفترض بالقائمين على علاج الأزمة تحديدها بدقة وذلك بوضع التوصيف والتحليل المناسب لها واخذ ما يلي في الاعتبار:

1. أبعاد الأزمة. وذلك بمعرفة مصدرها وأسبابها لان معرفة المصدر والأسباب يساعد القائمين على علاج الأزمة على ايجاد الحل المناسب لها.
 2. ثقل الأزمة. معرفة مدى التهديد الذي تشكله للمصالح الحيوية.
 3. تحديد مدى تعقدها. ويتم ذلك من خلال مقارنة الامكانية المتاحة لمواجهتها.
 4. تحديد كثافتها. تعني الكثافة انه كلما تزايدت الاحداث وتلاحقت في فترة زمنية محددة كلما زادت كثافتها.
- وتفرض الازمات على الدولة او المؤسسات العديد من التحديات أبرزها ما يلي:

1. التحدي الاداري. ويتمثل بما يلي:

- أ. صعوبة نهوض جهة او مؤسسة ما بكافة النشاطات المتعلقة بالأزمة لوحدها، فطبيعة الازمة قد تشعب وقد تختلف في النوع مما يتطلب القيام بعدة نشاطات في آن واحد الامر الذي يحتاج الى كيان معقد يستوجب الخروج عن الانماط التنظيمية المألوفة. المؤسسة لوحدها لا تستطيع القيام بكافة المتطلبات.

ب. تشكل الازمة عنصرا فاعلا يؤثر على البيئة المحيطة وفي الوقت نفسه لها مفعول يتأثر بالعوامل الفاعلة للبيئة بحيث تصبح الازمة سببا ونتيجة في الوقت ذاته.

2. التحدي السياسي:

أ. التحدي السياسي هو نتائج طبيعة الازمة وتصاعدها وما يتصل بوقتها وحجمها وابعادها السياسية.

ب. للازمة تأثير متعدد الابعاد يشمل كافة جوانب البيئة المحيطة بالكيان الحكومي او الاداري الذي نشأت فيه مثل البيئة القانونية، البيئة السياسية، البيئة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية وكذلك البيئات الثقافية والمؤسسية والتشريعية والقانونية.

3. اتخاذ القرار:

يجب على متخذ القرار ان يأخذ بالاعتبار التحديات الادارية والسياسية، وردود الفعل الممكنة على تطورات الازمة، كذلك يجب ان يأخذ باعتباره المكان والبيئة المحيطة واسلوب التعامل معها واضعا نصب عينيه ان الازمة تحيط بها بيئة ذات طبيعة وخصائص خاصة تتأثر بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

ثانياً: أسباب نشوء الازمات:

الازمة لا تنشأ من نفسها وهي تمثل حالة من حالات الفعل ورد الفعل عليه وتاليا بعض الأسباب التي تؤدي الى نشوء الازمات بأنواعها المختلفة: (الخضيرى، 2003، ص ص: 3-4):

1. الأسباب السياسية: طبيعة النظام السياسي في الدولة وأسلوب تعامله مع المواطنين، ومدى تلبية لرغباتهم واحتياجاتهم يؤدي الى حالة من الرضا او عدم الرضا، وفي عدم الرضا عن سياسات الدولة الداخلية والخارجية تقوم بعض الفئات باستغلال ذلك لإعلان معارضتها لسياسات الدولة وهي المعارضة قد تأتي على شكل احتجاج ومعارضه عنيفة يتمثل باستخدام السلاح ضد رجال الأمن والقوات المسلحة ومهاجمة المراكز الأمنية والمواقع الحيوية بالدولة او يكون احتجاج سلمي يتمثل بالمظاهرات.

2. الأسباب الاجتماعية: وهي التي تؤدي إلى الاختلافات العرقية والمذهبية وعدم توفر العدالة الاجتماعية، والتفرقة العنصرية وإهمال الحركات الشبابية والنقابية، مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية على مستوى الدولة.

3. الأسباب الاقتصادية: قلة الموارد الاقتصادية وضعف الإنتاج وارتفاع مستوى معدل البطالة وضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية تؤدي الى ارتفاع وتيرة المعارضة وزيادة معدل الجريمة وتكوين جماعات معارضة للنظام السياسي.

4. العوامل الخارجية:

أ. تتمثل بالمتغيرات الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها على الدولة وعلى سبيل المثال فان الأحداث السائدة في العراق يمكن ان تؤثر على الأردن، والانتفاضة الفلسطينية كان لها تأثير على الأردن وقامت عدة محاولات للخروج بمظاهرات صاخبة احتجاجا على السياسة الأمريكية والإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وتلك المظاهرات يمكن ان تتطور الى مواجهة مع رجال الأمن وبالتالي حدوث أزمة داخلية من الصعب التنبؤ بمستوياتها وتطورها.

ب. يمكن ان تنشأ الأزمة نتيجة لعوامل خارجية كتلك الظروف التي يتعرض لها العراق وامكانية تأثير الارهاب على الدول المجاورة، كذلك مواجهة العراق للأزمات الصحية والاقتصادية والسياسية التي نشأت نتيجة احتلال العراق وعدم توفر الخدمات، كذلك يمكن ان تنتج الأزمة نتيجة تحريض ودعم دولة ما لجماعات محلية، كما ان الأزمة قد تنشأ نتيجة الغزو الخارجي او الأحداث التي تأخذ صفة العالمية ويكون لها تأثير محلي.

5. كوارث الطبيعية: وهي التي تنشأ نتيجة عوامل خارج عن ارادة الإنسان وتاليا أهم الكوارث التي تشكل تهديدا خطيرا وإمكانية وقوعها واردة في أي وقت:

أ. الزلازل: تنتج عن فعل الطبيعة وتسبب اثار تدميرية كبيرة في الغالب، وخسائر في الارواح والمعدات وهي من أخطر العوامل الداخلية التي ينتج عنها أزمات إدارية واجتماعية كبيرة تتطلب تعاون كافة الجهات للتخفيف من أثارها.

ب. الفيضانات: وتنتج اما بفعل الأمطار او تكون نتائج للزلازل كما حدث في زلزال (سونامي) الذي وقع في اندونيسيا وكان لها أثار مدمرة أوقعت أكثر من (160) ألف قتيل، وقد لوحظ ان الأعداد اللازمة لدى الدول التي تأثرت كان معدوما مما أدى الى تفاقم الأزمة، وتعتبر الفيضانات من أبرز مظاهر الكوارث التي تقع سنويا وتهدد معظم بلدان العالم.

ج. المجاعة والجفاف: يعتبر الجفاف من أسوأ الكوارث الطبيعية حيث انه ذا أثر بطيء ويأتي نتيجة انحباس الأمطار لفترات طويلة بسبب الأحوال الجوية التي تسود بعض المناطق، وقد يمتد الجفاف الى عدة مناطق مجاورة لها كما حدث في كل من الصومال والحبشة ومالي، ومن الآثار التي يتركها الجفاف تلف المحاصيل والنقص الحاد في الأغذية.

د. الأوبئة والأمراض: مع التقدم الكبير في وسائل المواصلات فقد أصبح انتقال الأمراض من مكان الى آخر على سطح الكرة الأرضية سهلا وخاصة أمراض مثل فيروس كورونا، والكوليرا والجديري وفي حال انتشار مثل هذه الأمراض على مستوى جماعي تصبح أزمة تتطلب حلولاً وإدارة وتعاون كافة الجهات للحد من انتشارها والقضاء عليها.

في الخلاصة العامة لهذا الفصل تبرز عدة نقاط أساسية وهي على النحو التالي:

1. الأزمة تنتج اما بفعل الانسان او بفعل الطبيعة وهي في كلتا الحالتين تحدث بشكل مفاجئ ودون مقدمات.
2. للازمات التي يكون الانسان مسببا لها اشكال وصور مختلفة وهي تشكل حافة من رد الفعل على احداث معينة او سياسات معينة وتأتي على شكل ارهاب، او تخريب او القيام بإعمال خطف الهدف منها لفت الانتظار الى المشكلة.
3. ان التكوين المؤسسي التقليدي القائم على البنية الوظيفية الذي يتضمن تجزئه الاختصاصات والمسؤوليات وما يعتره من روتين وبطيء في الاتصالات يمثل النقيض المطلوب لإدارة الأزمة.
4. ان النسق التنظيمي للإدارة والازمات ينبغي ان يقوم على منظومة تتفاعل وتتمازج فيها نشاطات جهود كل الكيانات والخبرات ذات العلاقة بإدارة الأزمة.
5. تتميز الازمات بعدم وجود شكل او مكان ثابت لها وتأتي بشكل مفاجئ مما يتسبب في ارباك الادارة او القيادة ويضعها امام خيارات صعبة.

6. يختلف مفهوم الكارثة عن مفهوم الازمة ففي الحالة الاولى يكون الحدث ناتجا عن فعل الطبيعة أما في الحالة الثانية فغالبا ما يظهر الحدث ويتشكل نتيجة فعل الإنسان، والكوارث لها صور متنوعة فقد تكون زلزالا مدمرا او عواصف او سيول، ويطلق على هذه الحالات اسم كارثة بسبب الخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي تنتج عنها.

الفصل الثاني

الاساليب الحديثة لمؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية في إدارة الازمات

يتناول هذا الفصل بالقياس والتحليل إلى نظام مراحل ومتطلبات إدارة الازمات واستعراض اهم العناصر والمؤشرات المتعلقة بإدارة الازمات والخيارات المتاحة امام فريق إدارة الازمات المشكل والشروط الواجب توافرها بهذا الفريق، كما سيتم تناول خيارات إدارة الازمات أمام الأمن الداخلي، كما ويسلط الباحث على الأدوار المختلفة للأجهزة الأمنية في مواجهة الازمات.

ويسعى الباحث في إظهار الملامح العامة للازمات وكيفية التعامل معها بمهنية واحترافية وفق منهجية علمية للسيطرة عليها ومنع تفاقمها.

وبالتالي سيتم تقسيم الى الفصل الى مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: إدارة الازمات والمؤسسات ذات العلاقة.

المبحث الثاني: دور الأجهزة الأمنية في إدارة الازمات.

المبحث الأول: إدارة الازمات والمؤسسات ذات العلاقة.

إن إدارة الأزمات هي وظيفة أساسية مرتبطة بأجهزة الدولة، تتعلق بكيفية مواجهة الأزمات بعد ظهورها إلى سطح الأحداث، وفي أي مرحلة من مراحل تطورها، ومن هنا فانه لا بد من توضيح مفهوم إدارة الأزمات، وأهدافها، وكيفية الإدارة بالأزمات، ومراحل إدارتها.

عرّف فنك إدارة الأزمات " بأنها فن تجنب وقوع أو تخفيض المخاطر وظروف عدم التأكد لتحقيق أكبر قدر من التحكم والرقابة على الأخطار المحتمل أن تواجه المنظمة (Fink,1986 P:17).

وعرّفها ريتشارد ورونالد: " بأنها قدرة المنظمة على التعامل مع المواقف الطارئة بسرعة وفاعلية وكفاءة، بهدف تقليل التهديدات وأمان الأفراد، والخسائر في الأرواح والممتلكات، والآثار العكسية على استمرار أنشطتها وعملياتها الطبيعية (Richard & ronald,1991 P:74)).

وعرّفها ميتروف وشريفستافا: " بأنها الجهود المكثفة إلى تصميم وإعادة تصميم وتنفيذ البرامج والخطط اللازمة لاكتشاف إشارات الإنذار، والاستعداد والوقاية ، واحتواء الأضرار ، واستعادة النشاط ، والتعلم من الأزمات المتوقعة (Mitroff & Shrivastava ,1994 P:102)

وعرفها الخضيرى: بأنها " كيفية التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها وهو عمل متكامل شامل يستمد شموله من شمولية الأزمة وامتدادها، للتغلب على الأزمة وأيضاً في هذا الامتداد " (الخضيرى، 2003 ص:34).

لذا يمكن القول بان إدارة الأزمة " هي معالجة الموقف أو الحدث، والخروج منها بدون خسائر أو بأقل خسائر ممكنة، وذلك من خلال التنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق المعلومات المتوفرة، ورصد المتغيرات الداخلية والخارجية المولدة للأزمات، وحشد الأجهزة بكافة إمكاناتها وخبراتها لمواجهة الأزمات التي يترتب عليها زعزعة الأمن والاستقرار، والخروج منها بأقل الخسائر".

أهداف إدارة الأزمة

إن الهدف من الإدارة في الأزمات هو الاستعداد الدائم للتعامل مع الأزمة، ومعرفة مدى الاستجابة في حالة حدوثها، والخروج منها بأقل الخسائر الممكنة، ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف على النحو التالي:

1. توفير القدرة العملية على استقرار وتنبؤ مصادر التهديد الواقعة والمحتملة، والاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة للحد من أثار الأزمة (آل الشيخ، 2008، ص:34).
2. تفادي الأزمات قبل وقوعها والعمل على تحقيق الاستقرار وتجنب التهديدات، والعدائيات والمخاطر، والحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها.
3. احتواء تداعيات الأزمة، وآثارها السلبية فور بدء حدوثها، ومنعها من الانتشار والتصاعد.
4. السيطرة على حجم الضرر سواء تعلق بالحد من الوفيات نتيجة الأزمة، كذلك الحد من الإصابات نتيجة الأزمة، والحيلولة دون وقوع إصابات، وكذلك الحد من تلف الممتلكات، والتي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني للدولة، والحد من ضياع الممتلكات بالسرقة والنهب والسطو على المواقع العامة والخاصة.
5. تقليل التأثير السلبي والضرر للأزمات على الأفراد والجماعات.
6. تقديم المساعدات الأمنية الطارئة من اجل مكافحة الأزمات غير المتوقعة ، مع تقليل الخسائر والأضرار التي تصيب المجتمع ، وتعتبر هذه الإدارة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات وعمليات استقرار الأمن الوطني ، حيث أنها تتكون من مجموعة إداريين مدربين تدريباً خاصاً ، ويملكون من المهارات والتكتيكات العالية ، ولديهم القدرات العلمية والعملية في مجالات مكافحة الأزمات ، ووضع الخطط والاستعدادات الأمنية لمواجهةها بالطرق الحديثة ، والتعامل بأسلوب علمي مع جميع حالات الطوارئ ، والأحداث التي تقع ضد المصالح العامة أو الخاصة .
7. تجنب تحول النزاع إلى صراع شامل، وتقليل فرص وصول الأزمة إلى مراحل أخطر أو إلى حالة حرب أو صراع مسلح، بأقل تكلفة ممكنة، وضمان عدم المساس بالمصالح والقيم الجوهرية (السواح، 2006، ص:143-144).
8. إزالة الآثار الناجمة عن الأزمة بعد انتهائها وإعادة الاتزان والأوضاع الطبيعية إلى ما كانت عليه، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرارها (الخضيرى، 2003 ص:272).

نظام ومراحل ومتطلبات إدارة الأزمات:

ان اية ازمة ومهما كانت نوعها لا بد ان تمر بمجموعة من المراحل وكما يلي: (شرف الدين ، د ، ص:23)

1. مرحلة ظهور أعراض الأزمة.

2. مرحلة وقوع الخطورة الفعلية للأزمة.

3. مرحلة التصعيد في خطورة الأزمة كالمريض المزمن.

4. مرحلة الخروج من الأزمة.

بعد ظهور اعراض الازمة وتصعيدها فلا بد من ايجاد الية لعلاجها وهذا العلاج لا يتم دون تشخيص الازمة ومعرفة تطورها من خلال التحليل والاستنتاج للوصول الى الاسباب الحقيقية التي ادت الى ظهور الازمة، ولكي نصل الى التشخيص الصحيح للأزمة فلا بد ان يشمل التحليل والدراسة نحدد ما يلي :

1.(أبعاد الأزمة) من حيث مصدرها وأسبابها.

2.(ثقل الأزمة) بقياس مدى تهديدها للمصالح الحيوية.

3.(مدى تعقدها) بمدى ما هو متاح من خيارات في مواجهتها.

4.(كثافتها) أي معرفة مدى تلاحق الاحداث في فترة زمنية وجيزة.

5.(مداهها الزمني) أي متى بدأت وكم لها من الوقت وما المدى المتوقع الذي ستصله.

عناصر تعريف ادارة الأزمة.

يقصد بإدارة الأزمة، أسلوب التحكم في مسارها، وهي إدارة علمية رشيدة، تستخدم البيانات والمعلومات المناسبة لاتخاذ القرار المناسب، وبمعنى آخر فإن إدارة الأزمة هي عملية إدارة خاصة، من شأنها انتاج استجابة استراتيجية لمواقف الأزمات من خلال مجموعة من الإداريين المنتقنين مسبقاً والمدربين تدريباً خاصاً، الذين يستخدمون مهاراتهم بالإضافة إلى إجراءات خاصة من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى.

خيارات إدارة أزمات الأمن الداخلي :

بعد ان نتعرف على مراحل تطور الازمة وابعادها نبدأ بوضع الخيارات المتاحة لإدارة الازمة آخذين بعين الاعتبار ما

يلي :

1. المفاجأة التي تستقطب اهتمام الجميع.

2. التعقيد والتشابك والتعدد في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤدية والمعارضة لها.

3. نقص المعلومات وعدم وضوح الرؤية لدى متخذ القرار.

4. سيادة حالة من القلق والضغط النفسي أو الخوف الذي يصل إلى حد الرعب من المجهول.

5. انهيار الكيان الإداري بمصالحة ومكاسبه وحقوقه.

6. انهيار سمعة وكرامة قادة النظام.

7. الدخول في دائرة من المجاهيل المستقبلية التي يصعب معرفتها أو حسابها بدقة.

ان ادارة الازمة يجب ان لا تكون ارتجالية بل يجب دراستها من كافة النواحي ودراسة الخيارات المتاحة، وتأثير كل خيار من الخيارات المتاحة وما يمكن ان يتركه في البيئة المحيطة، كذلك يجب ان اختيار فريق ادارة الازمة بدقة بحيث يراعى في الفريق ما يلي:

أ. المهارة والقدرة على التدخل الناجح في الأزمة.

ب. رباطة الجأش وهذوء الأعصاب، وعدم القابلية للانتقال أو التأثر العاطفي أمام أحداث الأزمة.

ج. الطاعة العمياء وتقديس الواجب أيّاً ما كانت المخاطر.

د. الانتباه والوعي والحرص الشديد عند القيام بتنفيذ المهام الموكولة إليه.

هـ. التضحية بالذات إن لزم الأمر والاستعداد لذلك.

و. الولاء والانتماء للكيان الإداري.

كما ان هناك اعتبارات هامة يجب ان تراعى عند اختيار وتشكيل فريق ادارة الازمة وهذه الاعتبارات هي:

1. التخصص. وذلك وفقاً لطبيعة عمل الكيان الإداري، وطبيعة والأبعاد المحتملة.

2. القدرات الجسدية والعقلية (الذكاء). حيث يشترط لو أعضاء الفريق من الأمراض المؤثر على التركيز والتحليل والابتكار.

3. مناخ العمل. فلا معنى لأن يتوقف تحريك موارد أو تجهيزات معينة إلى موقع ما، على إعداد رسائلها أو اعتمادها، أو على تأشيرة، أو على تتابع أي إجراء روتيني أياً كان.

يختلف تكوين فريق إدارة الأزمة حسب حجم المنظمة، وما إذا كانت تعمل على نطاق محلي أو دولي، وأيضاً حسب حجم أعمالها وغيرها من الأحوال التي تتحكم في حجم هذا الفريق، وعموماً يجب أن يضم فريق إدارة الأزمة في عضويته:

أ. مستشار قانوني.

ب. مسؤول الإعلام.

ج. الخبراء الفنيون.

د. مستشار مالي.

هـ. خبير في الاتصالات السلوكية واللاسلكية.

اتخاذ القرار في الأزمات: (عبد الله، 1989، ص: 20)

إن الإدارة هي اتخاذ القرار وإذا كان القرار من أصعب الأمور التي تواجه المدراء في الظروف العادية فكيف تكون عليه الحال في أوقات الأزمات؟ فالوقت والتدخلات والضغوط الداخلية والخارجية وعدم وضوح الرؤية وخطورة التبعات كلها تجعل من اتخاذ القرار أمراً عسيراً وخاصة في وقت الأزمات.

كما أن عملية اتخاذ القرار هي الاختيار المدرك بين بديلين أو أكثر وقد ينتج عن هذا الاختيار إما آثار سلبية أو إيجابية وبصفة عامة هناك عدة عوامل تؤثر على ضابط الأمن عند اتخاذ القرار ومنها:

1. شخصية ضابط الأمن واتجاهاته وميوله وذكاءه إضافة إلى مركزه الاجتماعي وسماته الشخصية.
 2. عنصر الوقت: وخاصة عندما يواجه ضابط الأمن حالة معينة يجب اتخاذ قرار فوري دون إمكانية الانتظار للحصول على أكبر قدر من المعلومات.
 3. الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها ضابط الأمن كضغوط الرئيس الأعلى والرأي العام والعادات السائدة والمنظمات غير الرسمية التي تؤثر في رشد القرار.
 4. خبرة رجل الأمن ومدى إلمامه بواجبات عمله وإيمانه بما يساعده في اتخاذ القرار المناسب.
 5. تأثير بيئة القرار على الرشد في قرارات رجل الأمن مثل صعوبة التنبؤ وصعوبة التحكم في عوامل التغيير وسرعته في المجتمع.
 6. معاونوا رجل الأمن لميولهم وثقافتهم واتجاهاتهم يؤثرون على متخذ القرار.
 7. أثر الأشخاص الذين يمسه القرار وبواعثهم ورغباتهم وردود أفعالهم وكلها عوامل مؤثرة على درجة الرشد في القرار الأمني.
 8. المستوى الوظيفي لمتخذ القرار حيث هناك تناسب طردي بين أهمية القرار الأمني وبين مستوى متخذ القرار.
- يضاف إلى ما سبق الأساليب التي تدرج القادة على انتهاجها من أساليب تقليدية مثل الخبرة والمخاطرة وأسلوب التجربة والخطأ والاعتماد على البديهية كلها أساليب قد تصيب في بعض الأحيان إلا أنها تفتقر إلى الموضوعية والمنهج العلمي السليم الذي نحتاجه بالفعل في الأزمات ويتمثل الأسلوب العلمي الصحيح في:
- أ. تشخيص الأزمة والتمييز بين أسبابها وأعراضها وفي هذه المرحلة نحدد الأسباب ليظل تركيزنا على التشخيص لا العلاج والحقيقة إن الأزمة الأمنية قد يسهل تشخيصها إلا أنه قد يصعب التعرف على كنهها وأهدافها والتركيز الموضوعي في معركة التشخيص يساعد في التعرف عليها بكل دقة.
 - ب. تحليل الأزمة. وذلك بمحاولة جمع أكبر قدر من المعلومات عنها ومن ثم تحليلها وفق أسس علمية وإحصائية سليمة إلى أن يتم التوصل إلى تحليل سليم للأزمة.
 - ج. إيجاد وتقييم البدائل. وتوسيع دائرة المشاركة في هذه المرحلة للتشاور في حل المشكلة والذي أثبت جدواه في القرار المتخذ ومشاركة الرؤوسين والجهات التي تعنى بتنفيذ القرار يحقق إيجابيات كثيرة والمعلومات الإضافية وإيجاد أكبر قدر من الحلول وكذلك الالتزام بالتنفيذ إذ إن الذي يشارك في اتخاذ القرار هو الأكثر تحمساً لتنفيذه.

وبالتالي أن إدارة الأزمات تستوجب بطبيعتها توافر معلومات عن جوانب متعددة، وخبران مهنية وفنية لا تتأتى لكيان تنظيمي واحد، كما ان استخدام القوة لإنهاء الأزمة ليس هدفاً بحد ذاته لذلك فان اللجوء الى العقل والإقناع والعمل على تجنب إيقاع خسائر سواء بين صفوف فريق إدارة الأزمة أو بين المدنيين أو حتى مفتعلي الأزمة في حال اذا كان هناك إمكانية للتفاهم معهم هي الطريقة الأفضل للتعامل مع الأزمات، فالهدف النهائي هو إنهاء الأزمة واذا كان ذلك ممكناً دون استخدام القوة حتى لو تطلب ذلك وقتاً طويلاً فان ذلك يظل هو الخيار الأفضل والأسلم.

في حين هناك خيارات عديدة لمواجهة الأزمات وخنقها في مهدها أو تميعها واحتوائها وتفرغ مضمونها بذكاء ودون اللجوء الى القوة، وهذه الخيارات تتطلب خبراء ومختصين للتعامل مع الأزمة بأسلوب علمي وفني يتم من خلاله إنهاء الأزمة. يمكن القول إن التكوين المؤسس التقليدي القائم على البنية الوظيفية، الذي يتضمن تجزئة الاختصاصات والمسؤوليات، وما يعتره من روتين وبطء في الاتصالات، يمثل النقيض المطلوب لإدارة الأزمة، كما أن النسق التنظيمي للإدارة والأزمات ينبغي أن يقوم على منظومة تتفاعل وتتمازج فيها نشاطات جهود كل الكيانات والخبرات ذات العلاقة بإدارة الأزمة.

المبحث الثاني: دور الأجهزة الأمنية في إدارة الأزمات.

تقوم المؤسسات الأمنية في العصر الحديث بأنشطة خدمية للمجتمع وحتى تستطيع القيام بدورها بفاعلية ونجاح يجب أن تحظى بدعم وتعاون وقد يكون هذا الدعم على الصعيد الرسمي والغير رسمي. (احمد، 2006، ص:36)

تعرف إدارة الأزمات الأمنية: بأنها حشد الأجهزة الأمنية لكافة إمكاناتها وخبراتها للاستشعار ومواجهة الأزمات التي يترتب عليها زعزعة الأمن والاستقرار، بهدف محاصرتها وتفريغها من مضمونها، والخروج فيها بأقل قدر من الخسائر، والعمل على عودة الأوضاع إلى طبيعتها في أسرع وقت ممكن، ودراسة أسبابها لتلافي وقوعها مستقبلاً (البريدي، 1999 ص:22).

أما الشهراني فقد فرق بين الإدارة الوقائية للأزمات الأمنية والإدارة العلاجية للأزمة الأمنية (الشهراني، 2005 ص:29) حيث أن:

الإدارة الوقائية للأزمات الأمنية: هي مجمل الجهود التي تتخذ باستمرار لاكتشاف أسباب الأزمات الأمنية ومنع نشوئها واستفحالها من خلال اتخاذ تدابير على أكثر من صعيد وبأكثر من طريقة.

أما الإدارة العلاجية للأزمات الأمنية: فهي مجمل الجهود التي تتخذ للتعامل مع أزمة بعينها في مرحلة من مراحلها، بهدف احتوائها وتقليل أضرارها وأخطارها وأثارها السلبية والاستفادة منها قدر الإمكان.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف إدارة الأزمات الأمنية بأنها: جهود أمنية متواصلة تبدأ بالتبوء والاستشعار بالأزمات الأمنية المحتملة قبل وقوعها وتعبئة كافة الموارد والإمكانات لمواجهتها عند وقوعها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية لتحقيق مكاسب وتقليل الخسائر إلى أقل قدر ممكن.

ويرى عبد الرحمن أن أهم عناصر إدارة الأزمات الأمنية هي:

1. اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستثنائية التي تتجاوز الوصف الوظيفي المعتاد للمهام الإدارية.

2. الاستجابة لمواقف الأزمات ومساراتها.

3. استخدام مجموعة من القدرات الإدارية الكفؤة والمدرّبة على مواجهة الأزمات الأمنية

4. السعي لتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن.

5. استخدام الأسلوب العلمي في تحديد أسلوب المواجهة واتخاذ القرار (عبد الرحمن، 1994 ص: 5-6).

ويرى الشعلان إن أهم عناصر إدارة الأزمات الأمنية هو الجانب التنظيمي الذي يتعلق بتشكيل فريق إدارة الأزمات الأمنية وقوة الواجب ومهامها وطريقة عملها.

عناصر عدم الكفاءة:

1. سوء التقدير لمركز الخصم أو خطورة الحدث.

2. سوء التحليل لمعطيات الواقع الإقليمي.

3. الافتقار إلى الكفاءة في وضع خطة استراتيجية للتعامل مع الأزمة.

4. الخطأ في اختيار الوقت المناسب لتفجير الأزمة أو تصعيدها أو مواجهتها (عثمان، 1995 ص: 25).

متطلبات وواجبات الأجهزة الأمنية في إدارة الأزمة

إن العمل الأمني والإداري يتطلب نوعاً من التكامل في الإمكانيات للوصول إلى الأهداف المحددة، وهذا التكامل لا يمكن أن يتحقق دون التنسيق بين الوحدات، والأجهزة الأمنية ما هي إلا منظمات إدارية يغلب عليها الطابع الأمني ولا تختلف عن غيرها إلا في التخصص وهذا يتطلب تنسيق عالي المستوى ويقصد بالتنسيق هنا جميع الإجراءات والأعمال والعلاقات والبلاغات التي تهدف إلى ضمان الفهم المشترك للخطط الأمنية من قبل جميع الوحدات المشاركة في المهمة الأمنية ودور كل منها وأهمية تكامل الواجبات والمهام الفرعية، والتنسيق يعتبر عملية قيادية إدارية مستمرة وشاملة للتنظيم ولكل الوحدات جميع الأعمال والواجبات في كل الأوقات، ولذلك فإن التنسيق ضروري من أجل تكامل الأداء وتوافقه في الهدف والتوقيت بما يدعم فعالية أجزاء التنظيم الدائم أو المؤقت في أداء واجباتها الجزئية من جهة، وفعالية التنظيم في مجمله في القيام بالمهام وتحقيق الأهداف النهائية من جهة أخرى (الشهراني، 2005 ص: 37).

كما يعد التنسيق من أهم الوظائف الإدارية التي يبني عليها نجاح عملية إدارة الأزمات، حيث يحقق أعلى درجات التعاون في العملية التخطيطية والتنفيذية، ليوفر الوقت والجهد والتكاليف على فريق إدارة الأزمات وكذلك عناصر الفرق المختلفة عند وقوع الأزمات على اختلاف أنواعها كما أن التنسيق يساهم كثيراً في تقليل الخسائر المترتبة على الأزمات في الممتلكات والأفراد.

إن عملية التنسيق لا تقتصر على مواجهة الأزمات في المنظمة فقط وإنما يتعداها إلى الأجهزة الأمنية المختلفة والقطاع الخاص بكافة تخصصاته وإلى المواطنين كأفراد وجماعات وإلى الجمعيات الخيرية وكافة مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية أو دول بعينها تبعاً لطبيعة الأزمة (الشعلان، 2007 ص: 72).

والتنسيق هو العملية التي تهدف إلى الوصول إلى وحدة العمل بين الأنشطة المتداخلة، ويكون التنسيق ضرورياً حيثما وجد اثنان أو أكثر من الأفراد المتداخلين، أو الجماعات المتداخلة أو الأقسام المتداخلة تسعى لتحقيق شائع.

لقد اتخذ جهاز الأمن العام بالتعاون مع القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية الأخرى الاحتياطات والإجراءات الأمنية لمواجهة أية أزمات أمنية تستهدف أمن الأردن واستقراره من خلال تعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود والمعابر والمطارات، وحماية الأهداف والأماكن الحيوية الحساسة داخل المملكة، وفتح غرف العمليات وإدارتها بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية وإرسال ضباط للمناوبة في غرف عمليات الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة.

وسوف نتناول دور الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة في التعامل مع الأزمات على النحو التالي:

أولاً: جهاز الشرطة : (كريم ، 2003)

هنالك العديد من المتطلبات التي يجب على الشرطة في إدارة الأزمات وهي على النحو التالي :

1. توفر العدد الكافي من القوى البشرية مع ضرورة توفر احتياطي كافٍ.
 2. توفر الأليات والأجهزة والمعدات والأسلحة الضرورية والحديثة والتي تحتاجها عناصر هذا الجهاز المختلفة.
 3. القدرة على جمع المعلومات وتحليلها في الوقت المناسب لضمان عدم التأخير في معالجة أزمات الأمن الداخلي المتوقعة.
 4. وضع الخطط وإجراء التجارب عليها للتأكد من إمكانية تنفيذها بالوسائل المتوفرة.
 5. ضرورة التعاون والتنسيق مع كافة الأجهزة ذات العلاقة في إدارة الأزمات.
- أما فيما يتعلق بالواجبات المناطة بالشرطة فهي على النحو التالي:
1. جمع المعلومات وإجراء التحريات حول كافة النشاطات للجماعات والفئات السياسية والعناصر المتطرفة بواسطة عناصره المختلفة.
 2. تبادل المعلومات مع الأجهزة الأمنية الأخرى ذات العلاقة بقصد المتابعة والتنسيق واتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية.
 3. وضع الخطط لمواجهة التحديات وتحديد المسؤوليات للوحدات عند التنفيذ لمواجهة الخطر ومنع حدوثه.
 4. نقل المسؤوليات عن إدارة ومعالجة أزمات الأمن الداخلي للقوات المسلحة في حال عدم إمكانية معالجتها من قبل جهاز الشرطة.

ثانياً: جهاز الدفاع المدني

- يقع على عاتق الدفاع المدني العديد من المتطلبات لضمان فاعلية آلية عمل جهاز الدفاع المدني في إدارة ومعالجة أزمات الأمن الداخلي ويجب أن يتوفر ما يلي:
1. إمكانية حماية أرواح وممتلكات المواطنين في مختلف الظروف من خلال التوجيه والتوعية بالوسائل المختلفة.
 2. المحافظة على السلامة العامة في المؤسسات العامة والخاصة وتوفير وسائل الإنذار والإسعاف الضرورية.

3. توفير الأليات والمهمات الضرورية لتنفيذ واجبات الدفاع المدني بما يتناسب وأهمية دورها في المحافظة على الأمن الوطني.

أما فيما يتعلق بالواجبات المناطة بالدفاع المدني فهي على النحو التالي:

1. القيام بعمليات الأخلاء والإنقاذ في حالة حدوث الإصابات لأي سبب من أسباب أزمات الأمن الداخلي بالتعاون مع الأجهزة الأخرى ذات العلاقة.

2. القيام بأعمال التوعية والتوجيه للمواطنين حول إتباع أفضل الأساليب لمواجهة الحوادث التي يتعرضون لها سواء في حياتهم أو ممتلكاتهم.

3. وضع خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث الطبيعية وتحديد المتطلبات اللازمة لمواجهتها.

4. إعداد المشروعات الخاصة بالدفاع المدني وإدارتها من حيث المعدات والمهمات.

ثالثاً: جهاز المخابرات: (كريم، 2003)

يقع على عاتق المخابرات العديد من المتطلبات لضمان فاعلية آلية عمل جهاز الدفاع المدني في إدارة ومعالجة أزمات الأمن الداخلي ويجب أن يتوفر ما يلي:

1. جمع كافة المعلومات التي تؤثر على سلامة الأمن الوطني في المجالات (السياسية الاقتصادية، الاجتماعية) لمعالجة أي تهديدات تسببها سواء داخلياً أو خارجياً.

2. تحليل المعلومات واستنتاج التوقعات من خلال هذه المعلومات والتي قد تشكل خطراً على الأمن الوطني.

3. تقديم التوصيات والحلول المناسبة بوقت مبكر لمواجهة التهديدات واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع حدوثها مستقبلاً.

أما فيما يتعلق بالواجبات المناطة بالمخابرات العامة فهي على النحو التالي:

1. جمع المعلومات عن النشاطات والاتجاهات السياسية التي تهدد الأمن الوطني في الداخل والخارج من خلال المصادر والعناصر المختلفة والعملاء.

2. كشف أهداف وغايات التنظيمات السرية التي تهدد الأمن الوطني.

3. تحليل المعلومات واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة للتدخل المباشر في عمل التنظيمات التي تعمل ضد أمن الدولة.

4. مواجهة وإحباط كافة المحاولات التي تستهدف التأثير على الأمن الوطني بكافة أشكالها المادية والمعنوية.

5. مكافحة أعمال التجسس ضد الوطن من أي مصدر كان.

6. التنسيق مع وسائل الإعلام وتزويدها بالحقائق للرد على وسائل الإعلام المعادية.

7. منع وقوع المظاهرات والاضطرابات الداخلية وضبط نشاط القائمين عليها.

8.التصدي للدعاية والإشاعات وبيان نوايا وأهداف مروجيها.

9.إعطاء الإنذار المبكر ضد أي تهديد لأمن الدولة.

رابعاً: القوات المسلحة:

يتم استدعاء القوات المسلحة في الحالات التي تخرج الامور من يد رجال الامن العام وفي حالات محددة مثل المظاهرات الصاخبة والتمرد والارهاب وحالات الثورات، وفي حال تدخل القوات المسلحة يتم مراعاة ما يلي:

أ. شرعية التدخل حسب القانون المعمول به في الدولة.

ب. استخدام القوات المسلحة بهدف القضاء على الاضطرابات وتهدة الأوضاع.

ج. الاقتصاد في القوة أي استخدام الحد الأدنى للقوة.

د. تصرف كافة ضباط وأفراد القوات المسلحة حسب القانون.

هـ حماية المواطنين الموالين.

و. تعزيز ثقة المواطنين بالحكومة .

ز. تدوين الدليل القاطع في أي بقعة قبل اتخاذ أي إجراء أو خطوة.

ح. تتخذ القوات المسلحة الاجراءات التالية في ادارتها للالزمات والكوارث:

1.عمل تقدير موقف وتحليل الوضع بشكل عام وتحديد حجم القوات اللازمة لمعالجة الأزمة.

2.تعيين واجب القوات بشكل واضح لا لبس فيه.

3.وضع الخطط اللازمة من قبل ادارة فريق اللازمة.

4.إجراء التحضير والإعداد للتنفيذ وإجراء التجارب الضرورية.

5.تأسيس قيادة مشتركة يتواجد فيها كافة عناصر الأجهزة الأمنية لتأمين التنسيق اللازم.

6.توفير وسائل الاتصال السلكي واللاسلكي بين كافة الأجهزة الأمنية المتواجدة في المنطقة.

هدف إدارة الأزمة الأمنية: (ضياء الدين، 2020، ص ص : 106-107)

نزولاً على ما تتسم به الأزمة الأمنية من درجة عالية من الخطورة والاضرار بحالة الأمن واستقراره بصفة عامة، فإن حسن إدارتها بهدف الوصول إلى الأهداف المرجوة يقتضي ضرورة تكوين فريق أو مجموعة عمل من كافة المتخصصين أمنياً وغير أممي لممارسة حلقات العملية الإدارية فيها. وقد يتكون هذا الفريق من مسئول أممي في المجال الجنائي وفي المجال السياسي، وثاني في المجال العسكري، وثالث في الشؤون السياسية، ورابع في المجال الإعلامي وخامس في أعمال كالوقاية والانقاذ، وسادس في مجال المفرقات، وسابع في مجال التنسيق والاتصالات بالإضافة إلى ضرورة وجود طبيب عام، وأخصائي في الدراسات النفسية، إلى غير ذلك من التخصصات الأخرى التي تستجوبها طبيعة الأزمة ونوعيتها. وبالرغم مما تتطلبه عملية الإدارة من ضرورة وجود رئيس يتولى مهمة الإشراف الكامل على فريق الإدارة وتوجيهه لإمكان الوصول إلى

القرار الرشيد فيها، فإن اعتبار الرئاسة أو الأقدمية يجب ألا يكون هو الأساس الدائم لاختيار بقية عناصر فريق الإدارة المختلفة. بل يجب دائماً الاعتماد على عنصر الكفاءة والمقدرة الشخصية بالدرجة الأولى في كل مجال من المجالات حتى تتوافر اتماماً لأفراده في النهاية مقومات الرشد المطلوب القائم على أسس من المعرفة والموضوعية البعيدة عن تحكيمات الرئاسة وتبعاتها، وتهدف إدارة الأزمة الأمنية إلى إمكان توصل فريقها إلى القرار الأمني الرشيد القادر على تحقيق أقصى قدر من التوازن المقبول بين كافة المصالح المتداخلة، والتي تعرضها تلك الأزمة لقدر من الخطورة التي تنال منها أو تضعفها بها.

عناصر التدريب على إدارة الأزمات:

تتعدد العناصر الواجب ضرورة التدريب عليها أثناء إدارة الأزمات الأمنية، والتي يتعين ضرورة الإلمام بها بهدف الوصول إلى القرار الأمني الرشيد القادر على حسن مواجهتها والتصدي لحلها، وتعتبر تلك العناصر بمثابة مقدمات ضرورة يلزم توافرها لتحقيق النتيجة المرجوة، ومن ثم يترتب على عدم التصدي لها والإحاطة بها، أضرار القرار الأمني الصادر في أي أزمة يقدر من النقص أو القصر الذي يعيبه ويحول بالتالي دون وصوله إلى درجة الرشد المطلوب، ويمكن حصر أهم تلك العناصر أو حلقات العملية التدريبية فيما يلي:

أ. **عنصر تنظيمي:** ويقصد به كافة العملية الإدارية من تخطيط وتنظيم واتصالات وتوجيه وتعاون، أي يمتد هذا العنصر ليشمل التنظيم بمعناه العام بهدف تفهم عناصر الخطة المعدة سلفاً لمواجهة الأزمة، أو التفكير فيها لإعدادها، أو تطويعها لتتلاءم مع أحداثها الواقعية.

ب. **عنصر معلوماتي:** ويقصد بذلك العنصر عملية الإلمام بالمعلومات اللازمة لإمكان مواجهة الأزمة الأمنية والتعامل معها سواء في ضوء التقدير السابق للإحداث، أم في ضوء ما أسفى عنه طريق مصادر المعلومات المتوافرة لدى الأجهزة الأمنية المعنية بمواجهة الأزمة، أو لدى غيرها من الأجهزة الأخرى في ضوء ما تقتضيه ظروف مواجهة تلك الأزمة.

ج. **عنصر فني أو تنفيذي:** يقصد بالعنصر الفني أو التنفيذي ضرورة التدريب أيضاً على النواحي الفنية والتنفيذية اللازمة لوضع خطة المواجهة موضع التنفيذ، مع الإحاطة بكيفية التصدي لما قد ينجم عنها من مشاكل أخرى تابعة لها. ويتم التدريب بالطبع على ذلك العنصر سواء من قبل فريق الإدارة بما يتطلبه دور كل منهم من ضرورة حسن الإلمام بجوانبه المختلفة بشكل يتم عن وعي ومعرفة وخبرة، أم من قبل بقية الأفراد الذين قد تم إعدادهم للقيام بالمهام التنفيذية لمواجهة الأزمة والتصدي لحلها.

د. **عنصر اقتصادي:** ويتضمن ذلك العنصر عملية حساب التكلفة الناتجة عن قرار حل الأزمة الأمنية بكل ما يترتب عليه من كسب وخسارة سواء من الناحية المادية أم غير المادية ومقارنته بغيره من البدائل الأخرى، ونسبة كل منها من تلك التكلفة، وفي ضوء ما تقدر على تحقيقه من كافة الاعتبارات الأخرى المحيطة بالحدث الأمني.

هـ. **عنصر اجتماعي:** كذلك لا بد من التدريب على قياس ردود الفعل الاجتماعية المترتبة على القرار الأمني اللازم اتخاذه لحل الأزمة الأمنية، وما يمكن أن تلعبه تلك الردود من ترجيح لقرار على الآخر. باعتبار أن الهيئة الاجتماعية، والحفاظ على مصالحها هي الغاية والهدف المطلوب دائماً بذل أقصى الجهود للحفاظ عليها، والحيلولة دون المساس بها أ والتضحية بمكاسبها.

و. **عنصر سياسي**: يقصد أيضاً بالعنصر السياسي ضرورة التدريب على قياس البعد السياسي للقرار الأمني، ومدى ما ينعكس عليه من آثار ذات طبيعة سياسية تتمثل في ردود الفعل المختلفة على الصعيد السياسي سواء في داخل البلاد أم في خارجها، وبشكل قد يتجاوز حجمه الوزن الحقيقي للحدث أو للأزمة الأمنية لمساسها الواضح بالعديد من المصالح ذات الطبيعة السياسية التي تهتم جماعة أو جهة أو دولة أخرى.

ز. **عنصر قيادي**: يمثل العنصر القيادي أهم تلك العناصر التي يجب التدريب عليها ضمن برنامج إدارة الأزمات باعتباره البوتقة القادرة على صهر كافة العناصر الأخرى في داخلها، واستيعاب مطلوبات كل منها، وإمكان توظيف قدراتها للوصول إلى الهدف المنشود. ويقصد بهذا العنصر أذن ممارسة كافة مهام القيادة الأمنية بكل ما تعنيه من مكنات وصلاحيات تفتضيها ظروف الواقع الأمني. ومن ثم تقدر على اظهار مدى توافر مقوماتها لدى البعض دون البعض الآخر، وبغض النظر عن مكانته الرئاسية في الأجهزة الأمنية المختلفة، وبشكل يدعو إلى إمكان الاعتماد على صاحبها في تكليفه بإدارة الأزمات أو استعباده تماماً من التصدي لمثل تلك المهمة.

طرق التعامل مع الأزمات:

فيما يلي استعراض لأهم طرق وأساليب التعامل مع الأزمات:

أولاً: الأساليب التقليدية:

وهي مجموعة من الطرق التي سبق تجربتها واستخدامها من جانب جميع دول العالم عندما تتعرض لأزمة من الأزمات، ولهذه الطرق طابعها الخاص الذي يستمد خصوصيته من خصوصية الموقف الازموي الذي يواجهه متخذ القرار في إدارة الأزمات: وفيما يلي عرض لكل منهما:

1. **إنكار الأزمة (عدم إعلانها)**: وهي أبسط الطرق التقليدية، حيث يعلن المسئول أو متخذ القرار أنه لا يوجد أزمات، ويرفض الاعتراف بوجود الخلل، ويسعى إلى عدم إعلانها، منكرأ حدوث الأزمة، ومن خلال الإصرار على ذلك يمكن السيطرة على الموقف.

2. **تأجيل ظهور الأزمة**: تمثل هذه الطريقة نوعاً من التعامل المباشر للأزمة بهدف تدميرها من خلال عنف التعامل والمواجهة، سواء مع إفرزاتها أو أسبابها.

3. **طريقة بخس الأزمة**: محور هذه الطريقة هو التقليل من شأن الأزمة ومن تأثيرها ومن نتائجها، ولكن يتعين أولاً الاعتراف بالأزمة كحدث تم فعلاً، ولكنه حدث غير هام، وتستخدم في هذه الطريقة عدة أدوات شديدة التأثير والفاعلية تؤدي جميعها إلى القضاء على قوى صنع الأزمة بطرق مختلفة.

4. **طريقة تنفيس الأزمة**: يطلق على هذه الطريقة طريقة تنفيس البركان، وينظر إلى الأزمة على أنها بركان على وشك الانفجار، ولهذا فإنه يتعين لتنفيس الأزمة إجراء فتحات جانبية حول فوهة الأزمة تكون بمثابة تنفيس للضغط الداخلية.

5. **تفريغ الأزمة**: لا شك أن تعدد مسارات الأزمة يحد من خطرها، ولذلك يمكن أن تتفرع إلى ثلاث مراحل أساسية أولها مواجهة عنيفة للقوى الدافعة للأزمة وتحديد مدى تماسكها أما المرحلة الثانية فتحدد خلالها أهداف بديلة لكل

اتجاه فرعي من اتجاهات الأزمة ليسهل التعامل مع كل منها على حده، وفي المرحلة الثالثة تبدأ عملية استقطاب كل تلك الاتجاهات ومفاوضاتها في إطار رؤية شاملة.

6. طريقة عزل القوى الفاعلة في الأزمة: تنشأ نتيجة وجود قوى معينة عملت على إحداث الأزمة وتصعيد الضغط الازموي حتى يأتي تأثيره في إحداث خلل أو عدم توازن في الكيان الإداري الذي حدثت فيه الأزمة، ويكون عزل الأزمة عن طريق إرسال أشخاص سراً إلى نطاق عمل الأزمة لتحديد القوى التي سببتها وعزلها عن مركز الأزمة وعن مؤيديها

7. طريقة إخماد الأزمة: وهي من الطرق بالغة العنف التي تقوم على الصدام العلني والصريح مع كافة القوى التي يضعها التيار ازموي وبدون مراعاة لأي مشاعر أو قيم، وعادة لا يتم اللجوء إلى هذه الطريقة إلا عندما تكون الأزمة وصلت إلى حد التهديد الخطير المباشر للكيان الإداري، وان استمرارها كفيل بانهيائ بنيان الكيان الإداري.

ثانياً: الأساليب غير التقليدية (الحديثة)

يستند هذا الأسلوب إلى تكتيكات وآليات مختلفة للتعامل مع الأزمة، ويتوقف استخدام هذا الأسلوب على الظروف الموضوعية للأزمة والإمكانات المتاحة، والقرارات الشخصية والإدارية للقائمين على مواجهة الأزمة.

1. إستراتيجية العنف: يستخدم هذا الأسلوب لمواجهة الأزمات المجهولة، أو مع الأزمات المتعلقة بالمبادئ والقيم والانتشار السريع للأزمة في عدة اتجاهات، وذلك لتدمير الأزمة داخلياً وخارجياً.

2. احتواء الأزمة: وقوامه حصار الأزمة في نطاق محدود، واستيعاب الضغط المولد لها، وإفقادها قوتها التدميرية، وغالباً ما يتبع هذا الأسلوب في الأزمات العمالية.

3. تصعيد الأزمة: يتم اللجوء إلى هذه الطريقة حينما تكون معالم الأزمة غير واضحة بسبب تعدد التكتلات عند تكوينها، ولإضعافها لا بد من تصعيد الأزمة، حتى تصل إلى مرحلة تعارض المصالح الذي ينجم عنه تفكك تكتلاتها، والتكتيك المستخدم هو التظاهر بعدم القدرة على المقاومة وتقديم تنازلات تكتيكية تكون مصدراً للصراع عند مناقشة كيفية الاستفادة منها.

4. إستراتيجية التجزئة: يكون ذلك من خلال محاولة التحليل الدقيق والشامل للأزمات ذات الكتلة الكبيرة وتحويلها إلى أجزاء أو أزمات صغيرة يسهل التعامل معها وتركز هذه الاستراتيجية على ضرب الروابط المجمعة للأزمات لتجزئتها، وتحويل العناصر المتحدة إلى عناصر متعارضة.

5. إستراتيجية تحويل مسار الأزمة

يستخدم هذا الأسلوب في الأزمة العنيفة التي لا يمكن إيقاف تصاعدها، فيتم تحويل مسارها إلى مسارات بديلة أخرى تتيح احتواءها باستيعاب نتائجها والخضوع لها والاعتراف بأسبابها ثم التغلب عليها تغلباً وتحويلها إلى أدنى مستوى ممكن.

6. إستراتيجية وقف النمو: تهدف هذه الاستراتيجية إلى التركيز على قبول الأمر الواقع وبذل الجهد لمنع تدهوره، وتقليل مشاعر الغضب وتستند هذه الاستراتيجية في التعامل على الذكاء والحرص مع القوى المسببة للأزمة، وتلبية بعض طلباتها، وتهيئة الظروف للتفاوض المباشر (الخضيري، 2003 ص: 278).

7. بالمقارنة بين الأسلوب التقليدي والأسلوب غير التقليدي في التعامل مع الأزمة نلاحظ أن الأسلوب التقليدي يقدم معالجة وقتية لامتصاص الضغط الأزمو ويوقف تصاعدها، أما الأسلوب غير التقليدي فهو يعتمد على مواكبة التقدم العلمي الذي نعيشه.

ثالثاً: الأسلوب العلمي

هو الأسلوب الأكثر ضماناً للسيطرة على الأزمة من خلال استخدام الأسلوب العلمي الأمثل، حيث يعتمد هذا الأسلوب على التحليل المنطقي للأزمة والتفكير السليم وذلك من خلال:

1. تقدير الموقف والدراسة المبدئية لأبعاد الأزمة: من خلال تقدير الموقف تحدد تصرفات القوى المسببة للأزمة والمضادة لها ومكونات تلك التصرفات ومدى ما وصلت إليه من نتائج وردود فعل ومن ثم تحليل مضمون العلاقات ومكونات القوة لطرفي الأزمة.

2. تحليل الموقف والدراسة المبدئية لأبعاد الأزمة: يستهدف تحليل الأزمة استنتاج أهدافها الغير معلنة وصولاً إلى مكوناتها التي يسمح تقسيمها بالتوصل إلى معلومات جديدة عن الموقف والعوامل المساعدة على إيجاد الأزمة ومدى تأثير كل منها وتأثيره فيه ثم تحليل أسباب التوتر على أساس تلك المعلومات.

1. التخطيط العلمي والمتكامل للتعامل مع الأزمة: تعتمد هذه المرحلة على المراحل السابقة، إذ يتيح التحليل الكامل للبيانات المتصلة كافة إعداد الخطط والبرامج اللازمة لمواجهة الأزمة.

2. التدخل العقلاني لمعالجة الأزمة: هنالك ثلاثة مهام يتم من خلالها معالجة الأزمة وهي:

- أ. مهام أساسية: تتمثل في المواجهة السريعة والاستيعاب وتحويل مسار القوى الصانعة للأزمة.
- ب. مهام ثانوية: تتمثل في تهيئة المسارات وتقديم التأييد المطلوب إلى الفريق المكلف بالمواجهة سواء كان تأييداً علنياً مؤثراً أو خفياً ووفقاً لما تمليه الحالة وتفضيه المعالجة.
- ج. مهام تكميلية: تتمثل في إزالة الآثار الناتجة عن عملية المواجهة، ومحاولة إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الأزمة (الخضيري، 2003 ص: 14-18).

المنهج المتكامل في إدارة الأزمات

إن عملية مواجهة الأزمات وإدارتها بأسلوب علمي متكامل تمر بعدة أدوار متكاملة ومتراصة ومتتابعة وهي على النحو التالي:

1. تقدير الموقف الخاص بالأزمة من خلال ما يلي :

- تحديد إجراءات القوى المسببة للأزمة وتصرفاتها ونتائج تلك الأزمة، وردود الفعل والمواقف المحيطة بها والمؤثرة فيها.

- تحليل مكونات القوى المسببة والمحركة للأزمة وعلاقة بعضها ببعض، ومصادر الوصول إلى النتائج الحالية، وأسباب نشوء الموقف الراهن وتطوره وعلاقات المصالح والصراع والتنافس والتكامل التي ربطت بين القوى المسببة للأزمة وأي قوى أخرى.

- تحليل دقيق للقوى الصانعة للأزمة والمعارضة لها، وقدرة كل منهما على الحركة والمناورة، ومدى دعمها الخارجي ويتضمن هذا التحليل الأبعاد التالية:

- أ. تحديد دقيق وشامل للقوى الصانعة للأزمة سواء منها الظاهرة والمستترة .
- ب. تحديد عوامل القوة التي تركز عليها القوى الصانعة للأزمة ورصدها وتوقعها، وتعيين ما تملكه تلك القوى من مصالح تؤثر في مواقف الآخرين المؤيدين والمعارضين ومراقبة ما ينشأ عنها من تصرفات سواء اتخذت شكل تعايش مع الأزمة أو مواجهة تصادمية معها.
- ج. تحديد القوى المساعدة والمؤيدة لقوى الأزمة التي لا تستطيع غالباً أن تضطلع بمفردها بضغوط الأزمة أو بإنشاء أزمة عنيفة ، ولذلك فهي تحتاج إلى قوى مؤيدة لها .
- د. تحديد أسباب الأزمة وكيفية صناعتها من خلال الدراسة الدقيقة لنتائجها (أبو شامة ، 1995 ص:300).

2. تحليل الموقف

بعد تقدير الموقف وتحديده تحديداً دقيقاً يبادر قائد الفريق المكلف بإدارة الأزمة بمساعدة معاونيه بتحليل الموقف بمقوماته ومكوناته المختلفة، بهدف اكتشاف المصالح الحقيقية الكامنة وراء صنع الأزمة والأهداف الحقيقية غير المعلنة التي يسعون لتحقيقها، ويتم تحليل الموقف من خلال الجوانب التالية:

- أ. التمييز الواضح بين عناصر الموقف، لتوضيح عناصر الأزمة ومكونات تركيبها.
 - ب. أسباب التوتر والعوامل التي دعمته، ومستوياته التي بلغت الأزمة ومراحل الاستقرار والتعامل التي استطاعت قوى إدارة الأزمة الوصول إليها.
 - ج. مواطن القوة والضعف لدى كل من قوى صنع الأزمة والمواجهة لها.
 - د. طبيعة الأخطار التي ستنتج عن الأزمة ومدى تأثيرها.
- تحويل النتائج التي أسفر عنها تحليل الموقف إلى عناصر كمية تتيح التوصل إلى مؤشرات والنتائج والحلول الكلية والجزئية والخيارات المختلفة.

3. التخطيط العلمي للتدخل في الأزمة:

وهي مرحلة رسم السيناريوهات ووضع الخطط والبرامج وحشد القوى لمواجهة قوى الأزمة والتصدي لها، وقبل أن يتم ذلك يتم رسم الخريطة العامة لمسرح عمليات الأزمات بوضعه الحالي، مع إجراء كافة التغيرات التي تتم عليه أولاً بأول. واستناداً إلى تلك الخريطة تتم المواجهة كالاتي:

- أ. تحديد الأماكن الأكثر أمناً وتحصيناً لاتخاذها نقاط ارتكاز وقواعد انطلاق.

ب. وضع خطة لامتصاص ضغوط الأزمة حيث تستجيب بعض مطالب القوى الصانعة لها، وتقر التوافق المرحلي معها على أن يكون ذلك وفقاً للمراحل العلمية الآتية:

1. الاعتراف بالأزمة.
2. التوافق والاستجابة المرحلية لمطالب الأزمة.
3. تحقيق أسباب الأزمة وتأكيداها.
4. تكوين لجان تناقش الأزمة وتشترك في حلها.
5. نقل العبء المترتب على حل الأزمة إلى القوى الصانعة لها.
6. توزيع الأدوار على قوى مقاومة الأزمة، لاسيما فريق إدارتها والفريق المكلف بمواجهتها والتدخل المباشر فيها.
7. تأكيد استيعاب الخطة العامة لمواجهة الأزمة من قبل كل من المعنيين بها والتتابع الزمني للمهام.
8. تجهيز كل ما يحتاج إليه التعامل مع الأزمة، وتزويد فريق المهام باحتياجاته من الأدوات والمعدات التي يتطلبها الموقف.
9. تحديد التوقيت الملائم للبدء بتنفيذ خطة المواجهة تنفيذاً فعالاً وحاسماً على أن تستمر متابعة الأحداث ومراقبة رد فعل الطرف الآخر.

4. معالجة الأزمة:

يسبق الأزمة فريق إدارتها ومتخذ القرار فيها بمجموعة سيناريوهات جاهزة يواجهون بها ما يطرأ من مواقف أو يعدلون لها لتكون صالحة ملائمة للاستخدام الفعلي وتوزع بمقتضاها أدوار ومهام أساسية وثنائية وتكميلية هي قوام معالجة الأزمة (الخضيري، 1995 ص: 136).

وجاءت دراسة الخضيري (1993) نحو إيجاد المنهج المتكامل للتعامل مع الأزمات وإدارتها إدارة رشيدة لتخرج عن النطاق العفوي وتوجه اتجاهها كاملاً إلى الإدارة العلمية التي تقوم على التخطيط الواعي بحقائق الإمكانيات المتوافرة، وأدوات التعامل الحاضر والمستقبلي، والتنظيم المرن الذي يستوعب قوى الفعل والتصرف الإداري، ويتيح طاقات للتغيير والتغير بحيث تمثل حازم امتصاص للصدمات المتولدة عن الأزمات والتوجيه الفعال الذي يقوم على سرعة الاتصال بمواقع الأحداث وتوجيه أدوات الفعل إليها، والمتابعة الحثيثة عن كذب للإحاطة بسلامة القرار وبتطوره والتدخل الفوري لتصحيح وعلاج أي قصور.

لذا يمكن القول إن المنهج المتكامل يقوم على تحقيق مجموعة من الأهداف الجزئية والمرحلية في كل خطوة من خطواته واستخدام نتائج كل خطوة مدخلات للخطوة التي تليها، حتى يتم الوصول في النهاية إلى تحقيق الهدف العام والنهائي وهو التغلب على الأزمة.

فريق إدارة الأزمات:

إن الكيانات الإدارية تلجأ إلى استخدام فريق إدارة الأزمات نظراً إلى أن الأزمات المعاصرة تتطلب وجود متخصصين، إما عن تكوين الفريق فهو يختلف باختلاف الأزمات نفسها فيعد ويدرب وفقاً لها وتحدد مهمته والإطار العام لحركته، فالعملية التنفيذية لمواجهة الأزمة هي التي تحدد مواصفات ذلك الفريق.

أولاً: خصائص الفريق

1. تحقيق مستوى عالي من الاتصالات الأفقية والرأسية ، وحرية التفكير والمناقشة في كل الأمور والاحتمالات .
2. تنوع تخصصات الفريق وتعددتها مع مراعاة القدرة على التعاون المشترك والعمل الجماعي .
3. المرونة والقدرة على التحرك السريع .
4. التنسيق والاتصال الفعال بين فريق الأزمة والمستويات القيادية تلافياً لأي خطأ أو مشكلة أثناء مواجهتها .
5. اختيار قائد للفريق تتوافر فيه مواصفات شخصية وموضوعية تؤهله للقيادة ، وتحمل المسؤولية والقدرة على اتخاذ القرار ، والتعاون مع المستويات القيادية (الخضيري ، 1995 ص:167) .
6. ومن هذه الصفات التي يجب أن تتوافر في قائد الفريق:

- توافر الشجاعة الكاملة على مواجهة الأخطار.

- التفاؤل والثقة بالنفس، والتصميم على مواجهة الأزمة.

- تنمية العلاقات الإدارية بأعضاء الفريق وتطويرها.

- استنباط الخطط اللازمة للتعامل مع الأزمة.

- اتخاذ القرار الملائم في الوقت المحدد.

ثانياً: تشكيل فريق إدارة الأزمات: ينبثق تكوين الفريق من حجم الكيان الإداري وتكوينه ونطاق عمله المحلي أو الدولي.

تكوين فريق إدارة للأزمات المحلية:

1. أخصائي قانوني: يكلف بمراجعة خطة الأزمات ويساعد رجل القانون الإدارة في تحديد ما يجب أن يصدر من تصريحات وبيانات، بالإضافة إلى النتائج المترتبة عليها، كما يستطيع رجل القانون أن يقدر ما إذا كان صدور بيان بالاعتذار يتضمن الاعتراف بالخطأ أم يتضمن إظهار النوايا الطيبة.

2. أخصائي بالعلاقات العامة: مهمته تفهم الأسلوب الإعلامي اللازم لتغطية الأزمة وكذلك عقد المؤتمرات الصحفية.

3. الخبراء الفنيون: يعملون هؤلاء الخبراء في الوحدات الإنتاجية ويكون هدفهم تحسين الأداء عندما تقع الأزمة ويجب أن يكون لدى كل منهم خبرة متميزة حتى يقوموا بشرح الجوانب الفنية المتعلقة بالأزمة المطروحة.

4. أخصائي مالي: إن الأزمات العنيفة يترتب عليها ارتباك مالي شديد يصل إلى حد الخراب، ولهذا السبب يجب استدعاء المدير المالي عندما تقع الأزمة، ويجب أن يكون خبيراً، ويقوم الأخصائي في المراحل المبكرة لإعداد خطط الأزمات بتحديد مصادر التمويل اللازمة عند حدوث الأزمة.

5. أخصائي اتصالات: يتم تجهيز مركز الأزمات بوسائل اتصال متقدمة تكنولوجياً مثل الهواتف، وأجهزة الفاكس وغير ذلك من الوسائل التكنولوجية الحديثة، وكل هذه الأدوات تعد أمراً في غاية الأهمية عندما تقع الأزمة.

6. أخصائي في الشؤون العامة: تخضع المنظمة لرقابة من جانب بعض الأجهزة المحلية الحكومية أو الأجهزة المركزية، لذلك لا بد من متخصص بالشؤون العامة وله معرفة كاملة بالتعليمات الحكومية المتعلقة بالأحداث والأزمات التي تنتج من النشاط الخارجي، كما يتولى المراجعة الشاملة لخطة إدارة الأزمة.

7. رئيس الكيان الإداري: يجب أن يشارك رئيس الفريق أو نائبه في إعداد خطة الأزمات نظراً إلى درايته الكاملة بمختلف الأدوار التي يمكن إسنادها إلى العاملين وحدود هذه المساندة (الحملاوي، 1993 ص: 159).

تكوين فريق الإدارة للأزمات الدولية :

1. جماعة اتخاذ القرار: تتألف من ممثلين دائمين على مستوى الدولة، يتواجدون في مركز إدارة الأزمات ويمكنهم الاستعانة بالعديد من الخبراء والمستشارين في مختلف التخصصات طبقاً لطبيعة الأزمة ونوعها ومكانها.

2. جماعة دعم القرار: وهي جماعة عمل يضمها تنظيم مركز إدارة الأزمات وتتكون من:

- قسم المعلومات: وهو المسؤول عن توفير المعلومات المختلفة عن الأزمة وأسلوب تداولها.
- قسم التحليل والتقييم: يشمل هذا القسم متخصصين بتحليل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإرهابية والصراع الدولي، ويعهد إليهم بتحليل المواقف.
- قسم الاتصالات: وهو القسم المكلف بتوفير وسائل الاتصال المختلفة لمركز إدارة الأزمات سواء كانت مرئية أو مسموعة.
- قسم التنسيق وعرض النتائج: يتولى وسائل عرض البيانات وقواعد المعلومات.
- قسم الإعلام: وهو مسؤول عن الإعلام المحلي والإقليمي والدولي، الذي يهيئ الرأي العام من خلال الوسائل المتاحة لتقبل القرارات المتخذة خلال الأزمة إضافة إلى ذلك دراسة ردود فعل الرأي العام إقليمياً ودولياً.

3. جماعة المعاونة: تشمل الأقسام المتعلقة بالتدريب والتأهيل، والتخطيط، والأمن، والإدارة المالية، والعلاقات العامة، وتكلف بتنظيم العمل الداخلي لمركز إدارة الأزمات.

4. جماعة المستشارين: وهي جماعة متمرسة بإدارة الأزمات، ويتم الاستعانة بهم إما بحضورهم المباشر أو من خلال وسائل الاتصال المختلفة.

5. جماعة التنسيق: وهم مندوبون من مختلف الوزارات وخاصة الدفاع والأمن والخارجية والمالية والإعلام والصحة، مهمتهم تنسيق الجهود المختلفة في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية.

ثالثاً: مراحل عمل فريق إدارة الأزمات

1. جمع الحقائق والمعلومات: يقوم فريق إدارة الأزمات قبل البدء بوضع خطة الأزمات إلى جمع الحقائق والبيانات التي يحتاج إليها، ومن هذه البيانات ما يلي:

- بيانات ومعلومات متوافرة دائماً في مركز إدارة الأزمات.
- بيانات ومعلومات لا توجد في المراكز الدائمة، وتتوافر في المراكز البحثية.
- بيانات تقديرية يحتاج إعدادها إلى متخصصين عند طلبها أثناء الأزمة.
- معلومات يجب توافرها أثناء إدارة الأزمة ومنها:
- أ. بيانات أو معلومات عن احتمالات وقوع الأزمة في توقيت أو مكان أو قطاع معين.
- ب. معلومات عن أعراض الأزمة.
- ج. معلومات عن حدوث الأزمة.
- د. معلومات عن المواقع التي تتأثر بالأزمة.
- هـ. جهات يمكنها التعامل مع الأزمة .

2. إعداد السيناريوهات : إن التعامل مع الأزمة يتطلب من متخذ القرار إعداد سيناريوهات بديلة وتحليلها في إطار تأمين المصالح الحيوية والمحافظة عليها ، ومهمة إعداد السيناريو ليست سهلة قوامها تقدير الأحداث ، ومعدلات تصاعدها وواقعية التدريب عليها ، ويتضمن السيناريو أدوات التنفيذ ومكانه وتوقيتات المهام والعمليات التنفيذية وأسلوب متابعتها ، ونوع النتائج المطلوب الوصول إليها في كل مرحلة ، ويجب أن يسبق إعدادة توضيح طبيعة المهمة المكلف بها فريق الأزمات والأطراف الأخرى المشتركة في العملية (عبوي ، 2006، ص:43-45).

رابعاً: العمل في مركز إدارة الأزمات.

إن طريقة تنظيم العمل مهم جداً في مركز إدارة الأزمات وتأثيرها في أنواع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة وأساليبها ، من خلال متابعة الموقف ومراقبته وتشغيل الأجهزة واستغلال الخبرات ، والاستعانة بالخبراء على إعداد التقرير وتوقع الأزمات ، وانتقال السلطات والمسؤوليات إلى جماعة العمل لأعلى مستوى ، كما أن توافق نظام المعلومات المتيسر وتعامله مع هذه الحالات ، طبقاً لحاجة كل منها إلى المعلومات بما يمكن فريق إدارة الأزمة ومتخذ القرار من توقع الأزمة سواء كانت محتملة أو مؤكدة ، واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية (الخصيري، 1995 ص:104).

وينقسم العاملون في مركز إدارة الأزمات إلى الفئات التالية:

-فئة مهمتها التعامل المباشر مع عناصر الأزمة وهي الأكثر اعتماداً على نظام تكنولوجيا المعلومات.

-فئة تضطلع بالمتابعة والتحليل للأزمة وتداعياتها.

-فئة تتولى إدارة الأزمة.

-فئة تسعى إلى استعادة الأوضاع.

الخاتمة

أن إدارة الأزمة تتطلب تعاون كافة الجهات الرسمية للحفاظ على الأمن وتوفير البيئة المناسبة للعمليات العسكرية ومن العوامل الرئيسية لنجاح الأزمة جمع المعلومات وتقدير الموقف واتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمواجهة التطورات وقد ينتج عن الأزمة ردود فعل محلية قد تنعكس على الحالة الأمنية في البلاد لذلك فإن إدارة الأزمة يجب أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار ، وتتم إدارة الأزمة بمجموعة من المراحل تتمثل بالمرحلة التي تسبق الأزمة ثم مرحلة التعامل معها وبعد ذلك المرحلة أو الفترة التي تلي الأزمة وتتطلب معالجة اثارها وكشف خسائرها والتعامل مع الظروف التي نتجت عنها .

وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن الأزمة هي تلك الحالة التي يستفحل فيها الحدث الأمني، وتتصاعد قيمة الأعمار المكونة له إلى مستوى التأزم الذي تتشابك فيه الأمور، ويتعقد فيه الوضع إلى الحد الذي يتطلب معه ضرورة تكاتف جهود العديد من الجهات الأمنية وغير الأمنية لمواجهةته، وتقليل ما يترتب عليه من أضرار وذلك بأمل الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود وهو أقل قدر من الخسائر، بأقل جهد، وتكلفة ممكنة، وضبط الجناة للاستفادة منهم في إمكان التعرف على الأبعاد الحقيقية لتلك الأزمة منعاً لتكرارها ودرءاً لانتشارها، وإدارة الأزمة الأمنية -وفي العصر الحديث- لم تعد مسؤولية جهاز بعينه، بل هي مسؤولية كافة القطاعات الأمنية مجتمعة، نظراً لسرعة التأثير الحداثي وامتداده إلى كافة مناحي الحياة.

النتائج:

خرجت الدراسة بالعديد من النتائج أبرزها ما يلي:

1. تشكل الأزمة تهديد خطير للمصالح الوطنية والأمن الوطني بشكل عام لذلك فإن علاجها يتطلب السرعة والدقة والقدرة على اختيار الأسلوب المناسب لمواجهتها.
2. إن مواجهة الأزمة تستوجب الخروج عن الأنماط التنظيمية المألوفة وابتكار نظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.
3. إن مواجهة الأزمة الأمنية تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والامكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة، ويراعى في تشكيل فريق إدارة الأزمة النواحي الجسدية والعقلية للوصول الى أفضل النتائج في مواجهة الأزمة.
4. المؤسسة الأمنية كغيرها من الواقع التي تقدم خدماتها الأمنية إلى جماهيرها والتي يمكن حصرها في منع الجرائم وضبطها ومتابعتها وتنظيم المرور وشئون الاصلاح والتأهيل وأعمال الدفاع المدني وأعمال الجوازات والجنسية والبطاقات الشخصية وشؤون الأجانب وغيرها من الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها في التشريعات النافذة، وبالتالي لن تحقق

المؤسسة الأمنية لأهدافها الا من خلال الحصول على تعاون المواطنين ودعمها للقطاعات الأمنية بل واشراكها في بعض المهام الأمنية لتسيير حركة المرور وأعمال المطافي والإنقاذ وفض الشغب ومنع الجرائم وحراسة المؤسسات لن تصل الشرطة إلى هذه الدرجة المتقدمة من وعي الجماهير على اختلاف شرائحها ويثير فيها الحماس لتعمل معه على كسب رهان تحديات الجريمة التي فاقت كل التصورات وأمسست المعالجات القديمة غير محققة للهدف الذي يمنع ارتكاب الجرائم ويعمل على ضبطها.

5. من اهم الازمات التي قد تتعرض لها الدولة العمليات الارهابية والحروب والتمرد والثورات، اما الازمات الطبيعية فتتمثل بالكوارث مثل الزلازل والبراكين والفيضانات وفي كافة الحالات فان فريق الازمة مطالب باتخاذ كافة الاجراءات التي تخفف من اثار الازمة وتحد من تفاقمها.

التوصيات:

يجد الباحث العديد من الأمور التي يجب الاخذ بها عند مواجهة الازمات والكوارث وأهمها ما يلي:

1. يجب على مؤسسات الدولة تخصيص مساحة للإعلام الأمني والتي يقع على عاتقها مهمة نقل الاخبار وطمأنة المواطنين وتوخي الصدق والدقة في نقل الاخبار، الرسالة الاعلامية توجه الى رجال الامن والمواطنين على حد سواء وذلك يؤدي الى حشد كافة الجهود لحماية مصالح الدولة ومؤسساتها.

2. لا تشابه الازمات من حيث النمط والأسلوب والأهداف لذلك لا يمكن وضع خطة ثابتة لإدارة الازمة، ولكن يمكن توقع الازمات وأنواعها ووضع الخطط على هذا الأساس، وهذا يتطلب وجود مؤسسات جاهزة للتعامل مع تلك الازمات وحجم التنسيق بين تلك المؤسسات ومدى فاعليتها للتعامل مع تلك الازمة أو الكارثة وفق التخصصية، لذلك يجب على ادارة الازمة ان تكون قادرة على تحسس الأخطار التي يمكن ان تهدد الامن ووضع الحلول المناسبة لها.

3. أن مواجهة الازمة هو عبارة عن مسألة إدارية وأمنية وسياسية في نفس الوقت لذلك فان مواجهتها تتطلب تعاون خبرات إدارية وسياسية وعسكرية لوضع الحلول المناسبة لإنهاء الازمة، وبالتالي لا يكفي جهود المؤسسة الأمنية فقط بل لابد من دعم المؤسسات الأخرى لتلك الجهود.

4. لمواجهة الاخطار التي يمكن ان تحدث نتيجة للازمات يجب اتخاذ إجراءات أمنية دقيقة ومستمرة ويجب ان تكون الجهات الأمنية في الدولة على درجة عالية من الكفاءة والجاهزية باستمرار، كما ان مواجهة الازمة عملية معقدة وصعبة نظرا لوقوعها بشكل مفاجئ وعدم معرفة طبيعتها كما انها قد تنتج عن عدو غير ظاهر وذلك يتطلب ان تكون الاجهزة المعنية مدربة جيدا وقادرة على التعامل مع كافة الازمات المحتملة.

5. يجب على المؤسسة الأمنية تشكيل فريق متخصص جاهز للتعامل مع كافة اشكال وأنواع الازمات والكوارث ويشترط في هذا الفريق التخصصية والعمل وفق خطط معدة مسبقا لهذه الغاية وذلك للسيطرة أو القضاء على الازمة أو الكارثة باحترافية ومهنية عالية.

قائمة المراجع:

- المنجد في اللغة العربية، 2003، دار المشرق، بيروت.

- عبد القادر، نادية (2207)، إدارة الأزمات وحل المشكلات، الكويت.
- الخضير، محسن (2002)، ادارة الأزمات والكوارث، مكتبة النيل والفرات، مصر.
- الخضير، محسن (1995)، ادارة الازمات، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- هلال، محمد عبد الغني (2004)، مهارات إدارة الأزمات، ط4، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة.
- الشعلان، فهد احمد (1998)، إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- طريف، محمد صدام (2017)، الأزمة الدولية وطرائق إدارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية – الأمريكية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- عبد الحميد، رجب (2000)، دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الأزمات، مطبعة الإيمان للطبع والنشر، القاهرة.
- المحمودي، محمد سرحان (2019)، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، دار الكتب، صنعاء.
- عمر، سناء محمد (2020ابريل)، الوعي التخطيطي للقيادات الإدارية في مواجهة الكوارث والأزمات، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية مصر، المجلد 3، العدد 50، ص ص: 927- 964.
- عليوة، السيد (2001)، إدارة الأزمات في المستشفيات، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- الاغا، محمد رمضان (أيار 2019)، إدارة الكارثة والفرصة، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد الأول، العدد الأول، ص ص: 11-20.
- علوان، فراس حسين (2016)، دور القيادة الموقفية في مراحل إدارة الأزمة، محلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 12، العدد 34، ص ص: 68-100.
- أبو رضوان ، سالم راجي (1998) ، الاعلام الامني وادارة الازمات ، د.د.ن ، الأردن .
- شرف الدين محمد حسين وآخرون (1999)، إدارة الأزمات الأمنية بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد الله، عماد حسين (1986)، عملية اتخاذ القرار الشرطي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- أحمد، عبد المحسن، بدوي، محمد (2006)، العلاقات العامة في الأجهزة الأمنية ودعم تنسيقها مع وسائل الإعلام، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2006م، ص:36.
- كريم، احمد (2003)، إدارة الازمات والكوارث، مركز القرار للاستشارات، القاهرة.
- ضياء الدين، احمد (2020)، إدارة الأزمات الأمنية، المجلة العربية، لعلوم الشرطة، العدد 129، ص 106-107.

دور التنافس الدولي حول منطقة الساحل بالقارة الإفريقية في صنع الدول الفاشلة

قاسمي عماد، باحث في سلك الدكتوراه، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية

والاجتماعية، سلا، المغرب. Kasmi01mad@gmail.com

الملخص

أعاد الانقلاب العسكري في النيجر تسليط الضوء على الحاجة الماسة لدول الساحل الإفريقية لكل المساعدات الممكنة ومن داخل القارة الإفريقية كي تجد طريقها نحو الاستقرار والتنمية، فالعديد من دول المنطقة توصف بكونها دول فاشلة رغم توفرها على موارد مهمة وتدخل قوى عديدة من خارج القارة الإفريقية لأجل مساعدتها في مواجهة مختلف التحديات التي تواجهها، غير أن الأمر أدى إلى تنافس دولي حول موارد المنطقة، وهو ما يثير إشكالية حول مدى نجاعة وجدوى كل الإجراءات وأشكال التدخلات الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي مع استمرار فشل وتدهور أوضاع العديد من الدول، إذ أصبحت هذه القوى المتدخلة تتصادم فيما بينها لضمان مناطق نفوذها، و تعمل لأجل مصلحتها الخاصة فقط، مما يزيد من سوء الأوضاع في دول المنطقة ويهدد أيضا مناطق أخرى من القارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، الدول الفاشلة، دول الساحل، التنافس الدولي، الإرهاب في الساحل.

The role of international competition around the region of Sahel in the African continent to creat failed states

Abstract

The military coup in Niger underscores the critical need for Sahel states to seek comprehensive assistance particularly from Africa to achieve stability and development. Many States in the region are described as failed despite their rich resources and the intervention of forces out of the African continent to help them Face the various challenges, and This raises a problem about the effectiveness and feasibility of all measures and all forms of interventions in the African Sahel region, These interventionists are now clashing with each other to ensure Their areas of influence and this has led to a international competition over the region's resources in the Sahel, and the situation of many States continues to fail and deteriorate.

keywords: Africa, failed states, Sahel States, international competition, terrorism in Sahel

مقدمة

تعتبر منطقة الساحل الإفريقية منذ بداية القرن الواحد والعشرين إحدى أهم بؤر الاهتمام العالمي نظرا لموقعها الإستراتيجي ولما تتوفر عليه من موارد وثروات طبيعية، وهو ما أدى إلى تدخلات أجنبية في غالبية دول المنطقة، وهي تدخلات يستهدف منها ظاهريا مساعدة دول المنطقة على مجابهة التحديات التي تواجهها لكنها وبدون استثناء تبقى غير مجدية.

كما ظهر في منطقة الساحل الإفريقي صراع من نوع آخر حول مناطق النفوذ بين دول توصف بكونها قوى تقليدية في إفريقيا ودول أخرى تشكل قوى جديدة وصاعدة في المنطقة في ظل الجهود المضنية لدول الساحل للخروج من الإرث الإستعماري، وبناء دول فعلية.

عدم قدرة دول الساحل على الإقلاع التنموي وتوفير الحدود الدنيا للمقومات الفعلية لما تقدمه الدول لمواطنيها جعلها توصف بكونها فاشلة، وهو الفشل الذي يأخذ مظاهر عديدة، لكن تبقى أخطر نتائجه الفشل الاقتصادي وجعل المنطقة ملاذاً آمناً للإرهاب بعد تضيق الخناق عليه في مناطق عديدة من العالم، وهو ما أصبح يهدد جل مناطق القارة الإفريقية بحيث تثار الإشكالية حول مدى نجاعة وجدوى كل الإجراءات وأشكال التدخلات الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي مع استمرار فشل جل دول المنطقة؟ وهي إشكالية تطرح عدة تساؤلات حول ما المقصود بالدولة الفاشلة؟ وما هي مظاهر التنافس حول المنطقة؟ وإلى أي حد يساهم هذا التنافس في مفاقمة أزمات دول منطقة الساحل؟

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية التضامن الإفريقي لأجل النهوض بأوضاع منطقة الساحل الإفريقي على اعتبار أن القوى الأجنبية عن القارة الإفريقية وفي ظل أشكال التعاون التنافسية الحالية لن تسمح بتشكيل دول قوية يمكنها أن تهدد مصالحها.

كما أن أهمية البحث تكمن في أن القارة الإفريقية بشكل عام، ودول الساحل بشكل خاص، لن تقوم سوى بالتعاون الإفريقي وبالإعتماد على السواعد الإفريقية، فمهما ظهر من نيات حسنة للتدخلات الخارجية، ومهما كانت أهميتها فهي تخفي في طياتها مطامع الإستغلال والسيطرة وتكريس للتبعية وهو ما يجعل من دول المنطقة تعيش فشلاً في غالبيتها مصطنع من مختلف القوى المتدخلة.

وينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن فشل ومختلف الأزمات التي تعيشها غالبية دول منطقة الساحل الإفريقي ليست في حقيقتها سوى انعكاس لواقع تنافس دولي حول موارد المنطقة، حيث تعمل مختلف القوى والدول الخارجية على ضمان نفوذها أولاً ولو على حساب مصلحة دول المنطقة. وبناء عليه، فقد تم تقسيم البحث إلى المحاورين التاليين:

المحور الأول: منطقة الساحل جنوب الصحراء بين الفشل والجاذبية.

المحور الثاني: مظاهر تفشيل دول الساحل والصحراء.

المحور الأول: منطقة الساحل بين الفشل والجاذبية

تعتبر منطقة الساحل الإفريقية من المناطق الجغرافية غير المتفق على تحديدها، غير أنه يمكن الأخذ بالتحديد العام للمنطقة بكونها ذلك الشريط من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، بداية من موريتانيا إلى القرن الإفريقي، وهي منطقة تعرف تواجد دول تسجل أدنى مؤشرات التنمية وتعتبر الأكثر فقراً.

يشكل مفهوم الدولة الفاشلة التي توصف به عدة دول وصفاً للأوضاع المتدهورة التي تعيشها (الفقرة الأولى) في ظل تنافس مختلف القوى حول الموارد التي تتوفر عليها دول المنطقة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مفهوم الدولة الفاشلة

أطلق مفهوم الدولة الفاشلة أول الأمر من طرف إدارة البيت الأبيض في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون Bill Clinton للتعبير عن ضعف أو عجز بعض الدول في مواجهة الأزمات المختلفة التي تؤثر سلباً على سيروية مؤسسات الدولة،¹

¹ بوهيديل رضوان، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، نشر مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2020، ص. 74

كما جاء المفرد في خطاب لندوبة الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة الأمم المتحدة في بداية التسعينيات¹، وفي سنة 1994 شكلت الإدارة الأمريكية للجنة الخاصة بالدول الفاشلة، قبل أن يدرج المفهوم في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للأمن القومي سنة 2003، ويتم تغيير إسم اللجنة سنة 2003 إلى لجنة عدم الاستقرار السياسي².

أما على المستوى الأكاديمي فيرجع الفضل إلى الدبلوماسيين الأمريكيين جيرالد هيلمان Gerald B. Helman وستيفن راتنر Steven R. Ratner اللذان تناولا في دراسة لهما نشرت سنة 1993 بمجلة السياسة الخارجية مفهوم الدولة الفاشلة Failed Nation-State باعتبارها ظاهرة جديدة، حيث اعتبرا أنها دول غير قادرة على أن تبقى عضوا فاعلا في المجتمع الدولي³، بينما نشر ويليام زارمان William I. Zartman دراسة أخرى حول الدولة المنهارة سنة 1995، كما صدر له كتاب بعنوان الدولة الفاشلة، واستعمل المفهوم بشكل مغاير لانتقاد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيث رأى أنها دولة فاشلة ما دامت لا تستطيع حماية مواطنيها من العنف، واصفا حكومة بلاده بأنها تعتبر نفسها فوق القانون خصوصا القانون الدولي⁴.

وقد كان المفهوم على قول المفكر نعوم تشومسكي Noam Chomsky "مفهوما متلبسا وغير دقيق إلى حد الشعور بالإحباط"⁵ إذ أنه استعمل في سياقات متعددة وبأساليب مختلفة، ويرجع الفضل إلى روبرت روتبيرج Ropert Rotberg مؤسس الصندوق من أجل السلام في التوضيح الدقيق لمفهوم الدولة الفاشلة في كتاب نشره سنة 2003. فالدولة تعتبر فاشلة إذا ما كانت تعيش حالة حروب أهلية مستمرة تضعف معها قدرة السلطة الحاكمة وشرعيتها، بل وتصبح هذه السلطة مثار التساؤلات حول جدواها، ونجد في هذه الدولة إنهيارا للمؤسسات وتفشي الجريمة المنظمة، لينشر سنة 2005 في مجلة السياسة الأمريكية المعايير الأساسية التي يجب الأخذ بها لتصنيف دولة ما على أنها فاشلة، وهي المعايير التي لاقت إلى حد ما قبولا في الحقل الأكاديمي⁶.

وتجدر الإشارة إلى وجود مفاهيم أخرى تتقاطع مع مدلول الدولة الفاشلة على غرار الدولة المنهارة، الدولة الهشة، الدولة غير المستقرة، الدولة المفككة، الدولة غير الآمنة، الدولة غير المستقرة، الدولة الرخوة، وهي كلها توصيفات نسبية، ففرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama يعتقد أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعاني الفقر والسيدا والإرهاب وتجارة المخدرات، في حين دمج مركز بحث أزمة الدول في لندن كل من مفهوم الدولة المنهارة والدولة الفاشلة في شق واحد⁷، كما

¹ رنا أبو عمرة، أمريكا والدول الفاشلة، نشر دار ميريت، القاهرة-جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، سنة 2014، ص. 23

² رويدة محمد عبد الوهاب فرح وآخرون، الدولة العربية المعاصرة: بحوث نظرية ودراسات حالة، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطعين-قطر، الطبعة الأولى، 2023، ص. 601

³ François Gaulme, « États Faillits », « États Fragiles », Concepts Jumelés d'une Nouvelle Réflexion Mondiale, Revue Politique Étrangère, Éditeur Institut Français des Relations Internationales, Paris-France Édition Printemps 2011, P. 21

⁴ بوهيديل رضوان، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي، مرجع سابق، ص. 75

⁵ نعوم تشومسكي، الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، نشر دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة العربية 2007، ص. 8

⁶ Archang Bissue BI-NZE, L'État Défaillant: Histoire, Droit, Géopolitique et Géostratégie, D'une Mosaïque D'États, Revue Internationale de Droit et Science Politique, Vol 2, N°9, Septembre 2022, P: 301

⁷ زروالية فوزية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء، مراجعة نقدية، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطعين-قطر، الطبعة الأولى، سنة 2018، ص. 14

أن هناك من يعتبر أن الدولة المنهارة هي نسخة متطرفة من الدولة الفاشلة، باعتبار أن الدولة المنهارة الأمن فيها يساوي حكم القوي، وتظهر فراغا في السلطة، فهي مجرد تعبير جغرافي.¹

ورغم كل الجدل القائم يبقى مصطلحي الدولة الفاشلة والدولة الهشة الأكثر إستعمالا وقبولا، وإن كان الثاني أي الدول الهشة يستعمل في السياقات المتعلقة بالتنمية، وغالبا ما يستعمل المصطلحين كمترادفين لوصف واحد، لكن يفضل استعمال مفرد الدولة الفاشلة، وذلك راجع لكون مؤسسة الصندوق من أجل السلام هي من تبنت المصطلح، ومن وضعت شروط ومعايير تصنيف الدول الفاشلة، وهي معايير يمكن إدخال جميع المفاهيم المشابهة لمفهوم الدولة الفاشلة فيها، فهي ببساطة معايير تدرس مدى الاستقرار في الدول، ومدى قيام الدول بعملها الفعلي في ضمان السلم والأمن والسلام والخدمات لمواطنيها، ومنذ سنة 2005 بدأ صندوق من أجل السلام بمشاركة مجلة السياسة الخارجية الأمريكية في إصدار تقارير سنوية حول مؤشر وتصنيف الدول الفاشلة، وذلك وفق مجموعة من المعايير والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية.²

في الواقع فلا وجود لتعريف موضوعي أو قياسي شامل للدول الفاشلة على الرغم من وفرة المحاولات الجادة للقيام بذلك، وهي محاولات تركز في غالبيتها على خصائص ومميزات الدولة الفاشلة، فقد تبنى صندوق السلام تعريف الدولة الفاشلة بأنها الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في أداء وظائفها الضرورية بناء على المؤشرات التي وضعها،³ أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد اعتبرت أولا أن الدول تعتبر "هشة" متى افتقرت هيكلها إلى القدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية، لتعدل هذا التعريف وتعرف الدول الهشة بكونها دول "غير قادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية"،⁴ وبالنسبة البنك الدولي فيحدد الدول الفاشلة من خلال نتائج مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية، ومن خلال السياسات والمؤسسات الضعيفة غير القادرة على تقديم الخدمات لمواطنيها، والسيطرة على الفساد، وافتقارها للحكم الرشيد، ومخاطر الصراع وعدم الاستقرار السياسي.⁵

من جانب آخر فإن غالبية الباحثين والأكاديميين يعتمدون على معيار قدرة السلطة على بسط نفوذها وانتشار العنف المسلح والنزاعات المسلحة في تعريف الدولة الفاشلة، فروبيرت بيس Robert Bats يركز على معيار العنف في تعريفه للدولة الفاشلة، ويرى أن الميليشيات التي تقود الحروب الأهلية هي سبب ضعف الدولة،⁶ كما رأى دانييل ثوريت Dniel Threr أن الدولة الفاشلة هي نتاج إهيار السلطة التي تضمن الأمن العام، وهو إهيار يترافق عادة بانتشار العنف داخل

¹ فتحي حمد بن شتوان، بناء الدولة وحكومة القرن الواحد والعشرين، نشر دار الرواد، عمان-الأردن الطبعة الأولى 2019، ص. 146

² وائل محمود، الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، إصدار قيادة الجيش اللبناني، لبنان، العدد 99، يناير 2017، ص. 55-56

³ رويدة محمد عبد اوهاب فرح وآخرون، الدولة العربية المعاصرة، بحوث نظرية ودراسات حالة، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطعين-قطر، الطبعة الأولى، سنة 2023، ص. 601

⁴ الحافظ النوبي، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، المستقبل العربي، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، العدد 422، 30 أبريل 2014، ص. 63

⁵ أحمد همام محمد، مظاهر فشل الدولة في أفريقيا: بالتطبيق على ليبيا، مرجع سابق، العدد 18، أبريل 2023، ص. 199

⁶ ناجي عيسى سالم القطراني، تصنيف الدول الفاشلة وأثره على السيادة ليبيا نموذجا"، مجلة العلوم السياسية والقانون، نشر المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، برلين-ألمانيا، العدد 9، يونيو 2018، ص. 475

الدولة،¹ وعرف روبين دورف Roin Dorff الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تفتقد الحكومة فيها إلى إمكانيات القيام بوظائفها الأساسية، وهي حكومة فاقدة للشرعية وتعاني من انهيار اقتصادها.²

من خلال ما سبق، يمكن القول أن مفهوم الدولة الفاشلة ينطبق على حالتين مختلفتين: حالة أزمة سياسية وأمنية (فوضى، حرب أهلية، وغياب كامل لسيطرة الدولة)، أو حالة حكم ضعيف ومن ثم دولة يصعب التعامل معها من منظور التنمية. فالدولة الفاشلة التي تعاني نزاعاً مسلحاً لديها منطقياً جميع مشكلات الحكم، بما في ذلك السيطرة على إقليمها، ونتيجة لذلك يصعب إن لم يكن مستحيل تنفيذ إجراءات المساعدة الإنمائية في مثل هذه الحالة، وعلى العكس من ذلك يؤثر ضعف الحكم على شرعية الدولة، فتصير آنذاك قدراتها على تولي الأمن العام محدودة، وهو ما يترك المجال مفتوحاً لتفشي الجرائم والصراعات المتعددة بما في ذلك الصراعات على الموارد الطبيعية، لكن الفارق بين المقاربتين مهم للغاية، فالدولة التي تعاني ضعف الحكم لا تعاني بالضرورة من وجود صراعات.³

الفقرة الثانية: مظاهر التنافس الدولي حول منطقة الساحل

لم تكن تحظى منطقة الساحل الإفريقية باهتمام خاص، لكن مع انهيار الاتحاد السوفياتي الذي أعاد تشكيل النظام الدولي وملامح الأولويات لمجموعة من الدول، دخلت القارة الأفريقية مجالاً للتنافس بين مختلف القوى التي كانت تتمركز تقليدياً في القارة، وقوى أخرى توصف بكونها جديدة أو صاعدة تبحث لها عن موطئ قدم وحصة من الثروات التي تتوفر عليها المنطقة.

وقد تزايدت عوامل الاهتمام الجيو-اقتصادية للمنطقة بعد اكتشافات طاقة ومعدنية، واكتساب بعض بلدانها أهمية جيواستراتيجية، وهي عناصر ثروة أضافت أبعاداً جديدة وحيوية للاهتمام الإقليمي والدولي بالساحل، ولا يمكن فصل هذا الاهتمام عن إستراتيجيات البحث عن الموارد في إفريقيا سواء بالنسبة للقوى القديمة أو القوى الناشئة. ويتيح الولوج إلى الساحل الإفريقي فرص نسج علاقات مع عدد من البلدان تشترك في الخصائص الجيوإستراتيجية والجيو-اقتصادية نفسها، كما يتيح توثيق العلاقات مع المنطقة استبعاد انفراد طرف دون آخر بالنفوذ فيها.⁴

ففرنسا كانت تنظر إلى منطقة غرب إفريقيا والساحل بوصفها منطقة نفوذ تقليدية نظراً لماضيها الإستعماري، وهو ما يجعلها تدعي أن لديها حقوقاً تاريخية في المنطقة،⁵ فبالإضافة لكون المنطقة تعد سوقاً واسعاً للصادرات الفرنسية، ومصدراً مهماً للثروات الطبيعية لا سيما النفط والغاز واليورانيوم، فإن الدول تعزز مكانة باريس على ضوء الكتلة

¹ Abdoulay Sylla, Droit international et Constitutions des Etats post-conflits, Editeur L'Harmattan, Paris-France, Edition 16 Mars 2023, P.24

² عبد السلام البغدادي، التحرك التركي المعاصر في القرن الأفريقي، مجلة دراسات شرق أوسطية، إصدار مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، الأردن، العدد 65، خريف 2013، ص. 35

³ عبد النور بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل، مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، ترجمة عومرية سلطاني، نشر النسخة العربية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطعائن-قطر، الطبعة الأولى، نوفمبر 2022، ص. 44

⁴ كريم مصلو، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في أفريقيا، نشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2014، ص. 13

⁵ محمد مجدوبي، مشكلات أفريقيا بين أزمة بناء الدولة والصراع الدولي: مالي نموذجاً، المجلة الدولية للدراسات الدولية والاستراتيجية، إصدار كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، المغرب، العدد 9، 2022، ص. 132

التصويتية لهذه الدول في المنطقة، والتي كانت تدور في الفلك الفرنسي منذ عقود، وذلك للدفاع عن القضايا الفرنسية في المحافل الدولية.¹

غير أن الوجود الفرنسي في المنطقة أصبح غير مرغوب فيه، وظهر الأمر جلياً مع موجة الانقلابات الأخيرة التي بدلت السلط الحاكمة في بعض الدول، ووصل الأمر أشده مع الأزمة التي وقعت لفرنسا إبان الانقلاب الذي وقع في مالي وتشبثها بالتواجد في الدولة، قبل أن تخرج من مالي بشكل أقل ما يمكن وصفه بأنه مهين.

إن وضعية فرنسا في إفريقيا أصبحت دفاعية، وهي تحاول فقط الحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في القارة بما فيها منطقة الساحل الإفريقي² خصوصاً مع الموجة الشعبية الحالية الساخطة على التواجد الفرنسي، حيث شهدت بعض دول المنطقة تظاهرات على هذا التواجد، ورفعت شعارات تطالب فيها الجماهير بمغادرة فرنسا لدولهم، وتمزيق أعلامها، بل ترفع أعلام دول أخرى مثل روسيا والولايات المتحدة،³ وهو ما أدى بدول عديدة للجوء إلى قوى أخرى منافسة لفرنسا أو البحث عن شركاء جدد في ظل المنافسة الشرسة على المنطقة.

هذا الأمر أدى إلى وجود تنافس شديد بين الولايات الأمريكية المتحدة وفرنسا حول إفريقيا بصفة عامة ومنطقة الساحل بصفة خاصة، فالموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل، جعل الساسة الأمريكيين يضعونها ضمن إستراتيجيتهم الطاقية، ولضمان التزود بالنفط القادم من غرب وشمال أفريقيا، فالمصلحة الأمريكية بهذه المنطقة هي مصلحة مزدوجة: اقتصادية وأمنية.⁴

فالصراع الفرنسي الأمريكي حول القارة الإفريقية ظهر بشكل خاص بعد امتداده ووصوله إلى منطقة الساحل، والصراع الحالي يدور حول القواعد العسكرية في المنطقة ومحاصرة الولايات المتحدة للوجود الفرنسي فيها، وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية مختلف الصراعات الناشئة والدعوات القائمة لأجل الحد من النفوذ الفرنسي، في حين تعمل فرنسا بكل قوة من أجل منع نشر قوات أمريكية في منطقة الساحل الإفريقي حتى لا يتعطل وجودها ويحد من هيمنتها.⁵

وقد تبدلت زاوية نظر الولايات المتحدة الأمريكية للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993 عن ولادة نموذج إستراتيجي أمريكي جديد يعتمد على سياسة التوسع بدل سياسة الإحتواء،⁶ كما كانت تفضل ممارسة إجراءات غير مباشرة في المشاكل المتعلقة بمنطقة جنوب الصحراء في إطار ما اصطلح عليه بسياسة البصمة الخفيفة Light Footprint قبل أن تحاول التدخل عسكرياً في المنطقة من خلال عمليات عسكرية في الصومال بين سنتي 1993 و1995 تحت غطاء أممي تكبدت فيها الولايات المتحدة خسائر كبيرة في الجنود جعلها تتفادى

¹ هند جمعة علي، التنافس الروسي الفرنسي في غرب أفريقيا والساحل، سلسلة إصدارات مركز البحوث للدراسات والتخطيط، بغداد-العراق، 2023، ص. 4.
² عبد الواحد الرفيق، المغرب ودول الساحل والصحراء، التحديات الأمنية والرهانات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا-المغرب، الموسم الجامعي 2020-2021، ص. 294.
³ نبيل زكاوين مآلات النفوذ الفرنسي في أفريقيا، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 25 أكتوبر 2022، ص. 5، منشور في موقع مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الزيارة، الجمعة 17 ماي 2024، رابط التحميل:

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5482>

⁴ محمد مجدوبي، مشكلات أفريقيا بين أزمة بناء الدولة والصراع الدولي: مآلي نموذج، المجلة الدولية للدراسات الدولية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص. 133.
⁵ أبو ضيف فاروق، إفريقيا والتنافسية الدولية تركيا..إيران..الصين، نشر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة-جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2023، ص. 77.
⁶ مؤلف جماعي، التوجهات الدولية اتجاه القارة الأفريقية، نشر المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى 2020، ص.

التدخل المباشر في المنطقة،¹ لتأخذ هذه العلاقة بعداً آخر بعد تفجير سفاراتها في كينيا ونيجيريا سنة 1998، وهجمات 11 سبتمبر 2001.

من جانب آخر ظهر صراع آخر ما بين الصين والولايات المتحدة حول إفريقيا ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، وقد ظهر الدور الصيني في القارة الإفريقية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، سعياً وراء الثروات الإفريقية، وتتميز إستراتيجية الصين بـ"التغلغل الناعم" والإعتماد على كونها لم تكن دولة إحتلال في إفريقيا، كما ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الإفريقية وهو ما زاد من إحترام الزعماء والنخب الإفريقية للصين التي تقدم نفسها كنموذج إقتصادي يقترب من النمط الإفريقي.²

وقد عملت الصين على توسيع نفوذها في منطقة الساحل الإفريقية عبر الإهتمام بشكل خاص بمنطقة القرن الإفريقي، وعدلت من سياستها بما يحمي مصالحها، فقد بدأت التدخل بشكل تدريجي في النزاعات المسلحة التي تدور في المنطقة، لتنشئ سنة 2017 قاعدة عسكرية بحرية في جيبوتي وهي أول قاعدة عسكرية للصين خارج حدودها، وهو ما سيزيد من قدراتها ونفوذها في المنطقة.³

النفوذ المتزايد للصين في القارة الإفريقية وتهديده للمصالح الأمريكية جعل من وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون Hillary Clinton تصفها في برنامج تلفزيوني إبان زيارتها لزامبيا سنة 2011 بكونها "المستعمر الجديد لأفريقيا"، كما طلب الجيش الأمريكي من مؤسسة راند البحثية دراسة عدة جوانب "من المشهد الأمني المتطور والآثار المحتملة على دور الأمن القومي الأمريكي في أفريقيا" لتصدر المؤسسة تقرير سنة 2015 بعنوان "توسع العلاقات الصينية الإفريقية والتداعيات على الأمن القومي الأمريكي" خلص إلى أن التوسع الصيني في القارة يهدد المصالح الأمريكية،⁴ وليتناهى التهديد الصيني للولايات الأمريكية بصفة عامة على المصالح الأمريكية، وهو ما جعل الولايات المتحدة في الأخير تعتبر الصين الخطر الأكبر على أمنها الإستراتيجي.

أما بالنسبة لروسيا، فقد عمل الإتحاد السوفياتي سابقاً لاختراق "معازل الرأسمالية العالمية" وتهديد المصالح الإستراتيجية للقوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال تقديم الأسلحة والمساعدات العسكرية للدول الإفريقية بوجه خاص مع التركيز على القرن الإفريقي الذي تم اعتباره منطقة إستراتيجية على مقربة من مناطق النفط الخليجي،⁵ قبل أن ينهار الإتحاد السوفياتي ويتراجع نفوذه في القارة الإفريقية.

¹ Driss Alaoui Belghiti, Les États-Unis d'Amérique et l'Afrique : Une Relation En Redéfinition Perpétuelle, Policy Paper, Publie en ligne par Policy Center For The New South, Maroc, Mai 2024, P.6, Date de La visite 5 Avril 2024 A 20:05 H, Lien de Téléchargement:

<https://www.policycenter.ma/publications/les-etats-unis-damerique-et-lafrigue-une-relation-en-redefinition-perpetuelle>

² محمد جمال عرفه، الصين والتغيير الناعم في أفريقيا.. العولمة البديلة، مجلة قراءات إفريقية، إصدار المنتدى الإسلامي، لندن-الولايات المتحدة، العدد 9، سبتمبر 2011، ص. 66.

³ حبشانة عنود عبد الرحمان، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية: رؤية مستقبلية، نشر دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2020، ص. 198.

⁴ للمزيد أنظر: لويد ترول، توسع العلاقات الصينية الإفريقية، التداعيات على الأمن القومي الأمريكي، تقرير أعد لصالح جيش الولايات المتحدة، نشر مؤسسة راند Corporation، سانتا مونيكا-الولايات المتحدة الأمريكية 2015.

⁵ سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة، الدور والإستجابة، نشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2010، ص. 32.

وقد ساعدت أوضاع الجماهيرية الليبية التي تعرف نزاعات مسلحة بين عدة أطراف بعد ثورات ما سمي بالربيع العربي على إعطاء روسيا موضع قدم جديد في القارة الأفريقية وبداية إمتداد نفوذها الذي وصل إلى منطقة الساحل، حيث تدخلت من خلال مجموعتها العسكرية الخاصة فاغنر قبل أن يتم حلها.

وتستفيد روسيا حالياً من أخطاء السياسة الغربية وتنامي المشاعر المعادية لأوروبا والفضل طويل الأمد للفاعلين الدوليين والمحليين في معالجة الأسباب الحذرية والتصدي للعنف المتصاعد في منطقة الساحل، فقد أحرزت تقدماً ونجاحات أكبر في منطقة الساحل جنوب الصحراء في إطار جهودها لتقويض المحاولات الغربية لعزلها بالأخص مع غزوها لأكرانيا،¹ بل إنها أخذت مكان الجيش الفرنسي في العديد من دول الساحل، وشكل الإنقلاب الأخير في مالي وسوء تدبير فرنسا للأزمة فرصة سانحة لروسيا التي قدمت نفسها كبديل ناجع للتواجد الفرنسي.

بالإضافة إلى ذلك نجد بعض الدول تحاول إيجاد موضع قدم لها في القارة الإفريقية وفي منطقة الساحل، وعلى رأس هذه الدول تركيا وإيران. فالتواجد التركي في إفريقيا بصفة عامة يعد حديثاً، إلا أن تأثير أنقرة أصبح واضحاً وبالأخص في منطقة القرن الأفريقي، وقد نجحت في تثبيت أقدامها في المنطقة عبر إنجازات ملموسة، إذ استطاعت الحصول على حق إدارة جزيرة سواكن السودانية، وبناء قاعدة عسكرية في الصومال، كل ذلك في إطار إستراتيجية تركية ممنهجة لتوسيع النفوذ التركي في أفريقيا² ولمحاولة الحد من النفوذ الصيني والتصدي للمد الشيوعي الإيراني في المنطقة داخل الأراضي السنية، خصوصاً بعد إنشاء إيران لقاعدة عسكرية في أريتيريا، وتقارب وجهات النظر بين الجانبين الإيراني والصيني.³

المحور الثاني: مظاهر تفشيل دول الساحل الإفريقي

إن الإمكانات الهائلة التي تتوفر عليها منطقة الساحل الإفريقية تحمل فرصاً لدول المنطقة كما أنها تشكل عامل جذب لمختلف الدول والقوى، وهو ما يفترض فيه أن يؤدي إلى إقلاع تنموي حقيقي بالنظر إلى وزن اللاعبين في المنطقة وثقل حضور بعض الدول غير الإفريقية.

غير أنه يلاحظ أن كل الدول تتدخل لأجل حماية مصالحها الخاصة فقط (الفقرة الأولى) دون اهتمام حقيقي ببناء دول متماسكة، مما ساعد على إنشاء بيئة مواتية لخلق تنظيمات إرهابية بل وحتى جلب تنظيمات من خارج القارة الإفريقية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: خلفيات الاستغلال الاقتصادي لدول جنوب الصحراء

يشكل البترول مركز الاهتمام للدول الكبرى في المنطقة، بحيث أصبح واحد من أهم الدوافع للقوى الكبرى نحو الساحل الإفريقي في ظل تمتعه بالجودة العالية، وقربه من أسواق الاستهلاك الأوروبية، وهو ما يعني انخفاض تكلفة النفط، كما أن بعض دول المنطقة لا تلتزم بقرارات منظمة الأوبك، وهو ما يعطيها الحرية الكاملة في إنتاج النفط، ما أعطى المنطقة إنتاجية كبيرة.⁴

¹ أحمد حمدي عبد الرحمن حسن، التافس الروسي-الغربي وديناميات منطقة الساحل، دورية آفاق استراتيجية، إصدار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، العدد 7، يونيو 2023، ص. 42

² مؤلف جماعي، التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، مرجع سابق، ص. 17

³ أبو ضيف فاروق حسين، إفريقيا والتنافسية الدولية تركيا..إيران..الصين، مرجع سابق، ص. 22

⁴ أبو ضيف فاروق حسين، نفس المرجع السابق، ص. 69

الموارد النفطية في إفريقيا وفي منطقة الساحل كانت أحد أهم محددات التواجد الأمريكي في المنطقة، حيث اعتبرها الكونغرس الأمريكي في قانون له سنة 2005 بديلا للبترول في الشرق الأوسط، باعتبارها منطقة غير مستقرة تهدد الإمدادات الأمريكية، والتوجه نحو منطقة الساحل الإفريقية يشكل أهمية إستراتيجية للحفاظ على هذه الموارد، ولرعاية الممرات البحرية هناك.¹

كما تعد السوق الإفريقية هدفا رئيسيا للولايات المتحدة في ظل التنافس العالمي على الأسواق الإفريقية لاستيعاب سلعها باعتبار أن هذه القارة لا تزال بكرا مفتوحة الأبواب أمام السلع الأجنبية، غير أن الصين تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا لتصبح منذ سنة 2009 أول شريك تجاري للقارة الإفريقية.

وبعض دول منطقة الساحل تشكل أهمية خاصة، نظرا لتوفرها على موارد خاصة بها كحالة مالي مثلا التي تعتبر ثالث منتج للذهب في إفريقيا مع احتياطات تقدر ب 800 طن، أو حالة النيجر الذي تتوفر على موارد أقل ما يمكن أن توصف بكونها موارد خرافية، فهي صاحبة رابع احتياطي عالمي لليورانيوم، وتتوفر على احتياطي من البترول يقدر بحوالي 320 مليون طن لا يستغل منه سوى 20 ألف برميل يوميا، بالإضافة إلى الذهب الذي تنتج منه في السنوات الأخيرة ما يقارب 1300 كلف سنويا مع احتياطي مهم من الفحم وآخر من الفوسفات،² ومع ذلك فهي تتذيل جميع التقارير الدولية المتعلقة بالتنمية والفقر.

كما أن أهمية بعض الدول تكمن في تميز موقعها الجغرافي مما يجعلها موقعا إستراتيجيا مهما على غرار جيبوتي التي لا تتوفر على أي موارد تذكر، لكن موقعها على مضيق باب المندب وخليج عدن، يجعلها متحكممة في حركة الملاحة الدولية، ويوجد على أراضيها 6 قواعد عسكرية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين واليابان والصين وإسبانيا وإيطاليا، مع أطماع دول أخرى لإنشاء قواعد خاصة بها.

ما تجدر الإشارة إليه، هو التباين ما بين سياسات استغلال الموارد في إفريقيا جنوب الصحراء ما بين القوى التقليدية والقوى الجديدة. فغالبا ما تتبنى القوى الكبرى سياسات قائمة على تعزيز الأنظمة التي يمكن وصفها بكونها زبونية وموالية لها، وفي بعض الحالات لا تتوانى عن المشاركة في الانقلابات العسكرية والتدخلات العسكرية المسلحة بهدف الحفاظ على استمرار النظام القائم أو دعم حركة مسلحة معينة، الأمر الذي يرفع من مستويات العنف في المنطقة ويضعف من حدة النزاعات.³

وقد أسال الدور الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء الكثير من المداد إذ يتجاوز التدخل العسكري المباشر لحماية مصالحها الاقتصادية إلى المشاركة المباشرة وغير المباشرة في مجمل الانقلابات ليس في المنطقة فحسب، بل في إفريقيا كاملة، حتى أصبح يقال أنه أينما يوجد انقلاب في أفريقيا ففتش عن اليد الفرنسية، وقد اهتمت فرنسا غير مرة باغتيال الشخصيات الفاعلة التي حاولت التخلص من الهيمنة الاقتصادية الفرنسية، فموارد أفريقيا جد مهمة لفرنسا، وهو ما

¹Chamsah Buchnâfah, Programmes Américains Pour Affirmer Les Compétences Militaires Africaines, Perspectives Africain, éditeur L'organisme Général De L'information Égyptien , le Caire- Égypte , Volume 13, Edition 44, 2016, P.7

² رضوان بوهيل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي، مرجع سابق، ص. 32-33

³ فوزية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص. 105

عبر عنه الرئيس السابق جاك شيراك بالقول أنه "بدون إفريقيا سوف تصبح فرنسا من دول العالم الثالث"،¹ وهو ما يفسر أيضا تشبثها يمكنه بمنطقة الساحل الإفريقي الذي يمكن وصفه بالوقح، والذي يصل حد زعزعة استقرار دول المنطقة بأكملها.

والمثل البارز في هذا الشأن كان في تشاد، إذ شهدت العلاقة بين فرنسا وتشاد سنة 2000 بعض التوترات، تم بسببها طرد السفير الفرنسي لعلاقاته مع المعارضة، مما جعل فرنسا تشكك في الوحدة الترابية لدولة تشاد عمدا، ودعت البنك الأوروبي للاستثمار إلى تعليق مساهماته في مشروع نفطي، وسحبت شركاتها للنفط للاستثمار في تشاد، لتستغل الولايات الأمريكية هذا التوتر وتدخل بثقلها في الاستثمارات النفطية بتشاد، غير أن فرنسا سرعان ما أدركت مخاطر التغلغل الأمريكي في الدولة، فعمدت إلى تدعيم علاقتها بتشاد، حيث ساندت نظام الرئيس إدريس ديبي لمواجهة المعارضة التشادية السياسية والمسلحة عندما عدل الدستور سنة 2005 من أجل أن يترشح لولاية ثالثة مدتها خمس سنوات،² ولا تزال تشاد أهم معقل حاليا لفرنسا في منطقة جنوب الصحراء رغم الدعوات الشعبية لطردها من الدولة، غير أن إعلان نجاح إدريس ديبي رئيسا للبلاد بعد انتخابات يونيو 2024 جعل فرنسا تتنفس الصعداء.

أما بالنسبة للقوى الصاعدة والجديدة فهي تتبنى سياسات اقتصادية موسعة قائمة على الإستثمار وتعزيز المشاريع الداخلية، ولا تتورط هذه القوى بشكل كبير في القضايا الداخلية أو النزاعات المسلحة باعتبارها قوى جديدة تبحث عن مضاعفة نفوذها وقوتها من أجل مواجهة القوى الغربية، لكن بعض سياسات هذه الدول قد تساهم بشكل غير مباشر في تعزيز الفساد الداخلي والانتهاكات الإنسانية.³

إن الصين ترفض ربط علاقاتها الاقتصادية مع القارة الإفريقية بسجلات حقوق الإنسان أو الديمقراطية على نحو ما تفعله الدول الغربية، فخلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي لسنة 2018، ألقى الرئيس الصيني شي جين بينج Xi Jinping خطابا أكد فيه "الاءات الخمس" في تعامل الصين مع الدول الإفريقية، وهي ألا تتدخل في جهود الدول الإفريقية لاستكشاف الطرق التنموية التي تناسب حاجياتها، ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لإفريقيا، ألا تفرض إرادتها على الآخرين، ألا تربط مساعداتها بأي شروط سياسية، وألا تسعى لتحقيق مصالح سياسية من خلال استثماراتها في إفريقيا، وأطلقت الصين شعار "التضامن بين دول العالم الثالث" للتأكيد على أنها دولة نامية تمثل نموذجا تنمويا فريدا يمكن الإحتذاء به.⁴

إن السوق الواعدة، وفتح أسواق جديدة، والحاجة إلى الموارد، والرغبة في تأمين احتياطياتها من البترول، جعل الصين تتوجه نحو منطقة الساحل، إذ أن الصين تأخذ ما يقارب ثلث حاجتها من النفط من إفريقيا فعلى مدار عقد من الزمان ومنذ بداية الألفية الثانية، بلغ حجم الإستثمارات التراكمية للصين 260 مليار دولار في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد أثارت مثل هذه الأنشطة جدلا قويا حول ما إذا كانت أموال الصين تمثل فوائد صافية للبلدان-سواء كانت الصين

¹ إنتصار البناء، تغيير بلا بدائل: أزمة التحول في الوطن العربي، نشر الآن ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2021، ص. 186

² عبد الواحد رفيق، المغرب ودول الساحل والصحراء، التحديات الأمنية والرهانات الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 294-295

³ فوزية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء، مرجع سابق، ص. 150

⁴ فاطمة الزهراء أحمد نور، آليات التواجد الصيني في القارة الإفريقية بين الفعالية والإخفاق، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، إصدار ونشر جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، المجلد 7، العدد 13، يناير 2022، ص. 299

تستغل البلدان التي تقدم لها المساعدة أو تمنحها مساعدات- بل الأسوأ من ذلك ما إذا كانت تلك الأموال توجه لدعم أنظمة فاسدة، كما أنها في بعض الأحيان شكلت ضرراً على حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية في بعض الدول.¹

وشكل إستغلال الصين للعقوبات الأمريكية على السودان سنة 1997 خير مثال على الأمر، إذ سمحت لها بالسيطرة على أهم حقول النفط في السودان، مما شكل ثغرة مهمة مهدت لها الدخول في منطقة الساحل، وهو ما دفع كارولين بارتولوميو Carolyn Batholomew نائبة رئيس لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية للقول بأن "الصين ترغب على ما يبدو في التعامل مع الدول المارقة للحصول على النفط في موازنة النفوذ الأمريكي" كما رأت بأنه "لا توجد علاقة ثنائية هدامة في القارة الإفريقية أكثر من العلاقات الصينية-السودانية، سواء بالنسبة للمصالح الأمريكية أو بالنسبة لمصالح الشعب السوداني".²

الفقرة الثانية: تصدير الإرهاب

في إفريقيا تغذي الإختلافات الدينية والاجتماعية والفقر المدقع تصاعد الإرهاب، إذ أن فشل الدولة في منطقة الساحل وعدم قيامها بوظائفها يوفر بيئة مواتية للإرهاب، وتتشابك أنشطة الحركات الإرهابية مع الجماعات الإجرامية العابرة للحدود، كما أن النزاعات المسلحة المحلية قد يتم إستغلالها من قبل الجماعات المتطرفة، بل في كثير من الأحيان تقوم الجماعات الإرهابية بالتعويض عن غياب الدولة في المناطق التي تسيطر عليها من خلال تنظيم وصول السكان إلى خدمات الرعاية الصحية وفرض الأمن وتطبيق جزاءات كما تفعل الدولة.³

حاليا أصبحت دول الساحل تواجه تحديات تغير طبيعة الإرهاب، فقد كانت الجماعات الإرهابية التي تتحرك في المنطقة جماعات محلية، والآن أصبحت المنطقة في مواجهة جماعات إرهابية "مستوردة"،⁴ فقد كانت المنطقة تدخل سابقا في "قوس الأزمات" الذي كان يمتد من أفغانستان مروراً بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الأفريقي، لتتحول منطقة الساحل الإفريقي في مرحلة سيطرة تنظيم القاعدة إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية التي بايعت التنظيم في منطقة المغرب العربي،⁵ قبل أن تصبح منطقة استقرار للجماعات الإرهابية بل وصراع بين التنظيمات الإرهابية مع دحر تنظيم داعش واستقراره في المنطقة.

إن انتشار الإرهاب في منطقة الساحل كان في مرحلة أولى بشيوع العنف المتطرف المسنود دينياً في المنطقة عقب صعود الإسلام الراديكالي في المنطقة خلال سبعينيات القرن الماضي بارتباطه بعملية المواجهة بين صراعات ما بعد الاستعمار وانتشار الثورات الإسلامية المعادية للغرب، قبل أن تشهد هذه الأصولية الدينية طفرة حقيقية في المنطقة بعد إقامة بن لادن في السودان ما بين 1991 و1995، والقيام بالترويج لنمط من الهوية الإسلامية، وهكذا نشأت عدة منظمات

¹ إسوار براساد، الطريق إلى التأثير، مجلة التمويل والتنمية، إصدار صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2017، ص.23

² أ.مراد الشريبي، التنافس الأمريكي على مناطق النفوذ بشرق أفريقيا في الفترة من 2012 حتى 2023، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد 46، نشر كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة-جمهورية مصر، العدد 1، سناير 2024، ص. 435-436

³ حمدي عبد الرحمان حسن، معطلات أفريقيا، الإنتقال المتعثر..الإرهاب..التدخل الخارجي، مرجع سابق، ص.18

⁴ Abdenour Benantar, Les Initiatives de sécurité Aux Maghreb Et Au Sahel, Le G5 Sahel Mis mis à l'épreuve, Collection Perspectives Stratégique, éditeur L'Harmattan, Paris-France (sans édition), 2019, P.34

⁵ عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية للدبلوماسية المغربية في منطقة الساحل، مجلة رهانات، إصدار مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية مدى، المغرب، العدد 38، 2016، ص.20

في المنطقة أهمها بوكو حرام في شمال النيجر سنة 2002، والشباب في الصومال سنة 2006، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سنة 2007، وأنصار الدين سنة 2011 في مالي، وحركة التوحيد والجهاد سنة 2013، ومجموعة نصرة الإسلام والمسلمين سنة 2017.¹

وبما أن المنطقة أصبحت تشكل عامل جذب للحركات الإرهابية، ومع الهزائم الذي مني بها تنظيم داعش من التحالف الدولي لمحاربه في معاقله الأساسية بسوريا والعراق، فقد سعى التنظيم إلى نقل مركز ثقله الإقليمي إلى إفريقيا، فأعلن التنظيم وجوده سنة 2015 بعد مبايعة ودخول عناصر من بوكو حرام له، ليعلن عن إنشاء ولاية "الصحراء الكبرى"، وابتدأ في التمدد في المنطقة، وهو ما أدى إلى مواجهات مسلحة بين هذه التنظيمات الإرهابية لأجل بسط النفوذ في غياب أي دور للدول.²

وقد بدأ الاهتمام الفعلي بمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل إثر الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة على الإرهاب عقب هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث أقامت عدة شراكات مع مجموعة من الدول الإفريقية، قبل أن تنشئ "مبادرة عبر الساحل" سنة 2003 كأول مبادرة أمريكية ذات هدف معين وهو تدريب القوات المشاركة فيها لمواجهة التحديات الإرهابية، غير أن إتساع خريطة الصحراء أدى بالولايات المتحدة إلى إنشاء مبادرة جديدة وهي "مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" تضم عددا كبيرا من الدول،³ قبل أن تشتد أهمية أفريقيا والمنطقة بالنسبة لأمريكا فتقوم بإنشاء قيادة عسكرية لأفريقيا تعرف بـ "أفريكوم" بألمانيا بهدف "حماية أرواح الأمريكيين والمصالح الأمريكية في إفريقيا وفي أرض الوطن، وذلك بدعم الأمن والاستقرار في إفريقيا وفي دول إفريقيا الواقعة في الجزر" حسب تعبير الجنرال ويليام وارد Willame E. Ward أول قائد الأفريكوم.⁴

وبالإضافة إلى القواعد العسكرية والتواجد العسكري الكثيف في المنطقة، والدعم العسكري الذي يقدم مباشرة للدول، وحتى تدخل الدول عسكريا في المنطقة، نجد أيضا القدرة العسكرية لمنظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإيكواس، وأيضا مجموعة الساحل G5 التي عملت بمبادرة ودعم فرنسي أساسي، والتي دخلت حاليا أزمة حقيقة مع موجة الانقلابات في المنطقة، حيث يعمل الاتحاد الأوروبي حاليا لدعم المجموعة بعد أن كانت له بعثات عسكرية في كل من النيجر ومالي في إطار استراتيجيته لمحاربة الإرهاب، كما لا ننسى الدعم الهائل لمنظمة الأمم المتحدة من خلال إستراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن انتشار المبادرات الأمنية في منطقة الساحل قد يظهر الاهتمام الدولي بأمن واستقرار المنطقة، غير أنه في واقع الأمر فإن عمليات "التعاون الأمني" بالكاد تمضي قدما أو تحدث أثرا على الأمن الإقليمي، بل إن انتشار هذه العمليات في بيئة إقليمية غير مستقرة بشكل خاص يثير مشاكل خطيرة، تنطوي على التنافس والحشو وازدواجية العمل، وبالتالي غياب التأثير عكس الأهداف المعلنة، فنصبح أمام عمليات تنطوي على إضعاف للدول في المنطقة.⁵

¹ حمدي عبد الرحمان حسن، معظلات أفريقيا، الانتقال المتعثر.. الإرهاب.. التدخل الخارجي، مرجع سابق، ص. 16

² للمزيد أنظر: تقي نجار، داعش والتمدد في أفريقيا، مجلة متابعة إفريقية، إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة السعودية، العدد 19، أكتوبر 2021.

³ عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية للدبلوماسية المغربية في منطقة الساحل، مرجع سابق، ص. 20.

⁴ عبد الواحد رفيق، المغرب ودول الساحل والصحراء، التحديات الأمنية والرهانات الاقتصادية، مرجع سابق، ص. 288.

⁵ عبد النور بن عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل، مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، مرجع سابق، ص. 22.

فمن المثير للإهتمام حقا أن جل التواجد الأمني لمختلف الدول والمنظمات الذي يصل حد "الثخمة" في منطقة الساحل لم ينجح في الحد من العمليات الإرهابية، بل إن هذه العمليات الإرهابية لا تزال تزايد باستمرار، وهو ما تأكده جل الدراسات والتقارير الدولية.

أكد تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 2023 حول إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة العالمية لمحاربة الإرهاب، أن التهديد الإرهابي ينتشر بشدة في القارة الإفريقية، ويشهد كثافة في منطقة الساحل على وجه الخصوص، بل وصل الأمر بالخطر الإرهابي بأنه يستشري من منطقة الساحل إلى غرب أفريقيا وهو آخذ في التوسع نحو الأعماق الإفريقية، مع تزايد قدرات التنظيمات الإرهابية خصوصا داعش وتنظيم القاعدة وحتى جماعة بوكو حرام على شن الهجمات المنسقة والإستيلاء على الأراضي وتجنيد أتباع جدد.¹

كما أن مؤشر الإرهاب العالمي لسنة 2024 الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام الدولي الذي يعتبر مرجعا أساسيا لدراسة حركية الإرهاب في العالم، حدد منطقة الساحل كأخطر منطقة في العالم من حيث الهجمات الإرهابية، فما يقارب من نصف ضحايا العمليات الإرهابية كان في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في دول بوركينا فاسو ومالي والنيجر، كما استحوذت المنطقة على نسبة 26 بالمئة من مجمل العمليات الإرهابية في العالم، وهي إحصائيات خاصة بسنة 2023.²

هذه الأمور تؤدي إلى الاستنتاج أن الهدف المعلن لمحاربة الإرهاب ذريعة فقط للتواجد العسكري لمختلف الدول لأجل ضمان حصولها على الموارد وحماية مصالحها فقط لا غير، فعندما تعلق الأمر بمحاربة الإرهاب في الشرق الأوسط، تم إنشاء تحالف دولي أنهى تواجد منظمة القاعدة والدولة الإسلامية في المنطقة بشكل شبه جذري وفي ظرف قياسي رغم القدرات والموارد الهائلة التي كانت تتوافر للتنظيميين، في حين عكس ذلك يتم إنشاء بيئة مواتية وخصبة لتواجد التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل، وهو ما يجعلنا ننظر بعين الريبة في الأمر، بل والقول مع قليل من التحفظ بأنه تم تمهيد المنطقة لأجل احتواء الجماعات الإرهابية وتركها في منطقة جغرافية معينة بعيدة عن المصالح الأساسية للدول في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية.

خاتمة

مما لا شك فيه أن ما تتوفر عليه دول منطقة الساحل الإفريقي من مقومات يجعلها في غنى عن أي تدخل خارجي كيفما كان، فوصف بعض دول المنطقة بالفاشلة لا يعكس حجم الموارد والإمكانات التي تتوفر عليها، وهي موارد تشكل عنصر جذب لدول قوية من خارج إفريقيا لتتدخل بكل ثقلها لضمان مصالحها والحصول على هذه الموارد، وهو ما أدى إلى تصادمات وتجاوزات بينها.

وعلاقة بالإشكالية البحثية، وفرضية البحث، فإن الجدوى من كل الإجراءات وأشكال التدخلات الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي هو ضمان مصالح المتدخلين الذين يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة، بل إن الأمر يزداد خطورة عندما تعمل بعض الدول المتدخلة على خلق أوضاع تمس بفرص نمو دول الساحل، وتقوض جميع الأعمال التي

¹ تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، أنشطة منظومة منظمة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، 2 فبراير 2023، رقم الوثيقة A/77/781.

² Report Global Terrorism Index, Institute For Economic & Peace (IEP), Australia, February 2024.

يمكن أن تشكل فرصة لأوضاع أفضل، إن لم تكن هذه الدول هي السبب الرئيسي في فشل هذه الدول، بل إن أعمالها تؤدي إلى توفير ملاذات آمنة للتنظيمات والحركات الإرهابية بما أصبح يهدد القارة بأكملها.

إن فشل الدول في منطقة الساحل الإفريقي ليس قدراً محتوماً على المنطقة، والتجربة أثبتت أن التدخلات الأجنبية مهما كانت الإغراءات التي تقدمها لن تؤدي سوى إلى مزيد من الفوضى، ولا مجال إلى الخروج من دائرة الفشل المصطنع سوى برفض التواجد الأجنبي في المنطقة وفق الظروف والشروط الحالية كخطوة أولى أساسية، والتعاون بين أبناء القارة الإفريقية لبناء قارة موحدة مع نبذ الاختلافات كخطوة ثانية، لكن ومع أهمية المنطقة للدول القوية يثور التساؤل حول إلى أي مدى يمكن أن تصل هذه الدول للحفاظ على تواجدتها في منطقة الساحل خصوصاً مع مشاهدة ردود الفعل الفرنسية بعد بداية سحب البساط من تحت أقدامها في المنطقة؟

لائحة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- أبو ضيف فاروق، إفريقيا والتنافسية الدولية تركيا..إيران..الصين، نشر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة-جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2023.
- إنتصار البناء، تغيير بلا بدائل، أزمة التحول في الوطن العربي، نشر الآن ناشرون، عمان-الأردن 2021.
- بوهديل رضوان، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي، نشر مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2020.
- حمدي عبد الرحمان حسن، معضلات أفريقيا، الانتقال المتعثر..الإرهاب..التدخل الخارجي، نشر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2022.
- حبشانة عنود عبد الرحمان، السياسة الخارجية الصينية اتجاه القارة الإفريقية، رؤية مستقبلية، نشر دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى 2020.
- رويدة محمد عبد الوهاب فرح وآخرون، الدول العربية المعاصرة، بحوث نظرية ودراسات حالة، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطعين-قطر، الطبعة الأولى 2023.
- رنا أبو عمرة، أمريكا والدول الفاشلة، نشر دار ميريت، القاهرة-جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2014.
- زروالية فوزية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في إفريقيا، مراجعة نقدية، نشر المركز العربي لدراسة السياسات، الطعين-قطر، الطبعة الأولى 2018.
- سامي السيد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي ما بعد الحرب الباردة، نشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2010.

- عبد النور بن عنتر، ترجمة عومرية سلطاني، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل، مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطعنين-قطر، الطبعة الأولى 2022.
- فتحي حمد بن شتوان، بناء الدولة وحكومة القرن الواحد والعشرين، نشر دار الرواد، عمان-الأردن الطبعة الأولى 2019.
- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، نشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2014.
- مؤلف جماعي، التوجهات الدولية اتجاه القارة الإفريقية، نشر المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، الطبعة الأولى 2020.
- نعومي تشومسكي، الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، نشر دار الكتب العربي، بيروت-لبنان، الطبعة العربية 2007.
- وريدة محمد عبد الوهاب فرح وآخرون، الدولة العربية المعاصرة، بحوث نظرية ودراسات حالة، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطعنين-قطر، الطبعة الأولى 2023.

الأطاريح

- عبد الواحد الرفيق، المغرب ودول الساحل والصحراء، التحديات الأمنية والرهانات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا-المغرب، الموسم الجامعي 2020-2021.

الدراسات

- أحمد هشام محمد، مظاهر فشل الدولة الإفريقية بالتطبيق على حالة ليبيا، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، إصدار جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية، العدد 18، أبريل 2023.
- أحمد حمدي حسن، التنافس الروسي-الغربي وديناميات منطقة الساحل، دورية آفاق استراتيجية، إصدار مركز المعلومات ودعم القرار، رئاسة جمهورية مصر العربية، العدد 7، يونيو 2023.
- الحافظ النوني، أزمة بناء الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، العدد 422، أبريل 2014.
- تقي نجار، داعش والتمدد في أفريقيا، مجلة متابعات إفريقية، إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة السعودية، العدد 19، أكتوبر 2021.
- عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية للدبلوماسية المغربية في منطقة الساحل، مجلة رهانات، إصدار مركز الدراسات والأبحاث مدى، المغرب، العدد 36، سنة 2016.
- عبد السلام البغدادي، التحرك التركي المعاصر في القرن الإفريقي، مجلة دراسات شرق أوسطية، إصدار مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، الأردن، العدد 65، خريف 2013.

- فاطمة الزهراء أحمد نور، آليات التواجد الصيني في القارة الأفريقية بين الفعالية والإخفاق، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، إصدار ونشر جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، المجلد 7، العدد 3، يناير 2022.

- مراد الشربيني، التنافس الأمريكي على مناطق النفوذ بشرق أفريقيا في الفترة من 2012 حتى 2023، مجلة الدراسات الإفريقية، نشر كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد 1 يناير 2024.

- محمد مجذوبي، مشكلات إفريقيا بين أزمة بناء الدولة والصراع الدولي: مالي نموذجاً، المجلة الدولية للدراسات الاستراتيجية، إصدار كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، المغرب، العدد 9، 2022.

- نادي عيسى سالم القطراني، تصنيف الدول الفاشلة وأثره على السيادة "ليبيا نموذجاً"، مجلة العلوم السياسية والقانون، نشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، العدد 9، يونيو 2018.

- هند جمعة علي، التنافس الروسي في غرب إفريقيا والساحل، إصدارات مركز البببات للدراسات والتخطيط، بغداد-العراق، 2023.

المقالات

- إسوارد براساد، الطريق إلى التأثير، مجلة التمويل والتنمية، إصدار صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2017.
- محمد جمال عرفة، الصين والتغير الناعم في إفريقيا، العولمة البديلة، مجلة دراسات إفريقية، إصدار المنتدى الإسلامي، لندن-المملكة المتحدة، العدد 9، سبتمبر 2011.
- وائل محمود، الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، إصدار قيادة الجيش اللبناني، لبنان، العدد 99، يناير 2017.

التقارير

- تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، أنشطة منظومة منظمة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، 2 فبراير 2023، رقم الوثيقة A/77/781.

- لويد تروول، توسع العلاقات الصينية الإفريقية، التداعيات على الأمن القومي الأمريكي، تقرير أعد لصالح جيش الولايات المتحدة، نشر مؤسسة راند Rand Corporation، سانتا مونيكا-الولايات المتحدة الأمريكية 2015.

المراجع الأجنبية

Ouvrages

- Abdoulay Sylla, Droit international et Constitutions des Etats post-conflits, Editeur L'Harmattan, Paris-France, Edition 16 Mars 2023.

- Abdenour Benantar, Les Initiatives de sécurité Aux Maghreb Et Au Sahel, Le G5 Sahel mis à l'épreuve, Collection Perspectives Stratégique, éditeur L'Harmattan Paris-France (sans édition), 2019.

Etudes

- Archang Bissue BI-NZE, L'État Défaillant: Histoire, Droit, Géopolitique et Géostratégie, D'une Mosaïque D'États, Revue Internationale de Droit et Science Politique, Vol 2, N°9, Septembre 2022.

- Chamsah Buchnâfah, Programmes Américains Pour Affermir Les Compétences Militaires , le Caire- Égypte Africaines, Perspectives Africain, éditeur L'organisme Général De L'information Égyptien , Volume 13, Edition 44, 2016, P.7

- François Gaulme, « États Faillis », « États Fragiles », Concepts Jumelés d'une Nouvelle Réflexion Mondiale, Revue Politique Étrangères, Éditeur Institut Français des Relations Internationales, Paris-France, Édition printemps 2011.

Reports

- Report Global Terrorism Index, Institute For Economic & Peace (IEP), Australia, February 2024.

المواقع الإلكترونية

موقع منظمة الأمم المتحدة، زيارات متعددة، رابط الموقع:

[/https://www.un.org/ar](https://www.un.org/ar)

- نبيل زكاوين مآلات النفوذ الفرنسي في أفريقيا، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 25 أكتوبر 2022، ص. 5، منشور في موقع مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الزيارة، الجمعة 17 ماي 2024، رابط التحميل:

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5482>

- Driss Alaoui Belghiti, Les États-Unis d'Amérique et l'Afrique : Une Relation En Redéfinition Mai 2024, P.6, Maroc Perpétuelle, Policy Paper, Publie en ligne par Policy Center For The New South, Date de La visite 5 Avril Avril 2024 A 20 :05 H, Lien de Téléchargement:

<https://www.policycenter.ma/publications/les-etats-unis-damerique-et-lafrique-une-relation-en-redefinition-perpetuelle>

تحولات النظام العالمي الجديد

أحمد أهل السعيد، طالب باحث، جامعة محمد الخامس، المغرب

عبد الرفيع جدعي، طالب باحث جامعة الحسن الثاني، المغرب

تلخيص:

يسعى المقال إلى تسليط الضوء على التحولات التي يعرفها النظام العالمي، خاصة على مستوى صعود الصين الاقتصادي، وعودة روسيا عسكرياً، إضافة إلى ذلك يتطرق المقال إلى الحرب الأوكرانية والروسية وتأثيرها في النظام العالمي، فضلاً عن ذلك يرصد المقال التحالفات الاستراتيجية بين الصين والروسيا وإيران وتأثيرها في النظام العالمي الجديد.

كلمات مفتاحية: الصراعات الدولية، النظام العالمي، الصين، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، إيران،

Transformations of the new world order

Summing up

the article seeks to shed light on the transformations that the global system is experiencing, especially at the level of China's economic rise and Russia's military return. In addition, the article addresses the Ukrainian and Russian war and its impact on the global system. In addition, the article monitors the strategic alliances between China, Russia and Iran. And its impact on the new world order.

Keywords: international conflicts, world order, China, Russia, the United States of America, Iran,

مقدمة:

تعد الانتصارات التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، جعلتها في موقع الصدارة العالمية، بامتلاكها أكبر قوة، وخولت لها أن تملي إرادتها على العالم، من خلال انفرادها بوضع النظام العالمي، على مختلف الأصعدة، جعلت منه النموذج الذي يتعين على العالم اتباعه.

لكن تضارب المصالح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول مراكز نفوذهما، أدت إلى حرب باردة، قسمت العالم إلى الشرق والغرب. ومن إيجابيات هذه الحرب هي التوازن الذي أنتجته بين القطبين، مما أدى إلى استقرار العالم نسبياً.

استمر الحال على هذا الوضع حتى سقوط جدار برلين سنة 1989، الذي أنهى الحرب الباردة، وأعلن بداية تأسيس نظام عالمي جديد، محكوم بإرادة واحدة هي الولايات المتحدة، وكان من سلبات هذا النظام هو الفوضى التي ترتبت عليه في العالم، وكان العراق أول ساحة اختبرت فيها الإدارة الأمريكية النظام العالمي الجديد سنة 1991.

ظهرت في العصر الحالي مجموعة من المتغيرات الواقعية، التي تشير إلى القوة المتنامية للصين وروسيا ودورهما المرتقب في النظام العالمي الجديد. وهو ما اعترفت به وثيقة الأمن القومي للرئيس جو بايدن قائلة "يجب علينا أن نتعامل

مع حقيقة أن توزيع السلطة في جميع أنحاء العالم يتغير، مما يخلق تهديدات جديدة، لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تشكل مستقبل النظام العالمي، تعد هذه المهمة ملحة".

كما أن القوة الاقتصادية المتصاعدة للصين، أثارت قلق الولايات المتحدة، مما دفع هذه الأخيرة إلى العمل إلى احتواء الصين في الشرق الأقصى. مما زاد من حدة الصراع بين الصين والولايات المتحدة.

بالإضافة إلى أن القوة العسكرية المتنامية لروسيا وسعيها لإعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي، أدى إلى صراع تطور إلى حرب بالوكالة بين روسيا والغرب في أوكرانيا. وهو ما جسده وثيقة الأمن القومي للرئيس جو بايدن التي أشارت إلى التهديد الذي تفرضه روسيا التي "ما تزال تصر على تعزيز نفوذها العالمي، وأن تلعب دوراً يتسبب في حالة من الفوضى على الساحة العالمية".

فضلاً عن أن تحالف القوة العسكرية الروسية مع القوة الاقتصادية الصينية بدأت تشكل تدريجياً تهديد لنظام الأحادية القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة. وهو ما أكدّه بايدن في أول خطاب له قائلاً "يجب أن تواجه القيادة الأمريكية هذه اللحظة الجديدة من تعزيز الاستبداد، بما في ذلك الطموحات المتزايدة للصين لمنافسة الولايات المتحدة وتصميم روسيا على تدمير وتعطيل ديمقراطيتنا".

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في راهنيتها على الصعيد الدولي، حيث يشهد العالم بشكل سريع ودائم الكثير من الصراعات الدولية التي تؤثر في هيكل النظام العالمي. تسعى القوى الدولية إلى أن تكون فاعلة في النظام العالمي لتحقيق مصالحها، إلا أن ذلك، يتوقف على قوتها وموقعها وأهميتها وتأثيرها في النظام العالمي.

مفاهيم الموضوع:

- النظام العالمي: قبل نهاية الحرب العالمية الثانية بعام واحد، عقدت الولايات المتحدة مؤتمراً بين 1 ماي/22 يوليو 1944 في مدينة برين وودز الأمريكية، ضم 44 دولة، في هذا المؤتمر تم الاتفاق على تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي¹ اللذين يعتمد عليهما النظام المالي العالمي. كما تم الاتفاق على تأسيس نظام نقدي عالمي يعتمد على الدولار الأمريكي كعملة عالمية. بالإضافة إلى تأسيس منظمة الأمم المتحدة، من أجل الهيمنة على الأمن العالمي. كل هذه الأنظمة تعد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام العالمي الذي وضعته الولايات المتحدة، من أجل السيطرة على العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

- الصراعات الدولية: من أبرز الثوابت في محيط العلاقات الدولية ما يشهده العالم من صراع متعدد الأوجه، وأصبح محور التوترات المحلية والإقليمية، ومصدر معظم الصراعات الدولية في مختلف المجالات، فقد امتد أكثر

¹ - قال بريجنسكي: «إن صندوق النقد والبنك الدولي يمثلان مصالح عالمية، كما أن بنيتهما يمكن أن تُفهم على أنها عالمية، أما في الواقع فتتم السيطرة عليهما، وإلى حد كبير، من جانب الولايات المتحدة. هكذا نجد أن السيادة الأمريكية خلقت نظاماً دولياً جديداً، لم يعمل على تقديم نسخة ثانية عن الكثير من ملامح النظام الأمريكي فحسب، بل عمل أيضاً على إضفاء الطابع المؤسسيات المشروع على هذه الملامح. إن الولايات المتحدة تقف في مركز عالم متشابك داخلياً، علماً أن هذا العالم تمارس فيه القوة عبر المساومة المستمرة، والحوار، والانتشار، والسعي إلى إجماع رسمي، حتى على الرغم من أن القوة تنشأ فعلاً من مصدر واحد هو واشنطن، هذا هو المكان الذي يجب أن تؤدي فيه اللعبة، وفق القواعد الأمريكية».

- زبغنيو بريجنسكي، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيًا، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العسكرية، القاهرة، 1999، ص 29.

من أي وقت إلى مختلف أوجه الحياة العامة والخاصة على الأرض¹. إن تعارض المصالح الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الإيديولوجية... بين القوى الدولية، أدى إلى صراعات بين هذه القوى. أما وسائل الصراع الدولي، فقد تكون سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، فقد تستخدم الدولة أجهزة الاتصال والمفاوضات والمناورة وإثارة الاضطرابات والفتن الداخلية لتدعيم مصالحها أو موقعها في مواجهة الدول الأخرى، كما أنها قد تستخدم إمكانياتها الاقتصادية، كرؤوس الأموال والموارد الصناعية أو الغذائية أو مصادر الطاقة، ومن ذلك استعمال المقاطعة الاقتصادية أو الحصار وفرض العقوبات الاقتصادية وحجز الأموال أو تجميدها، وقد تستخدم الدولة ما لديها من إمكانات عسكرية في صراعها مع غيرها².

إشكالية الموضوع:

تسبب تضارب المصالح بين القوى الدولية في حدوث الكثير من الصراعات في العالم، مما دفع القوى الدولية إلى إدارتها لتحقيق مصالحها. وعليه، فقد العالم فضاءً جيوسياسي للصراعات بين هذه القوى، وسعيًا لدراسة مدى تأثير الصراعات الدولية في هيكل النظام العالمي الجديد، ارتأينا إلقاء الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الصراعات الدولية في هيكل النظام العالمي الجديد؟

فرضيات الموضوع:

- تؤثر الصراعات الدولية بشكل كبير في هيكل النظام العالمي الجديد
- تأثير الصراعات الدولية ضعيف ضمن هيكل النظام العالمي الجديد

مناهج الموضوع:

- المنهج الوصفي: الاستعانة بالمنهج الوصفي تمكنا من وصف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى أن المنهج الوصفي يساعدنا على تحليل طريقة تفاعل القوى الدولية مع النظام العالمي، وكذلك تحليل تأثير الصراعات الدولية في النظام العالمي الجديد.

- المنهج النسقي: توظيفه يساعدنا على النظر إلى النظام العالمي على أساس أنه نسق متكامل. يُقصد بالنسق في العلاقات الدولية تحليل النظام العالمي، عن طريق النظر إليه كنظام شامل³. ويكمن أساس فكرة النسق في إعطاء أهمية للنشاط والفعل أكثر من أصحاب الفعل⁴. تتأثر التفاعلات في الكثير من المتغيرات في شكلها وطبيعتها، بعدد الأقطاب والأعضاء في النسق، وطبيعة العلاقات بين النسق ذاته، وما يغلب عليه إن كان طابعًا تعاونيًا أم صراعيًا، والتحالفات السائدة بين أعضاء النسق⁵. وبالتالي، فإن الموضوعات الكبرى في السياسة الدولية -طبقًا لنظرية النسق الدولي- هي تلك المتعلقة بالحروب والأحلاف الدولية، وسعي القوى الكبرى نحو الهيمنة بكل الطرق. ومن ثم فإنه يميل

¹ - بلقاسم كرمي، العلاقات الدولية، مطبعة فضالة، المحمدية، 1994، ص 229.

² - عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 1997، ص 175.

³ - علي شفيق علي العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1990، ص 32.

⁴ - محمد نشاطوي، العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 2015، ص 32.

⁵ - خليل حسن، العلاقات الدولية، النظرية والواقع الأشخاص والقضايا، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 303

إلى تغييب الجانب الصراعى فى السياسة الدولية، إذ تبدو تلك السياسة، كما لو أنها عملية مستمرة من الصراع بين القوى الكبرى¹.

تصميم الموضوع:

المطلب الأول: صعود الصين وروسيا

الفقرة الأولى: صعود الصين المتنامى

الفقرة الثانية: عودة روسيا إلى العالم

الفقرة الثالثة: الحرب الروسية الأوكرانية

المطلب الثانى: تقارب الصين وروسيا وإيران

الفقرة الأولى: التقارب الصينى الروسى

الفقرة الثانية: التقارب الصينى الإيرانى

الفقرة الثالثة: التقارب الإيرانى الروسى

المطلب الأول: صعود الصين وروسيا

توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية والعسكرية التى تؤثر على صعود الصين الاقتصادى (الفقرة الأولى) وروسيا العسكرى (الفقرة الثانية). ودورهما المرتقب فى النظام العالمى الجديد.

الفقرة الأولى: صعود الصين المتنامى

تحتل الصين مكانة هامة فى الاقتصاد العالمى (أولاً) وكذلك فى الشرق الأوسط (ثانياً)

أولاً: صراع الصين والولايات المتحدة على الاقتصاد العالمى

تؤكد لنا مختلف الأرقام تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية، وصعود الصين المتنامى كقوة اقتصادية أولى عالمياً. بالنسبة للنمو حققت الصين معدل 6% مقارنة بالولايات المتحدة التى انحصرت نموها فى 2%. بالنسبة للتجارة لدى الولايات المتحدة عجز تجارى مع الصين وصل إلى 12% أى ما يقدر بـ 420 مليار دولار. كما أن الولايات المتحدة تعاني من عجز فى الميزانية يقدر بـ 984 مليار دولار أى 4.6% من الناتج الداخلى الإجمالى. كما أن للولايات المتحدة ديوناً صينية تقدر بـ 1.3 ترليون دولار.

لكن تبقى الولايات المتحدة متفوقة على الصين فى الناتج المحلى الإجمالى. حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة ما يناهز 21.4 ترليون دولار، أى ما يمثل 24.4% من الناتج المحلى العالمى، فى حين بلغت الصين فقط 14.3 ترليون دولار أى ما يشكل 16% من الناتج المحلى العالمى². ولكي تواجه الصين الهيمنة الاقتصادية الأمريكية قامت بتأسيس العديد

¹ - محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى، دار الفجر، بيروت، 2002، ص 9.

² - تقرير صندوق النقد الدولى، آفاق الاقتصاد العالمى، 2019، ص 64-65.

من المنظمات الاقتصادية، أهمها منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، أسست سنة 2001 في شنغهاي، ويمثل سكانها حوالي نصف سكان العالم، تهدف إلى تحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري، والثقافي بين أعضائها. إلى جانب منظمة بريكس (BRICS) التي تضم الاقتصادات الناشئة تشكل المنظمة حوالي ثلث سكان العالم، بدأت اجتماعاتها الرسمية منذ سنة 2008. يهيمن على المنظمة الطابع الاقتصادي، وهي تهدف إلى مواجهة الهيمنة الغربية في المجالات المالية والاقتصادية والتجارية. كانت تضم "البريكس": روسيا، البرازيل، الهند، الصين، جنوب إفريقيا، الأرجنتين، ثم تم قبول دول جديدة وهي: مصر وإيران والسعودية والإمارات وإثيوبيا.

أكد تقرير المركز الفكري الروسي للمعهد الروسي للدراسات الاستراتيجية أن البريكس تسعى، بدعم من البلدان النامية، إلى إعادة ترتيب الهيكل الاقتصادي العالمي برمته، بما في ذلك التجارة الدولية، والنقد الأجنبي والعلاقات المالية، والاستثمارات الأجنبية، والسيطرة على مصادر المواد الخام، والأسواق الإقليمية، والتكنولوجيات المتطورة.¹

أعلنت الصين سنة 2013 مشروع "الحزام والطريق"، الذي يعتبر أضخم مشروع في القرن الواحد والعشرين، حيث سيربط بين الشرق الأقصى والشرق الأوسط وأوروبا. عن طريق مجموعة من الممرات البحرية والبرية، يتضمن هذا المشروع العديد من المشاريع في مختلف القطاعات (الطرق، التجارة، الغاز، البترول، التكنولوجيا...). أعلنت العديد من دول العالم انضمامها إلى مشروع الحزام والطريق، وإذا نظرنا إلى المشروع من الناحية الجيوسياسية، يمكن القول إنه سيمكن للصين أن تتوفر على ممرات بحرية في مختلف قارات العالم، فهذا سيعطي الصين وضعاً استراتيجياً مهماً، تتمكن من خلاله من بسط نفوذها على العالم. وهو ما جعل مؤسسة راند تعتبر أن "التمويل السخي لمبادرة الحزام والطريق الصيني، يشكل تهديداً كبيراً لنفوذ الولايات المتحدة في أجزاء كبيرة من إفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط".²

بموجب مبادرة الحزام والطريق، وقعت الصين أكثر من 200 وثيقة للتعاون مع أكثر من 150 دولة وأكثر من 30 منظمة دولية. وفي الفترة من 2013 إلى 2022، بلغت القيمة التراكمية للتجارة بين الصين ودول مبادرة الحزام والطريق نحو 19.1 تريليون دولار، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 6.4 بالمئة.³

هناك إجماع داخل الإدارة الأمريكية الجديدة بأن الشرق الأوسط يفتقر إلى الأهمية الاستراتيجية مقارنة بأوروبا وآسيا والمحيط الهادي.⁴ إن التحدي يكمن في تغيير المصالح في الشرق الأوسط، وتكييف الوجود الأمريكي وسياساته وفقاً لذلك. وتحقيق التوازن بين تلك المصالح والأولويات المحلية والدولية.⁵

¹ - أندرو رادين وكليمنت ريتش، وجهان النظر الروسية بشأن النظام الدولي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017، ص 58.

² - Rand, A Guide to Extreme Competition with China, California, 2021, p 14.

³ - خطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ بتاريخ 1 يناير 2024، على الرابط التالي:

<https://www.prnewswire.com/ae/ar/news-releases/>

⁴ - brian katulis and peter juul, seeking a new balance for us policy in the middle east, 2021, on the following site:

<https://www.americaainprogress.org/article/seeking-a-new-balance-for-us-policy-in-the-middle-east>

⁵ - Julie Norman, Middle East balance key to Biden's foreign policy aims, on the following site:

<https://americain.chathamhouse.org/article/Middle-East-balance-key-to-Biden's-foreign-policy-aims/>

قال بريجنسكي " في سنة 2020 ستصبح الصين منافسة حقيقية في الأبعاد الرئيسة للقوة العالمية، كما أن الصين في الطريق إلى أن تصبح القوة الإقليمية المتفوقة في شرق آسيا".¹

لذلك قال بايدن في أول خطاب "سنواجه بشكل مباشر التحديات التي يفرضها ازدهارنا وأمننا وقيمنا الديمقراطية من قبل منافسنا الأكثر جدية، الصين، سنواجه انتهاكات الصين الاقتصادية، مواجهة عملها العدواني والقسري، لصد هجوم الصين على حقوق الإنسان والملكية الفكرية والحوكمة العالمية." وهذا أيضا ما أكدته وثيقة الأمن القومي للرئيس جو بايدن الصادرة بتاريخ 2 مارس 2021، أن "الصين باتت المنافس الوحيد المحتمل القادر على الجمع بين القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية، لتشكيل تحد مستدام لنظام عالمي مستقر ومنفتح. لهذا سيكون وجودنا العسكري الأقوى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا، مع ردع أعدائنا والدفاع عن مصالحنا".

وهو أيضا ما أكدته وثيقة الأمن القومي للرئيس جو بايدن قائلة "إن الوجود العسكري الأقوى للولايات المتحدة سيكون في منطقة المحيط الهادئ وأوروبا، بينما سيكون في الشرق الأوسط بما يكفي لتلبية احتياجات معينة." "إن التعاون الأمني الفعال للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، يتطلب المزيد من المرونة الاستراتيجية للولايات المتحدة لمتابعة أولوياتها الجديدة المتمثلة في المنافسة بين القوى العظمى".²

على الرغم من أن الصراع بين الولايات المتحدة والصين يبدو ظاهريا أن سببه الاقتصاد، لكن في العمق الصراع بينهما على قيادة العالم.

ثانيا: صراع الصين على الشرق الأوسط

أكد بريجنسكي أن "مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط متدهورة. ومن شأن أي انحطاط أمريكي أن يجهز على هذه المكانة".³ أمام التراجع الجيوسياسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، يتزايد الاهتمام الصيني بالشرق الأوسط، حيث أعلن رئيس الصين في عام 2018 عن تقديم قروض بشروط ميسرة لبعض الدول في الشرق الأوسط بقيمة 91 مليون دولار تخصص للتقاسم بين سوريا والأردن ولبنان واليمن.⁴ كما زاد إجمالي الاستثمار الصيني في الشرق الأوسط من حوالي 99 مليار دولار بين عامي 2006 و2012 إلى 143 مليار دولار بين عامي 2013 و2019. تمثل 16 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي للصين. بينما يتركز الجزء الأكبر من الاستثمار في قطاعات الطاقة والنقل والعقارات، إلا أن الاستثمار ينمو أيضا في مرافق أخرى، والمواد الكيميائية، والسياحة، والترفيه، والخدمات اللوجستية منذ عام 2013.⁵

يبدو أن الصين قد اعتمدت استراتيجية التنين الحذر تجاه الشرق الأوسط. وتسعى الصين جاهدة لحماية مصالحها المتزايدة في الشرق الأوسط من خلال الحرص على تجنب الانحياز إلى أطراف الصراعات والخلافات في الشرق

¹ - زبغنيو بريجنسكي، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجية، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العسكرية، القاهرة، 1999، ص 156.

² - Bilal Y. Saad, US Security cooperation in Middle East, the Biden administration and the Middle East: policy recommendations for a sustainable way forward, Policy Center, Doha, 2021, p 63.

³ - زبغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص 119.

⁴ - ميكي أهارونسون، روسيا والصين وحسابات المستقبل في سوريا: تضافر المصالح أم السير نحو التصادم؟، معهد جروزليم للاستراتيجية والأمن، على الرابط التالي: <https://jiss.org.il/he/ahronson-russia-and-china-in-syria-thoughts-for-the-future/>

⁵ - Ito Mashino, the future of the Middle east caught between us-china and us-russia rivalry, Mitsui Co. Global Strategic Studies Institute, 2020, p 4.

الأوسط. تشمل مصالح الصين الرئيسة في الشرق الأوسط الطاقة والأمن والطموحات الجيوسياسية والروابط الخارجية للاستقرار الداخلي وتعزيز وضعها باعتبارها قوة عظمى¹.

ما زالت الصين تعتمد إلى حد كبير على واردات الطاقة من الشرق الأوسط، مع ضعف احتمال حدوث تحولات كبيرة قصيرة الأجل في ذلك المأزق. فللصين مصلحة كبيرة في كل من الاستقرار الإقليمي الإجمالي وعلاقات العمل اللائقة مع أبرز الدول الإقليمية المنافسة: ابتداء من إيران، ومرورا ببلدان الخليج العربي، ووصولاً إلى إسرائيل². وبالتالي، الصين تستخدم الاقتصاد كديبلوماسية لبسط هيمنتها بطريقة ناعمة على العالم. لمواجهة السياسة الأمريكية الهادفة إلى احتوائها في الشرق الأقصى. أي أنها تريد أن تضع قواعد جيوسياسية جديدة، تجعلها في وضع أكثر فاعلية وتأثيراً في العالم، تمهيدا لوضع قواعد النظام العالمي الجديد.

الفقرة الثانية: عودة روسيا إلى العالم

تحاول روسيا إعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي من خلال مواجهة الهيمنة الغربية على العالم (أولا) والشرق الأوسط (ثانيا)

أولا: صراع روسيا على المكانة العالمية

عندما وصل الرئيس الروسي بوتين إلى رأس السلطة، حمل معه هاجس القطبية الأحادية، واستفرد الولايات المتحدة بتدبير شؤون العالم، لذلك خطط لتغيير هذا النظام العالمي الأحادي القطبية، مع الحرص في الوقت ذاته على تفادي المواجهة المباشرة، باعتبار التفاوت الهائل بين إمكانيات البلدين³.

تنظر روسيا إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر قلق وخطر دائمين على مصالح روسيا الجيوسياسية. فموسكو تعتبر التواجد العسكري الغربي بمثابة تطويق شامل لروسيا وتهديدا مباشرا لأمنها القومي، وفي هذا السياق تندرج العودة الروسية القوية للعالم وتعميق العلاقات مع الدول لاسيما تلك المعروفة بمعارضتها للهيمنة الأمريكية سعيا لاختراق جدار الطوق الأمني هذا، ومحاولة موازنة النفوذ الأمريكي في العالم⁴.

بدأت روسيا تستعيد تدريجيا دورها العالمي، من أجل إحياء أمجاد الاتحاد السوفيتي، وقد اعتمدت روسيا على العديد من الآليات لتحقيق أهدافها، أهمها الوسائل العسكرية، التي تظهر بشكل جلي في الدور الروسي في سوريا، وهذه سابقة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. ذلك أن روسيا استفادت من الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في العراق وليبيا وأفغانستان وحاولت تكراره في سوريا، لذلك أصبحت تتعامل روسيا بحذر مع الادعاءات الأمريكية، لاحتلال الدول غير المرغوب فيها، تحت ذرائع الديمقراطية أو الثورات الملونة. لذلك فالتواجد الروسي في سوريا، ليس فقط من أجل دعم

¹ - أندرو سكوبيل وعلي نادر، الصين في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016، ص 2-7.

² - يفيد بولوك، الصين والنفوذ في الشرق الأوسط: التخفي في وضع النهار، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط، 2021، على الرابط التالي:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alsyn-walnfwdh-fy-alshrq-alawst-alkhfy-fy-wdh-alnhar>

³ - عمر الفال، الساحات الجديدة للصراع الغربي الآسيوي للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 153، الرباط، 2020، ص 446.

⁴ - محمد الهزاط، السياسة الروسية الشرق أوسطية: قراءة تحليلية للمحددات والأهداف، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 10، الرباط، 2016، ص 23.

حليف تاريخي لها، بل أيضا من أجل ضمان التوازن بين الأقطاب الدولية بشكل متكافئ، ومواجهة الأحادية القطبية الأمريكية. وسوريا ستكون الفضاء الجيوسياسي الذي ستعيد من خلاله روسيا التوازن العسكري مع الولايات المتحدة.

ثانيا: صراع روسيا على الشرق الأوسط

تنظر روسيا إلى الشرق الأوسط على أنه فضاء جيوسياسي قيم، مكان تلتقي فيه المصالح الإقليمية والعالمية. على هذا النحو، فهو ساحة للصراعات الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية، هذه الميزات تجعل الشرق الأوسط قادرا على تشكيل تهديد محتمل للأمن القومي لروسيا¹.

لقد استخدمت روسيا بفعالية مشاركتها في الصراع السوري لتعزيز صورتها كقوة عظمى، بينما تمكنت ببراعة من الحفاظ على علاقات متوازنة مع دول الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، من المرجح أن يستمر التواجد الروسي في المنطقة لبعض الوقت. هناك حوافز اقتصادية قوية لروسيا لمواصلة تعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، من خلال الأسلحة والطاقة².

إن انخراط روسيا في الشرق الأوسط قد جلب فوائد عديدة أهمها: تعزيز المكانة العالمية، وزيادة النفوذ الإقليمي، وبعض الاستثمارات الاقتصادية الجديدة، وزيادة النفوذ على حساب الخصوم الغربيين³. نظرا لنجاحاتها الاستراتيجية العسكرية والسياسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، فقد اجتذبت موسكو العديد من الشركاء المحليين والعوامل التمكينية الذين يسهلون سياساتها ويساعدونها على تعزيز مصالحها جنبا إلى جنب مع أهدافهم الخاصة. يمثل هذا انتصارا للدبلوماسية الروسية والاستراتيجية الشاملة، وهو أحد الآليات أو العوامل الرئيسية، التي ستمكن موسكو من لعب دور شرق أوسطي رئيس حتى عام 2025⁴.

حسب دراسة قامت بإعدادها مؤسسة راند حول "استراتيجية روسيا في الأوسط" أكدت أن "السياسات الخارجية الروسية في الشرق الأوسط يحركها طلب المكانة العالمية، والتجارة، والاستقرار الإقليمي. فلم تكن تحفز روسيا رؤية معينة في الاعتقاد، وإنما بوصفها قوة عالمية، السياسات بالنسبة للشرق الأوسط، يجب أن تلعب دورا في المنطقة وأن تملك مقعدا على طاولة المفاوضات والقرارات الرئيسية⁵.

إن الهدف من الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، هو أن تصبح شريكا في اتخاذ القرار العالمي. ولكي تصل روسيا إلى تحقيق أهدافها، اتبعت سياسة الانفتاح في سياستها الخارجية، وتجنببت الانسياق إلى الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، لكي لا تتأثر مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. لذلك فالسياسة الروسية تريد أن تقدم نفسها للعالم كبديل عن السياسة الأمريكية. يمكن القول إن هذه السياسة نجحت في بعض الجوانب، حيث استطاعت كسب تعاطف بعض الشعوب، وهذا حقق لها مكانة رمزية على الساحة الدولية، وكذلك بناء علاقات دبلوماسية متعددة الشركاء، وهذا جعل العديد من الدول تستورد أسلحتها من روسيا، لتصبح تدريجيا بديلا عن الولايات المتحدة في الأمور العسكرية.

¹ - Zvi Magen, Russia and the Middle East: Policy Challenges, No 127, Institute for National Security Studies, Haim Levanon, 2013, p 10.

² - Lisa Watanabe, Europe and Major-Power Shifts in the Middle East, strategic trends, Center for Security Studies, Zurich, 2021, p 78.

³ - Aron Lund, Russia in the Middle East, The Swedish Institute of International Affairs, Stockholm, 2019, p 4.

⁴ - Theodore Karasik and Stephen Blank, Russia an the middle east, the Jamestown the foundation, Washington, 2018, p 371.

⁵ - الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017، ص 3-9.

الفقرة الثالثة: الحرب الروسية الأوكرانية

كان للحرب الروسية الأوكرانية (أولاً) تداعيات على النظام العالمي (ثانياً)

أولاً: الحرب الروسية الأوكرانية

حسب وجهة النظر الروسية الهدف المعلن للعملية العسكرية التي أطلقتها القوات المسلحة الروسية داخل أراضي أوكرانيا في 24 فبراير 2022 هو منع حلف شمال الأطلسي (الناتو) من الاقتراب من أوكرانيا وتغيير النظام في كييف. ورداً على العمل العسكري الروسي، فرضت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى عقوبات مالية واقتصادية ودبلوماسية على موسكو، وزودت أوكرانيا بأسلحة دفاعية ومساعدات إنسانية، ونشرت قوات مسلحة إضافية تابعة لحلف شمال الأطلسي¹.

رداً على ذلك اتخذت روسيا عدة إجراءات تصعيدية، أهمها إيقاف صادرات الغاز إلى أوروبا وتوسيع نطاق الضربات الصاروخية داخل أوكرانيا. وتعكس هذه الجهود قيام الكرملين باستكشاف واختبار ردود الفعل على خيارات التصعيد المختلفة. فما الذي منع روسيا من المضي قدماً؟ ويبدو أن العامل الأساسي يتلخص في الخوف الشديد من القدرات العسكرية لحلف شمال الأطلسي. لكن من المرجح أن يكون اعتقاد روسيا بأنها لا تزال قادرة على الفوز في حرب الاستنزاف أمراً أساسياً أيضاً. وما دامت روسيا قادرة على تحمل تكاليفها الباهظة، وما دامت التحديات الداخلية التي تواجهها لا تتزايد، فقد يتمسك بوتين بالاعتقاد بأنه سوف ينتصر في نهاية المطاف من دون خوض المزيد من المخاطر. وقد تتغير هذه الحسابات إذا قررت روسيا أن التصعيد ضروري لحماية بقاء النظام².

حسب الإحصاءات الأمريكية في عام 2021، بلغ الإنفاق الدفاعي الوطني الروسي 47 مليار دولار، وبلغت إيرادات الميزانية الفيدرالية 333 مليار دولار، وبلغت نفقات الميزانية الفيدرالية 326 مليار دولار، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي 1.776 تريليون دولار، وفي سنة 2022، بلغت تكاليف الحرب حوالي 40 مليار دولار. علاوة على ذلك، بلغت خسائر الدخل القومي في الاقتصاد، مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي، نحو 30 مليار دولار، أي ما بين 6 في المائة و9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021. شهدت روسيا تدميراً لرأس المال المالي بقيمة 289 مليار دولار، قياساً على القيمة السوقية للشركات في بورصة موسكو³. كما أن روسيا على استعداد لإنفاق ما لا يقل عن 131.6 مليار دولار من أوائل عام 2022 حتى عام 2024⁴.

تراهن الدول الغربية على دعم أوكرانيا لإرهاق الاقتصاد الروسي، ووصول الحرب إلى طريق مسدود، وتراجع مستوى معيشة شعبها. وتراجع المستوى النسبي للتكنولوجيا المستخدمة في الاقتصاد مع تقدم المنافسين الروس. ولكن القيام بذلك سيكون صعباً سياسياً في عالم حيث تستفيد الدول الكبرى خارج التحالف الغربي من استمرار شراء النفط الروسي بأسعار مخفضة.

¹ - Mohammed Loulichki , La guerre entre la Russie et l'Ukraine : un tournant et un coup fatal pour le multilatéralisme , Policy center for the new South, PB 17/22, rabat, 2022, p 4.

² - [Bryan Frederick](#) and others , Understanding the Risk of Escalation in the War in Ukraine , RAND, California, 2023 , p 10.

³ - Howard J. Shatz and Clint Reach, The Cost of the Ukraine War for Russia, RAND, California, 2023, p 5.

⁴ - Howard J. Shatz and Clint Reach, Ibid, p 6.

ربما يكون النهج التدريجي لدعم أوكرانيا قد ساعد في الحد من التصعيد الروسي، لكن الاستراتيجية يمكن أن تنجح ضد أوكرانيا إذا نشرت روسيا قوات جديدة وزادت الخسائر الأوكرانية. وقد يواجه القادة الغربيون قرارًا إما بزيادة القدرة التقنية والقوة الفتاكة لدعمهم أو الحفاظ على نهج تدريجي، مما يحد من بعض مخاطر التصعيد، ولكن أيضًا يترك الباب مفتوحًا أمام إمكانية النجاح الروسي في نهاية المطاف.¹

لقد وضعت هذه الحرب على شفا تصعيد عسكري، بل وحتى نووي، وهو أمر غير مسبوق منذ أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962. قد تصبح خيارات التصعيد النووي الروسي ضد أوكرانيا أكثر جاذبية لبوتين ودائرته الداخلية إذا رأوا تهديدًا لأمن النظام. ولكن في محاولة لإجبار حلف شمال الأطلسي على دفع أوكرانيا إلى وقف إطلاق النار، يمكن لروسيا أن تستخدم الأسلحة النووية لإشارة إلى أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي بأن مخاطر التصعيد إلى حرب نووية عامة أصبحت حادة إذا لم يستقر الوضع في ساحة المعركة وهو ما أكدته الرئيس الروسي بوتين في خطابه بتاريخ 29 فبراير 2024 قائلاً إن "مساعي حلف الناتو لنشر قوات مسلحة في أوكرانيا سيضعف من احتمالات نشوب حرب نووية".

ومن غير المؤكد ما إذا كان هذا التكتيك قد يحقق نجاح العمليات، كما أن المخاطر التي قد يتعرض لها الكرملين نتيجة لاستخدام الأسلحة النووية سوف تكون هائلة. ولكن التدهور المفاجئ للقوات الروسية في أوكرانيا أو الزيادة الحادة في التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار الداخلي من الممكن أن يدفع الكرملين إلى النظر إلى الاستخدام النووي باعتباره الخيار الأفضل ضمن سلسلة من الخيارات السيئة. وهو ما أكدته بوتين في خطابه بتاريخ 13 مارس 2024 قائلاً "إذا دخلت قوات أميركية أوكرانية فإن روسيا ستعاملها على أنها جهات دخيلة مستعدون لاستخدام الأسلحة النووية في حال وجود أي تهديد لروسيا. إن روسيا مستعدة من الناحية العسكرية والفنية لحرب نووية".

إذا قررت روسيا استخدام الأسلحة النووية داخل أوكرانيا، فقد لا تكون مقيدة بعدد أو أنواع الأسلحة التي تستخدمها هناك. ربما تدرك القيادة الروسية أن تكاليف ومخاطر استخدام عدد قليل فقط أو أسلحة نووية صغيرة فقط لا تختلف بشكل كبير عن تلك المرتبطة باستخدام أسلحة أكثر أو أكبر، خاصة إذا كان الكرملين يعتقد أن الأسلحة النووية ستحقق أهداف روسيا في ساحة المعركة في حين أن روسيا قد تتمكن من تحقيق أهدافها في ساحة المعركة.²

إن فشل بوتين في إسقاط النظام في أوكرانيا، جعله يقوم بتعديل هدفه المتمثل في "تطهير" النظام من النازية، وتحويله إلى هدف أكثر واقعية يتمثل في الغزو الإقليمي المحدود.

ثانياً: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على النظام العالمي

إذا كانت تكلفة الانتصار معقولة أو محدودة فستبرز روسيا كقطب عالمي من جديد وبلا منازع، حيث نجحت في كسر الإرادة الغربية. ولكن إذا حدث وتعثرت روسيا فستراجع عن إمكانية توسع دورها في النظام العالمي. سيكون لتأثير تكلفة الانتصار العالية تداعيات على قدرة روسيا على استغلال تآكل القطبية الأحادية لصالح نموذج عالمي أكثر تعددية. ولكن لو حدث وارتفعت التكلفة، فالمنتصر من هذا الوضع هو الصين.³

¹ -Bryan Frederick and others, Escalation in the War in Ukraine Lessons Learned and Risks for the Future, RAND, California, 2023, p 9.

² -Bryan Frederick and others, Ibid, p 2.

³ - أحمد يوسف، الحرب الروسية الأوكرانية: الجذور والسياق والأفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية / ألمانيا - برلين.

يمكن تصور مجموعة من المصالح الصينية المهمة، التي مثلت بدورها محددات رئيسية في الحسابات الصينية في الحرب الروسية - الأوكرانية الراهنة.

المصلحة الأولى، تتعلق بالعمل على تعزيز دور الأزمة في تسريع عملية الانتقال داخل النظام العالمي وفي اتجاه بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، وهو هدف صيني - روسي مشترك تم التعبير عنه في مناسبات مختلفة.

لقد جاءت الحرب الروسية الأوكرانية الراهنة لتؤكد هذا التوافق الروسي الصيني، وفرصة للعمل على تعزيز النتائج والتداعيات الاستراتيجية للحرب على المديين القريب والمتوسط. في هذا السياق أيضاً، جاء الموقف الصيني عقب بدء العمليات العسكرية الروسية داخل أوكرانيا ليعبر عن تفهم الصين للمخاوف الأمنية الروسية على حدودها الغربية، وهو ما دفع الصين إلى رفض تكييف العمليات العسكرية الروسية داخل أوكرانيا على أنها «غزو»، أو «اعتداء» على السيادة الأوكرانية، على نحو ما ذهبت إليه المواقف الأمريكية والأوروبية.¹

المصلحة الصينية الثانية، تتمثل في استغلال الحرب لتوصيل رسائل واضحة للولايات المتحدة، وحلفائها وللنخبة الحاكمة في تايوان، بأنه عندما يتعلق الأمر بقضايا الأمن القومي فإن حسابات الدول لا تتسم بالمرونة، ولا تخضع للمقايضات أو المساومات. ومن ثم، فإن ما يصدق على الحسابات الروسية في قضية توسع «الناتو» في اتجاه الحدود الروسية، والحسابات غير الدقيقة للنخبة الحاكمة في أوكرانيا، يصدق أيضاً على قضية تايوان باعتبارها قضية أمن قومي بالنسبة للصين وأن الحسابات الصينية في هذه القضية لا يمكن أن تخضع هي الأخرى لأية مساومات أو مقايضات. ومن ثم، لا يمكن استبعاد استخدام الصين القوة العسكرية في حالة إقدام النخبة الحاكمة في تايوان على إعلان الاستقلال من جانب واحد أو بدعم من الولايات المتحدة. وإذا كان بمقدور الاقتصاد الروسي - الأقل بكثير من حجم الاقتصاد الصيني - تحمل التكاليف الاقتصادية المتوقعة لقرار استخدام القوة العسكرية ضد تايوان لإجبارها على الالتزام بالسيادة الصينية.²

المطلب الثاني: تقارب الصين وروسيا وإيران

تسعى روسيا (الفقرة الأولى) والصين وإيران (الفقرة الثانية) إلى تشكيل تحالفات اقتصادية وعسكرية لمواجهة النظام العالمي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة.

الفقرة الأولى: التقارب الصيني الروسي

قامت مؤسسة راند بدراسة حول التعاون الصيني والروسي سنة 2021، قالت إن "شي جين بينغ التقى بوتين 20 مرة على الأقل في مناسبات منفصلة بين عامي 2012 و 2017. هذه الاجتماعات كانت وجهاً لوجه. أصدرت الصين وروسيا بشكل مشترك العديد من الوثائق التي توضح اتفاقهما على مجموعة واسعة من القضايا. أهمها بيان مشترك حول تعزيز

¹ - محمد فايز فرحات، الحرب الروسية - الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، 2022، القاهرة، ص 37.

² - محمد فايز فرحات، الحسابات الصينية في الأزمة الروسية- الأوكرانية، تاريخ الزيارة 20/4/2024، على الرابط التالي:

<https://acpss.ahram.org.eg/>

الاستقرار الاستراتيجي العالمي صادر عن بوتين وشي في 26 يونيو 2016 في بكين. يسلط البيان الضوء على القلق المشترك لموسكو وبكين من العوامل السلبية التي تهدد بتقويض استراتيجية الاستقرار العالمي، مثل النظام الأحادي القطبية¹.

حسب مؤسسة راند "وقعت روسيا والصين خطة للتعاون العسكري الثنائي من 2017 إلى 2020. تضع خارطة الطريق تصميمًا عالي المستوى وخطة عامة للتعاون العسكري بين الصين وروسيا في 2017-2020. يظهر مستوى عال من الثقة المتبادلة والتعاون الاستراتيجي لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة في المجال الأمني والعمل المشترك على حماية السلام والاستقرار الإقليميين، نفذت القوات البحرية في عامي 2015 و2017 أنشطة في البحر الأبيض المتوسط، وابتداء من سنة 2016 بدأت روسيا والصين في إجراء مناورات مشتركة للدفاع الصاروخي².

يقول بريجنسكي "دور الولايات المتحدة لا سيما بعد تبديد عشرين سنة، بات الآن ملزمًا بالتحلي بقدر أكبر من الحصانة وباستعداد أكبر للتجاوب مع وقائع القوة الجديدة في أوراسيا. هيمنة دولة مهما بلغت قوتها، لم تعد ممكنة، لاسيما بعد بروز لاعبين إقليميين جدد على الساحة³. إذا تعثرت الولايات المتحدة فإن من غير المحتمل أن يغدو العالم خاضعًا لهيمنة خلف متفوق منفرد مثل الصين⁴. إن هذه الأخيرة التي يتكرر ذكرها باطراد بوصفها خليفة الولايات المتحدة المتوقعة تتحلى بحكمة التسليم بالنظام العالمي القائم، وإن لم تكن ترى التراتب السائد فيه دائمًا. هي تقر بأن نجاحها بالذات يتوقف لا على انهيار النظام بشكل درامي مثير، بل على تطوره باتجاه نوع من إعادة توزيع النفوذ تدريجيًا. هي تلتمس نفوذًا أكبر، وتتوق إلى احترام دولي⁵.

أصدرت الصين وروسيا بيان مشترك ببكين بتاريخ 4 فبراير 2022 ورد فيه "تحاول بعض البلدان رسم خطوط فاصلة على أساس الأيديولوجيا، وفرض "معاييرها الديمقراطية" الخاصة بها على البلدان الأخرى، واحتكار الحق في تعريف الديمقراطية من خلال إنشاء تكتلات وتحالفات. إن مثل هذه التحركات الساعية إلى الهيمنة تشكل تهديدات خطيرة للسلام والاستقرار العالميين والإقليميين وتقوض استقرار النظام العالمي".

صدر في 21 مارس 2023 بيان مشترك لروسيا والصين حول «تعميق الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي ودخول عصر جديد»، أهم ما جاء فيه ما يلي "يلاحظ الطرفان الطبيعة السريعة للتغيرات التي تحدث في العالم، والتحول العميق في الهيكل الدولي، والاتجاهات التاريخية غير القابلة للعكس، والتأكد من تسريع عملية إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب. في الوقت نفسه، ما تزال مظاهر الهيمنة والأحادية والحمائية منتشرة على نطاق واسع. إن محاولات استبدال مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً بـ «نظام قائم على القواعد» غير مقبولة. تعتمد جدوى النموذج متعدد الأقطاب وضمان التنمية المستدامة للدول على الانفتاح العالمي ومراعاة مصالح جميع البلدان دون استثناء على أساس شامل وغير تمييزي. في ظل هذه الظروف، يحافظ الطرفان على التنسيق الوثيق في السياسة الخارجية والتفاعل على منصات متعددة الأطراف، ويدعمان بحزم المساواة والعدالة، ويعززان بناء نوع جديد من العلاقات الدولية. تعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب، والعولمة الاقتصادية، ومعارضة جميع أشكال الهيمنة، والنهج الأحادي وسياسة القوة، وتفكير الحرب الباردة،

¹ - Rand, China-Russia Cooperation, Future Trajectories, Implications for the United States, California, 2021, p 123.

² - Rand, China-Russia Cooperation, Ibid, p 125.

³ - زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية، المرجع السابق، ص 153.

⁴ - زبيغنيو بريجنسكي، المرجع نفسه، ص 92.

⁵ - زبيغنيو بريجنسكي، المرجع نفسه، ص 96.

والمواجهة التكتلية، وخلق أشكال ضيقة موجّهة ضد دولٍ معيّنة. الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، وتعزيز تطوير الحكم العالمي بطريقة أكثر إنصافاً وعقلانية".

يتبين لنا مما سبق، أن هناك توافق روسي صيني على تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب، كما أنهما يتوفقان على مواجهة النظام العالمي الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة، وتفرضه بالقوة على العالم.

لكن الولايات المتحدة لن تتخلى عن قيادة العالم للصين بشكل سهل، لذلك سيتطور الصراع إلى حرب مرتقبة بين الدولتين العظميتين، تعتمد على الجيل الخامس من الحروب وليس كالحروب التقليدية.

وبالتالي من ينتصر في الحرب هو الذي سيشكل النظام العالمي الجديد. ولن يتبقى للولايات المتحدة سوى القوة العسكرية، التي تعتبر أكبر قوة في العالم، ومادامت الصين التي لم ترتق بعد قوتها العسكرية إلى المستوى المطلوب، فإن هذا سيجعل الصين تؤجل الحرب، حتى تنتهي المرحلة الانتقالية الحالية، التي تقوم فيها بتأهيل قوتها العسكرية، وتصبح ندا للقوة العسكرية الأمريكية، حينها ستتغير موازين القوى، وستصبح الحرب وشيكة الوقوع. لذلك ستظل روسيا في المرحلة الانتقالية هي من يعوض نقص القوة العسكرية الصينية، لخلق توازن عسكري بين القوتين، وبفضل هذه القوة ستظل روسيا بدورها فاعلة عسكرياً إلى جانب حليفها التاريخية الصين في قيادة النظام العالمي الجديد.

إن الظروف التي مهدت لكي تكون الولايات المتحدة قائدة العالم بعد الحرب العالمية الثانية قد تغيرت، والظروف اليوم عكس الماضي. وبالاعتماد على مختلف المؤشرات، لن تبقى الولايات المتحدة هي القائدة للعالم وهو ما أكد هنري كيسنجر قائلاً: "إن مع اختلال توازن باتت بنية نظام القرن 21 العالمي مكشوفة"¹.

الفقرة الثانية: التقارب الصيني الإيراني

بالنسبة لعلاقة الصين بإيران، فقد قامت مؤسسة راند بإعداد دراسة حول الصين في الشرق الأوسط سنة 2016، أكدت المؤسسة أن "إيران تعتبر القوة الرئيسة في الشرق الأوسط، كما تعتبر خصماً عنيداً للولايات المتحدة. وفي حال أتيح الاختيار للصين قد تشكل إيران حليفاً محتملاً لها وتساعد القوة الآسيوية الصاعدة على موازنة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط"². إن إيران تعتبر القوة الإقليمية الرئيسة الوحيدة في الشرق الأوسط غير المتحالفة مع الولايات المتحدة. وفي حال قررت الصين زيادة وجودها العسكري في الشرق الأوسط، فقد تلعب حينها إيران دوراً جوهرياً في تحقيق أهداف بكين الجيوسياسية"³.

أعلنت إيران عن انضمامها للمشروع الصيني "الحزام والطريق"، لكي تخرج من عزلتها الدولية وتعزز موقعها الجيوسياسي المتميز. لذلك في 25 يونيو 2020 أقرّت الحكومة الإيرانية اتفاقاً للشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الصين لمدة خمسة وعشرين عاماً، لتعزيز علاقتهما الاقتصادية والسياسية طويلة الأمد وتبلغ قيمتها 400 مليار دولار. تضمن الاتفاق أن تحصل الصين على أفضلية الاستثمار في إيران بمشاريع في البنى التحتية (المواصلات والموانئ والطرق والقطارات والبنوك والاتصالات). بالإضافة إلى ذلك التعاون في مجال السايبر والأبحاث والتطوير. وفي المقابل تلتزم إيران من جانبها

¹ - هنري كيسنجر، النظام العالمي، الترجمة فاضل جيتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، ص 357.

² - أندرو سكوبيل وعلي نادر، الصين في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016، ص 13.

³ - أندرو سكوبيل وعلي نادر، المرجع نفسه، ص 53.

بتزويد الصين بالنفط والغاز بشكل منتظم وبأسعار سخية ولمدى طويل. أما في ما يتعلق بالجزء العسكري من الاتفاق فقد تم إجراء تدريبات وتمارين عسكرية مشتركة إضافة إلى التعاون الاستخباراتي، وإنشاء لجنة عسكرية مشتركة للصناعات العسكرية تقوم بتصميم وإنتاج الأسلحة.

هذه الاتفاقية ستوفر لإيران شريانا اقتصاديا مهما، ويخرج إيران من العزلة الدولية، ومعه لم تعد إيران بحاجة إلى رفع العقوبات الأمريكية، كما أن هذه الاتفاقية ستقوي إيران اقتصاديا، مما سينعكس على موقعها الجيوسياسي في الشرق الأوسط. أما بالنسبة للصين فهذا الاتفاق الاقتصادي يعتبر بوابة للصين لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط، لمنافسة الولايات المتحدة في مراكز نفوذها التقليدية.

وبهذا المعنى، فإن الاتفاق يسهم في تحويل إيران إلى مركز إقليمي على "الحزام والطريق"، الأمر الذي لا يضمن لها تحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة في مرحلة يعاني فيها الاقتصاد الإيراني من أزمات هيكلية بسبب حزمة العقوبات الأمريكية الراهنة، لكنه ينطوي على مكاسب استراتيجية لا تقل أهمية، إذ من شأن تعميق ارتباط الاقتصاد الإيراني بالبنية التحتية الإقليمية، خلق مصالح دولية في الدفاع عن إيران في مواجهة السياسات الأمريكية، وهذه المصلحة قد تكون صينية بالأساس في المرحلة الأولى، لكن تعميق تكامل وارتباط الاقتصاد الإيراني والبنية التحتية الإيرانية بالمراكز الإقليمية الأخرى على المبادرة سيستتبع تدريجيا تزايد حجم المصالح الدولية حول إيران¹.

الاتفاق الإيراني الصيني أقلق إسرائيل، وهو ما دفع سيما شاين² إلى القول بأن "الاستثمارات الصينية إن تم تنفيذها ستشكل حزمة قوة حيوية للاقتصاد الإيراني المخنوق. كما سيؤدي تحسن الوضع الاقتصادي إلى إلحاق الضرر بمدى فعالية استراتيجية استخدام أقصى الضغط التي تنفذها الإدارة الأمريكية ضد إيران. وبالإضافة إلى ذلك ستضعف عوامل الضغط التي تستخدمها الدول الغربية عند استئناف محادثاتها مع إيران في حين أن موقف إيران سيتحسن أمام هذه الضغوط، وإلى جانب ذلك تأمل إيران أن يؤدي الانشغال في الاتفاق الصيني الإيراني أيضا إلى ضمان استمرار معارضة الصين للمحاولات الأمريكية الرامية إلى تمديد صلاحية حظر بيع الأسلحة لإيران في مجلس الأمن الدولي، وعند ذلك سيتاح لإيران الحصول على أسلحة صينية، وربما تحسين موقف مساومتها على شراء أسلحة من روسيا"³.

محاولات إيران مع الحكومات العراقية المتوالية لتفعيل العمل في بناء خط السكك الحديدية التي تربط بين مدينة المحمرة بمدينة البصرة العراقية بطول 37 كلم، وتسمح لطهران بربط خطوطها السككية التي تبدأ من الصين والهند وباكستان بالعراق وسوريا وسواحل البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن الجهود التي تبذل أيضا لربط ميناء جاهار الإيراني الذي تسهم الهند وروسيا في أعمال تطويره وبنائه، بخطوط برية وسككية مع ميناء غوادر الباكستاني الذي تقوم الصين بتشغيله، ويرتبط مع المناطق الصناعية الصينية بخطوط برية وسككية باتجاه مختلف مناطق العالم⁴.

¹ - حمد فايز فرحات، الاتفاق الإيراني الصيني وتداعياته الاستراتيجية، مركز الإمارات للسياسات، على الرابط التالي:

<https://epc.ae/ar/topic/the-iranian-chinese-agreement-and-its-strategic-repercussions>

² - رئيسة قسم الأبحاث في المخابرات العسكرية الإسرائيلية سنة 2004، ورئيسة الشؤون الاستراتيجية، ونائبة لرئيس الوزراء سنة 2009.

³ - سيما شاين وآخرون، هل أعدت إيران والصين اتفاقا استراتيجيا طويل المدى؟، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، 2020، على الرابط التالي:

<https://www.inss.org.il/he/publication/china-iran-agreement/>

⁴ - حسن فحص، الاتفاق الصيني الإيراني وصراعات جديدة تنتظر المنطقة، على موقع [انديبننت عربية تي في](http://www.independentarabia.com/nodeD)، على رابط التالي:

<https://www.independentarabia.com/nodeD>

الفقرة الثالثة: التقارب الإيراني الروسي

بالنسبة لعلاقة إيران بروسيا فإن البلدين تربطهما العديد من المصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية في العالم، في هذا الإطار أكد السفير الإيراني لدى موسكو كاظم جلاي، أن الرسالة التي بعثها المرشد الإيراني إلى الرئيس الروسي بوتين في 8 فبراير 2021 أكد فيها "علي خامنئي أن إيران مستقلة، وفي نفس الوقت روسيا هي جارتنا الشمالية، ونريد أيضا أن تكون روسيا قوية، ويمكن أن تكون مفيدة على الساحة الدولية اليوم، لأن وجهات نظرنا مشتركة تجاه القضايا العالمية، فنحن اليوم قوة إقليمية كبرى إلى جانب روسيا".¹ وهو ما أكدته أيضا علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الإيراني للشؤون الدولية قائلا: "إن تغيرات كبيرة حصلت في الشرق الأوسط، تتمثل في التعاون غير المسبوق بين روسيا وإيران، إن التنسيق بين إيران وروسيا لا يشمل فقط سوريا، بل يشمل أيضا العراق ولبنان، ويمكن أن يشمل التعاون اليمن مستقبلا".

يكتسي التعاون العسكري مع إيران، أهمية كبرى للبلدين، فروسيا التي يشهد مجمعها الصناعي العسكري تراجعا كبيرا في مبيعات الأسلحة وتطويرها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بحاجة ماسة لعقد التسليح مع الدول الأجنبية ومنها إيران، كي تستطيع الحفاظ على هذه الصناعة من الانهيار ومجاراة تجارة السلاح العالمي التي تترفع على قممها الولايات المتحدة، كما أنها تندرج في إطار سعي روسيا الحثيث لاستعادة مكانتها وهيبتها على الساحة الدولية.²

وبالتالي إيران تطمح إلى أن تصبح قائدة إقليمية، لتقويض مصالح الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين. قامت القيادة الإيرانية بتطوير هذا الهدف، من خلال التعاون الجيوستراتيجي مع روسيا، وتنمية العلاقات الاقتصادية مع الصين.³ إن ما يوحد إيران وروسيا والصين هو مواجهة العقوبات الأمريكية، والأحادية القطبية التي تسعى إلى فرض النمط الاقتصادي والثقافي الغربي على العالم. وتوحيد هذه القوى الثلاث يعتبر أكبر تحدي يهدد وجود الولايات المتحدة. وهذا ما أكدته بريجنسكي قائلا "إن أخطر السيناريوهات، التي تهدد الهيمنة الأمريكية هي تحالف الصين وروسيا وإيران".⁴

خاتمة:

نخلص مما سبق، أن النظام العالمي تأثر بالصراعات الدولية، واختلفت درجة التأثير حسب موازين القوى بين القوى الدولية. إن الصراع بين الغرب والشرق لم يحسم بعد، لأن الغرب لم يفقد بعد قوته نهائيا، كما أن الشرق (الصين وروسيا) لم يتمكن بعد من امتلاك قوة كاملة، لذلك القوتين الغرب والشرق ما تزال في توازن، يعني أنهما في مرحلة انتقالية تمهد لتشكيل القطب الجديد الذي سيقود العالم في المستقبل. إن الأحادية القطبية التي يقوم عليها النظام العالمي الحالي، تعرف مجموعة من المتغيرات، وجاءت الحرب الأوكرانية في السياق المناسب لتسرع الصراع بين القطبين، وتجعل النظام العالمي، يقترب من حافة الهاوية، في أفق نهاية الأحادية القطبية، وتأسيس نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يعيد إلى العالم توازنه الذي فقده منذ سقوط جدار برلين. وبالتالي، فإن التحالف العسكري (الروسي) والاقتصادي (الصيني)

¹ - قناة روسيا اليوم، على الرابط التالي: <https://arabic.rt.com/world/1251576>

² - محمد الهزاع، الشراكات الاستراتيجية الجديدة لروسيا في منطقة الشرق الأوسط: نموذج الشراكة الروسية الإيرانية، مجلة الأبحاث في القانون والاقتصاد والتدبير، العدد 2، مكناس، ص 2016، ص 57.

³ - Steven A. Cook, Major Power Rivalry in the Middle East, Council on Foreign Relations, Center for Preventive Action, New York, Carnegie, 2021, p 3.

⁴ - زبغنيو بريجنسكي، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، المرجع السابق، ص 54.

سيشكل قوة قادرة تدريجيًا على مواجهة الكتلة الغربية، من أجل تشكيل نظام عالمي جديد، قائم على تعدد الأقطاب في المستقبل.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- أندرو رادين وكليمنت ريتش، وجهان النظر الروسية بشأن النظام الدولي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017.
- أندرو سكوبيل وعلي نادر، الصين في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016.
- بلقاسم كرمي، العلاقات الدولية، مطبعة فضالة، المحمدية، 1994.
- زيبغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية، أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012.
- زيبغنيو بريجنسكي، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجية، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العسكرية، القاهرة، 1999.
- خليل حسن، العلاقات الدولية، النظرية والواقع الأشخاص والقضايا، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
- عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 1997.
- علي شفيق علي العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1990.
- عمر الفال، الساحات الجديدة للصراع الغربي الآسيوي للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 153، الرباط، 2020.
- محمد نشطاوي، العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش، 2015.
- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الأولى، دار الفجر، بيروت، 2002.
- هنري كسنجر، النظام العالمي، الترجمة فاضل جيتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015.

2- المقالات:

- محمد الهزاط، الشراكات الاستراتيجية الجديدة لروسيا في منطقة الشرق الأوسط: نموذج الشراكة الروسية الإيرانية، مجلة الأبحاث في القانون والاقتصاد والتدبير، العدد 2، مكناس، 2016.
- محمد الهزاط، السياسة الروسية الشرق أوسطية: قراءة تحليلية للمحددات والأهداف، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 10، الرباط، 2016.
- أحمد يوسف، الحرب الروسية الأوكرانية: الجذور والسياق والآفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية، الإسكندرية، 2023.
- محمد فايز فرحات، الحرب الروسية - الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، 2022، القاهرة.

3- التقارير:

- تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، 2019.

-الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017.

4- المواقع الإلكترونية:

<https://arabic.rt.com/world/1251576>

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alsyn-walnfwdh-fy-alshrq-alawst-altkhfy-fy-wdh-alnhar>

<https://www.inss.org.il/he/publication/china-iran-agreement>

https://www.rand.org/pubs/research_briefs/RBA2807-1.html

<http://www.rand.org/t/RRA2421-1>

<http://www.rand.org/t/RRA2421-1>

https://www.rand.org/pubs/research_briefs/RBA2807-1.ht

المراجع باللغة الأجنبية

1- books :

- Theodore Karasik and Stephen Blank, Russia an middle east, the Jamestown the foundation, Washington, 2018.
- Steven A. Cook, Major Power Rivalry in the Middle East, Council on Foreign Relations, Center for Preventive Action, New York, Carnegie, 2021.

2.2- Articles :

- Aron Lund, Russia in the Middle East, The Swedish Institute of International Affairs, Stockholm, 2019.
- Bilal Y.Saad, US Security cooperation in Middle East, the Biden administration and the Middle East: policy recommendations for a sustainable way forward, Policy Center, Doha, 2021.
- Ito Mashino, the future of the Middle east caught between us-china and us-russia rivalry ,Mitsui Co. Global Strategic Studies Institute, 2020.
- Lisa Watanabe, Europe and Major-Power Shifts in the Middle East, strategic trends, Center for Security Studies, Zurich, 2021.
- Mohammed Loulichki , La guerre entre la Russie et l'Ukraine : un tournant et un coup fatal pour le multilatéralisme , Policy center for the new South,, PB 17/22, rabat, 2022.
- Zvi Magen, Russia and the Middle East: Policy Challenges, No 127, Institute for National Security Studies, Haim Levanon, 2013.

2.3- Reports :

- Bryan Frederick and others, Escalation in the War in Ukraine Lessons Learned and Risks for the Future, RAND, California, 2023.
- Howard J. Shatz and Clint Reach, the Cost of the Ukraine War for Russia, RAND, California, 2023.
- Bryan Frederick and others, Understanding the Risk of Escalation in the War in Ukraine, RAND, California, 2023.
- Rand, China-Russia Cooperation, Future Trajectories, Implications for the United States, California, 2021.
- Rand, A Guide to Extreme Competition with China, California, 2021.

التدخل الدولي لحلف الأطلسي في الأزمة الليبية بين مبدأ مسؤولية الحماية ومصالح الدول الكبرى

سالم دينار علي عمر: محاضر بكلية الاقتصاد - جامعة سرت - ليبيا

silemdenair@gmail.com

الملخص

لقد اتسع مفهوم التدخل الدولي بتطور العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة من التدخل الدولي الإنساني إلى التدخل وفق مبدأ مسؤولية الحماية لكن التطبيق العملي لتلك المبادئ بموافقة مجلس الأمن يشوبه الكثير من الانتقادات باعتباره مرتبطاً بالمصالح المباشرة للقوات الدولية المنفذة له، وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى التوافق بين تطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين في ليبيا وبين تعزيز أهداف ومصالح دول حلف الناتو، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة للوصول إلى تعميمات ونتائج حول الظاهرة محل الدراسة، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الممارسة العملية وتدخل حلف الناتو في الأزمة الليبية لم يراعِ كافة المعايير التي نصت عليها وثيقة مسؤولية الحماية لعام 2005 ولم يتوافق مع مقتضياتها، بل استخدم ذريعة وغطاء لتحقيق المصالح الدولية للدول الأعضاء في مجلس الأمن.

الكلمات المفتاحية: التدخل الدولي - حلف الأطلسي - الأزمة الليبية - مبدأ مسؤولية الحماية - مصالح الدول الكبرى

Abstract

The evolution of international relations post-Cold War has led to an expansion in the concept of international intervention. This shift has seen a move towards more proactive interventions, such as international humanitarian intervention and interventions based on the responsibility to protect principle. However, there are criticisms surrounding the practical application of these principles, particularly when it comes to interventions approved by the Security Council. Critics argue that such interventions are often driven by the self-interests of the international forces carrying them out. This study aims to explore the connection between the implementation of the responsibility to protect civilians in Libya and the promotion of NATO States' objectives and interests. The study utilizes analytical and case study approaches to draw conclusions and insights on this complex issue. One significant finding from the study is that NATO's intervention in the Libyan crisis did not fully align with the criteria outlined in the 2005 responsibility to protect document. Instead, the intervention appeared to be motivated by a desire to further the international interests of the Security Council Member States, rather than solely focusing on protecting civilians.

Keywords: International Intervention - NATO - Libyan Crisis – the Responsibility to Protect Principle – Interests of the Great Powers.

المقدمة

انطلقت الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة العربية في شمال أفريقيا نهاية العام 2010 ومطلع عام 2011 في كل من تونس ومصر وليبيا، والتي اندلعت في 15 فبراير 2011، ولكنها اختلفت عن جارتها في مسارها وتحولت من احتجاجات سلمية إلى نزاع مسلح قوبل من قبل نظام الحكم باستخدام القوة العسكرية والهجوم المضاد كرد فعل لاستخدام المتظاهرين السلاح.

إن تصاعد مستويات العنف المسلح استدعى من المجتمع الدولي التحرك في اتجاه تدويل الأزمة في محاولة من الدول الكبرى لإستخدام الشرعية الدولية عبر التدخل الدولي كذريعة لحماية المصالح القومية والإستراتيجية من خلال مسؤولية الحماية تحت شعار حماية المدنيين.

إن التطور في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة في بداية التسعينات كان السبب في توسيع التدخل الدولي من خلال العديد من الأشكال من التدخل الدولي الإنساني، إلى التدخل تطبيقاً لمبدأ مسؤولية الحماية، لكن التطبيق العملي لتلك المبادئ وإن كانت تتم بموافقة هيئة الأمم المتحدة، عبر مجلس الأمن، إلا أنها يشوبها العديد من الانتقادات باعتبارها ارتبطت بالمصالح المباشرة للقوى الدولية المنفذة للتدخل الدولي والتي أستخدمت في حالات وتجاهلت في حالات أخرى. لذلك أثار التدخل الدولي لحلف الأطلسي في الأزمة الليبية تطبيقاً لمبدأ مسؤولية الحماية جدلاً واسعاً حول مشروعيته باعتبارها استغلت الأزمة، لتحقيق وخدمة مصالح دول الحلف، وإن كان بموافقة مجلس الأمن وبطلب من الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي.

لذلك تطرح هذه الورقة موضوع التدخل الدولي لحلف الأطلسي في الأزمة الليبية بين مبدأ المسؤولية ومصالح الدول الكبرى.

مشكلة الدراسة

يعد التدخل الدولي وسيلة تستخدم فيها القوة العسكرية في العلاقات الدولية وفق مبادئ الأمم المتحدة والشرعية من مجلس الأمن استناداً للفصل السابع من الميثاق لحماية حقوق الإنسان وانتهاكاتها، وحماية المدنيين باعتبارهما تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وتحاول الدول الفاعلة في النظام الدولي استغلال ذلك ذريعة ومبرراً لتحقيق المصالح الاستراتيجية بمختلف المبررات من التدخل الإنساني، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية هو ما طبق في الأزمة الليبية كآلية لحماية المدنيين من خلال حظر الطيران والذي تطور لاستخدام القوة العسكري ضد الأهداف المدنية من قبل حلف الأطلسي.

وتأسيساً على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة عبر التساؤل الرئيسي الآتي:

• هل مبرر التدخل الدولي لحلف الناتو في الأزمة الليبية تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية للمدنيين أم المصالح القومية لدول الحلف المؤثرة في الساحة الدولية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما مفهوم التدخل الدولي؟
- ما مفهوم مسؤولية الحماية وشروطها ومعاييرها؟
- ما هي مصالح الدول المؤثرة في الساحة الدولية في ليبيا؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تحاول الدراسة اختبار فرضية مفادها « إن المصالح القومية لدول حلف الأطلسي كان لها دور كبير في التدخل الدولي في الأزمة الليبية لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية».

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:-

1. توضيح وإبراز المفاهيم المتعلقة بالتدخل الدولي ومبدأ مسؤولية الحماية.
2. التعرف على المعايير والشروط اللازم توافرها لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية ومركزاته وآليات تطبيقه .
3. معرفة المصالح السياسية والاقتصادية والجغرافية للدول الكبرى المؤثرة على الساحة الدولية التي كانت وراء التدخل الدولي لحلف الناتو في الأزمة الليبية.
4. كشف التوافق بين تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية للمدنيين في ليبيا ورعاية الأهداف والمصالح الدولية في ليبيا.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة من الموضوع الذي تعالجه باعتباره أحد القضايا البارزة في العلاقات الدولية والتي شابهها جدلاً كبيراً وهي ما تتعلق بالتدخل الدولي لتطبيق مبادئ إنسانية أو حماية المدنيين في النزاعات المسلحة بما يحمله من آثار وانعكاسات على الدول المعنية بالتدخل وخصوصاً عندما يكون مقتصر على تغيير الوضع القائم دونما الاستمرار والمساهمة في تحقيق الاستقرار في تلك الدول وخصوصاً في دولة مثل ليبيا ، سعياً وراء الرغبة في فهم الأبعاد الحقيقية للتدخل الدولي في ليبيا وتوضيحها.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أكثر ملائمة لتناول مثل هذه الظواهر، بالإضافة لمنهج دراسة الحالة باعتبارها تدرس الحالة الليبية كحالة شهدت تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، مع استخدام المنهج التاريخي للاستشهاد بمراحل تاريخية وسردها للوصول إلى نتائج.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1. الحدود الزمانية: تتناول الدراسة الفترة الزمنية من العام 2011 وحتى 2021.
2. الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على دراسة دولة ليبيا.

مصطلحات الدراسة:

- 1- حلف الأطلسي: هو تحالف عسكري أسسته 12 دولة من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا عام 1949 ليضم دولا أخرى بهدف مساعدة بعضهم البعض في حالة وقوع أي هجوم مسلح، وكان الهدف الأصلي مواجهة التوسع السوفيتي في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.
- 2- التدخل الدولي: تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى لإلزامها في إتباع ما تملها عليها في شؤونها الخاصة.
- 3- مسؤولية الحماية: إلزام سياسي عالمي أيده جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 لمعالجة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

4- الأزمة الليبية: هو النزاع المستمر منذ بداية أحداث الربيع العربي في ليبيا التي تزامنت مع الحرب الأهلية والتدخل العسكري الأجنبي.

5- المصالح القومية: هي الحاجات والرغبات التي تدرکها دولة ذات سيادة وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة المجذوب (2022)، بعنوان " مدى مشروعية التدخل الاجنبي في ليبيا .. دراسة في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام" ، هدفت الدراسة لتوضيح مواقف المنظمات الإقليمية وحلف الناتو وإدارة الأزمة الليبية وتوضيح مواقف الدول العربية والغربية ودورها في إسقاط النظام الليبي ، ومن أهم نتائجها تجاوز حلف الناتو لمهمته المطلوبة منه ليحول ليبيا إلى دولة فاشلة

2- دراسة ناصري (2022)، بعنوان: " التدخل الدولي الإنساني بين الشرعية والمشروعية .. دراسة تحليلية" ، هدفت الدراسة لمعرفة مدى مشروعية التدخل الدولي الإنساني من خلال دراسة أزمة رواندا والتدخل الدولي فيها ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها فشل المجتمع الدولي في منع الإبادة الجماعية بل لعبت بعض الدول دوراً في ازدياد تفشي القتل واستمرار الإبادة من بينها الولايات المتحدة.

3- دراسة عبدالله - وأبو بصله (2021) ، بعنوان " تدخل حلف الأطلسي في الأزمة الليبية.. التأثير الإقليمي والدولي" ، وهدفت الدراسة إلى إبراز التحديات التي تواجه ليبيا كدولة والتي تحاول إيجاد مكان لها في ظل المعطيات الجيوسياسية على الساحة العربية والدولية باستخدام النظرية الواقعية كمنهج للتحليل للتوصل لنتائج أهمها أن المنظومة الغربية لا تستثنى إمكانية اللجوء لآلية التدخل العسكري إذا تعرضت المصالح الغربية للخطر عبر مجلس الأمن وهو ما سبب فشل الدولة الليبية في تحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي.

4- دراسة بلعربي (2021) ، بعنوان " التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مسؤولية الحماية ومنطق حماية المصالح الدولية للدول الكبرى" ، وهدفت الدراسة لإختبار مدى مسؤولية الحماية في تجاوزها السلبات التي طالت حق التدخل الإنساني ، من خلال استخدام المنهج الوصفي والمنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة وتوصلت إلى نتائج أهمها إن التدخل العسكري في ليبيا كان لديه هدف خفي وهو إسقاط النظام الليبي كهدف استراتيجي للوصول لمصالحها القومية مما وضع مبدأ مسؤولية الحماية على المحك .

5- دراسة السويح (2020) ، بعنوان " دور مجلس الأمن في حل الأزمة الليبية منذ عام 2011 إلى عام 2020" ، وهدفت الدراسة لتوضيح دور الأمن في وضع حلول للأزمة الليبية من العام 2011 إلى عام 2020 ، من خلال استخدام المنهج التحليلي التأصيلي ، وتوصلت إلى نتائج أهمها أن مجلس الأمن لم يكن أداة أو وسيلة لحل الأزمة الليبية وإنما تسبب في تفاقم الأزمة.

ومن الملاحظ أن معظم الدراسات السابقة ركزت على جوانب تختلف على هذه الدراسة من حيث المتغيرات والمدة الزمنية لها ومدى تأثيرها على الأزمة الليبية، كما تختلف في المناهج المستخدمة في الدراسة، وبالتالي يتطلب الموضوع دراسة

لتوضيح دور التدخل الدولي لحلف الأطلسي في الأزمة الليبية وما هو مبرره هل تطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين أم السعي لتحقيق مصالح الدول الكبرى.

تقسيمات الدراسة:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتدخل الدولي ومسؤولية الحماية.

المحور الثاني: تدخل مجلس الأمن والأزمة الليبية.

المحور الثالث: - التدخل العسكري لحلف الأطلسي في الأزمة الليبية.

وفيما يلي نتناول كل محور من هذه المحاور بشيء من التفصيل:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتدخل الدولي ومسؤولية الحماية

تطرح الورقة في هذا المحور مفهومي التدخل الدولي ومسؤولية الحماية في محاولة للتمييز بينهما، والجوانب المتعلقة بهما كالشروط والمعايير اللازمة لتطبيقها والآليات اللازمة لذلك .

أولاً- مفهوم التدخل الدولي

يعتبر مفهوم التدخل الدولي أو الأجنبي من المفاهيم التي تثير جدلاً واسعاً في العلاقات الدولية، فلا يوجد اتفاق بين الفقهاء والباحثين حول تحديد مفهومه، واختلفوا ما بين مؤيد ومعارض لهذا المصطلح، لذلك تعددت الآراء والتوجهات التي تحاول تقديم مفهوم متفق عليه للتدخل الدولي وعلى هذا الأساس سنعرض آراء مجموعة من الباحثين.

ويعود المصطلح لغويات للكلمة اليونانية Intervention والتي تعني التموضع بين شيئين، وتدل على الاعتداء والتعرض للغير أو توسط الخصومات (ترامب، 2017).

وبدل هذا المفهوم على معينين (ترامب، 2017) :

الأول- التدخل بشكل سلمي في النزاعات في حدود سيادة أطراف النزاع.

الثاني- التدخل والتأثير في سلوك الدول وتبديله، وهنا يميز فقهاء القانون الدولي بين مصطلح Intervention ويدل على تدخل بالقوة العسكرية بشكل غير مشروع، والمصطلح Ingerence الدال على التدخل بأي وسيلة دون النظر للمشروعية.

أما التعريف الاصطلاحي فقد تناوله العديد من الباحثين، فرى هولستي يعرف التدخل بأنه «جميع الأنشطة الخارجية التي تهدف إلى تغيير القادة السياسيين، أو البناء الدستوري للدول المسؤول عن رسم السياسة الخارجية» (بومدين، 2021).

كما يرى كورفين «أن التدخل إحلال دولة لسلطتها محل دولة أخرى، قصد تحقيق أثر قانوني لا تستطيع الدولة الأخيرة أو لا ترغب في تحقيقه» (زردومي، 2013).

ويعطي المفكر جوزيف ناي للتدخل مفهوماً ذو معنيين، يشير في المعنى الأول الواسع للممارسات الخارجية المؤثرة، على سيادة دولة أخرى أو شؤونها الداخلية، أما في معناه الضيق فهو إشارة للتدخل عسكرياً بالقوة في شؤون داخلية لدولة أخرى (ياسين، 2017).

ويتضح من التعريفات السابقة عدم الاتفاق على إعطاء تعريف واحد للمصطلح وتنقسم الآراء بين تناول المفهوم بشكل واسع بحيث يضم جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، وبين تناول المصطلح بمعنى ضيق باستعمال القوة العسكرية لتدخل في شؤون دولة أخرى.

ويعرف الدكتور محمد طلعت الغنيمي التدخل الدولي بأنه «تعرض لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها» (بيومي، 2016).

وقدم مارك وايت مفهوماً ميز فيه بين التدخل والحرب واعتبر أنهما عملياً يختلف كل منهما عن الآخر حيث «يعد التدخل عملاً مباشراً وعنيفاً على مستوى العلاقات الدولية، ولا يصل إلى الحرب المعلنة بين دولتين أو أكثر لأن الحرب هي المرحلة القصوى في هذا التفاعل» (إسماعيل، 2015).

لذلك ظلت ظاهرة التدخل الدولي كانعكاس لعلاقات القوة في النظام الدولي، فالدول القوية في العادة لديها إمكانات القوة توظفها في حال ما تعرضت المصالح الاقتصادية أو السياسية أو الإستراتيجية لها لأي خطر وتسعى للقضاء على مصادره، وبالتالي توفر القوة هو الذي جعل لديها القدرة على التدخل، ولكن الدوافع للدول قد تختلف باختلاف المصالح وقت اتخاذ قرار التدخل.

ومما سبق يتضح أن هناك تمييز بين اتجاهات ثلاثة رئيسية للتدخل الدولي وهي كما يلي (إسماعيل، 2015):

1. الاتجاه الأول: جمع ممارسات اقتصادية وعسكرية وسياسية للتدخل.
2. الاتجاه الثاني: يقتصر على القوة العسكرية واستخدامها للتدخل.
3. الاتجاه الثالث: يرى أنه عمل غير قانوني ولا مبرر له باعتباره متعارضاً مع مبدأ السيادة.

إن التدخل الدولي في هذه الحالات يتخذ شكلين (بومدين، 2021) :-

- 1- تدخل دفاعي: هدفه الحفاظ على الوضع القائم لأن تغييره لا يخدم مصالح الدول المستعملة له.
 - 2- تدخل هجومي: الغرض منه تغيير نظام الحكم في دولة ما باعتباره يشكل خطر على مصالح الدولة المستعملة له.
- يتضح من أشكال التدخل أن معيار التدخل الدولي الذي يحتكم إليه هو المصلحة القومية للدولة وما إذا كان الحفاظ على النظام الحاكم يخدم تلك المصلحة ستسعى للحفاظ عليه من خلال التدخل الدولي الدفاع عنه، وعلى العكس في حالة شكل خطراً على مصالحها فإنها ستسعى عبر التدخل الدولي لتغييره وإسقاطه.
- لقد تغيرت في العصر الحديث مقتضيات التدخل وأهدافه وخصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث استخدمت ذرائع ومبررات للتدخل الدولي باسم الشرعية الدولية عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن تمثلت في حرب الخليج الثانية، والتدخل في الصومال، وأزمة كوسوفو.

وقد يكون التدخل الدولي غير مشتملا فقط على الدول بل حتى المنظمات الدولية والإقليمية كأشخاص للقانون الدولي بغرض التأثير على دول والابقاء أو تغيير وضعها الراهن (بيومي، 2016)، وعلى هذا الأساس تطور التدخل الدولي بالاستناد وعلى مبررات التدخل الدولي الإنساني، ومسؤولية الحماية كمبادئ تستخدم ذريعة للتدخل لتغيير الأنظمة الحاكمة باسم الشرعية الدولية، وقد ارتبطت تلك المبررات بممارسات حقوق الإنسان والإنتهاكات بشأنها.

وظهر ما اصطلح على تسمية التدخل الدولي الإنساني والذي يعني "قيام وحدة سياسية دولية (دول- مجموعة دول- منظمة دولية عالمية أو اقليمية) بوسائل الإكراه أو الضغط بكافة الأشكال السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية لوقف الإنتهاكات الصارخة والمنظمة لحقوق الإنسان الأساسية في أي دولة معينة في حال عدم القدرة على حماية مواطنيها أو عدم رغبتها في ذلك" (ناصر، 2022)

إن ما تركز عليه هذه الورقة في طرحها، وما يهمننا هو منظمة حلف الأطلسي وممارستها للتدخل الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة في الكثير من الحالات وبتفويض من مجلس الأمن، والتي تحولت من منظمة دفاعية تعنى بإيقاف المد السوفييتي إلى آلة عسكرية تهتم بالتدخل لأغراض إنسانية وهو ما قد يمكن اعتباره تطوراً في إستراتيجية الحلف سعياً لتحقيق مصالح الدول الأعضاء فيه.

إن التدخل الدولي من قبل الدول والمنظمات تطور في اتجاه آخر بالاستناد إلى مبدأ مسؤولية الحماية وهو ما ستطرحه الورقة فيما يلي:

ثانياً: مبدأ مسؤولية الحماية (المفهوم والشروط والمستويات)

في ظل ما تعرض له مبدأ التدخل الدولي الإنساني من انتقادات جراء تطبيقه في بعض الحالات سواء بالحصول على إذن من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أو من دون إذن الشرعية الدولية، وخصوصاً مع تحوله من مبرر لحماية حقوق الإنسان إلى ذريعة لحماية المصالح للدول الكبرى، حاولت الأمم المتحدة استحداث نهج جديد يكون بديلاً سمي بمبدأ "مسؤولية الحماية" وهو ما تم استخدامه كمبرر للتدخل الدولي لحلف الأطلسي في الأزمة الليبية، وتتناول الدراسة في هنا هذا المبدأ لتوضح مفهومه ونشأته وشروطه ومراحلته ومستوياته من خلال ما يلي:

1. نشأة ومفهوم مسؤولية الحماية

نتيجة الفشل الذي صاحب محاولة الأمم المتحدة في معالجة الانتهاكات والإبادة الجماعية في كل من البوسنة والهرسك وروندا في التسعينات، ومع استطاعة مجلس الأمن على التدخل، أدى ذلك بالأمم المتحدة للتفكير في إيجاد مفهوم جديد لتعويض حق التدخل الإنساني لتخفيف معاناة المدنيين لذلك ظهر مبدأ مسؤولية الحماية.

وقد شهد العام 2001 أول ظهور للمبدأ، حينما قدمت اللجنة العالمية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في مؤتمر الألفية التقرير الخاص باستبدال التدخل الإنساني بمسؤولية الحماية (ساعو، 2016)، والفضل هذا يرجع للحكومة الكندية والتي أنشأت هذه اللجنة استجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) وقدمت تقريرها بعد عام من إنشائها (قاسم، 2023).

وقد تم الموافقة عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك سنة 2005 وتضمنت وثيقته أن "مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يخضع لمسؤولية الحماية الدولية، عندما تكون دولة غير راغبة في حماية

مواطنيها، أو غير قادرة على حمايتهم من الجرائم الدولية الخطيرة التي ارتكبت في حقهم، سواء كانت فعلية أو مرتقبة» (شمامي، 2014). يتضح أن هذا المبدأ نشئ كبديل للتدخل الإنساني والذي فشل في معالجة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية في بعض القضايا والتي حدثت في دول غير قادرة أو غير راغبة في حماية مواطنيها.

أما عن مفهوم مسؤولية الحماية فيقصد به كما عرفته اللجنة التي وضعتها «سلسلة عريضة من الأعمال والتي يمكن أن تضم تدابير طويلة أو قصيرة الأجل للمساعدة على الحيلولة دون حدوث أوضاع تهدد الأمن البشري أو دون تفاقمها أو انتشارها أو بقائها وفي الحالات البالغة الشدة يستلزم تدخل عسكري لحماية المدنيين المعرضين للخطر والأذى» (خالدي- وخلوفي، 2019).

ووصفت الفقيه الدولي «ايف ما سينغام» مبدأ مسؤولية الحماية بأنه «نهج جديد لحماية المدنيين من الفظائع الجماعية يتولاه المجتمع الدولي عندما تكون دولة ما غير راغبة في حماية مواطنيها أو غير قادرة على حمايتهم من خسائر في الأرواح وإبادة أو تطهير عرقي واسع النطاق» (كعبوش، 2018).

إن ما يتضح من التعريفات السابقة أن مسؤولية الحماية هي حماية السكان المدنيين من الإبادة وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية وهي مسؤولية على عاتق كل دولة لوحدها على الدولة منع حدوثها، وإلا فإنه يحق للدول الأخرى التدخل فيها لأغراض الحماية البشرية حتى ولو عسكريا في حالات بالغة الضرورة، وبذلك يعتبر مصطلح واسع يستخدم فيه كل الإجراءات التي توفر حماية أكبر لحقوق الإنسان والجرائم التي قد تنتهكها وكأنها واجب على المجتمع الدولي عليه أن يؤديه.

وهو ما يعتبر مفهوما فضفاضاً من شأنه أن يتم تأويله بأراء متباينة وبالتالي قد يخضع بتقديرات الدول الفاعلة في النظام الدولي وقد يتم ربطه بالمصالح القومية لتلك الدول ليتم استخدامه مبرراً لتحقيقها.

2. شروط ومستويات مسؤولية الحماية

يجب التقيد بجملة من الشروط حتى يتم إعمال مبدأ مسؤولية الحماية ويكون مقبولا من المجتمع الدولي ويتم ذلك عبر ثلاث مراحل، وهو ما نصت عليه الاتفاقية بهدف الانتهاكات لحقوق الإنسان وحتى يتم ضمان حسن تنفيذ المبدأ لابد من الالتزام بالشروط والمعايير الآتية:

أ. معيار الإذن الصحيح

حسب ما نصت عليه الاتفاقية وما اقترحتة اللجنة يكون الإذن بالتدخل من قبل مجلس الأمن باعتباره الهيئة المناسبة لإعطاء إذن بالتدخل الدولي عسكريا وتحديد كيفية أدائه، ومن يقوم بتنفيذه (عبيدي، 2017). يفهم من ذلك أن من يحدد آلية التنفيذ ومن ينفذه هو مجلس الأمن الدولي المسؤول عن إعطاء الإذن، وهو ما قد يكون رهين الدول الدائمة العضوية التي قد تستخدم حق الفيتو في حال تعارض مع مصالحها.

ب. معيار القضية العادلة:

حددت اللجنة القضايا التي يتم التدخل العسكري لحماية البشرية بشأنها في مجموعتين يتطلب إيقافها أو تجنبها وهي (بلعري، 2012)

✓ وقوع أو خسارة الأرواح بشكل كبير بسبب مقصود بنية الإبادة، أو بتدبير من الدولة، أو نتيجة الإهمال أو عدم القدرة أو العجز.

✓ وقوع تطهير عرقي، أو توقع حدوثه من خلال أعمال قتل أو إكراه أو الأعمال الإرهابية أو بالاعتصاب.

إن توفر أحد الشرطين يعتبر قضية عادلة تستوجب التدخل الدولي العسكري لحماية المدنيين.

ج. معيار النية السليمة:

يعني أن «الغرض الأساسي من التدخل يجب أن يكون وقف المعاناة الإنسانية أو منعها، وإن إسقاط النظام ليس سبباً مشروعاً لوضع العقيدة موضع التنفيذ» (ماسينغام، 2009).

د. الوسائل المناسبة:

يتم ذلك من خلال تحرك الدول الأعضاء في وقت مناسب وفي استجابة بشكل جماعي حاسم في حالة عدم قدرة إحدى الدول في توفير تلك الحماية، بحيث يتناسب هذا التدخل من ناحية الحجم والمدة والحدة الأدنى مع تحقيق الهدف الإنساني، الذي يجب أن تتلاءم معه الوسائل المستخدمة للرد لتحقيق أهداف التدخل مع مراعاة قواعد القانون الدولي الإنساني الخاصة بالأعمال العسكرية (خالدي، 2019).

يعني هذا الشرط أن تكون الوسائل المستخدمة في التدخل العسكري وحجمها ومدتها وفي الحد الأدنى متناسبة معه بشكل لا تتعدى الأهداف المرسومة له ويتجاوزها كما حدث في تدخل حلف الأطلسي في الأزمة الليبية.

هـ. معيار الملاذ الأخير

قبل أن يتم التدخل العسكري يجب استنفاد كل المبادرات السلمية حتى يتم منع حدوث أزمة إنسانية يكون الحل السلمي أفضل، ولا يجب الرد عسكرياً قبل إعطاء فرصة للمسؤولية الوقائية وإعطائها الوقت اللازم والكافي لإنجاز حل سلمي ينهي الانتهاكات من خلال التفاوض (بلعربي، 2021).

إن إعطاء الوقت الكافي للمبادرات السلمية قد يسهم في تجنب التدخل الدولي العسكري والذي قد يزيد من معاناة المدنيين، ولذلك يجب أن يكون الملاذ الأخير وليس الأول.

و. احتمالات النجاح

حتى يتم استيفاء الشروط اللازمة للتدخل العسكري تطبيقاً لمسؤولية الحماية يتعين التأكد من النجاح قبل الشروع على ذلك العمل العسكري، فلا مبرر لاستعمال القوة إذا كانت ستسبب في تفاقم الوضع الإنساني وزيادة معاناة السكان بما قد يسهم في توسع رقعة الصراع (عبيدي، 2017). إن عدم التأكد من الاحتمالات النجاح بقدر معقول وتحقيق أقل معاناة للمدنيين شرط أساسي لتطبيق مسؤولية الحماية والتي تهدف لرفع المعاناة وإنهاء الانتهاكات وليس زيادتها.

ويضاف إلى تلك الشروط شرط آخر يتعلق بموافقة المنظمة الإقليمية التي تتبعها الدولة المستهدفة بالتدخل الدولي كشرط لتفعيل مسؤولية الحماية وهو ما نصت عليه الوثيقة بها الصادرة في عام 2005 في المادة 139 منها وتنص على «تعرب عن استعدادنا لاتخاذ إجراء جماعي، في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة عن طريق مجلس الأمن ووفقاً

للميثاق والفصل السابع فيه على أساس كل حالة على حدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة حسب الاقتضاء» (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 60 / 1 لعام 2005 ، الخاص باعتماد نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 متاح على الرابط <https://www.un.org/ar>)

ويتضح من خلال هذا الشرط أنه عند تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية يتطلب التعاون مع المنظمات الإقليمية التي تتبعها الدولة المستهدفة ويكون التدخل بموافقتها على ذلك وهو ما حدث في طلب جامعة الدول العربية من مجلس الأمن التدخل لحماية المدنيين في ليبيا .

إن تلك المعايير والشروط إذا ما تم الالتزام بها قبل استئناف الحماية ستكون عاملاً مهماً في نجاح تطبيق هذا المبدأ، بل على العكس قد تضمن إنهاء المعاناة من دون التدخل العسكري الذي أثبتت التجارب أنه يزيد منها ولا يعطي النتيجة الموجودة والهدف من تطبيقه.

إن تطبيق مسؤولية الحماية يجب أن يتم عبر ثلاث مراحل ومستويات تكون على النحو التالي:

المستوى الأول: مسؤولية الوقاية:

تعالج هذه المرحلة الأسباب الجذرية والمباشرة للصراع الداخلي وغيره من الأزمات التي يصنعها الإنسان وتسبب في تعريض حياة الشعوب للخطر، فقد اعتبرت اللجنة المنشئة للمبدأ أن مسؤولية الحماية لم تعد شأنًا داخلياً أو وطنياً أو محلياً فقط، بل تجب على كامل المجتمع الدولي (ساعو، 2016). يتحقق هذا المستوى من مسؤولية الحماية من خلال معالجة الأسباب المؤدية اندلاع النزاعات المسلحة الداخلية في الدول من خلال التزام من قبل نظام الحكم الذي يتم عن طريقها تسوية أي نزاعات تؤدي لنشوب الحرب.

وقد حدد تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول أربعة تدابير لمنع أسباب الصراع المباشرة والجذرية وهي (حساني، 2012):

1. التدابير السياسية: من خلال إقامة الديمقراطية وتقاسم السلطات الدستورية عبر مبدأ التداول السلمي على السلطة وصون الحريات وسيادة القانون.
2. التدابير الاقتصادية: عبر تقديم المساعدات الانمائية، وتشجيع النمو الاقتصادي، وتمويل الاستثمارات وتشجيعها وتسهيل التبادل التجاري.
3. التدابير القانونية: من خلال تدابير تساهم في تعزيز سيادة القانون التي تضمن الاستقلالية لكل الأجهزة القضائية، وتعزيز تنفيذ القانون من خلال اللجوء للتحكيم والقضاء الدولي لحل النزاع الداخلي.
4. التدابير العسكرية: حيث يتم إصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية لكي تعمل حسب القانون.

عبر تلك التدابير تكون المرحلة الأولى أو المستوى الأول والذي يركز دوره في وقاية حقوق الإنسان من التعرض للانتهاك والخطر وإلا ستتحول إلى شأن عالمي يستوجب التدخل لتنفيذ المسؤولية التي بمقتضاها تحمي تلك الحقوق وتصلح.

المستوى الثاني: مسؤولية الرد

إذا فشلت الدولة عبر النظام القانوني والسياسي القائم في حماية رعاياها عبر مستوى مسؤولية الوقاية، ونجم عن ذلك انتهاكات جسيمة وفادحة لحقوق الإنسان وحصول جرائم إبادة أو تطهير أو ضد الإنسانية ولم تنجح في منع وقوعها، تنتقل المسؤولية إلى المستوى الثاني الذي يتطلب الرد أو التصدي من خلال جزاءات أو تدابير فعالة تضمن حماية المواطنين.

لذلك يتخذ مجلس الأمن تدابير قسرية تفرض على الدولة صاحبة الصراع وقد تتدرج هذه التدابير من الأقل قسراً إلى الأكثر بما فيها التدخل العسكري وهي على النحو التالي (عبيدي، 2017):

1. تدبير دون العمل العسكري: تكون أقل قسراً وهي ما تتضمنه المرحلة الأولى أو المستوى الأول كالعقوبات الاقتصادية الشاملة.
 2. المجال العسكري: من خلال حظر بيع الأسلحة وأي معدات عسكرية.
 3. المجال الاقتصادي: كتجميد الأصول المالية داخلياً وخارجياً للجماعة المتمردة أو قادتها وزعمائها وأسرههم، وفرض قيود على نشاطهم الاقتصادي.
 4. المجال السياسي والدبلوماسي: يتعلق بفرض قيود على التمثيل الدبلوماسي، من خلال طرد السفراء، تعليق العضوية في المنظمات الإقليمية أو الدولية.
- تشكل كل تلك التدابير رداً من الدول الأخرى على أي انتهاكات قد تحدث في أي دولة وتستخدم في تلك الوسائل تدابير عسكرية واقتصادية وسياسية تكون بمثابة العقوبة للدولة التي تشهد صراعات قد تسبب في انتهاكات حقوق الإنسان.

المستوى الثالث: مسؤولية إعادة البناء

مسؤولية الحماية لا تقف عند مجرد الوقاية أو الرد والتصدي بل تتعدى ذلك بما يضمن إعادة البناء بعد التدخل العسكري بما يساهم في نهوض مسؤولية الحماية بالدولة المستهدفة عبر بناء السلام الدائم والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة، وصيانة حقوق الإنسان ودمج المتنازعين والمسلحين في مجتمعاتهم وجبر الضرر للمتضررين وتعويضهم.

وهنا يقتضي مستوى إعادة البناء العمل عبر ثلاثة مجالات أساسية (تركي- وبونصيار، 2017):

1. حفظ السلام والأمن والذي من خلاله تنجح عمليات حفظ السلام.
2. يشمل العدل والمصالحة: حيث تكون عملاً يتبع إيقاف الانتهاكات من خلال محاسبة ومعاقبة الجناة بشكل يضمن تفعيل العدالة داخل الدولة وهو ما يطلق عليه "بالعدالة الانتقالية".
3. يتعلق بالتنمية المستدامة من خلال تطوير القدرات التنموية التي تؤدي لاستقرار الدولة وتعزيز فرص السلام والتنمية الاقتصادية وإحياء التجارة بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة.

إن إعادة بناء الدولة التي تعرضت للتدخل الدولي من خلال بناء النظام العام عبر تلك الأسس الثلاثة كفيل بمنع حدوث نزاعات وصراعات مستقبلاً وتكرارها بما يوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحقيق التنمية والرفاهية عبر بناء السلام وتوفير العدالة وتحقيق المصالحة.

ويتضح من خلال ما سبق طرحه حول مبدأ مسؤولية الحماية أنه تفعيله يتطلب حملة من الشروط والواجبات والمستويات حتى يتم تطبيقه بخصوص أي دولة فشلت في حماية مواطنيها من الانتهاكات الجسيمة أو الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي بحيث يكون على الدول الأخرى التدخل عبر مجموعة من الوسائل التي يتم التدرج في تطبيقها لحماية المدنيين بتلك الدولة، وقد طبق هذا المبدأ كأول تجربة على النزاع الليبي والذي حدث عقب التحولات السياسية في مطلع العام 2011 وهو ما ستطرحه الورقة في المحورين اللاحقين.

المحور الثاني: تدخل مجلس الأمن والأزمة الليبية

لكل تدخل دولي أساس قانوني يستند إليه ويستخدمه مبرراً ليكون مشروعاً والتدخل الدولي لحلف الأطلسي عقب الأزمة الليبية العام 2011 ليس استثناءً باعتباره جاء تنفيذاً لقرارات صادرة عن مجلس الأمن وتطبيقاً لمبدأ مسؤولية الحماية، وستتناول هذه الفقرة إجراءات مجلس الأمن تجاه الأزمة الليبية وقراراته التي أعطت الإذن بالتدخل الدولي لحماية المدنيين في ليبيا عقب النزاع المسلح الذي حدث وما إذا كانت تلك القرارات مشروعة أم لا من ناحية إصدار القرار وآلية تنفيذه.

إن مجلس الأمن بمجرد اطلاعه على المسألة الليبية وأحداثها وبداية معالجته لها وضعها تحت بند الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مع أنها كانت مسألة داخلية بحته، وقد أصدر المجلس حزمة من الإجراءات العقابية ضد النظام الليبي في تلك الفترة لأنه فشل في إدارة الأزمة الداخلية. وبالتالي اعتبر إضراراً بحقوق الإنسان مما يستوجب تطبيق مسؤولية الحماية. وقد أصدر المجلس العديد من القرارات منذ اندلاع الأزمة الليبية وقد اعتبرت الأزمة الليبية كأول اختبار لمسؤولية الحماية، فهل كانت فعلاً لحماية المدنيين أم لحماية مصالح دول بعينها.

وقد اتخذ مجلس الأمن حيال الأزمة الليبية جملة من القرارات بموجها تم التدخل العسكري من قبل حلف الأطلسي ويمكننا تتبع هذه القرارات من خلال ما يلي:

1- القرار رقم 1970:

تحرك مجلس الأمن منذ بداية الأزمة الليبية والمواجهات للمظاهرات في بنغازي من طرف الأجهزة الأمنية للنظام، طالب مندوب ليبيا في الأمم المتحدة في مداخلته بتاريخ 2011/ 2/25 في مجلس الأمن بالتحرك ضد حكومته التي كان يمثلها (عنان، 2023). وهو ما اعتبر من الطلبات التي لم تحدث في تاريخ الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبعد العديد من المشاورات أصدر مجلس الأمن القرار 1970 بتاريخ 2011-2-26 بإجماع الأعضاء، وقد صدر القرار استناداً للفصل السابع والمادة 41 منه (عنان، 2023).

وكان الهدف منه محاولة للضغط على النظام الليبي لوضع حد للأعمال العسكرية وتغيير سلوكه حسب التزامات مسؤولية الحماية، ولكن ورود إشارة في هذا القرار باستناده للفصل السابع يعني أنه يجيز له اتخاذ ما يراه مناسباً من تدابير وعقوبات اقتصادية أو قطع العلاقات الدبلوماسية وهي تدابير غير العسكرية.

وقد انطوى القرار 1970 على جملة من التدابير غير العسكرية والتي وردت في مبدأ مسؤولية الحماية لردع الاعتداء وانتهاك حقوق السكان المدنيين في ليبيا وقد تمثلت تلك الإجراءات في:

أ. إحالة الوضع للمحكمة الجنائية الدولية:

تضمن القرار إحالة الملف الليبي إلى المحكمة الجنائية الدولية وذلك حتى يتم التحقيق في الجرائم التي اقترفها النظام الليبي حسب تعبيره ضد المدنيين، وإحالة الأوضاع إلى المدعي العام للمحكمة (سليمان، 2017).

ب. حظر الأسلحة

تضمن القرار 1970 من خلال العملية أن يتم إتخاذ ما تراه مناسباً لكل الدول الأعضاء من تدابير تمنع توريد الأسلحة وأي عتاد عسكري إلى ليبيا سواء بالبيع أو النقل مباشرة أو غير مباشرة سواء للأسلحة أو الذخيرة أو المركبات والمعدات العسكرية أو ما يشابهها وقطع غيارها وأي مساعدات مالية أو تقنية، وكافة أنواع المساعدات حتى المرتزقة المسلحين ونص القرار على منع ليبيا من تصدير الأسلحة والعتاد لأي دولة مجاورة، ومراقبة وتفتيش كل البضائع المصدرة إلى ليبيا أو الصادرة منها (زردومي، 2013).

ج. حظر السفر

حتى لا يسمح لأي مسؤول ليبي للإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة ضد البشرية وجرائم الحرب في ليبيا، تضمن القرار حظر السفر على 16 شخصية سياسية ليبية من السفر ونص القرار على أسمائهم في المرفق الأول له وهم الزعيم الليبي معمر القذافي والمقربين من النظام (خوضير_خلوفي، 2019)،

إن حظر الأسلحة في بداية الأزمة الليبية من المفترض أن يكون على طرفي الأزمة الليبية والثوار، لكن بعض الدول فسرت الأمر بأنه موجه نحو النظام الليبي دون الثوار الذين ظلت تمددهم بالأسلحة ومن المفترض أن تكون شاملة للطرفين.

د. تجميد الأصول

ورد بالقرار رقم 1970 بنداً خاصاً بتجميد الأصول المالية وودائع الدولة الليبية بالخارج، حيث طالب القرار في الفقرة 17 من جميع الدول بتجميد الأرصدة الليبية ورؤوس الأموال وكافة المصادر المالية والاقتصادية التابعة للدولة الليبية بما تمثله من مبيعات النفط التي وضعت كودائع في المصارف الغربية وباقي الاستثمارات والأسهم في كبرى الشركات العالمية (عنان، 2023). وعلى اعتبار إن الاقتصاد الليبي يتوقف على صادرات النفط ومساهماتها في توفير السلع الاستهلاكية، وبالتالي سبب في العجز عن توفيرها. وإذا ما أمعنا النظر في القرار السالف الذكر فسنرى أن صدوره قد تم بعد بدء المظاهرات بعشرة أيام وهو ما يمكن اعتباره سرعة قد لا يكون هدفها تطبيق مسؤولية الحماية وإنما رعاية مصالح الدول الكبرى على اعتبار إن الفترة لم تكن كافية لاستنفاد الوسائل السلمية التي قد تسهم في حل النزاع بل فرضت القرار تدابير عقابية مما يزيد من تعقيد الأزمة.

إن التدابير العقابية المفروضة أدت إلى تحويل الصراع من نزاع مسلح داخل ليبيا إلى نزاع مسلح على المستوى الدولي وبالتالي كان إجراء يهدف إلى تدويل الأزمة الليبية.

2- القرار رقم 1973

مع عدم وجود حل للأزمة الليبية وتوسع رقعة المواجهات بين النظام الليبي والمتظاهرين وتحول النزاع إلى مواجهة مسلحة وعدم فاعلية القرار 1970 في التأثير وإيقاف النزاع أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973 تحت الفصل السابع من الميثاق والذي نص على فرض حظر جوي لحماية المدنيين. وقد مهد لإصدار هذا القرار موقف الجامعة العربية التي أصدرت القرار رقم 7298 أبدت فيه الموافقة على فرض حظر جوي على ليبيا وهو موقف غير مسبوق من الجامعة العربية وتحول مهم إتجاه الأحداث في ليبيا.

وتضمن قرار الجامعة العربية 22 مارس 2011 جملة من النقاط الرئيسية وهي (سليمان 2017):

- التنديد بجرائم ارتكبت من قبل السلطات الليبية تجاه المتظاهرين.
- طالب بإيقاف أعمال العنف فوراً بكافة أشكاله وإقامة حوار سلمي.
- طالب برفع الحظر المفروض على وسائل الإعلام وتلبية مطالب الجماهير الليبية.
- دعا لتشكيل لجنة تقصى حقائق عربية حول ما يحدث في ليبيا.
- لا يمكن إن تقف الدول العربية موقف المتفرج من سفك الدماء وإيقاف مشاركة ليبيا في أي اجتماعات للجامعة.

لذلك اعتبر قرار الجامعة العربية بأنه مهد الطريق أمام اتخاذ قرار من المجلس الأمن بالتدخل الدولي في الأزمة الليبية والذي توج بالفعل في القرار 1973 وكأنه ضوء أخضر أعطى الإذن لاتخاذ قرار التدخل الدولي.

لقد كان قرار جامعة الدول العربية مبرراً لإصدار القرار 1973 في 19 مارس 2011 وقد اعتمد بأغلبية 10 أصوات وامتناع 5 دول أعضاء عن التصويت وهي البرازيل والهند وألمانيا بالإضافة إلى روسيا والصين والتي لم تستخدم حق النقض بل امتنعت فقط (الرشيد_ وأديش، 2017).

أما بالنسبة لمضمون قرار مجلس الأمن رقم 1973 فقد نص على البنود التالية:

أ. فرض حظر جوي على كل الرحلات الجوية في المجال الجوي الليبي باستخدام الوسائل الضرورية ليساهم في حماية المدنيين، وينتج عنه إيقاف أي عمل عدواني وتصبح ليبيا وأراضيها تحت الحظر الجوي للأغراض الإنسانية الصرفة (الشعلان، 2015)

إن الحظر الجوي من المفترض أن يكون شاملاً للطيران الحربي أو العسكري فقط ولكن تم فرضه حتى على الطيران المدني بل واعتبرت الطائرات المدنية أهدافاً عسكرية، وأي استعمال لها هو انتهاك لقرار مجلس الأمن.

ب. تنفيذ حظر الأسلحة الوارد بالقرار 1970 بشكل واسع، كما تم إضافة العديد من الأشخاص والمنظمات ليشملها حظر السفر والانتقال (زردومي، 2013).

ج. توسيع تجميد الأصول الليبية لتشمل مؤسسة الاستثمار الليبية، والمصرف المركزي الليبي والمؤسسة الوطنية للنفط (المحدوب، 2022).

إن قرار الجامعة العربية مهد الطريق لإصدار قرار مجلس الأمن 1973 والذي بدوره سمح بتدخل الدولي في الشأن الليبي وفتح الطريق لحلف الأطلسي لتحقيق جملة من المصالح بالتدخل العسكري في الأزمة الليبية تحت ذريعة تطبيق مسؤولية الحماية وخصوصاً مع تجاوز الحلف لفرض حظر جوي واستخدام القوة العسكرية للإطاحة بالنظام الليبي.

وبذلك تكون قد تحققت الشروط الموضوعية التي ساهمت في إنجاح تطبيق التدخل الدولي العسكري في ليبيا وتتمثل في تفويض مجلس الأمن الدولي بقرار 1973 وقبول الجامعة العربية كمنظمة إقليمية تتبعها الدولة الليبية بالإضافة إلى ضعف قوات الجيش الليبية عسكرياً وعدم قدرتها على مواجهة الحشد العسكري لقوات الأطلسي.

إن استخدام مصطلحات فضفاضة في قرار مجلس الأمن مثل استعمال جميع الوسائل الضرورية لحماية المدنيين قد ترك التأويل والتفسير واسعاً استغلته القوات المنفذة لقرار التدخل في تحويل فرض حظر طيران إلى تدخل عسكري لإسقاط وتغيير النظام الليبي تحقيقاً لمصالح وأهداف الدول الكبرى.

بالإضافة إلى ذلك استأنف التدخل الدولي عسكرياً من قبل القوات الفرنسية حتى قبل التصويت على القرار، حيث باشرت بالهجمات ضد القوات الليبية تحت مسمى عملية فجر الأودسيا لإيقاف القوات المتجهة نحو بنغازي ثم مشاركة بقية دول حلف الأطلسي في العمليات العسكرية (عنان، 2023).

حيث أعلن الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي عقب مؤتمر باريس بتاريخ 19 مارس 2011 حول الوضع في ليبيا، بداية تطبيق قرار مجلس الأمن الذي أجاز التدخل عسكرياً لحماية المدنيين الليبيين حيث قال "بدأ تنفيذ الحظر الجوي بتوجيه ضربات استهدفت وحدات من القوات المسلحة الليبية المتمركزة في مدينة بنغازي في إطار عملية فجر الأودسيا" (رشيد وأديش، 2017).

إن عدم إعطاء الفرصة لجهود الوساطة وسرعة استصدار قرار بالتدخل العسكري في الأزمة الليبية يمثل إحدى الانتقادات التي وجهت لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية على الحالة الليبية وكأنه سعي لتحقيق مصالح الدول الكبرى بدل حماية المدنيين حسب ما تنص عليه آلية تطبيق مسؤولية الحماية والتي جعلت استخدام القوة هو الملاذ الأخير، كما أنه لا يوجد نص واضح على السماح بتطبيق القرار أو الحظر الجوي ومنح ترخيص لحلف الأطلسي وبالتالي يكون ذلك كأنه لهدف سياسي يتعلق بالمصالح وليس هدف إنساني يتعلق بحماية المدنيين.

ويرى البعض إن ما حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء اعتمادها لمبدأ الحماية في 2005، أن تطبيقه يتم في أربع حالات (الإبادة الجماعية - جرائم الحرب - التطهير العرقي - الجرائم ضد الإنسانية) وهي الحالات التي لم تتوفر في الأزمة الليبية، وإذا ما تتبعنا التنفيذ لذلك القرار سنلاحظ أن الحلف قد تجاوز حدود القرار (السويح، 2020). وقد تعاقبت قرارات مجلس الأمن بعد العام 2011 حول الأزمة الليبية ولكنها لم تساهم كما نص مسؤولية الحماية على إعادة البناء، بل كانت جل القرارات كأنها تأمين لاستمرار الأوضاع دون الوصول لإقامة دولة مستقرة تتوفر بها أبسط الحقوق لحماية المدنيين.

ومن بين تلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص الأزمة الليبية ما يلي (السويح، 2020):

—القرار رقم (2009) سبتمبر 2011 وأنشأ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مهمتها استعادة الأمن والنظام وتعزيز سيادة القانون، والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

–القرار (2146) في مارس 2014 والذين يدين التصدير غير المشروع للنفط الخام، ومنح الدول الأعضاء الإذن بتفتيش السفن المشبوهة بتهريب النفط الليبي.

–القرار (2259) في ديسمبر 2015 والذي رحب فيه بتنوع الاتفاق السياسي وطالب سرعة تشكيل حكومة الوفاق الوطني.

–القرار (2510) في فبراير 2020 ورحب بمخرجات مؤتمر برلين ، وتشكيل لجنة 5+5 العسكرية وطالب بضرورة التقيد بحظر توريد الأسلحة .

إن كل تلك القرارات عينة من إجراءات مجلس الأمن تجاه الأزمة الليبية التي ظلت تتميز باستمرار حالة النزاع والصراع المسلح بين فترة وأخرى، وهو ما يدل على عدم التعامل بجدية من قبل مجلس الأمن لإنهاء حالة عدم الاستقرار والمساهمة في بناء دولة.

وبالتالي وكأنه يعبر عن مصالح دول بعينها وليس لإنهاء الصراع عبر تطبيق مسؤولية الحماية، وكأنه يهدف الى تحقيق مصالح دول حلف الأطلسي التي استغلت القرارات كمبرر لحماية تلك المصالح عبر التدخل العسكري في الأزمة الليبية وهو ما سنتناوله في المحور التالي.

المحور الثالث: التدخل العسكري لحلف الأطلسي في الأزمة الليبية

عندما توسعت رقعة الاحتجاجات في ليبيا 2011 وتحولت لنزاع مسلح، وصدر قرار مجلس الأمن رقم 1973 لعام 2011 والذي فوض المجتمع الدولي باتخاذ التدابير المناسبة لحماية المدنيين وفرض حظر جوي على ليبيا فتح المجال أمام حلف الأطلسي لتنفيذ القرار والتدخل عسكريا لحماية المدنيين وباشر الحلف بلعب دور كبير ساهم من خلاله الإطاحة بالنظام الليبي.

والتساؤل الذي يطرح نفسه ما هو سبب التدخل الدولي العسكري لحلف الأطلسي في الأزمة الليبية؟ هل جاء لتنفيذ حماية المدنيين أم لتحقيق مصالح دول الأعضاء؟

للإجابة على هذه التساؤل سنتناول في هذا المحور الموضوع من خلال ما يلي :-

أولاً: مصالح دول حلف الأطلسي في ليبيا.

ثانياً: تدخل حلف الأطلسي في الأزمة الليبية.

وفيما يلي عرض لكل عنصر من العناصر كلا على حدا.

أولاً: مصالح دول حلف الأطلسي في ليبيا:

تقع ليبيا في منطقة شمال أفريقيا وفي حوض البحر المتوسط وبالتالي فإن هذا الموقع يحقق لها أهمية في توجهات دول حلف الأطلسي ويرجع ذلك لسببين (الشيخ، 2015):

الأول: قرب هذه المنطقة من أوروبا ووقوعها في حدودها الجنوبية وبالتالي قد تشكل مصادر تهديد الأمن والاستقرار فيها .

الثاني: تمتلك دول الناتو مصالح تاريخية وتجارية واقتصادية.

لذلك من المهم أن تكون هذه المنطقة مستقرة حتى يتحقق لأوروبا الاستقرار والأمن.

ولتحقيق تلك التوجهات كان على حلف الأطلسي تغيير استراتيجيته السابقة والتي كانت في إطار دفاعي ضد المد السوفييتي خاصة مع انتهاء الحرب الباردة ومتطلبات النظام الدولي الجديد بحيث اتجهت نحو التدخل في الأزمات مباشرة والتي يشهدها الجزء الجنوبي من البحر المتوسط لتغير استراتيجية الحلف من خلال مفهومين (اسماعيل، 2015):

1. المفهوم الإستراتيجي الأول 1999: وفي هذا المفهوم كان على دول الحلف أن تظل مستعدة للدخول في أي عمليات عسكرية ولوجستية وإدارة الأزمات تنفيذاً لأي قرار أممي، وأيضا أي عملية تهدف لحفظ السلام ومنع الانتشار النووي في أوروبا وأي مكان آخر.

2. المفهوم الاستراتيجي الثاني 2010: والذي جاء تماشياً مع ما يحدث من تطور دولي يتطلب أن لا تقتصر وظيفة الحلف على دول الناتو بل التحول نحو ضمان إمدادات النفط عالمياً بما قد يجعلها تستخدم قدرات الناتو في مهمات خارج الحدود الأوروبية كالتدخل في أفغانستان.

إن تلك الاستراتيجية بنيت على أساس التغير في مصادر التهديد للأمن الأوروبي من المد الشيوعي إلى تأمين مصادر النفط في دول البحر المتوسط عامة وليبيا خاصة لدرجة تصل إلى التدخل العسكري لتأمين تلك المصالح بمبررات وأسباب إنسانية وانتهاك لحقوق الإنسان. إن تلك الاستراتيجية دعت دول الحلف للدفاع عن مصالحها في منطقة البحر المتوسط عامة وليبيا خاصة على وجه الخصوص بما تمثله من أهمية جغرافية واقتصادية لتلك الدول والتي شكلت مبررات وموانع للتدخل الدولي في الأزمة الليبية لعام 2011.

إن الموقع الجغرافي لليبيا الواقعة في شمال أفريقيا والمطلّة على البحر المتوسط وفي قلب ستة دول، يجعلها تشكل موقعاً استراتيجياً وبوابة بين أفريقيا وأوروبا تساهم في تنشيط التجارة بينها ومكانة استراتيجية حتى في الحروب (بومدين، 2021). إن السيطرة على دولة تمثل أهمية جغرافية وتتميز بموقع مهم في طرق التجارة، عاملاً مهماً للنصر في أي حرب يظل مصلحة لأي دولة كبرى تسعى لتحقيق مكانة عالمية.

كما يشكل النفط مصلحة أخرى اقتصادية واستراتيجية، فهو يشكل العامل الحاسم في السيطرة على دولة منتجة له مثل ليبيا من ناحية، وضمان موضع قدم للشركات التي تسعى للاستثمار في هذا القطاع الذي يحدث أرباحاً كبيرة (سليمان، 2017). وخصوصاً إن ما يمثل 85% النفط الليبي يصدر إلى أوروبا، فهي دولة تمتلك 41.5 مليار برميل من الاحتياطي النفطي (الشعلان، 2015).

إن التدخل الدولي في ليبيا من قبل أية دولة يضمن لها التحكم في تدفق النفط والذي يشكل العصب الرئيسي للصناعة، وبالتالي قد يستخدم وسيلة للتحكم في تلك الدول التي تعتمد عليه من خلال التحكم في إنتاج النفط الليبي.

كما اعتبرت جملة العوامل ودوافع التدخل الدولي لحلف الأطلسي في الأزمة الليبية شكلت مصلحة تسعى الدول الأعضاء لتحقيقها وهي تنحصر في (عبدالله - وأبو بصله، 2021):

1. الخوف من فشل دولة ليبيا حتى بعد إسقاط النظام بما يتسبب في حالة فوضى واضطراب سياسيين.

2. تنامي مخاطر الهجرة غير الشرعية نحو القارة الأوروبية.

3. ازدياد نشاط التنظيمات المتطرفة في المغرب العربي.

لقد شكلت المصالح الاقتصادية والجغرافية دوافعاً سعت الدول الأعضاء في حلف الأطلسي نحو تحقيقها من خلال موقفها من الأزمة الليبية 2011 والتي تحركت فيها عبر مسارات عقب نجاحها في استصدار قرار دولي لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية لتحقيق تلك المصالح والأهداف والتي اعتبرت المحرك لذلك بينما كانت حماية المدنيين ذريعة خصوصاً مع التعجيل باستخدام الوسائل القسرية دون الوسائل السلمية التي لم يعطى الوقت الكافي لها لإنهاء النزاع.

ثانياً: تدخل حلف الأطلسي في الأزمة الليبية:

عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 لعام 2011 الخاص باتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ حظر جوي لحماية المدنيين ، تحركت الدول الثلاث (فرنسا- الولايات المتحدة - بريطانيا) عقب صدور القرار بفترة وجيزة لتنفيذه عبر قيادة تحالف دولي ، ثم كان للحلف الأطلسي دوراً كبيراً في تنفيذه مما أثار الكثير من التساؤلات حول ذلك بخصوص أن التدخل الدولي العسكري هل هو لتنفيذ مسؤولية الحماية أم لتحقيق مصالح الدول الأعضاء ، حيث سارت العمليات العسكرية بشكل مغاير لما ينص عليه القرار من حماية المدنيين وفرض حظر جوي إلى تغيير النظام الليبي.

إن تدخل حلف الأطلسي في الأزمة الليبية كان مدعوماً بتوفر ثلاثة شروط دعمت إمكانية ضرورة التدخل وهي (الشيخ، 2015):

1- المطالبة الداخلية من الليبيين أنفسهم بمساعدة دولية تساهم في تقديم العون لهم لإنجاح الانتفاضة وإسقاط النظام وخصوصاً مطالبة المندوب الليبي في الأمم المتحدة بذلك.

2- صدور قرار من مجلس الأمن بالخصوص لحماية المدنيين والذي اعتبر مستند شرعي أعطاهم شرعية دولية.

3- الطلب الإقليمي من قبل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية للتدخل الدولي في ليبيا، والذي اعتبر شرطاً لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية كما تم الاتفاق عليه في وثيقة 2005 من الدول الموقعة عليها.

تلك الشروط ساهمت بشكل أو بآخر في تعزيز التدخل الدولي وأعطته المبرر والشرعية لتنفيذ ذلك عبر حلف الأطلسي دفاعاً عن المصالح والأهداف الاستراتيجية والتي وجدت في الأزمة الليبية المتفاقمة عام 2011 الفرصة السانحة لتحقيقها.

تنوعت العمليات العسكرية وتعددت أهدافها بين قصف المقرات والمواقع الرسمية العسكرية والمدنية ، خلال مجموعة من الطلعات الجوية في مارس 2011 وحتى أكتوبر 2011 الذي شهد إنهاء القصف بالقبض على معمر القذافي ، والذي كان السبب في وقف الأعمال العسكرية لحلف الأطلسي والذي انخرط منذ البدايات الأولى للتدخل العسكري وقام بإرسال البوارج الحربية لتكون قريبة من شواطئ ليبيا وفرض حظر الطيران وقد تسلم الحلف قيادة العمليات العسكرية عبر مجموعة الاتصال الدولية كمحاولة الهدف منها إنهاء التعدد في العمليات بين (فرنسا - بريطانيا - أمريكا) وتكون القيادة واحدة لدى حلف الأطلسي (عبدالله - وأبو بصله، 2021)

وقد شاركت في تنفيذ عمليات التدخل الدولي في الأزمة الليبية مجموعة من الدول من التابعة لحلف الأطلسي وغيرها وتتمثل في (الولايات المتحدة الأمريكية – فرنسا- بريطانيا - كندا - إيطاليا - إسبانيا - بلجيكا - الدنمارك – النرويج - بلغاريا- مصر- الأردن - اليونان - رومانيا – السويد – تركيا - قطر الإمارات) من خلال قواتها العسكرية في تاريخ 24 مارس 2011 بما يقدر بـ (17939) طلعة جوية مسلحة (زودومي ، 2013).

يتضح أن هدف التدخل الدولي لحلف الأطلسي كان مزيجاً بين حماية المدنيين وتغيير النظام، لأنها تحولت من حماية المدنيين عبر حظر جوى إلى قصف مواقع عسكرية وأحياناً مدنية، وأيضاً تقديم الدعم بالسلح للقوات العسكرية المناهضة للنظام الليبي.

وبعد طرح موضوع تدخل حلف الأطلسي في الأزمة الليبية يجب علينا لزاماً توضيح مدى تلائم تلك الإجراءات المتخذة من مجلس الأمن وخصوصاً بالتدخل العسكري مع شروط مبدأ مسؤولية الحماية، وتوضيح تنفيذه من حلف الأطلسي هل كان لحماية المدنيين وفقاً لمبدأ مسؤولية الحماية أم سعياً لتحقيق مصالح الدول الأعضاء.

إن تحليل التدخل الدولي لحلف الأطلسي وكيفية تنفيذه يتطلب منا المقارنة بين ما تنص عليه اتفاقية 2005 الخاصة بمبدأ مسؤولية الحماية وبين التنفيذ من قبل على من حلف الأطلسي لمعرفة مدى التقيد مشكلة الإجراءات ومطابقتها.

ومن البداية تم صياغة القرار 1973 لعام 2011 بشكل يهدف إلى استخدام القوة العسكرية مع تجاهل الحلول السلمية وبالتالي ترك الأمر للاجتهاد والتفسير للدول الأعضاء باعتباره صيغ بعبارات فضفاضة تفسر بشكل واسع، استخدمته دول حلف الأطلسي بشكل أحادي ليتم الشروع في الاستخدام المبرر للتدخل العسكري (عنان، 2023).

ومن الواضح أن الدول الأعضاء في حلف الأطلسي كانت تفضل الحل العسكري للأزمة الليبية للإطاحة بالنظام الليبي وحتى تاريخ صدور القرار لا يوجد فاصل زمني كبير بينه وبين بداية الأزمة (ثلاثة أسابيع) ويعتبر ذلك تعارضاً مع وثيقة القمة 2005 والتي عرضناها سابقاً حيث أن مبررات التدخل كانت تخص جرائم خطيرة لم تتوفر في الأزمة الليبية، مع التأكيد على إمكانية استخدام الوسائل السلمية المنصوص عليها في الوثيقة لما يقضى إلى معالجة الأزمة، وهو ما أدى بحلف الأطلسي إلى تغيير هدف القرار من حظر جوى لحماية المدنيين إلى تدخل عسكري لتغيير النظام واستبداله بنظام آخر وهو ما يعتبر انحرافاً بالتفويض الممنوح في القرار، إن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية بدون إعطاء فرصة للوسائل السلمية يتنافى مع ما ورد في مسؤولية الحماية فيما يخص الملاذ الأخير.

وسعى دول حلف الأطلسي لإنهاء النظام وتغييره يتنافى مع معيار النية السلمية الوارد في وثيقة 2005 باعتباره يتطلب أن لا تكون هناك مصالح ضيقة للدول بل يكون الهدف حماية المدنيين والأرواح البشرية والحيلولة دون الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (عبيدي، 2017).

أما بخصوص استخدام حلف الأطلسي للقوة العسكرية فذلك يتنافى مع معيار الوسائل المناسبة، حيث تجاوز الحلف فرض الحظر الجوي إلى استهداف البنية التحتية في المباني الحكومية ومحطات الكهرباء ومستودعات الوقود وهو اعتبرته روسيا من خلال الوصف بأنه "استخدام غير متناسب للقوة" (بلعربي، 2021). إن استخدام القوة العسكرية وفق مبدأ مسؤولية الحماية لابد أن يكون مناسباً للهدف ولا يتجاوز ذلك لتحقيق مصالح أخرى قد تضر بالدولة

المستهدفة بحيث يسهم في تدميرها بشكل لا يمكن تعويضه لاحقاً خصوصاً مع عدم القدرة على بناء الدولة كما حدث في ليبيا.

وما قد يثير إشكالية أخرى تتعلق باحتمالية نجاح المهمة المنوطة بحلف الأطلسي كما نص عليه في وثيقة 2005 المتعلقة بمسؤولية الحماية، على اعتبار أن حلف الأطلسي لم يحقق حماية المدنيين بل يعتبره البعض أنه ساهم في سقوط العديد منهم ودخول ليبيا في صراع ونزاع ذهب ضحيته العديد من الضحايا ومازال مستمراً (بلعربي - 2021). إن شرط احتمالات النجاح الوارد في مبدأ مسؤولية الحماية يقتضي أن تتأكد الدول من النجاح في إنهاء الانتهاكات لحقوق الإنسان لا بأن تكون هي من تنتهكها أو أن التدخل يتسبب في استمرار الانتهاكات بشكل أكبر، وخصوصاً مع عدم مساهمة تلك الدول في إعادة بناء الدولة. أن هدف التدخل العسكري باسم مسؤولية الحماية يشترط المساهمة في إعادة البناء للدولة بما يتضمن الاستقرار والأمن لها مالم توليه دول حلف الأطلسي أهمية في تعاملها مع الأزمة الليبية والتي أدت نتائجها إلى العديد من التهديدات الأمنية والاقتصادية والسياسية في على ليبيا. وبالتالي فإن هدف حماية المدنيين عبر تطبيق مسؤولية الحماية والذي استند إليه التدخل الدولي لحلف الأطلسي لم يساهم في ذلك بل بالعكس ساهم في استمرار تهديد حياة المدنيين وتحديات واجهت قيام دولة ليبيا.

ساهم حلف الأطلسي في تجاوز الأهداف التي أنشأت من أجلها مسؤولية الحماية كمبدأ يهدف لحماية المدنيين بل كان مبرره السعي لتحقيق مصالح الدول الأعضاء التي وجدت الفرصة السانحة للحصول عليها، ويزداد الأمر صعوبة إذا ما لاحظنا التباين في مصالح الدول الأعضاء للحلف في تطور الأحداث عقب التدخل العسكري، بالشكل الذي تضاربت فيه من ناحية بين تلك الدول ومن ناحية أخرى بينها وبين الدول الكبرى الأخرى الفاعلة في النظام الدولي مثل روسيا وهو ما ساهم في عدم القدرة على الاتفاق في ظل المؤتمرات الدولية التي تسعى لحل الأزمة الليبية المستمرة لحد الآن.

إن أي تدخل دولي من الأجدى أن يساهم في بناء الدولة ويكون له إسهامات واضحة لا أن يتم دفاعاً عن مصالح الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

الخاتمة:

ظهرت العديد من نماذج التدخل الدولي للجيلولة دون انتهاك حقوق الإنسان وجرائم الحرب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي قد تطورت عبر أساليب متعددة من الأمن الجماعي إلى التدخل الدولي الإنساني إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية والذي شهد أول تطبيق له عقب تطور الأزمة الليبية عام 2011. وقد شهدت كل تلك الوسائل العديد من الانتقادات مما جعلها تظهر علينا في أساليب أخرى تتطور لتحقيق الهدف منها بأقل الخسائر البشرية وإنقاذ تلك الحقوق.

على هذا الأساس جاء مبدأ مسؤولية الحماية الذي ضمن في الاتفاقية الموقعة عام 2005 وبموجبه يتم التدخل الدولي في حالة عدم توفير الحماية من قبل أي دولة لشعبها أو عجزها عن ذلك وهو ما يترتب عليه مسؤولية على الدول الأخرى لحماية شعب تلك الدولة وفق معايير وضوابط ومستويات معينة قد تصل إلى حد استخدام القوة العسكرية لذلك.

ومن خلال تتبع الممارسة لأساليب التدخل الدولي بصفة عامة والتدخل الدولي لحلف الأطلسي في الأزمة الليبية على وجه الخصوص نرى أنه تم استخدام مسؤولية الحماية كمبرر لتحقيق مصالح الدول الأعضاء في الحلف دون التقيد بما نصت عليه الاتفاقية فقد تجاوز حلف الأطلسي تلك الشروط وسعى لتحقيق الأهداف والمصالح القومية والاستراتيجية بدلاً للأهداف الإنسانية.

إن التدخل الدولي لحلف الأطلسي في الأزمة الليبية لم يساهم في حفظ حياة حماية المدنيين بالشكل الوارد في القرار 1973 لعام 2011 وإقامة حظر جوي بل تجاوز ذلك لتغيير النظام الحاكم في ليبيا آنذاك، وأيضاً حتى بعد تغير النظام لم يساهم بجهوده لبناء الدولة الليبية التي تقوم على أساس الاستقرار والأمن والتنمية وما زالت الصراعات والأزمات تظهر بين الحين والآخر.

إن الحكم على نجاح التدخل الدولي قد لا يظهر جلياً في المراحل الأولى لتطبيقه بما يعنى أن على الدول أن تساهم في استقرار وأمن البلد مستقلاً دون أن تستخدم الأزمة والصراع كمبرر لتحقيق مصالح وأهداف دول بعينها، وعلى الأساس يتضح أن مبرر التدخل الدولي لحلف الأطلسي لحماية مصالح الدول الأعضاء وليس لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج على النحو التالي:

- 1- تطور التدخل الدولي من قبل الدول والمنظمات الدولية عبر العصور بأساليب متعددة من الأمن الجماعي إلى التدخل الدولي الإنساني إلى مبدأ مسؤولية الحماية.
- 2- يتطلب تفعيل مبدأ مسؤولية الحماية جملة من الشروط والمستويات من خلال التقيد بمجموعة من الوسائل يتم التدرج في تطبيقها في حال فشل الدولة في حماية مواطنيها.
- 3- الممارسة الدولية وتدخل حلف الأطلسي في الأزمة الليبية لم يراعي كل المعايير التي حددتها وثيقة 2005 ولم يتم الالتزام بشروطها ومستوياتها.
- 4- إن التدخل الدولي لحلف الأطلسي عسكرياً لحماية المدنيين لم يساهم في تحقيق ذلك، وأدى إلى فشل الدولة واستمرار النزاع بدل أن يساهم إعادة البناء.
- 5- التطبيق العملي لمبدأ مسؤولية الحماية يؤكد عكس ما ورد في وثيقة اعتماده وتم استخدامه ذريعة وغطاء لتحقيق المصالح القومية للدول الأعضاء.

قائمة المراجع:

أولاً – الوثائق:

- 1- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/60 لعام 2005 الخاص باعتماد نتائج مؤتمر القمة العالمي للعام 2005 متاح على الرابط <https://www.un.org/ar>.

ثانياً : الكتب:

1- ترامببط، ايمان (2017) ، تدخل حلف الأطلسي في النزاعات الداخلية .. دراسة مقارنة بين حالي كوسوفو وليبيا، (المغرب، مركز الكتاب الأكاديمي).

ثالثاً - البحوث والمقالات:

1- اسماعيل، عبد الكريم (2015) ، التدخل العسكري لحلف الأطلسي في الوطن العربي ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد الثاني عشر، يناير.

2- السويح، عطية أحمد (2020) ، دور مجلس الأمن في حل الأزمة الليبية منذ عام 2011 إلى عام 2020 ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ، 29 ، ديسمبر .

3- الشعلان، سلامة طارق (2015) ، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد الأول ، ابريل .

4- الشيخ ، محمد عبد الحفيظ (2015)، إدارة الأزمات في المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي الناتو: الأزمة الليبية نموذجاً، مجلة الباحث، العدد 9.

5- الرشيد ، أحمد الزروق - وأديش ، عبد الكريم مسعود (2017)، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011 - 2016، مجلة مدارات سياسية، العدد ، 3 ، ديسمبر.

6- المجدوب ، حسام محمد (2022) ، مدى مشروعية التدخل الأجنبي في ليبيا ... دراسة في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد 3 ، أكتوبر.

7- بلعربي ، على (2021)، التدخل الدولي العسكري في ليبيا سنة 2011 بين مبدأ مسؤولية الحماية ومنطق حماية المصالح القومية للدول الكبرى ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة باتنة العدد 2 ، ديسمبر .

8- بيومي ، سماح محمد (2016)، أثر تدخل حلف الناتو في ليبيا على الأمن العربي ، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 39 .

9- تركي، ليدية - و بونصيار ، ويزة (2017) ، مسؤولية الحماية كغطاء جديد لمبدأ التدخل الإنساني، مجلة السياسة العالمية، العدد 2 ، ديسمبر.

10- حساني، خالد (2012) ، مبدأ السيادة بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، العدد الثاني، ديسمبر .

11- ساعو، حورية (2016) ، التدخل الأجنبي في ظل الثورات العربية : التأصيل النظري للفوضى الخلاقة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 2، ديسمبر .

- 12- سليمان، عمار صالح العاقل (2017)، التدخل الدولي في ليبيا ودوره في تغيير النظام السياسي، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الثاني.
- 13- شمامي، أمينة (2014)، مسؤولية الحماية: واجب دولي أم شكل جديد للتدخل الإنساني؟، مجلة الاتصال والصحافة، العدد الأول، يناير.
- 14- عبدالله، أمينة سرير، وأبو بصله، أمينة (2021)، تدخل حلف الأطلسي في الأزمة الليبية... التأثير الإقليمي والدولي، مجلة السياسة العالمية، العدد 4، مارس.
- 15- عنان، عمار (2023)، التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا 2011 بين هشاشة الأسس القانونية إلى الانحراف بالشرعية الدولية - دراسة قانونية، مجلة إدارة، العدد 59، يناير.
- 16- قاسمي، محجوبة (2023)، مبدأ مسؤولية الحماية نهج جديد للتدخل الإنساني، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الأول، مارس.
- 17- كعبوش، سيف الدين (2018)، الأهم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مبدأ مسؤولية الحماية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2، ديسمبر.
- 18- ما سينعام، إيف (2009)، التدخل العسكري لأغراض إنسانية.. هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 876، ديسمبر.
- 19- ناصري، سميرة (2022)، التدخل الدولي الإنساني بين الشرعية والمشروعية... دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد الثاني، يناير.

رابعاً: الرسائل العلمية:-

- 1- بومدين، وسيلة (2021)، استخدام القوة في العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ليبيا نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة (تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابوبكر بلقايد).
- 2- خالدي، خوضير، وخلوفي، سعدى (2019)، دور مجلس الأمن في تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية، رسالة ماجستير غير منشورة، (بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة).
- 3- زردومي، علاء (2013)، التدخل الدولي ودوره في إسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة).
- 4- عبيدة، محمد (2017)، الأمن الإنساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة).
- 5- ياسين، فلوس (2017) التدخل في ليبيا بين المشروعية والعدوان، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة).

التدخل الليبي في جمهورية تشاد: 1971-1981

عبد الله ابراهيم الشاعث: ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر – الأكاديمية الليبية – البيضاء

abdil1979abr@gmail.com

الملخص

منذ أن حصلت جمهورية تشاد على استقلالها سنة 1960م، ظهرت مشكلة ثنائية الجنوب المسيحي والوثني الحاكم والشمال المسلم المهمش، مما أدى إلى نشأة حركة (فرولينات) المعارضة في الشمال، ومع وصول القذافي إلى الحكم في ليبيا سنة 1969م فقد شهدت تشاد كثيراً من التدخل الليبي لصالح المعارضة الشمالية، أدى هذا التدخل أخيراً إلى نجاح حركة (فرولينات) في دخول العاصمة انجامينا وتولي الحكم سنة 1980م، وقد كان للتدخل الليبي دوافعه ومراحل، كما أن هذا التدخل قد قوبل بمعارضة أطراف تشادية وإقليمية ودولية.

كلمات مفتاحية: ليبيا- تشاد- تدخل.

Libyan intervention in the Republic of Chad : 1971-1981

Summary :

Since the Republic of Chad gained its independence in 1960, the problem of the duality of the Christian and pagan South, the ruling and the marginalized Muslim North, has emerged, which led to the emergence of the opposition (Frolinat) movement in the north. With Gaddafi's arrival to power in Libya, Chad witnessed a lot of Libyan intervention in favor of the northern opposition. This intervention finally led to the success of the (Frolinat) movement in entering the capital, N'Djamena, and assuming power in 1980. The Libyan intervention had its own motives and stages, and this intervention was met with opposition from Chadian, regional, and international parties.

Key Words: Libya – Chad- Intervention.

مقدمة

لقد مثلت تشاد منذ اوائل القرن التاسع عشر عمقاً استراتيجياً لليبيا، وتعددت صور ووظائف هذا العمق ما بين التبادل التجاري عبر طريق ابشا – الكفرة - بنغازي، وما بين التوجه إلى تشاد كملجأ لبعض القبائل الليبية الهاربة من سطوة السلطات العثمانية في طرابلس، كأولاد سليمان والمحاميد وغيرهم، غير أن هذا التواصل قد تعزز أكثر بظهور الحركة السنوسية وانتشار زواياها في شمال تشاد، بل وانتقال مركزها نفسه إلى (قرو) في تشاد سنة 1898م، وارتبطت الحركة بعلاقات وثيقة مع الممالك التشادية، إلى أن وصل الفرنسيون فقصوا على استقلال تلك الممالك وطردها السنوسيين، وحولوا تشاد إلى مستعمرة فرنسية مرتبطة ببقية مستعمراتها في وسط وغرب افريقيا، لتقطع العلاقات بين الاقليمين المتجاورين طيلة الفترة الاستعمارية بشكلٍ شبه كامل.

غير أنه بعد استقلال ليبيا سنة 1951م ثم استقلال تشاد سنة 1960م فإن هذه العلاقات قد عادت ولكن بصورة أخرى تمثلت في دعم ليبيا لمسلمي شمال تشاد في حربهم ضد حكامهم من الجنوبيين المسيحيين، وإذا كان هذا الدعم لم يتجاوز مجرد توفير الملاذ وقليل من الدعم المادي في عهد الملك الليبي (ادريس السنوسي) 1951-1969؛ وذلك بتأثير من روابط الاخوة الدينية، إلا أن أسلوب التعاطي مع الجارة الجنوبية قد اتخذ منحى آخر منذ تولي (معمر القذافي) الحكم في

ليبيا سنة 1969م، حيث اتجهت ليبيا بقوة لدعم المعارضة التشادية الشمالية مدفوعة بعوامل متعددة منها ما يرتبط بشخصية الرئيس (القذافي) وطموحه للزعامة، ومنها ما يتعلق بدوافع دينية تتمثل في مناصرة الشمال المسلم ضد الجنوب المسيحي والوثني، بالإضافة إلى رفض الحدود التي رسمتها فرنسا سنة 1955 وفرضتها على ليبيا.

ولقد اتخذ التدخل الليبي في تشاد أشكالاً متعددة ومر بمراحل مختلفة اعتباراً من سنة 1971م، حينما أراد (القذافي) أن يتواصل سلمياً مع الرئيس التشادي (تمبلباي)، إلى سنة 1981م عندما غزت القوات الليبية تشاد واحتلتها وفرضت رئيساً موالياً لها، كما إن هذا التدخل قد أثار ردّات فعل متباينة إقليمياً، حيث كان على ليبيا أن تواجه رفضاً ليس من بعض الفصائل التشادية وحسب؛ ولكن من دول الجوار والدول الكبرى أيضاً، كما أن تدخل ليبيا في تشاد في السبعينيات ومطلع الثمانينات كان فاتحة لتدخلات أخرى في مراحل لاحقة.

وترجع أهمية هذا الموضوع إلى كونه يتطرق للنشاط السياسي والعسكري الليبي خارج الأراضي الليبية في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وما صاحب هذا النشاط من ظروف وملابسات، وما لهذا النشاط من آثار على علاقة ليبيا سواءً بدول الجوار أو بالقوى الكبرى.

ونهدف من هذا البحث إلى دراسة كل ما يتعلق بالتدخل الليبي في تشاد خلال الفترة موضوع البحث؛ سواءً من حيث الظروف التي أدت إلى هذا التدخل، أو ما مرّ به هذا التدخل من مراحل، وذلك بما يكفل معالجة مجموعة من التساؤلات على النحو الآتي:

ما الظروف التي مرت بها تشاد والتي هيأت الذريعة والفرصة للتدخل الليبي؟ ماهي العوامل التي دفعت ليبيا (القذافي) للتدخل في تشاد؟ متى بدأ هذا التدخل؟ وما المراحل التي مرّ بها؟ ما مدى تأثير التدخل الليبي على مسار الحرب الاهلية التشادية؟ كيف كان الموقف الدولي من هذا التدخل، سواءً موقف دول الجوار أو الدول العربية أو الافريقية أو الدول الكبرى؟

ويأتي اختياري لهذا الموضوع كجزء من مجموعة بحوث تتناول السياسة الخارجية الليبية في افريقيا في فترة السبعينيات والثمانينيات، كما أن هذا الموضوع يتناول محطة هامة في تاريخ ليبيا المعاصر تستوجب البحث والدراسة.

ويبدأ هذا البحث بتمهيد هو عبارة عن نبذة جغرافية وتاريخية عن تشاد قبل الاستقلال، ويأتي المبحث الاول بعنوان: استقلال تشاد وبداية الازمة بين الشمال والجنوب 1960 – 1971م، في حين تناول المبحث الثاني التدخل الليبي في تشاد في أواخر عهد الرئيس (تمبلباي) 1971-1975م، ويأتي المبحث الثالث ليعالج مسألة التدخل الليبي في تشاد في عهدي الرئيسين (مالوم – اويدي) 1975-1981م، أما المبحث الرابع فيختص بدراسة الموقف الدولي من التدخل الليبي في تشاد، وينتهي البحث بخاتمة تلخص أهم الاستنتاجات.

وقد استخدمت في هذا البحث المنهج السردى التاريخي القائم على التسلسل الزمني للأحداث، وفقاً لمقتضيات تفرضها طبيعة الموضوع.

نبذة جغرافية وتاريخية عن تشاد قبل الاستقلال

تقع تشاد في وسط قارة أفريقيا، على الضفاف الشمالية والشرقية لبحيرة تشاد التي تتشارك فيها مع كل من النيجر ونيجيريا والكاميرون، وتمتد شمالاً حتى جبال تيبستي التي تفصلها عن ليبيا، وتبلغ مساحة جمهورية تشاد

1280000 كم مربع تقريباً (1) - بما فيها اقليم (أوزو) المتنازع عليه مع ليبيا، ويبلغ عدد سكانها قرابة 16 مليون نسمة - بحسب تعداد سنة 2020م - (2)، يشكل المسلمون منهم حوالي 58%، والمسيحيين 20%، والنسبة الباقية وثنيتين يعتنقون طقوس (الويندي) 22% حسب تقديرات سنة 2009 م (3)، ومن الملاحظ أن هذه النسبة تختلف من مصدر إلى آخر، ويغلب على تشاد الطابع القبلي، فهي تضم حوالي 100 قبيلة تتكلم لغات مختلفة و تنتهي إلى عرقيات مختلفة؛ مثل الزنوج البانتو في الجنوب وأهم قبائلهم (الساسا) والسودانيون في الشرق والشمال وأهم قبائلهم (التامة - الزغاوة - القرعان - التبو)، و (الفولاني) في الغرب (4)، والعرب في الشمال الشرقي والجنوب الغربي والوسط، وأهم قبائلهم (اولاد سليمان - المحاميد) وهم في الغالب قادمون من ليبيا (5)، وتشاد دولة حبيسة لا تطل على أي بحر أو محيط، ولها حدود مع دولتين عربيتين هما السودان من الشرق وليبيا من الشمال، ولها حدود مع النيجر من الغرب وأفريقيا الوسطى من الجنوب، بالإضافة إلى الكاميرون ونيجيريا من الجنوب الغربي (6)، وتنقسم البلاد إدارياً إلى عددٍ من الولايات و غالباً ما يكون هذا التقسيم على أساس قبلي وتاريخي، وهذه الولايات هي (باقرمي) جنوب بحيرة تشاد - و (كانم) شمال البحيرة نفسها - والولايات المسيحية الثلاث على ضفة نهر شاري في أقصى الجنوب - ولاية (السلامات) في الجنوب الشرقي - ولايتي (واداي) و (بلتين) في الشرق بمحاذاة الحدود السودانية - ولايات (انيدي - تيبستي - بركو) شمالاً، ولايتي (القويرة) و (البطحاء) في وسط البلاد، مع وضع إداري خاص بالعاصمة (انجامينا)، وسيادة اقليمية على الجزء الشرقي من مياه بحيرة تشاد (7).

في أواخر القرن التاسع عشر كانت البلاد تتكون من عدد من الكيانات والممالك القبلية أهمها مملكة (واداي) وتشمل وسط وشرق البلاد وعاصمتها (ابشا) وتحكمها عائلة (العباسي)، ومملكة (كانم - برنو) في الجنوب الغربي وعاصمتها (كيكوا) - تقع في نيجيريا حالياً - وتحكمها عائلة (سيفا) ومملكة (باقرمي) في الجنوب وعاصمتها (ماسينيا) وتحكمها عائلة (قورانج) (8) وسلطنة (بركو) في الشمال وتشمل قبائل التبو (9).

واعتباراً من سنة 1892م تعرضت البلاد لغزو من السودان تمثل في محاولة (رابح فضل الله*) توحيد مناطق السودان الغربي والوسط، حيث قضى على مملكتي (باقرمي) و(كانم)، ولم يستطع السيطرة على (واداي) بسبب الدعم

1- محمود شاكرا، تشاد، مؤسسة الرسالة، ط1، دم، 1973، ص 19.

2- رضوان بوهيدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الأفريقي، دار الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2020، ص 35.

3- حسين بن علي الكتاني، اعداد المسلمين بالعالم، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2020، ص 311.

4- قتيبة عبدالعظيم، التداخل القبلي بين تشاد والسودان، واثره على العلاقات بين البلدين، مجلة مداد، عدد خاص حول قضية دارفور، بغداد، دت، ص 429-435.

5- عماد الدين غانم الرحالة الألماني غوستاف ناختيجال ورؤيته للوجود العربي في حوضي شاري وتشاد، مجلة الوثائق والمخطوطات الليبية، ع 17-18، طرابلس، 2002، ص ص 47-53.

6- موسى يوسف عيسى ادريس، واقع الدعوة الإسلامية في تشاد: 1970-1991 م، رسالة ماجستير، جامعة محمد بن سعود، 1996، ص 38.

7- Harold Nelson, Handbook Area for Chad, Washington, 1972, p cart xiv.

8- موسى يوسف عيسى ادريس، جمهورية تشاد الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة قراءات أفريقية، ع 1، أكتوبر 2004، ص ص 197-199.

9- محمد عبدالرازق و جاسم العبيدي، التبو رشادة ودورهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أواخر القرن التاسع عشر، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج 17، ع 1، 2017، ص ص 22-23.

* رابح فضل الله: 1846-1900، هو قائد سوداني كان أحد اتباع القائد المصري (الزبير باشا) في حملته على دارفور سنة 1874، ثم انفصل بمجموعة من الجيش وتوجه بهم نحو تشاد، وتمكن من السيطرة على باقرمي و كانم واجزاء من أراضي جمهوريات أفريقيا الوسطى والكاميرون ونيجيريا حالياً، قضى عليه الفرنسيون سنة 1900 : المصدر، ابو عمر عبيد الله، رابح فضل الله امير سوداني جنوب بحيرة تشاد، مجلة الفيصل، ع 242، الرياض، 1998، ص ص 60-61.

الذي كانت تلقاه من السنوسيين**، وفي سنة 1900م تمكنت القوات الفرنسية من القضاء على (رابح الزير)(1)، ثم طردت السنوسيين من زواياهم في (بير علالي) و(عين كلكا)، ثم هاجمت مملكة (واداي) وتمكنت من ضمها سنة 1909م (2).

ومن الملاحظ على هذه الفترة أنها قد شهدت نوعين من العلاقة بين ليبيا و تشاد؛ الأولى ذات طبيعة اقتصادية تمثلت في نشاط قبائل (المجابهة) سكان واحة (جالو) الليبية عبر طريق ابشا - بنغازي التجاري والذي شهد انطلاقته الأولى سنة 1811م و يعتبر هذا هو الاتصال الأول بين البلدين (3)، أما النوع الثاني من العلاقة فيرتبط بنشاط الحركة السنوسية في تشاد وهو ذو طبيعة دينية - سياسية - اقتصادية، حيث ارتبطت الحركة بعلاقات طيبة مع الممالك التشادية - (واداي) خصوصاً - (4)، بحيث سمح للحركة بإقامة زوايا في الأراضي التشادية، بل إن زعيم الحركة (محمد المهدي) قد نقل مركزه إلى تشاد عندما استقر في (قورو) سنة 1898م (5)، ومن المؤكد أن السنوسيين كان لهم أثراً كبيراً في تشاد دينياً وثقافياً.

وبعد الغزو الفرنسي تحولت تشاد إلى جزء من مستعمرة (اوبانجي) والتي شملت تشاد وأفريقيا الوسطى (6)، ليتم دمجها لاحقاً ضمن إفريقيا الغربية الفرنسية سنة 1915م إلى جانب الغابون والكونغو برازافيل، وبحلول عام 1920م أسس الفرنسيون مستعمرة تشاد بحدودها الحالية (7)، وفي سنة 1935م تمت تسوية الحدود التشادية الليبية بين فرنسا وإيطاليا؛ بحيث تم ضم منطقة (أوزو) الحدودية إلى مستعمرة ليبيا الإيطالية، غير أنه بعد استقلال ليبيا فقد ضغطت فرنسا على الملك (ادريس السنوسي*) ليتنازل عن (أوزو) سنة 1955م (8)، وذلك تمهيداً لمنح تشاد استقلالها.

المبحث الأول: استقلال تشاد وبداية الأزمة بين الشمال والجنوب 1960- 1971

في الحادي عشر من أغسطس سنة 1960م حصلت تشاد على استقلالها، وتم تعيين (فرانسوا تمبلباي**) رئيساً للبلاد، والذي وقع اتفاقية مع فرنسا تعهدت من خلالها الأخيرة بحماية أمن تشاد من أي اعتداء خارجي (9).

** السنوسية: حركة دينية ظهرت في شرق ليبيا منتصف القرن التاسع عشر، عرفت باسم مؤسسها (محمد بن علي السنوسي)، وقد انتشرت لاحقاً في مناطق أخرى خارج ليبيا ومن بينها تشاد. المصدر: علي عبداللطيف حميدة، الدولة والمجتمع والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1998، ص ص 121- 122، 136- 137.

- 1 - شوقي الجمل و عبدالله عبدالرازق ابراهيم، تاريخ المسلمين في افريقيا ومشكلاتهم، مكتبة الانجلومصرية، ط1، القاهرة، 2006، ص ص 134- 135.
- 2 - عبدالواحد محمد داود، اثر الاستعمار الفرنسي على حضارة تشاد وثقافتها 1910- 1960، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، 2017، ص ص 58- 62؛ محمد سعيد القشاش، الصحراء تشتعل، دار الملتقى، ط1، طرابلس، 1998، ص ص 33- 38.
- 3 - غيرهارد رولفس، رحلة من طرابلس الى الإسكندرية، ترجمة وتقديم عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، ط1، طرابلس، 2002، ص 210.
- 4 - جان لويس تريو، السنوسية في تشاد: دراسة في حالة واداي، مجلة كلية الآداب جامعة بنغازي، ع 41، ديسمبر 2017، ص ص 225- 226.
- 5 - احمد صديقي الدجاني، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، دار لبنان، ط1، بيروت، 1967، ص ص 225- 228.
- 6 - عبدالواحد محمد داود، المرجع السابق، ص 66.
- 7 - موسى يوسف عيسى ادريس، تشاد الماضي والحاضر والمستقبل، ص 234.

* ادريس السنوسي: 1892- 1983، هو حفيد محمد بن علي السنوسي مؤسس الحركة السنوسية، توج ملكاً لليبيا بعد استقلالها سنة 1951م، إلى أن أطاح به في انقلاب عسكري في الأول من سبتمبر 1969م، قضى بقية حياته في منفاه بمصر. المصدر: الحسيني الحسيني معدي، الملك ادريس السنوسي: حياته وعصره، دار كنوز، ط1، القاهرة، 2012، ص ص 3- 4.

8 - E. Lauterpacht, International law reports, Vol 100, Cambridge University press, 1995, p p 54 – 65.

**نغارتا (فرانسوا) تمبلباي: 1918- 1975، هو أول رئيس للجمهورية في تشاد بعد استقلالها سنة 1960م، أطاح به في انقلاب عسكري أدى إلى مقتله في 13- إبريل- 1975م. المصدر:

Emanuel Akeymoang & Henry Lewis Gates, Dictionary of African Piography, Oxford University press, 2012, p p 48 – 49.

9 - Nathaniel Powell, France's wars in Chad, Cambridge University press, 2021, p 1 ; France Embassy informations : the republic of chad, Paris, 1961, p 1.

ومنذ الوهلة الاولى بدت الهوة بين الشمال والجنوب تتضح بشكل جلي، فالجنوبيون قد سيطروا على مفاصل الدولة واستأثروا بمعظم الوظائف الحكومية، مما ولد استياءً لدى اهالي الشمال، ومما زاد من الهوة بين شمال تشاد وجنوبها الاختلاف الديني؛ حيث أن أهالي الشمال والوسط مسلمين في حين إن الجنوبيين وثنيين ومسيحيين، بالإضافة إلى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن محاباة الفرنسيين للجنوبيين قبل الاستقلال والتي نتج عنها حصول الجنوبيين على اكبر قدر من التعليم وبالتالي باتوا مؤهلين أكثر من مواطنهم الشماليين لتبوء المناصب الحكومية(1).

وقد زاد من سوء أوضاع الشماليين ما اتخذته الرئيس (تمبلباي) من إجراءات سنة 1962م لتأسيس الحكم الفردي القائم على نظام الحزب الواحد وحظر كافة الاحزاب السياسية، باستثناء حزبه (الحزب الوطني التقدمي) كما قام بحل البرلمان وإصدار دستور جديد للبلاد، و عمل على تعيين أشخاص مقربين منه في المناصب الهامة في الحكومة، خاصة من افراد قبيلته (الساوا) واستبعد عدد كبير من الوزراء المسلمين (2).

وقد لاحت الفرصة للشماليين للتعبير عن استياءهم من التهميش الذي يتعرضون له من خلال الاحتجاجات على عملية جباية الضرائب، والتي انطلقت شرارتها سنة 1965م من مدينة (منقلمى) في ولاية (البطحاء) وسط البلاد، والتي واجهتها الشرطة بالقمع، وقد سقط نتيجة تلك الاضطرابات عدد من القتلى (3)، وهنا قرر مسلمو الشمال تنظيم صفوفهم والشروع بالإعداد للمواجهة المسلحة، وكان مسلمو الشمال يلقون دعماً من حكومة السودان، دون أن يغفل حقيقة أن قبائل شمال تشاد لها امتداداتها داخل الاراضي السودانية (4)، وهذا ما منح الشماليين عمقاً استراتيجياً يمكنهم الاعتماد عليه في عمليات الكر والفر اثناء صراعمهم المستقبلي مع الحكومة المركزية.

وقد اجتمع عدد من النشطاء الشماليين في مدينة (نيالا) السودانية في العام التالي وقرروا تأسيس الجبهة الوطنية لتحرير تشاد (Frontier De Liberation nationaux de Tchad)، والمعروفة اختصاراً باسم (فرولينات) وأبرز قادتها هم: (ابراهيم اباتشا) و (ابا الصديق) وهو وزير سابق في الحكومة الانتقالية ما قبل الاستقلال والذي تم استبعاده من قبل الرئيس (تمبلباي)، والشيخ (محمد امام الباقلائي) (5)، وقد حصلت هذه الجبهة على دعم و تعاطف من الملك (ادريس السنوسي) ملك ليبيا، والذي سمح للحركة بفتح مكاتب لها في ليبيا، غير أنه رفض تقديم أي دعم عسكري (6)، وفي العام التالي اطلقت (فرولينات) عملياتها المسلحة ضد الحكومة المركزية، وتمثلت هذه العمليات في الاستيلاء على بعض القرى والبلدات الشمالية، وقد ظهر عجز القوات النظامية في مواجهة المتمردين الشماليين، مما استوجب من الرئيس (تمبلباي) الاستعانة بالقوات الفرنسية، بناءً على الاتفاقية الدفاعية المبرمة بين البلدين مسبقاً، غير أن التدخل الفرنسي قد أثبت قوة (فرولينات) حيث استغرقت عملية السيطرة على مناطق شمال تشاد عامين كاملين من 1966- 1968 (7).

- 1 - قتيبة عبدالعزيز، المرجع السابق، ص 443.
- 2 - موسى ابراهيم محمد، الانقلاب العسكري ضد تمبلباي 1975 الاسباب والنتائج، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع 9، اكتوبر 2021، دم ، ص ص 3-4.
- 3 - محمود شاكر، تشاد، ص ص 81- 82 .
- 4 - قتيبة عبدالعزيز، المرجع السابق، ص ص 433- 434.
- 5 - محمود عبد الرحمن الشيخ، ليبيا القذافي والعلاقات السودانية التشادية 1966- 2011، بحوث جامعة افريقيا العالمية، دم، دت، ص 4.
- 6 - Mario Azevedo, roots of violence: history of chad, Amsterdam, 1998, p 145.
- 7 - محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، المكتب الاسلامي، ط2، بيروت، 1997، ص ص 246- 247.

وبعد هزيمة (فرولينات) ومقتل أبرز قادتها (ابراهيم اباتشا) أثناء المواجهات فإن أغلب قياداتها قد هربت إلى خارج البلاد حيث لجأ (محمد الباقلاني) إلى ليبيا، في حين هرب (ابا الصديق) إلى السودان (1)، و اسفرت هزيمة (فرولينات) عن سيطرة شبه كاملة للرئيس (تمبلباي) ومزيد من التعاون مع فرنسا والتي ارسلت قرابة 2000 جندي لحفظ الأمن في تشاد بالإضافة إلى خبراء لتدريب الجيش التشادي (2) .

كما شهدت هذه الفترة دخول لاعب جديد على الساحة السياسية التشادية وهو إسرائيل، وذلك ضمن نشاطها في قارة أفريقيا، حيث افتتحت لها سفارة في العاصمة (فورت لامي) سنة 1962م وبدأت الشركات الإسرائيلية بتنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية، وقد قوبل وصول السفير الإسرائيلي إلى تشاد بموجة من الغضب لدى المسلمين، خاصة مع الانشطة الإسرائيلية المشبوهة والتي تركزت على مناطق الحدود مع السودان وليبيا (3) ، إلى أن تم قطع العلاقات مع إسرائيل سنة 1973 خلال موجة المقاطعة الافريقية (4).

المبحث الثاني: التدخل الليبي في تشاد في اواخر عهد الرئيس تمبلباي 1971 - 1975

إذا كان موقف الملك (إدريس السنوسي) يتوقف عند تقديم الدعم المادي واللوجستي للمعارضة الشمالية التشادية والذي يمكن إرجاعه إلى مجرد التعاطف الديني مع مسلمي شمال تشاد، فإن الموقف الليبي قد تغير منذ وصول (معمر القذافي*) إلى السلطة سنة 1969م ، فانطلاقاً من سنة 1971م اتجه القذافي نحو افريقيا بشكل ملحوظ - أوغندا مثلاً - ، ويأتي هذا التوجه بعد خيبات الامل المتكررة من تحقيق أي مشروع وحدوي مع أي من الدول العربية ، (5) كما أن للقذافي وجهة نظره الخاصة بالامتداد العربي المرتبط بالإسلام في افريقيا ومدى حدود هذا الإمتداد، والذي يتعدى حدود الدول المتعارف على أنها دول عربية، فالقذافي يؤمن بعروبة الصحراء الكبرى والساحل الافريقي (6) ، وبموازاة الدافع القومي فإن الدافع الديني القائم على نشر الاسلام وحماية المسلمين في افريقيا كان حاضراً بقوة في مشاريع (القذافي) الافريقية، بالإضافة إلى مواجهة التغلغل الإسرائيلي في افريقيا (7)، كل هذه العوامل كانت تقف خلف اهتمام القذافي بالقضية التشادية، مضافاً إليها سعيه للحصول على منطقة (أوزو) الغنية بالمعادن والتي يرى أنها تمثل امتداداً طبيعياً للأراضي الليبية (8)، وفقاً للاتفاق الفرنسي الايطالي سنة 1935م، و تم التفريط فيها من قبل الملك (ادريس السنوسي) لصالح فرنسا سنة 1955م (9).

- 1 - فؤاد زيدان، تشاد الفرصة الضائعة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط1، طرابلس، 1982، ص 23.
- 2 - Nathaniel Powell, op.cit, 31 – 33.
- 3 - محمود شاكر، تشاد، ص 84- 95 ؛ محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، ص 49 - 50.
- 4 - Clive Jones and Tore Petersen, Israel's clandestine Diplomatic, Cambridge, 2013, p 152.
- *معمر القذافي: 1942- 2011 هو سياسي ليبي كان ضابطاً بالجيش، قام بانقلاب عسكري أطاح فيه بالملك ادريس السنوسي سنة 1969م، حكم البلاد بشكل منفرد حتى اطيح به في انتفاضة شعبية مدعومة بتدخل عسكري من حلف الناتو انتهت بمقتله في 20- 10 - 2011م. المصدر: الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان، مكتبة جزيرة الورد، ط3، القاهرة، 2017، ص 303 .
- 5 - Yehudit Ronen, Libyan intervention in Amin's Uganda, Asian and African Studies, vol 26, no 2, July 1992, p 167.
- 6 - Diane Chido, intelligence sharing transnational organized crimes, Pennsylvania, 2018 p 22.
- 7 - Jakub Olupona & Sulaiman nyang, Religions and plurality in Africa, Berlin, 2013, p p 255 – 257.
- 8 - Alex Rondos, WHY CHAD? African Notes Journal, No 18, 31 – August 1983, p 7.
- 9 - E Louterpacht, International law reports, Vol 100, Cambridge University press, 1995, p p 54 – 65.

والجدير بالذكر أن مخططات القذافي كانت مصحوبة بإجراءات عملية، حيث قام بتأسيس (الفيلق الصحراوي الاسلامي) والذي يتكون من مقاتلين افارقه من دول جنوب الصحراء، يتم تدريبهم في ليبيا وإعدادهم للقيام بعمليات التدخل في الدول الافريقية⁽¹⁾.

وقد حاول القذافي تحقيق أهدافه الاستراتيجية في تشاد بشكل سلمي من خلال التقرب من الرئيس (تمبلباي)، وربما يرجع هذا إلى تحاشي (القذافي) الاصطدام بفرنسا وتجنب الأساليب العدائية ضد دولة أفريقية مجاورة ومستقلة، حيث تمت دعوة الرئيس (تمبلباي) لزيارة ليبيا سنة 1971م، غير أن هذه الزيارة قد احبطت كل مخططات (القذافي)، حيث رفض الرئيس التشادي التنازل عن (أوزو)، وكذلك قطع العلاقات مع إسرائيل، كما رفض أيضاً أفكار (القذافي) المتعلقة بالهوية الإسلامية لدولة تشاد، وفي نفس السنة تعرض الرئيس التشادي لمحاولة اغتيال فكان (القذافي) هو المتهم الاول بتدبيرها، وقام الرئيس (تمبلباي) بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا، وكان رد فعل الحكومة الليبية هو الاعتراف بحركة (فرولينات) ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب التشادي (2)، وكانت الحركة قد تعرضت لضربات موجعة من جانب الحكومة التشادية والقوات الفرنسية سنة 1968م فقدت على إثرها أبرز قياداتها مما أدى إلى ظهور بعض القيادات الشابة الجديدة المتمثلة في (غوكوني اويدي*) وهو ابن الشيخ (الدردي) الزعيم القبلي والروحي لقبائل القرعان، و(حسين هبري*)، وهو أيضاً من قبائل (القرعان) (3)، التي تقطن النواحي الشمالية من تشاد والمحاذية للأراضي الليبية.

أمام هذه الظروف اضطر الرئيس (تمبلباي) إلى مهادنة (القذافي) وتحسين العلاقات مع ليبيا لقطع الإمدادات عن المتمردين الشماليين، ففي سنة 1972م قام (تمبلباي) بزيارة إلى ليبيا أسفرت عن موافقته على التنازل عن منطقة (اوزو)، والتي تقدمت نحوها القوات الليبية في يونيو 1973م وضمتهما بشكل سلمي (4)، وقد وجهت الاتهامات للرئيس (تمبلباي) بالتفريط في جزء من الأراضي التشادية دون الرجوع إلى الحكومة والبرلمان أو إجراء أي استفتاء بالخصوص، و تم اتهامه بتلقي رشوة من الحكومة الليبية، في حين أن (تمبلباي) قد نفى تنازله عن (أوزو) وصرح بأن (القذافي) قد تصرف بشكل منفرد، وأدان ما اسماه بالاحتلال الليبي لجزء من الأراضي التشادية (5)، وقد عم الاستياء في تشاد من سلوك

- 1 - انجي مجدي شوقي، الرؤساء العرب في الصحافة الغربية، دار العربي الجديد، ط1، القاهرة، 2020، ص ص 193، 207.
- 2 - Alex Rondos, op.cit, p 3.
- *غوكوني اويدي : 1944- _____، ينتمي الى قبيلة القرعان شمال تشاد، وهو ابن (الدردي) زعيم القبيلة، التحق بحركة فرولينات منذ اواخر الستينيات، وهو اكثر القادة التشاديين ولائاً للقذافي، تمكنت قواته من دخول العاصمة انجamina في ابريل 1979م واصبح رئيساً للبلاد حتى يونيو حيث حل محله محمد الشوا، ليعود مجدداً في نوفمبر ويتولى الرئاسة، طلب تدخل القوات الليبية لصد هجوم قوات حسين هبري سنة 1980م، ثم وقع اتفاق الوحدة مع ليبيا في يناير 1981م، وسرعان ما تنصل منه، تمت الاطاحة به من قبل هبري في يونيو 1982م، ليعود مجدداً للتحالف مع ليبيا، سيطر على شمال تشاد حتى 1987م عندما تمكن هبري من بسط سيطرته على كامل البلاد، اقام في منفاه بالجزائر حتى 2002م، حيث سمح له بالعودة إلى تشاد، ويعيش متنقلاً بين تشاد والجزائر. المصدر: Harris Lentz, Heads of states 1945 - 1992, North Carolina, 1995, p 15؛ أيضاً: الحبيب الأسود، كيف يؤثر رحيل ديبلي على الاوضاع في ليبيا، صحيفة العرب - لندن، ع 12042، السنة 43، بتاريخ 26 - 4 - 2021، ص 7.
- ** حسين هبري: 1942- 2021، تشير بعض المصادر إلى أنه من مواليد سنة 1936م، في بلدة برداي شمال تشاد، وينتمي إلى قبيلة القرعان، تلقى تعليمه في فرنسا، وبعد عودته التحق بحركة فرولينات، وفي سنة 1976م انفصل عنها وشكل قوات تحرير الشمال، ولم يكن على وفاق مع سياسة القذافي في تشاد، تصالح مع الرئيس مالوم سنة 1978م وتولى رئاسة الوزراء، ثم تمرد عليه في العام التالي، وبعد سقوط العاصمة في يد غوكوني اويدي تم تكليفه بوزارة الدفاع، غير انه حاول اقضاء غوكوني سنة 1980م مما استلزم تدخل القوات الليبية فأجبر على الفرار، ليعود سنة 1982م ويستولي على الحكم، وخاض حرباً ضد المعارضة الشمالية والقوات الليبية حتى 1987م، وحكم البلاد حتى اطاح به ادريس ديبلي في ديسمبر 1990م، هرب إلى السنغال وتم القبض عليه سنة 2015م ومحاكمته بتهمة ارتكابه جرائم ضد الانسانية، وفي سنة 2016م حكم عليه بالسجن المؤبد، وظل سجيناً إلى أن مات في 21 أغسطس 2021م جراء اصابته بفيروس كورونا. المصدر:
- Harris Lentz, op.cit, p 156 - 157 ; Sirgiu Miscoiu, and Others, Marquises', rebelles, insurgés politiques Le devenir des chefs de guerre Africanis, Paris, 2023, p p 24 - 27.
- 3 - محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، ص 252؛ فؤاد زيدان، المرجع السابق، ص ص 36 - 38.
- 4- Nathaniel Powell, op.cit, p p 91 - 93.
- 5- Alex Rondos, op.cit, p 7.

الرئيس الاخير، وفي نفس السنة تعرض الرئيس لمحاولة انقلابية أخرى جاءت هذه المرة من كوادز حزبه (الحزب التقدمي) وبمشاركة الجنرال (فيليكس مالوم***) فما كان من (تمبلباي) إلا أن قام بسجن (مالوم) وحل الحزب التقدمي (1).

وجاءت أزمة اختطاف الرهائن الفرنسيين والألمان في شمال البلاد سنة 1974م ليظهر مدى ضعف حكومة (تمبلباي) وعدم سيطرتها على أراضي الدولة، هذه الحادثة التي حاول (القذافي) استغلالها للتقرب من فرنسا من خلال عرض وساطته بينها وبين الخاطفين (2).

كما أن العلاقات التشادية الفرنسية قد توترت بسبب طلب (تمبلباي) سحب القوات الفرنسية من تشاد، وإطلاقه لمشروع (أفرقة تشاد) والتحرر من الغزو الثقافي والعودة إلى الجذور الأفريقية، في محاولة لكسب التعاطف الشعبي، حيث قام بتغيير اسم العاصمة من (فورت لامي) - و(لامبي) وهو اسم القائد الفرنسي الذي قتل أثناء دخول الفرنسيين تشاد سنة 1900م - إلى (انجامينا)، كما منع استخدام الاسماء الفرنسية، وقام بتغيير اسمه من (فرانسوا) إلى (نغارتا)، بل ودعا إلى العودة للديانة الوثنية (الويندي) وترك المسيحية (3)، غير أنه قد تمت الإطاحة به في انقلاب نفذه الجنرال (عبدالقادر كاموغا) في 13 - أبريل 1975م ، أدى إلى مقتل (تمبلباي) كما تم عزل نائبه (اودينغار) في اليوم التالي، وتم إخراج الجنرال (فيليكس مالوم) من السجن وتكليفه برئاسة الجمهورية (4).

المبحث الثالث: التدخل الليبي في تشاد في عهدي الرئيسين: مالوم - اويدي 1975 - 1981

عندما تولى (فيليكس مالوم) مهام رئاسة الجمهورية فإنه قد حاول تجنب الأخطاء التي وقع فيها سلفه (تمبلباي) خاصة وإن (مالوم) وإن كان ينحدر من أصول جنوبية؛ إلا أن له صلات قرابة ببعض قبائل الشمال (5)، وبالتالي أراد أن يُسوّق لنفسه كرمز للوحدة الوطنية التشادية وخلال هذه الفترة نجح (القذافي) في استقطاب القيادات الشمالية من أمثال (اويدي) و (هبري)، غير أن الخلاف سرعان ما حدث بين القائدين التشاديين، وذلك بسبب طبيعة العلاقة مع ليبيا (القذافي)، حيث رأى (هبري) أن الارتباط بالقذافي يعني التبعية والعمالة لمشروعه في تشاد وأفريقيا عموماً، كما نظر إلى ليبيا على أنها بلد معادٍ يحتل جزءاً من الأراضي التشادية (أوزو)، وكان (اويدي) يشارك (هبري) نفس الرأي؛ غير أنه يرى ضرورة الاستفادة من القذافي إلى حين الاستيلاء على الحكم في أنجamina؛ ثم بعد ذلك يتم طرد القوات الليبية من (أوزو) (6)، وبهذا حدث الانشقاق بين (اويدي) و (هبري)، حيث شكل (هبري) قوات خاصة به عرفت باسم جيش تحرير الشمال (FAN)، في حين أطلق (اويدي) على قواته اسم الجيش الشعبي لتحرير تشاد (FAP) (7)، لكن هذا لا يعني نهاية التعاون بين الاثنين في ما يخص محاربة الحكومة المركزية في (أنجamina) كما سيتضح من سياق الأحداث اللاحقة، ويرى

***فيليكس مالوم: 1932-2009، أحد ضباط الجيش التشادي، بدأ حياته العسكرية بالخدمة في الجيش الفرنسي قبل استقلال تشاد، اتهم بتدبير انقلاب سنة 1973 وتم سجنه، وبعد نجاح انقلاب 1975 ومقتل الرئيس تمبلباي، تم إخراجه من السجن وتولى الرئاسة حتى أجبر على مغادرة البلاد سنة 1979، عاش في منفاه بنيجيريا حتى سنة 2002، عاد إلى بلاده ولما ساءت صحته سنة 2009 تم نقله إلى فرنسا حيث مات بها. المصدر: Mario Azevedo & Samuel Decalo, Historical Dictionary of Chad, 4th edition, London, 2018, p p 339- 340

1- Harris Lentz, Op.cit, p 155.

2 - محمد المهدي احمد، قضية اختطاف العالمة الفرنسية مدام كلوستر، واثرها على العلاقات بين المجاس الاعلى التشادي والحكومة الفرنسية 1975-1977، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، ع 12، ابريل 2022، ص ص 5- 12.

3 - موسى ابراهيم محمد، المرجع السابق، ص ص 5- 7.

4- John Chin and others, Historical Dictionary of modern cups du Eta't, Maryland, 2022, p p 252 – 253.

5- Robert Nalbandov, foreign intervention in ethnic violence, New York, 2009, p 59.

6- Robert Buijtenhuijs Le Froinat et les guerres civiles du Tchad (1977-1984 Karthala, Paris, 1987, p 32 .

7- Geoffrey Dixon & Meredith Sarkees, guide TO Intra - state Wars an Examination of civil wars 1816-2014 ,los angels, 2016, p 633.

الباحث أن هناك أسباب شخصية واجتماعية تكمن خلف هذا الشقاق وذلك بسبب التنافس على قيادة قوات (فرولينات) بين الاثنين؛ حيث يرى (أويدي) انه أحق بالقيادة لأنه ينتمي لعائلة عريقة في زعامة قبائل القرعان، في حين لا يملك (هيري) هذه الميزة.

أما عن القيادات القديمة للحركة فقد تراجع دورها لصالح القيادات الشابة، خاصة وأن (محمد الباقلاني) والمقيم في ليبيا منذ 1968م قد بدأ يفقد الدعم الليبي بسبب علاقاته بجماعات الاخوان المسلمين، وبالتالي فإن حادثة مقتله في ضواحي مدينة طرابلس الليبية سنة 1977م⁽¹⁾ تثير شكوكاً بأن القيادة الليبية قد قامت بتصفيته، كما عمل القذافي على إحداث توازن في الجبهة الشمالية التشادية وحرص على وجود تمثيل عربي فيها، كي لا تكون حكرًا على (التبو و القرعان)؛ وبالتالي تم التواصل مع (أصيل احمد اغبش) لتكوين فصيل من عرب تشاد عرف باسم (البركان) كان يلقي دعماً واهتماماً خاصاً من ليبيا⁽²⁾.

إذا كان الهدوء النسبي هو السمة الغالبة على أحداث العامين 1976 - 1977؛ فإن العام 1978م كان حافلاً بالتطورات على الساحة التشادية، سواءً من حيث المبادرات الدبلوماسية أو من حيث التحركات الميدانية، فمنذ بداية السنة وفي يناير نجحت الوساطة السودانية في الجمع بين الرئيس (مالوم) وقائد قوات الشمال (FAN) (حسين هيري) وتم توقيع اتفاق الخرطوم الذي هيا لانضمام (هيري) للحكومة التشادية، وكان رد (غوكوني أويدي) قائد قوات (FAP) سريعاً إذ هاجمت قواته مدينة (فايا لارجو) - شمال البلاد - في فبراير واستولت عليها⁽³⁾.

وهنا حدث تحول خطير في السياسة الليبية؛ حيث دعت ليبيا إلى عقد قمة للمصالحة التشادية والتي تمت في (سبها) في مارس 1978م بحضور الرئيس التشادي (مالوم) والرئيس الليبي (القذافي) ونائبي الرئيسين السوداني و النيجري، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر للفصائل التشادية وممثلين عن حكومة (انجامينا) في (بنغازي)، غير أن المؤتمر قد فشل في الوصول إلى اتفاق لوقف القتال بسبب تعنت الطرفين⁽⁴⁾، وفي يونيو سنة 1978م شنت الفصائل الشمالية هجوماً مشتركاً باتجاه العاصمة، مدعوماً بغطاء جوي ليبي، وكتيبة من الفيلق الصحراوي الإسلامي، وقد وصلت هذه القوات إلى مسافة حوالي 300 كم من العاصمة (انجامينا)، وسط انهيار واضح لقوات الرئيس (مالوم) والذي استنجد بالحكومة الفرنسية، وقد قامت الطائرات الفرنسية بشن غارات عنيفة نجحت في وقف تقدم قوات الشمال وانسحاب القوات الموالية لليبيا (الفيلق الصحراوي)⁽⁵⁾.

إن من أهم نتائج فشل هذا الهجوم هو زيادة الشقاق بين (أويدي) و (هيري) من جهة، وثبوت عدم فاعلية القوات التي يقودها (أصيل احمد) من جهة أخرى، كما تأكد للليبيين أن أي هجوم على (انجامينا) لن يكون مجدياً في ظل التفوق

1- Mario Azevedo & Samuel Decalo, op.cit, p 87.

2 - فؤاد زيدان، المرجع السابق ، ص 37.

3- Michael Brocher & Jonathan Wilkenfeld, A study of Crisis, Michigan University press, 1997, p 86.

4- Robert Buijtenhuijs, Le Frolinat et les guerres civiles du Tchad, p p 52- 60.

5- Jean Paul Azam, conflicts and growth in Africa, vol 1, Paris, 1999, p 131;

محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، ص 253.

الجوي الفرنسي، ومن جهته عمل الرئيس (مالوم) على التواصل مع قيادات الشمال في محاولة لفك ارتباطها بليبيا، وتنفيذا لاتفاق الخرطوم فقد تم تعيين (هبري) رئيساً للوزراء في أغسطس 1978 م⁽¹⁾.

وبالتالي فإن الحكومة المركزية باتت تسيطر على الاجزاء الجنوبية و الشمالية و جزء من المنطقة الوسطى، غير أن الخلاف سرعان ما دبّ بين (مالوم) و(هبري)، بحيث أصبح لكل منهما قواته الخاصة، وسيطر كل منهما على اجزاء من العاصمة، وفي فبراير 1979 م بدأت الاشتباكات بينهما داخل العاصمة فيما عرف بمعركة (انجامينا) الاولى⁽²⁾.

وعلى إثر بدء الاشتباكات غادرت القوات الفرنسية، كما غادر السكان المدنيون بشكل شبه كامل وتحولت العاصمة إلى ساحة حرب بين الرئيس (مالوم) ورئيس وزراءه (هبري)، كما حاول (عبدالقادر كاموغا) فرض وجوده في العاصمة أيضا بالفصيل الجنوبي الذي يقوده⁽³⁾.

إن اشتعال الحرب بين الحليفين (مالوم) و (هبري) وانسحاب القوات الفرنسية قد أعطى (القذافي) فرصة سانحة للتقدم نحو (انجامينا)، فقد تقدمت قوات (اويدي) المدعوم من ليبيا نحو العاصمة، وكأن الجميع في سباق من يستولي على العاصمة أولاً، وبوصول قوات (اويدي) هرب الرئيس (مالوم) وتم الاتفاق بين (اويدي) و (هبري) على تقاسم السلطة، بحيث يصبح (اويدي) رئيساً للجمهورية - كأول رئيس مسلم لتشاد - و (هبري) وزيراً للدفاع⁽⁴⁾.

غير أن الخلاف قد عاد بينهما، لتتدخل دول الجوار ويتم عقد مؤتمر (كانو) ثم مؤتمر (لاغوس) في نيجيريا في يونيو 1979 م والذي قضى بتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتسنّد رئاسة الجمهورية إلى (محمد الشوا) والذي لا يستند إلى أي فصيل مسلح، وعليه فقد تمت الاطاحة به في نوفمبر من نفس السنة من جانب (اويدي) الذي تولى الرئاسة مجدداً⁽⁵⁾.

ولم يدم اتفاق تقاسم السلطة بين الفصائل الشمالية طويلاً؛ إذ حاول كلا من (هبري) و (اويدي) إزاحة الآخر تماماً، ليتحول الامر إلى معركة حقيقية في مارس 1980 م، وهي ما يعرف بمعركة (انجامينا) الثانية، التي استمرت حتى ديسمبر، ومع اقتراب (هبري) من السيطرة على (انجامينا) قام الرئيس (اويدي) بطلب التدخل الليبي بناءً على اتفاق الدفاع المشترك الذي كان قد أبرم بينه وبين (القذافي) في يونيو 1980 م، والذي ينصّ على إمكانية طلب التدخل العسكري⁽⁶⁾.

وعلى هذا الاساس اجتاحت القوات الليبية الاراضي التشادية بفرقة مكونة من 7 آلاف جندي من القوات الليبية النظامية و 7 آلاف مقاتل من الفيلق الصحراوي، ومدعومة بغطاء جوي، ولم تلق أية مقاومة تذكر، وفي منتصف ديسمبر دخلت القوات الليبية العاصمة (انجامينا) وهربت قوات (هبري) و (كاموغا) واستتب الامر تماماً للرئيس (اويدي)⁽⁷⁾.

غير أنه لم يمضِ أكثر من شهر ليعود التوتر من جديد ففي السادس من يناير 1981 م، أعلن (القذافي) في خطاب متلفز عن اندماج تشاد و ليبيا في دولة واحدة، وإن الرئيس (اويدي) قد وافق على هذا الاتحاد⁽⁸⁾، وكانت هذه خطوة متسارعة جداً من (القذافي) سببت كثيراً من الإحراج لحليفه التشادي الذي سرعان ما أنكر التوقيع على أية وثيقة رسمية

1- James Cement, Encyclopedia of conflicts since world War 2, New York, 2007, p 116.

2- Robert Nalbandov, op.cit , p 62.

3 - فؤاد زيدان، المرجع السابق ، 57.

4 - محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، 253- 254.

5- Harris Lentz, op.cit, p156.-

6 - فؤاد زيدان، المرجع السابق، ص ص 45- 47 : ايضاً محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، ص ص 254- 255.

7 - Robert Nalbandov, op.cit, pp 55 – 56.

8 - Steven Karol, From Jerusalem to lion of iodah and beyond, New York, 2011, p 300..

بشأن الاندماج مع ليبيا؛ غير أنه حرص على استمرار ارتباطه بالقذافي نتيجة للضغوط التي يمارسها خصمه (هبري) والذي أخذ يجمع الحشود في غرب السودان للعودة مجدداً للقتال، ورأى (اويدي) أن أفضل مخرج من هذه الأزمة هو التصالح مع (هبري)، وإنهاء الوجود الليبي في تشاد بشكل سلمي، وقد وجد (القذافي) نفسه في موقف محرج أمام المجتمع الدولي، عندما خرج الرئيس (اويدي) في مؤتمر صحفي رسمي ليقدّم شكره لليبيا شعباً وجيشاً وحكومة، ويعلن بأن السلام قد عم الاراضي التشادية ولم يعد من مبرر لوجود القوات الليبية، وطالب (القذافي) بسحب تلك القوات ⁽¹⁾، وعلى الفور تم الانسحاب الليبي من تشاد بسرعة، لتحل قوات حفظ السلام الافريقية محل القوات الليبية ⁽²⁾، و تنتهي بذلك إحدى جولات التدخل الليبي في تشاد.

المبحث الرابع: الموقف الإقليمي والدولي من التدخل الليبي في تشاد

إن تدخل ليبيا في الشؤون الداخلية لدولة تشاد المستقلة المجاورة قد أثار ردّات فعل متباينة على مختلف الأصعدة، إقليمية (دول الجوار التشادي) – عربياً – إفريقياً – دولياً (الدول الكبرى)، خاصة وأن هذا التدخل قد تزامن مع ظروف دولية بالغة الحساسية فيما يتعلق بالحرب الباردة والصراع على مناطق النفوذ؛ فعلى الصعيد العربي لم يلقَ التدخل الليبي في تشاد أي دعمٍ إلا من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتمركزة في ليبيا؛ حيث تم استخدام مقاتلي الجبهة في العمليات العسكرية الليبية في تشاد ⁽³⁾، أما مصر والسودان واللتين كانتا في حالة عداوة مع النظام الليبي فقد دعمتا الاطراف المناوئة لليبيا بشكل متواصل، حيث قام الرئيس السوداني (جعفر النميري) بدور الوسيط للمصالحة بين (هبري) و (مالوم) سنة 1978م لإضعاف الصف الموالي لليبيا، كما قدم الرئيس السوداني الملاذ لحسين هبري أثناء هروبه من (انجامينا) سنة 1980م ⁽⁴⁾، كما قام نظام (انور السادات) في مصر بتقديم الدعم العسكري واللوجستي لقوات (هبري) المرابطة في السودان، ⁽⁵⁾ وبعد خطوة الاتحاد المزمع بين تشاد وليبيا فقد أعرب (السادات) عن قلقه لوزير الخارجية البريطاني، واصفا الخطوة بأنها تزعزع أمن واستقرار المنطقة، ⁽⁶⁾ وألقى باللوم على فرنسا لأنها تركت تشاد ضحية للمشاريع الليبية ⁽⁷⁾.

أما عن مواقف الدول الافريقية المجاورة لتشاد مثل النيجر - نيجيريا - الكاميرون، وحتى غير المجاورة مثل زائير (الكونغو الديمقراطية لاحقاً) - ، فقد كانت لها مواقف متباينة حيال التدخل الليبي في تشاد، حيث أبدت كل من نيجيريا وزائير انزعاجهما من التدخل الليبي، ففي حين أرسلت زائير عدد من قواتها لبعض الوقت برعاية فرنسية، فإن نيجيريا كانت تفضل التدخل تحت مظلة منظمة الوحدة الافريقية، ويبدو ذلك بوضوح في رعايتها لمؤتمرات المصالحة بين الفصائل التشادية مثل مؤتمر (كانو) و (لاغوس) سنة 1979م، ثم اقتراحها بانسحاب القوات الليبية سنة 1980م وأن تحل محلها قوات أفريقية من نيجيريا وزائير والسنغال ⁽⁸⁾، أما (الغابون) فقد دعت إلى تدخل القوات الفرنسية مرة أخرى لإجبار

1 - محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، ص 255

2 - Bamidele Ojo, Nigeria Third Republic, New York, 1998, pp 90 – 91.

3 - أرشيف نشرة فلسطين، عدد مارس 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، دم، ص 34.

4 - عبدالستار حثيّة، السادات: اعادة قراءة، كنوز للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2023، ص 130؛ محمود شاكر، التاريخ الاسلامي، ص 252.

5 - عبدالستار حثيّة، المرجع السابق، ص 120.

6 - The Mirror Journal, No 1411, 23 / January, 1981, p 2.

7 - Daily Graphic Journal, No 9398, 15 January, 1981, p p 4- 5.

8 - فؤاد زيدان، المرجع السابق، ص ص 35، 63- 64.

الليبيين على التراجع شمالاً⁽¹⁾، في حين استنكر رئيس جمهورية (سيراليون) قيام ليبيا بفرض الاتحاد على دولة تشاد، وأدان موقف الرئيس التشادي الموالي لليبيا والذي فرط في استقلال بلاده⁽²⁾، وأبدت حكومة النيجر المجاورة لتشاد انزعاجها من التدخل الأخير للقوات الليبية، و انتهاكها لسيادة تشاد وإلغاء وجودها عبر فرض مشروع وحدوي من طرف واحد، فتم اغلاق السفارة الليبية في العاصمة (نيامي)، و وجّه الاتهام لموظفي السفارة بأنهم يمارسون أنشطة مريبة وبالتالي فان وجودهم في النيجر غير مرغوب فيه⁽³⁾، ومن جهتها فإن منظمة الوحدة الافريقية قد أدانت في قماتها سنة 1981م قيام ليبيا باجتياح دولة عضو بالمنظمة⁽⁴⁾، غير أن بعض الدول الافريقية كانت تدعم موقف ليبيا ومنها بينين و الكونغو (برازافيل)⁽⁵⁾، أما عن الدول الكبرى فإن فرنسا قد استخدمت القوة الجوية سنة 1978م لوقف الدعم الليبي للقوات الشمالية في زحفها على العاصمة⁽⁶⁾، كما أن وجود القوات الفرنسية كان دائماً يعني صمام أمان ضد التدخل الليبي، وبعد الاحتلال الليبي لتشاد سنة 1980م نشطت الدبلوماسية الفرنسية في تشويه التصرف الليبي ويظهر ذلك بوضوح أثناء اعمال المؤتمر الاقتصادي الافريقي الاوربي المنعقد في فرنسا والذي تحول إلى مظاهرة دولية للتنديد بسلوك ليبيا تجاه تشاد، كما تمت دعوة الرئيس (اويدي) والضغط عليه لسحب القوات الليبية⁽⁷⁾، وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف الفرنسي من خلال تصريحات وزير خارجيتها الذي أدان الاجتياح الليبي لأراضي دولة تشاد⁽⁸⁾.

وبتحليل هذه المواقف يمكننا القول أن مواقف الدول العربية كان يغلب عليها طابع تصفية الحسابات والمعاملة بالمثل، دون اعتبار للروابط القومية، أما عن مواقف الدول الكبرى فأنها تتسم بالقلق من تنامي النفوذ الليبي ليس في تشاد وحسب، بل في افريقيا عموماً، في حين أن مواقف الدول الافريقية كانت تتحكم بها ثلاثة عوامل، يتمثل العامل الاول في وقوع معظمها تحت النفوذ الغربي وبالتالي فإن مواقفها تأتي متناغمة مع مواقف الدول الكبرى وهذا ينطبق على زائير وساحل العاج والسنغال الموالية لفرنسا، وسيراليون الموالية لبريطانيا، أما العامل الثاني فيتمثل في قلق دول الجوار من التواجد الليبي في تشاد وامكانية امتداداه إليها وهذا ينطبق على النيجر، وبالنسبة للعامل الثالث فيعزى إلى التحالفات والتكتلات التي تربط بين مجموعات من الدول الافريقية وتجعلها تساند بعضها البعض بحكم الروابط الشخصية بين رؤسائها ومثال ذلك بينين والكونغو التين انفردتا بتأييد ليبيا بخلاف معظم الدول الافريقية.

الخاتمة:

إن التركيبة العرقية والقبيلة لتشاد تعتبر من أهم اسباب الازمات التي مرت بها الدولة منذ استقلالها. بالإضافة إلى الطبيعة الثنائية للدولة والمتمثلة في انقسامها دينيا وثقافيا وجغرافيا إلى شمال وجنوب مختلفين ومتنافرين.

1 - Kei Kegan, Reinventing Regional Security Institutions in Asia and Africa Power shifts, ideas, and institutional chang, New York, 2017, p 128.

2 - The Mirror Journal, No 1411, 23 January 1981, p 2.

3 - Daily Graphic Journal, No 9398, 15 – January 1981, pp 4 – 5.

4 - Michael Brocher & Jonathan Wilkenfeld, op.cit, p 90.

5 - فؤاد زيدان، المرجع السابق، ص 33.

6 - Antonio Tanca, Foreign Armed Intervention in Internal Conflict, Dordrecht, 1993, p 172.

7 - فؤاد زيدان، المرجع السابق، ص 49-50.

8 - المرجع نفسه، ص 60-61.

وقد عمقت السياسة الاستعمارية الفرنسية من هذا الانقسام؛ وذلك بسبب محاباتها للجنوبيين على حساب نظرائهم الشماليين، مما أدى بالنتيجة إلى سيطرة جنوبية شبه كاملة على مفاصل الدولة بعد الاستقلال. كما أن ضعف الدولة التشادية المستقلة حديثاً وهشاشة نظامها السياسي، وانتهاج حكامها لسياسة الاقصاء والاتجاه نحو الحكم الفردي قد ساهمت في ظهور حركات التمرد في منتصف ستينيات القرن العشرين. وقد تزامنت هذه الاوضاع المضطربة مع فترة الحرب الباردة وصراع القوى الإقليمية بحيث أرادت كل قوة فرض نفسها في تشاد وتحويلها إلى منطقة نفوذ.

إن العلاقات التاريخية بين تشاد وليبيا تتسم بشيء من الخصوصية؛ نظراً للروابط التجارية التي ترجع جذورها إلى أوائل القرن التاسع عشر، وقد زاد من عمق هذه الروابط تمدد الحركة السنوسية في تشاد، واشتراكها في مقاومة الاحتلال الفرنسي كما أن معظم المكون العربي في تشاد يرجع إلى أصول ليبية.

إن دوافع تدخل ليبيا (القذافي) في الشؤون التشادية يمكن ارجاعه إلى أسباب شخصية تتعلق بنزوع القذافي إلى الزعامة، وفشله في تحقيق أي مشروع وحدوي مع أي من الدول العربية جعله يتجه نحو دول الجوار الأفريقية، بالإضافة إلى الدوافع الدينية التي تتلخص في مساعدة مسلمي تشاد على انتزاع حقوقهم السياسية من الأقلية المسيحية الجنوبية، كما أن طموحات (القذافي) لا تقف عند تشاد بل تتعداها إلى معظم مناطق دول الساحل و الصحراء وبالتالي فإن تشاد تعتبر قاعدة للانطلاق لما وراءها، دون أن نهمل رغبة (القذافي) في فرض ترسيم الحدود بين البلدين وفقاً لتصوره الخاص.

لقد حاول (القذافي) الحصول على نفوذ داخل تشاد بشكل سلمي من خلال التأثير على الرئيس (تمبلباي)، فلما فشل في ذلك بدأ بالتدخل عن طريق تقديم الدعم لقوات المعارضة الشمالية. ومن الواضح أن زعماء المعارضة كانوا على علم بمخططات (القذافي) التوسعية في بلادهم، غير أنهم اضطروا للتعاون معه إلى حين تحقيق طموحهم في الوصول إلى السلطة ثم التفرغ لمحاربهته وإخراجه من بلادهم. وقد كان الوجود الفرنسي في تشاد أهم عقبة في طريق القذافي، وبالتالي فقد حاول التقرب من فرنسا في عدة مناسبات، كما أن أي تقدم أحرزه الليبيون في تشاد كان في غياب القوات الفرنسية.

لقد نجحت القوات الليبية في احتلال تشاد في ديسمبر 1980م تحت ذريعة مساعدة الرئيس الشرعي ضد قوات المتمردين، وبموجب اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين، غير أن تسرع (القذافي) بمحاولة فرض الوحدة على حليفه الرئيس (اويدي) قد وضعت الأخير في موقف محرج اضطره إلى طلب سحب القوات الليبية من تشاد. وقد عانت ليبيا من موقف عربي وأفريقي وعالمي رافض لوجودها في تشاد، وهذا حرمها من الحصول على أي حليف إقليمي يدعم مشروعها التوسعي في تشاد.

على أن انسحاب القوات الليبية من تشاد سنة 1981م لا يعني نهاية التدخل الليبي في تشاد؛ فالسنوات اللاحقة ستشهد المزيد من هذا التدخل.

المراجع:

باللغة العربية

الكتب:

- احمد صديقي الدجاني، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر، دار لبنان، بيروت، 1967.
- أرشيف نشرة فلسطين، عدد مارس - 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، دم، 2011.

- انجي مجدي شوقي، الرؤساء العرب في الصحافة الغربية، دار العربي الجديد، ط1، القاهرة، 2020.
- حسين بن علي الكتاني، اعداد المسلمين بالعالم، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت، 2020.
- الحسيني الحسيني معدي، الملك ادريس السنوسي: حياته وعصره، دار كنوز، ط1، القاهرة، 2012.
- رضوان بوهيدل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي، دار الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2020.
- شوقي الجمل و عبدالله عبدالرازق ابراهيم، المسلمون في افريقيا ومشكلاتهم، مكتبة الانجلومصرية، ط1، القاهرة، 2006
- الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان، مكتبة جزيرة الورد، ط2، القاهرة، 2017.
- عبدالستار حنينة، السادات: اعادة قراءة، كنوز للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2023.
- علي عبداللطيف احميدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 1998.
- غيرهارد رولفس، رحلة من طرابلس الى الإسكندرية، ترجمة وتقديم عمادالدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، طرابلس، 2002.
- فؤاد زيدان، تشاد الفرصة الضائعة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، ط1، طرابلس، 1982.
- محمد سعيد القشاط، الصحراء تشتعل، دار الملتقى، ط 1، طرابلس، 1998.
- محمود شاكر، تشاد، مؤسسة الرسالة، ط1، دم، 1973.
- -----، التاريخ الاسلامي، المكتب الاسلامي، ط2، بيروت، 1997.
- محمود عبدالرحمن الشيخ، القذافي والعلاقات السودانية التشادية 1966-2012، جامعة افريقيا العالمية، دم، دت.

الرسائل العلمية:

- عبدالواحد محمد داود، أثر الاستعمار الفرنسي على حضارة تشاد وثقافتها 1910 - 1960، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، 2017.
- موسى يوسف عيسى ادريس، واقع الدعوة الإسلامية في تشاد 1970-1991، رسالة ماجستير، جامعة محمد بن سعود، 1996.

الدوريات:

- ابو عمر عبيدالله، رابع فضل الله امير سوداني جنوب بحيرة تشاد، مجلة الفيصل، ع 242، الرياض، 1998.
- جان لويس تريو، السنوسية في تشاد: دراسة في حالة واداي، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، ع 41، ديسمبر 2017.
- الحبيب الأسود، كيف يؤثر رحيل ديبى على الاوضاع في ليبيا، صحيفة العرب - لندن، ع 12042، السنة 43، بتاريخ 26-4 - 2021.
- عمادالدين غانم، الرحالة الالماني غوستاف ناختيجال ورؤيته للوجود العربي في حوضي شاري وتشاد، مجلة الوثائق والمحفوظات، ع 17-18، طرابلس، 2002.
- قتيبة عبدالعظيم، التداخل القبلي بين تشاد والسودان واثره على العلاقات بين البلدين، مجلة مداد، عدد خاص بقضية دارفور، بغداد، دت.

- محمد المهدي احمد، قضية اختطاف العالمة الفرنسية مدام كلوستر وأثرها على العلاقات بين المجلس العسكري التشادي والحكومة الفرنسية، 1975-1977، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية، ع 12، ابريل 2022.
- محمد عبد الرازق و جاسم العبيدي، التبو رشادة ودورهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أواخر القرن التاسع عشر، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج 17- ع 11، 2017.
- موسى ابراهيم محمد، الانقلاب العسكري ضد تمبلباي 1975 الاسباب والنتائج، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع 9، اكتوبر 2021، دم.
- موسى يوسف عيسى ادريس، تشاد الماضي والحاضر والمستقبل، مجلة قراءات أفريقية، ع 1، 2009.

باللغات الاجنبية:

- Alex Rundos, Why Chad? African Notes Journal, No 18, 31- August 1983.
- Antonio Tanca, foreign armed intervention in Internal Conflict, Dordrecht, 1993.
- Bamidele Ojo, Nigeria Third Republic, New York, 1998.
- Clive Jones & Tore petersen, Israel's clandestine Diplomatic, Cambridge University press, 2013.
- Daily Graphic Journal, No 9398, 15 – January, 1981.
- Diane Chido, intelligence sharing transnational organized crimes, Pennsylvania, 2018.
- E Louterpacht, International law reports, Vol 100, Cambridge University press, 1995.
- Emanuel Akeymoang & Henry Lewis Gates, Dictionary of African Piography, Oxford University press, 2012.
- France embassy Information - republic of chad, Paris, 1961.
- Geoffrey Dixon & Meredith Sarkees, guide to intra state Wars an Examination of civil wars 1816-2014, los angels, 2016.
- Harris Lentz, Heads of states: 1945- 1992, north Carolina, 1995.
- Harold Nelson, Handbook era of chad, Washington, 1972.
- Jakob olupona & Sulaiman nyang, Religions and plurality in Africa Berlin, 2013.
- James Cement, Encyclopedia of conflicts since world War 2, New York, 2007.
- Jean Paul Azam, conflicts and growth in Africa, vol 1, Paris, 1999.
- John Chin and others, Historical Dictionary of modern cups, Maryland, 2022.
- Kei Koga, Reinventing Regional Security Institutions in Asia and Africa Power shifts, ideas, and institutional change, New York, 2017.
- Michael Brocher & Jonathan Wilkenfeld, A study of Crisis, Michigan University press, 1997.
- Mario Azevedo, roots of violence: history of chad, Amsterdam, 1998.
- ----- & Samuel Decalo, Historical Dictionary of chad, 4th edition, London, 2018 .

- Nathaniel Powell, Franke's was in Chad, Cambridge University press, 2021.
- Robert Buijtenhuijs Le Frolinat et les guerres civiles du Tchad 1976- 1987, Karthala, Paris, 1987.
- Robert Nalbandov, foreign intervention in ethnic violence, New York, 2009.
- Sirgiu Miscoiu and Others, Maquisards, rebelles, insurgés politiques Le devenir des chefs de guerre Africains, Paris, 2023.
- Steven Karol, From Jerusalem to the lion of Judah and beyond, New York, 2012.
- The Mirror Journal, No 1411, 23 – January, 1981.
- Yehudit Ronen, Libyan intervention in Amin's Uganda, Asian and African Studies, vol 26, no 2, July, 1992.

استراتيجيات الدفاع السوفيتي ضد القوات الألمانية في عملية بارباروسا

ذي يزن الأعوش: وحدة حماية القيادات والمنشآت العسكرية، وزارة الداخلية / الجمهورية اليمنية

Email: yazin111@yahoo.com

الملخص: يركز هذا البحث على دراسة الإستراتيجيات الدفاعية التي نفذها السوفييت في عملياته العسكرية لصد الغزو النازي في عملية بارباروسا وما هي تأثيرات هذه الإستراتيجيات في نتائج الحرب على السوفييت والحرب العالمية الثانية ككل، وقد خلص البحث إلى أن القيادة السوفيتية نفذت العديد من الإستراتيجيات الفاعلة كالاستدراج والاستنزاف، الخداع العسكري، التفوق العددي، الاستعداد والتجهيز المسبق، وقد كان لهذه الإستراتيجيات دور فعال ومؤثر في إحباط عملية بارباروسا وكسب السوفييت للحرب.

الكلمات المفتاحية: عملية بارباروسا، الاستراتيجيات الدفاعية السوفيتية، الحرب العالمية الثانية.

Soviet defense strategies against German forces in Operation Barbarossa

Abstract:

This research focuses on studying the defensive strategies that the Soviets implemented in their military operations to repel the Nazi invasion in Operation Barbarossa, and what are the effects of these strategies on the results of the war on the Soviets and World War II as a whole. The research concluded that the Soviet leadership implemented many effective strategies such as luring, attrition, and deception. Military, numerical superiority, preparation and advance preparation, and these strategies played an effective and influential role in thwarting Operation Barbarossa and winning the war for the Soviets.

Keywords: Operation Barbarossa, Soviet defensive strategies, World War II.

المقدمة

تضمنت الحرب العالمية الثانية الكثير من الأحداث المهمة والتي مثلت ألبان عسكرية وإستراتيجية التي لم تحل إلى الآن، والحديث عن مثل هذه الأحداث والخوض في أسرارها يعتبر مصدر قيم للمعلومات والدروس العسكرية والإستراتيجية وإضافة قيمة في مجال العلوم والتاريخ العسكري، ومن هذا عملية بارباروسا التي أطلقتها القيادة النازية لغزو الاتحاد السوفيتي في أكبر عملية غزو في التاريخ العسكري، والعجيب في هذا الحدث انقلاب النتائج لصالح السوفييت رغم وضعهم المتهالك، وكيف استطاعت القيادة السوفيتية في ردع القوات النازية وتحويل عملية الغزو إلى هجوم مضاد تم فيه ردع القوات النازية ووصول الجيش الأحمر إلى قلب ألمانيا واسقاط برلين وبذلك انتهاء الحرب، وعليه يتمثل التساؤل البحثي عن إستراتيجيات الدفاع السوفيتي ضد القوات الألمانية في عملية بارباروسا، وهذا ما سيرتكز عليه البحث.

اشكالية البحث:

ما هي إستراتيجيات الدفاع السوفيتي ضد القوات الألمانية في عملية بارباروسا؟ وما هي تأثيراتها التكتيكية والإستراتيجية؟

الفرضيات: استخدم السوفييت عدة استراتيجيات لإحباط عملية بارباروسا للجيش النازي، وتمثلت هذه الإستراتيجيات في الآتي:

1. استراتيجية الاستدراج والاستنزاف.
2. استراتيجية التضليل والخداع.
3. استراتيجية التفوق العددي.
4. استراتيجية الإستعداد والتجهيز المسبق.

أهمية البحث

1. الكشف عن أهم أسباب النصر السوفيتي ضد الألمان في عملية بارباروسا.
 2. يبين أهمية الفكر الإستراتيجي في العمليات العسكرية واسعة النطاق.
 3. يمثل مادة علمية عسكرية مهمة للقيادات المؤهلة للمناصب العسكرية العليا والضباط المتقدمين لكلية القيادة والأركان وكلية الحرب العليا والدفاع الوطني.
- منهج البحث:** يركز منهج البحث على جانبين رئيسيين، يتمثل الجانب الأول في الوصف التاريخي للأحداث العسكرية التي حدثت أبان عملة بارباروسا، والجانب الثاني في التحليل العسكري والإستراتيجي للقرارات والعمليات العسكرية المنفذة من قبل الجانب السوفيتي، وبهذا فأن المنهج البحثي وصفي تحليلي.

الفرضية الأولى: استراتيجية الاستدراج والاستنزاف.

الاستدراج والاستنزاف من الإستراتيجيات العسكرية الفعالة والمؤثرة في كسب الحروب، حيث تعمل هذه الإستراتيجية على انهك العدو وإضعاف قوته مما يسهل عملية القضاء عليه وهزيمته، وما ساعد القيادات العسكرية السوفيتية في تحقيق هذه الإستراتيجية استفادتهم من المساحات الشاسعة للاتحاد السوفيتي وذلك من حيث طول الحدود الغربية للاتحاد السوفيتي وكذلك المسافة بين نقاط الإختراق الألماني للحدود والمراكز الإستراتيجية التي استهدفها في عملية بارباروسا، وهذا يوجب التطرق لمصطلح استراتيجي عسكري مهم للغاية والذي يعرف بالعمق الاستراتيجي وهو مصطلح عسكري يستخدم لوصف المناطق الفاصلة بين خطوط القتال على الجبهة وبين المدن الكبرى ومناطق الثقل السكاني والصناعي للدولة، ويكمن المعيار الأساسي للمناطق التي تشكل عمقا استراتيجياً في مدى مقدرة الجيش على الانسحاب تكتيكياً من تلك المناطق في حال تعرضه لهجوم معادي دون أن يخسر الحرب أو القدرة على مواصلة الحرب،³²¹ ومن خلال تعريف العمق الاستراتيجي نلاحظ التركيز على جانبين رئيسيين هما البعد الاستراتيجي للمساحات الجغرافية والقدرة على الانسحاب التكتيكي، وهذا يقودنا إلى تساؤلات مهمة: هل من الممكن أن تنفذ عملية الاستدراج من جانب استراتيجي وجانب تكتيكي؟ وما هو الفرق بين الاستدراج الإستراتيجي والاستدراج التكتيكي؟ وهل قام الجيش السوفيتي بسحب القوات لألمانية واستنزافها عن طريق الاستدراج بشقيه الاستراتيجي والتكتيكي؟

¹ / تم الاطلاع في 2022\1\3 <https://ar.wikipedia.org> Lt-Gen (r) Asad Durrani (19 October 2011). "Strategic depth — revisited". The Express Tribune.

² / تم الاطلاع في 2022\1\3 <https://ar.wikipedia.org> Haider, Ejaz (7 October 2011). "Pakistan needs strategic depth". The Express Tribune.

³ / تم الاطلاع 2022\1\3 <https://ar.wikipedia.org> Pakistan's relations with Afghanistan and implications for regional politics- Vanda Felbab-Brown, 14 May 2015.

الاستدراج الاستراتيجي يظهر من خلال تعريف العمق الاستراتيجي والي يشير إلى المناطق الفاصلة بين خطوط القتال على الجبهة وبين المدن الكبرى ومناطق الثقل السكاني والصناعي للدولة، وفي هذا إشارة إلى المسافات الجغرافية الشاسعة والبعيدة، أما الاستدراج التكتيكي فنلاحظه من تعريف التكتيك العسكري والذي يعرف بأنه علم وفن تنظيم القوات العسكرية وتقنيات استخدام الأسلحة أو الوحدات العسكرية في مواجهة أو اشتباك وهزيمة العدو في المعركة^{1,2,3} وفي هذا إشارة إلى المسافات الجغرافية القصيرة ومناطق الالتحام العسكري.

كلا الجانبين يوضحان الفرق الجوهرية حيث أن الاستدراج الإستراتيجي ينفذ للتأثير على نتائج الحرب، أما الاستدراج التكتيكي فينفذ للتأثير على نتائج المعركة، وهذا يقودنا إلى قاعدة عسكرية مهمة للغاية تتمثل في أن التكامل بين الاستدراج الإستراتيجي والاستدراج التكتيكي يرفع من نسب النجاح في عملية الاستدراج والاستنزاف لقوات العدو، ولكن ما الذي يثبت صحة هذه القاعدة؟

الإجابة تكمن في إثبات ما إن كان الجيش السوفيتي قد قام بسحب القوات لألمانية واستنزافها عن طريق الاستدراج الاستراتيجي والتكتيكي أم لا.

الاستدراج التكتيكي: ظهرت هذه الإستراتيجية بصورة جلية في معركة كورسك حيث ركز قادة الجيش السوفيتي على استدراج القوات الألمانية نحو المناطق الداخلية لجيب كورسك مع أن الجيش الأحمر كانت لديه فرصة المبادرة في الهجوم على الألمان وهذا ما يبينه موقف الرفيق القائد جوزيف ستالين والذي كان يصر على مبادرة الجيش الأحمر وبدء الهجوم لولا اعتراض قياداته العسكرية، فجوزيف ستالين لم يكن كأدولف هتلر متفرد بالقرارات الاستراتيجية، ففي الفترة بين 12-15 أبريل، قام ستالين باستشارة قادة خطوط الجبهات وكبار ضباط هيئة الأركان وعرض قرار المبادرة الهجومية على الألمان، غير أن نائب القائد الأعلى غيورغي جوكوف اقترح عليه سحب القوات الألمانية نحو الفخ بهدف تدمير أغلب قواتهم المدرعة.⁴

ولكن، إذا كان الاستدراج هو توجه القيادة السوفيتية في معركة كورسك، فهذا يقود إلى تساؤل مهم: استدراج القوات الألمانية نحو ماذا؟

خلال فترة الاستعداد والتجهيز للمعركة لم تقف القوات السوفيتية مكتوفة الأيدي، بل تم تجهيز الجيش الأحمر بما يتلائم مع معطيات استراتيجية الاستدراج، فبدون احتساب قوات الاحتياط المنتظمة تحت جبهة السهوب حشد السوفييات 1,300,000 رجل، 3,600 دبابة، 20,000 قطعة مدفعية، ومثلت تلك الأعداد 26% من تعداد قوات الجيش الأحمر، 26% من قطع الهاون والمدفعية، و46% من عدد المدرعات، ومن حيث شبكات الألغام قام جنود الهندسة التابعين للجيش الأحمر بزراعة 503,663 لغماً مضاداً للدروع و439,348 لغماً مضاداً للأفراد تم تركيز العدد الأكبر منها في الحزام

¹ "معلومات عن تكتيكات عسكرية على موقع britannica.com". britannica.com تم الاطلاع في 2022\1\7

² "معلومات عن تكتيكات عسكرية على موقع psh.techlib.cz". psh.techlib.cz تم الاطلاع في 2022\1\7

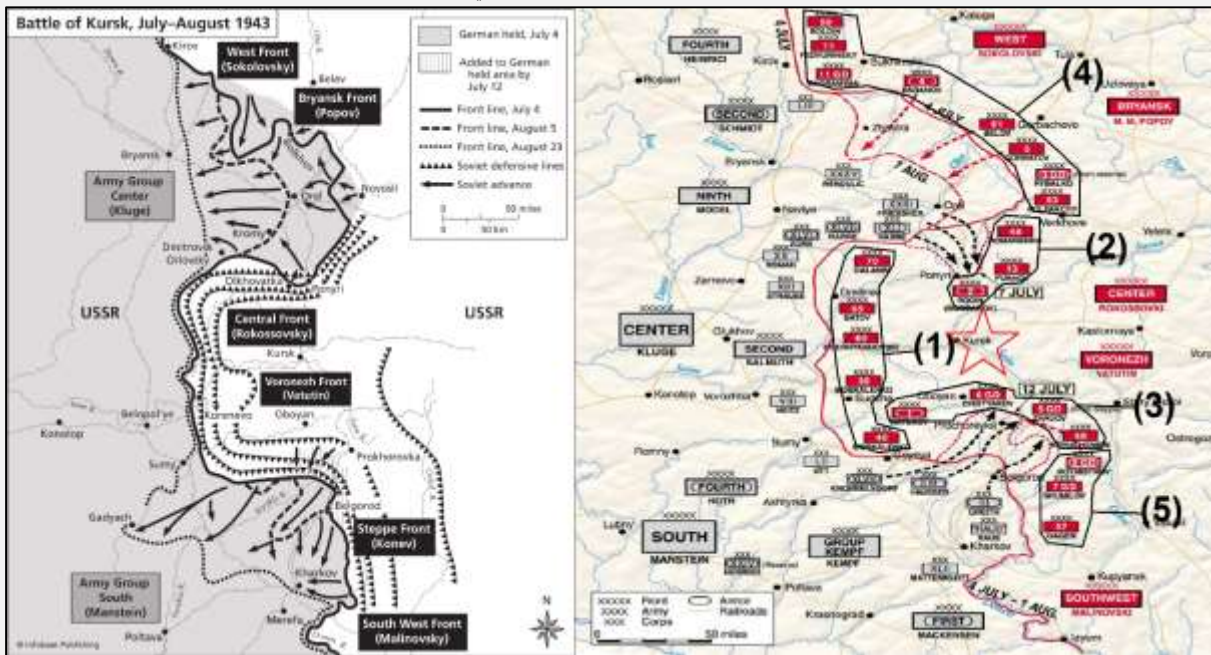
³ "معلومات عن تكتيكات عسكرية على موقع d-nb.info". d-nb.info تم الاطلاع في 2022\1\7

⁴ ذي وزن الاعوش، الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك أثناء الحرب العالمية الثانية (دراسة تحليلية لأكثر معركة دبابات في التاريخ العسكري) مجلة

الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد 10، 2021، صفحة 109.

الدفاعي الأول، بلغت كثافة الألغام في الكيلومتر المربع الواحد 1,700 لغماً مضاداً للأفراد و1500 لغماً مضاداً للدروع¹ وتم استدراج القوات الألمانية بالفعل كما هو موضح في الشكل (1)

الشكل (1) سير المعركة الفعلي



المصدر: Eastern Front Maps of World War II | by Inflab | Medium

وبالرغم من أهمية ودور الاستدراج التكتيكي في كورسك إلا أنه لا يرقى إلى كونه استراتيجية عسكرية واسعة النطاق ولا يثبت النية السوفيتية في تنفيذ الاستدراج الاستراتيجي وتتعارض مع ما قد ثبت في النية المسبقة لأدولف هتلر في اقتحام الأراضي السوفيتية ونية الرفيق القائد جوزيف ستالين في تفادي الحرب مع الألمان²، لذلك لابد من إثبات تنفيذ القيادة السوفيتية للاستدراج الاستراتيجي.

الاستدراج الاستراتيجي: تشير المؤلفات والدراسات السابقة أن أحد أهم أسباب خسارة الجيش الألماني يكمن في نجاح الاستدراج السوفيتي حيث أشارت أحد المراجع إلى استدراج ألمانيا للصدام مع السوفييت في سيناريو مشابه للحرب النابليونية وابتلاع هتلر الطعام لهاجم وبقوة في أراضي شاسعة وقاسية المناخ لتشتيت جهود قواته³، كما يشير المرجع الثاني إلى أن الجيش السوفيتي استدراج القوات الألمانية في الأراضي السوفيتية إبان الحرب العالمية حيث المواقع والأماكن الجغرافية المألوفة لعناصر الجيش الروسي⁴، وبالرغم من وضوح الإشارات السابقة بتحقيق الاستدراج الإستراتيجي إلا أنها فاقدة للقيمة العسكرية ولا تعطي أي فائدة من ناحية التفكير الإستراتيجي، وللحصول على القيمة العسكرية والإستراتيجية ينبغي الخوض في عمق الفكر العسكري السوفيتي وتفاصيل العمليات واسعة النطاق.

¹ ذي وزن الاعوش، الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك، المرجع السابق نفسه، صفحة 107.

² ذي وزن الاعوش، الغزو النازي للسوفييت في عملية بارباروسا وتأثيرها على مسار الحرب العالمية الثانية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا - برلين العدد 12، سبتمبر، 2021، صفحة 82.

³ محمد شعبان الشاذلي، الفوضى العالمية، ص 412.

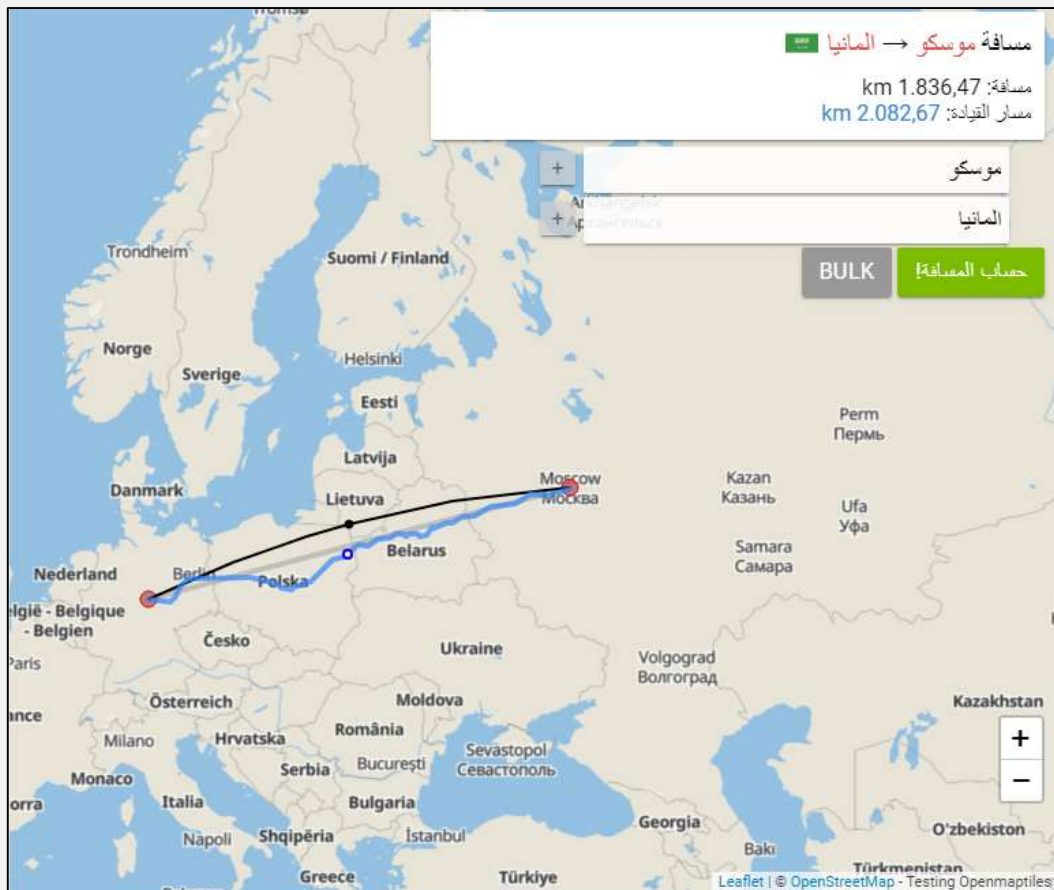
⁴ ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافيا البولوتكتيكية، ص 193.

الاستفادة من البعد الجغرافي¹:

استطاع أدولف هتلر السيطرة على مساحات شاسعة في أوروبا من بداية الحرب العالمية الثانية في 1 سبتمبر 1939 بغزو بولندا² وحتى 14 يونيو 1940 إلى العاصمة باريس³ في فترة لا تتجاوز 10 أشهر الأمر الذي يعكس القوة الهائلة للجيش النازي (فيرماخت)، وبالرغم من ذلك فقد كان غزو الاتحاد السوفيتي مسألة مختلفة تماماً، حيث أن التقدم الألماني نحو أوروبا الغربية وسقوط الدول الأوروبية واحدة تلو الأخرى يعطي أفضلية للقوات الألمانية وذلك بانتهاء المواجهة العسكرية بسقوط الدولة (باستثناء بعض عمليات المقاومة) ما يجعل الدولة الخاضعة للسيطرة الألمانية منطلقاً للأهداف التالية. أما بالنسبة للإتحاد السوفيتي فقد لعبت المساحة دوراً هاماً في التأثير على معطيات العمليات العسكرية، حيث أن المساحة الإجمالية للاتحاد السوفيتي بلغت 22,276,060 كيلومتر مربع، وبالتالي كان هذا الاتحاد أكبر دولة في العالم، كما كان للاتحاد السوفيتي أطول حدود في العالم والتي بلغ طولها حوالي 60,000 كيلومتر⁴ وبالتأكيد أن عملية الغزو لدولة بهذه المساحة ستشكل تحدي عظيم لأي قيادة عسكرية في العالم وذلك من عدة نواحي:

1. تفوق مساحة الإتحاد السوفيتي على مساحة جميع الدول التي أسقطها الجيش الألماني.
2. المسافة الشاسعة بين مركز القيادة الألمانية في برلين والهدف الرئيسي في موسكو والبالغة 2,082.67 كيلومتر كما هو موضح في الشكل (2)

الشكل (2) المسافة الجغرافية بين موسكو وألمانيا



المصدر: <https://ar.distance.to/>

¹ ذي وزن الاعوش، الغزو النازي للسوفييت، مرجع سابق، صفحة 85.

² موسوعة الهولوكوست، أدولف هتلر: التواريخ الرئيسية، <https://encyclopedia.usmm.org/>, (د، ن) (د، ت) تم الاطلاع في 23\7\2021.

³ معركة فرنسا، <https://ar.wikipedia.org/>, (د، ن) (د، ت) تم الاطلاع في 23\7\2021.

⁴ الاتحاد السوفيتي، <https://ar.wikipedia.org/>, (د، ن) (د، ت) تم الاطلاع في 23\7\2021.

3. المواجهات العسكرية في على طول مساحة تقدم الجيش الألماني في الأراضي السوفيتية وحتى حدود موسكو¹ واستمرار المواجهة بشكل عكسي بالهجوم المضاد للجيش الأحمر من موسكو وحتى الحدود الغربية للاتحاد السوفيتي.

تباعد مراكز الأهداف:

وهذا البعد يعتبر امتداد للبعد الجغرافي من ناحية مراكز الأهداف الإستراتيجية للعملية، حيث أن الإجتياح الألماني انقسم إلى ثلاث مجموعات، مجموعة الشمال لإسقاط لينينغراد ومجموعة الجنوب لإسقاط ستالينغراد ومجموعة الوسط لإسقاط العاصمة موسكو كما هو مبين في الشكل (3)

الشكل (3) الأهداف الاستراتيجية في عملية بارباروسا



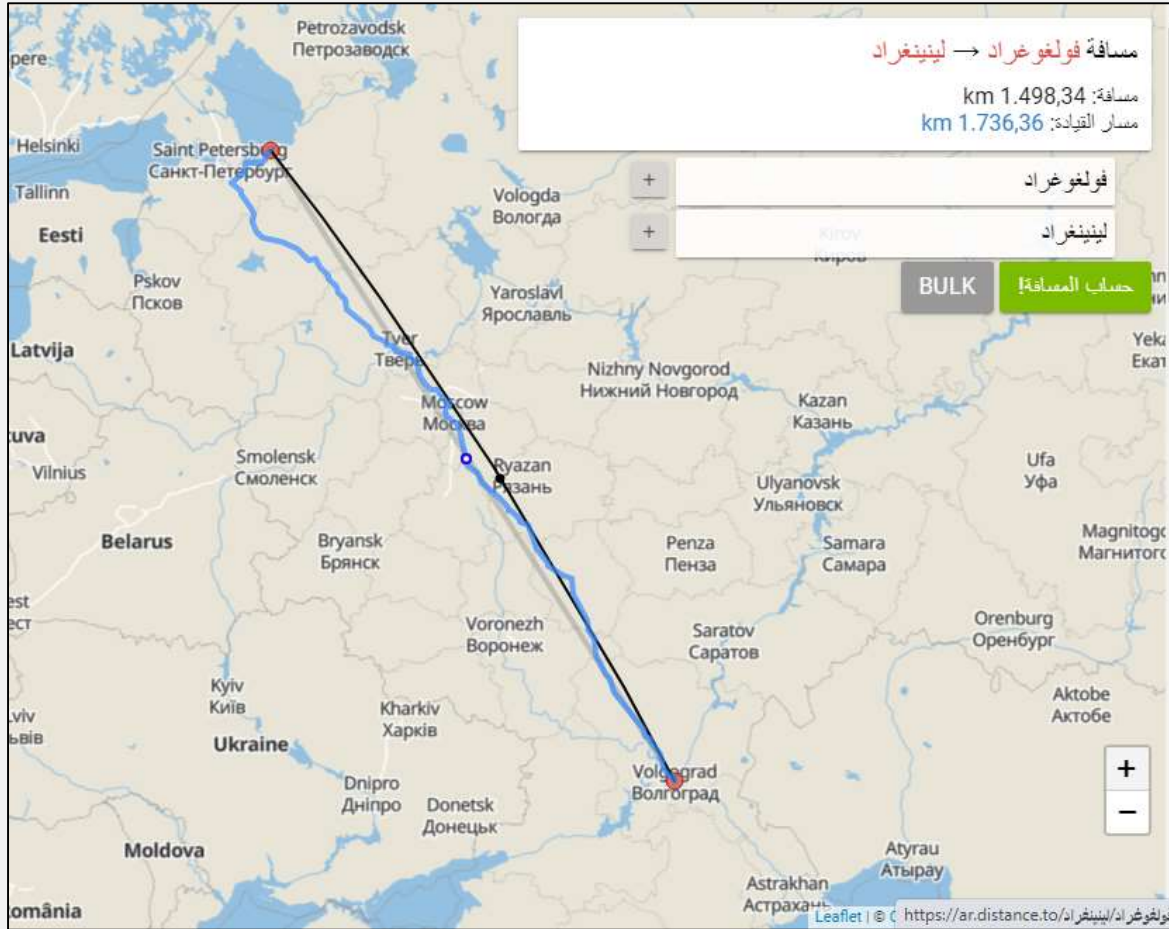
The initial German military proposal for an invasion of the Soviet Union which feature called for two army groups and primary strikes in the direction of Moscow and Kiev with a secondary attack toward Leningrad. The northern army group would push southward after reaching Moscow, linking up with the southern group at Kharkov.

المصدر: <http://www.ww2maps.info/2maps/01efront.html>

¹ معركة موسكو، <https://ar.wikipedia.org>، (د، ن)، (د، ت) تم الاطلاع في 23/7/2021.

ويكمن المعوق العسكري في المسافة الممتدة بين الأهداف الإستراتيجية الثلاث والتي تبلغ 1,736.36 كيلومتر من ستالينغراد وحتى لينينغراد مروراً بموسكو في الوسط، الأمر الذي يجعل عمليات الدعم والإسناد من مجموعة إلى أخرى أمر بالغ الصعوبة كما هو موضح في الشكل (4).

الشكل (4) التباعد الجغرافي للأهداف الإستراتيجية



المصدر: <https://ar.distance.to/>

البعد الزمني¹:

ويقصد به إطالة فترة الحرب لأكثر مدة زمنية ممكنة لرفع حجم التكاليف والخسائر في صفوف العدو وخصوصاً في حالة كعملية بارباروسا وانشغال قوات الفيرماخت في العديد من الجبهات الإستراتيجية كشمال أفريقيا وغرب أوروبا.

كان أدولف هتلر متفانلاً للغاية بخصوص الفترة الزمنية لعملية بارباروسا والتي حددها في صبيحة يوم 22 يونيو 1941 معلناً خبر العملية في بث إذاعي قائلاً: "قبل انقضاء ثلاثة أشهر من الآن سنشهد انهيار روسيا انهياراً لم يره مثله في التاريخ"²، ولم يتوقع الألمان وتحديداً هتلر بأن العملية قد تتجاوز السنتين، ولكن، إذا كان الألمان قد امتلكوا التفوق النوعي في الآليات الحربية وحققوا عنصر المفاجئة وتمكنوا من الوصول إلى مشارف موسكو، فما هو الضرر من اختلاف الواقع الزمني عن ما هو مخطط له في العملية؟! بدأت عملية بارباروسا في شهر يونيو وحسب تقديرات الألمان كان من المفترض

¹ ذي يزن الاعوش، الغزو النازي للسوفييت، مرجع سابق، صفحة 90.

² Clark, Lloyd (2012). Kursk: The Greatest Battle: Eastern Front 1943. Headline Review. ISBN 978-0755336395.p 82.

انتهائها قبل شهر أكتوبر، وتجاوز هذه الفترة ترتب عليه مواجهة الشتاء الروسي القارس وهنا يكمن الضرر في تغير الطقس وتأثيرات المناخ على العمليات العسكرية حيث منح عامل الطقس وقتاً إضافياً للجيش السوفيتي لتحسين دفاعات المدينة وتوجيه ضربات موجعة للجيش النازي، الذي تباطأت حركته في الشتاء¹ وبعد فشل معركة موسكو وفي محاولة لشرح الأوضاع أصدر هتلر التوجيه رقم 39 الذي أشار فيه أن دخول فصل الشتاء والبرد الشديد أدى إلى فشل ألمانيا² وبالرغم من خطاب هتلر يبدو كتبرير لتعليق فشل العملية على المناخ وإنكار الجوانب الأخرى إلا أنه يفصح عن جانب فعلي من الحقيقة.

سياسة الأرض المحروقة:

الحروب العنيفة تجبر العقليات الإستراتيجية والعسكرية على الانفتاح والتفكير بشتى السبل الداعمة لكسب الحرب حتى وإن كانت هذه السبل خارج نطاق الإنسانية وخصوصاً عندما تكون الحالة حرجة معتمدة في ذلك على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة كما هو الحال في عملية بارباروسا والتي اشترك فيها ما يقارب أربعة ملايين جندي من قوات المحور على مدار فترة العملية، بالإضافة إلى ذلك فقد استخدم الفيرماخت حوالي 600 ألف عربة وما بين 600-700 ألف حصان للعمليات غير القتالية³ واستطاعت القوات الألمانية الوصول إلى حدود غير متوقعة بالقرب من موسكو إلا أنهم لم يتمكنوا من تجاوزها بسبب الدفاعات السوفيتية العنيفة واستماتة الجيش الأحمر على العاصمة، فقد توقف الألمان في بعض المواقع على بعد 30 كيلومتر من موسكو⁴.

فمن الطبيعي في مثل هذه الأوضاع أن يفكر قيادات الجيش الأحمر في طرق تعزز من فاعلية الاستدراج والاستنزاف، ولكي يصل العدو إلى مرحلة الإنهاك الكامل فهذا يتوجب منعه من الاستفادة بأي شكل من الأشكال من مصادر المناطق الواقعة تحت سيطرته، وهذا ما يقودنا إلى مفهوم سياسة الأرض المحروقة والتي تعرف بأنها إستراتيجية عسكرية أو طريقة عمليات يتم فيها «إحراق» أي شيء قد يستفيد منه العدو عند التقدم أو التراجع في منطقة ما، وفي الأصل كان المصطلح يشير إلى إحراق المحاصيل الفلاحية لعدم استعمالها من طرف العدو كمؤونة أما الآن فهو يشير إلى إحراق المنتجات الغذائية وتدمير الهياكل الأساسية مثل المأوى والنقل والاتصالات والموارد الصناعية، وقد يتبع الجيش هذه السياسة في أرض العدو أو في أرضه⁵، واشتهرت روسيا بالذات بهذا النوع من الحروب إذ طبقتها عدة مرات أمام التتار ونابليون بونابرت مستغلين الطبيعة الطبوغرافية والمناخية لبلادهم من حيث الحرارة شديدة الانخفاض (التي تصل أحياناً إلى 15 تحت الصفر) والأرض الجليدية⁶، ولكن، ماذا عن توجه السوفييت في عملية بارباروسا؟ وهل نفذت القيادة السوفيتية هذه السياسة ضد القوات الألمانية؟ الدليل الذي يثبت هذا التوجه يتمثل في الأسس الذي قامت عليه العمليات العسكرية وهذا ما ظهر في التصريحات الرسمية للقيادة السوفيتية، ففي 3 يوليو أي بعد 10 أيام من الهجوم الألماني وجه الرفيق

¹ لماذا شكلت معركة موسكو محطة فارقة في سيناريو الحرب العالمية الثانية؟ نشر في 23.12.2018، <https://arabic.rt.com>، (د، ن) تم الاطلاع في 30/6/2021.

² Baker, Lee (2009). The Second World War on the Eastern Front. London: Pearson Longman. ISBN 978-1-40584-063-7.p 54.

³ عملية بربروسا، (د، ن) (د، ت) <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تم الاطلاع في 12/6/2024.

⁴ ذي وزن الاعوش، الغزو النازي للسوفييت، مرجع سابق، صفحة 93.

⁵ الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان نسخة محفوظة 20 أكتوبر 2012 على موقع واي باك مشين. سياسة الأرض المحروقة، <https://ar.wikipedia.org>، تم الاطلاع في 6/9/2021.

⁶ اليوم السابع نسخة محفوظة 09-05-2020 على موقع واي باك مشين. سياسة الأرض المحروقة، <https://ar.wikipedia.org>، تم الاطلاع في 6/9/2021.

⁷ سياسة الأرض المحروقة، <https://ar.wikipedia.org>، تم الاطلاع في 6/9/2021.

القائد جوزيف ستالين إلى الشعب السوفيتي تضمنت ثلاثة محاور رئيسية منها تنفيذ سياسة الأرض المحروقة أمام جيوش الغزو النازي،¹ وهذا ما يؤكد تبني القيادة السوفيتية لسياسة الأرض المحروقة كعنصر رئيسي في الحرب ضد القوات الألمانية.

الجدير بالذكر أن هذه السياسة في الوقت الحالي تعتبر جريمة حرب حيث أشارت القوانين الدولية إلى حظر تدمير الإمدادات الغذائية للسكان المدنيين في منطقة الصراع بموجب المادة 54 من البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف لعام 1977. يقول المقطع: يحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثلها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتج المحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكتها وأشغال الري، من أجل غرض محدد لمنعها لقيمتها الحيوية على السكان المدنيين أو الخصم، مهما كان الباعث سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على الابتعاد، أو لأي سبب آخر²

قطع الإمدادات:

بالرغم من أهمية البعدين الجغرافي والزمني وسياسية الأرض المحروقة في تنفيذ الاستدراج الإستراتيجي وكسب الحرب إلا أن هاذين العنصرين يفقدان تأثيرهما في حالة وجود إمداد عسكري فعال لقوات العدو، ولذلك فإن نجاح عملية الاستدراج الإستراتيجي واكتمالها يتطلب قطع وضرب خطوط الإمداد كشرط أساسي، وبالتأكيد أن قوة عسكرية مثل فيالق الفيرماخت المربعة ستمتلك جهاز إمداد عسكري عالي المستوى وإلا لما استطاعت اجتياح أوروبا وشمال أفريقيا في فترة قياسية، فما الذي فعله الجيش السوفيتي حيال هذا الأمر؟ تركيز القيادة السوفيتية على مسألة قطع الإمدادات الألمانية يظهر في تفاصيل المعارك الحربية ومن أبرزها معركة ستالينغراد وكورسك.

معركة ستالينغراد: تعتبر هذه المعركة من أهم المعارك التي أثرت في مسار الحرب السوفيتية بشكل خاص والحرب العالمية الثانية ككل، وقد تضمنت المعركة العديد من العمليات والتي من أبرزها عملية «أورانوس» والتي كان من المفترض أن يتم إطلاقها يوم 8 ومن ثم تأجلت إلى 17 نوفمبر، وكان هدف العملية الرئيسي إبقاء الألمان عالقين في المدينة، ومن ثم الاختراق عبر أجنحتهم الضعيفة المترامية ومحاصرتهم داخل المدينة.

الهجمات على الأجنحة الألمانية تقرر أن تتم بعيدا بمسافة كافية عن المدينة، ما يجعل الجيش السادس المتواجد داخلها غير قادر على إعادة نشر قواته لصد الهجوم. تأجلت العملية مرة أخرى بيومين بعد أن تم إعلام جوكونف أن الوحدات الجوية المخصصة للعملية غير مستعدة.³

في 19 نوفمبر 1942، أطلق الجيش الأحمر عملية أورانوس، الوحدات السوفيتية المهاجمة تحت قيادة الجنرال نيكولاي فيودوروفيتش فاتوتين كانت مكونة من 3 جيوش كاملة: جيش الحرس الأول، جيش الدبابات الخامس والجيش 21، وتشتمل على 18 فرقة مشاة، 8 ألوية دبابات، 6 فرق خيالة وفرقة مضادة للدبابات. التحضيرات للهجوم كانت ملاحظة للرومانيين الذين وصلوا الضغط من أجل الحصول على التعزيزات، لكن ذلك رفض مجددا. الجيش الروماني الثالث

¹ الحسيني معدي، 2011، موسوعة الحرب العالمية الأولى والثانية، دار الحرم للتراث، مصر، ص 264

² تم الاطلاع في 2022\4\8، <http://deoxy.org/wc/wc-proto.htm>, 1977, Protocol I Additional to the Geneva Convention,

³ McTaggart (2006), p. 51, <https://ar.wikipedia.org/>, 2022\4\4 تم الاطلاع في

الذي كلف بالدفاع عن الجناح الشمالي للجيش السادس، بانتشاره الهش، سوء تجهيزه وتجاوزه عدديا من طرف السوفييات، انهيار نهائيا بعد يوم واحد من القتال العنيف تعرض فيها لخسائر كبيرة لينسحب بعدها تاركا الجناح الأيسر للجيش السادس مفتوحا تماما.¹

في 23 نوفمبر حوشر داخل المدينة حوالي 250,000 جندي من القوات الألمانية والرومانية ومعهم الفوج 369 الكرواتي إضافة إلى كثير من أفراد القوات المتطوعة من بينهم 35,000 متطوع سوفيياتي حاربوا في الجانب الألماني وآلاف الجنود السوفييات الذين أسروا خلال المعارك وحوالي 10,000 من المدنيين. اتساع الجيب المحاصر بلغ من الشمال إلى الجنوب حوالي 30 ميل (48 كلم) ومن الشرق إلى الغرب 25 ميل (40 كلم).²

أدولف هتلر كان صرح في خطاب شعبي (في قصر الرياضة ببرلين) يوم 30 سبتمبر 1942 أن «الجيش الألماني لن يغادر المدينة مطلقا». حاول القادة العسكريون الألمان في لقاء لهم بعد التطويق السوفييتي بفترة قصيرة، الضغط من أجل سحب فوري للجيش السادس إلى خط الجبهة الجديد غرب نهر نهر الدون. هتلر الذي كان في مقره البرغوف الواقع قرب مدينة بيرشيسستغادن في جبل أوبيرسالزبيرغ بسلسلة جبال الألب البافارية عندما سأل هيرمان غورينغ قائد «لوفتفافه» الذي كان برفقته رد هذا الأخير بعدما أقنعه قائد أركان «لوفتفافه» هانز يوشونيك بإمكانية إمداد الجيش السادس بواسطة جسر جوي ما يسمح للجيش السادس بمواصلة القتال ريثما يتم تجميع قوة لتحريره. نفس المخطط كان قد استعمل عاما من قبل في معركة جيب ديميانسك وإن كان على نطاق أقل بكثير حيث حوشر في ديميانسك فيلق لا جيش كامل، كما أن المقاتلات السوفيتية قد تطورت كثيرا جودة وعددا. لكن التذكير بعملية الجسر الجوي الناجح بديميانسك زاد رأي هتلر قوة، وأيده غورينغ أيا ما بعدها.³

قام الجنرال ريشتهوفن، بإبلاغ مانشتاين في 27 نوفمبر عن قدرة النقل الصغيرة لدى «لوفتفافه» واستحالة الإمداد الجوي بـ 300 طن يوميا. مانشتاين الذي رأى الآن الصعوبات التقنية الهائلة للإمداد الجوي على هذا الحجم، قام في اليوم الموالي بإعداد تقرير حالة من 6 صفحات لهيئة الأركان. وصرح مستندا إلى معلومات الخبير ريشتهوفن أنه بعكس ماوقع في جيب ديميانسك، الإمداد الجوي المستمر سيكون مستحيلا. وإذا ما تم ربط ممر إمدادات حتى ولو كان ضيقا مع الجيش السادس، اقترح مانشتاين أن يتم استعماله لسحب الجيش خارج الحصار. كان مانشتاين يعلم حجم التضحية المعنوية الشديدة للتخلي عن ستالينغراد وما يعنيه ذلك، لكنها ستكون أسهل على التحمل مع احتفاظ الألمان بقوة الجيش السادس في المعركة واستعدادهم زمام المبادرة.⁴

بعد عجز «لوفتفافه» عن إمداد الجيش السادس بكافة حاجياته جوا، رأى مانشتاين أنه ينبغي تحريرهم «في أقرب وقت ممكن»⁵

¹ معركة ستالينغراد، <https://ar.wikipedia.org>، تم الاطلاع في 2022\4\4

² Manstein, 2004 Lost Victories, p 297

³ معركة ستالينغراد، <https://ar.wikipedia.org>، تم الاطلاع في 2022\4\4

⁴ Kehrig, Manfred Stalingrad, Stuttgart: Deutsche Verlags Anstalt, 1974 pages 279,311-312,575.

⁵ von Manstein (1982), p. 318 <https://ar.wikipedia.org/>, 2022\4\4 تم الاطلاع في

وبدأ الجيش السادس يعاني الجوع، وقد كان الطيارون أثناء التفريغ مصدومين عندما وجدوا الجنود منهكين وجائعين، حيث تقاتل الألمان على قطع الخبز الصغيرة، على أثر هذا الوضع اضطر الجنرال كورت زايتملر الذي ألمته محنة جنوده بتحديد حصته بنفس حصصهم الغذائية الصغيرة أثناء وجباته، وبعد عدة أسابيع من تلك الحمية خسر 12 كلغ وصار هزيباً حتى أن هتلر انزعج وأمره شخصياً بتناول وجبات منتظمة مرة أخرى.¹

في 22 يناير، طلب باولوس أن يتم منحه إذناً للاستسلام، رفض هتلر ذلك مطلقاً لاعتبارات الشرف. وقام بمراسلة الجيش السادس ذاك اليوم معبراً على أنهم يقدمون بكفاحهم العظيم مساهمة تاريخية في التاريخ الألماني، ولهذا ينبغي الصمود «لآخر جندي وآخر طلقة». هتلر صرح لوزير دفاعه غوبلز أن محنة الجيش السادس هي «دراما بطولية للتاريخ الألماني»² وفي نهاية المطاف استسلم فريدريش باولوس ومعه 91,000 جندي ألماني للسوفييات في ستالينغراد يوم 31 يناير 1943.³

الفرضية الثانية: استراتيجية التضليل والخداع.

أثبتت استراتيجيات التضليل والخداع فاعليتها في العمليات العسكرية والحربية على مر التاريخ، بل وكان لهذه الإستراتيجية الدور الرئيسي والفعال في كسب العديد من الحروب والمعارك، كما أن تطبيق هذه الاستراتيجية يتطلب انسجام مع التكتيكات والأساليب العسكرية في المعركة ما يمكن اعتبارها جزءاً من العقيدة العسكرية العامة، وهذا يقودنا إلى تساؤل مهم: هل كانت استراتيجية التضليل والخداع بالفعل جزءاً من العقيدة العسكرية السوفيتية؟ وإن كان كذلك فهل تم تطبيقها في العمليات العسكرية والحربية من قبل الجيش الأحمر أثناء عملية بارباروسا؟

في المبادئ العسكرية الروسية يُعرف الخداع العسكري باسم ماسكروفا،⁴ وهي عقيدة عسكرية تطورت منذ بداية القرن العشرين، وتغطي مجموعة واسعة من تدابير الخداع⁵ حيث كان للجيش الروسي مدرسة للخداع نشطت عام 1904، وجرى إغلاقها عام 1929،⁶ وهذا ما يثبت أن استراتيجيات وتكتيكات الخداع والتضليل جزءاً من العقيدة العسكرية السوفيتية، وبالرغم من إغلاق المدرسة قبل اندلاع الحرب العالمية إلا أن هذا الأسلوب كان حاضراً بقوة في أحداث المعارك السوفيتية الألمانية، فقد ساهم الخداع في الانتصارات السوفيتية الكبرى مثل معركة ستالينغراد، ومعركة كورسك، وعملية باغراتيون (في بيلاروس)⁷

التضليل والخداع التكتيكي

استعمل السوفييات الماسكروفا أي الخداع والتضليل العسكري لتغطية المواقع الدفاعية وإخفاء انتشار القوات وحركة الجنود والمعدات وذلك بتمويه مواقع المدافع، إنشاء مطارات ومستودعات مزيفة، توليد حركة اتصالات مغلوطة عبر الراديو، نشر الشائعات وسط الجنود على خطوط الجبهة وبين السكان السوفييات في المناطق الخاضعة للألمان. كانت

¹ معركة ستالينغراد، (د. ن. د. ت) <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تم الاطلاع في 2024/6/13.

² Kershaw (2000), p. 549 <https://ar.wikipedia.org/>, 2022\4\4 تم الاطلاع في

³ فريدريش باولوس، <https://ar.wikipedia.org>، تم الاطلاع في 2022\4\7

⁴ "Маскировка - с русского на английский". Словари и, 39, 57. ص. 2004، أدير.

⁵ الخداع العسكري الروسي - Russian military deception، <https://ar.ert.wiki/wiki>، تم الاطلاع في 2021\9\25.

⁶ الخداع العسكري الروسي، (د. ن. د. ت) <https://ar.wikipedia.org/wiki>، تم الاطلاع في 2024/6/13.

⁷ المرجع السابق نفسه.

الاتصالات عبر الراديو محدودة جدا وتم منع أي إطلاق للنار. عمليات تحريك القوات والمؤن من وإلى جيب كورسك كانت تجري خلال الليل فقط وتم إخفاء مراكز القيادة ومنع أي حركة لوسائل النقل حولها.¹

هذه التدابير في الخداع العسكري أثبتت فاعليتها بالفعل، فبحسب التقارير السوفيتية أن سلاح الجو الألماني فشل في استهداف المطارات بسبب استراتيجية التضليل التي اتبعتها السوفييت في حماية مطاراته حيث تم تنفيذ 29 من 35 غارة جوية في قطاع كورسك شهر جوان 1943 كانت ضد المطارات المزيفة، وليس هذا وحسب بل استطاع السوفييت استخدام التضليل في التأثير على تقديرات الألمان للقوات حيث كانت التقديرات الألمانية لعدد الدبابات السوفياتية تبلغ 1500 دبابة فقط، ما نتج عنه ليس الاستخفاف فقط بقوة الجيش الأحمر لكن سوء فهم للنوايا الاستراتيجية للسوفييت، في حين عمدت القيادة السوفيتية إلى تشكيل قوة عسكرية مهولة تفوق تقديرات الألمان بأضعاف وذلك لتحقيق ميزة التفوق العسكري الغير متوقع.^{2,3}

من الملاحظ أن العمليات السابقة لا تخرج عن كونها عمليات منفذة في نطاق المعارك لذلك فهي تصنف بالتكتيكات وأن ما سبق لا يثبت أن أسلوب التضليل والخداع المتبع يرقى إلى مصاف العمليات العسكرية العليا ووصفة بالإستراتيجية وهذا لا يكفي لإثبات الفرضية، ولكي نثبت أن الجيش السوفيتي نفذ عمليات التضليل والخداع كإستراتيجية لا بد من إثبات تنفيذها بالشكل الذي يفوق مستوى المعارك

التضليل والخداع الإستراتيجي

حتى يكون التضليل والخداع فكر إستراتيجي وينفذ كعمليات واسعة النطاق ينبغي أن يؤثر على سير المعركة ككل وأن يكون المحور الرئيسي لكسب المعركة، بل ويمكن أن يكون للتضليل والخداع تأثير واسع النطاق على النتائج النهائية للحرب، فبالنظر إلى إستراتيجية الاستدراج والاستنزاف المثبتة في الفرضية الأولى نجد أنها ماهي إلا أحد أوجه التضليل والخداع العسكري، فلو امتلك الألمان الفكر الإستراتيجي وأدركوا نوايا السوفييت في جرهم إلى فخ قاتل لما غامرو بتنفيذ عملية بارباروسا من الأساس، أما من حيث الدور الإستراتيجي للتضليل والخداع في المعارك فنلاحظ هذا الأمر في عملية أورانوس

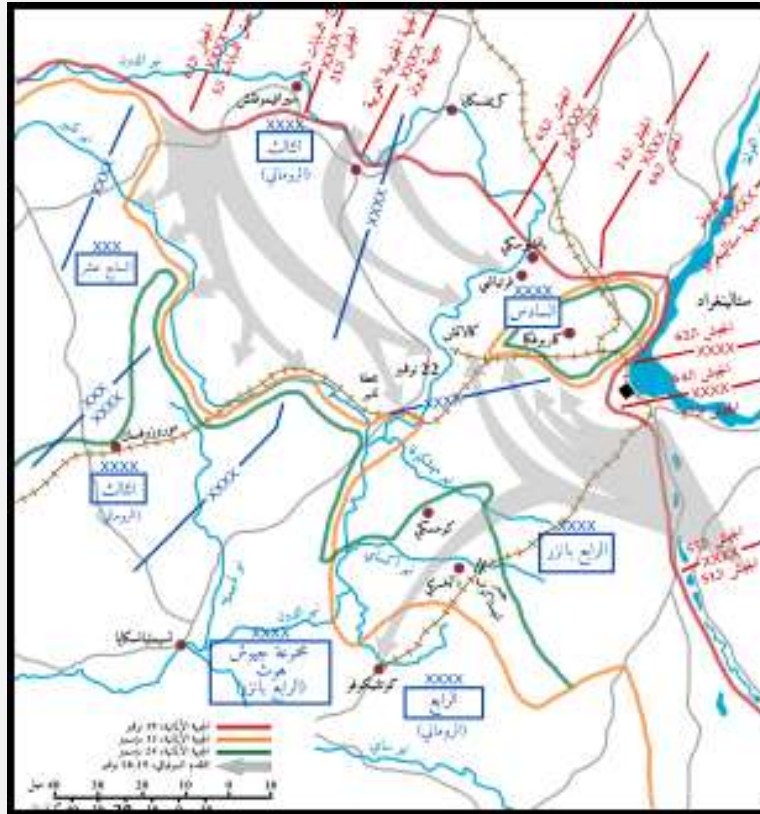
خلال الخريف، قام الجنرالان الروسيان جورجي جوكوف و ألكسندر فاسيليفسكي المسؤولين عن التخطيط الاستراتيجي لمنطقة ستالينغراد، بتركيز قوات ضخمة في السهوب الشمالية والجنوبية للمدينة. الجناح الألماني الشمالي بشكل خاص كان ضعيفا، بما أن الوحدات المدافعة به كانت الرومانية والمجرية والتي تعاني سوء المعدات، هبوط المعنويات وضعف القيادة بالمقارنة مع نظرائها الألمان. هذا الضعف كان معروفا وتم استغلاله من قبل السوفييت الذي يفضلون المواجهة مع قوات غير ألمانية كلما كان ذلك ممكنا.

1. /، تم الاطلاع في 26\9\2021 <https://ar.wikipedia.org> معركة كورسك،

2. /، تم الاطلاع في 26\9\2021 <https://ar.wikipedia.org> معركة كورسك،

3. ذي وزن الاعوش، الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك، مرجع سابق، صفحة 107.

الشكل (5) الهجوم السوفيتي المضاد على ستالينغراد

المصدر: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

العملية التي أطلق عليها الاسم الترميزي "أورانوس" والتي تأجل موعد لانطلاقها من يوم 8 إلى 17 نوفمبر، كانت هدفها إبقاء الألمان عالقين في المدينة، ومن ثم الاختراق عبر أجنحتهم الضعيفة المتراصة ومحاصرتهم داخل المدينة. الهجمات على الأجنحة الألمانية تقرر أن تتم بعيدا بمسافة كافية عن المدينة، ما يجعل الجيش السادس المتواجد داخلها غير قادر على إعادة نشر قواته لصعد الهجوم. تأجلت العملية مرة أخرى بيومين بعد أن تم إعلام جوكوف أن الوحدات الجوية المخصصة للعملية غير مستعدة.¹

وهي حملة لهجمات سوفيتية مضادة أحاطت بالقوات الألمانية في ستالينغراد بين 19 إلى 23 نوفمبر 1942 حيث هاجم السوفييت الألمان على حين غرة بتعزيزات هائلة هدفت إلى تطويق الجيش السادس الألماني، فبينما كان الألمان يقاتلون يائسين من أجل الانتصار على القوات السوفييتية المتوقعة للدفاع عن المدينة الذين كانوا هم الآخرون يقاتلون ببسالة من أجل الاحتفاظ بموطئ قدمهم في المدينة، كانت القيادة العليا السوفييتية تطور مخططات لهجمات مضادة استراتيجية وطموحة هادفة لاستغلال تزايد اهتمام الألمان الأعلى بالحصول على المدينة واستخدامه لقلب الطاولة على رؤوسهم، من أجل ذلك وضعوا خطة خداعية يستغلون بها مخطط هجومهم المضاد، وهي عملية (أورانوس)، من 19 إلى 23 نوفمبر سنة 1942 انهزم الألمان في هذه الواقعة لأن تفكيرهم كان صغيراً بينما كان تفكير خصمهم السوفييتي كبيراً، فقد كان الألمان يعتقدون بأنهم كانوا يخوضون حرباً من أجل (ستالينغراد) كغاية في حد ذاتها، بينما كان السوفييت يعتبرون المعركة على (ستالينغراد) كوسيلة نحو غاية أهم وأكبر، وكان الهجوم المضاد السوفييتي الطموح يعتمد بشكل أساسي على

¹ /، تم الاطلاع في 12/1/2022 <https://ar.wikipedia.org/wiki> معركة ستالينغراد، McTaggart

بقاء اهتمام الألمان مركزاً على القتال داخل (ستالينغراد)، وتمكنوا من خداعهم من خلال نقل التعزيزات الضرورية ببطء وفي مجموعات صغيرة عبر نهر الـ(فولغا) لدعم قوات الدفاع عن المدينة من أجل الإبقاء على المعركة قائمة لا غير، وذلك من أجل مواصلة تضليل الألمان، في حين كان اهتمام الألمان الأول هو احتلال (ستالينغراد) متوقعين أن النصر داخل المدينة كان على مرمى حجر وفي متناول أيديهم، حيث تمكنوا بحلول ذلك الوقت من احتلال 90 في المائة من المدينة ووصلوا إلى نهر الـ(فولغا) على نقاط متعددة، كما قسموا قوات الدفاع عن المدينة السوفيتية إلى نصفين، وكان كل ما يحتاجونه هنا والآن هو بعض الجنود فتصبح المدينة في متناولهم.¹

مخطط الهجوم السوفيتي المضاد كان يحتاج لحشد قوات كبيرة في السهوب الشمالية والجنوبية للمدينة، وكان يهدف إلى محاصرة وتدمير الجيش الألماني السادس ووحدات أخرى حول المدينة. لاختفاء نواياهم استعمل السوفييات وبصرامة الـ"Maskirovka" والتي تعني التمويه لخداع الألمان²

كانت الخدعة السوفيتية أشبه باستخدام الجبن لجر الفأر مباشرة نحو المصيدة، غير أن هذا الفأر ليس بالفريسة الاعتيادية حيث كلف أدولف هتلر الجيش السادس الألماني وجزء من الجيش الرابع مدرع بقيادة فون باولوس بمهمة الاستيلاء على ستالينغراد³ وفريسة بهذا الحجم تطلبت من القيادة السوفيتية تحضير قوة الردع بقيادة الجنرال جيورجي جوكوف.

حشد الجيش السوفيتي قوات هجومية كبيرة سرّاً في تشكيلات عسكرية ناحية شمال وجنوب مدينة (ستالينغراد)، ودخل في اشتباكات مع الجيوش الرومانية والهنغارية والإيطالية التي كانت تحرس أجنحة الجيش الألماني داخل (ستالينغراد). في التاسع عشر من نوفمبر، أطلق السوفييت عملية (أورانوس) مع هجمات سريعة وخاطفة ضد جيوش المحور الأقل خبرة وكفاءة التي كانت في مرافقة الجيش الألماني، وتمكنت من التغلب عليها بسرعة وسهولة، وخلال أربعة أيام فقط، التقت الجيوش السوفياتية المنقسمة على بعد حوالي 100 كيلومتر غرب مدينة (ستالينغراد)، منجزة بذلك عملية تطويق مزدوجة للمدينة احتجزت على إثرها «الجيش الألماني السادس» داخل المدينة.

فشلت كل المساعي الألمانية اليائسة في الوصول إلى الجيش السادس المحتجز داخل المدينة، كما فشلت المساعي في إمداده جواً بالمؤونة والذخيرة، وخلال شهرين من الزمن، أُجبر آخر الناجين من الجيش الألماني داخل المدينة، الذين كانوا يعانون من البرد والجوع ونقص الذخيرة، على الاستسلام فيما اعتُبر أول هزيمة كبيرة ومذلة يتعرض لها الجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية.⁴

¹ Khalid Elhassan - November 19, 2017, 12 Military Deceptions that Changed the Course of History Forever, <https://historycollection.com/>, تم الاطلاع في 2022\1\8

² Glantz (1989), Soviet Military Deception in the Second World War, pp. 108–119

³ الحسيني معدي، 2011، موسوعة الحرب العالمية الأولى والثانية، دار الحرم للتراث، مصر، ص 266

⁴ Khalid Elhassan - November 19, 2017, 12 Military Deceptions that Changed the Course of History Forever, <https://historycollection.com/>, تم الاطلاع في 2022\1\8

الفرضية الثالثة: استراتيجية التفوق العددي.

كان الاتحاد السوفيتي الهدف الأقوى والتحدي الأكبر لأدولف هتلر سواء من حيث المساحة أو من حيث القوة العسكرية، فلم يكن السوفييت بالهدف السهل كباقي الدول الأوروبية التي لم تستغرق وقتاً طويلاً لترضح لسيطرة الفيرماخت، ومن ناحية أخرى فإن الأسلوب العسكري للقوات النازية يركز على التفوق النوعي للآلية الحربية في حسم المعارك ولم يكن أدولف هتلر ليعطي مسألة التفوق العددي للعدو الاهتمام الكبير الأمر الذي كان يمتاز به السوفييت وهذا ما أثبتته معركة كورسك في عام 1943¹ وما يثبت هذا الأمر حجم قوات المحور في الجبهة الشرقية بتاريخ 22\6\1941 والبالغة 3,767,000 مقابل 5,500,000 من القوات السوفيتية و 12,000,000 احتياطي سوفييتي قابل للتعبئة كما هو مبين في الجدول (1) وهذا ما يعادل نسبة 68% للقوات الألمانية من القوات العسكرية السوفيتية ونسبة 22% للقوات الألمانية من إجمالي القوات السوفيتية.

الجدول (1) القوة النسبية للقوات المقاتلة ، الجبهة الشرقية ، 1941-1945^{2,3,4}

التاريخ	قوات المحور	القوات السوفيتية
1941\6\22	3,050,000 ألماني ، 67,000 (شمال النرويج) ؛ 500,000 فنلندي ، 150,000 روماني، المجموع: 3,767,000 في الشرق (80٪ من الجيش الألماني)	2,680,000 نشط في المناطق العسكرية الغربية من أصل 5,500,000
1942\6\7	2,600,000 ألماني ، 90,000 (شمال النرويج) ؛ 600,000 روماني وهنغاري وإيطالي، المجموع: 3,720,000 في الشرق (80٪ من الجيش الألماني)	5,313,000 (أمامي)
1043\7\9	3,403,000 ألماني ، 80,000 (شمال النرويج) ؛ 400,000 فنلندي و 150,000 روماني وهنغاري، المجموع: 3,933,000 في الشرق (63٪ من الجيش الألماني)	6,724,000 (أمامي)
1944\5\1	2,460,000 ألماني ، 60,000 (شمال النرويج) ؛ 300,000 فنلندي و 550,000 روماني وهنغاري، المجموع: 3,370,000 في الشرق (62٪ من الجيش الألماني)	6,425,000
1945\1\1	2,230,000 ألماني ، 100,000 مجري، المجموع: 2,330,000 في الشرق (60٪ من الجيش الألماني)	6,532,000 (360,000 بولندي وروماني وبلغاري وتشيكين)
1945\4\1	1,960,000 ألماني، المجموع: 1,960,000 (66٪ من الجيش الألماني)	6,410,000 (450,000 بولندي وروماني وبلغار وتشيك)

المصدر: <https://en.wikipedia.org> (Eastern Front (World War II

بالإضافة لتفوق الجيش الأحمر في القوات العسكرية الفعالة أمتلك ميزة التفوق في قوات الاحتياط كما هو موضح

في الجدول الآتي:

¹ ذي يزن الاعوش، الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك، مرجع سابق، صفحة 91.

² Glantz, David M.; House, Jonathan M. (2015). When Titans Clashed: How the Red Army Stopped Hitler. Modern War Studies (second ed.). University Press of Kansas. pp. 301–303. ISBN 978-0-7006-2121-7.

³ Glantz 1998, p. 107.

⁴ Glantz & House 1995, p. 68.

الجدول (2) القوة الاحتياطية السوفيتية^{3,2,1}

التاريخ	القوات السوفيتية
1941\6\22	12,000,000 احتياطي قابل للتعبئة
1942\6\7	383,000 (مستشفى)
1043\7\9	446,445 (مستشفى) ؛

المصدر: /Eastern Front (World War II) <https://en.wikipedia.org>

أما بالنسبة لوضع الأليات العسكرية والحربية فقد امتلكت القوات الجوية السوفيتية (VVS) الميزة العددية لطائراتها والتي كانت تملك حوالي 19,533 طائرة، مما جعلها في سنة 1941 أكبر قوة جوية في العالم، حيث تم نشر ما بين 7,133 - 9,100 طائرة في المناطق العسكرية الغربية الخمس، بالإضافة إلى 1445 طائرة أخرى كانت تحت إمرة القوة البحرية^{4,5} أما بالنسبة لسلح الدبابات فقد كان للسوفييت التفوق العددي في الدبابات بامتلاك الجيش الأحمر 23,106 دبابة منها 14700 جاهزة للقتال، وحوالي 12,782 دبابة موجودة في المقاطعات العسكرية الغربية الخمسة (ثلاثة منها واجهت غزو الالمان بصورة مباشرة)^{6,7}

وما ثبتت التفوق العددي للقوات السوفيتية عدد ضحايا الحرب حيث عانى الاتحاد السوفيتي إلى حد بعيد أكبر عدد من الضحايا في أوروبا ، حيث قُتل ما يقرب من 25 مليوناً على أساس نصيب الفرد⁸ ولم يكن هذا العدد من الضحايا بسبب العمليات العسكرية النازية بحد ذاتها بل أيضاً بسبب اتباع الجيش الأحمر لإستراتيجية التفوق العددي.

الفرضية الرابعة: استراتيجة الاستعداد والتجهيز المسبق.

في الوقت الذي كانت فيه القوات الألمانية تجتاح الأراضي السوفيتية كان الجيش الياباني يعد لضربة إستباقية موجهة نحو البحرية الأمريكية في بيرل هاربر، الأمر الذي تطلب من اليابانيين الإعداد والتجهيز لمدة سنة كاملة وذلك لتنفيذ عملية نوعية لم تتجاوز الساعتين ما جعل الجيش الياباني يكسب المعركة في بيرل هاربر بجدارة بل وكانت هذه الهجمة لتقلب موازين الحرب العالمية الثانية لصالح دول المحور لولا الخطاء القيادي الفادح الأدميرال ناغوما في تجنب الأهداف الإستراتيجية⁹ وهذا ما يبين أهمية الإعداد والتجهيز المسبق في كسب المعارك والحروب.

¹ Glantz, David M.; House, Jonathan M. (2015). When Titans Clashed: How the Red Army Stopped Hitler. Modern War Studies (second ed.). University Press of Kansas. pp. 301–303. ISBN 978-0-7006-2121-7.

² Glantz 1998, p. 107.

³ Glantz & House 1995, p. 68.

⁴ عملية بارباروسا، <https://ar.wikipedia.org/wiki>, (د، ن) (د، ت) تم الاطلاع في 2021\9\26.

⁵ ذي يزن الأعوش ، الغزو النازي للسوفييت، مرجع سابق، صفحة 92

⁶ عملية بارباروسا، <https://ar.wikipedia.org/wiki>, (د، ن) (د، ت) تم الاطلاع في 2021\9\26.

⁷ ذي يزن الأعوش ، الغزو النازي للسوفييت مرجع سابق صفحة 92

⁸ Mark Kramer, The Soviet Role in World War II: Realities and Myths, May 18, 2020, <https://daviscenter.fas.harvard.edu/>, 2021\9\6 تم الاطلاع في

⁹ ذي يزن الأعوش ، التحليل الاستراتيجي والعسكري للهجوم الياباني على قاعدة بيرل هاربر الأمريكية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد 11، ألمانيا - برلين، صفحة 24.

المثال السابق يوضح دور الاستعداد المسبق في العمليات الهجومية، ولكن ماذا عن دور الاستعداد في العمليات الدافعية؟ وما هي الكيفية التي نفذها الجيش السوفيتي في عملية بارباروسا لصده هجمات الجيش الألماني؟

بالرغم من التوافق الظاهري إلا أن الشكوك السوفيتية في نوايا الألمان ظلت باقية بسبب التعارض الأيديولوجي بين الفكر الشيوعي والفكر النازي والظاهر في كتاب كفاحي لأدولف هتلر ما دفع السوفييت إلى أخذ الحذر وعد التغافل عن الوحش النازي، وما يؤكد ذلك التصريحات الرسمية للقائد جوزيف ستالين فقد صرح إلى جنرالاته في ديسمبر 1940 إشارات هتلر إلى هجوم على الاتحاد السوفيتي في كتاب كفاحي واعتقد هتلر أن الجيش الأحمر سيحتاج إلى أربع سنوات ليصبح جاهزاً، وقال ستالين "يجب أن نكون مستعدين قبل ذلك بكثير" و "سنحاول تأجيل الحرب لمدة عامين آخرين"¹ وهذا ما يثبت الإستعداد المسبق من قبل السوفييت، غير أن هذا وحده لا يكفي حيث يجب الخوض في تفاصيل عملية الإستعداد لإثبات أن ما تم تنفيذه يرقى إلى التصنيف باستراتيجية دفاع عالية المستوى، وهذا ما يقودنا إلى العنصر الأول وهو دور المخابرات والمعلومات العسكرية.

المعلومات العسكرية

بالتأكيد أن الإستعداد والتجهيز (العسكري) المسبق يتطلب معلومات مؤكدة تثبت النوايا النازية في تنفيذ عمليات عسكرية ضد السوفييت وخصوصاً مع وجود علاقات واتفاقيات سلام سوفيتية ألمانية سبقت عملية بارباروسا تمثلت في معاهدة مولتوف والتي تنص على منع الاعتداء بين الطرفين،² وهذا ما يقود إلى تساؤل مهم: هل حصلت القيادة السوفيتية على معلومات مسبقة عن الهجوم الألماني؟ وما نوع هذه المعلومات؟ وما هو دورها في الدفاع العسكري؟!

المعلومات الاستراتيجية العامة: وهي المعلومات التي تكشف التوجهات العامة للعدو ونواياه المتبينة والمسبقة في شن الحرب والخطط الرئيسية والأهداف الإستراتيجية³ وقد حصلت القيادة السوفيتية مثل هذا النوع من المعلومات قبل تنفيذ عملية بارباروسا ومن عدة مصادر، حيث تلقت المخابرات البريطانية في أوائل أغسطس 1940 تلميحات عن خطط ألمانية لمهاجمة السوفييت بعد أسبوع فقط من موافقة هتلر بشكل غير رسمي على خطط بارباروسا وحذرت الاتحاد السوفيتي وفقاً لذلك،⁴ الجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي لم يكن له أي موقف معادي للألمان، بل ويعتبر بشكل غير مباشر في جانب دول المحور بسبب ارتباطه بمعاهدة مولتوف، معنى هذا أنه لا يوجد أي مبرر لقيام المخابرات البريطانية لتحذير الحليف الأول لهتلر، فما هو الدافع لقيام البريطانيين بتحذير السوفييت؟! من المعروف أن البريطانيين هم عابرة السياسة ودهاء الاستراتيجيات الحربية، وقيامهم بتحذير السوفييت سيساعد الجيش الأحمر على الاستعداد بالتالي مواجهة الجيش الألماني ما يعني انشغال جزء كبير من قوات أدولف هتلر في الأراضي السوفيتية بالتالي إضعاف قوات المحور في الجبهات الأوروبية الغربية وشمال أفريقيا ما يزيد من فرص خسارة الألمان وقوات المحور ككل وهذا ما ثبت بالفعل من

¹ Berthon, Simon; Potts, Joanna (2007). Warlords: An Extraordinary Re-creation of World War II Through the Eyes and Minds of Hitler, Churchill, Roosevelt, and Stalin. Da Capo Press. ISBN 0-306-81538-9 p 47.

² المعاهدة الألمانية السوفيتية، موسوعة الهولوكوست، 2022/6/16، (د. ن.) <https://encyclopedia.ushmm.org/>، تم الاطلاع في 2024/6/13.

³ تعريف الباحث.

⁴ Waller, John (1996). The Unseen War in Europe: Espionage and Conspiracy in the Second World War. Tauris & Company. ISBN 978-1-86064-092-6, p 192

نتائج الحرب النهائية¹ من ناحية أخرى فإن اشتعال الحرب بين الألمان والسوفييت تمثل تصريح رسمي لدخول الاتحاد السوفيتي للساحة إلى جانب قوات التحالف والذي يعتبر مكسب استراتيجي عظيم، غير أنه من المنطقي أن تشك القيادة السوفيتية بمثل هذه التحذيرات والتي قد تكون مكيدة لإفساد علاقة السوفييت بألمانيا وجرهم إلى الحرب، وهذا ما ظهر بالفعل في شكوك القائد جوزيف ستالين حيث أن عدم ثقة ستالين في البريطانيين قادته إلى تجاهل تحذيراتهم اعتقاداً منه أنها خدعة لتوريط الاتحاد السوفيتي بالحرب إلى جانبهم² إلا أن هذه التحذيرات حركت المخاوف لدى السوفييت ما دفع المخابرات السوفيتية إلى التحري حول نوايا وتحركات الألمان، ثم بدأت أجهزة الاستخبارات الخاصة لستالين ومعه الاستخبارات الأمريكية بإطلاق تحذيرات متكررة ومنظمة في أوائل 1941 من هجوم ألماني وشيك³ وكذلك أعطى جاسوس السوفيتي ريكارد زورغه ستالين تاريخ دقيق لإنطلاق العملية الألمانية، إلا أن زورغه وغيره من الجواسيس قد أعطوا بالسابق تواريخ مختلفة لبداية الغزو ومرت بسلام قبل الغزو الفعلي^{4,5}

المعلومات التكتيكية التفصيلية: وهي المعلومات التي تبين توجهات العدو في تنفيذ المعارك والأهداف التفصيلية والتكتيكات والتحركات العسكرية⁶ وهذه المعلومات لا تقل أهمية عن المعلومات الإستراتيجية حيث أن لمثل هذا النوع دور مؤثر في كسب المعارك كما ثبت في معركة ستالينغراد ومعركة كورسك حيث تلقى السوفييت تحذيرات كافية بأن الألمان سيهاجمون ستالينغراد، وهو ما جعلهم يشحنون جميع ما فيها من حبوب وماشية ونقلوا عربات السكة الحديدية عبر نهر الفولغا بعيداً كي لا تصيبها الأضرار، ما جعل المدينة تعاني مسبقاً نقص الغذاء حتى قبل بداية الهجوم الألماني، واستمرت بعض المصانع في الإنتاج خصوصاً مصنع دبابات تي-34⁷.

الدعم اللوجستي والتصنيع الحربي.

الجيش الأحمر يمكن أن يتحمل خسائر كبيرة في المعدات وكذلك الرجال. تم بدء التعبئة الجماعية للصناعة السوفيتية في القطارات، والتي تضمنت نقل مصانع الدبابات والطائرات والذخائر الحيوية شرقاً إلى جبال الأورال. كان هذا المشروع اللوجستي الضخم يؤتي ثماره بالفعل. كان ذلك يعني أنه على الرغم من الهزائم المبكرة، كان الاتحاد السوفيتي أكثر استعداداً لحرب طويلة من الألمان، الذين سيكون إنتاجهم للدبابات والأسلحة الأخرى ضعيفاً بالمقارنة⁸.

كانت الغالبية العظمى من الدبابات الروسية البالغ عددها 10000 أو نحو ذلك التي واجهت الألمان في يونيو 1941 عبارة عن دبابات خفيفة من سلسلة BT أو طرازات T-26 قديمة. تم تدمير أعداد ضخمة في هجمات مضادة سيئة التخطيط والتنفيذ. لكن تطوير الدبابات السوفيتية وإنتاجها كان بالفعل متفوقاً على الألمان. حيث دخل جيل جديد من

¹ ذي وزن الاعوش، الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك، مرجع سابق، صفحة 102.

² Roberts, Cynthia (1995). "Planning for War: The Red Army and the Catastrophe of 1941". Europe-Asia Studies. 47 (8): 1293. doi:10.1080/09668139508412322.p 1293

³ Waller, John (1996). The Unseen War in Europe: Espionage and Conspiracy in the Second World War. Tauris & Company. ISBN 978-1-86064-092-6.p 196–198

⁴ Roberts, Andrew (2011). The Storm of War: A New History of the Second World War. New York: Harper Perrenial. ISBN 978-0-06122-860-5.p155

⁵ Hastings, Max (2016). The Secret War: Spies, Ciphers, and Guerrillas, 1939–1945. New York: Harper. ISBN 978-0-06225-927-1.p 110–113

⁶ تعريف الباحث.

⁷ Bergström, Christer, (2007), <https://en.wikipedia.org/>, 2022\1\12 تم الاطلاع في

⁸ OPERATION BARBAROSSA AND GERMANY'S FAILURE IN THE SOVIET UNION, <https://www.iwm.org.u>, 2021\9\6 تم الاطلاع في

الدبابات الخدمة ، وهما T-34 و KV-1. كانت T-34 على وجه الخصوص قفزة كبيرة في تصميم الدبابة وكانت بمثابة صدمة كاملة للألمان عندما تمت مواجهتها لأول مرة في يوليو 1941. كان لديها درع مائل - مما ضاعف قوتها بشكل فعال - ومسدس قوي 76.2 ملم. أعطاهما محرك الديزل الموثوق به نطاقاً جيداً ودوراً للسرعة ، ويمكن أن تتعامل مساراتها الواسعة مع الطين أو الثلج. كانت الصناعة الروسية تستعد بالفعل لإخراجها بأعداد ضخمة.¹

الخطوط الدفاعية

ضمت خطوط الدفاع السوفيتية نوعين رئيسيين هما خطوط الدفاع الإستراتيجية التي امتدت على مساحات شاسعة كخط ستالين وخط مولتوف، وكذلك خطوط الدفاع القتالية التي استخدمت في المعارك ونقاط الاشتباك والالتحام.

خط ستالين

هو نظام من التحصينات السوفيتية تم بناؤه على طول الحدود الغربية للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية خلال الفترة 1926-1939²

كان خط ستالين عبارة عن خط من التحصينات على طول الحدود الغربية للاتحاد السوفيتي، كان الخط مكوناً من مخابئ خرسانية ومواقع مدافع ، لم يكن خط دفاع مستمر على طول الحدود بأكملها ، بل كان عبارة عن شبكة من المقاطعات المحصنة ، تهدف إلى توجيه الغزاة المحتملين على طول ممرات معينة.³

انطلقت أشغال تشييد هذا الخط الدفاعي عام 1928، بناء على أوامر ستالين، واستمرت لحدود خريف العام 1939. وقد امتدت هذه الدفاعات والخنادق التي شيدت بهذا الخط من مناطق البرزخ الكاريلي المطلة على خليج فنلندا وصولاً للسواحل المطلة على البحر الأسود. وعلى الرغم من تشييده بشكل متقطع، بلغ طول خط ستالين 1835 كلم وتكون من عدد كبير، حوالي 7 آلاف، من الهياكل الخرسانية، كالملاجئ والكازمات، التي خصصت لإيواء الجنود. وإضافة للخنادق، جهز السوفييت هذا الخط بعدد كبير من الرشاشات والمدافع التي خصصت لمواجهة جنود مشاة العدو ضمن سيناريو مشابه لسيناريو الحرب العالمية الأولى. من جهة ثانية، تضمن هذا الخط الدفاعي أربع مناطق محصنة بشكل جيد تمثلت في كل من منسك (Minsk) وبولوتسك (Polotsk) وسلوتسك (Slutsk) وموزير (Mozyr).⁴

خط مولتوف

كان نظام المناطق المحصنة الحدودية التي بناها الاتحاد السوفياتي في السنوات 1940-1941 على طول الحدود الغربية الجديدة. كانت هذه الحدود نتيجة لاحتلال دول البلطيق وشرق بولندا وبسارابيا في عام 1940، وامتد الخط من بحر البلطيق إلى جبال الكاربات. كانت تتألف من ثلاثة عشر منطقة محصنة، تغطي معظمها حوالي 100 منطقة كم من الحدود. كانت جزءاً من شبكة الدفاع السوفياتية الأكبر على طول حدودها الغربية، وتمتد من المحيط المتجمد الشمالي

¹ OPERATION BARBAROSSA AND GERMANY'S FAILURE IN THE SOVIET UNION, <https://www.iwm.org.u>, 2021\9\6 تم الاطلاع في

² Stalin Line, <https://www.globalsecurity.org/>, 2022\1\12 تم الاطلاع في

³ Stalin Line, <https://en.wikipedia.org/>, 2022\1\12 تم الاطلاع في

⁴ بهذه الطريقة.. حاولت موسكو حماية نفسها من هتلر، (د. ن) (د. ت)، <https://www.farfeshplus.online>، تم الاطلاع في 2024/6/17.

إلى البحر الأسود، وتتألف كل منطقة محصنة (في منطقة أوكرايني الروسية، أو UR) من عدد كبير من المخابئ الخرسانية (العلب) مسلحة بمدافع رشاشة ومدافع مضادة للدبابات والمدفعية. بنيت المخابئ في مجموعات للدعم المتبادل، كل مجموعة تشكل مركزاً للمقاومة. تم تعيين وحدة عسكرية مخصصة بشكل دائم للإنسان في كل منطقة.¹

الجدير بالذكر أن خطوط الدفاع الاستراتيجية والمتمثلة بخط ستالين وخط مولوتوف لم تحقق أهدافها العسكرية كما ينبغي، فبعد الاحتلال السوفيتي لشرق بولندا في أكتوبر 1939، كان خط ستالين بعيداً جداً عن الحدود الجديدة بحيث لا يمكن استخدامه كنقطة انطلاق للهجوم. لذلك، بدأت مجموعة جديدة من الدفاعات، سميت على اسم وزير الخارجية السوفيتي مولوتوف. تم تجريد المعدات من خط ستالين، ولكن تم الانتهاء من 25 في المائة فقط من المواقع.²

في أعقاب اتفاق مولوتوف-ريبنتروب، مع التوسع الغربي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في عامي 1939 و1940 في بولندا ودول البلطيق وبسارابيا، تم اتخاذ قرار بالتخلي عن الخط لصالح بناء خط مولوتوف غرباً، على طول خط الحدود الجديدة للاتحاد السوفياتي. شعر عدد من الجرائل السوفيات أنه سيكون من الأفضل الحفاظ على كلا الخطين والحصول على دفاع متعمق، ولكن هذا يتعارض مع العقيدة العسكرية السوفيتية قبل الحرب العالمية الثانية، وهكذا، تمت إزالة الأسلحة، ولكن كانت في الغالب في التخزين عندما بدأ الخط الجديد في الإنشاء،³ ولكن عندما هاجمت ألمانيا النازية الاتحاد السوفيتي في 22 يونيو 1941 أثناء عملية بارباروسا، لم يتم الانتهاء من معظم الخط بعد، وبالتالي شكلت عقبة لا تذكر أمام القوات الغازية.⁴

الخطوط الدفاعية في المدن

واجه القادة السوفييت مشكلة في كيفية إنشاء الخطوط الدفاعية تمثلت في مدى قدرة وفاعلية خط الدفاع في الصمود أمام الألية الحربية الألمانية، وهذا لم يكن بالأمر السهل حيث اعتمدت العقيدة العسكرية الألمانية على الفرق القتالية متعددة الأسلحة، والتعاون الوثيق بين جميع الوحدات المختلفة: دبابات، مشاة، هندسة، مدفعية، طيران،⁵ ما يجعل صمود أي خط عسكري أمام قوة مثل هذه أمر مستحيل، ونتيجة لهذه المشكلة ظهرت العبقرية العسكرية للقادة العسكريين السوفييت حيث تم الاعتماد في تكتيكهم على إبقاء خط الجبهة أقرب ما يكون من القوات الألمانية، وهو ما سماه تشويكوف "تكتيك الاحتضان"، الشيء الذي أجبر الوحدات البرية الألمانية على القتال بمفردها أو المخاطرة بتحمل وقوع ضحايا في صفوفهم إذا طلبوا مساندة المدفعية أو تدخل الطيران وبسبب ذلك تم تحييد الدعم الجوي تماماً وقلة مساهمة المدفعية،⁶ والجدير بالذكر أن فاعلية تكتيك الاحتضان سترتفع مع ميزة التفوق العددي حيث سيتم إجبار الألمان على المواجهة المباشرة بقوات عسكرية مضاعفة وبدون أي دعم أو مساندة عسكرية ألمانية، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت أفضل الدفاعات على تنصيب خطوط دفاعية في عدد من البنايات المطلة على الطرق والمساحات الهامة والإستراتيجية للمدينة، وارتكزت فاعلية هذه الاستراتيجية واستمرارها على قدرة القوات السوفيتية في البقاء والتواجد داخل المدينة،

¹ خط مولوتوف، (د. ن. د. ت.)، <https://ar.wikipedia.org/wiki>, 2024/6/20.

² Molotov Line، <https://www.globalsecurity.org/>, 2022\1\12، تم الاطلاع في

³ Short, Neil (2008). The Stalin and Molotov Lines: Soviet Western Defences 1928–41. Osprey Publishing. P 56. ISBN:978-1-84603-192-2.

⁴ خط مولوتوف، (د. ن. د. ت.)، <https://ar.wikipedia.org>, تم الاطلاع عليه في 2024/6/17.

⁵ RussiaToday TV. "Crucial WW2 battle remembered", <https://ar.wikipedia.org/>, 2022\1\12، تم الاطلاع في

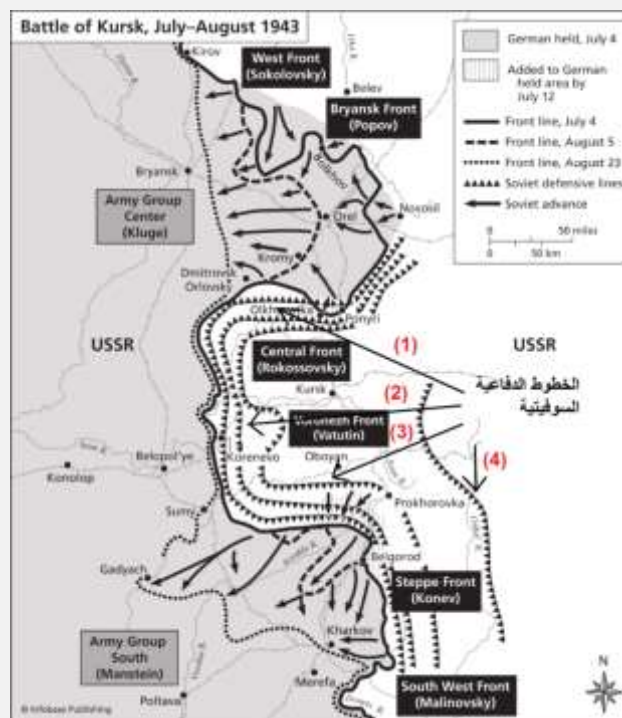
⁶ RussiaToday TV. "Crucial WW2 battle remembered", <https://ar.wikipedia.org/>, 2022\1\12، تم الاطلاع في

وهكذا تم تحويل المجمعات السكانية متعددة الطوابق، المكاتب، المصانع، المستودعات، زوايا الشوارع إلى معقل وتحصينات مزودة بمدافع رشاشة، مضادات الدبابات، مدافع الهاون، ألغام، أسلاك شائكة، قناصة وفرق مكونة من 5-10 رجال للقتال والالتحام القريب مزودين بمدافع رشاشة وقنابل يدوية.¹

الخطوط الدفاعية في المناطق المفتوحة

في معركة كورسك شيد سلاح المهندسين السوفيتي على أساس الخطوط المتتالية والتي تضمن عملية الصد من ثم التراجع إلى الخطوط الخلفية والتي تساعد على مواجهة الاختراق لأطول فترة ممكنة حيث قامت كل من الجبهة الوسطى وجبهة فورونيز بتشكيل ثلاث أحزمة دفاعية رئيسية داخل قطاعاتهما تنقسم بدورها إلى عدد من المناطق المحصنة تشمل تحصينات كل خط دفاعي شبكة من حقول الألغام، أسيجة من الأسلاك الشائكة، خنادق وحواجز مضادة للدبابات، تحضير خنادق لتحسين الدبابات السوفيتية، بناء مخابئ للمدافع الرشاشة وإنشاء شبكة من الخنادق المترابطة بشكل متقاطع لحماية وتسهيل حركة الجنود المشاة والتي بلغ طولها أكثر من 4800 كلم، ومن وراء الأحزمة الدفاعية الرئيسية تم تحضير ثلاثة أحزمة ثانوية تستعمل كمواقع للتراجع، ويبلغ عمق الأحزمة الثلاث الرئيسية 40 كيلومترا بينما يصل عمق الأحزمة الستة من كل الجهات بين 130-150 كلم، وفي حالة ما إذا استطاعت القوات الألمانية اختراق سلسلة الدفاعات هذه كان عليها مواجهة المزيد من الأحزمة الدفاعية من ناحية الشرق تشكلها جبهة السهوب وهو ما يجعل عمق التحصينات الدفاعية السوفياتية إلى نحو 300 كلم،² كما هو موضح في الشكل (6).

الشكل (6) خطوط الدفاع في معركة كورسك



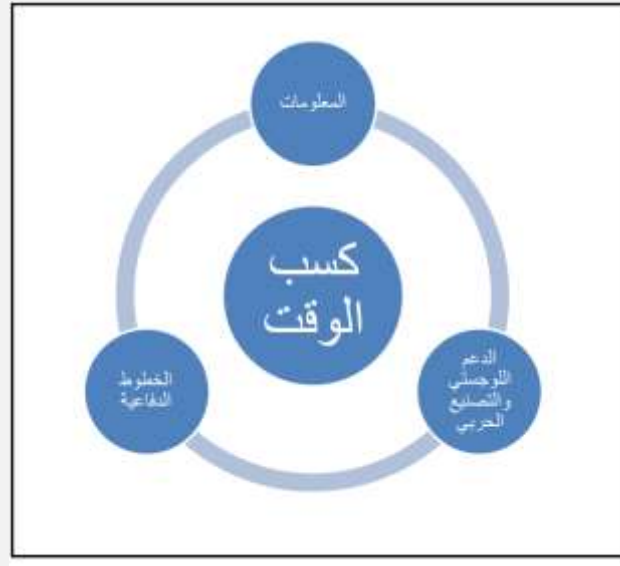
المصدر: Eastern Front Maps of World War II | by Inflab | Medium

¹ RussiaToday TV: "Crucial WW2 battle remembered", <https://ar.wikipedia.org/>, 2022\1\12، تم الاطلاع في

² ذي وزن الاعوش، الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني مرجع سابق، صفحة 108.

الجدير بالذكر أن السوفييت في تنفيذهم لاستراتيجية الاستعداد والتجهيز المسبق راهنو على عنصر غاية في الأهمية وهو كسب الوقت، وهذا ما يبين أهمية التكامل بين الجوانب الثلاثة للاستراتيجية (المعلومات، الدعم اللوجستي، خطوط الدفاع) وهذا ما يتطلب التكامل والإنجاز المترابط بأقل قدر من الأخطاء وبأسرع وقت ممكن، ما يجعل من هذه الإستراتيجية واحدة من أهم الإستراتيجيات الدفاعية العسكرية وذلك كما يبينه الشكل الآتي:

الشكل (7) ثلاثة استراتيجية الاستعداد والتجهيز المسبق



المصدر: إعداد الباحث

الدروس المستفادة

1. من الأخطاء الشائعة لدى القيادات العسكرية هو اعتمادهم المطلق على انسحاب العدو كمعيار للنصر، فليس كل انسحاب هزيمة بل قد يكون فخ قاتل واستدراج نحو مستنقع الاستنزاف، وفي مثل هذه الحالات يجب على القائد العسكري أن يضع إجراءات احترازية كدراسة العمق الجغرافي، انشاء مؤخرات عسكرية، خطوط دفاع خلفية، وحماية خطوط الإمداد.
2. اتباع القيادة العسكرية لاستراتيجيات التضليل والخداع من أهم الأسباب المؤدية للنصر العسكري، لذلك يجب على القائد العسكري اتقان التفكير الاستباقي ومحاولة فهم موقف العدو مستنداً في ذلك على سلاح الاستطلاع والاستخبارات العسكرية والتخطيط الحربي.
3. بالرغم من أهمية التفوق النوعي في كسب الحروب والمعارك إلا أن الإعتماد الكامل على هذه الإستراتيجية قد يكون قاتل، لذا لابد من تحقيق التوازن بين التجهيز النوعي والتجهيز العددي حسب ما تتطلبه المعركة والحرب ككل.
4. الإعداد والتجهيز المسبق لصدهجمات العدو من العوامل المهمة والمؤثرة في كسب المعارك وهذا يقود إلى أهمية المعلومات الاستباقية والاستخدام الفعال لسلاح الإستطلاع والاستخبارات العسكرية ودورها في كسب الوقت وإفقاد العدو ميزة عنصر المفاجئة.
5. استراتيجيات الدفاع وتحديد الاستدراج والاستنزاف تعتبر سلاح ذو حدين وخصوصاً في حالة ضعف الإعداد والتجهيز والتخطيط المسبق.

6. أثبتت الخطوط الدفاعية فاعليتها في صد الهجمات المعادية وكسب المعركة وبالأخص مع دمج العوامل الأخرى كالتمليل والتفوق العددي والتجهيز المسبق، غير أن الأمر الذي يجب أن تحذر منه القيادات العسكرية هو الإسقاط الخاطئ للتجارب السابقة، حيث أن فاعلية الخطوط الدفاعية (التقليدية) في حقبة الحرب العالمية الثانية كانت متلائمة مع نوعية الألية الحربية والفكر العسكري آنذاك، أما في الوقت الحالي فينبغي عند إنشاء الخطوط الدفاعية الأخذ بعين الاعتبار تقدم العلوم العسكرية والتكنولوجيا الحربية وفي كافة الجوانب كتطور سلاح الجو ودور الأقمار الصناعية العسكرية وتطور سلاح المدرعات وسلاح الصواريخ والمدفعية.

7. تعدد وتنوع الإستراتيجيات الدفاعية لدى القادة العسكريين والربط فيما بينها يرفع من فرص كسب المعارك والحرب بشكل عام، مع ضرورة دراسة النطاق والحجم الملائم للاستراتيجيات الدفاعية تجنباً للوقوع في التشتت وفقدان السيطرة.

المراجع

المراجع العربية

1. الاتحاد السوفيتي، <https://ar.wikipedia.org>.
2. بهذه الطريقة.. حاولت موسكو حماية نفسها من هتلر <https://www.farfeshplus.online>.
3. الحسيني معدي، 2011، موسوعة الحرب العالمية الأولى والثانية، دار الحرم للتراث، مصر.
4. الخداع العسكري الروسي - <https://ar.ert.wiki/wiki>، Russian military deception.
5. الخداع العسكري الروسي، <https://ar.wikipedia.org/wiki>.
6. خط مولوتوف، <https://ar.wikipedia.org>.
7. ذي وزن الأعوش، التحليل الاستراتيجي والعسكري للهجوم الياباني على قاعدة بيرل هاربور الأمريكية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد 11، ألمانيا - برلين.
8. ذي وزن الأعوش، الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك أثناء الحرب العالمية الثانية (دراسة تحليلية لأكبر معركة دبابات في التاريخ العسكري) مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، العدد 10، 2021.
9. ذي وزن الأعوش، الغزو النازي للسوفييت في عملية بارباروسا وتأثيرها على مسار الحرب العالمية الثانية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا - برلين العدد 12، سبتمبر، 2021.
10. سياسة الأرض المحروقة، <https://ar.wikipedia.org>.
11. ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافيا البوليتيكية.
12. عملية بارباروسا، <https://ar.wikipedia.org/wiki>.
13. عملية بربروسا، <https://ar.wikipedia.org/wiki>.
14. الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان نسخة محفوظة 20 أكتوبر 2012 على موقع واي باك مشين. سياسة الأرض المحروقة، <https://ar.wikipedia.org>.
15. فريدريش باولوس، <https://ar.wikipedia.org>.
16. لماذا شكلت معركة موسكو محطة فارقة في سيناريو الحرب العالمية الثانية؟ نشر في 23.12.2018، <https://arabic.rt.com>.
17. محمد شعبان الشاذلي، الفوضى العالمية.
18. المعاهدة الألمانية السوفييتية، موسوعة الهولوكوست، <https://encyclopedia.ushmm.org>.
19. معركة ستالينغراد، <https://ar.wikipedia.org>.
20. معركة ستالينغراد، <https://ar.wikipedia.org>.
21. معركة فرنسا، <https://ar.wikipedia.org>.
22. معركة كورسك، <https://ar.wikipedia.org>.
23. معركة موسكو، <https://ar.wikipedia.org>.

24. معلومات عن تكتيكات عسكرية على موقع britannica.com. britannica.com.
25. معلومات عن تكتيكات عسكرية على موقع d-nb.info. d-nb.info.
26. معلومات عن تكتيكات عسكرية على موقع psh.techlib.cz. psh.techlib.cz.
27. موجز الحرب العالمية الثانية، المبحث الخامس، مسرح الحرب السوفييتي، <http://www.moqatel.com>.
28. موسوعة الهولوكوست، أدولف هتلر: التواريخ الرئيسية، <https://encyclopedia.ushmm.org>.
29. اليوم السابع نسخة محفوظة 09-05-2020 على موقع واي باك مشين. سياسة الأرض المحروقة، <https://ar.wikipedia.org>.

المراجع الأجنبية

1. Baker, Lee (2009). The Second World War on the Eastern Front. London: Pearson Longman. ISBN 978-1-40584-063-7.
2. Bergström, Christer, (2007), <https://en.wikipedia.org>.
3. Berthon, Simon; Potts, Joanna (2007). Warlords: An Extraordinary Re-creation of World
4. Brown, 14 May 2015, <https://ar.wikipedia.org>.
5. Clark, Lloyd (2012). Kursk: The Greatest Battle: Eastern Front 1943. Headline Review. ISBN 978-0755336395.
6. Europe-Asia Studies. 47 (8): 1293. doi:10.1080/09668139508412322.p 1293
7. Glantz (1989), Soviet Military Deception in the Second World War, pp. 108–119
8. Glantz, David M.; House, Jonathan M. (2015). When Titans Clashed: How the Red Army
9. Haider, Ejaz (7 October 2011). "Pakistan needs strategic depth". The Express Tribune.
10. Harper. ISBN 978-0-06225-927-1.p 110–113
11. Hastings, Max (2016). The Secret War: Spies, Ciphers, and Guerrillas, 1939–1945. New York:
12. History Forever, <https://historycollection.com>.
13. <https://ar.wikipedia.org>.
14. <https://daviscenter.fas.harvard.edu>
15. <https://www.iwm.org.uk>.
16. ISBN 0-306-81538-9.
17. Kehrig, Manfred Stalingrad, Stuttgart: Deutsche Verlags Anstalt, 1974.
18. Kershaw (2000), p. 549 <https://ar.wikipedia.org>.
19. Khalid Elhassan - November 19, 2017, 12 Military Deceptions that Changed the Course of
20. Lt-Gen (r) Asad Durrani (19 October 2011). "Strategic depth — revisited". The Express
21. Manstein, 2004 Lost Victories, .
22. Mark Kramer, The Soviet Role in World War II: Realities and Myths, May 18, 2020,
23. McTaggart (2006), p. 51, <https://ar.wikipedia.org>.
24. Molotov Line, <https://www.globalsecurity.org>.
25. OPERATION BARBAROSSA AND GERMANY'S FAILURE IN THE SOVIET UNION,
26. Osprey Publishing. ISBN:978-1-84603-192-2 .
27. Pakistan's relations with Afghanistan and implications for regional politics- Vanda Felbab-
28. Protocol I Additional to the Geneva Convention, 1977, <http://deoxy.org/wc/wc-proto.htm> ,
29. Roberts, Andrew (2011). The Storm of War: A New History of the Second World War. New
30. Roberts, Cynthia (1995). "Planning for War: The Red Army and the Catastrophe of 1941".
31. RussiaToday TV. "Crucial WW2 battle remembered", <https://ar.wikipedia.org>.
32. Short ,Neil (2008). The Stalin and Molotov Lines: Soviet Western Defences 1928–41.:
33. Stalin Line, <https://en.wikipedia.org>.
34. Stalin Line, <https://www.globalsecurity.org>.
35. Stopped Hitler. Modern War Studies (second ed.). University Press of Kansas. pp. 301–303. ISBN 978-0-7006-2121-7.
36. The Stalin Line as a line of fortified regions, <https://stalin-line.by/en/ekspozitsiya>.
37. Tribune. <https://ar.wikipedia.org>.

38. von Manstein (1982), p. 318 <https://ar.wikipedia.org>.
39. Waller, John (1996). The Unseen War in Europe: Espionage and Conspiracy in the Second
40. Waller, John (1996). The Unseen War in Europe: Espionage and Conspiracy in the Second
41. War II Through the Eyes and Minds of Hitler, Churchill, Roosevelt, and Stalin. Da Capo Press.
42. World War. Tauris & Company. ISBN 978-1-86064-092-6
43. York: Harper Perrenial. ISBN 978-0-06122-860-5.
44. Маскировка - с русского на английский". Словари и, 39.

مبادئ الإدارة العامة في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لمالك الأشتر

"بعد تأصيلها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة"

المجموعة الأولى (من الثلاث)

د. محمد محسن محمد زهير: أستاذ القانون العام المشارك بكلية الشرطة- أكاديمية الشرطة، الجمهورية اليمنية- صنعاء

Email: zhyrm62@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى إظهار الجانب الحضاري للنظرية الإدارية الإسلامية - في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لمالك الأشتر مؤصلاً من القرآن والسنة نموذجاً-، وسبقها في وضع مبادئ ومفاهيم ونظم تعاملات الإدارة العامة قبل أن يتناولها علماء الإدارة في العصر الحديث؛ وإثبات صلاحية تطبيق هذه المبادئ على إدارة الدولة الإسلامية في أي عصر كونها استندت إلى أصول شرعية إلهية من وضع الخالق سبحانه وتعالى، وقائمة على منهجية راقية متصفة بالمرونة والشمولية.

استُخدم لبحث الدراسة منهجين من مناهج البحث العلمي خدمةً لغاية الدراسة، وهما: المنهج التاريخي: لبحث واستقصاء الماضي وسجل الخبرات الماضية، لتوظيف أحداث التاريخ لمصلحة موضوع البحث. والمنهج الوصفي التحليلي: لتحليل المعلومات ومدى جدوى تطبيقها على الواقع العملي المعاصر.

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: ثبوت حقيقة أنّ النظام الإداري الإسلامي بمبادئه ومفاهيمه يغلب عليه الطابع القِيَمِي المقاصدي الديني، محوره الأساس العقيدة والإيمان، وبها يتجاوز الفرد المسلم المنافع الشخصية الدنيوية إلى سعة التكليف الربّاني الذي يجعل الحياة كلها لله، وعلى أساس الأخوة والمساواة والعدل واحترام إنسانية الموظف وحقوقه، والتركيز على أهمية شغل الوظائف وفق معاييرها التخصصية والكفاءة، وحماية ورعاية مصالح كافة المواطنين؛ وجعل السيادة للتشريع الإسلامي بأن يكون هو الحاكم والمُلزم للجميع حُكماً ومُحكّمين؛ والسلطان للأمة على ولاية الوظيفة العامة ومرؤوسهم لجعلهم جميعاً قائمين على حراسة الدين وإنفاذ شرع الله وتحقيق ورعاية مصالح العباد والبلاد تحت رقابة الأمة ولها حق عزلهم ثم محاسبتهم عند اللزوم.

ومما أوصت به الدراسة: ضرورة العناية بتقوية الجوانب المعنوية والروحية للعاملين في الإدارة العامة بثقافة مستقاة من المصادر الإسلامية الصحيحة، وترسيخ ثقافة الرقابة الإلهية على كافة الأعمال والأقوال وإخلاص الأعمال لله عزّ وجلّ والتزام الأمانة في أدائها. وتنمية وتشجيع روح الاجتهاد والابتكار والمشاركة في اتخاذ القرارات لدى العاملين، وتهيئة كوادر إدارية وقيادية مؤهلة بقدرات ومهارات تخصصية متميزة تتخلّق بأخلاقيات الإسلام، ثم تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، وضمان توفّر حالة الكفاف المادي الكامل لهم.

الكلمات المفتاحية: مبادئ- الإدارة- العامة- عهد- الإمام علي- الأشتر.

The Principles of Public Administration In The Era of Caliph Ali bin Abi Talib For The Malik Al-Ashtar

"After rooting it in the Holy Qur'an and the Noble Prophet's Sunnah"

The first group (of the three)

Abstract

The study aimed to show the cultural aspect of Islamic administrative theory - during the reign of Caliph Ali bin Abi Talib by Malik Al-Ashtar, based on the Qur'an and Sunnah as an example - and its precedence in establishing principles, concepts and systems of public administration transactions before management scholars addressed them in the modern era. Proving the validity of applying these principles to the administration of the

Islamic state in any era. Showing that they were based on divine legal principles established by the Creator, Glory be to Him, and based on a sophisticated methodology characterized by flexibility and comprehensiveness.

Two scientific research methods were used in this research: the historical method, to search and investigate and record past experiences, to employ historical events for the benefit of the research topic. The descriptive and analytical approach: to analyze the information and the feasibility of its application to contemporary practical reality.

The study reached many results: proving the fact that the Islamic administrative system, with its principles and concepts, it was dominated by religious values and objectives, with its main axis being doctrine and faith, through which the Muslim individual goes beyond worldly personal benefits to the breadth of the divine obligation that makes all life belong to God, and on the basis of brotherhood, equality, justice and respect. The employee's humanity and rights, focusing on the importance of filling jobs according to their specialized and efficient standards, and protecting and caring for the interests of all citizens; And give sovereignty to Islamic legislation so that it is the ruler and binding on all, rulers and ruled; The nation has authority over those in charge of public office and their subordinates to make them all responsible for guarding the religion, enforcing God's law, and achieving and caring for the interests of the people and the country under the supervision of the nation, and it has the right to dismiss them and then hold them accountable when necessary.

Some of the study's recommendations: the need to pay attention to strengthening the moral and spiritual aspects of workers in public administration with a culture drawn from authentic Islamic sources, and to establish a culture of divine control over all actions and words, sincerity of deeds to God Almighty, and commitment to honesty in performing them. Developing and encouraging the spirit of diligence, innovation, and participation in decision-making among employees, and preparing qualified administrative and leadership cadres with distinct specialized capabilities and skills that reflect the ethics of Islam, then appointing the right person in the right place, and ensuring that they are in a state of full financial subsistence.

Keywords: Principles - Administration - Public - Era - Imam Ali - Al-Ashtar.

المقدمة

الحمد لله الذي علّا بحَوْلِهِ وَدَنَا بِطَوْلِهِ⁽¹⁾، مَانَحْ كُلَّ غَنِيمَةٍ وَفَضَّلْ، وَكَاشَفْ كُلَّ عَظِيمَةٍ وَأَزَلَّ⁽²⁾، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

النظام الإداري في الإسلام هو مجموعة الأحكام والتشريعات لتنظيم جهود البشر جماعيا وفرديا وتوجيههم وجهة هادفة لتحقيق مصالحهم، وسد حاجاتهم الدنيوية والأخروية، وحفزهم بها إلى فعل الخير والبعد عن الشر ومنع الإفساد في الأرض. ولأجل ذلك وجدت النظرية الإسلامية في الإدارة العامة - في فكر الخليفة علي بن أبي طالب كنموذج -، المشتملة على مجموعة من المبادئ والمفاهيم والأفكار والأحكام والقيم والأهداف المرتبطة بإعداد الإنسان المسلم حسب الأصول الإسلامية، مرتكزة على الأصول الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة المتصفة بالثبات والمرونة والخلود، لأنها من وضع الخالق سبحانه وتعالى، وكونها كذلك فإنها تتصف بالشمولية لكل البشر وكافة المعارف والأساليب والوسائل الإدارية، وصالحة للتطبيق في كل زمان بما يلائمه.

الهدف الرئيسي من إقامة نظام إداري إسلامي هو إقامة عقيدة التوحيد التي تقوم على مبدأ تخليص البشر من عبوديتهم لغير الله وتحرير الإنسان من الخضوع لأي مخلوق. وبهذا فإن أهداف نظرية الإدارة الإسلامية تكون هي ذاتها أهداف ومقاصد الشريعة الإسلامية والتي تسعى الإدارة العامة لتحقيقها من خلال ممارسة النشاطات المباحة شرعاً من

¹ بطَوْلِهِ: عَطَانَهُ وَإِحْسَانَهُ.

² الْأَزَلَّ: الضيق والشدة.

أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة التي تتفق مع روح المصلحة العامة، وهي: (عمارة الأرض- رعاية الكليات الخمس التي تتمثل في حفظ "الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال"- تحصيل المصالح العامة والمحافظة عليها)، تنفيذاً لقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾⁽¹⁾. فتعمل على توجيه السلوك الإنساني وقيمه، انطلاقاً من موقع العبودية لله - سبحانه وتعالى- وفقاً للمنهج الأخلاقي الذي ينظم حياة البشر وفق قيم أصيلة لا مصالح مؤقتة، التزاماً بالهدف الأخروي والرقابة الإلهية التي تمنع الإنسان من الظلم والانحراف. معتمدة على التفاعل ما بين النظرية العلمية والممارسة العملية، بحسب المنهج العلمي المبني على المنطق والمنهجية في التفكير واعتماد الدليل والبرهان، فالإسلام دين عمل وجهاد.

أولاً: مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث من خلال التساؤلين التاليين ليكون البحث جواباً عليهما:

ما هي المبادئ الإدارية المفضلة لتطبيقها في الإدارة العامة للدولة؟

ما أثر تطبيق نظرية الإدارة الإسلامية -وفق منهج الخليفة علي بن أبي طالب- في منظمات الإدارة العامة لأي دولة إسلامية في أي زمان وفي أي مكان؟

ثانياً: أهمية البحث:

بما أننا لم نجد على المستوى المحلي من خاض في بحث وتناول هذا الموضوع علمياً بالتأصل من القرآن والسنة، وإنما ما وجدناه اقتصر على تناول مبادئ الإدارة العامة في العهد فقط من غير تأصيل أو تناولها من وجهة نظر إدارية معاصرة بحثة من خلال البحث في النظريات والأفكار التي وضعها مفكرون وعلماء معاصرون، فلزم ضرورة التعريف بأن الشريعة الإسلامية هي السبّاقة في مواكبة أي تطور علمي أو حضاري في المجال الإداري، فجاءت الأهمية لما يأتي:

التعرّف على مفهوم المبادئ الإدارية ومفهوم الإدارة العامة ومعني الإدارة العامة في النظام الإسلام.

استخلاص مبادئ الإدارة العامة في النظرية الإدارية الإسلامية من خلال نصوص عهد الخليفة علي بن أبي طالب لملك الأشر، وأيضاً من خلال فكره ومواقفه مع ولاته وعمّاله؛ كل ذلك بعد أن يتم التأصيل لكل مبدأ من هذه المبادئ من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

المساهمة في إبراز معلومات مهمة عن النظرية الإدارية الإسلامية وما تضمنته من مبادئ من أجل أن تكون منهج علمي ومرجع عملي للجهات الإدارية ومتخذي القرار، وأيضاً توفير أدبيات كمراجع لإعداد المناهج الأكاديمية المتضمنة لمبادئ الإدارة العامة المقررة على الكليات المتخصصة والجامعات.

ثالثاً: أهداف البحث:

تتلخّص الأهداف في:

إظهار الجانب الحضاري لسبق النظرية الإدارية الإسلامية في وضع مبادئ ومفاهيم وأفكار ونظم وقوانين تعاملات الإدارة العامة، قبل أن يتناولها علماء الإدارة في العصر الحديث.

إثبات صلاحية تطبيق مبادئ الإدارة العامة الإسلامية كونها استندت إلى أصول شرعية إلهية من وضع الخالق سبحانه وتعالى، وقائمة على منهجية راقية متصفة بالمرونة والشمولية والصلاحية للتطبيق في كل زمان جعلتها قادرة على إحداث ومواكبة التطور في كافة المجالات.

رفد المكتبة العلمية بمرجعية بحثية علمية في مبادئ الإدارة العامة الإسلامية لتكون مرشداً ومساعداً لذوي الشأن في مجال إدارة الدولة والقائمين على إعداد وتدريب مناهج الإدارة العامة والباحثين.

رابعاً: سبب اختيار موضوع البحث:

يأتي سبب اختار بحث موضوع مبادئ الإدارة العامة في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لملك الأشتر "بعد تأصيلها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة" من ناحيتين:

الأولى: تنبثق من أهمية الموضوع ذاته كون إثبات مدى فاعلية تطبيق نظرية الإدارة العامة الإسلامية ومبادئها في إحداث التغيير الحقيقي نحو تقدم الشعوب والدول في مختلف المجالات وكافة مناحي الحياة، لأنها اشتملت على المنهج الإلهي الخالي من كل مظاهر الفساد والتخلف، والموجه بالأخذ بكل مقومات النجاح والتطور والنمو.

الثانية: السعي للتعريف بنظرية الإدارة العامة الإسلامية في أوساط العاملين الإداريين في الدولة، والقائمين على التدريس الأكاديمي وكل باحث عنها، ونشر ما تضمنته من مبادئ وأفكار وقيم ذات أصول ربّانية، مما يستوجب ضرورة جعل هذه المبادئ والقيم والأفكار هي الموجه الأساس لكل تنظيماتهم وتعاملاتهم الإدارية والأكاديمية لثبوت نجاعة وتفوق النهج الإداري الإسلامي في منع الفساد وإحداث النهضة في مختلف مجالات الحياة البشرية.

خامساً: منهجية البحث:

استُخدم لبحث موضوع هذه الدراسة منهجين من مناهج البحث العلمي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي يؤمل أن تخدم الغاية من هذا البحث، وهما كما يلي:

المنهج التاريخي: اعتبر التاريخ بصورة عامة أنه بحث واستقصاء الماضي أو سجل الخبرات الماضية، والبحث التاريخي هو البحث الذي يوظف التاريخ إما من أجل معرفة علمية لأحداث الماضي، أو لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة.

المنهج الوصفي التحليلي: وذلك بجمع المعلومات اللازمة لمفهوم مبادئ الإدارة العامة، من أجل استخلاصها من عهد الإمام علي -عليه السلام- لملك الأشتر لدراستها بعد تأصيلها ثم تحليلها للوصول إلى حقيقة جدوى تطبيقها على الواقع العملي.

سادساً: حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تتراوح الحدود الزمانية لهذا البحث فترتي: (العهد النبوي، وعهد الخليفة علي بن أبي طالب).

المراجع: استندت الدراسة البحثية إلى كتابات المفكرين المعاصرين في مختلف المصادر والتأصيل من القرآن والسنة.

سابعاً: تقسيمات البحث:

تحكّمت في تقسيم هذا البحث طبيعة موضوعه وارتباطه بتعداد مبادئ الإدارة العامة الذي استوجب تناوله في ثلاث مسائل. بيان مفهوم المبادئ الإدارية ومفهوم الإدارة العامة في مسألتين ثم المسألة الثالثة تضمنت السير في البحث وفق المنهج السردى لعدد ستة عشر مبدأ من المبادئ الإدارية على التوالي.

المسألة الأولى: مفهوم المبادئ الإدارية

تزعم الدول الأجنبية، لوجود علماء في الإدارة عندها⁽¹⁾، أنها هي التي وضعت علم الإدارة العامة المعاصر الذي يدرّس حالياً في الجامعات والمعاهد⁽²⁾، وأنها من خلال دراسات علمية لتطبيق المبادئ المستخلصة من الدراسات التجريبية التي وضعوها أولئك العلماء تحصلت على نتائج من أهمها⁽³⁾:

✓ إن نتائج الدراسات المبنية على بحث تأثير استخدام هذه المبادئ في الإدارة تشير إلى زيادة إنتاج المنظمات والإدارة وفعاليتها.

✓ الإكثار من هذه المبادئ وتنويعها أمر مفيد، لأنها ستبقى يد المدراء مفتوحة للاستفادة منها في مختلف الظروف، وتكون باعثاً على زيادة قابلية مرونة المدراء.

تعريف المبدأ

أكد هنري فايول وجوب المرونة في استخدام هذه المبادئ وتطبيقها، مع مراعاة الأوضاع المتغيرة المحيطة. ولم يكن فايول يميل إلى استخدام كلمة (مبدأ)، لأن الدلالة الضمنية لهذه الكلمة هي القانون وعدم المرونة. وهذا المفهوم يرد -عادة- في تعاريف هذه الكلمة في معاجم اللغة.

مثلاً: معجم اللغة الإنجليزية (Advanced Learner's Dictionary) الصادر عام ١٩٨٧ م يُعرّف المبدأ بأنه: "الحقيقة الأساس، وقانون عام للعلّة والمعلول، وقاعدة للسلوك". وبشكل عام فإن سائر معاجم اللغة تعرف المبدأ على أنه: "حقيقة أساس، وعامة، وأن الحقائق الأخرى مرتبطة بها"⁽⁴⁾.

ومن جملة القوانين يمكن الإشارة إلى قانون الطبيعة، انتظام الفصول، قانون الحركة، قانون البقاء، قيام الإنسان أو الكائن الحي بسلوك يحفظه من الأخطار، وقانون الفعل ورد الفعل. ومن هنا فإن مصطلح (المبدأ) يتمتع بالمرونة مقابل مصطلح (القانون). والقابلية على المرونة تعني بأن (المبادئ) في الإدارة المعاصرة، شبيهة بالمبادئ في العلوم الطبيعية،

1 أمثال: 1- (هنري فايول)، في كتابه الذي نشره في فرنسا أواخر القرن التاسع عشر الميلادي بعنوان: (الإدارة الصناعية والعامة)، طرح أربعة عشر مبدأ في الإدارة وهي: (تقسيم العمل - الصلاحية - الانضباط - وحدة القيادة - تبعية مصالح الفرد للمصالح العامة - المراتب والمكافآت المالية للعامل - المركزية - الانتظام التنظيمي - العدالة - استمرارية خدمة العمال - توحيد الأوامر - تسلسل المراتب - الإبداع - تقوية أسس العمل الجماعي)، أنظر: Fayol, H. General and Industrial Management, Trans C. Storrs. London: 1949. 2- (فريدريك تيلور) نشر في أمريكا عام ١٩١١ م كتاباً بعنوان (مبادئ الإدارة العلمية) ويثني فيه المبادئ الآتية: (تطبيق الأساليب العلمية في الإنتاج - تطبيق الأساليب العلمية في استقطاب واختيار الأفراد العاملين في المنظمات - التعاون بين المسؤولين والعمال، مع الاهتمام بفصل تخصيص واجبات التخطيط والتنفيذ بين المسؤولين والعمال - تحديد وحدة العمل - دفع الأجور على أساس عدد وحدات العمل المنتجة - دراسة الزمان والحركة لقيام وحدات العمل)، أنظر: Taylor, F.W. The Principles of Scientific Management New York: Harper and Brothers ١٩١١ م.

2 م. هاشم فوزي العبادي، مبادئ الإدارة من منظور قيم الإمام علي، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد السادس، ٢٠٠٧ م، ص 109 وما بعدها.

3 د. محمد رضا برنجي، نظرة في الإدارة في الإسلام، دار الحق للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤ م، ص ١٣٩.

4 م. هاشم فوزي العبادي، مبادئ الإدارة من منظور قيم الإمام علي، مرجع سابق، ص 109.

تستخدم للتنبؤ والتوصيف وليس للتجيز، أي أنها توضح كيف يرتبط متغير بمتغير آخر، أو ماذا يحدث لو تفاعلت المتغيرات.

هذه المبادئ لا تقول ماذا نفعل وكيف نستفيد منها. مثلاً: في علم الفيزياء يسقط الجسم على الأرض بتأثير قوة الجاذبية، وسرعة السقوط متزايدة. وسواء أكان هذا الموضوع قانوناً أو مبدأً، فإنه لا يعني أن المدير الإداري يقوم بتمديد الزمن من أجل أن يقوم العاملون بإنجاز العمل. أو مبدأً (وحدة إصدار الأوامر وسلسلة المراتب) في الإدارة يشير إلى أن كل موظف يجب أن يتسلم الأوامر من مسؤوله فقط، ويسلم تقاريره إلى شخص واحد فقط، من أجل الحيلولة دون ازدواجية الأوامر وتعارضها. ومع ذلك فإن هذا المبدأ يجيز للأفراد أن يكتبوا تقاريرهم لأكثر من شخص. وهذا المبدأ يجعل المدراء يتحسسون، كون تعدد الأوامر أو الإشراف متعدد الجوانب غير سليم؛ فهل كتابة التقارير لأشخاص متعددين سيؤدي إلى إلحاق الضرر بهذه الأعمال؟ أم أنه سيحسنها؟

إن مفهوم المرونة في (المبدأ) يشير إلى أن المدراء يجب أن يمزجوا بين المبادئ والواقع. لذلك فإن المدير حين يتجاوز على مبدأ (وحدة إصدار الأوامر وسلسلة المراتب) من خلال تفويض صلاحيته إلى شخص آخر عند اللزوم، فلعله -وبوعي كامل لهذه القضية- يوضح لهذا الفرد حدود الصلاحيات المفوضة له، ويحدد إطار تبعية العاملين له، وبهذا يحول دون انهيار التوازن والانسجام، وحدث الخلافات والصراعات التنظيمية.

وكما كان المدراء أعلم بهذه المبادئ، فإنهم يستطيعون -بصورة أفضل- في المواقف غير المتوقعة والمعقدة أن يستفيدوا من تلك المبادئ لممارسة دورهم. فعلى سبيل المثال: في مجال إعداد البناء التنظيمي للمنظمة الإدارية، فإن بعض المبادئ الأساسية تزيد بمجموعها من قابلية تنبؤ المدير، مثل: مبدأ (الملاءمة بين العمل والعامل)، ومبدأ (الرقابة الواعية والتقويم). المدراء الناجحون يؤمنون بجملة من المبادئ، ويجعلونها ملاكاً ومعياراً في إدارتهم، وهذه المبادئ كلما كانت شاملة وعميقة، وتمتلك قابلية أكبر على المرونة، كان حظ الإدارة من النجاح أكبر⁽¹⁾.

المسألة الثانية: مفهوم الإدارة العامة

تعريف الإدارة لغةً: دار الشيء دوراناً، وأداره عن الأمر. ويقال: أدركت فلاناً عن الأمر إذا حاولت إلزامه إياه، وأدركته عن الأمر إذا طلب منه تركه⁽²⁾، وتدوير الشيء جعله مدوراً، والدائرة والدارة كلاهما ما أحاط بالشيء. ففي الحديث النبوي، قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "أَنَّ قَوْماً يَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا إِلَّا دَارَاتٍ وَجُوهُهُمْ حَتَّى يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ"⁽³⁾، ودارات هي جمع دارة، وهو ما يحيط بالوجه، والمقصود من ذلك أنها لا تأكلها النار لأنها محل السجود⁽⁴⁾، ويقال: "أدار الوزير العمل: أشرف عليه"⁽⁵⁾.

1 م. هاشم فوزي العبادي، مبادئ الإدارة من منظور قيم الإمام علي، مرجع سابق، ص 108-109.

2 محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، الجزء الرابع، صححها: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1995م، ص 448، مادة- دَوَّرَ.

3 أخرجه مسلم من حديث يزيد الفقيه عن جابر. أنظر: <https://www.islamweb.net>

4 محمد علي محمود صبح، إدارة الدولة في الإسلام "دراسة تأصيلية لمفهوم إدارة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي"، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2011م، ص 103.

5 محمد وحييمور الصبي، معجم الطلاب، مادة (أدار) مكتبة لبنان، بيروت، 1991م، ص 50.

تعريف الإدارة العامة في العصر الحديث:

الإدارة العامة لفظ مركب يتكون من كلمتي (إدارة) و(عامة). فالإدارة تعني: مجهودات بشرية لإنجاز أهداف محددة. وكلمة عامة: تدل على الدولة (أي إدارة حكومية)⁽¹⁾.

ومع الاهتمام الذي حظيت به الإدارة حديثاً إلا أن تعريفاتها التي قدمها علماء الإدارة والرواد في العصر الحديث قد تباينت، شأنها في ذلك شأن كثير من مصطلحات العلوم الإنسانية، فكل منهم قد تأثر بمدخل معين. ومن تعريفاتهم: بأنها: "النشاط الموجه نحو التعاون المثمر والتنسيق الفعال بين الجهود البشرية المختلفة العاملة من أجل تحقيق هدف معين بدرجة عالية من الكفاءة"⁽²⁾.

كما قيل: "أن الإدارة هي تنسيق المجهودات الفردية والجماعية لتنفيذ السياسة العامة"⁽³⁾.

وعرفها البعض بأنها: "عملية اجتماعية مستمرة تسعى إلى استثمار القوى البشرية والإمكانات المادية من أجل تحقيق أهداف مرسومة بدرجة عالية من الكفاءة"⁽⁴⁾.

ويمكننا تعريف الإدارة العامة بأنها: "عملية اجتماعية مستمرة بقصد استغلال الموارد استغلالاً أمثل عن طريق التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة للوصول إلى هدف عام بكفاية وفعالية".

تعريف الإدارة العامة في النظام الإسلامي

عُرفت الإدارة العامة من وجهة النظر الإسلامية بأنها: "نشاط جماعي مشروط يقوم به الراعي مع موظفيه العاملين في جميع الأجهزة الحكومية من خلال تقديم سلعة مشروعة إلى الجمهور بلا تمييز، شعورا منهم بأمانة الإدارة أثناء ممارستهم الإدارية وفقاً لأنظمة وتعليمات مصدرها الشريعة الإسلامية، سعياً لتحقيق أهداف عامة مباحة من أجل توفير الأمن والرخاء والنماء للبلاد والعباد"⁽⁵⁾.

كما قيل بأنها: "الإدارة التي يتحلى أفرادها بالسلوك الإسلامي عند أدائهم لأعمالهم، ويقومون بواجباتهم الوظيفية بجميع مستوياتها وفقاً للشريعة الإسلامية"⁽⁶⁾.

المسألة الثالثة: مبادئ الإدارة المستخلصة من عهد الخليفة علي بن أبي طالب لمالك الأشتر

بعد أن تعرّفنا على مفهوم (مبدأ) ومفهوم (إدارة عامة) المتناول في كتب الإدارة. وعلى أساس هذا المفهوم تأملنا في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لمالك الأشتر حين ولّاه على مصر⁽⁷⁾، واستلهمنا منه أهم مبادئ الإدارة العامة المقترحة بعد البحث عن أصل كل مبدأ في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وأهم ما يتعلق بالقدرات والخصائص اللازمة للإدارة

¹ د/ طلال الشريف، كتاب الإدارة العامة، موسوعة ويكيبيديا، قسم الإدارة، أنظر: www.google.com

² سعود النمر وآخرون، الإدارة العامة- الأسس والوظائف، الطبعة الخامسة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص5.

³ سيد محمود الهواري، الإدارة والأصول، مكتبة عين شمس- القاهرة، 1970م، ص32.

⁴ خالد الجضي، الإدارة - النظريات والوظائف، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص18.

⁵ أحمد بن داود المزجاوي، مقدمة في الإدارة العامة الإسلامية، ط1، الشركة الخليجية للطباعة والتأليف، جدة- السعودية، 2000م، ص49.

⁶ حزام بن ماطر المطري، الإدارة الإسلامية "المنهج والممارسة"، الطبعة الأولى، مطابع الفرزدق، توزيع دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض- السعودية، 1997م، ص36.

⁷ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، نص: عهد الإمام علي لمالك الأشتر، تحقيق وتصحيح: صبيح الصالح، قم، الناشر: هجرت، ط1، 1414هـ، ص426-

445. مجلوبة من: 261011="& oldid title" <https://ar.wikishia.net/index.php?>

العامّة، وواجبات الإدارة، فالذي وجدنا بأنّه يمكن استخلاص مفاهيم كثيرة من ذلك العهد، إلا أن تبينها يحتاج إلى بحوث أخرى. لذا تم الاقتصار على بيان ستة عشر مبدأً كأهم تلك المبادئ من وجهة نظرنا، نذكرها إجمالاً ثم يلي ذلك تفصيلاً في عدد ثلاثة بحوث علمية يتم تناول كل مجموعة منها في بحث منفرد، وذلك كما يلي:

الأول: مبدأ الاعتقاد (الإدارة من موقع العبودية).

الثاني: مبدأ الحفاظ على السنّة الصالحة:

الثالث: مبدأ سيادة الأمة وسلطان الرأي العام.

الرابع: مبدأ تعميم الإنصاف والعدل الاجتماعي.

الخامس: مبدأ المساواة.

السادس: مبدأ تطبيق التشريعات والضوابط وتجنب العلاقات.

السابع: مبدأ الإدارة الأبوية (الرحمة بالموظفين والرعية).

الثامن: مبدأ العمل الجماعي والمشاركة في صنع القرار.

التاسع: مبدأ الملاءمة بين العمل والعامل (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب).

العاشر: مبدأ وحدة إصدار الأوامر وسلسلة المراتب.

الحادي عشر: مبدأ التلازم والتناسب بين السلطة والمسؤولية.

الثاني عشر: مبدأ خضوع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة.

الثالث عشر: مبدأ حفظ الأسرار.

الرابع عشر: مبدأ الرقابة الواعية والتقويم.

الخامس عشر: مبدأ الإحسان والمرتب والمكافأة.

السادس عشر: مبدأ الشورى.

نتناول في هذا البحث أول ستة مبادئ كمجموعة أولى (1 من 3) من هذه المبادئ⁽¹⁾، على النحو التالي:

¹ نرجى تناول العشرة المبادئ الأخرى ليتم تناولها في بحثين آخرين نظراً للزيادة في عدد الصفحات المطلوب قبولها لنشر البحوث العلمية مما استوجب تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث مجموعات.

الأول: مبدأ الاعتقاد (الإدارة من موقع العبودية)

لا شك بأن العمل الإداري هو أمانة يجب على الإنسان أن يستريحها، وسلوك المسؤول الإداري يقع تحت تأثير معتقداته، ويستطيع هذا المسؤول للحظات معينة أن يلعب دوراً ويظهر سلوكاً مغايراً لمعتقدده، ولكنه على المدى البعيد لا يستطيع إخفاء تأثير معتقداته وآرائه وتجاربته على سلوكه⁽¹⁾.

والله سبحانه وتعالى قد شرع لنا الدين الإسلامي، ووضع فيه شروط وقيود على كل إنسان يتحمل أي نوع من أنواع المسؤوليات الإدارية ضمن إطار عام هو الأمانات، فمن آيات القرآن الكريم التي تؤكد لنا وجوب حفظ الأمانة وترك الخيانة⁽²⁾ قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾⁽³⁾. قال ابن كثير في تفسيره: "يخبر تعالى أنه يأمر بأداء الأمانات إلى أهلها، وهو يعلم جميع الأمانات الواجبة على الإنسان"، من حقوق الله عز وجل على عباده من الصلاة والزكاة والصيام والكفارات والنذور وغير ذلك مما هو مؤتمن عليه لا يطالع عليه العباد، ومن حقوق العباد بعضهم على بعض كالودائع والمعاملات والمسؤوليات الإدارية وغير ذلك مما يؤتمنون به من غير اطلاع بئنه على ذلك، فأمر الله عز وجل بأدائها، فمن لم يفعل ذلك في الدنيا أخذ منه ذلك يوم القيامة. وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾⁽⁴⁾، وقال جل شأنه: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁵⁾.

ومن الأحاديث النبوية الدالة على وجوب العمل من موقع العبودية لله والتوكل عليه والإيمان به وحفظ الأمانات والتحذير من إضاعتها قول رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "إن الله يحب العبد المؤمن المحترف"⁽⁶⁾. وقال -صلى الله عليه وآله وسلم-: "من كانت الدنيا همه فرفق الله عليه أمره وجعل فقره بين عينيه ولم يأته من الدنيا إلا ما كتب له، ومن كانت الآخرة همه جمع الله له أمره وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة"⁽⁷⁾.

وعن الخليفة علي بن أبي طالب أنه كتب إلى رفاة قاضيه على الأهواز فقال: "اعلم يا رفاة، أن هذه الإمارة أمانة، فمن جعلها خيانة فعليه لعنة الله إلى يوم القيامة، ومن استعمل خائناً فإن محمداً -صلى الله عليه وآله وسلم- بريء منه في الدنيا والآخرة"⁽⁸⁾، يتضح من هذا النص أن الخليفة علي بن أبي طالب كان شديداً بحق من لا يلتزم بالضوابط "ومن استعمل خائناً" أي عدم وضع الرجل الكفوء في المكان المناسب فذلك خيانة بحق الأمة فيعتبراً منه النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ومن تبرأ منه النبي تبرأ منه الله عز وجل⁽⁹⁾.

¹ م.م. هاشم فوزي العبادي، المرجع السابق، ص 109 وما بعدها.

² عبد المحسن بن حمد العباد البدر، كيف يؤدى الموظف الأمانة، لا توجد بقية البيانات، ص 4 وما بعدها.

³ النساء: 58.

⁴ الذاريات: 56.

⁵ الأنعام: 162.

⁶ رواه أبو بكر بن مردية عن ابن عمر. أنظر: <https://www.islamweb.net>

⁷ إسناده جيد ورواه ابن ماجة عن زيد بن ثابت مرفوعاً. أنظر: <https://www.islamweb.net>

⁸ القاضي النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ج 1، تحقيق: أصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف- القاهرة، 1383 هـ- 1963 م، كتاب آداب القضاة، الحديث 1890. وينظر: الشيخ المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1988 م، ج 2، ص 123.

⁹ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام- لملك الأشر (رضوان الله عليه)، دراسة تحليلية، مؤسسة علوم نهج البلاغة: كربلاء- العراق- العتبة الحسينية المقدسة، سلسلة بحوث في العهد العلوي، الدراسات الإدارية، الطبعة الأولى 1438 هـ- 2017 م، الموقع الإلكتروني: www.inahj.org.

الإيميل: Inahj.org@gmail.com، ص 183.

وكنتيجة لضرورة المحافظة على الأمانة وجوب الوصول إلى الالتزام بالتقوى التي هي مصدر لكل عزة وشموخ وكرامة؛ فمن أراد العزة والكرامة فليتصف بالتقوى، وقد أولى الخليفة علي بن أبي طالب اهتماما كبيرا لمسألة التقوى في إحدى خطبه حيث قال: "فإن تقوى الله مفتاح سداد، وذخيرة معاد وعق من كل ملكة ونجاة من كل هلكة، بها ينجح الطالب، وينجو الهارب، وتنال الرغائب"⁽¹⁾؛ وعنه -عليه السلام- في الحث عليها: "فإن تقوى الله دواء قلوبكم وبصر عى أفندتكم وشفاء مرض أجسادكم، وصلاح فساد صدوركم، وطهور دنس أنفسكم، وجلاء عشى أبصاركم وأمن فزع جأشكم، وضياء سواد ظلمتكم"⁽²⁾.

وإيمان شاغلي العمل الإداري بالفلسفة الحاكمة على مجتمعاتهم له دور أساس في تأدية أعمالهم، وسلوك منتسبو المنظمات الإدارية في الدولة الإسلامية يجب أن يكون مبنياً ومستخلصاً من إيمانهم بالتوحيد والمعاد؛ إن التزام هذا المبدأ أو عدم التزامه هو الذي يميّز الإداريين الإسلاميين عن الإداريين من سائر الأنظمة غير الإسلامية. وأولوية هذا المبدأ -الذي يفوق سائر المبادئ- تظهر فيما يلي من نصوص عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر:

بسم الله الرحمن الرحيم "هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين، مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه، حين ولاه مصر"⁽³⁾. والملاحظ هنا هو مبدأ التبعية لله تعالى الذي ابتدأ أمير المؤمنين -عليه السلام- عهده للتأكيد على أهميته، فإن استعمال كلمة (عبد الله) تعني أن الإنسان في ذروة الكمال لا يمتلك سوى الرحمة والقدرة الإلهية التي يتصل بها ويتزود منها ويتحرك من خلالها، فيبقى الإنسان في هذا الظرف الوجودي والسعة الذاتية والقدرات الشخصية المحدودة⁽⁴⁾، فكان أمير المؤمنين -عليه السلام- يريد أن يسلط الضوء على سلوكيات الإداريين وانطباعاتهم وهم في موقع المسؤولية، وأن هناك انطباعات وسلوكيات تدفع الإنسان نحو التسلط وحب الدنيا وحب الجاه⁽⁵⁾.

وهذه القضية ليست قضية من القضايا الثانوية أو قضية لا صلة لها بموضوع الإدارة، فالعبودية لله استحضار العلاقة بين الإنسان وربّه لها الأثر العميق في مجمل السلوك الإداري في كافة المراتب، هذا الاستحضار يجعل الإنسان -المسؤول الإداري- يمارس علاقة الإنسانية وفق النظرية الإسلامية وليست العلاقة السلطوية مع غيره من العاملين تحت إمرته.

- "فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب وترضى أن يعطيك الله من عفوه وصفحه"⁽⁶⁾.

- "ولا تنصبن نفسك لحرب الله فإنه لا يد لك بنقمته، ولا غنى بك عن عفوه ورحمته"⁽⁷⁾.

¹ الدكتور صبيح الصالح، نهج البلاغة: خطب وكتب الإمام علي بن أبي طالب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية 1980م، خ 230.

² الدكتور صبيح الصالح، نهج البلاغة، مرجع سابق، خ 198. وينظر: السيد حيدر الأملي، تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، ج 1، لا توجد بيانات وتاريخ النشر، ص 273.

³ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁴ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي، مرجع سابق، ص 45 وما بعدها.

⁵ م.م. ياسمين حاتم بديد الإبراهيمي وسجاد عبد الحليم الربيعي، أصول الإدارة في عهد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الأشتر، بحث منشور في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية/ ج 2/ العدد 32/ تاريخ الاصدار 1/ 2019م (أبحاث التاريخ)، ص 146 وما بعدها.

⁶ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁷ محمد بن الحسين الشريف الرضي، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

- "وأَنْصَفَ اللَّهُ... ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عبادِهِ، ومن خاصمه الله أدْحَضَ حُجَّتَهُ، وكان لله حرباً حتى ينزِعَ أو يتوب، وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نعمته من إقامة على ظلم، فإن الله سميع دعوة المضطهدين وهو للظالمين بالمرصاد"(1).

واليوم فإن المتخصصين في الإدارة وفي تقدير قرارات الإدارة لا زالوا يؤمنون بتأثير عنصري الاحتمال والحظ في تغيير النتائج التي يمكن التنبؤ بها رغم الأخذ بمبادئ معينة. ومبدأ التوحيد يعني إرادة الله تعالى، أي أن الإنسان في ذروة كماله لا يمتلك قدرة أمام قدرة الله تعالى. والمدراء يجب أن يتوكلوا عليه دائماً، لكي تشملهم رحمته في الحوادث المفاجئة.

- "وأنا أسأل الله بسعة رحمته، وعظيم قدرته على إعطاء كل رغبة، أن يوفقني وإياك لما فيه رضاه من الإقامة على العذر الواضح إليه وإلى خلقه..."(2).

- نلاحظ أن بداية العهد وختامه كانا بذكر الله تعالى ومريضاته. والالتفات إلى القضايا الخاصة، ومشاهدة القضايا الظاهرية في إطار الأهداف الواسعة والأرضية الممتدة، والفكر الإبداعي والمتحرك، وحمل النظريات العميقة، والصبر على القضايا المؤقتة، ومراعاة المبادئ والمباني، والتخلص من هوى النفس، هذه جميعها من المبادئ التي وجدناها بهذه النصوص.

الثاني: مبدأ الحفاظ على السنّة الصالحة

من الأمور الأخلاقية التي يجب توافرها بالشخصية الإدارية القيادية هي الانتفاع من التجارب والسنن الصالحة للماضين، فالمجتمع اليوم بأمس الحاجة لاستحضارها في المنظومة الإدارية لكل العاملين في الإدارة العامة للدولة(3). قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾(4) قال القرطبي في تفسير هذه الآية أن معنى يهديكم: يبين لكم طرق الذين من قبلكم(5)؛ وقال ابن كثير في معنى نفس الآية: "يعني طرائقهم الحميدة واتباع شرائعه التي يحبها ويرضاها(6)، أي مناهجهم وطرائقهم وما اعتادوه من اهتداء بهداية الأنبياء، حتى صار ذلك طريقة متبعة وعرفاً معتاداً لا يخالف(7).

السنّة في (اللغة) تطلق على: السيرة والطريقة، حسنة كانت أو قبيحة. قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "من سن في الإسلام سنة حسنة، فعمل بها بعده: كتب له مثل أجر من عمل بها ولا ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في

¹ محمد بن الحسين الشريف الرضي، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

² محمد بن الحسين الشريف الرضي، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

³ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام-، مالك الأثر، مرجع سابق، ص 181.

⁴ النساء 26.

⁵ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب-الرياض، 1423هـ/2003م، ج 5، ص 148.

⁶ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة-الرياض، ط 2، 1420هـ/1999م، ج 2، ص 267.

⁷ طه جابر العلواني، إشكالية التعامل مع السنة النبوية، المعهد العالي للفكر الإسلامي-هرندن-فرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى 1435هـ/2014م، ص 115. أنظر الرابط: <https://iiit.org>

الإسلام سنة سيئة، فعُمل بها بعده: كتب له مثل وزر من عمل بها ولا ينقص من أوزارهم شيء⁽¹⁾، فرسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- استعمل "السنة" في حديثه بهذا المعنى اللغوي: سيرة وطريقة حسنة كانت أم سيئة.

وحديث أنس بن مالك: "أن أهل اليمن قدموا على رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فقالوا: ابعث معنا رجلاً يعلمنا السنة والإسلام، قال: فأخذ بيد أبي عبيدة، فقال: هذا أمين هذه الأمة"⁽²⁾. فأنت السنة هنا بمعنى السنة النبوية الشريفة.

وقيل⁽³⁾: بأن معنى السنة كان موجوداً في الأوساط العربية قديماً، ويراد به الطريق الصحيح في الحياة للفرد وللجماعة، ولم يخترع المسلمون هذا المعنى، بل كان معروفاً في الجاهلية، وكان يسمى عندهم "سنة" هذه التقاليد العربية وما وافق عادة الأسلاف؛ وقد بقي هذا المعنى في الإسلام بمعنى العمل القائم والأمر المجتمع عليه في الأوساط الإسلامية والمثل الأعلى للسلوك الصحيح من غير أن يختص ذلك بسنة النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-.

فالسنة المقصودة هنا هي كل سنن الاجتماع الإنساني التي يفترض أن تكون قائمة على المقاصد العليا والقيم الكبرى، فإذا غيّر البشر من هذه السنن، وأخلّوا بقيم العمران والرشاد، سلط الله عليهم سننه الدائمة المستمرة في أن المفسدين يحلون قومهم دار البوار، وأن الله لا يصلح عمل المفسدين، وأن الأرض مهما بلغت في زخرفها وزينتها فلن تستطيع أن تفلت من سنن الله في أهل الفساد إذا تأمر مترفوها وظلموا بها وانحرفوا في مسيرتها⁽⁴⁾.

والخليفة علي بن أبي طالب يذكر في عهده لمالك الأشتر -رضوان الله عليه- بأنه لا بد من الرجوع إلى السنن الإلهية وإلى القواعد التي تتحكم بمجرى التاريخ، حيث قال: "فإنه جل اسمه قد تكفل بنصر من نصره وإعزاز من أعزه"⁽⁵⁾. يريد -عليه السلام- أن يقول بأن هذا العالم يسير وفق نظام الأسباب والمسببات أي لا توجد مواقف انفعالية أو عشوائية من الله تعالى، فالعالم محكوم بنظام دقيق ومنتظم يجري وفق الحكمة الإلهية. وأن هناك قواعد وسنن إلهية تنظم مجرى الحياة ولكن هذه السنن والقواعد ثابتة لا تتغير بتغير الأزمنة وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم في قول الله تعالى: ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾⁽⁶⁾.

والخليفة علي بن أبي طالب يريد أن يضع لنا دستوراً مهما لا يمكن تجاوزه وهو أن الإنسان إذا أراد أن يكون ناجحاً في المنظومة الإدارية عليه أن يدخل من خلال الأسباب الطبيعية وعليه أن يلتزم بالقواعد والسنن التي تتحكم بمجرى الحياة. ويعبر عن النجاح بالتوفيق يقول -عليه السلام-: "التوفيق والخذلان يتجاذبان النفس"⁽⁷⁾، التوفيق والخذلان عاملان أساسيان في حياة الإنسان، فأيهما غلب كانت النفس في حيزه، فإذا غلب النجاح والالتزام بالضوابط والمعايير الخلقية انحازت النفس إلى التوفيق فيكون الإنسان موفقاً وإذا انحازت إلى الخذلان يكون عدم التوفيق وهو الفشل.

¹ رواه مسلم. أنظر: مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٥م، كتاب العلم، باب:

باب من سن سنة حسنة أو سيئة ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، ص ١٠٧٤، حديث رقم: 1017.

² مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، المرجع السابق، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضائل أبي عبيدة ابن الجراح، ص ٩٨٥، ح ٢٤19.

³ علي حسن عبد القادر، نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب الحديث القاهرة، (د.ت)، ص ١٢2-١٢3.

⁴ طه جابر العلواني، إشكالية التعامل مع السنة النبوية، مرجع سابق، ص 99.

⁵ محمد بن الحسين الشريف الرضي، مرجع سابق، مجلوبة من: "oldid" & "https://ar.wikishia.net/index.php?"

⁶ فاطر 43.

⁷ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتر، مرجع سابق، ص 181.

يقول الخليفة علي بن أبي طالب في إحدى خطبه: "ومن التوفيق حفظ التجربة"⁽¹⁾، أي أن المسؤول الإداري يجب عليه أن يحفظ تجارب من سبقوه في العمل بنفس المجال ويعيها ويستوعب الماضي والتاريخ، ليكون قادراً على تحقيق التوفيق لنفسه ومنظومته الإدارية وجماعته، فالتوفيق يحتاج إلى استذكار التجارب. وقال -عليه السلام- في عهده لمالك: "ولا تنقض سنة صالحة عمل بها صدور هذه الأمة، واجتمعت بها الألفة، وصلحت عليها الرعية. ولا تحدثن سنة تضر بشيء من ماضي تلك السنن فيكون الأجر لمن سنّها، والوزر عليك بما نقضت منها. وأكثر مدارس العلماء ومنافثة الحكماء، في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك، وإقامة ما استقام به الناس قبلك"⁽²⁾. وبهذا النص يتجلى لنا موقف الخليفة -عليه السلام- من العادات والأعراف السابقة⁽³⁾ وهو ضرورة الحفاظ على السنة الصالحة التي عمل بها خيار الأمة والصالحون منهم⁽⁴⁾.

يقول الخليفة علي بن أبي طالب في طلب النصيحة والاستئناس بكتاب الله تعالى ورأي أهل الخبرة والتجربة وفقاً للنظرية الإسلامية في القيادة والإدارة "وأن ينصر الله سبحانه بقلبه ويده ولسانه، فإنه جل اسمه قد تكفل بنصر من نصره وإعزاز من أعزه"⁽⁵⁾، أي من طلب النصيح من الله سبحانه وتعالى والتزم بما أمره فإنه سبحانه وتعالى يمنحه التوفيق للأخذ بالسنن الصالحة؛ وهذا من الدروس العظيمة التي نأخذها من الخليفة علي بن أبي طالب في المنظومة الإدارية وهو الالتزام بالقواعد والضوابط الإلهية وسنن من مضى من الصالحين في معالجة الأمور.

الثالث: مبدأ سيادة الأمة وسلطان الرأي العام

من خلال استقراء التاريخ السياسي الإسلامي يتضح أن الأمة الإسلامية مصدر السيادة، وأن الخليفة ينوب عنها في ممارسة هذه السيادة بحكم الله وشريعته ويدير شؤونها بأمانة وعدل لتأمين ورعاية مصالحها، وعليه أن يعتبر نفسه فرداً من أفراد الأمة إلا أنه أثقلهم حملاً نظراً للأمانة المنوطة به والواجب الملحق على عاتقه، وليس للحاكم المسلم أن يستبد بالأمر دون أمته، فالله يخاطب نبيه الكريم بقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّرٍ﴾⁽⁶⁾. وعن جرير بن عبد الله -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يقول: "ما من رجل يكون في قوم يعمل فيهم بالمعاصي يقدر أن يغيروا عليه، ولا يغيروا إلا أصابهم الله منه بعقاب قبل أن يموتوا"⁽⁷⁾.

وبهذا فإن الإسلام قد أقر مبدأ سيادة الأمة، وأن الخليفة المسلم وكيل عن أمته في إدارة شؤون الدين والدنيا وفقاً لشريعة الله، وهكذا فهو يستمد سلطانه منها وملتزم باعتبار مصالحها. فالقرآن في كثير من الأحيان يتوجه بالخطاب في الأمور العامة للجماعة الإسلامية باعتبارها صاحبة الحق في تنفيذ الأوامر والرقابة على القائمين بها، ومن هذه الآيات قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعِرْضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾⁽⁸⁾، وقوله جل ثناؤه:

¹ الدكتور صبيح الصالح، نهج البلاغة، مرجع سابق، ج 4، ص 48، الحكمة: 211.

² محمد بن الحسين الشريف الرضي، مرجع سابق، مجلوبة من: "oldid" & "https://ar.wikishia.net/index.php?".

³ عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لمالك الأشر، وثيقة إسلامية ذات أبعاد قانونية-سياسية-اجتماعية-إدارية، منشورات شبكة الفكر، alfeker.net، ص 26.

⁴ باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين -عليه السلام- لمالك الأشر، تحقيق: مهدي باقر القرشي، مكتبة الروضة الحيدرية النجف الأشرف، 1432هـ-2011م، ص 26.

⁵ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: "oldid" & "https://ar.wikishia.net/index.php?".

⁶ الغاشة 21-22.

⁷ رواه أبو داود.

⁸ النساء 135.

﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾⁽¹⁾ وهناك آيات أخرى كثيرة تخاطب المؤمنين وتأمريهم بأداء الأمانات إلى أهلها والتواصي بالحق والصبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. إلخ. وحديث رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "سألت ربي ألا تجتمع أمتي على ضلالة وأعطانيها"⁽²⁾، ومعنى ذلك أنه متى اجتمعت الأمة الإسلامية على رأي كان هذا الرأي هو الحق وصارت مراعاته واجبة لأنه صدر عن له حق السيادة، في هذه الآيات والأحاديث التي تخاطب الأمة الإسلامية جمعاء برهان ساطع على أن الأمة هي التي تتحمل مسؤولية إقامة الدين وشرائعه ورعاية المصالح العامة فتكون هي مصدر السيادة العليا⁽³⁾.

والرأي العام هو ثمرة ارتباط أفراد المجتمع الإسلامي برباط ثقافي موحد مستمد من كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم-، ومن شأنه إرجاع الأفراد إلى حكم الله فيما يعرض لهم من حوادث، وأن ينطلقوا من القيم الإسلامية مهتدين بهديها ليكون الرأي العام فيها وليد عقيدتهم، راجعاً إلى هدى كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وآله وسلم-.

وللرأي العام في المجتمع الإسلامي وظائف عديدة من أهمها: أن عامة الأمة مسؤولة عن حراسة مبادئ الشريعة وقيمها، فالرأي العام في المجتمع الإسلامي ذا سلطان قوي في حراسة هذه المبادئ ورعاية هذه القيم وصيانتها.

وقد وجه القرآن الكريم الأمة الإسلامية ودعاها مجتمعة متعاونة لترفع صوتها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومساندة العلماء الذين يقومون بهذه المسؤولية. والأمر بالمعروف يعني الأمر بما قرره القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من مبادئ وقيم وأحكام للمجتمع، والنهي عن المنكر يعني النهي عما نهى عنه القرآن والسنة من معاصي تعتبر خروجاً عن المبادئ الإسلامية وقيمها.

ومما وردت من نصوص تصور حرص الإسلام على مساندة تعاليمه وأحكامه بسلطان الرأي العام المسلم قول الله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽⁴⁾. وحديث رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: "مثل القائم في حدود الله، والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فصار بعضهم أعلاها، وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً"⁽⁵⁾. فالرأي العام مهمته هنا التوجيه وإصلاح الخطأ وإنقاذ نفسه مع إنقاذ المرتكبين للخطأ، فالحديث الشريف يحذر الجماعة من شعور (اللامبالاة) وعدم الاهتمام بقضايا العامة بحجة أن الذين يرتكبون الفساد قوم غيرهم.

إن دعوة الرأي العام في المجتمع المسلم ليقف في وجه الانحراف والفساد ومحاولات الخداع والتمويه تظهر صريحة في حديث رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- حين قال: "ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون، وأصحاب يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون،

¹ العصر 3.

² رواه أحمد والطبراني، (26682).

³ دراسة منشورة في مجلة دعوة الحق - العدد 404 - صفر 1414 هـ / يناير 2013 م، على الرابط: <https://www.habous.gov>

⁴ آل عمران 104.

⁵ رواه البخاري، عن النعمان بن بشير- رضي الله عنهما- عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-.

فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل⁽¹⁾.

أما في سياسة الخليفة علي بن أبي طالب فقد تبوّى رضا العامة من الشعب وجعلها شيء بالغ الأهمية، فهم الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من الشعب من ذوي المهن والحرف وغيرهم، فإنّ الحكومة مدعوة لإرضائهم وتنفيذ رغباتهم المشروعة، يقول الخليفة علي بن أبي طالب في عهده لمالك: "وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في العدل وأجمعها لرضى الرعية، فإن سخط العامة يجحف برضى الخاصة، وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضى العامة. وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء، وأقل معونة له في البلاء، وأكره للإنصاف، وأسأل بالإلحاف، وأقل شكراً عند الإعطاء، وأبطأ عذراً عند المنع، وأضعف صبراً عند ملومات الدهر، من أهل الخاصة. وإنما عماد الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء العامة من الأمة، فليكن صغوك لهم وميلك معهم"⁽²⁾.

حكى هذا المقطع مدى أهمية العامة عند الخليفة -عليه السلام-، وأن رضاهم موجب لنجاح الحكومة، وسخطهم موجب لدمارها، وأن العامة هم الذخيرة للدولة، بخلاف الخاصة الذين هم أكره للإنصاف، وأقل شكراً عند الإعطاء، وأنّ عماد الدين وقوام السلطة إنما هو بالعامة دون الخاصة⁽³⁾.

ويقول الخليفة علي بن أبي طالب: "ثم اعلم يا مالك أني قد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك من عدل وجور، وأن الناس ينظرون من أمورك في مثل ما كنت تنظر فيه من أمور الولاية قبلك، ويقولون فيك ما كنت تقول فيهم. وإنما يستدل على الصالحين بما يجري الله لهم على ألسن عباده. فليكن أحب الذخائر إليك ذخيرة العمل الصالح"⁽⁴⁾. هذا المقطع من العهد على إيجازه يحمل معان مهمة كثيرة في المنظومة الإدارية، من هذه المعاني أن الإمام يستحضر في ذهنه الأشر -رضوان الله عليه- الأبعاد التاريخية لمصر، والدول التي حكمت بلاد مصر، وطبيعة نظام الحكم فيها من الظلم والعدل والجور، ونظر الناس إلى الوالي ونظر الوالي إليهم، والإجراءات التي يتخذها بعد ما كان ينظر إليها من بعيد وهي تحت سلطة الدول العادلة والدول الظالمة، وأنه لابد من الفحص عن هذه الدول من حيث هل كانت عادلة أم جائرة⁽⁵⁾.

المقصود من هذه الدول هم العمال الإسلاميين بعد فتح مصر وهل يصح التعبير عنها بأنها دول ولو باعتبار شمول السلطة الإسلامية⁽⁶⁾، وهذه هي سنن الحياة وهذه هي القواعد الاجتماعية التي تتحكم بمجرى التاريخ، ففي كل أمة وفي كل شعب هناك الخير وهناك الشر وهناك الصلاح وهناك الفساد، وهذه المتناقضات تعيشها الشعوب والأمم؛ بمعنى يا مالك إنني أوفدك إلى بلد جرت عليه كل هذه الأحداث الطيبة وغير الطيبة.

يريد الخليفة علي بن أبي طالب أن يقول إنّ ذاكرة التاريخ ذاكرة قوية، فالناس لا تنسى ما جرى عليها وعلى الأمم الأخرى لأنّ الناس يعايشون الحكومات وتجاربهم ويحفظون كل ما جرى لأنّ الذاكرة التاريخية أقوى من الطغاة والظالمين، فلا تنسى الناس ما جرى عليها من ظلم وجور واضطهاد وعدل، كل شيء محفوظ في ذاكرة الناس ويتحدثون به في أوساط

¹ رواه مسلم عن ابن مسعود -رضي الله عنه-، الترغيب والترهيب للحافظ المنذري (5/4). الرابط: naswhoon.org

² محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

³ باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين -عليه السلام- لمالك الأشتري، مرجع سابق، ص 20-21.

⁴ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

⁵ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتري، مرجع سابق، ص 60.

⁶ المصدر نفسه: ص 60.

المجتمع حتى أصبح بعض الأشخاص فيهم بمثابة تاريخ مكتوب ويرجع إليهم كمصدر أساس عند الحاجة في تدوين الأحداث التاريخية. إذاً كل من ينظر إلى الخط العام للتاريخ الإنساني اليوم يجد أن الحقائق واضحة وتزهر كالنجوم ومحفوظة في ذاكرة الشعوب والأمم، التي هي أكبر من أن تخضع للمحاولات اليائسة في طمسها وتزوير حقيقتها؛ هذا يدل على أن المواقف والسلوكيات والقرارات لا تضيع وإن كان البعض يستطيع أن يغطي عليها لفترة قصيرة وتنكشف⁽¹⁾.

فالذي يتصدى للحكم والإدارة وفي أي موقع من مواقع المسؤولية عليه أن يستثمرها في خدمة الناس من خلال المحبة والشفقة والمودة والكلمة الرقيقة والموقف الطيب والشفقة والنخوة والعون والنصرة إليهم وتحقيق تطلعاتهم، وأن يستحضر سنن من قبله في حساباته وسلوكه وتعامله وأن يكون إنساناً واقعياً، فعلى الإنسان أن يكون حذراً في سلوكياته وانطباعاته في تحقيق العدالة والإنصاف.

يقول الخليفة علي بن أبي طالب لابنه الحسن في وصية طويلة أوصاه بها: "أي بني تفهم وصيتي واجعل نفسك ميزاناً فيما بينك وبين غيرك، فأحبب لغيرك ما تحب لنفسك، وأكره له ما تكره لنفسك، ولا تظلم كما لا تحب أن تُظلم، وأحسن كما تحب أن يحسن إليك. واستقبح من نفسك ما تستقبح من غيرك، وارض من الناس لك ما ترض به لهم منك، ولا تقل بما لا تعلم، بل لا تقل كل ما تعلم، ولا تقل ما لا تحب أن يقال لك. واعلم أن الإعجاب ضد الصواب وآفة الألباب، فإذا أنت هديت لقصدك فكن أخشع ما تكون لربك"⁽²⁾.

تجسد لنا هذه الأمور المحددة في الوصية القواعد الأساسية للإدارة، وفي من يتولى شؤون الناس، وفي تحديد العلاقة القائمة بين المسؤول والناس، لأن غاية ما تطمح إليه الناس هو تحقيق أهدافها وتطلعاتها.

نحن بحاجة ماسة إلى تعزيز هذه المفاهيم وترسيخها بشكل أكبر ليكون البناء الاجتماعي سليماً في مجتمعنا، في دائرة مسؤولي الحكومة وأصحاب القرار والعمل الإداري، لكي نستطيع بناء دولة على أسس صحيحة.

الرابع: مبدأ تعميم الإنصاف والعدل الاجتماعي

العدالة تعني الصلاحية للحياد، وعدم التحيز وحسن التقييم، وهذا شرط من شروط أي ممارسة للسلطة، والعدل هو: "الإنصاف في الحكم، والمراد به التسوية والتعديل على نسبة السواد، من غير ميل ولا اعوجاج عن طريق الحق، إنّه الاستقامة في الحكم على مناهج الشرع، والإصابة للصواب في القول والفعل"⁽³⁾. وبهذا يتضح بأن العدل يعني وضع الشيء في موضعه أو إعطاء كل ذي حق حقه. ومن مصاديقه: اتخاذ الإجراءات الصحيحة في الوقت المناسب وفي الظروف المناسبة. ووضع الشخص المناسب في العمل والمنصب المناسب. وتوزيع الأدوار والمهام الإدارية بطريقة سليمة وصحيحة. والحزم في الأمور. وعدم التمييز بين الناس، والابتعاد عن الهوى.

¹ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي -عليه السلام- لمالك الأشتري، مرجع سابق، ص 60-63.

² ابن شعبة الحارثي، تحف العقول عن آل الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط2، مؤسسة النشر الإسلامي -جماعة المدرسين- قم المشرفة، 1404هـ، ص 74.

³ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك، ص 142.

إن مفهوم العدالة يرتفع في الفكر السياسي والإداري الإسلامي، ليعبر عن أحد خصائص النظام المثالي. وقد قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام(1).

فالإنصاف والعدل مبدأ أصيل في الإسلام(2)، فقد جعل له الإسلام مكانة سامية. ويدل على ذلك نصوص الآيات القرآنية الكثيرة والتي حضت على الإنصاف والعدل وأمرت به أمراً مجعلاً وشاملاً للشئون كلها(3)، وفي بعض الآيات تعتبر أمراً مفصلاً خاصاً ببعض الأمور التي يتوقع فيها الحيف والظلم. قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾(4). وهذه الآية تتضمن خطاباً إلى الحكام جميعاً في أي موقع من مواقع الحكم في الدولة، سواء في السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، أو السلطة القضائية، فهي تأمرهم جميعاً وعلى شتى مستويات الحكم والإدارة، أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، يؤدوها كاملة غير منقوصة(5).

ولأن السلطة الحاكمة في الإسلام مأمورة بأن تُنزل القرآن حكماً وتحاكماً بين الناس، فهي وفقاً لذلك لا بد أن تقيم ممارستها لأعمالها على الإنصاف والعدل والحق ودفع العدوان والاعتداء، ذلك أن العدل مأمور به عند التنفيذ قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا﴾(6)، والعدل مأمور به عند التقاضي قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾(7)، والعدل لا يقف عند الحكم والفعل فحسب بل وجب العدل في القول أيضاً(8) لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾(9).

وقد أمر الله تعالى بالعدل بما يقيد السلطة العامة، ويوجهها في كافة قراراتها لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾(10)، وقوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾(11)، وفي الآية معنى التكوين: أي كُونُوا أنفسكم على أن تكونوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ.

وفي أحاديث النبي -صلى عليه وآله وسلم- وسيرته ما يؤكد وجوب انتهاج مبدأ الإنصاف والعدل، فهي تلزم الوالي بالإنصاف والعدل وترتب على ذلك عظيم الأجر والثواب، وتنهى عن الظلم وتبين آثاره على الظالمين، قال رسول الله -صلى

¹ ابن تيمية: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تحقيق محمد جميل غازي، مطبعة المدني- القاهرة، د.ت، ص 42-43.

² محمد علي محمود صبح، إدارة الدولة في الإسلام "دراسة تأصيلية لمفهوم إدارة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية -نابلس- فلسطين، 2011م، ص 91-94.

³ حورية مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، ص 169، في: فضل الله محمد إسماعيل، الفكر السياسي في الإسلام، ط1، الاسكندرية- مكتبة بستان المعرفة، 2004م، ص 292.

⁴ النساء 58.

⁵ فضل الله محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 293.

⁶ الجاثية 19.

⁷ النساء 58.

⁸ صبيح عبده سعيد، السلطة السياسية في المجتمع الإسلامي، ط1، وكالة الأهرام للتوزيع- القاهرة، 1991م، ص 205-206.

⁹ الأنعام 152.

¹⁰ النحل 90.

¹¹ النساء 135.

الله عليه وآله وسلم:- "سبعة يظلهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عادل،..."⁽¹⁾. وقال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم:- "من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوره فله الجنة، ومن غلب جوره عدله فله النار"⁽²⁾. وفي حديث قدسي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: "يقول الله عز وجل: وعزتي وجلالي لأنتقم من الظالم في عاجله وأجله، ولأنتقم من رأى مظلوما فقدر أن ينصره فلم يفعل"⁽³⁾.

ومن الإنصاف والعدل ألا يؤخر الموظف متقدماً من أصحاب الحاجات، أو يقدم متأخراً، بل يكون التقديم عنده على حسب السبق، وفي ذلك راحة للموظف وأصحاب الحاجات، وقد جاء في سنة رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- ما يدل على ذلك، الحديث الذي سبق ذكره في المبدأ الأول من هذه المبادئ وذلك عند إجابته عن سؤال متى الساعة فاستمر في حديثه حتى فرغ ثم قال: "أين أراه السائل عن الساعة؟" قال: ها أنا يا رسول الله، قال: "إذا ضُيِّعت الأمانة فانتظر الساعة"، قال: كيف إضاعتها؟ قال: "إذا وُسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة"⁽⁴⁾. ووجه الدلالة من الحديث أن الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- لم يُجب السائل عن الساعة إلا بعد فراغه من تحديث من سبقوه.

والأمر بالعدل جاء مطلقاً ليكون عدلاً شاملاً للعدل الاجتماعي، والعدل الإداري، والعدل الاقتصادي. ولا يكون ذلك إلا بقيام الدولة باتخاذ سياسات تحقق التكافل الاجتماعي الملزم بين رعايا الدولة، وعلى الدولة كذلك أن تتبنى سياسات اقتصادية تحقق العدالة كتحريم الإحتكار، والربا، والغش؛ أما العدل الإداري فيشمل ذلك فتح الأبواب أمام كافة أبناء شعب الدولة لشغل مختلف المواقع الإدارية دون محاباة لقرابة أو صداقة أو نسب، مما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص استناداً لمبدأ الكفاءات الفنية كأساس للتمييز⁽⁵⁾.

وترجع أهمية مبدأ الإنصاف والعدل أو العدالة، في أنه هو المبدأ الأصل الذي يشكل ويتحكم في جميع المبادئ الأخرى الإدارية المرتبطة بكل ما له صلة بالتعامل مع السلطة، ومن هذا التصور خرجت التقاليد الإسلامية⁽⁶⁾.

وبما أن الناس فيهم المحسن والمسيء، وكما لا يتساوى المحسن والمسيء، فتهنأ القيم وتتآكل المثل، ويصاب الناس بالخيبة من إنصاف وعدالة الدولة، دعا الخليفة علي بن أبي طالب للإنصاف في عهده لملك الأشتر فقال: "أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعبتك، فإنك إلا تفعل تظلم، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده، ومن خاصمه الله أدحض حجته وكان لله حرباً حتى ينزع أو يتوب. وليس شيء أدعى إلى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من إقامة على ظلم، فإن الله سميع دعوة المضطهدين وهو للظالمين بالمرصاد"⁽⁷⁾. كما دعا الخليفة علي بن أبي طالب إلى إثابة المحسن، وإشعاره بقيمة عمله، ومعاقبة المسيء، وتنبهه على دناءة ما فعله، وهذا كله ليس بقصد الإثابة والعقاب فحسب، وإنما للإثابة أهداف ومعان سامية، وكذا العقوبة فهي ليست عقوبة تنكيل بقدر ما هي عقوبة

¹ أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (ب.ت)، باب الصدقة باليمين، (1/ 133) (660).

² رواه الرباعي، في فتح الغفار، عن أبي هريرة الصفحة أو الرقم 2051/4، إسناده حسن.

³ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، المعجم الوسيط، الجزء 1، ص52. أنظر المكتبة الإسلامية على الرابط: islamweb.net

⁴ رواه البخاري (59)، وقال الحافظ ابن حجر في شرحه: "ويؤخذ منه: أخذ الدروس على السبق، وكذلك الفتاوى والحكومات ونحوها".

⁵ عبدالله إبراهيم الكيلاني، القيود الواردة على الدولة في الإسلام، ط1، مؤسسة الرسالة - بيروت، 1997م، ص38-39.

⁶ سليمان محمد الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، مصر، مطبعة المستقبل، 1969م، ص40.

⁷ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: "oldid" & "https://ar.wikishia.net/index.php?& oldid"

تأديب⁽¹⁾، لذا نراه قد أوصى الأشتر -رضي الله عنه- بقوله: "ولا يكون المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء، فإن في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان في الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة، وألزم كلاً منهم ما ألزم نفسه"⁽²⁾، وهذه أبهى صور العدالة.

ومن أحلى الكلام في الإنصاف، قول الخليفة علي بن أبي طالب:

إن كنت تطلب رتبة الأشراف فعليك بالإحسان والإنصاف
وإذا اعتدى أحد عليك فخله والدهر فهو له مكاف كاف⁽³⁾

ومن روائع عدل الخليفة علي بن أبي طالب أنه أمر في عهده لمالك الأشتر بقوله: "واجعل لذوي الحاجات منك قسمًا تفرغ لهم فيه شخصك، وتجلس لهم مجلسًا عامًا فتتواضع فيه لله الذي خلقتك، وتقعده عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشرطك حتى يكلمك متكلمهم غير متتبع، فإني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- يقول في غير موطن: "لن تُقدَّس أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوي غير متتبع". ثم احتمل الخرق منهم والعجى، ونج عنهم الضيق والأنفَ يبسط الله عليك بذلك أكتاف رحمته، ويوجب لك ثواب طاعته. وأعط ما أعطيت هنيئاً، وامنع في إجمال وإعذار"⁽⁴⁾.

وأكد الخليفة في عهده بأن يتولى الولاة بعض القضايا بأنفسهم تحقيقاً للعدل، حيث قال: "ثم أمور من أمورك لا بد لك من مباشرتها: منها إجابة عمالك بما يعيا عنه كتابك. ومنها إصدار حاجات الناس يوم ورودها عليك بما تحرج به صدور أعوانك. وأمض لكل يوم عمله فإن لكل يوم ما فيه، واجعل لنفسك فيما بينك وبين الله أفضل تلك المواقيت، وأجزل تلك الأقسام، وإن كانت كلها لله إذا صلحت فيها النية وسلمت منها الرعية"⁽⁵⁾. حكى هنا أموراً يتعين على الوالي القيام بنفسه في مباشرتها، منها⁽⁶⁾:

إجابة العمال فيما عجز الكتاب القيام بها، كونها ترجع إلى الشؤون العامة أو إلى مصلحة العمال.

تنفيذ أعمال الوظيفة العامة بنفس اليوم دون تأخير، لأن التأخير يضر بالمصلحة العامة.

أن يخصص الوالي لنفسه وقتاً للاتصال بالله تعالى.

كما أكد في عهده على أن اختلاف الرعية في المعتقد الديني لا يصح أن يكون ذريعة للتمييز بينهم في الحقوق أو الواجبات السياسية والاجتماعية والإنسانية. فقال: "فإنهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق..."⁽⁷⁾.

1 د. علي فرحان الفكيكي، مبادئ الإدارة وفق المنهج القرآني -منهج الإمام علي (عليه السلام) أنموذجاً- ممثلاً برسالته لمالك الأشتر (رضي الله عنه) حين ولاه مصر، العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى 2017م - 1438هـ، العراق - كربلاء، الموقع الإلكتروني: www.inahj.org.

2 محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

3 الدكتور صبيح الصالح، نهج البلاغة، مرجع سابق، ج 2، ص 73، خطبة 27؛ ديوان الإمام علي مصطفى زمني.

4 محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

5 محمد بن الحسين الشريف الرضي، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

6 باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين -عليه السلام- لمالك الأشتر، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 49- 50.

7 محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

والعدل من أسمى المبادئ التي امتاز بها الإسلام عما عداه من النظم الوضعية، وقد حث الإسلام على التزام العدل في كل الأمور التي يزاولها، كما حذر الإسلام من أن تدخل مراكز الناس الاجتماعية وأنسابهم في خضوعهم لمقتضى العدل، فالقانون الإسلامي يطبق على كل أفراد الأمة، ولا فرق بين حاكم ومحكوم⁽¹⁾.

الخامس: مبدأ المساواة

توجهات الله - سبحانه وتعالى - بتحقيق العدل بين البشر بشكل موضوعي بحت، لا يختلف من إنسان إلى إنسان، وإنما يحقق المساواة بينهم، استناداً إلى وحدة الأصل الإنساني⁽²⁾ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾⁽³⁾، فقد كانت الأمم والقبايل والشعوب تتفاخر بالأعراق والأجناس، فجاء الإسلام هادماً لذلك كله، بل إن الله عز وجل أقر التمايز كوسيلة للتعارف وليس للتفاخر والتباهي، كما ورد في الآية السابقة⁽⁴⁾.

كما صرح القرآن الكريم بهذا المبدأ موجهاً للنبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾⁽⁵⁾، إشارة إلى عدم الأفضلية، بل إنه - صلى الله عليه وآله وسلم - أعلى الكمالات ولكنه مثل الناس يأكل ويشرب ويمارس حياته كما تمارس الناس حياتها، فالبعد الإنساني تجسد في كلمة (مثلكم) وأما مورد الكمالات فهي محل تنافس بين الناس ودعوة مفتوحة بين بني البشر، فكل من أراد أن يكون في سلم تصاعدي فعليه أن يجلب مقدماته، حتى يكون ضمن المتنافسين، كما أشار القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة في سورة المطففين قال تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾⁽⁶⁾. فقد كان مبدأ المساواة من أهم المبادئ التي جذبت قديماً نحو الإسلام الكثير من الشعوب الأخرى، وكان مصدراً من مصادر القوة للمسلمين الأولين⁽⁷⁾.

أما السنة المطهرة فشواهد هذا المبدأ فيها كثيرة، ولعل من أعمقها بلاغة فيما ورد في خطبة الوداع للرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - "كلكم لأدم وأدم من تراب"⁽⁸⁾، وقوله: "الناس سواسية كأسنان المشط"⁽⁹⁾. وعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم -: "يا أيها الناس! إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ألا هل بلغت؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: فَيُبَلِّغُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ"⁽¹⁰⁾.

¹ رافقت عثمان محمد، الفكر الإداري في الإسلام، وقائع ندوة (31) الإدارة في الإسلام- نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة- السعودية، بالتعاون مع جامعة الأزهر بالقاهرة، للفترة من 15-19/9/1990 م، ص135.

² محمد علي محمود صبح، مرجع سابق، ص94-96.

³ الحجرات 13.

⁴ محمد علي محمود صبح، مرجع سابق، ص94.

⁵ الكهف 110.

⁶ المطففين 26.

⁷ توماس ارنولد، الدعوة إلى الإسلام، بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، ترجمة: حسن إبراهيم حسن، عبد المجيد عابدين، إسماعيل النجراوي، طبعة 1947م، ص246-247.

⁸ أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب التفاخر بالأحساب، ح5116. أنظر الرابط: <https://al-maktaba.org>.

⁹ محمد علي محمود صبح، مرجع سابق، ص94.

¹⁰ أخرجه الإمام أحمد في مسنده. أنظر: <https://mawdoo3.com>.

وقد جسد الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- المساواة كممارسة وكقدوة للمسلمين؛ فقد دخل عليه رجل فأخذته هيبة الرسول، فقال له -صلى الله عليه وآله وسلم-: "هُوَ عَلَيْكَ، فَإِنِّي لَسْتُ بِمَلِكٍ، إِنَّمَا أَنَا ابْنُ امْرَأَةٍ تَأْكُلُ الْقَدِيدَ"⁽¹⁾. وفي حادثة أخرى، أَنَّ أحدهم قاضى الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- كان له ديناً عند الرسول فأغلظ عليه -أي على الرسول-، فهمَّ به عمر بن الخطاب، فقال -صلى الله عليه وآله وسلم-: "مه يا عمر، كنتُ أحوج إلى أن تأمرني بالوفاء، وكان أحوج إلى أن تأمره بالصبر"⁽²⁾.

ولقد نهج الخلفاء الراشدون مبدأ المساواة، أسوة بالرسول -صلى الله عليه وآله وسلم- فقد ورد أَنَّ يهودياً خاصم علي بن أبي طالب -عليه السلام-، وذهب إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فنادى عمر علياً بقوله: قف يا أبا الحسن، وكان قاصداً أن يدنيه من خصمه اليهودي، فبدا الغضب على وجه علي، فقال له عمر: أكرهت أن نسوي بينك وبين خصمك في مجلس القضاء؟ فقال علي: لا، ولكني كرهت منكم أنك فضلتني في الخطاب، فناديتني بكينيتي (أبي الحسن)⁽³⁾.

يقول الخليفة علي بن أبي طالب في عهده لمالك الأشتر: "ثم إن للوالي خاصة وبطانة فهم استئثار وتناول، وقلة إنصاف في معاملة، فاحسم مادة أولئك بقطع أسباب تلك الأحوال. ولا تقطعن لأحد من حاشيتك وحامتك قطيعة، ولا يطمعن منك في اعتقاد عقدة تضر بمن يليها من الناس، في شرب أو عمل مشترك يحملون مؤنته على غيرهم، فيكون مهناً ذلك لهم دونك، وعيبه عليك في الدنيا والآخرة. وألزم الحق من لزمه من القريب والبعيد، وكن في ذلك صابراً محتسباً، واقعاً ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع، وابتغ عاقبته بما يثقل عليك منه، فإن مغبة ذلك محمودة"⁽⁴⁾. وقال -عليه السلام-: "ولا يكون المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء، فإن في ذلك تزهيداً لأهل الإحسان في الإحسان، وتدريباً لأهل الإساءة على الإساءة، وألزم كلاً منهم ما ألزم نفسه.... فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكل به، وعاقب في غير إسراف"⁽⁵⁾.

بهذا يكون الخليفة علي بن أبي طالب قد ألزم عماله وولاته بتطبيق المساواة بين الناس على اختلاف قومياتهم وأديانهم. وتجسدت تلك المساواة في: (المساواة في الحقوق والواجبات- المساواة في العطاء- المساواة أمام القانون وتولي الوظائف)⁽⁶⁾.

ويوصي الخليفة علي بن أبي طالب في هذه النصوص من العهد بعدة وصايا تعد أصلاً من الأصول المهمة للإدارة الجيدة المنسجمة مع الرؤية الإسلامية القائمة على أساس العدل، فيتعامل مع المحسن بما ينسجم مع إحسانه، ويتعامل مع المسيء بما ينسجم مع إساءته سواء بسواء؛ وبناء على هذا المبدأ فإن الإدارة الصحيحة المنسجمة مع الإسلام هي الإدارة التي تفرق في نظرتها بين العامل الخادم والعامل الخائن، فتكافئ الخادم وتعاقب الخائن أولاً، وثانياً أن يكون المعيار في تشجيع الأفراد هو ما يقومون به من أعمال وما يترتب عليها من نتائج، فلو غُيب عنصر الترغيب والترهيب في النظام وتمتع المحسن بذات الحقوق والامتيازات التي يحظى بها المسيء فإن الفرد الأول سيُشعر بعد مدة بعدم وجود التقويم الصحيح

¹ رواه أبو مسعود عقبة بن عمرو، في صحيح ابن ماجه، الصفحة أو الرقم: 2693.

² أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (51/47).

³ صبحي عبده سعيد، مرجع سابق، ص 225.

⁴ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid=>

⁵ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid=>

⁶ د. علي فرحان الفكيكي، مبادئ الإدارة وفق المنهج القرآني، مرجع سابق، ص 42-44.

لأعماله الحسنة من ثم عدم جدوى السعي وبذل الجهد في هذا المجال، الأمر الذي يؤدي إلى أن يدب الضعف والوهن في أجهزة الدولة ثم انهيارها وزوالها، ولهذا يوصي الإمام -عليه السلام- عامله بضرورة التفريق بين الفئتين⁽¹⁾.

فالمسؤول الناجح هو من يميز بين الأفراد في التعامل بين المحسن والمسيء في مدى الالتزام بالضوابط الإدارية وإطاعة الأوامر وتنفيذها وجعل سلوكهم مطابقاً لها، بما ينسجم مع الإحسان والإساءة، ومن هنا تظهر أهمية المساواة في التعامل مع من هو تحت إدارته وقيادته⁽²⁾ وفقاً لما يستحق كل شخص دون تمييز أو تفرقة بينهم.

السادس: مبدأ تطبيق التشريعات والضوابط وتجنب العلاقات

تطبيق التشريعات الإسلامية يعد أحد الحقوق الأساسية للإنسان في الدولة الإسلامية الذي يجب عدم التفريط فيه على الإطلاق، فهو يقتضي المساواة بين كافة أفراد الشعب في الحقوق والواجبات، وهو يقتضي كذلك عدم تسلط الحاكم فرداً كان أو جماعة أو هيئة، فهو لا يسمح للسلطة التشريعية بإصدار تشريعات تحقق مصالح فئة على فئة، ونتيجة لذلك يجب أن تُضبط كل القوانين واللوائح ومقررات الحكام بما يوافق أحكام الشريعة وتُلغى ما يخالفها، عملاً بقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾⁽⁴⁾، وقوله جلّ شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾⁽⁵⁾، فالرد إلى الله هو الرجوع إلى كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) والرد إلى الرسول هو الرجوع إلى سنته الشريفة المؤكدة الجامعة غير المفارقة، لذلك يجب عرض كل ما يتعلق بتسيير شؤون الإدارة العامة في الدولة الإسلامية على كتاب الله تعالى وسنة نبيه فما اتفق معهما أخذ به وإلا رُدَّ⁽⁶⁾. وروي عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: "لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لم جئت به"⁽⁷⁾.

ويتجلى هذا الحق في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لما لك عندما: "أمره بتقوى الله وإيثار طاعته، واتباع ما أمر به في كتابه: من فرائضه وسننه التي لا يسعد أحد إلا باتباعها، ولا يشقى إلا مع جحودها وإضاعته"، "واردد إلى الله ورسوله ما يضلحك من الخطوب ويشتهه عليك من الأمور"⁽⁸⁾.

وتأكد في سيرة الخليفة علي تطبيق قوانين الدولة. فقد ورد عنه أنه أخذ رجلاً من بني أسد في حدّ، فاجتمع قومه ليكلموه فيه، وطلبوا إلى الحسن أن يصحبهم، فقال: "أئتوه فهو أعلى بكم عيناً"، فدخلوا عليه وسألوه، فقال: "لا تسألوني

¹ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي (عليه السلام) مالک الاشر، مرجع سابق، ص 89.

² الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، المرجع السابق، ص 88.

³ المائدة 47.

⁴ المائدة 50.

⁵ النساء 59.

⁶ باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين -عليه السلام- مالک الاشر، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 32.

⁷ قال النووي: حديث صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح. أنظر: <https://binbaz.org>

⁸ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: "oldid" & <https://ar.wikishia.net/index.php>

شيئاً أملك إلا أعطيتكم"، فخرجوا يرون أنهم قد نجحوا، فسألهم الحسن، فقالوا: أتينا خير مأتى، وحكوا له قوله، فقال: "ما كنتم فاعلين إذا جلد صاحبكم فاصنعوه"، فأخرجه الإمام علي فحدّه"، ثم قال: "هذا والله لسئ أملكه"⁽¹⁾.

بل إنّ الخليفة أقام الحدّ على شاعره عندما شرب الخمر، وهو يعلم أنّ عاقبة ذلك غضب الشاعر وبُعدّه عنه، وانحراف أقرابه الذين كانوا من المقرّبين عند الخليفة الذين دخلوا على الخليفة وهم في فورة الغضب والاعتراض، فكان جوابه -عليه السلام- لهم، "وهل هو إلا رجل من المسلمين انتهك حرمة من حرم الله فأقمنا عليه حدّاً كان كفارته، إنّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اغْدُلُوا غَدْلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾"⁽²⁾. وبهذا تتجلى لنا سياسته -عليه السلام- الإدارية وهي أمره لجميع الولاة باتباع الحق، فقد وجّه في عهده لمالك قائلاً: "ألزم الحق من لزمه من القريب والبعيد، وكن في ذلك صابراً محتسباً، واقعاً ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع، وابتغ عاقبته بما يثقل عليك منه، فإن مغبة ذلك محموده"⁽³⁾، إنّ تطبيق التشريعات وإقرار الحق والعدل والمساواة بين القريب والبعيد هو النهج الواضح في سياسة الإمام -عليه السلام- وسيرته، وليس للباطل أي التقاء به.

أما فيما يتعلق بضوابط اختيار وتعيين مسؤولي وموظفي الإدارة العامة فإنّ الأساس في اختيار كلّ شخص أن يكون قوياً أميناً؛ لأنه بالقوة يستطيع القيام بالعمل المطلوب منه، وبالأمانة يؤدّيه على وجه تبرأ به ذمّته؛ لأنّه بالأمانة يضع الأمور في مواضعها، وبالقوة يتمكّن من أداء الواجب عليه، وقد أخبر الله عن إحدى ابنتي صاحب مدين أنّها قالت لأبيها ممّا سقى لهما موسى -عليه الصلاة والسلام- بقوله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَزْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾⁽⁴⁾، وقال تعالى عن العفريت من الجنّ الذي أبدى استعداد له لسليمان -عليه الصلاة والسلام- بالإتيان بعرش بلقيس: ﴿وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾⁽⁵⁾. والمعنى أنّه جمع بين القدرة على حمله وإحضاره والمحافظة على محتوياته، وأخبر الله عن يوسف عليه الصلاة والسلام أنّه قال للملك: ﴿إِنِّي حَفِيزٌ عَلَيْهِ﴾⁽⁶⁾. وضدّ القوة والأمانة العجز والخيانة، وهي أساس في عدم التعيين للعمل ومسوغات حقيقية للعزل منه⁽⁷⁾. وضع رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- معياراً أخلاقياً لتقليد الولايات والوظائف، فقال: "من استعمل في عصابة رجلاً، وفي تلك العصابة من هو أرضى منه، فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين"⁽⁸⁾.

نظر الخليفة علي بن أبي طالب بعمق إلى العاملين في جهاز الدولة وأولاهم المزيد من الاهتمام، لأنهم عصب رئيسي مهم في الدولة، فوضع منهجاً لاختيارهم في هذا الجهاز، وأن يكون انتخابهم غير خاضع للمؤثرات الخارجية ك(القرابة أو الحزبية أو الطائفية أو القبلية أو المناطقية)، بل لا بدّ من البحث عنهم والفحص عن سيرتهم، فأمر في عهده -عليه السلام- لمالك بقوله: "ثم انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختباراً، ولا تولهم محاباة وأثرة، فإنهما جماع من شعب الجور والخيانة، وتوخ منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام المتقدمة، فإنهم أكرم أخلاقاً، وأصح أعراضاً،

¹ كتاب قيسات من الثقافة الإدارية في نهج البلاغة، نشر جمعية المعارف الإسلامية الثقافية. الرابط: <https://ooks.almaaref.org>.

² المائدة 8.

³ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>.

⁴ القصص 26.

⁵ النمل 39.

⁶ يوسف 55.

⁷ عبد المحسن بن حمد العباد البدر، كيف يؤدّي الموظف الأمانة، لا توجد بقية البيانات، ص 18-21.

⁸ رواه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب آداب القاضي - باب لا يولي الوالي امرأة ولا فاسقاً ولا جاهلاً أمر القضاء، (حديث: 20364)؛ ورواه الحاكم في المستدرک، كتاب الأحكام، (حديث: 7023)، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وأقل في المطامع إشرافاً، وأبلغ في عواقب الأمور نظراً⁽¹⁾. ويستمر -عليه السلام- في وضع معايير التوظيف بالقول: "ثم أهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة، فإنهم جماع من الكرم، وشعب من العرف"⁽²⁾.

يتحدث الخليفة علي بن أبي طالب هنا حول تأثير العلاقات المتبادلة بين الوالي والعاملين معه في المنظومة الإدارية، التي من خلالها تترتب القضايا المعنوية في تقوية الأطر الإدارية وتحفيز العاملين نحو العمل وهو ما يسمى بالاصطلاح العلمي والمنطقي بعلم النفس التحليلي، ومعايير اختيار أفضل وأكفأ العناصر البشرية لتسيير شأن الأمة وتولية المهام والوظائف الإدارية، وكيفية اختيار الموظفين في دوائر الدولة كوزراء والمدراء والإداريين وغيرهم، بعد مراعاة الشروط والمعايير الآتية:

المروءة والنسب

المروءة: هي كمال الأخلاق، ومن معاني المروءة أنها: آداب نفسانية، تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات من أصحاب الشخصيات المتميزة⁽³⁾.

النسب: هو البعد الاجتماعي الذي يمتلكه الإنسان، المتأثر بالعامل الوراثي للأسرة والقبيلة. فالإسلام يؤكد على هذا الجانب الوراثي في مسألة شرعية الاختيار للزواج: عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: "تنكح المرأة لأربع: لمالها ولجمالها ولحسبها ولدينها"⁽⁴⁾. إشارة إلى أن للعامل الوراثي دور أساسي، ينعكس سلباً وإيجاباً على نسل الإنسان.

البيوتات الصالحة

إشارة إلى الأسر والعوائل النظيفه والمرموقة في المجتمع⁽⁵⁾، يريد الخليفة أن يبين الأبعاد الاجتماعية للأسر في تاريخها الاجتماعي الناصع، أصحاب المواقف المشرفة في الإسلام والأخلاق والقيم، ممن لم يتأثروا بالعوامل البيئية والثقافية المخالفة للتعاليم الإسلامية. فيكون عامل الاختيار هو مراعاة هذه البيوتات والأسر في عملية التوظيف.

السوابق الحسنة

إشارة إلى السمعة الجيدة التي تمتلكها هذه البيوتات وأفرادها، التي جعلت عموم الناس يتحدث بسجايهم الحسنة، بحيث تركوا سمعة حسنة في نفوس الناس.

النجدة

أنه لابد من التمييز بين شخصيتين من الناس، الشخصية الأولى التي تمتلك عنصر الروح العالية في التضحية والمكانة الاجتماعية. والثانية الشخصية الانتهازية أصحاب المطامع الشخصية، الذين لم يكن لهم اهتمام بروح المحبة والإحسان وخدمة الناس. فيقول الإمام -عليه السلام-: "الصق بأهل النجدة"⁽⁶⁾ أصحاب الروح والهمة العالية، هؤلاء لم يتكاسلوا في أمر ما.

¹ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

² محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، المرجع السابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

³ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الادارة ونظام الحكم في عهد الامام علي، مرجع سابق، ص 114.

⁴ رواه البخاري (4802)، ومسلم (1466).

⁵ الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، نفحات الولاية شرح عصري جامع لنهج البلاغة، ج 10، ط 1، 1426 هـ، ص 371.

⁶ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، مرجع سابق، مجلوبة من: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid>

الشجاعة والسخاء والسماحة

من يتصف بالشجاعة يتحلى أيضا بالنجدة، وعظم الهمة، والثبات، والصبر، والحلم.

والسخاء: عبارة عن الجود والكرم والسخي هو الجواد الكريم⁽¹⁾.

السماحة: هي المساهلة والسلاسة واللين في التعامل وسعة الصدر والاتصاف بالحلم⁽²⁾.

ولاشك أن الأشخاص الذين يملكون هذه الصفات يمثلون مركزا مجسدا للفضائل والصفات الإنسانية المتميزة، يكونون جديرين بالاعتماد عليهم ويتحركون بفاعلية أكثر في مسألة كسب النصر المظفر لبناء الدولة وخدمة المجتمع⁽³⁾.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة إحدى أهم الإشكاليات في الدولة الإسلامية، بل ربما تكون الإشكالية الرئيسية، والتي تخص الإدارة العامة وما يرتبط بها من مبادئ إدارية. فقد بدا واضحا أن النصوص القرآنية والسنة النبوية لم تتناول هذه القضية بشكل تفصيلي، بل تناولتها عبر قواعد وأطر عامة وكلية وتركزت تفاصيلها للاجتهاد البشري. فجاءت هذه الدراسة لاستخلاص أهم هذه المبادئ من نص عهد الخليفة علي بن أبي طالب لمالك الأشتر بعد البحث عن تأصيل كل مبدأ من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وقد خلص هذا البحث إلى التوصل لنتائج وتوصيات علمية نذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: النتائج:

خلصت الدراسة إلى استنتاجات علمية من أهمها:

✓ أن نظام الإدارة العامة في الدولة الإسلامية منذ أن وجد الإسلام قد اشتمل على قواعد عامة وموجهات فكرية للعديد من المبادئ والمفاهيم الإدارية ودلالاتها المتعارف عليها في العصر الحديث، مثل: مبدأ تعميم الإنصاف والعدل الاجتماعي، مبدأ المساواة، وغيرها الكثير.

✓ من خلال تناول المفاهيم والمذلولات لمبادئ الإدارة العامة في النظام الإسلامي -فكر الخليفة علي بن أبي طالب بعد تأصله من القرآن والسنة نموذجاً-، تبين أن هناك العديد من الحقائق التي تدل على أن الإسلام قد أوجد نظاماً إدارياً مُحْكَمًا، قادر على قيادة الأمة وتنظيم كافة شؤونها بما يحقق المصالح الدينية والدنيوية، ويلبي آمال الأمة في النهضة والتنمية والتطور في كافة المجالات، ويمنع كل مظاهر التخلف والفساد.

✓ تبين أن النظام الإداري في الإسلام ومبادئه ومفاهيمه يغلب عليه الطابع القيمي المقاصدي الديني، محوره الأساس العقيدة والإيمان بالله، وبها يتجاوز الفرد المسلم المنافع الشخصية الدنيوية إلى سعة التكليف الرباني الذي يجعل الحياة كلها لله، وعلى أساس الأخوة والمساواة واحترام إنسانية العامل.

✓ سيادة الشرع الإسلامي الحكيم في الدولة الإسلامية، لأن الإسلام قد اشتمل على رعاية مصالح الناس الشرعية في جميع أحكامه، وأن لجماعة المسلمين الحق في أن يكون شرع الله عز وجل هو الحاكم على قرارات الإدارة العامة وأنشطتها، وأن هذه السيادة ملزمة لجميع الأفراد والجماعات حكماً ومحكومين ويجب عليهم الخضوع له؛ كما أن هذه السيادة توجب تطبيق الشريعة والعقيدة دولة ونظاماً وقانوناً وفكراً وحضارة، على جميع شئون الحياة.

¹ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر، مرجع سابق، ص 116-117.

² الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر، المرجع السابق، ص 117.

³ ناصر مكارم الشيرازي، نفحات الولاية، مرجع سابق، ص 372.

✓ سلطان الأمة على ولاية الوظيفة العامة وموظفيهم وكافة أنشطتهم في الدولة الإسلامية، بأن يكونوا جميعاً قائمين على حراسة الدين وإنفاذ شرع الله وتحقيق ورعاية مصالح العباد والبلاد؛ وأن للأمة الحق في الرقابة على ذلك بهدف العمل على إصلاح أي خلل ومنع الخروج عن مقاصد الشرع، بل لها الحق في عزلهم ثم محاسبته إذا لم يتم إصلاح الخلل عند ثبوت حدوثه.

✓ أن الله عز وجل قد أقرّ وأمر بالعدل بين البشر بشكل موضوعي لا يختلف من إنسان إلى آخر، وإنما يحقق المساواة بينهم وفقاً لقدراتهم وامكاناتهم، وذلك استناداً إلى وحدة الأصل الإنساني، دلّت على ذلك الآيات القرآنية والسنة النبوية؛ وقد نهج وفعل أمير المؤمنين مبدأ العدل والمساواة تنفيذاً لأمر الله تعالى وتأسياً بالرسول القدوة -صلى الله عليه وآله وسلم-، فالعدل والمساواة أداة تقيد السلطة العامة وتوجهها في اتخاذ قراراتها بشكل يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين الناس.

ثانياً: التوصيات:

بناء على ما تم استعراضه خلال البحث والنتائج التي تم التوصل إليها يمكن أن نحصر أهم التوصيات فيما يلي:

✓ العناية بتقوية الجوانب المعنوية والروحية المتصلة بالعاملين في الإدارة العامة بثقافة مستقاة من المصادر الإسلامية الصحيحة وتعميمها على جميع العاملين وفي جميع القطاعات بدون استثناء، مع العمل على تهيئة كوادر إدارية مؤهلة ذات قدرات ومهارات متميزة وصولاً لإيجاد قيادة تتخلق بأخلاقيات القيادة الإسلامية الناجحة؛ ومن ثم تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب وفقاً للتخصص والكفاءة فحسب، لما لذلك من دور كبير في تحقيق الأهداف.

✓ فرض تدريس مبادئ الإدارة وفق منهج النظام الإداري الإسلامي في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي بهدف غرس القيم الإسلامية المحفزة على تجويد كافة الأعمال الإنسانية، وترسيخ ثقافة الرقابة الإلهية على كافة الأعمال والأقوال وإخلاص العمل لله عز والتزام الأمانة في أداء الأعمال، والتعاون من أجل الصالح العام.

✓ تعميم التنقّف بهذه المبادئ وجعلها الموجه والأساس والمرجع الأوحد لأداء المهام والتعاملات والعلاقات التنظيمية الإدارية في جميع القطاعات الإدارية للدولة، لما لها من قوة عقائدية وأخلاقية في تحقيق التنمية والتطور المنشود في كافة مجالات الحياة ومنع كافة مظاهر وأشكال الفساد.

✓ ضرورة اقتناع مديري الإدارة العليا في التنظيم الإداري للدولة بأهمية وجدوى التجديد المستمر لبرامج التدريب، وينبغي عليهم المشاركة في هذه البرامج التدريبية، وإعداد برامج تدريبية متعددة الأغراض يمكن أن تتمحور حول عدة عناصر تتمثل في تنمية فرق العمل، ومساندة الغرض من ترسيخ التنقّف بالمبادئ الإدارية الإسلامية، التي تُعدّ أحد وأهم مجالات إصلاح الإدارة العامة، مع الأخذ في الاعتبار أعداد المشاركين في كل برنامج تدريبي، حيث إن كثرة الأعداد تقلل من فرص الاستفادة والتفاعل والمشاركة الإيجابية من جانب المتدربين.

✓ دعم وتشجيع الباحثين في مجال الإدارة العامة وفقاً للنظرية الإسلامية على الاستمرار في بحوثهم العلمية، والعمل على الاستفادة منها في إصلاح وضع الإدارة العامة في الدولة، والتشجيع على نشرها في المجالات العالمية لتعميم ثقافتها، وذلك من خلال توفير الحوافز المناسبة لهم وتغطية النفقات المترتبة على عملية البحث وكذا المرتبطة بعملية النشر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع والمؤلفات العامة والمتخصصة:

- ✓ ابن تيمية: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تحقيق محمد جميل غازي، مطبعة المدني- القاهرة، د.ت.
- ✓ ابن شعبة الحراني، تحف العقول عن آل الرسول -صلى الله عليه وآله وسلم-، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط2، مؤسسة النشر الإسلامي- جماعة المدرسين- قم المشرفة، 1404هـ.
- ✓ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة- الرياض، ج2، ط2، 1420هـ/ 1999م.
- ✓ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب- الرياض، ج5، 1423هـ/ 2003م.
- ✓ أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (ب.ت).
- ✓ أحمد بن داود المزجاجي، مقدمة في الإدارة العامة الإسلامية، ط1، الشركة الخليجية للطباعة والتأليف، جدة- السعودية، 2000م.
- ✓ السيد حيدر الأملي، تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، ج1، لا توجد بيانات وتاريخ النشر.
- ✓ الشيخ المنتظري، دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ج2، ط2، 1988م.
- ✓ القاضي النعمان المغربي، دعائم الإسلام، ج1، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف- القاهرة، 1383هـ- 1963م.
- ✓ باقر شريف القرشي، شرح العهد الدولي للإمام أمير المؤمنين -عليه السلام- لمالك الأشتري، تحقيق: مهدي باقر القرشي، مكتبة الروضة الحيدرية النجف الأشرف، 1432هـ- 2011م.
- ✓ توماس ارنولد، الدعوة إلى الإسلام، بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية، ترجمة: حسن إبراهيم حسن، عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوي، طبعة 1947م.
- ✓ حزام بن ماطر المطري، الإدارة الإسلامية "المنهج والممارسة"، الطبعة الأولى، مطابع الفرزدق، توزيع دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض- السعودية، 1997م.
- ✓ خالد الجضي، الإدارة - النظريات والوظائف، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006م.
- ✓ رافت عثمان محمد، الفكر الإداري في الإسلام، وقائع ندوة (31) الإدارة في الإسلام- نظمها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة- السعودية، بالتعاون مع جامعة الأزهر بالقاهرة، للفترة من 15- 19/9/1990م.
- ✓ سعود النمر وآخرون، الإدارة العامة- الأسس والوظائف، الطبعة الخامسة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001.
- ✓ سليمان محمد الطماوي، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة، مطبعة المستقبل- القاهرة، 1969م.
- ✓ سيد محمود الهواري، الإدارة والأصول، مكتبة عين شمس- القاهرة، 1970م.

- ✓ د. صبيحي الصالح، نهج البلاغة: خطب وكتب الإمام علي بن أبي طالب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية 1980م.
- ✓ صبيحي عبده سعيد، السلطة السياسية في المجتمع الإسلامي، ط1، وكالة الأهرام للتوزيع- القاهرة، 1991م.
- ✓ عبدالله إبراهيم الكيلاني، القيود الواردة على الدولة في الإسلام، ط1، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1997م.
- ✓ عبدالمحسن بن حمد العباد البدر، كيف يؤدي الموظف الأمانة، لا توجد بقية البيانات.
- ✓ علي حسن عبد القادر، نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب الحديث- القاهرة، (د.ت).
- ✓ فضل الله محمد إسماعيل، الفكر السياسي في الإسلام، ط1، الاسكندرية- مكتبة بستان المعرفة، 2004م.
- ✓ د. محمد رضا برنجي، نظرة في الإدارة في الإسلام، دار الحق للنشر والتوزيع- بيروت، 1994م.
- ✓ محمد علي محمود صبح، إدارة الدولة في الإسلام "دراسة تأصيلية لمفهوم إدارة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية- نابلس- فلسطين، 2011م.
- ✓ محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، الجزء الرابع، صححها: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1995م.
- ✓ محمد وحيومور الصيني، معجم الطلاب، مادة (أدار) مكتبة لبنان، بيروت، 1991م.
- ✓ مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1955م.
- ✓ الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، نفحات الولاية شرح عصري جامع لنهج البلاغة، ج10، ط1، 1426هـ.
- ✓ م.م. هاشم فوزي العبادي، مبادئ الإدارة من منظور قيم الإمام علي، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد السادس، 2007م.
- ✓ م.م. ياسمين حاتم بديد الإبراهيمي وسجاد عبد الحليم الربيعي، أصول الإدارة في عهد الإمام أمير المؤمنين لمالك الأشتر، بحث منشور في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية/ ج2/ العدد32/ تاريخ الاصدار1/1/2019م (أبحاث التاريخ).
- ثانياً: المراجع من شبكة الإنترنت:
- ✓ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، المعجم الوسيط، ج1. أنظر المكتبة الإسلامية على الرابط: islamweb.net
- ✓ الشيخ سجاد عبد الحليم الربيعي، الإدارة ونظام الحكم في عهد الإمام علي لمالك الأشتر، دراسة تحليلية، مؤسسة علوم نهج البلاغة: كربلاء- العراق- العتبة الحسينية المقدسة، سلسلة بحوث في العهد العلوي، الدراسات الإدارية، الطبعة الأولى 1438هـ- 2017م، الموقع الإلكتروني: www.inahj.org . الإيميل: Inahj.org@gmail.com .
- ✓ د/ طلال الشريف، كتاب الإدارة العامة، موسوعة ويكيبيديا، قسم الإدارة، الرابط: www.google.com
- ✓ طه جابر العلواني، إشكالية التعامل مع السنة النبوية، المعهد العالي للفكر الإسلامي- هرندين- فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى 1435هـ/ 2014م. الرابط: https://iiit.org

✓ د. علي فرحان الفكيكي، مبادئ الإدارة وفق المنهج القرآني -منهج الإمام علي (عليه السلام) أنموذجا- ممثلا برسائله لمالك الأشتر (رضي الله عنه) حين ولاه مصر، العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى 2017م - 1438هـ، العراق - كربلاء، الموقع الإلكتروني: www.inahj.org.

✓ عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لمالك الأشتر، وثيقة إسلامية ذات أبعاد قانونية- سياسية- اجتماعية- إدارية، منشورات شبكة الفكر، الرابط: alfeker.net.

✓ كتاب قبسات من الثقافة الإدارية في نهج البلاغة، نشر جمعية المعارف الإسلامية الثقافية. الرابط: <https://ooks.almaaref.org>.

✓ مجلة دعوة الحق- العدد 404- صفر 1414هـ/ يناير 2013م، على الرابط: <https://www.habous.gov>.

✓ محمد بن الحسين الشريف الرضي، نهج البلاغة، نص: عهد الإمام علي لمالك الأشتر، تحقيق وتصحيح: صبيح الصالح، قم، الناشر: هجرت، ط1، 1414هـ. مجلوبة من الرابط: <https://ar.wikishia.net/index.php?&oldid=title> "261011"

✓ الرابط: Fayol, H. General and Industrial Management, Trans C. Storrs. London : Pitman. 1949.

✓ الرابط: Taylor, F.W. The Principles of Scientific Management New York : Harper and Brothers. 1911م.

✓ الرابط: <https://al-maktaba.org>.

✓ الرابط: <https://mawdoo3.com>.

✓ الرابط: <https://binbaz.org>.

✓ الرابط: naswhoon.org.

✓ الرابط: <https://www.islamweb.net>.

Le statut juridique de l'île et son rôle dans la délimitation des frontières maritimes entre les Etats

SAMI BENTOUIL : Doctorant en droit international à la faculté des sciences juridiques économiques et sociales-Salé, Université Mohammed V-Rabat, professeur de la langue française au cycle secondaire qualifiant auprès du ministère de l'éducation nationale. Email:

pr.bentouil@gmail.com

Résumé : A l'orée de la montée en puissance des revendications territoriales maritimes des États, la question du régime juridique des îles croît en ampleur en matière de ressources maritimes et de souveraineté etc. Les îles posaient souvent l'objet de décisions juridiques d'une importance capitale. Pendant près d'une décennie, les Nations Unies ont tenté de concilier les intérêts nationaux des États côtiers avec ceux de la communauté internationale lors de la Troisième Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer. Cela a abouti à un partage des océans en zones sous juridiction nationale et en un "patrimoine commun de l'humanité" pour une exploitation commune rationnelle. Cet article aborde le régime juridique de l'île et présente les litiges liés à la délimitation des territoires, mettant en évidence le rôle central des îles dans ces conflits. Certains de ces litiges ont été résolus par des moyens conventionnels ou juridictionnels, tandis que d'autres sont toujours en cours de négociation.

Les mots clés : Île, Délimitation territoriale, convention de Montego Bay, Souveraineté, régime juridique.

الوضع القانوني للجزيرة ودورها في تحديد الحدود البحرية بين الدول

ملخص:

تزداد أهمية النظام القانوني للجزر مع تصاعد مطالب الدول البحرية الإقليمية، وذلك لأسباب تتعلق بالموارد البحرية والسيادة وما إلى ذلك. فكثيراً ما كانت الجزر موضوعاً لقرارات قانونية ذات أهمية بالغة. وعلى مدى عقد من الزمان، حاولت الأمم المتحدة التوفيق بين المصالح الوطنية للدول الساحلية وتلك التي تتعلق بالمجتمع الدولي في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار. وقد أدى ذلك إلى تقسيم المحيطات إلى مناطق تخضع للسيادة الوطنية، ومناطق معروفة باسم "التراث المشترك للبشرية" للاستخدام المشترك العقلاني. يتناول هذا المقال النظام القانوني للجزر ويسلط الضوء على النزاعات المتعلقة بتحديد الحدود، مما يبرز الدور المركزي للجزر في تلك النزاعات. وتم حل بعض هذه النزاعات بوسائل اتفاقية أو قضائية، في حين تظل الأخرى قيد التفاوض.

الكلمات المفتاحية : اتفاقية مونتيفغو باي ,ترسيم الحدود ,النظام القانوني ,الجزر

Introduction

Sur le plan géographique, une île n'est autre qu'une étendue de terre entourée par la mer soumise aux influences climatiques maritimes. Ainsi, cette définition pourrait inclure des étendues insulaires importantes à l'instar de l'Australie ou le Groenland. C'est pour cette raison que la définition juridique est plus complexe, découlant de la pratique historique des États, principalement britanniques du XIXe au XXe siècle, liée à l'attribution de zones maritimes territoriales. La souveraineté britannique était souvent justifiée par la théorie de la dépendance, où les îlots étaient considérés comme faisant partie à l'État ayant la souveraineté sur les côtes adjacentes. Les travaux de la Commission du droit international en 1930 et de la première

conférence des Nations Unies sur le droit de la mer en 1930, ont contribué à préciser les critères visant à qualifier une élévation d'île. En 1958, la Première Conférence des Nations Unies a ajouté le terme "naturelle" à la définition d'une île pour exclure les surfaces créées par l'Homme. Ainsi, le critère de l'élévation naturelle retrace un principe coutumier adopté par la convention de 1982 sur le droit de la mer, Bien qu'il y ait le phénomène de la menace des eaux montantes pour certaines îles.

La problématique de l'article : Comment le statut juridique d'une île pourrait-il avoir une importance décisive dans la délimitation des frontières maritimes ?

I. Les différents types d'élévations du sol marin

1. L'île découverte à marée haute

La définition juridique retenue suite aux propositions des États, stipule qu'une île est une étendue naturelle de terre entourée d'eau qui reste découverte à marée haute¹. Cette définition a été adoptée dans la convention de 1958 sur la mer territoriale et préservée dans la convention de 1982 sur le droit de la mer. Il reste qu'il existe des divergences pratiques entre les États en ce qui concerne le niveau de marée haute à considérer. Sur ce point on cite l'exemple litigieux entre la France et le Royaume-Uni concernant les Eddystone Rocks. Les Eddystone Rocks sont un groupe de rochers situés au large des côtes sud-ouest de l'Angleterre, objet de dispute entre la France et le Royaume-Uni. Situés à environ 18 kilomètres de la côte française et à environ 32 kilomètres de la côte anglaise. La France affirme qu'ils relèvent de sa zone économique exclusive (ZEE), tandis que le Royaume-Uni les considère comme faisant partie de sa zone de sécurité maritime (ZSM). Le Tribunal a considéré Eddystone Rock comme un point de base pour la délimitation du plateau continental dans la Manche. Donc, la limite fixée par le Tribunal passera par Eddystone Rock². La décision du Tribunal arbitral dans ce cas spécifique a été influencée par l'acceptation de facto de l'île par la France plutôt que par des critères stricts de définition³.

2. Les Rochers n'offrant ni l'habitation humaine ni une vie économique

À partir de la troisième Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer en 1974, Pour qu'une élévation soit qualifiée d'île, elle doit permettre la résidence stable de groupes humains, ainsi les rochers ⁴ (élévation rocheuse) ne permettant pas l'habitation humaine ou une vie économique, n'ont ni zone économique exclusive ni plateau continental⁵.

Cependant des États comme le Canada, la Turquie et la Roumanie qui pour des intérêts propres et divergents, ont suggéré l'ajout dans une future convention des critères de superficie,

¹ GIDEL, Gilbert, Le droit international de la mer, vol. III, La mer territoriale et la zone contiguë, Paris, Sirey, 1934, p. 648. Gidel définissait l'île comme étant : « Une élévation naturelle du sol maritime qui, entourée par l'eau, est d'une manière permanente au-dessus de la marée haute ».

² Note britannique, Tribunal arbitral, Décision 1977, p. 137.

³ Note du Royaume-Uni au Tribunal arbitral du 28 avril 1977, citée dans la Décision du 30 juin 1977, La Documentation française, Paris, 1977 (ci-après : Tribunal arbitral, Décision 1977), p. 126.

⁴ GIDEL, Gilbert, Le droit international de la mer, vol. III, La mer territoriale et la zone contiguë, Paris, Sirey, 1934, pp. 684. Ce ne fut pas la première fois qu'on pensait introduire dans la définition de l'île des critères tels que sa viabilité sociale. Ainsi, en 1927 déjà, lors des travaux de l'Institut de droit international sur la mer territoriale, M. de La Pradelle avait proposé de ne pas accorder une mer territoriale à « une île ou un rocher qui n'est pas utilisable ». Annuaire I.D.I., vol. 33, 1927-1, p. 79.

⁵ Selon l'article 121 alinéa 3 de la convention de Montego Bay.

d'habitabilité, et de viabilité socioéconomique, à une élévation rocheuse afin d'avoir la qualité d'île. Ainsi, la Roumanie a souligné la nécessité de distinguer clairement entre îlots, rochers et îles pour éviter des résultats inéquitables¹. Or que certains États insulaires objectèrent, soulignant la dépendance des petits îlots sans vie économique des ressources maritimes du plateau continental et de la zone économique².

La session de Genève en 1975 a abouti à une disposition similaire à l'article 121 de 1982. Le Royaume-Uni tenta de supprimer³ le chiffre 3 de cet article en 1982, mais la proposition fut abandonnée. Les critères d'habitabilité et de viabilité économique sont critiqués comme arbitraires et vagues, soulevant des questions sur l'accès aux espaces maritimes en fonction de la richesse d'un État. L'article 121, chiffre 3, est considéré comme conventionnel, sujet à des abus et à des résultats inéquitables, malgré son objectif initial d'éviter de tels résultats.

3. Les Hauts-fonds découvrants

Les hauts-fonds découvrants⁴, sont des élévations naturelles de terrain entourées par la mer, qui sont découvertes à marée basse et recouvertes à marée haute. Lorsque des hauts-fonds découvrant se trouvent, entièrement ou partiellement, à une distance du continent ou d'une île ne dépassant pas la largeur de la mer territoriale, la laisse⁵ de basse mer sur ces hauts-fonds peut être prise comme ligne de base pour mesurer la largeur de la mer territoriale. Cependant, lorsque des hauts-fonds découvrants se trouvent entièrement à une distance du continent ou d'une île qui dépasse la largeur de la mer territoriale, dans ce cas ils n'ont pas de mer territoriale qui leur soit propre⁶.

4. La divergence étatique contemporaine

Dans les lois nationales, les États adoptent la même définition que celle adoptée par la convention de Montego Bay (article 13). La question cruciale se pose alors quant à la définition précise de la "marée basse" : haute⁷, moyenne ou basse. Certains États utilisent simplement "marée basse", d'autres spécifient "marée haute moyenne⁸", voire "marée haute moyenne du printemps⁹", en fonction de leur choix entre ces expressions pour le niveau de la marée haute au-dessus duquel une élévation doit émerger.

La question demeure non résolue, comme illustré plus haut par le cas de la délimitation du plateau continental entre la France et le Royaume-Uni, où le Tribunal arbitral n'a pas tranché la

¹Troisième Conférence, Documents, vol. II, p. 315.

² C'était le cas de La Trinité et Tobago et de Fidji.

³Troisième Conférence, Documents, vol. III, p. 266, doc. A/CONF.62/C.2/L.126.

⁴Bureau des affaires maritimes et du droit de la mer, Nations Unies, Le droit de la mer "Lignes de base", New York, 1989, page 13.

⁵La laisse de basse mer est la ligne qui marque le point où la mer se retire à marée basse. Elle est utilisée en droit de la mer pour déterminer la limite extérieure de la mer territoriale d'un État côtier. Selon la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer, la mer territoriale est une zone maritime de 12 milles marins de large qui s'étend à partir de la ligne de base.

La Convention de 1958 sur la mer territoriale définissait les hauts-fonds découvrants comme des élévations⁶ naturelles de terrain découvertes à marée basse mais recouvertes à marée haute. Cette définition, issue d'une proposition des États-Unis, fut adoptée en 1982 sans discussion lors de la Troisième Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer, restant identique à celle de 1958. Il s'agit bien de l'article 13.

⁷Première Conférence des nations unies sur le droit de la mer, Documents des, vol.III, doc.A/CONF.13/C.1/L.115, p33.

⁸ Ibidem, note 58

⁹Ibid, note 59.

question¹. La jurisprudence nationale identifiée n'aborde pas la question. La réponse peut être scrutée dans la nature des hauts-fonds découvrants, étant des émergences découvertes à marée basse, quel que soit leur faible relief.

5. Les Atolls

Les atolls, formés par une ou plusieurs îles calcaires de débris coralliens, reposent sur des récifs frangeants submergés par la haute marée mais découverts à marée basse, constitués de coraux vivants. Ces îles peuvent adopter une disposition circulaire² ou ovale³, avec un côté exposé au vent dominant et un lagon protégé à l'intérieur. La composition des eaux du lagon peut différer de celles de l'océan en fonction de la forme de l'île et du nombre d'ouvertures.

Les Atolls résultent de phénomènes géologiques spécifiques se produisant dans des conditions climatiques particulières, principalement dans les mers chaudes. Les coraux, nécessitant des températures spécifiques et une certaine profondeur d'eau, contribuent à la formation des récifs frangeants qui protègent l'île, bien que celle-ci soit morte. La survie des habitants dépend du récif qui crée et protège l'île.

Les pays composés d'Atolls soulignent l'unité de l'atoll, englobant l'île, le récif et le lagon. Bien qu'il n'existe pas de définition juridique des atolls, la Convention de 1982 contient des dispositions⁴ régissant le tracé des limites de leur mer territoriale.

II. Les zones maritimes des îles

La prééminence de la mer territoriale en tant que principal domaine maritime soumis à la juridiction nationale des États côtiers a cédé la place à une reconnaissance plus étendue des institutions régissant le plateau continental, la zone économique exclusive et la zone contiguë. Ce changement de perspective soulève la question de savoir dans quelles circonstances les différentes catégories d'îles génèrent des zones maritimes.

1. Les Eaux intérieures

Les dispositions de la Convention de 1958 et de la Convention de 1982 concernant la délimitation des eaux situées en-deçà de la ligne de base mesurée pour la mer territoriale⁵

¹Post Office V. Estuary Radio Ltd., jugée par la Cour d'Appel d'Angleterre, saisie d'une affaire concernant un haut-fond découvrant situé dans l'estuaire de la Tamise. Arrêt du 28 juillet 1967, LAUTERPACHT, Hersch (éd.), International Law Reports, London, Butterworth (ci-après : International Law Reports), vol. 43, 1971, pp. 114-115.

²Bourcart, Jacques, Géographie des fonds des mers, Etude du relief des Océans, Paris, Payot, 1949, p. 188.

³Cela rejoint la définition donnée par le Géographe du Département d'Etat des Etats-Unis d'Amérique Hodgson, Robert, « Islands : Normal and Special circumstances », Law of the Sea : The Emerging Regime of the Oceans, chapitre 8, édité par GAMBLE, J., et PONTECORVO, G., Proceedings of the eighth Annual Conference of the Law of the Sea Institute, 1973, p. 164. : « Les atolls se composent principalement de chaînes de petits îlots calcaires bas ("motus") qui couronnent partiellement un récif corallien circulaire ou ovale. Le récif est normalement complètement submergé à marée haute mais émerge à marée basse. ».

⁴Notamment dans les articles 6 et 47.

⁵Selon l'article 5 et 8 de la convention de Montego Bay.

s'appliquent tant aux terres continentales qu'aux îles, tenant compte de la configuration côtière des îles, y compris les baies¹ et les embouchures² des fleuves.

Concernant les eaux intérieures des atolls selon l'article 6 de la Convention de 1982, la ligne de base est la laisse de basse mer sur le récif côté large. Cela implique que les eaux entre la laisse de basse mer du récif et l'île sont considérées comme des eaux intérieures, mais il y a un débat sur l'inclusion des eaux du lagon. Différentes configurations d'atolls, illustrées par des croquis, suscitent des questions quant à l'application des lignes de base droites, notamment lorsque l'atoll est une baie ou une formation insulaire centrale entourée d'îles. Les critères de superficie des échancrures déterminent si elles sont considérées comme des baies.

2. Mer territoriale et zone contiguë

2.1 Îles et hauts-fonds découvrants : deux régimes différents

Le droit inconditionnel des îles à une mer territoriale propre, alignée sur les principes applicables aux terres continentales, est confirmé par l'article 121 (alinéa 2 et 3) de La Convention de 1982³ sur le droit de la mer. Les rochers qui ne soutiennent ni l'habitation humaine ni une vie économique propre n'ont pas de zone économique exclusive ou de plateau continental. Cette disposition découle des débats au sein du Comité des Fonds marins⁴ et des différentes propositions visant à déterminer les espaces maritimes des îles en considérant divers critères tels que la superficie, la population, la proximité par rapport au territoire principal, la configuration géologique, et les intérêts particuliers des États insulaires et des États archipels. Ces dispositions ont été largement acceptées lors des négociations de la Convention de 1982, abandonnant⁵ ainsi l'idée de conditions spécifiques pour attribuer une mer territoriale aux îles.

Cependant la pratique contemporaine des États connaît certaines nuances et dérivations par rapport à ce qui est stipulé dans la convention de Montego Bay. En effet, les États distinguent⁶ entre les îles et les hauts-fonds découvrants⁷. Les pays scandinaves, définissant les îles comme des élévations non constamment couvertes par la mer, leur accordent une mer territoriale. Cependant, la plupart des États font une distinction entre les deux, attribuant une mer territoriale propre aux îles.

La législation nationale reflète cette distinction. Par exemple, la loi iranienne stipule⁸ que toute île appartenant à l'Iran, qu'elle se trouve à l'intérieur ou à l'extérieur de sa mer territoriale,

¹Le terme "baie" désigne une indentation distincte dont la pénétration dans les terres, par rapport à son ouverture, est telle que les eaux qu'elle renferme sont encerclées par la côte, dépassant ainsi une simple inflexion du rivage. Cependant, pour être qualifiée de baie, une l'échancrure doit avoir une superficie au moins équivalente à celle d'un demi-cercle dont le diamètre est tracé à travers l'entrée de l'indentation.

²Cette situation est régie par l'article 13 de la Convention de 1958 sur la mer territoriale et l'article 9 de la Convention de 1982 sur le droit de la mer. Les deux dispositions ont la même teneur

³La Convention de 1958 sur la mer territoriale et la zone contiguë a précédemment confirmé le droit des îles à une mer territoriale propre, mesurée de la même manière que celle des terres continentales. L'article 11 de cette convention précise également le traitement des hauts-fonds découvrants.

⁴Comité des Fonds marins, doc. A/AC.138/SC.11/L.53 ; *ibid.*, pp. 106-107.

⁵Troisième Conférence, Documents, vol. IV, p. 170, doc. A/CONF.62/WP.8/PART II.

⁶FULTON, Thomas, *The Sovereignty of the Sea*, Edimbourg et Londres, Blackwood, 1911, 2ème édition, New York, 1976, pp 32-33.

⁷*Ibid*, p 32.

⁸Loi iranienne du 19 juillet 1959 dispose que « [t]oute île appartenant à l'Iran, qu'elle se trouve à l'intérieur de la mer territoriale de l'Iran ou à l'extérieur de cette mer, possède sa propre mer territoriale conformément à la présente loi. »

possède une mer territoriale propre. D'autres lois nationales adoptent des formulations similaires, mettant l'accent sur les îles par rapport aux hauts-fonds découvrants. Certains textes, comme l'Ordre-en-Conseil britannique de 1964, assimilent les hauts-fonds découvrants à des îles s'ils sont partiellement ou totalement situés dans la mer territoriale. Cela implique que la limite extérieure de la mer territoriale s'étend en conséquence. En revanche, si les hauts-fonds sont en haute mer, ils ne sont pas considérés comme des îles et n'ont pas de mer territoriale propre¹. Cette approche réglementaire est adoptée par d'autres États², illustrant la diversité des pratiques contemporaines en matière de délimitation de la mer territoriale.

La jurisprudence des tribunaux internes confirme la règle selon laquelle les îles ont droit à une mer territoriale distincte. Les décisions des tribunaux aux États-Unis, en Grande-Bretagne, en France³ et au Canada⁴ ont soutenu cette affirmation. En revanche, les hauts-fonds découvrants, n'affectent la limite extérieure de la mer territoriale que s'ils sont situés à l'intérieur de celle-ci, et ceux en haute mer n'ont pas de mer territoriale propre, même en présence d'un phare⁵.

2.2 Atolls et îles bordées de récifs frangeants

Les Atolls naissent de l'occupation par les coraux d'îles volcaniques immergées. Les coraux croissent à la surface de l'île, formant progressivement un anneau de récif. Les îles côtières avec des récifs frangeants résultent du développement de coraux le long de la côte d'une île préexistante, offrant une protection contre l'érosion et créant un habitat diversifié pour la flore et la faune.

Pour les atolls⁶ ou les îles entourées de récifs, la ligne de base utilisée pour délimiter la mer territoriale correspond au bord du récif orienté vers la mer, tel qu'explicitement défini sur les cartes officielles⁷. Pour les bancs de corail, la limite de la mer territoriale sera déterminée par le rebord extérieur de ces bancs, tel qu'indiqué sur les cartes, agissant comme la laisse de basse

¹ Certaines pratiques conventionnelles historiques ont illustré que certaines îles ont été privées de leur mer territoriale. Des traités entre la Grande-Bretagne et la Chine au XIXe siècle concernant Hong Kong (voir China-Hong Kong Boundary, International Boundary Study, N° 13, pp. 1-2) et le traité de 1973 entre l'Argentine et l'Uruguay (voir International Legal Materials, vol. 13, 1974, pp. 251-259.) pour l'île Martin Garcia en sont des exemples. De rares cas, comme celui des îlots Lubaina Al-Kabirah et Lubaina Al-Saghira entre l'Arabie Saoudite et le Bahreïn (Voir Limits in the Seas, N° 12 ; voir aussi ci-dessous, p. 152), témoignent de situations similaires où les îles n'ont pas été dotées d'une mer territoriale.

² Certains exemples de décisions étatiques : Equateur, Décret présidentiel du 22 février 1951 sanctionnant la loi sur la pêche et la chasse maritime, Laws and Régulations on the Regime of the Territorial Sea, United Nations Legislative Series, New York, 1957, ST/LEG/SER.B/6 (ci-après : Nations Unies, doc. ST/LEG/SER.B/6), pp. 487-488 ; Pays-Bas, Ordonnance N° 442 de 1939 sur la mer territoriale et les districts maritimes des Antilles néerlandaises, ibid., p. 194 ; Loi yougoslave du 28 novembre 1948 sur la mer côtière, C.I.J., Affaire des Pêcheries, Mémoires, vol. III, p. 750 ; Egypte, Décret royal du 18 février 1951, ibid., p. 676 ; Colombie, Décret législatif du 20 décembre 1952 concernant la marine marchande colombienne, Nations Unies, doc. ST/LEG/SER.B/15, p. 60

³ Ministère public v. Mallegni (1948), Kiss, A. Ch. (éd.), Répertoire de la pratique française en matière de droit international public. Paris, Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1962, vol. IV, p. 102 ; Re Fornasero (1956). International Law Reports, vol. 23, 1956, p. 127.

⁴ Rex v. Conrad (1938), Annual Digest, vol. 9, 1938-1940, pp. 127-128.

⁵ United States v. « Frances E. Henning » (1925), Annual Digest, vol. 9, 1938-1940, pp. 128-132.

⁶ L'article 6 de la convention de Montego bay.

⁷ Troisième Conférence, Documents, vol. III, p. 244, doc. A/CONF.62/C.2/L.30.

mer¹. En somme, l'article 6 de la convention de Montego Bay a convergé vers l'augmentation de la mer territoriale de l'île.

2.3 Zone économique exclusive des Iles et rochers

Il y a une divergence entre deux régimes différents pour les îles et les rochers, définis par l'article 121 de la Convention de 1982. Il établit que la mer territoriale, la zone contiguë, la zone économique exclusive, et le plateau continental d'une île sont délimités conformément aux dispositions applicables aux autres territoires terrestres, sauf pour les rochers qui ne se prêtent pas à l'habitation humaine ou à une vie économique propre, lesquels n'ont pas de zone économique exclusive ni de plateau continental². Ce compromis a été atteint pour résoudre les divergences d'opinion sur l'attribution d'une zone économique exclusive à toutes les îles. Cependant, des problèmes subsistent, notamment la définition imprécise du terme "rocher"³, l'absence de précision sur l'habitat naturel ou non des rochers, et des critères boiteux tels que l'aptitude à une vie économique propre. Ces éléments soulèvent des préoccupations quant à l'interprétation et à l'application de cette disposition.

En outre, concernant les îles sous domination coloniale ou sous contrôle étranger; les États du tiers monde ont proposé d'assurer les droits liés à la zone économique et au plateau continental aux habitants des îles sous domination coloniale ou contrôle étranger. La Turquie a appuyé cette proposition, permettant aux habitants⁴ des îles étrangères d'établir leur zone économique, même sous autorité étatique. Ces principes ont été intégrés dans la Convention de 1982, confirmant que les droits sur les ressources des territoires coloniaux reviennent à leurs habitants⁵.

2.4 Plateau continental

Le plateau continental⁶ comprend le lit de la mer et le sous-sol des régions sous-marines adjacentes aux côtes, y compris celles des îles. La question de l'attribution d'un plateau continental aux îles a été étudiée simultanément et de manière analogue à celle de l'octroi d'une zone économique exclusive. En effet, dans quasiment tous les projets d'articles soumis à la Conférence, traitant des espaces maritimes insulaires, l'expression "plateau continental" était systématiquement associée aux termes "zone économique exclusive".⁷

Les îles ont droit à un plateau continental propre. Cette règle a un caractère coutumier. Cependant, l'article 121 de la Convention de Montego Bay exclut les rochers qui ne se prêtent pas à l'habitation humaine ou à une vie économique propre de l'attribution d'un plateau continental propre. Cette règle déroge conventionnellement à la coutume existante et peut

¹ I.L.C., Yearbook 1953, vol. 11, p. 76.

² Selon l'article 121 de la convention de Montego Bay analysé précédemment au début de l'article.

³ Maria Silvana, « The Legal Regime of Uninhabited "Rocks" lacking an Economy Life of their own », Italian Yearbook of International Law, vol. IV, 1978-1979, p. 49.

⁴ Si les habitants de ces îles n'établissent pas de zone économique, l'Autorité est en droit d'explorer et d'exploiter ces zones en tenant compte des intérêts des habitants, Voir Troisième Conférence, Documents, vol. III, p. 266, doc. A/CONF.62/C.2/L.62/ Rev.1.

⁵ Aucune puissance coloniale étrangère ou raciste qui administre ou qui occupe ces îles ne peut exercer ces droits, en tirer profit ou y porter atteinte de quelque façon que ce soit, Voir Ibid page 269.

⁶ M.L.C., Yearbook 1951, vol. 11, p. 141; I.L.C., Yearbook 1953, vol. II, p. 214 ; C.D.I., Annuaire 1956, vol. II, p. 298.

⁷ Première Conférence, Documents, vol. VI, p. 82, doc. A/CONF.13/C.4/L.26.

éventuellement devenir une règle coutumière avec une participation généralisée à la Convention.

Au cours de la seconde moitié du XX^e siècle, les États ont commencé à revendiquer des droits sur le plateau continental adjacent à leurs côtes. La proclamation Truman¹ de 1945 aux États-Unis a été un point de départ, bien que les îles n'aient pas été expressément mentionnées. D'autres pays latino-américains comme le Chili, le Costa Rica, le Honduras, le Pérou et le Brésil ont également revendiqué des droits souverains sur le plateau continental entre 1945 et 1950. Des États comme le Royaume-Uni, la République de Corée², le Portugal, l'Iran, le Sri Lanka, l'Équateur, l'Islande, l'Inde, l'Italie, le Mexique et le Venezuela ont suivi cette trajectoire en revendiquant des droits sur le plateau continental des îles qu'ils possédaient.

L'Arrêt de la Cour internationale de justice en l'affaire du plateau continental de la mer d'Égée (1978) retrace l'idée du droit des îles à un plateau continental. Ladite cour a été saisie par la Grèce en 1976 dans le différend avec la Turquie concernant le plateau continental de la mer Égée. La Grèce demandait³ à la Cour de reconnaître le droit des îles grecques⁴ à leur propre plateau continental conformément au droit international. La Turquie⁵ contestait la compétence de la Cour et n'a pas participé à la procédure. La Cour, dans son arrêt de décembre 1978, a identifié la question fondamentale du différend : le droit des îles grecques à un plateau continental propre. Cependant, la Cour s'est déclarée incompétente⁶ pour traiter de la requête grecque, ne pouvant pas se prononcer sur la question de principe.

III. Le rôle des îles dans la délimitation des espaces maritimes entre les Etats

Concernant la délimitation des eaux intérieures, Il n'y a guère de dispositions spécifiques qui régissent cette entre les Etats⁷.

1. La Délimitation de la mer territoriale

Selon l'article 15 de la convention de Montego Bay, la règle dicte que la mer territoriale de chacun des deux États, s'étend jusqu'à la ligne médiane dont tous les points sont équidistants des points les plus proches des lignes de base à partir desquelles est mesurée la largeur de la mer territoriale de chacun des deux États. Cette règle vise à garantir une répartition équitable des ressources maritimes entre les deux États concernés. Elle est également conforme au principe de l'équité, qui est un principe fondamental du droit international. Cependant il y a des

¹ Pour le texte de cette Proclamation, voir Lay, Churchill, Nrdquist, New Directions, vol. I, pp. 106-109.

² Proclamation présidentielle du 8 janvier 1952 concernant la souveraineté sur les mers adjacentes, Supplément aux volumes intitulés : Laws and Regulations on the Regime of the High Seas (volumes I et II) et Laws concerning the Nationality of Ships, Série législative des Nations

Unies, New York, 1959, ST/LEG/SER.B/8 (ci-après : Nations Unies, doc. ST/LEG/SER.B/8), p. 15.

³ C.I.J., Plateau continental de la mer Egée, Mémoires, pp. 3-11.

⁴ Il s'agit des îles grecques de la mer Egée situées à proximité des côtes turques, et plus précisément des îles de Samothrace, Lemnos, Aghios Eustratios, Lesbos, Chio, Psara, Antipsara, Samos, Icarie et de toutes les îles du Dodécannèse (Patmos, Leros, Calimnos, Cos, Astypalée, Nissyros, Têlos, Simi, Chalki, Rhodes, Carpathos, etc.).

⁵ C.I.J., Recueil 1978, § 83, p. 35.

⁶ C.I.J., Recueil 1978, § 109, p. 45.

⁷ Caflisch, Lucius. « Les zones maritimes sous juridiction nationale, leurs limites et leur délimitation », D. Bardonnet et M. Virally (éd.), Le nouveau droit international de la mer, Paris, Pedone, 1983, pp 40-41.

exceptions, notamment lors de l'existence de titres historiques ou d'autres circonstances spéciales justifiant une délimitation différente de la mer territoriale.

Lors de la Troisième Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer en 1982, deux orientations ont émergé concernant la délimitation de la mer territoriale en présence d'îles. Une tendance visait à maintenir la règle de la Conférence de 1958, impliquant un accord, une ligne médiane, et des circonstances spéciales ou titres historiques, bien que les îles ne soient pas explicitement mentionnées. Une autre tendance, issue d'un dictum¹ de la Cour internationale de Justice, préconisait que la délimitation soit le résultat d'un accord équitable entre les États concernés, prenant en compte toutes les circonstances particulières. La Convention de 1982 sur le droit de la mer, s'est largement inspiré de l'article 12 de la Convention de 1958 sur la mer territoriale et la zone contiguë avant de façonner l'article 15 actuel.

__Exemples de quelques Accords bilatéraux de délimitation de la mer territoriale entre États

Concernant Les Etats dont les côtes se font face, l'Iran et l'Arabie saoudite (24 octobre 1968): Accord sur la souveraineté des îles Arabi et Farsi dans le Golfe Persique, attribuant chaque île à un État avec une zone de 12 milles de mer territoriale. La limite là où les mers territoriales se chevauchent est une ligne médiane. Entre la France et Canada (27 mars 1972): L'accord sur les relations de pêche au large de l'Atlantique délimite la mer territoriale entre Terre-Neuve et Saint-Pierre-et-Miquelon. La délimitation utilise une ligne mixte avec des points équidistants et d'autres choisis selon diverses considérations, parfois ignorant des îles proches de la limite, comme Green Island et Enfant Perdu.

Concernant Les Etats dont les côtes sont limitrophes ; la ligne médiane est la méthode de référence, mais elle peut être abandonnée dans certains cas, sans que les raisons de cette décision soient toujours claires. L'accord entre la Finlande et l'Union soviétique utilise la ligne médiane, mais les petites îles situées dans la zone sont prises en considération. L'accord entre le Sénégal et la Guinée-Bissau utilise une ligne droite, qui ignore les îles situées près de la côte guinéenne. L'accord entre la République démocratique allemande et la Pologne utilise la ligne médiane, mais la ligne est parfois abandonnée au profit de points choisis selon d'autres considérations. Enfin, le traité entre les États-Unis et le Mexique utilise la ligne médiane, mais les îles mexicaines *Los Coronados*² sont prises en considération. En conclusion, la pratique des États en matière de délimitation de la mer territoriale est diverse et complexe.

2. Délimitation de la zone contiguë

La zone contiguë est une zone de haute mer adjacente à la mer territoriale dans laquelle l'État riverain peut exercer un certain contrôle en vue de prévenir ou de réprimer les infractions à sa législation fiscale, douanière, sanitaire et d'immigration. La Convention de 1982 sur le droit de la mer ne contient pas de dispositions spécifiques sur la délimitation de la zone contiguë entre États dont les côtes se font face ou sont limitrophes. Cette omission peut être due à la

¹ Un mot issu du latin qui signifie maxime ou adage.

² Les îles mexicaines de Los Coronados se trouvent dans le golfe de Californie, également connu sous le nom de mer de Cortez. Elles sont situées à environ 24 kilomètres au sud-ouest de San Diego, en Californie, aux États-Unis, et à environ 11 kilomètres à l'ouest de l'île de Cedros, qui fait partie de la Basse-Californie, au Mexique. Les îles Los Coronados sont composées de plusieurs îles et îlots, dont certaines sont inhabitées. Elles sont situées près de la frontière entre les États-Unis et le Mexique, ce qui a alimenté le différend territorial entre les deux pays.

confusion entre zone contiguë et zone économique exclusive, ou à l'idée que la délimitation de la zone économique exclusive entraîne automatiquement la délimitation de la zone contiguë. En l'absence de dispositions spécifiques dans la Convention de 1982, la délimitation de la zone contiguë peut se faire par analogie aux règles relatives à la délimitation de la mer territoriale, ou en application de l'article 24 de la Convention de 1958, qui dispose¹ que, à défaut d'accord entre les États concernés, la limite de la zone contiguë entre États dont les côtes se font face ou sont limitrophes est une ligne médiane dont chaque point est équidistant des points les plus proches des lignes de base à partir desquelles est mesurée la largeur de la mer territoriale de chacun de ces États.

3. Délimitation du plateau continental

Le poids que l'île aura dans la délimitation des frontières maritimes dépendra de plusieurs facteurs, notamment : La taille et la distance de l'île par rapport aux côtes des États concernés. Une île plus grande et plus proche des côtes aura un impact plus important que les îles plus petites et plus éloignées. L'article 83 de la Convention des Nations unies sur le droit de la mer consiste que la délimitation du plateau continental entre États dont les côtes sont adjacentes où se font face est effectuée par le truchement d'accord, conformément au droit international², afin d'arriver à une solution équitable³. Ainsi, l'île peut influencer la délimitation des frontières maritimes entre les États au niveau du plateau continental de plusieurs manières⁴, notamment :

L'île peut être considérée comme un territoire côtier, et donc comme un facteur d'extension de la ligne de base. Cela signifie que les zones maritimes de l'île, telles que la mer territoriale, la zone contiguë et la zone économique exclusive⁵, se prolongent jusqu'à une distance de 200 milles marins de l'île. Par conséquent, l'île peut étendre la zone de plateau continental de l'État auquel elle appartient. Par exemple, si une île est située à 100 milles marins de la côte d'un État, l'État peut revendiquer une zone de plateau continental de 300 milles marins, soit 200 milles marins de la côte et 100 milles marins de l'île. L'île peut être considérée comme une circonstance pertinente qui doit être prise en compte dans le tracé de la ligne de délimitation. En effet, l'île peut avoir un impact significatif sur l'équilibre des ressources naturelles⁶ et des intérêts économiques des États concernés.

¹ Cette disposition est obligatoire, car elle ne prévoit pas la possibilité de prendre en compte des circonstances spéciales ou des titres historiques. Cette différence par rapport à la délimitation de la mer territoriale est due à la nature juridique différente des deux zones : la zone contiguë fait partie de la haute mer, où l'État riverain n'exerce que des pouvoirs limités.

²La formule de M. Koh a été acceptée au débat lors des travaux de la troisième conférence du droit de la mer sur les méthodes appropriées entre équidistance et principes équitables, soulignant que la délimitation doit se faire par accord conformément au droit international pour atteindre une solution équitable. Cette formule a été acceptée par la plupart des groupes, à l'exception de quelques États.

³Troisième Conférence sur le droit de la mer, Documents, vol. II, page 190.

⁴La formule de M. Koh, devenue l'article 83, stipule que la délimitation doit se faire par accord conformément au droit international, renvoyant aux règles de l'article 38 du Statut de la Cour internationale de Justice. Pour les États parties à la Convention de 1958 sur le plateau continental, l'article 6 restera applicable. Pour les autres États, le droit coutumier régira la délimitation. La proposition originale comportait certaines imperfections rédactionnelles, rectifiées par le Comité de rédaction de la Conférence. Troisième Conférence, document A/CONF.62/WP.11.

⁵C.I.J., Recueil 1982, § 24, p 223.

⁶Par exemple, si une île est située entre deux États, la ligne de délimitation peut être ajustée pour éviter d'enclaver l'île ou pour lui attribuer une part équitable des ressources naturelles.

L'île peut être considérée comme un obstacle¹ à la délimitation équitable des frontières maritimes. Dans ce cas, la ligne de délimitation peut être ajustée pour éviter d'enclaver l'île ou pour lui attribuer une part équitable des ressources naturelles.

_Les Accords bilatéraux entre Etats Parties à la Convention de 1958 sur le plateau continental

_L'accord du 6 octobre 1965 entre le Royaume-Uni et les Pays-Bas, en vigueur depuis le 26 décembre 1966 et modifié par le Protocole du 25 novembre 1971², stipule la délimitation d'une ligne médiane tracée entre les points saillants des côtes britannique et néerlandaise. Cette délimitation englobe les îles frisonnes de Texel, Vlieland et Terschelling³ du côté néerlandais.

_ L'Accord du 20 mai 1965 entre la Finlande et l'Union soviétique, portant sur la délimitation de la mer territoriale et du plateau continental dans le Golfe de Finlande, établit une ligne médiane précise à partir de la terre ferme et des îles de chaque côté. Cependant, la trajectoire de la ligne dévie stratégiquement pour réserver une portion du plateau continental à Suursaari, une île soviétique, là où la ligne médiane serait tracée si cette île n'existait pas⁴.

_ Un autre accord a été formalisé entre les deux pays le 5 mai 1967, portant sur la délimitation du plateau continental dans la partie nord-est de la mer Baltique, prolongeant le Golfe de Finlande. Cet accord préconise également l'établissement d'une ligne médiane tracée entre les promontoires des deux côtes et les îles de part et d'autre⁵.

_L'affaire de la Délimitation du plateau continental entre l'Islande et Jan Mayen (1981)

Jan Mayen, une île montagneuse et volcanique d'une superficie de 373 km², se trouve sous la souveraineté norvégienne. En raison de l'activité constante de ses volcans, l'île est dépourvue d'habitants. Elle est située à une distance de 550 milles du point le plus proche sur la côte nord de la Norvège et à 540 milles de l'Islande. Jan Mayen abrite des stations météorologiques relevant du Ministère norvégien de la Défense, où travaillent entre 30 et 40 personnes⁶.

L'Accord⁷ du 28 mai 1980 entre l'Islande et la Norvège sur la pêche⁸ et le plateau continental reconnaît à l'Islande une zone économique de 200 milles. L'article 9 de l'accord établit une Commission⁹ de conciliation composée de trois membres, chaque Partie désignant un conciliateur, et le Président étant choisi conjointement. La Commission a pour mission de formuler des recommandations sur la limite du plateau continental entre l'Islande et Jan Mayen,

Par exemple, si une île est située au-delà de la ligne d'équidistance entre deux États, la ligne de délimitation¹ peut être ajustée pour attribuer à l'île une part équitable des ressources naturelles, même si cela signifie empiéter sur la zone de plateau continental de l'autre État.

² Après l'arrêt de la Cour, en 1969, pour prendre en considération les lignes de délimitation entre la République fédérale, d'une part, les Pays-Bas et le Danemark, d'autre part.

³ I.B.S., Limits in the Seas, N° 10 (révisé), p. 15

⁴ I.B.S., Limits in the Seas, N° 16.

⁵ I.B.S., Limits in the Seas, N° 56.

⁶ Conciliation Commission on the Continental Shelf area between Iceland and Jan Mayen: Report and recommendations to the governments of Iceland and Norway, decision of June 1981, June 1981, volume XXVII, pages 7-8.

⁷ Ibid., page 3.

⁸ Ibid. page 11.

⁹ Tribunal arbitral, République française/Royaume-Uni, Délimitation du plateau continental, Interprétation de la décision du 30 juin 1977, Décision du 14 mars 1978. La Documentation française, Paris, 1978, page 102, note 204.

en tenant compte des intérêts économiques de l'Islande, des facteurs géographiques, géologiques et d'autres circonstances spéciales. Bien que non contraignantes, les Parties s'engagent à les prendre en considération raisonnablement dans leurs négociations ultérieures.

Selon la Commission de conciliation, l'article 121 du Projet de convention sur le droit de la mer "reflète l'état actuel du droit international en la matière". Cette constatation est en contradiction avec la conclusion précédente selon laquelle les chiffres 1¹ et 2² de cet article reproduisent le droit international actuellement admis, tandis que le chiffre 3³, relatif aux rochers, est une nouveauté qui n'a pas acquis force coutumière. Cependant, ce point revêt une importance limitée ici, car la Commission de conciliation a judicieusement classé Jan Mayen dans la catégorie des "îles", ce qui entraîne l'applicabilité des chiffres 1 et 2 de l'article 121⁴.

La Commission a formulé des recommandations novatrices pour résoudre le différend lié à la délimitation du plateau continental entre l'Islande et Jan Mayen. Au lieu d'opter pour une limite linéaire distincte de celle définie dans l'Accord de 1980⁵, la Commission a suggéré un accord de développement commun couvrant la zone jugée propice à l'exploitation. Elle a justifié cette approche en tenant compte de considérations économiques telles que la dépendance de l'Islande vis-à-vis des importations d'hydrocarbures et la faible richesse en hydrocarbures du plateau continental islandais.

De même, La Commission a détaillé un processus en trois étapes, comprenant la cartographie géologique par des recherches sismiques, l'octroi de licences pour le forage à des compagnies pétrolières, et enfin, le développement économique. Les coûts et les bénéfices potentiels ont été envisagés de manière équitable entre la Norvège et l'Islande, avec une proposition de partage des coûts jusqu'à la déclaration d'une découverte commercialement viable. Les législations en matière de politique pétrolière, de sécurité et d'environnement des deux parties ont été appliquées dans leurs zones respectives. La Commission a également suggéré une coopération dans d'autres domaines tels que le transfert de techniques et l'accès aux données scientifiques.

La Commission de conciliation, tout en soulignant son rôle politique de recommandation plutôt que d'imposition juridique, a abordé la délimitation du plateau continental entre Jan Mayen et l'Islande. Elle a examiné les règles du droit de la mer, notamment les articles 121, 74 et 83 du Projet de convention, tout en s'appuyant sur la pratique des États dans des cas similaires. La Commission a écarté le concept de prolongement naturel, ainsi que le critère de proportionnalité mentionné dans un arrêt précédent de 1969. Finalement, elle a recommandé une solution d'exploitation commune de la zone de plateau continental, motivée par des considérations politiques et économiques telles que la dépendance de l'Islande vis-à-vis des importations d'hydrocarbures et la coopération entre les deux États.

¹Une île est une étendue naturelle de terre entourée d'eau qui reste découverte à marée haute.

² Sous réserve du paragraphe 3, la mer territoriale, la zone contiguë, la zone économique exclusive et le plateau continental d'une île sont délimités conformément aux dispositions de la Convention applicables aux autres territoires terrestres.

³ Les rochers qui ne se prêtent pas à l'habitation humaine ou à une vie économique propre, n'ont pas de zone économique exclusive ni de plateau continental.

⁴Conciliation Commission on the Continental Shelf area between Iceland and Jan Mayen: Report and recommendations to the governments of Iceland and Norway, decision of June 1981, June 1981, volume XXVII, Page 9.

⁵Ibid. pages 46-47.

Les tribunaux internationaux offrent des solutions variées¹ et parfois arbitraires pour la délimitation du plateau continental entre États, soulevant des questions sur l'objectivité des principes équitables. Alors que la jurisprudence théorique résout la divergence apparente entre le droit conventionnel et coutumier, son application apparaît anarchique. La règle générale exigeant une délimitation équitable conduit à l'utilisation de principes équitables, mais leur équité ne peut être évaluée qu'après la délimitation. La jurisprudence est constante dans la formulation des règles mais vacillante dans leur application à chaque cas. Malgré la continuité des principes, les instances juridictionnelles appliquent des méthodes similaires à des situations géographiques très différentes, rendant difficile la formulation de conclusions générales.

Conclusion

L'article s'est concentré sur l'étude du régime juridique des îles en explorant trois questions principales : la définition du terme "île", les espaces maritimes associés aux îles et au final l'influence des îles sur la délimitation des espaces maritimes. Dans la première partie, le terme "île" englobe toute fraction de territoire entourée par la mer, découverte à marée haute. La deuxième partie établit que les îles ont des droits spécifiques tels que les eaux intérieures, la mer territoriale, etc. La troisième partie analyse l'influence des différentes catégories d'îles sur les limites extérieures des espaces maritimes. Les îles peuvent étendre la juridiction nationale dans certaines conditions. Cet article a mis en lumière l'importance des îles dans le contexte du droit international de la mer. La création de la Convention sur le droit de la mer a divisé les mers entre la juridiction nationale et la Zone Internationale. Cependant, la délimitation des espaces maritimes entre États reste complexe, notamment en présence d'îles. L'article, mentionne les tentatives de fixer des critères basés sur la superficie des îles, mais elles ont été rejetées au profit de critères liés à la viabilité socio-économique. Les différends maritimes, souvent liés à la délimitation entre États côtiers, sont complexes, et la soustraction aux procédures obligatoires de règlement des différends de la Convention sur le droit de la mer complique davantage ces questions. Le système de règlement des différends en matière de délimitation, bien qu'il ne soit pas contraignant, est considéré comme adapté aux litiges de délimitation. L'application des principes équitables, souvent sujette à des considérations politiques, peut être mieux gérée par les parties elles-mêmes par le biais de la négociation et de la conciliation. Les parties restent libres de choisir d'autres moyens de règlement, mais en cas de recours à un organe juridictionnel, la règle veut que la délimitation soit politiquement acceptable. La question des îles, en apparence mineure, revêt une importance significative dans le droit international de la mer en élargissant les zones de juridiction nationale des États et en jouant un rôle central dans de nombreux litiges maritimes. La flexibilité politique offerte par la Convention de 1982 sur le droit de la mer concernant le statut des îles, peut fournir des résultats plus satisfaisants que des procédures rigides de règlement juridictionnel.

Bibliographie

- La Convention de 1958 sur la mer territoriale et la zone contiguë.
- La convention de Montego Bay de 1982.
- Bourcart, Jacques, Géographie des fonds des mers, Etude du relief des Océans, Paris, Ed Payot, 1949, p. 188.

¹Kenya et Tunisie, doc. A/CONF.62/C.2/L.28, *ibid.*, p. 238 ; quatorze Etats africains, doc. A/CONF.62/C.2/L.62/Rev. 1, *ibid.*, p. 269 ; France, doc. A/CONF.62/ C.2/L.74, *ibid.*, p. 274.

- Caflisch, Lucius. « Les zones maritimes sous juridiction nationale, leurs limites et leur délimitation », D. Bardonnet et M. Virally (éd.), Le nouveau droit international de la mer, Paris, Ed Pedone, 1983, pp 40-41.
- FULTON, Thomas, The Sovereignty of the Sea, Edimbourg et Londres, Ed Blackwood, 2ème édition, New York, 1976, 825 pages.
- GIDEL, Gilbert, Le droit international de la mer , vol. III, La mer territoriale et la zone contiguë, Paris, Ed Sirey, 1934, p 648.
- Hodgson, Robert, « Islands: Normal and Special circumstances », Law of the Sea: The Emerging Regime of the Oceans, chapitre 8, Ed Gamble, J., et Pontecorvo, G., Proceedings of the eighth Annual Conference of the Law of the Sea Institute, 1973, p. 164.
- Maria Silvana, « The Legal Regime of Uninhabited “Rocks” lacking an Economy Life of their own », Italian Yearbook of International Law, vol. IV, 1978-1979, p. 49.

قواعد النشر بالمجلة

- § أن يكون البحث أصيلاً معدّ خصيصاً للمجلة، وألا يكون جزءاً من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- § تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- § مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الاستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- § ألا يكون البحث قد نشر جزئياً أو كلياً في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- § أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- § تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سري من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- § يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- § يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- § الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- § يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- § للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: ISSN 2626-093X
- § لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- § أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- § تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
- § تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

§ لغات المجلة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.

§ في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

ترسل المساهمات باللغة العربية منسقة على شكل ملف ما يكروست وورد،

إلى البريد الإلكتروني: strategy@democraticac.de

كيفية اعداد البحث للنشر

§ يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

§ الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

§ تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشرات الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

§ كما يجب أن يكون البحث مرفوقاً بقائمة ببليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده "المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائياً في القائمة حسب اسم المؤلف وفقاً للاتي:

أ- إذا كان المرجع بحثاً في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

- ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.
- ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.
- د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.
- يراجح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- يتم تنسيق الورقة على قياس (A4)، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:
- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Sakkal Majalla
 - حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
 - حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12 عادي بالنسبة للملخص و10 عادي للهوامش.
 - نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.
 - يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات. وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.
 - وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

المركز الديمقراطي العربي

لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين



المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التاييري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طایل

تنسيق العدد: د. بنيونس بنعائشة

يونيو/ حزيران 2024 م

البريد الإلكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

